المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغويات

المُحَصَّل في شرح المُفَصَّل

لأبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفَّق علم الدِّين اللُّوْ رَقي
المعروف بـ«الأنْدُلُسي»
(٥٧٥هـ ـ ٦٦١هـ)
من بداية باب (التحذير) إلى نهاية باب (خبر «ما» و«لا» المشبَّهتين بـ«ليس»)
دراسةً وتحقيقًا

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه) في (اللغة والنحو والصرف)

إعداد
الطالب / عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي
(٤٢٨٧٠١٢٧)

إشـــراف
سعادة الأستاذ الدكتور/ سعد بن حمدان الغامدي ـ حفظه الله تعالى ـ
العام الجامعي
(١٤٣١هـ ـ ١٤٣٢هـ)

ملخص الرسالة

اسم الباحث: عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي.

الدرجة: (دكتوراه).

عنوان الرسالة: المحصل في شرح المفصل من بداية باب (التحذير) إلى نهاية باب (خبر «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس»).

التخصص: (لغة ونحو وصرف).

أهداف الرسالة: إن أهم هدف يكمن وراء هذه الرسالة هو: وضع المصنَّف (المحصَّل) وصاحبه (الأندلسي) في الموقع الحقيقي لهما، بعد درسهما دراسة واعية وافية موازنة.

مكونات الرسالة: تتكون هذه الرسالة من مقدمة وشقين: أما المقدمةفذكرت فيها مسوِّغات اختيار تحقيق المحصل، وأهداف الرسالة، والدراسات السابقة، وخطة الرسالة.

أما الشقان فهما:

أولاً: الدراسة، وتحتوي على فصلين:

الأول: علم الدين اللُّورقي الأندلسي، وفيه مبحثان:

١- ترجمة علم الدين اللُّورقي الأندلسي.

٢- علم الدين اللورقي الأندلسي والنحويون.

وفي كلا المبحثين مطالب، وفي كل مطلب عناصر، وقد اعتمد المبحث الأول على ما كتبه السابقون في ترجمة الأندلسي، أما المبحث الثانيفقد جلَّى صورة الأندلسي من خلال نتاجه العلمي والمحصل هو الأُس، ومن ثم اختلفت صورة الأندلسي النحوية في المبحث الثاني عمَّا في المبحث الأول.

الثاني: المحصل في شرح المفصل، وفيه مبحثان:

١- المحصل... عرض وتحليل.

٢- المحصل بناؤه ومصادره والأصول النحوية فيه، وقد احتويا على عدة مطالب، في بعضها بعض العناصر، وعرض المبحث الأول للحديث عن عنوان الكتاب ونسبته إلى الأندلسي، وتاريخ تأليفه والدافع إليه، وأجزائه ونسخه، وكان أبرز مطلب هو منزلته عند الموازنة بينه وبين شرح ابن يعيش.

أما المبحث الثاني: فتحدث عن ثلاث قضايا: الخصائص المنهجية، ومصادر المحصل، والأصول النحوية فيه، وقد بُنيت على نصوص مستقاة من النص المحقق، أشار فيها الأندلسي إليها.

وخلاصة الدراسة: أن هناك تناقضًا بين شخصية الأندلسي عند أصحاب التراجم، وبين مؤلفاته وفوق ذلك فما ينسب إليه من آراء قد توقف عندها بعضالعلماء قديمًا كالرضي مثلاً ، فإنها ليست له.

ثانيًا: النص المحقق، وهو لب الرسالة، وقد حاولت أن أسير على منهجية واضحة في إخراجه على الصورة التي يريدها مؤلِّفه، ثم أردفت النص المحقق بكشافات توضح الطريق إليه. هذا، وبالله التوفيق.

الباحث **المشرف**

عبيد بن أحمد المالكي **أ.د. سعد بن حمدان الغامدي**

The researcher's name:
Obaid Bin Ahmed Bin Obaid AL Malekiy
Degree: Doctorate (PHD)
The Study Title:
AL Mohassal fi sharh AL Mofassal from «Bab Al Tahzeer» to the end of «Bab Khabar Ma Wa La» that are similar with «Laisa».
Specialization: Language, Grammar and morphology.
The aims of the study:
Putting the book «Al Mohassal» and its author in the suitable and true place after studying them perfectly.
The sections of the study:
This study consists of:
1- An Intraduction containing the causes of choice this study, its aims, the previous stud, and its plan.
2- Two Parts:
The First one contains two chapters;
a- The tirsv is one book «Al Mohassal» Alam Eddin Alloraqi Al Andalosi biography. And his relations with the other researcher of grammar and language in his stage.
b-The Second chapter is about the book «AlMohassa» demonstrating and analyzing. So the structure of this book and its grammatical orgins and sources and the results of this side of study.
The Second Part:
It contains the proofreading text. It is the basis of this study. And the researcher tried to follow a clear method in getting the book in the way that the author wante, and he used guidelins to understand the book correctly.

ThE RESEACHER	THE SUPER VISOR PROFESSOR DOCTOR:
OBAID AHMED AL MALEKY	SAAD BIN HAMDAN AL GHAMDY

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله،وبعد:

فعلى –حسب علمي- لم يأمر الله عز وجل في كتابه الكريم بالاستزادة من شيء، إلا من أمرين هما: العلم، والتقوى، فأما العلم فيقول سبحانه: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه/١١٤] وأما التقوى، فيقول تعالى عنها: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة/١٩٧] إلا أن هناك صلة وثيقة بين العلم والتقوى، فمن اتقى الله ـ تعالى ـعلَّمه ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة/٢٨٢] ومن هنا فإن طلب العلم لا ينبغي أن يقف عند حدٍّ معين، غير أن العلم يشرف ويزداد بهاء عندما يتصل بأمر مقدَّس،ألا وإن لغتنا العربية من هذا القبيل، فهي لغة كتاب الله العظيم، ولغة نبيه الكريم-عليه السلام- ومفتاح للعلوم على امتداد مساحة تراثنا اللغوي والإسلامي الضخم.

إن العربية لم تحظ لغة من اللغات في العالم بمثل ما حظيت به من الدراسات والبحوث قديمًا وحديثًا، وليس ذلك بغريب من أولئك العلماء فقد بلغ حبهم لهذه اللغة الشريفة إلى درجة العشق، حتى أصبحت هي مثار اهتمامهم ومجال تفكيرهم.

عودا على بدء، أقول: لقد حصلت –بتوفيق الله تعالى- على نسختين من مخطوط يعود تاريخ تصنيفه إلى القرن السابع الهجري، ذلك المخطوط هو **(المُحَصَّل في شرح المُفَصَّل)**لأبي محمد القاسم بن أحمد علم الدين اللُّورقي، المعروف بـ(الأندلسي) (٥٧٥#-٦٦١#) أما إحدى النسخ فهي نسخة (شهيد علي) بتركيا رقم (٢٤٨١) وأما الأخرى فهي نسخة (أسعد أفندي)أيضًا بتركيا رقم (١٦٦)وسيأتي وصف هاتين النسختين لاحقًا.

وعند البحث والقراءة حول هذا المخطوط ومصنِّفه،رأيت ثناء جلَّة من العلماء عليهما، حيث يورد ابن المستوفي (٦٣٩#) في مقدمة كتاب **(إثبات المحصل)** (ل١/ب-أ).

قوله: «وطالعت معظمه –يعني المحصل- فوجدته قد جمع فيه من الفوائد النحوية ما أغرب في جمعه، وأودعه من القواعد الأدبية ما أبدع في وضعه...».

بينما يقول القفطي (٦٤٦#) في الإنباه (١٦٧/٤): «وشرح كتاب المفصل شرحًا استوفى فيه القول، لا يقصر أن يكون في مقدار كتاب أبي سعيد السيرافي في شرح سيبويه، واستعان في عبارته ببعض عبارة المتكلمين، وكان أقدر على ذلك من غيره....».

وأما الشارح الأندلسي فهو «نحوي فاضل عالم، ذكي النفس، له مشاركة حسنة في المنطق وعلم الكلام...، وهو أنبه من رأيت، وأحضر ذهنًا...» على حدِّ تعبير القفطي (١٦٧/٤-١٦٨).

«وهو إمام في العربية وعالم بالقرآن والقراءة.. فما من علم إلا وقد أخذ منه بأوفر نصيب، وحصل منه على أعلى ذروة...» كما يقول ياقوت في : معجم الأدباء (٢١٨٨/٥).

إن أي باحث يرى ويقرأ مثل هذا الثناء والمدح للمحصل وصاحبه، فما عليه إلا أن يشارك في إخراجه، ويبذل فيه قصارى جهده،غير أن هناك أسبابًا ومسوِّغات كمنت وراء اختيار تحقيق هذا الجزء من المحصل بدءًا من (باب التحذير) وانتهاء إلى (باب خبر «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس»).

مسوِّغات تحقيق كتاب المُحَصَّل:

- لقد يُسر لي – بحمد الله- تسجيل بحث في مرحلة الماجستير بعنوان (الموافقات بين المفرد وجمع التكسير في العربية...جمعًا ودراسة) ولذا رغبت في مرحلة

الدكتوراه أن أخوض تجربة التحقيق،حتى أكون قادرًا على تفهم أساليب ومناهج البحث العلمي المختلفة.

- شهرة هذا الكتاب –أي المُحَصَّل- مع كثرة التآليف التي شرحت المفصل أو دارت حوله، وليس هناك مزيد على ما قاله السابقون.
- قِدَم عصر المؤلِّف والمؤلَّف واشتهاره؛ إذ ضم ذلك الزمن مشاهير النحاة كابن مالك، وابن عصفور، وابن الحاجب، وابن يعيش، والشلوبين، وابن أبي الربيع، وقد عاش الأندلسي في ذلك الوقت،وأخذ مكانه بين النحاة كما صرَّح بذلك من ترجم له.
- حصولي على نسختين مخطوطتين مهمتين - إحداهما منقولة عن نسخة المؤلف ومعروضة عليه، والأخرى كتب نصف لوحاتها تقريبًا ركن الدين الاستراباذي (#٧١٥) وهو عالم نحوي – مما دفعني إلى إخراج ذلك الجزء في صورة مرضية.
- تسجيل سبع رسائل دكتوراه في جامعتي الأزهر والإمام، والثامنة نيلت بها الماجستير في الجامعة الإسلامية؛ لإخراج ذلك السفر دليل على أهميته، ومن ثم حفزني إلى المشاركة في تحقيقه.
- ثناء العلماء والمترجمين على الأندلسي، وقد مر بعض النصوص وستأتي أخرى في أثناء الدراسة.
- ذيوع كتاب المُفَصَّل؛ ذلك لحسن تبويبه، وشهرة صاحبه الزمخشري.

وأما أهداف تحقيق المحصل ودرسه، فيكن حصرها فيما يلي:

- وضع المصنَّف (المحصل) وصاحبه في الموقع الحقيقي لهما، بعد درسهما دراسة واعية مقارنة،وإني لآمل أن أوفَّق لتجلية شخصية الأندلسي، ودرس كتابه وتحقيقه على وجه ينشد الكمال.
- المراس على التحقيق تحت إشراف أستاذ جرَّب ذلك المجال وخبره؛ حيث إن إتقان الباحث لمنهجيات التحقيق في إحدى مراحل دراساته العليا،مما ينمِّي لديه شخصية بحثية تتسم بالصبر والأمانة والدقة.

لقد أشرت في بداية المقدمة إلى تحديد بداية النص المحقق ونهايته، وفي نص القفطي تصريح واضح بأن المُحَصَّل يعدُّ من أوسع شروح المفصل إن لم يكن أوسعها، وفي هذين ما يوحي إلى أن هناك دراسات سبقتني إلى درس هذا الكتاب ومؤلِّفه، وعليه ففي الإمكان أن أوزِّع تلك الدراسات إلى قسمين:

أولاً : الدراسات المتعلقة بشخصية الأندلسي العلمية:

- خصص د/ محمد الشرقاوي الجزء الأول من رسالته لدراسة شخصية الأندلسي العلمية.
- قدَّم د/ محمد السيف رسالة ماجستير في جامعة الإمام، تحت إشراف د/ عبد الله المهوس ١٤١٩#، بعنوان: (آراء علم الدين اللورقي الأندلسي النحوية...جمعًا ودراسة).
- درس د/ عزت حرحش شخصية اللورقي الأندلسي تحت عنوان: (علم الدين اللورقي وآراؤه النحوية والصرفية) نال به درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ١٤٢١# ولم أطلع عليها.
- كل المحققين للمحصل على تفاوت بينهم بحثوا شخصية علم الدين اللورقي الأندلسي العلمية.

- كذلك درس كل من د/ شعبان عبد الوهاب في المباحث الكاملية، ود/ عبد الحميد الصاعدي في المفيد في شرح القصيد شخصية الأندلسي العلمية.

ثانيًا: الدراسات المتعلقةبالكتاب المحقق:

لقد تضافر مجموعة من الباحثين على تحقيق المحصل ودرسه، وهم على النحو الآتي:

١- د/ عبد الباقي الخزرجي، حقق من (بداية الكتاب) إلى نهاية (تقديم الخبر على المبتدأ) رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، إشراف أ.د محمد البنا، ١٤٠٢#.

٢- أ. سعود الزهراني، بدأ تحقيقه من (جواز حذف المبتدأ والخبر) وانتهى إلى (حذف المنادى) رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، إشراف أ.د ناجح مبروك، ١٤٣٠#.

٣- هنا تحقيقي من بداية (باب التحذير) من قسم المنصوبات، إلى نهاية (باب خبر «ما» و«لا»المشبهتين بـ«ليس»)آخر المنصوبات، ويدخل في نطاق عملي الموضوعات الآتية: (التحذير، الاشتغال، حذف المفعول به، المفعول فيه، المفعول معه، المفعول به، الحال، التمييز، الاستثناء،الخبر والاسم في بابي كان وإنَّ ، المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس، خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس) وبتحقيقي يكتمل المجلد الأول من المحصل، وسيرد عنه تفصيل أكثر في الدراسة.

٤- د/ محمد الشرقاوي، عمل بدءًا من (أحكام الموصوف) إلى نهاية (أسماء الإشارة) رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، إشراف أ.د صبحي عبد الحميد، ١٤٠٨#.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الموضوعات الآتية من (الحال – مطابقة الوصف للموصوف) قد سقطت من المجلد الثاني للمحصل، ولا يوجد لهذا المجلد إلا نسخة واحدة في دار الكتب المصرية برقم (٢٩٢) نحو، إلا أن توفيق الله -تعالى- حالفني فوجدت باب (الحال) إلى نهاية (المنصوبات) في نسختي شهيد علي وأسعد أفندي، وبذلك تكون الموضوعات المفقودة بداية من (ذكر المجرورات) وانتهاء بـ (مطابقة الوصف للموصوف) ولعل الأيام تكشف عنها بإذنه تعالى.

٥- د/ سليمان البشري، ويبدأ من (الموصولات) إلى نهاية (المنسوب) رسالة دكتوراه، جامعة الإمام، إشراف د/ محمد المفدَّى، ١٤٢٦#-١٤٢٧#.

٦- د/ ناصر الغامدي، وحقق من بداية (العدد) إلى نهاية (ومن أصناف الفعل: المبني للمجهول) رسالة دكتوراه، جامعة الإمام، إشراف د/ محمد المفدى، ١٤٢٨#-١٤٢٩هـ.

٧- د/ سليمان النتيفي، وعمله يبدأ من (أفعال القلوب) وينتهي إلى (حروف النداء) رسالة دكتوراه، جامعة الإمام إشراف د/ محمد المفدَّى، ١٤٢٦#-١٤٢٧#.

٨- رشيد الربيش، وحقق من (حروف التصديق والإيجاب) وينتهي إلى (صنف حكم أوائل الكلم) رسالة دكتوراه، جامعة الإمام، إشراف د/ محمد المفدى، ١٤٢٧#-١٤٢٨#.

٩- أ. عبد الله الشهري، وهو على وشك الانتهاء من تحقيق بقية الكتاب من (إبدال الحروف) إلى نهاية الكتاب، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام إشراف أ.د أحمد السالم.

تلك مسوِّغات اختيار تحقيق المحصل، وأهدافه، والدراسات المتعلقة به وبصاحبه، أما **هيكل الخطة** فقد استقر على النحو الآتي:

بعد نظر وتأمل للمصادر والمراجع المتصلة بالزمخشري ومفصله، وعلم الدين اللورقي الأندلسي ومحصله، خلصت الخطة إلى شقين:

أولاً : الدراسة، وتتكون من فصلين:

الأول: علم الدين اللُّورقي الأندلسي، وفيه مبحثان:

١-ترجمة علم الدين اللُّورقي الأندلسي، وفيه مطلبان:

قدمتله بنبذة موجزة جدًّا عن الزمخشري ومفصله.

١- سيرته الذاتية، وفيه أربعة عناصر:

١. اسمه وكنيته ولقبه.

٢. حياته: أ- مولده. ب- نشأته. ت- رحلاته.

٣. سمات شخصيته.

٤. وفاته.

٢- سيرته العلمية، وفيه أربعة عناصر:

١. تحصيله العلمي ومكانته.

٢. شيوخه.

٣. تلاميذه.

٤. آثاره.

٢-علم الدين اللُّورقي الأندلسي والنحويون، وفيه أربعة مطالب:

١- مذهبه النحوي واجتهاداته، وفيه عنصران:

١. مذهبه النحوي.

٢. اجتهاداته.

٢- مع البصريين والكوفيين، وفيه عنصران:

١. مع البصريين.

٢. مع الكوفيين.

٣- مع النحويين المتأخرين.

٤- مع الزمخشري.

الثاني: المحصل في شرح المفصل، وفيه مبحثان:

١- المحصل... عرض وتحليل، وفيه أربعة مطالب:

١- عنوانه وتوثيق نسبته، وفيه عنصران:

١. عنوانه.

٢. توثيق نسبته.

٢- تاريخ تأليفه وسببه، وفيه عنصران:

١. تاريخ تأليفه.

٢. سببه.

٣-تجزئته ونُسخه، وفيه عنصران:

١. تجزئته.

٢. نسخه.

٤- منزلته وأثره، وفيه عنصران:

١. منزلته.

٢. أثره.

٢- بناء المحصل ومصادره والأصول النحوية فيه، وفيه ثلاثة مطالب:

١- بناء المحصل، وفيه عنصر واحد:

١. الخصائص المنهجية.

٢- مصادر المحصل، وفيه عنصران:

١. مصادر مباشرة.
٢. مصادر غير مباشرة.
٣- الأصول في المحصل، وفيه عنصران:
١. السماع.
٢. القياس.

- خاتمة الدراسة.
- وصف النسخ المعتمدة نسختي التحقيق.
- عملي في النص المحقق.
- صور من مخطوطتي التحقيق.

ثانيًا: النص المحقق.

وقد أردفت النص المحقق بفهارس فنية توضح ما فيه، وجعلتها كما يلي:

١- فهرس الآيات القرآنية.
٢- فهرس الأحاديث والآثار.
٣- فهرس الأمثال وأقوال العرب.
٤- فهرس الأبيات الشعرية.
٥- فهرس الأعلام.
٦- فهرس الكتب المذكورة في المتن.
٧- فهرس المصادر والمراجع.
٨- فهرس الموضوعات.

هذا، ولا يخلو البحث من صعوبات وإشكاليات، أطرحها بين أيديكم أيها القراء الكرام علَّكم أن تشاركوا في حلِّها:

- كثرة النصوص المنقولة، التي أكاد أجزم بأن الأندلسي ليس له في هذا الكتاب إلا بعض الإيماءات التي لا يمكن من خلالها أن نستظهر شخصيته النحوية المستقلة، وقد فاتني نصوص لم أقف على نسبتها، ولكنها قطعًا لغيره.
- تمزيق النص والتصرف فيه بما يزهق روح الفكرة المرادة، وأنبِّه هنا - أيها القارئ الكريم - إلى أنك ستواجه في قراءة النص المحقق بعض الغموض، ولا يرجع هذا إلى قصوري في فهم النص، وإن كان هذا واردًا، ولكن يمكن إعادته أيضًا إلى تصرُّف الأندلسي فيه،حيث وجدته ينقل مثلاً فكرة من أول النص ثم من نهايته ثم يعود إلى وسطه،وقد يدمج نصًا في نص من كتاب آخر، ويحذف الزوائد أو ما يراه غير مهم، ولو أردت إكمال النصوص التي اكتنفها الإبهام لكلفني ذلك مجلدًا آخر في الرسالة، ولكنني اكتفيت بذكر المصدر ورقم الجزء والصفحة.
- أن جلَّ النصوص المنقولة تعود إلى كتب محققة، ولكنها تتضمن أحيانًا بعض الأقوال التيلم يخرِّجها محققوها، فهل يلزمني حينئذ إعادة تحقيقها، أو الاكتفاء بجهد من سبقني؟.

ولا يسعني في نهاية مقدمتي هذه إلا أن أشكر –بعد حمد وشكر الله تعالى- كل من مدَّ يد العون والدعاء لي، وفي مقدمة أولئك والداي الكريمان أمدَّ الله في عمريهما على طاعته- ويتصل شكري وتقديري إلى إخواني الكرام، وأهل بيتي الأفاضل، وأقاربي، وأصدقائي، وزملائي، وجيراني الذين أحاطوني بكريم تعاونهم وحسن جميلهم.

ويمتد أيضًا عرفاني وتقديري إلى جامعتي أم القرى والباحة على احتضان الأولى لي في مراحل دراساتي الثلاث، وعلى اهتمام الأخرى بتفريغي لإكمال دراساتي العليا، إلا أنني أخصُّ بعض أساتذتي وزملائي بالذكر لوفائهم وتفانيهم في تقديم ما من شأنه إتقان هذا البحث، والوصول به إلى درجة الكمال، وهم:

أ.د سعد بن حمدان الغامدي المشرف على هذا البحث، الذي رعاه منذ أن كان فكرة حتى استوى على سوقه.

أ.د سيف العريفي المناقش الخارجي، الذي يشرف البحث وصاحبه بتقويمه لهما.

أ.د رياض الخوام المناقش الداخلي، الذي سينير البحث والباحث بآرائه المسدَّدة.

د/ناصر بن علي الغامدي، عضو هيئة التدريس بجامعة الباحة، حيث قدم لي هذا المخطوط وما يتصل به من مصادر ومراجع، وليس ذلك بغريب منه، فهو صاحب الأيادي البيضاء عليَّ وعلى نظرائي من طلاب العلم.

د/ محمد الدغريري رئيس قسم الدراسات العليا العربية بجامعة أم القرى، إذ جعل مكتبته العامرة مفتوحة لي ولزملائي في الدراسات العليا.

أ. سعود الزهراني، عضو هيئة التدريس بجامعة الباحة،الذي أحضر لي مشكورًا مصورتي نسختي التحقيق من تركيا.

ولن أنسى طابع هذا البحث أ/ أشرف وهبة الذي عانى معي في إظهار هذا البحث في هذه الحلَّة القشيبة، فله شكري وتحياتي.

فلهؤلاء ولمن لم أذكر دعائي الخالص، وتحياتي وشكريسائلاً المولى –عز وجل- أن يجعل هذه الدرجة العلمية عونًا على طاعته، ومقربة من مرضاته، وأن يجنبنا الزيغ في القول والعمل، إنه على ذلك قدير.

وإني لأعتذر إليك –أيها القارىء الكريم- عما وقع في هذا البحث من خطأ أو خلل، وأعدك باستدراكه عاجلاً غير آجل.

وعلى طريق العلم والبحث العلمي نجتمع، والله الموفق إلى تلك السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

الباحث

أولا: الدراسة

الفصل الأول:
علم الدين اللُّورَقي الأندلسي

وفيه مبحثان:

الأول: ترجمة علم الدين اللُّورَقي الأندلسي

الثاني: شخصية علم الدين اللُّورَقي الأندلسي النحوية.

المبحث الأول
ترجمة علم الدين اللُّورَقي الأندلسي

وفيه مطلبان:

الأول: سيرته الذاتية، وفيه أربعة عناصر:

١ـ اسمه وكنيته ولقبه.

٢ـ حياته:

أـ مولده.

ب ـ نشأته.

ت ـ رحلاته.

٣ـ سمات شخصيته.

٤ـ وفاته.

الثاني: سيرته العلمية، وفيه أربعة عناصر:

١ـ تحصيله العلمي ومكانته.

٢ـ شيخوخته.

٣ـ تلاميذه.

٤ـ آثاره.

قبل أن أتحدث عن الشارحعلم الدين اللُّورَقي الأندلسي،ينبغي أن أُلمح بإيجاز إلى الزمخشري المصنِّف ومفصله، فأقول: لقد حرى شلة من العلماء على تأليف كتب تعليمية، يهدفون منها إلى تقريب علم العربية إلى الناشئة، وقد كتب -سبحانه- المجموعة من تلك الكتب الانتشار والذيوع.

فهناك على سبيل المثال، الجمل للزجاجي (٣٤٠#) الذي بلغت شروحه قرابة (مائة وعشرين شرحا) [١] والإيضاح للفارسي (٣٧٦#) الذي تجاوزت شروحه (أربعة وستين شرحا)[٢] ومنها اللمع لابن حني (٣٩٢#) الذي وصلت شروحه نحو (عشرين شرحا)[٣] وهكذا تتالت المؤلفات التعليمية إلى أن أتي الزمخشري (٥٣٨#) فألف المفصل على هيئة لم يسبق إليها، إذ جعله مرتبًا على أربعة أقسام: الأسماء، والأفعال، والحروف، والمشترك، وحذا رزق هذا الكتاب قبو لا لدى العلماء، فربت شروحه على (مائة شرح) مابين شرح وتهذيب وحواشٍ ونظم[٤].

ولم يقف التأليف التعليمي عند الزمخشري، بل سار على ذلك المنوال ابن الحادب (٦٤٦#) في كتابيه: الكافيه والشافيه، ثم جاء ابن مالك (٦٧٢#) بألفيته فطبَّقت سمعتها الآفاق،ومن ثم فالزمخشري هنا ليس بدْعا بين العلماء،بل هو جارٍ على سننهم ومنهاجهم.

أما التعريف بالزمخشري فلا حاجة إليه؛ حيث سبقني إلى الحديث عنه محققو كتبه، أو ما يتصل بها، فترجموا له ترجمة وافية في دراساتهم لها، بل إن بعض المحدثين درس الزمخشري نحويًا ولغويًا وبلاغيًا ومسرًا وأدبيًا، وفوق ذلك فقد ارتبط اسمه ببعض كتبه فإذا قيل: الزمخشري قيل: صاحب الكشاف أو المفصل -رحمه الله-[٥].

أعود للحديث عن علم الدين اللُّورَقي الأندلسي، وسيكون الحديث مقتضبًا أيضا تجنبًا للتكرار والإطالة، إلاما اقتضت الحاجة للوقوف عنده؛ إما لاختلاف العلماء فيه، وإما لغموضه، وإليك بيان ذلك.

---

(١) البسيط (٧٩/١) وهذا قول اليافعي.
(٢) الكافي (٥٢/١).
(٣) شرح اللمع للأصفهاني (٣٨/١).
(٤) التخمير (٤٧/١).
(٥) للحديث عن المفصل وصاحبه يمكن مراجعة الكتب الآتية: الكشاف (٢٢/١-٢٣)،المفصل تح حسان (٩-٢٠)، شرح الفصيح (٩١/١-١٠٣)، إنباه الرواة (٢٦٥/٣ــ ٢٧٢)، معجم الأدباء (٢٦٨٧/٦-٢٦٩١)، وبغية الوعاة (٢٧/٩/٢-٢٨)، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل السامرائي (٩-٢٣، ٧٧-١٤٧)، المحصل للأندلسي على سبيل المثال، تح الخزرجي (٤١/١-٥٧) (رسائل علمية) التخمير (٤٧/١-٥٩) الإقليد لتاج الدين الجندي (١٣/١-١٦) وغيرها كثير جدًا.

المطلب الأول: سيرته الذاتية

١ـ اسمه وكنيته ولقبه:

هو ابن محمد القاسم بن أحمد بن أبي السداللموفق بن جعفر علم الدين المُرْسي اللُّورَقي الأندلسي المغربي النحوي.

وبعضهم كناه بأبي القاسم وسماه محمدًا، والصواب ما أثبته؛ لأن أغلب المصادر والمراجع عليه،ولأنه نصَّ على نسبه وفي قصيدته الميمية بينما وضع الذهبي (البرَّاد) محل (أبي السداد).

وأما ألقابه فليس فيها إشكال إلا في «اللُّورَقي» فقد ضبطه أغلب الباحثين كما ضبطته هنا نسبة إلى «لُوْرَقَة» بضم اللام وسكون الواو وفتح الراء القاف، وبعض الباحثين وهم قلة جدًا ضبطوه هكذا «اللُّورَقي» نسبة إلى «لَوْرَقَة» بفتح اللام والواو وسكون الراء وفتح القاف وهو مضبوط السِّير هكذا، ويظهر أن الأول أدق بناء على ما ذهب إليه ياقوت في معجم البلدان[١].

٢ـ حياته:

أ ـ مولده:

اختلف في تاريخ مولده، فقيل: ولد سنة إحدى وسيتين وخمسمئة، وقيل: سنة خمس وسبعين وخمسمئة، والتاريخ الأخير هو ما أجمعت عليه أكثر المصادر والمراجع، وعليه المعوَّل.

أما مكان مولده فكان في مُرْسِيَة، وهي تقع في جنوب بَلَنْسِية) وشمال مدينة قرطاجة على الساحل الشرقي للأندلس على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وقيل: إنه ولد في لُوْرَقَة واستوطن مُرْسيَة.[٢]

ب ـ نشأته:

لم تذكر المصادر التي بين يدي أو لتبه لمحققة فصلاً عن أسرته التي نشأ فيها، إلا أن له ابنتين إحداهما أم البهاء بن محمد البراز إلى الذي تتلمذ عليه يديه، والأخرى زوجة أبي الحسن بن علي بن شجاع نشأ في لوْرَقة واستوطن مُرْسيَة،وقرأ فيها القرآن وبدأ يحصِّل العلم [وينهك من معينه] العلم حيث مكث حدود ثلاث وعشرين سنة في الأندلس ينتقل فيها من بلدة إلى أخرى، ولا أدل على ذلك من قول ياقوت «اشتغل بالألدنس في صباه، وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مناه.....»[٣] ولم يكتف بما كان من علم وعلماء في الأندلس بل تاقت نفسه إلى الاستزادة من العلم، وهذا ما سأتحدث عنه في الفقرة الآتية.

ت ـ رحلاته:

إن أبرز المعالم في حياة علم الدين اللُّورَقي الأندلسي هي رحلاته وتنقلاته من بلاد الأندلس إلى بلاد المغرب ثم إلى بلاد المشرق، وخر من تصور تلك الرحلات هي قصيدته الميمية التي ذكر فيها رحلاته ومشايخه الذين قابلهم، ومنذ البداية فإن الأندلسي استوطن

---

(١) ينظر: إنباه الرواة (١٢٧/٤) ومعجم الأدباء (٢١٨٨/٥) وسير أعلام النبلاء (١٤/١٧) والبغية (٢٥٠/٢) والمحصل تح الخزرجي (٣/١-٥) والمفيد في شرح القصيد تح الصاعدي (٤٦).

(٢) راجع: معجم الأدباء (٢١٨٨/٥)وسير أعلام النبلاء (١٤/١٧) والمحصل تح الخزرجي (٥/١-٦) وتح الشرقاوي (٣٤/١).

(٣) انظر: معجم الأدباء (٢١٨٨/٥) والمحصل تح الشرقاوي (٣٤/١) وتح النتيفي (٢٠) والمفيد تح الصاعدي (٥١).

مُرْسيِة ثم رحل إلى بَلَنْسيَة ثم إلى إشبيلية، وفي كل بلدة من هذه البلاد يطلب العلم على شيوخها، سواء كان ذلك في علوم العربية أم في علوم الشريعة، وخلال ربع قرن تقريبًا حال الأندلسي بلاد الأندلس، إلا أن همته أبت أن تطاوعه في الاقتناع بما حصله من علم وثقافة فرحل إلى أمغرب في حدود سنة (٥٩٨#) وهبط في تونس والتقي بالجُزُلي كما يقول القفطي: «وكان قد اجتمع في طريقه من الغرب ببعض مدن بر ال العدوة بأبي موسى الجزولي النحوي، وسأل عن شيء في: مقدمته، فبينه له.» ثم وصل إلى مصر في سنة (٦٠١#) ثم انتقل بعدها إلى دمشق وفيها بقي إلى أن توفي –رحمه الله-[١].

٣- سمات شخصيته:

كان الأندلسي أنبه من رأيت، وأحضر ذهنًا على حد تبير القفطي،وما كان إلا ذكيًّا، صحيح الذهن –رحمه الله- كما قال الذهبي، في الدفاع عنه لما اتهمه ابن شامة بخلل في ذهنه، ويبدو أن ابن شامة اتهمه بذلك لأمور:

١- أنه حكم لأبي الفتع على ابن شامة في تولي [مشيخة] التربة الصالحية.

٢- أنه كان مقرئًا وكذلك ابن شامة، وتنافس الأقران في تخصص واحد ربما جعل بعضهم يطعن في بعض.

٣أن اللُّورَقي اشتهر بالحديق في المعقولات، وابن شامة مهتم بالمنقولات فتباينا لذلك. والله أعلم.

وكلن الأندلسي يجمع إلى ذكائه اعترافًا بالفضل لأهله، وخير دليل على ذلك ما سطره في قصيدته الميمية من الثناء الجميل والذكر الحسن لشيوخه الذين تعلم على أيديهم، إضافة إلى ذلك فإنه كان يعلوه الوقار، ويظهر لي أنه كان لديه حدة في الطبع في بعض الأحيان خاصة في مناقشته للخوارزمي والسنحاوي،واتسامه بالتواضع الجمٍّ.

أما صفاته الخلقية: فقد كان مليح الشكل، حسن الهيئة، على حد قول الذهبي[٢].

٤- وفاته:

تكاد تجمع المصادر على أن وفاته كانت في السابع من شهر رجب سنة إحدى وستين وستمئة بدمشق، إلا أن بعضهم جعل وفاته سنة تسع وستين وستمئة، والأول هو المشهور[٣].

---

(١) لمزيد من النظر حول رحلاته ينظر في: إنباه الرواة (١٦٧/٤-١٦٨) ومعجم الأدباء (٢١٨٨/٥-٢١٨٩) وسير أعلام النبلاء، (١٤/١٧) والبغية (٢٥٠/٢) والمحصل تح الخزرجي (٧/١-١٠) و تح الشرقاوي (٣٤/١-٣٨) والقصيدة الميمية حققها الخزرجي وضمها إلى المحصل (١٩/١-٢٣)

(٢) ينظر الكتب الآتية: إنباه الرواة (١٦٧/٤-١٦٨)والسِّير (١٤/١٧) والبغية (٢٥٠/٢) والمحصل تح الخزرجي (١٥/١-١٧) والمفيد تح الصاعدي (٤٨) مع مصادر هامش الصفحة السابقة.

(٣) راجع: السِّير (١٤/١٧) والبغية (٢٥٠/٢) والمحصل تح الخزرجي (٦/١).

المطلب الثاني: سيرته العلمية

١ـ تحصيله العلمي ومكانته:

لقد اتسم الأندلسي بالذكاء كما أشرت إلى ذلك في سمات شخصيته، وتلك الصيغة أهَّلته؛ لكي يجمع علومًا شتى معقولة كالمنطق والفلسفة، ومنقولة كالقرآن الكريم والحديث الشريف، حتى اتهم من فرط ذكائه بخلل في ذهنه، مما جعل الذهبي يرد ذلك بقوله:

«ما كان إلا ذكيًّا، صحيح الذهن –رحمه الله- فياليته أعرض عن علوم الأوائل بالكلية، فإنها إما مرضى في الدين، أو هلاك،قلَّ من نجا منها، وليس مع هذا فيها هُدى، ولا أجر، ولا دنيا، ولا آخرة».

وما من شك في أن رحلاته العلمية من الأندلس إلى المغرب ومنها إلى المشرق قد جعلت لديه تنوُّعًا معرفيًا بشرًّا، إذ بالطبع قد قابل ثلة من العلماء مختلفة تخصصاتهم متنوعة مشارفهم،ومن ثم أنطبعت فيه ميزات عدَّة تأثرًا بما أخذه عن أولئك العلماء، ولذا يسجل الأندلسي في أواخر حياته تلك الرحلات وأسماء شيوخه مع ثناء عاطر عليهم في قصيدته الميمية الآنفة الذكر، ويمكن أن أدون العلوم والمعارف التي قرأها ودرسها الأندلسي.

- القرآن الكريم وقراءاته المختلفة، وقد قرأه على مجموعة من الشيوخ في الاندلس، ومصر، ولاشام، حتى بلغ مرحلة متقدمة اختير فها ليكون حكمًا بين أبي الفتح الأنصاري وابن شامة كما ذُكر سابقًا،وألَّف في القراءات كما سيأتي.

- النحو،وقد قرأه أيضًا على عدة شيوخ في بلدان مختلفة كالأندلس والمغرب والشام والعراق،وألَّف فيه.

-الفقه والأصول وعلوم الأوائل كالمنطق والفلسفة وعلم الكلام والأدب والتاريخ والأنساب وغيرها.

-ولمزيد من الوضوح والتأكيد على ما أوردته يقول ياقوت: «وهو إمام في العربية وعالم بالقرآن والقراءات، اشتغل بالأندلس في صباه، وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مناه، فصار عينا للزمان ينظر به إلى حقائق الفضائل، فما من علم إلى وقد أخذ منه بأدخر نصيب، وحصل منه على أعلى ذروة، .... وأما معرفته بالفقه، والأصول، وعلوم الأوائل كالمنطق وغيره فهو الغاية فيه».

بينما يقول القفطي: «نحوي فاضل عالم، ذكي النفس، له مشاركة حسنة في المنطق وعلم الكلام،... واستعان في عبارته -يقصد في شرحه للمفصل- ببعض عبارة المتكلمين، وكان أقدر على ذلك من غيره».

على حين يقول الذهبي: «العلامة ذو الفنون،... أمعن في العقليات».

وبعد تحصيل الأندلسي لهذه المعارف نراه يتصدر لإقراء النحو في حلب ودمشق، وفيها سُلِّمت إليه خزانة الكتب بالجامع فتولاها، وأحسن الولاية فيها ،أقام بالمدرسة العزيزية للاشتغال بالفقه،وأقرأ القرآن والنحو أيضًا بالعادلية، وكذلك علوم الأوائل، وولي مشيختها، ويظهر أن الأندلسي برز في علمي: القراءات والنحو بدلالة التأليف فيهما، وكذا تعدد شيوخه واختلاف أوصافهم.[١]

٢ـ شيوخه:

---

(١) انظر: معجم الأدباء (٢١٨٨/٥-٢١٨٩) وإنباه الرواة (١٦٧/٤-١٦٨)والسِّير (١٤/١٧) والبغية (٢٥٠/٢) والمحصل الخزرجي (١١/١-١٤) والمفيد الصاعدي (٥٢-٥٥).

ذكر الأندلسي في قصيدته الميمية عشرين شيخًا، استفاد منهم وتعلَّم على أيديهم وقد ذكر محققواكتبه كثيرًا منهم، إلا أن الخزرجي كان له قَصب السبق، وسأكتفي بذكر المشاهير منهم أو الذين تكرر ذكرهم في المحصل:

١ـ الجُزُولي: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (٦٠٧#) وقد سأله عن مسائل في مقدمته المعروفة فأجابه عنها، وقد شرحها الأندلسي كما سيأتي.

٢ـ الفاقي: أبو عبد الله حمد بن أيوب بن محمد (٦٠٨#) أخذ عنه النحو والقرآن الكريم.

٣ـ الداني: أبو جعفر أحمد بن علي بن يحيى (٦٠٩#) درس عليه القرآن الكريم.

٤ـ الإشبيلي: أبو الحسن علي بن محمد بن خروف (٦٠٩#) استفاد منه النحو.

٥ـ ابن الأخضر: أبو محمد بن عبد العزيز بن محمود (٦١١#)، أخذ عنه الحديث.

٦ـ تاج الدين الكندي: أبو اليمن زيد بن الحسين (٦١٣#)، قرأ عليه القرآن جميعه بكتاب «المنهج» وكتاب سيبويه،وكثيرًا من كتب الأدب، وسمع منه أكثر سماعاته كـ«تاريخ الخطيب»و «الحجة» و«أدب الكتاب» وغير ذلك. وهو أكثر شيوخه أثرا فيه، وقد تردد اسمه في المحصل عدة مرات.

٧ـ العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦#) ودرس عليه النحو،ونقل عنه كثيرًا في كتبه، وذكره في قصيدته الميمية، وروى لنا بعض كتبه كاللباب والتبيين.

٨ـ اللخمي: أبو الجود غياث بن فارس (٦٥٠) روى عنه القراءات السبع، وذكره في الميمية.[(١)]

٣ـ تلاميذه:

١ـ الحموي: ياقوت بن عبد الله الرومي (٦٢٦#).

٢ـ القصَّاع: أبو عبد الله محمد بن إسرائيل (٦٧٦#).

٣ـ اللَّبْلي: أحمد بن يوسف (٦٩١#)وهو أكثر الطلاب أخذًا عنه.

٤ـ بهاء الدين بن النحاس: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (٦٩٨#).

٥ـ اليرزالي: محمد بن يوسف بن محمد (٦٩٩#) «سبطه» قرأ عليه القرآن الكريم.

٦ـ الجذامي: إبراهيم بن فلاح بن محمد (٧٠٢#) سمع بقراءة الأندلسي بقصيدته الميمية.

٧ـ علاء الدين الكندي: علي بن المظفر بن إبراهيم (٧١٦#).

٨ـ الكفري: الحسين بن سليمان بن فزارة (٧١٩#).

وهناك غيرهم إلا أنني اقتصرت على بعضهم؛ طلبًا للإيجاز وتركًا للتكرار.[(٢)]

٤ـ آثاره:

يهمني هنا أن أسرد الكتب التي نسبت إليه وهي حقيقة له، أما ما نسب إليه ولم توجد، أو ليست له أو لم يتأكد منها، فلا شأن لي بها.

١ـ المحصل في شرح المفصل، وسيأتي الحديث عنه[مفصلاً] في الفصل الثاني.

٢ـ المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية،ويسمى أيضًا: المباحث الكلية في شرح الجزولية، وقام بتحقيق الجزء الأول منه: د/ حمدي المقدم، لنيل الدكتوراه من جامعة الأزهر

---

(١) لمزيد من الحديث عن شيوخه ينظر: معجم الأدباء (٥/٢١٨٨-٢١٨٩) وإنباه الرواة (٤/١٦٧) والسَّير (١٧/١٤) والبغية (٢/٢٥٠) والمحصل تح الخزرجي (١/٢٥-٣٠) والمفيد تح الصاعدي (٤٩-٥١).

(٢) راجع: السَّير (١٧/١٤) والمحصل تح الخزرجي (١/٣١-٣٣) وتح الشرقاوي (١/٤٢-٤٣) والمفيد تح الصاعدي (٥١).

(١٣٩٦#) بينما حققه د/شعبان عبد الوهاب كاملاً في جزءين تحت إشراف أ.د محمد المختون، من جامعة القاهرة (١٣٩٨#) تحت عنوان: المباحث الكاملية.

ويبدو جليًا أن هذا الشرح يُعدُّ مختصرًا مقارنة بما عليه المحصل،وقد مرَّ بمرحلتين قبل إضافة الفوائد المغربية التي أشار إليها القفطي، وبعد إضافتها، وفوق هذا اختلاف عنوانه، كل ذلك ساهم في إعادة تحقيقه في جامعتين يجمعهما بلد واحد.

أما النسخ التي اعتمد عليها في تحقيق (المباحث) فهي مدونة في كلا التحقيقين، وأشار إليها محققوا المحصل خاصة الخزرجي، إلا أن (المحصل) كان أسبق في التأليف بدلالة الإحالات التي في (المباحث الكاملية).

٣ـ المفيد في شرح القصيد، وهو شرح (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع) وحققه د/ عبد الحميد الصاعدي في مجلدين، تحت إشراف أ.د/ محمد سيدي محمد محمد الأمين، لنيل الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٦#-٢٠٠٥م، وقد عُدَّ هذا الكتاب مخطوطًا عند المحققين لكثبه سواء المتقدمين منهم أو المتأخرين، إلا أنني عثرت على عنوانه في أحد المواقع الإلكترونية،وتواصلت مع المحقق فأهدى إلي مشكورًا نسخة منه.

٤ـ القصيدة الميمية، وذكر فيها رحلاته وبعض شيوخه، وعددها (٧٨بيتًا)، وحققها د/الخزرجي في مقدمة المحصل معتمدًا على نسخة وحيدة من المكتبة الظاهرية في سوريا، وسبق إلى نشرها الزركلي في ترجمة علم الدين البرزالي (ابن سبطة) [١].

---

(١) للحديث بشكل مفصل حول آثاره يراجع: معجم الأدباء (٢١٨٩/٥) وإنباه الرواة (١٦٧/٤-١٦٨) والبغية (٢٥٠/٢) والمحصل تح الخزرجي (١٨/١-٢٤، ٣٤-٣٦) وتح الشرقاوي (٤٤/١-٤٧) والمفيد تح الصاعدي (٥٦، ٨٠) والتخمير (٩٧/١).

المبحث الثاني:
علم الدين اللُّورقي الأندلسي والنحويون

وفيه أربعة مطالب:

الأول: مذهبه النحوي واجتهاداته، وفيه عنصران:

١ـ مذهبه النحوي.

٢ـ اجتهاداته.

الثاني: مع البصريين والكوفيين، وفيه عنصران:

١ـ مع البصريين.

٢ـ مع الكوفيين.

الثالث: مع النحويين المتأخرين.

الرابع: مع الزمخشري.

سيكون الحديث في هذا المبحث مختلفًا عما في المبحث الأول، ذلك أن ما دونته هناك ليس فيه إلا مجرد التنظيم وبعض الإشارات التي قد تومي بمحاولة وضع هذه الشخصية النحوية في موضعها الصحيح دون إفراط أو تفريط، وبناء على ذلك فقد رسم صورة علم الدين اللُّورقي الأندلسي معتمدًا على ما ذكره علماؤنا السابقون في ترجمته، على اختلاف عصورهم ومشاربهم، غير أنه أصبح لهذا المعالم ولغيره صورة نمطية تكررت عند ترجمتهم لأبي علم من الأعلام، وفي هذا الصدد أشهر إلى أنه لا ينبغي للباحث أن يعتمد في تجلية شخصية عالم ما على ما سطره سلفنا –رحمهم الله-اعتمادًا كليًا، لا يكون ما ذكرون بمثابة الموجه نحو دراسة أي شخصية، ومن ثم يجب أن تستظهر شخصية العالم الحقيقي من خلال نتاجه العلميو هذا ما سأصنعه مع العَلَم علم الدين اللُّورقي الأندلسي فإليك الحديث عنه.

المطلب الأول: مذهبه النحوي واجتهاداته

١ـ مذهبه النحوي:

لقد أتيح للعلماء المتأخرين عن نشأة مدرستي البصرة والكوفة النحويتين حرية اختيار المدرسة النحوية التي يرونها،أو التي سيطرت على الفكر النحوي قديمًا وحديثًا، ويظهر أن مدرستي البصرة والكوفة تنطلقان من أصول واحدة مع اختلاف في الفرعيات لا يؤثر في مسير أيٍّ منهما،ولهذا كُتب لعلم الدين اللَّورقي الأندلسي أن يكون معدودًا في علماء القرن السابع، ومن ثم فقد تبلورت المدرستين النحويتين واتضحت معالمهما في ضوء تآليف كل مدرسة منهما،إلا أن قصب السبق كان حتمًا للمدرسة البصرية، لذا عليت شهرتها على الكوفية.

وعند تأمل النصوص المجتزأة التي وردت في ثنايا كتاب المحصل عن المسائل الخلافية بين المدرستين، أو عن مواقفه من تلك المدرستين في ضوء ما سجله من ملاحظات حول بعض نصوص العلماء من الجانبين وإن كانت نادرة، أو ما يمكن أن يلتقط من نقداته لبعض العلماء المتأخرين، أو ما جرى من نقد ومخالفة لما قاله المصنف الزمخشري، وإن كانت يسيرة يمكن أن أقول بلا تردد أن الاتجاه العام لعلم الدين اللَّورقي الأندلسي هو الاتجاه البصري، والعلي أن أسند ما قلته بما يلي:

- اعتمد بشكل مباشر على المؤلفات البصريةفقد امتلأ كتابه مثلاً بنقول عن شرح السيرافي أعظم شروح كتاب سيبويه الذي يمثل الاتجاه البصري، وقد ربت تلك النصوص عن ستين ومائة نص.
- الاستدلال بالعكس، حيث ترى نتصد علم الدين اللورقي الأندلسي الخوارزمي؛ لأنه اختار قول الكوفيين في بعض المواطن، فيقول: «قد تقدم أن هذا الرجل يختار كلام الكوفيين...».

وبهذا يعد الأندلسي بصريًا؛ لأنه وجه اللوم إلى الخوارزمي لميله إلى الاتجاه الكوفي، ولا يمتنع أن ينتقد الأندلسي البصريين، فعلى سبيل المثال نراه يرد على السيرافي في بعض المواضع،غيره أنه لا يصل إلى درجة انتقاده اللاذع للخوارزمي المذكور سابقًا.

- **استشهاده**بأقوال علماء البصرة كثيرًا كالأخفش وسيبويه والمازني، والجرمي والمبرد، وابن السراج، والسيرافي، وأبي علي الفارسي وابن جني. وغيرهم.
- **استعماله** الأصول أو القواعد التوجيهية البصرية، في الرد على بعض المخالفين، كما صنع مع الخوارزمي حين قال: «فإن سقوط الخافض عدم، والعدم لا يعمل شيئًا»(١).
- توظيف ما ذكر في كتب الخلاف النحوي كالإنصاف مثلاً بشكل واضح يعبِّر عن دعم وتأييد الاتجاه البصري.

والدلائل على بصريته كثيرة، أكتفي بهذا القدر منها.

٢ـ اجتهاداته:

أما اجتهاداته فيمكنني القول بأن الأندلسي ليس لديه فكر نحوي مستقل، بل هو نحوي مقلِّد للبصريين ناقل نصوصهم بصورة ملفته للنظر، دون أن يكون له موقف حاسم، اللهم إلا بعض التوجيهات للآراء، أو الملاحظات التي أشك أنه له في بعض الأحيان؛ بناء على كثرة

---

(١) انظر: النص المحقق على سبيل المثال لا الحصر صـ(٤١، ٩، ١٤، ١١٦، ٢٠٩، ٢٣٤).

النصوص المنقولة مباشرة أو بواسطة، أما ما نسب إليه الباحث السيف من آراء فقد وقع ذلك اغترارًا بما يصدِّره الأندلسي عادة عند شرحه للمفصل بقوله: (قلت)وتبين لديَّ وعند بعض الباحثين المتقدمين أنه كثيرًا ما يردد تلك اللفظة، والكلام ليس له، واستنادًا على ما نقله من المعاصريين له أو ممن أتى بعده ممن تأثر به كالرضى مثلاً في شرح الكافية وقد راجعت الآراء التي تدور في إطار عملي، فرأيته ردَّ أكثرها إلى من سبقه من العلماء، وهذا عمل جيد، غير أنه أثبت له أربعة آراء أحدها في إعراب قول العرب:لا ماء ماءً باردًا في باب (لا النافية للجنس) والبقية في (باب الحال) وهي: حد الحال، وربط الجملة الحالية بالضمير وحده، ودخول (قد) على الماضي المنفي بـ(ما)وقد تجلَّى لديَّ أن الأول والثاني لابن الحاجب، والثالث الذي أعجب فيه د/السيف بعبقرية الأندلسي يعود للخوارزمي، ويشركه الشلوبين وأما الأخير، فهو رأى أبي البقاء العكبري في شرح المفصل المفقود.

ومما يلحظ أن هذه الآراء وثِّقت من المباحث وشرح لكافية للرضى،علمًا أن الأندلسي قد أحال فيها إلى المحصل والعكس صحيح أيضًا، وكلا الكتابين يتقاطعان في كثير من الآراء التي نقلها الأندلس، إلا أن المباحث موجز، والمحصل متوسع فيه.

ويمكن الاعتذار كمن تقدم بأن مجموعة من الكتب التي اعتمد عليها الأندلسي لم تخرج إلا مؤخرًا.

وأما المباحث الكاملية التي حققت خاصة د/شعبان عبد الوهاب، فإن إخراجه للنص المحقق لا ينبئ عن تصور كامل لشخصية الأندلسي النحوية.

وفوق هذا فلا يعتد بما يكرره الأندلسي من مثل قوله: والصحيح كذا؛ ويحتمل عندي وما يشبه هذه العبارات، لأنه تبين من خلال توثيق النقول أنها لغيره[١].

---

(١) راجع: آراء علم الدين اللورقي الأندلسي النحوية صـ(٢٢١، ٢٣٠-٢٤٤، ٢٥٩، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٩٥، ٢٩٧) والإيضاح لابن الحاجب (٣٩١/١، ٣٢٧-٣٢٨) والتخمير (٤٣٨/١-٤٣٩) وشرح المقدمة الجزولية الكبير (٧٣٤/٢) والمحصل تح الخزرجي (٨٤/١-٩٥) وتح الشرقاوي (٤٨/١-٥١) وتح الغامدي (٤٠/١).

المطلب الثاني: مع البصريين والكوفيين

ما دام الأندلسي ليس لديه رؤية واضحة، فهو يسرد النصوص عمن سبقه أو يحكيها عن شيوخه، ولا يتناول ما يأخذه بالملاحظة والنقد إلا في إطار ضيق جدًا، لذا سأتتبع تعليقاته حول علماء المدرستين البصرية والكوفية، ومن ثم يبنى عليها الحكم سلبًا كان أو إيجابًا تجاه أي منهما، وإلى تلك النقدات بإيجاز مبتدئًا بالبصريين، مثنيًا بالكوفيين.

١ـ مع البصريين:

- يقول عن سيبويه وإن لم تصل إلى درجة الانتقاد: «ولم يذكر في هذا الباب إضمار الملابسة ولا تعرض له، وأجاز غيره» وإن كنت أشك في أن الأندلسي قاله.
- أيضًا ينتقد السيرافي حيث يقول: «الذي قاله أبو سعيد إنما يجوز إذا ذكر المصدر موقوفًا أو موصوفًا بأن يقال: أزيدٌ أذهب الذهاب به، فحينئذ يجوز الوجهان. أما إذا لم يذكر في اللفظ فلا يجوز أصلاً وكذلك لو كان مذكورًا منكرًا لم يجز أيضًا ، يقام مقام الفاعل على ما يأتي».
- ويقول في الرد على ابن جني: «ومنع ابن جني النصب فيما لا يجوز عطفه.... وهذا قياس منه، وهو منقوض بقول العرب.....»[(١)]. وأنا لا زلت في خيرة من نسبة هذا القول للأندلسي.

ومع إيراد هذه النماذج، إلا أنها غير واضحة المعالم في تبيان الموقف المناسب للأندلسي من البصريين.

٢ـ مع الكوفيين:

أما مع الكوفيين، فهو بما يكون أوضح من موقفه مع المبصريين.

- يقول عن قول الفراء: «وهو باطل؛ لأنه الحسبان لا يؤمر به، بل يؤمر باليقين» حيث قدَّر الفراء فعلاً ينصب قوله تعالى: ﴿قَدِرِينَ﴾ من جنس الآية التي قبله، وهو قوله تعالى:﴿أَيَحْسَبُ﴾.

- في الإمكان أن يوظف قول الأندلسي في الرد على الخوارزمي؛ لأنه أخذ بمذهب الكوفيين،وقد مرَّ أحد النماذج، وإليك الآخر:

- يقول: «أقول: الذي قاله من أن الحال هي خبر (كان) هو المذهب الكوفي، وهو باطل...»[(٢)].

هذا إذا كان النقد له، وخلاصة الأمر أن ما سجله الأندلسي في دحض حجج أو آراء من نقله عنهم من مثل تعبيره: وهذا فاسد أو باطل أو ضعيف، فبعد التدقيق فيها تبيَّن أنها ليست له وإن صدَّرها بقوله: قلت أو أقول.

---

(١) راجع النص المحقق صـ(٩٢، ٩٣، ١٥٢، ١٣٩).
(٢) انظر: النص المحقق صـ(١٦٩، ٢٤٦).

المطلب الثالث: مع النحويين المتأخرين.

كان الأندلسي أكثر جرأة ونقدًا للنحويين المتأخرين، وهم أنفسهم يختلفون من حيث توجيه النقد إليهم قوة وضعفًا، غير أنه بعد فحص النص المحقق اتضح أنه من الممكن أن يُصنَّف النحويون المنتقدون على الترتيب الآتي:

الخوارزمي:

- لم يكن ابن المستوفي مجافيًا للصواب حينما قال منتقدًا طريقة الأندلسي في تعامله مع الخوارزمي،بعد ما وظف كثيرًا من نصوصه التي لا تكاد تخلو صفحة من المحصل منها تصريحًا أو دون تصريح إليك صورًا مما قاله الأندلسي تجاه الخوارزمي.
- «قد تقدم أن هذا الرجل يختار كلام الكوفيين في هذا الفصل ...».
- «قلت: أما الأول فغلط...وأما قوله: إن العدول للنصب لا لموجب، فسوء ظن بالعرب العقلاء أن ليفعلوا شيئًا لا لحكمة، .... فأين عزب عقل هذا الرجل؟ هذا عجب.».
- «قلت: هذا غلط منه...، وأما قوله:إن الحال نوع من الظرف فخطأ أيضًا....».
- «والذي قاله الخوارزمي من أن الخلاف واقع في أن الظرف إذا تقدم، هل بقي جملة أولاً ؟ نقل غير صحيح...».
- «فقد ذكرنا من كلام الجرجاني ما يزيل الخيال الذي وقع به،.... وأما قوله في (واو) المفعول معه أنها للحال فسهو منه... والثاني باطل....».
- «قلت: قوله بنزع الخافض خطأ؛... ولا يخفى أن هذا أمحل مما قاله النحويون وأبعد....».
- «وهذا مستهجن خُلف من القول، .... فظهر أنه عقل هنا وقرر ما لا يلزمه تقريره.».
- «وأما استشهاده بالبيت فعجيب، ....أقول: قد ذكرت بطلان هذا الاعتذار.».
- «اعتذاره –يعني الخوارزمي- عن عدم سقوط النون صحيح، لكن إذا التزم أنه معرب واختار هذا المذهب....» (١).

السخاوي:

وجَّه الأندلسي أيضًا أصابع النقد نحو السخاوي،إلا أنه كان أكثر حظًا من الخوارزمي الذي سردت نصوصًا كثيرة تعني بنقده بشكل واضح، وهاك بعض النماذج في هذا الصدد:

- «قلت: لم يفهم السخاوي معنى قول النحويين في الجملة أنها ذات وجهين...».
- «أقول: هو من المشبه، وقد منع من تقدم الحال عليه مانع من الخارج، وهو كونها من جملة الصلة، والصلة تتقدم على الموصول» وكانت هذه الملاحظة في معرض رده على السخاوي حينما قال: «إن جعل المصدر من المشبه بالفعل فهو لا يتقدم عليه الحال....» (٢).

أبو البقاء:

---

(١) لم أقف عليه في إثبات المحصل، وهو في: المحصل تح الخزرجي (٣٨/١) وانظر: النص المحقق صـ(٨١، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٥٩، ٣٩٣، ٤٠١، ٤٣٢) .

(٢) راجع النص المحقق صـ(٨٦، ١٧٨).

- لقد رد الأندلسي على شيخه مرتين، ولكنه رد يحمل في طياته الإجلال حيث نعته بقوله: «شيخنا» فيقول: «وأما قول شيخنا: أن في مرفوعًا ومنصوبًا فلا اعتبار به؛ لأن الجملة لا تعطف على لامفرد بل على الجملة، وكان الشيخ عدل إلى هذا الإعراض بردها هنا.».
- «قلت: هذا أضعف؛ لأن المحتاج إلى التقوية هو مضمون الجملة وهي النسبة...» (١).

الكندي:

حكى الأندلسي عن شيخه تاج الدين الكندي –وهو أهم شيوخه- رأيًا بصيغتين متقاربتين ينبضان بكل احترام وتقدير حيث يقول:

- «... ولهذا أنكر شيخنا الكندي نصب (يوم) في قول امرئ القيس،...» قلت: «كان شيخنا تابع الدين ينكر النصب» (٢).

(١) انظر: النص المحقق صـ(٨٤، ٤٤٩).
(٢) راجع: النص المحقق صـ(١١٣، ٣١٣).

المطلب الرابع: مع الزمخشري.

لـم يقتصـر الأندلسـي فـي المفصـل مـن كتـب الزمخضـري علـى الكتـاب المباشـر (المفصل)بل استطاع أيضـًا أن يفيد مما ألَّفه الزمخشري بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إيضاح نص المفصل، وكان من ذلك كتاب الحواشي الذي نقل عنه دون وسيط، إضافة إلى الكشاف بواسطة التخمر وغيره.

ومن ثم لم يسلم الزمخشري من تعقبات الأندلسي إلاَّ أنها لا ترقى إلى ما صنعه مع الخوارزمي، ومما ينبغي ملاحظة أن كثيرًا من التعقيبات الاستدراكات ليست للأندلسي بل لابن الحاجب في أعلاها، أو للخوارزمي في أحايين أخرى، ولكنني هنا أحاول أن أكشف عن تلك الملاحظات الخاصة بالأندلسي تجاه المفصل فإليك بيان ذلك.

- «والمصنف خلَّط في هذه الأمثلة، ....، لكن لقائل أن يقول ههنا بان التقدير: مستقرة، يخالف قوله في: خبر المبتدأ، وقولك فيك زيد في الدار، معناه: استقر، فكيف قدره هناك بالفعل وهنا بالاسم؟... نعم الإلزام وارج على المصنف.... » وإن كنت في ريب من هذا النص.
- «والمصنف سها في نسبة البيت إلى ابن الزَّبير.»
- تلك الشذارات وإن كانت تشير إلى أن الأندلسي حاول أن يستدرك بعض الهفوات على لازمخشري،إلا أنه أيضـًا ساق ما يمكن أن نعدَّه ثناء أو ميزة للزمخشري ومفصله، ولعلي أن أستخرج من شرحه ما يمثل ذلك.
- «قلت: جمع في هذا الكلام بين الغرض من الحال التي منها يركب حد الحال، حتى جعل بعضهم هذا القدر رسمًا للحال.....»
- «قلت: هذه الزيادة في الفصل المحرر العبارة الذي يجب الاعتماد عليه، والأول كأنه عمله ثم زاد في تحريره....» [1].

(١) انظر: النص المحقق صـ(٧٩، ١٧٠، ٢٣١ـ ٢٣٢، ٣١٩، ٣٩٠ـ ٣٩١).

الفصل الثاني
المحصل في شرح المفصل.

وفيه مبحثان:

الأول: المحصل... عرض وتحليل.

الثاني: المحصل بناؤه ومصادره والأصول النحوية فيه.

المبحث الأول
المحصل... عرض وتحليل

وفيه أربعة مطالب:

الأول: عنوانه وتوثيق نسبته، وفيه عنصران:

١ـ عنوانه.

٢ـ توثيق نسبته.

الثاني: تاريخ تأليفه وسببه، وفيه عنصران:

١ـ تاريخ تأليفه.

٢ـ سببه.

الثالث: تجزئته ونُسخه، وفيه عنصران:

١ـ تجزئته.

٢ـ نسخه.

الرابع: منزلته وأثره، وفيه عنصران:

١ـ منزلته.

٢ـ أثره.

المطلب الأول: عنوانه وتوثيق نسبته

١ـ عنوانه:

لقد أثبت عنوان الكتاب: المحصل في شرح المفصل، على بعض من أجزائه ونسخه المختلفة في مكتبات العالم كنسخة (مكتبة آية الله مطهري) بطهران تحت رقم (١١٨١) وهي تمثل جزءًا من المجلة الأولى، ونسخة (دار الكتب المصرية) رقم (٢٩٢) وهي تمثل المجلدة الثانية، وغيرها،وأثبته أيضًا ابن المستوفي الذي نقل نصوبها منه، فقال: «ووقع إليَّ كتاب الشيخ الإمام أبي القاسم محمد بن أحمد بن الموفق الأندلسي المرسي –أيده الله- الذي سماه كتاب (المحصل في شرح المفصل بخطه...)»إضافة إلى دلائل أخرى وُيد صحة هذا العنوان، لا مسوغ لذكرها هنا.[١]

٢ـ توثيق نسبته:

أما توثيق نسبته فليس هناك شك في نسبة المحصل إلى علم الدين اللُّورقي الأندلسي؛ لتضافر مجموعة من البراهين على ذلك منها:

١- أنه دون في نسخة أسعد افندي المرموز لها بـ(ف) في اللوحة الألوى اسم الشارع فقيل: «المجلد الأول من شرح المفصل لعلم الدين الأندلسي –رحمه الله تعالى-».

٢-ما نصَّ عليه ابن المستوفي في المطلب الأول.

٣- ما ذكره كثير من مترجميه، حيث نسبوا إليه شرح المفصل.

٤- ما قيل في آخر نسخة شهيد علي لامرموز لها بـ (ش) «انتهى المجلد الأول من شرح المفصل تحرير الشيخ الإمام العامل الصدر الكبير/علم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي...»ثم قيل أيضًا: «نقلت هذه النسخة من نسخة بخط المصنف علم الدين القاسم المغربي –أدام الله أيامه-...»[٢]

المطلب الثاني: تاريخ تأليفه وسببه

١ـ تاريخ تأليفه:

اختلف في ترايخ تأليفه حيث ذكر أن اللُّورقي الأندلسي أهدى نسخة من المحصل إلى شيخه تاج الدين الكندي (٦١٣#)فمن ثم يثبت قطعًا أن الأندلسي قد ألف المحصل قبل ذلك التاريخ، إلا أن ابن المستوفي ذكر بأنه شرع في تأليفه في شعبان سنة (٦١٨#) وفرغ منه في شعبان سنة (٦١٩#) في مدينة حلب.

ويمكن الجمع بين هذيين القوليين بأن البداية الفعلية للتأليف كانت قبل سنة (٦١٣#) بدلالة إهدائه نسخة منه إلى شيخه وذه هي الإخراجة (الأولى) [وهي نسخة (ف) التي اعتمدت عليها في التحقيق] ثم أهدني نسخة أخرى إلى القفطي وهي نسخة (ش) التي اتخذتها أصلاً ، ثم أهدى نسخة ثالثة إلى الملك المعظم وهي المرموز لها بـ(ط) عند الخزرجي، ويؤيد اختلاف النسخ فاذكر سابقًا بأن اللُّورقي الأندلسي قد تحصل على فوائد مغربية وسيضيفها إلى شرحي المفصل والجزولية، وفي هذا دلالة واضحة على تعدد نسخ الكتاب، وبناء على ذلك فلا تعارض بين المقالتين.

٢ـ سببه:

---

(١) انظر: التخمير (١/٩٨-١٠٠) والمحصل تح الخزرجي (١/١٣٣-١٣٤، ١٤٥-١٤٦) و تح الشرقاوي (١/٦١) وإثبات المحصل (ل١/أ) والصحاح واللسان (حصل).

(٢) راجع: معجم الأدباء (٥/٢١٨٩) وإنباه الرواة (٤/١٦٨) ومصادر هامش الصفحة السابقة.

أما الدافع إلى تأليف الكتاب فقد ذكر في مقدمته بأنه: لما رأى أهل الآداب من أبناء ذلك الزمان شغفين بكتاب المفصل، صار فيه همهم إليه، وقاصرين بحثهم عليه، كان واحدًا من رجالهم آخذًا بمذهبهم ومقالهم، ويظهر أن الأندلسي لا يريد مجرد تقليد أبناء زمانه الذين شرحوا المفصل بناء على الجهد الذي استغرقه في جمعه، ومراجعته لكثير من الكتب التي سأفصح عنها في مصادره كما سيأتي[1].

(١) انظر: التخمير (١٠٠/١) والمحصل تح الخزرجي (٧٨/١، ١٣٤-١٣٥) وتح الشرقاوي (٧٧/١-٧٨) وإثبات المحصل (ل١/أ).

المطلب الثالث: تجزئته ونسخه

١ـ تجزئته:

اتضح مما طرحه الباحثون السابقون أن أجزاء المحصل خمسة، تفرقت في أنحاء مكتبات عالمنا الغربي والإسلامي، وقد جاء نصيبي في الجزء الأول، الذي له ثلاث نسخ، إحداها: نسخة (سبه سالار) بطهران المسماة حاليًا بـ(آية الله مطهري) تحت رقم (١١٨١).

والثانية: نسخة (شهيد علي) بتركيا تحت رقم (٢٤٨١).

والثالثة: نسخة (أسعد أفندي)بتركيا أيضًا تحت رقم (١٦٦).

وهذه النسخ الثلاث اعتمد عليها الخزرجي في إخراج جزء من الجزء الأول، إلا أن الأولى تمثل أقل من نصف نسختي (شهيد علي) و(أسعد أفندي) ولذا اعتمدت على النسختين الأخيرتين،وسيأتي وصفهما لاحقًا.

أما بقية الأجزاء ففصل القول فيها د/العثيمين، ود/الخزرجي، ود/الشرقاوي، ولا حاجة بي إلى التطويل.

٢ـ نسخه:

وأما نُسخه فقد تعددت وتوزعت أيضًا بين البلاد العربية والإسلامية كمصر والجزائر وتركيا وإيران،ويظهر أن اختلاف عدد الأجزاء والنسخ أيضًا عائد إلى أن المحصل كما أشرت آنفًا قد مرَّ تأليفه بمراحل ثلاث، إضافة إلى اختلاف النساخ وطبيعة خطوطهم، ولذا نجد مثل هذه الإشارات عند ابن المستوفي وياقوت والقفطي فيرى بعضهم أنه في سبعة أجلاد، بينما يرى آخرون أنه في أربعة جلود، ويصل عند آخر إلى عشر مجلدات، على حين يرى آخر أنه يضاهي شرخ السيرافي في سعته. إذن تعدد أجزائه وتنوع نسخه يدل على السعة الأفقية التي ربما لا ماثله فيها شرح آخر للمفصل[1].

---

(١) لمزيد من الإيضاح حول تجزئته ونسخه، يراجع: معجم الأدباء (٢١٨٩/٥) وإنباه الرواة (١٦٧/٤-١٦٨) والبغية (٢٥٠/٢) والتخمير (١٠٠/١-١٠٣) والمحصل تح الخزرجي (١٣٥/١-١٤٣) وتح الشرقاوي (٧٤/١-٧٦).

المطلب الرابع: منزلته وأثره

١ـ منزلته:

لكـي تتضـح منزلـة المحصـل بشـكل جلـي فـلا بـد مـن مقارنتـه بشـرح مـن شـروح المفصـل، وقـد وقـع الاختيـار علـى شـرح المفصـل لابـن يعـيش أشـهر شـروح الفصـل علـى الإطلاق.

يجدر بـي قبـل أن أدخـل فـي موازنـة دقيقـة بـين الشـرحين،أن أورد نصـّا للقفطـي فـي ترجمـة ابـن يعـيش نتبـين مـن خلالـه مقارنـة مقتضـبة بـين شـرخي المفصـل للأندلسـي وابـن يعيض، فيقول: «والذي تولاه أبو القاسم النحوي اللّورقي الأندلسي من شرح هذا الكتاب؛ فإنما تبع فيه الموفق في طريقه، ووفق بذلك إلى مرتبة ترتيبه وحقيقة تحقيقه، واقتدى به في إزالة الإشكال والاشتباه،نقلاً جميعًا النحو من كلام النحاة، فقبض احدهما وبسط الآخر، ووحد الثاني بالأول شرعًا وضاحًا فسفر عن وجهه فيه واسفر، غير ان التصنيف الموفقي خطب من أقصى مكان، وبُذل في نسخه أوفر الأثمان،وأصبح مستعملاً بين أئمة هذا الشأن.»

وفـي الإمكـان أن ستظهر مـن هذا الـنص عموميـات تفيد فـي الموازنـة بـي الشـرحين، ولعل منها:

- يظهـر أن شـرح ابـن يعـيض متقدم علـى شـرح الأندلسـي، ولـذا اقتفـى الأندلسـي طريقـه، ولكـن الـذي ثبـت أن الأندلسـي قـد ألـف شـرحه قبـل سـنة (٦١٣#) حيـث أهدى إلى شيخه الكندي نسخة منه، ويتضح جليا أن ابن يعيض ألف شرحه قرابة سـنة (٦٢٣#) حيـث يقـول فـي مقدمتـه: «ومنهـا مـا أحدثتـه السـبعون بـين القلـم والأنامل» وكانت ولادته في (٥٥٣#) لكن لا يمتنع أن يكون الأندلسي في استفاد من ابـن يعيش؛ إذ إن المحصـل مرّ بمراحـل ثـلاث فـي أثنـاء تصـنيفه ممـا جعـل الأندلسي يزيد وينقص ويبدئ ويعيد في شرحه للمفصل.
- أن كـلا منهمـا أورد نـص الزمخشـري كـاملاً ، إلا أنهمـا يختلفـان فـي قـدر الـنص المورف،ابن يعيش يسوق غالبًا جزءًا طويلاً من نص الزمخشري، بينما يقف الأندلسي عند جزء يسير من النص.
- أن كليهما قد جليا نص المفصل تجلية أزالت عنه الغموض، وكشفت عن المشتبه، إلا أن ابن يعيش أوجز في العبارة وأدق، بينما ناقضه الأندلسي فأطنب، وحاول أن يستوعب كل ما قيل حول مسألة نحوية ما.
- أن أسلوبيهما ربما مال إلى الأسلوب الأزلي؛ ولذا لا يمل القارئ لشرحيهما، على حين أجد ابن يعيش وإن تمثل الأسلوب الأدبي، إلا أن عبارته النحوية عن المراد أوفى،وطريقته في عرض القضية النحوية أقوم وأكثر تنسيقًا مما عند الأدلس، ولو قلت إن الأندلسي وإن غيَّر في النصوص وتصرف فيها، والفكرة ليست له، ولهذا أجده في أحايين غامض العبارة غير مستقيم السياق، ومن ثم يقال عنه: إنه لم يستطع أن يوظف النصوص المنقولة التي امتلأ بها المحصل. كما ستطاع ابن يعيش أن يفعل ذلك.

وخلاصة الأمر: أنهما كانا مقتدرين على نقل النحو وتخليصه من الغموض الذي اكتنفه عند النحاة.

- لا شك ولا مرية في أن شرح ابن يعيض قد فاق شروح المفصل كليًا عبارة وإحاطة وأسلوبًا، وبناء على ذلك فقد «خُطب من أقصى مكان، وبُذل في نسخه أوفر الأثمان،وأصبح مستعملاً بين أئمة هذا الشأن» على حد قول القفطي.

ولكي أكون أكثر دقة في المقارنة، فإني اخترت باب الاستثناء من كلا الشرحين؛ لأنه لطوله استضح من خلاله الموازنة الحقيقية، سواء كان ذلك عن طريق المصادر التي اعتمد عليها أو المنهج الذي سارا عليه، أو الشواهد التي وظفاها لخدمة نص المفصل، وإليك تعداد تلك النتائج التي توصلت إليها في النقاط الآتية:

- الأندلسي أغرق فيحد الاستثناء لغة واصطلاحًا عند النحويين وعند غيرهم، بينما اب يعيش اكتفى ببعض دلالته اللغوية، وبجدٍّ واحد عند النحويين.
- ننقل النصوص بكثرة مفرطة عند الأندلسي، ولذا فما يطرحه لا يعبِّر عن رأيه الخاص وإن كان يصدِّر غالبًا برأيه أو النصوص المنقولة بقوله: (قلت) ولا يسلم ابن يعيش من هذا، إلا أنه استطاع توظيف النصوص، بعبارة واضحة، يظهر من خلالها قدرته على فهم النصوص والسيطرة عليها.
- من خلال ترجمة الأندلسي تبين أنه قرأ كثيرًا من العلوم، ولذا تراه يربط بين الفقهاء والنحويين الكوفيين حول استثناء لكثير واستبقاء القليل، على حين أجد ابن يعيش لم يتعرض لغير القضية النحوية.
- أدخل الأندلسي في حديثه عن حد الاستثناء أجد شروط الاستثناء، ولم يتطرق ابن يعيش لها.
- الأندلسي يذكر أسماء وعناوين كتب من ينقل عنهم من المتقدمين والمتأخرين، كسيبويه، والمبرد، وابن السراج، والزجاج، والسيرافي، والجرجاني، والزمخشري، وأبي البقاء، والخوارزمي، والسخاوي وغيرهم، أو كالإغفال، وأخبار النحويين ، عن كان يضاهي الوقت نفسه لم يصرح بأسماء بعضهم خاصة المتأخرين كابن باشاذ، وابن خروف وابن الأثير وابن الحاجب وغيرهم، أما ابن يعيش فلم يصنع مثلما صنع الأندلسي بل كان ينقل النصوص بأسلوبه دون تعيين القائل،وإن كان يشير أحيانًا إلى عموميات كقوله: هذا قول سيبويه، أو وقال الكوفيون. ونحو ذلك.
- تحدث الأندلسي عن إعراب وعامل وأداة وأحكام الاستثناء، إما ابن يعيش فبدأ بالكلام عن العامل ثم ثنى بأنواع الاستثناء.
- اكتفى ابن يعيش بالأنواع التي يجب فيها نصب المستثنى، على حين جعلها الأندلسي ستة.
- اشتركا في تقسيم الخلاف في العامل إلى أربعة أقسام، مع اختلاف في نسبة بعض الآراء، وتفصيل أكثر لمدى الأندلسي.
- اتفقا على أن الأخفش يجر بـ«عدا» مثلما يرى ذلك في «خلا».
- يتقاطعان في النقل عن شرح السيرافي والتخمير للخوارزمي والإنصاف كثرًا، إلا أن الأندلسي كثيرًا ما يصرح بالسيرافي والخوارزمي، أما ابن الأنباري فلم يذكره ألبته، وعكس ابن يعيش فلم يشر إلى هذه المصادر أو أسماء مؤلفيها في أثناء شرحه.
- كلاهما يتمان الأبيات ويذكران القائل، وربما زاد الأندلسي بيتًا أو أكثر سواء قبل الشاهد أو بعده وفصل في القائل، وتعرض بشيء من الإسهاب إلى قصة الشاهد، أما ابن يعيش فيذكر الشاهد ووجهه النحوي.
- وقفا عند الألفاظ الغامضة لغويًا وشرحاها.

- من طرائق الأندلسي ربط الأبواب والمسائل بعضها ببعض نحو قوله: وسيأتي في (البدل) وقوله: تمام الكلام على (حاشا) يأتي في الخروف. وأما ابن يعيش فلم ألحظ لديه مثل هذا الأسلوب.
- ذكر الأندلسي بعض أسماء شيوخه كتاج الدين الكندي، بينما ابن يعيش لم يفعل ذلك.
- اتضح أن الأندلسي رجع إلى أكثر من نسخة للمفصل، ولم يظهر ذلك عند ابن يعيش.
- تطرق الأندلسي للأنساب كما في قوله:وبنو لُبيني: قوم من بني أسد من بني والبة بن الحارث، ولم يتعرض اب يعيش لذلك.
- أكثر الأندلسي من التقاسم، كقوله في إعراب: ما بالمدينة دار غير واحدة، أما ابن يعيش وإن وردت عنده مثل هذه التقاسيم، إلا أنها غير ملفته للنظر.
- اعتاد الأندلسي أن يختم كل باب بمسائل تكميلية لما سبق الحديث عنه في الباب، أو لما فاته الحديث، وينبغي أن يشار إليه، فأوردها موجزة في فقرات عنوان كل فقررة بمسألة، وليس من اختراع الأندلسي فقد سبقه إلى ذلك أبو علي الفارسي في مسآئله المشهورة، بينما ابن يعيش لم يسلك هذا المسلك.
- أخيرًا، يمكن وضع جدول ويتضح في ضوئه عدد الشواهد على اختلافها لدى الشارحين الأندلسي وابن يعيش[١].

جهة الموازنة	المحصل	شرح ابن يعيش
الآيات	٣٠	٢٦
القراءات	٤	٨
الأحادية الآثار	١١	٢
الأبيات الشعرية	٣٧	٢٣
الأمثال	٢	١

ومما هو مهم ذكره في ختام هذه الموازنة، أن الأندلسي وإن جعلته في مقابلة ابن يعيش فلا يعني ذلك أن الآراء التي أوردها في كتابه يجب نسبتها إليه، بل إنني أرى –وقد سبقني باحثون إلى رؤيتي هذه- أن تلك الآراء لا تعبر عن فكر نحوي مستقل للأندلسي؛ لأنها نقول عن العلماء السابقين نسب بعضها إليهم وترك الآخر.

٢- أثره:

أما أثره فيمكن أن أقول: لعد تأثر من عاصر الأندلسي أو من أتى بعده به أو بمؤلفاته وفيها المحصل، ومن الدلائل على ذلك ما قاله ياقوت الحموي: «وكنت لقيته بمحروسة حلب في سنة ثماني عشرة وستمئة، ففزت من لقائه بالأمنية، واقتضبت من فوائده كل فضيلة شهية».

وفيها قول ابن المستوفي فيه: «وطالعت معظمه –يعني المحصل- قد جمع فيه من الفوائد النحوية ما أغرب في جمعه، وأودعه من القواعد الأدبية ما أبد ع في وضعه».

وما مقارنة القفطي[١]بين شرح الأندلسي وشرح ابن يعيش التي مرَّت إلا صورة تنبئ عن مكانة وأثر المحصل.

---

(١) انظر: إنباه الرواة (٨٤/٤) ومقدمة ابن يعيش (٢/١-٣) والمحصل بتحقيقي (٢٢٨-٣٠٥) وشرح ابن يعيش (٧٥/٢-٩٦).

ولتبيان هذا الأثر أسرد بعض أسماء العلماء الذين استفادوا من المحصل خاصة في الأبواب التي تدخل في نطاق عملي.

- الرضي في شرح الكافية[٢].
- السيوطي في عقوده الزبرجد[٣].
- البغدادي في الخزانة، وشرح أبيات مغني اللبيب[٤].

(١) انظر: معجم الأنباء (٢١٨٨/٥) وإثبات المحصل (ل١/أ-ب) وإنباه الرواة (٤٨/٤).
(٢) انظـــــر:(٦١٦/٢/١، ٦٢٦، ٦٧٤، ٦٧٩، ٦٨٢، ٧٨٣، ٧٩٢، ٨٠٢، ٨٣٦، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٦٦) ومما يلحظ هنا أن الباحث خرج أقوال الأندلسي من المباحث فقط ولم يشر إلى المحصل مع أنهما يشتركان في كثير من الآراء الواردة عند الرضي.
(٣) راجع: آراء علم الدين اللورقي الأندلسي النحوية (٥٥٨) مع الهامش (١).
(٤) انظر: (٣١٧/٨، ٤٢٦) و(٢٤/٥) ولمزيد من التفصيل حول أثر الأندلسي ومؤلفاته ينظر في: المحصل تح الخزرجي (٣٨/١-٤٠) وتح الشرقاوي (٥٢-٥٣) وآراء علم الدين اللورقي الأندلسي النحوية (٥٤٤-٥٥٩).

المبحث الثاني
المحصل بناؤه ومصادره والأصول النحوية فيه

وفيه ثلاثة مطالب:

الأول:بناء المحصل وفيه عنصر واحد:

١ـ الخصائص المنهجية

الثاني: مصادر المحصل وفيه عنصران:

١ـ مصادر مباشرة.

٢ـ مصادر غير مباشرة.

الثالث: الأصول في المحصل وفيه عنصران:

١ـ السماع.

٢ ـ القياس.

المطلب الأول: بناء المحصل

كنت أريد الحديث في هذا المطلب عن عنصرين، المنهج، والخصائص المنهجية، ولكنني أشرت في المبحث الماضي في أثناء تناول منزلة المحصل عند الموازنة بين المحصل وشرح ابن يعيش إلى المنهج والطريق الذي اتخذه الأندلسي وابن يعيش وبينت ذلك بوضوح مما جعلني أنصرف عن معاودة الكلام عنه مرَّة أخرى،وقد تطرقت أيضًا إلى بعض سمات منهج الشاريحين عن أنها كانت محدودة في باب الاستثناء، ولعلي أمد الحديث هنا عن الخصائص المنهجية لعلم الدين اللُّورقي الأندلسي في ضوء كتابه المحصل، مع ضرب أمثلة توضح المراد إن أمكن، والإشارة إلى مواضعها من النص المحقق.

١ـ الخصائص المنهجية:

- تكرار لفظة (قلت)كثيرًا، والنص لغيره، ويفعل ذلك حينما لا ينص على المنقول منه[١].
- عدم التصريح بالنقل عن المتأخرين، خاصة ابن الحاجب، وابن خروف، وابن الأثير. ويرمز لهما بـ(قال بعض المتأخرين أو قال: بعضهم ونحو ذلك) [٢].
- التصريح بالنقل كثيرًا عن السيرافي من المتقدمين أبي البقاء خاصة من شرحه على المفصل والخوارزمي من المتأخرين[٣].
- تقطيع النص المنقول، وحذف الزوائد منه، والتصرف فيه إلا ما ندر[٤].
- كثرة النصوص المنقولة التي لا يكاد يوجد بينها فاصل[٥].
- ربط نصوص الكتاب بعضها ببعض، بالإشارة إلى السابق أو اللاحق[٦] نحو قوله: «على ما قلنا في: (سلام عليكم) و(ما قلنا قبل)». «وقد تقدم البحث فيها» «وسيأتي في الظروف» «ستأتي عن قرب».
- الاستطراد ثم العودة إلى موضوع النقاش[٧]، نحو قوله: «ولنرجع إلى ما نحن بصدده» «ولنرجع فنقول».
- حشد الحدود والتعريفات والاستفاضة في تناولها[٨].
- محاولته عدم التطرق لما هو خارج عن إطار الموضوع النحوي، ومع ذلك فقد وقع فيما[٩] حاول الفكاك منه. كما في نحو قوله: «فليس من أبحاث النحويين، ولا ولا حاجة لهم إليه أصلاً .» «فذكرنا ما هو الحق في ذلك، ولتحقيقه علم غير هذا» «وتحرير الحدود موكول إلى صناعة أخرى».
- تكرار الأفكار، وإن كانت بأساليب أخرى[١٠]. نحو حديثه عن الزمان.
- تركيز بعض القضايا التي لم يوفها حقها في أثناء الأبواب، أو إثارة قضايا جديدة،

---

(١) النص المحقق صـ(٥٧، ٦٠، ٦٢).
(٢) النص المحقق صـ(٥٩ـ ٦٠، ٧١، ٩٨، ١٢٩).
(٣) النص المحقق صـ(٥٧، ١٥١، ١٥٤).
(٤) النص المحقق صـ(٦٤ـ ٦٥، ٦٨ـ ٦٩).
(٥) النص المحقق صـ(٦٨، ١٢٧).
(٦) النص المحقق صـ(٧٩ـ ٨٠).
(٧) النص المحقق صـ(٨١ـ٨٢).
(٨) النص المحقق صـ(١١٢ـ ١١٤، ١١٦ـ ١١٧).
(٩) النص المحقق صـ (١١٦، ١١٨ـ ١١٩).
(١٠) النص المحقق صـ(١١٦-١١٩)

والغرض من ذلك كله هو الإحاطة بالباب أو القضية المطروحة من جوانبها كلها، وكان يعنون تلك القضايا بـ(مسائل) أو بـ(مباحث) يجعلها في نهاية الأبواب غالبًا[١]، من ذلك قوله: «وقد بقيت منه أحكام نذكرها مسائل» وقوله: «ولنذكر ما ما بقي من أحكامها وأبحاثها مما لم يذكره مسائل».

- في مواطن كثيرة يقدم ذكر نص الخوارزمي ثم يقلوه بنص أبي البقاء والعكس قليل[٢].
- وضع خلاصات بعد بعض النقول، تشبه القواعد العامة[٣]، نحو قوله: «فهذا ضابط جميع الباب، وهذا أحسن ما قيل فيه.»

(١) النص المحقق صـ(١٥٥ـ ١٥٧، ٢٤٦ـ ٢٤٩).
(٢) النص المحقق صـ(٥٧، ١٢٧ـ ١٢٨).
(٣) النص المحقق صـ(٢٥٤).

المطلب الثاني: مصادر المحصل

١ـ مصادر مباشرة:

لقد تعددت صور النقل عند الأندلسي، فنجده مرة ينص على أسماء العلماء المنقول عنهم، وهذا بشكل جلي، وأخرى لا ينص على أسمائهم ولا على كتبهم، وهذا منهج ظاهر لديه أيضًا، على حين نراه يسجل بعض عناوين كتبهم مع أسماء مؤلفيها، ولا تمثل هذه الطريقة عنده ظاهرة، بينما نجده في أحايين أخرى يذكر العناوين دون المؤلفين، وهذه الصورة نادرة أيضًا وسأورد هنا عناوين الكتب مع أسماء مؤلِّفيها على حسب عدد النصوص التي اقتبسها الأندلسي منها، مع ظني في بعضها أنه لم ينقل منها مباشرة،علمًا أن الإحصاء المدون بعد عنوان الكتاب واسمؤلِّفه ليس دقيقًا، بل هو صورة تقريبية.

- شرح الكتاب للسيرافي ونقله عن نحو (١٧٠ نص)، وقد نص على النقل منه كثيرًا، وأخفاه قرابة ذلك.
- التخمير للخوارزمي، وقد سجل منه قرابة (١٤١ نص) وقد نص على النقل منه كثيرًا، ولم يذكره في مواطن أخرى.
- البديع لابن الأثير، واقتبس منه تقريبًا (١٠٣ نص) ولم يذكره ألبتة.
- اللباب للعكبري، ودون منه نحو (٩٧نصًا) لم ينص عليه غالبًا، وإن كان هناك نصوص تشبه ما فيه؛ لنقله عن شرح المفصل المفقود له.
- الإيضاح لابن الحاجب، وأورد منه (٩٠نصًا) أشار إليه تحت: قال بعضهم، ولم ينص عليه.
- شرح الجمل لابن باشاذ، ونقل منه نحو (٥٠نصًا) ولم ينص عيه في أغلب المواضع، وإن ذكره في مواقع أخرى، مع أن الأندلسي قد ينقل عنه بواسطة شرح الجمل لابن خروف، ومن ثم يصبح ضحية المصادر غير المباشرة.
- شرح الجمل لابن خروف، وفيه منه تقريبًا (٤٥نصًا) ولم ينص عليه أبدًا.
- شرح المفصل المفقود لأبي البقاء العكبريِّ سجل منه قرابة(٣٨نصًا) وقد نص عليه، إلا أنني لا أجزم بأنه في أماكن أخرى قد نقله عنه دون إشارة، لأنني لم أعثر على كتاب أبي البقاء فأحكم حكمًا قريبًا من الصحة عليه.
- الحواشي للزمخشري، وأورد منه نحو (٣٧نصًا)أشار إليه كثيرًا باسم (الحواشي)مع نقله أيضًا منه دون تعيين.
- المقتصد لعبد القاهر الجرجاني، ولم ينص عليه حينما نقل منه قرابة (٣١نصًا).
- المباحث الكاملية للأندلسي نفسه، وسجل منه تقريبًا (٢٥نصًا) إلا أنني أشير هنا إلى أن هناك شبهًا في النصوص بين المحصل والمباحث، غير أنه في المحصل كثيرًا ما ينص على القائل؛ بينما في المباحث غالبًا ما يغفله، ولم ينص على النقل من المباحث فيما بين يديَّ من المحصل.
- شرح الإيضاح للعكبري، وفيه منه نحو (٢٠نصًا)لم يشر إليه لا تصريحًا ولا تلميحًا.
- شرح اللمع لابن برهان،ودوَّن منه تقريبًا (١٩نصًا) نص عليه في بعضها، ولم ينص في مواطن أخرى، ونقل مباشرة وبواسطة.
- التبصرة للصيمري، وسجل منه قرابة (١٢نصًا) صرح به في مواضع، ولم يصرح به في أخرى،وكان النقل مباشرًا وغير مباشر.
- المقدمة الجزولية للجزولي، ونقل منه نحو (١٢نصًا) ولم ينص على النقل منه.

- الإنصاف لأبي البركات الأنباري، واقتبس منه تقريبًا (١١نصًا) ولم يذكره ألبته وربما يكون النقل عنده غير مباشر.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، واقتبس منه تقريبًا (١٠ نصوص) ولم يصرح به أيضًا.
- أمالي ابن الشجري، وأخذ منه نحو (٩ نصوص) ولم يشر إليه.
- الإيضاح للفارسي، وأورد منه تقريبًا (٩ نصوص) وأشار إليه في بعض الأماكن، ولم يذكره في أخرى،وربما يكون منه النقل مباشرًا وغير مباشر عن طريق المقتصد للجرجاني.
- المرتجل لابن الخشاب، وفيه سنة تقريبًا (٧ نصوص) ولم يصرح به، وكان النقل عنه مباشرًا وبواسطة.
- التبيين للعكبري، وسجل منه نحو (٧ نصوص) ولم يذكره.
- المشكل لمكي بن ابي طالب واستفاد منه نحو (٥ نصوص)ولم يذكره أيضًا، وقد يكون مباشرًا في مواضع، وبواسطة في أخرى.
- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، واستفاد منه تقريبًا (٥ نصوص) ولم يذكره أيضًا.
- المسائل البصريات، واقتبس منه تقريبًا (٤ نصوص) نص على بعضها دون البعض،وكان مباشرًا وبواسطة.
- اللمع لابن الحني، واستفاد منه قرابة (٤ نصوص) نص عليه في بعضها، وأغفله في أخرى،وكان النقل منه مباشرًا وبواسطة.
- نتائج الفكر للسهيلي، واقتبس منه قرابة (٣ نصوص) ولم يصرح به فيها.
- المفضل للسخاوي، وقد نص عليه في (٣ مواضع) غير أني لا أستبعد أن يكون نقل منه ولم يصرح به مثلما صنع مع مجموعة من المتأخرين، ومنهم شيوخه كأبي البقاء، وابن خروف.
- سفر السعادة، وقد سجل منه نحو (نصين) ولم يذكره، مع أن الأندلسي قد يكون نقل مباشرة عن ابن برِّي في رده على ملك النحاة في: جواب المسائل العشر.
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السِّيْد، وفيه منه (نص واحد) تقريبًا. ولم ينص عليه، ولا أنفي أن يكو نقل عنه الأندلسي في مواطن أخرى لم أقع عليها.
- الحلل في إصلاح الخلل هنا لابن السِّيْد، وفيه منه (نص واحد) تقريبًا. ولم ينص عليه، ولا أنفي أن يكو نقل عنه الأندلسي في مواطن أخرى لم أقع عليها.
- أمالي ابن الحاجب، وفيه منه (نص واحد)ولم يذهر أيضًا.

أكتفي بهذا القدر من المصادر التي غلب على ظني أنه نقل منها مباشرة صرح بها أول لم يصرح بها.

وأنتقل إلى الحديث عن:

٢- مصادر غير مباشرة:

- الكتاب لسيبويه، وقد وظف منه نحو (١٢٥ نص)ونص عليه كثيرًا ولم يذكره أحيانًا بل جعله ضمن كلام السيرافي، ولا يلتفت لإشارات الأندلسي التي ربما توحي بأنه نقل مباشرة من الكتاب؛ لأنه ثبت لدي بما لا يدع مجالاً للشك بأنه ناقل للكتاب بواسطة أغلبها عن السيرافي، وبعضها الآخر من غيره من العلماء.
- الأوصول لابن السراج، وسجل منه قرابة (٣٦نصًا) وغالبًا ما ينص عليه، وقد يورده دون ذكر.

- المقتضب للمبرد، واستفاد منه تقريبًا (٣١نصًا)وكثيرًا ما يذكره، وقد لا يصرح به في مواضع أخرى.
- معاني القرآن للأخفش، وقد ورد ذكر الأخفش نحو (١٨ مرة) نسبت بعض المواضع منها إلى المعاني وهي قليلة، ولعلي أن أردها إليه كلها أو أغلبها.
- معاني الفراء، وسجل اسم الفراء في حدود (١٢)موضعًا أجلت في بعضها إلى المعاني، ولعلي أستدرك ما بقي منها.
- الانتصار لابن ولادّ، وقد نسبت إليه نحو (١١ موطنًا) وأغلبها في ردود المبرد على سيبويه.
- ثعلب، وله كتب كثيرة منها: الفصيح ومجالسه، وقد تكرر اسمه نحو (٦ مرات) وأحوال أن أعيدها إلى مواطنها من كتبه المذكورة وغيرها.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، وأورد الأندلسي الزجاج في حدود (٦ مواطن) ولعلّي أن أحدد أماكنها في معانيه أو غيره من كتبه.
- المسائل الحلبيات للفارسي، اقتبس منه نحو (٣ نصوص) ولم ينص على عنوان الكتاب، وإن كان نص على مؤلفه،وربما يكون في بعض هذه المواضع مباشرًا.
- الجمل للزجاجي،واقتطف منه قرابة (نصين)مصرحًا فيها باسم المؤلف.
- الحجة للفارسي، واستفاد منه حدود (نصين) صرح في بعضها بعنوان الكتاب.
- تحصيل عين الذهب للشنتمري، وفيه نحو (نصين) ولم يصرح به.
- الكشاف للزمخشري، ونقل منه قرابة (نصين)نصّ في بعضها عليه.
- مجمع الأمثال للميداني، وأورد منه نحو (نصين) ولم يذكره ألبته.
- المسائل البغداديات للفارسي، وفيه منه قرابة (نصين)ولم ينص على ذكره.
- معاني الحروف للرماني، وسجل منه تقريبًا (نصين)ونصّ على الرماني دون العنوان.
- الخصائص لابن جني، وفيه منه نحو (نصين) صرح بالعنوان في موضع وكذا باسم المؤلف في آخر،ويحتمل أن يكون في أحدها مباشرًا.
- الصحاح للجوهري، ودون منه نحو (نصين) ولم يتضرق إلى ذكره.
- اللامات للزجاجي، في نحو (موضع واحد) استفاد منه، ولم يصرح به.
- شرح كتاب سيبويه للرماني مثل سابقه.
- المسائل الشيرازيات للفارسي، وهو مثل ماضيه.
- المسائل المنثورة للفارسي، وهو مثل ماضية
- الإيضاح الشعري (كتاب الشعر) للفارسي، ونقل منه نحو (نص واحد) وصرح بالعنوان.
- الكامل للمبرد، وأخذ عنه تقريبًا (نصًا واحدًا) صرح في إحدى النسخ باسم المؤلف.
- البصائر لأبي حيان التوحيدي، في (موضع واحد) صرح بعنوان الكتاب واسم مؤلفه.

ولعل فيما ذكرته من المصادر غير المباشرة الغنية عما لم أذكره.

المطلب الثالث: الأصول في المحصل

أشرت عند الحديث عن مذهب الأندلسي النحوي إلى أنه يُصنف تحت راية المدرسة البصرية بناء على بعض الشواهد التي سقتها هناك، غير أنه لم يكن من المجددين، بل كان تبعًا لهم، ومن ثم فإنه يهتم بالأصلين الغالبين لدى هذه المدرسة وهما: السماع والقياس، وسأقف عند كل واحد منهما محاولاً استجلاء نظرة الأندلسي تجاههما، مع إشارة إلى بعض الأصول التي لا تصل إلى مكانة السماع والقياس كالإجماع واستصحاب الحال.

١- السماع:

في ضوء الموازنة التي مرت بين شرح ابن يعيش والمحصل في (باب الاستثناء) من خلال شواهدهما اتضح منها أن الأندلسي معتن بإيراد الشواهد على اختلافها سواء أكانت قرآنية أم حديثة أم من كلام العرب شعرًا أو نثرًا، ولكنني حينما تتبعت الأندلسي لم أره يورد تلك المسموعات من تلقاء نفسه بل إن أغلبها إن لم تكن كلها قد وظفها من خلال النصوص التي اقتبسها من غيره وما أكثرها.

وبعد تفتيش للنص المحقق عثرت على نصين يمكن من خلالهما أن نستوضح موقف الأندلسي من السماع، فيقول: «وهذا تحكم لا يساعده عليه قياس ولا سماع» وإن كنت في ريب من هذا النص، وقد ساقه الأندلسي في معرض رده على الأخفش لما منع تقدم الحال على الاسم الظاهروإن كان العامل فعلاً ، مع موافقته على المضمر.

بينما يقول في موضع آخر في نص هو أقرب إليه: «وكتاب الله يرد عليه» وهو يريد من ذلك أن القرآن الكريم قد ورد فيه إعمال الحجازية في الاسم والخبر جميعًا، وهو بقوله هذا يرد مقولة الأصمعي: «ما سمعت نصب خبرها في شيء من أشعار العرب».

إذن -بإيجاز- يمكن أن نكشف عن موقف الأندلسي من الأصل الأول: السماع، فيما يلي:

- الأندلسي معتنق للمذهب البصري فهو من ثم مهتم بالمسموعات على اختلافها.
- الأندلسي قارئ ومصنف في علم القراءات، فلذلك أثر عليه في استشهاده بالقرآن الكريم وبقراءاته المتواترة والشاذه.
- من شيوخ الأندلسي ابن خروف، وهو علم في الاستشهاد بالحديث الشريف، ولذا نرى الأندلسي قد ساق مجموعة كثيرة من الأحاديث، وإن كانت منقولة من غيره، إلا أن ذلك يدل على جدية الحديث عنده، ويضاف إلى ابن خروف أبو البقاء العكبري وهو شيخه أيضًا وقد ألف كتابًا في إعراب الحديث.
- كان الأندلسي أيضًا شاعرًا،وإن لم يكن مطبوعًا وذلك مما يقربه إلى الشعر، والاستشهاد به.
- اقتران لفظتي «السماع والقياس» في كثير من المواضع المنقولة[(١)].

٢- القياس:

لم يكن للأندلسي وٍية خاصة في القياس، بل كان يسير في ذلك على سنين المدرسة المنتمي إليها المدرسة البصرية، فإن كنت في السماع فعثرت له على نصين، تكنت من خلالها أن ألتمس موقفه تجاهه، فإنني في القياس لم أجد له مقالة يعتمد عليها،إلا ما مرَّ في السماع من النص الذي شككت في نسبته إليه، غير أني وإن لم أقف على ما يدعم موقف الأندلسي من القياس،فإنه في الإمكان أن نتبين موقفه واضحًا بناء على ما يلي:

---

(١) انظر: الدراسة صـ(٣٦) والنص المحقق (١٤٩، ٤٤٠) وآراء علم الدين اللورقي الأندلسي (٤٨٨-٤٨٩).

- كثـرة الشـواهد علـى تنوعهـا،تعطـي ملمحًـا إلـى أن القيـاس ينبنـي علـى تلـك المسموعات التي استفادها الأندلسي من غيره.
- ترداد لفظة «القياس» في مواضع كثيرة من النص المحقق تفيد في تجلية موقف الأندلسي تجاهه.
- أن إيراد الأندلسي للمسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية، وقيام تلك المسائل غالبًعلى الأدلة النقلية قرآنًا أو حديثًا أو شعرًا أو نثرًا، ويضاف إليها الأدلة العقلية كالقياس مثلاً ، فاجتماع تلك الأدلة مؤذن بشكل أو بآخر بتبيان منهج الأندلسي في القياس(١).

أما حديثه عن الإجماع واستصحاب الحال فلم يكن بمنزلة ما تقدم الحديث عنه، إلا أن الإجماع تكرر في النصوص المستقاة من غيره أكثر من استصحاب الحال، وربما يكون ذلك مشيرًا إلى أهميتها على الترتيب الذي ذكرناه: السماع ثم القياس ثم الإجماع ثم استصحاب الحال.

(١) انظر: النص المحقق صـ(٧٥، ١٥٤، ١٨٥).

-خاتمة الدراسة:

بعد تطواف في الفصلين المختصين بالدراسة، انتهيت إلى ما يلي:

- أن تكوين صورة حقيقية عن أي عَلَم ، لابد أن تكون في ضوء ما أنتجه، أما ما يقال عنه في كتب التراجم فيستدل بها على الطريق لكن لا تجعل حكما فاصلاً في اكتشاف أو تحديد شخصية ما، وذلك ما يمكن أن نقوله عن الأندلسي.
- أبرز المعالم في أثناء ترجمة الأندلسي هي كثرة تنقلاته ورحلاته.
- حقّ ا استطاع الأندلسي أن يدرس مجموعة من العلوم، لكنه لم يستطيع أن يوظفها توظيفًا حقيقيّ ا يظهر من خلالها قدرته على فهمها، بل على العكس من ذلك فقد استوردها من غيره، ولم يكن له دور واضح في بلورتها، بل كان يسردها سردًا.
- لم يكن الأندلسي على وتيرة واحدة في التعامل مع النحويين، واتضح ذلك من المبحث الثاني من الفصل الأول.
- الأندلسي نحوي مقلِّد، وأما آراؤه التي أعجب بها بعض النحويين فقد تبين أنها ليست له.
- المحصل كتاب ذو سعة أفقية، وليس ذا عمق رأسي.
- من خلال الموازنة بين شرح الأندلسي (المحصل) للمفصل، وبين شرح ابن يعيش، استبان أن شرح ابن يعيش أكثر دقة وعلمية من شرح الأندلسي.
- من الظواهر التي لا يمكن إغفالها، أن المحصل ممتلىء بالنصوص المنقولة، سواء وثقت أو لم توثق، ومن ثم فإنني أصبحت أشك في النصوص التي لم أصل إليها؛ لكثرة نقوله.
- كان أكثر كتاب اعتمد عليه الأندلسي هو شرح السيرافي للكتاب، ويظهر لي أن المفصل للزمخشري هو الكتاب لسيبويه إلا أنه نظّمه وجمع الأبواب المشتتة في سيبويه في باب واحد.

هذا، والله ولي التوفيق.

وصف نسختي التحقيق المعتمدة

ذكرت فيما مضى بأن للجزء الأول من المحصل ثلاث نسخ، وقد سبقني إلى وصف نسخ ذلك الجزء من المحصل الذي أقوم بتحقيق جزء منه، يبدأ من باب (التحذير) في المنصوبات، وينتهي بباب (خبر «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس») د/العثيمين ود/ الخزرجي، وقد وصفا تلك النسخ بما لا مزيد عليه، إلا أنني أقول:

إن نسخة (سبه سالار)مكتبة آية الله مطهري حاليًّا، المرموز لها بـ(ط) عند الخزرجي تعدُّ الإخراجة الثالثة والأخيرة للمحصل كما أثبت هو ود/العثيمين ذلك، غير أنها تنتهي بفصل (الإخبار بالجملة في باب المبتدأ والخبر)، ومن ثم فلا تدخل في نطاق عملي، وبناء على ذلك فإنني سأقف مع وصف نسختي القيق اللتين جاء الجزء الأول فيهما كاملاً ، فإليك إيضاح ذلك:

* نسخة شهيد علي رقم (٢٤٨١) ورمزت لها بـ(ش) وعدد لوحاتها قرابة (١١١لوحة) تبدأ من لوحة (٢١٥/أ) وتنتهي في لوحة (٣٢٦/ب) وبنهايتها ينتهي الجزء الأول، وهي مكتوبة بخط واضح مقروء سليم من التصحيف والتحريف غالبًا، تقع لوحاتها بين المتوسط والكبير، في كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٣سطرًا) متوسط كلمات كل سطر (١٣كلمة)وناسخها غير معروف وقد اتخذت هذه النسخة أصلاً ؛ لما يلي:

- أنها تمثل المرحلة الثانية من تأليف المحصل وقد أهديت إلى القفطي، وهي من ثم قريبة من الكمال، وإن كانت أقرب إلى نسخة (ف).

- أنها منقولة عن نسخة المؤلِّف، حيث قال الناسخ في آخرها: «نقلت هذه النسخة من نسخة بخط المصنِّف علم الدين القاسم المغربي –أدام الله أيامه-.....».

-أن نسخها كان في حياة المؤلِّف بتاريخ ثلاث عشرة خلون من ذي الحجة سنة أربع وخمسين وستمئة هجرية.

- أنها قرئت وأثبت في هوامشها تصحيحاتها ومقابلتها على المصنِّف –رحمه الله- من مثل قولهم: [«بلغ مقابلة وسماعًا على مؤلفه المولى علم الدين –أدام الله علوه-» (٢١٥/أ)، (٢١٩/ أ)] «بلغ معارضة بأصل المصنف» (٢٤٦/أ).

- تملكها بعض العلماء نحو: أحمد بن إبراهيم العسقلاني الحنبلي.

- وضعت بها بعض العناوين الجانبية،وخرِّجت بعض نصوصها من نحو قوله: قال بعضهم، قال: هو ابن الحاجب.

* نسخة أسعد أفندي رقم (١٦٦) ورمزت لها بـ(ف) وعدد لوحاتها تقريبًا (٩٢ لوحة) وهي توافق نسخة (ش) في بدايتها، وتمثل المرحلة الأولى من تأليف المحصل، وقد أهداها إلى شيخه الكندي، وهي مكتوبة بثلاثة خطوط قديمة مختلفة، يظهر فيها التحريف والتصحيف، خاصة عند الناسخين الأولين، كتب حدود (٤٤ لوحة)- وهي تمثل اللوحات الأخيرة ركنُ الدين الحسنُ بن محمد العلوي الاستراباذي (٧١٥#)شارح الكافية الحاجبية - في كل لوحة منها صفحتان، وفي كل صفحة (٢٦سطرًا) متوسط كلمات كل سطر (١٥ كلمة) وقع فيها السقط بصورة واضحة، وقد بلغ تقريبًا عشر لوحات كما في (باب الحال).

إذن: كلا المخطوطتين جيدتان، فالأولى ترجع إلى عهد المصنف، والأخرى قريبة جدًّا من عصره[1].

---

(١) انظر وصف هاتين النسختين في: التخمير (١/١٠١-١٠٣) والمحصل تح الخزرجي (١/١٤٣-١٤٧).

عملي في النص المحقق

- حاولت أن أسير على سنن محققي العصر البارعين، جمعًا للنسخ وفحصًا وقراءة واعية راشدة لها، ومقارنة بينها، حتى يتسنَّى الاعتماد على إحداها؛ لاتخاذها أصلاً ، ومن ثم تبيان الفروق بينها.
- اعتمدت على نسختين خطيتين، إحداهما: نسخة شهيد علي رقم (٢٤٨١) وقد اتخذتها أصلاً ، ورمزت لها بـ(ش) والأخرى نسخة أسعد أفندي رقم (١٦٦) ورمزت لها بـ(ف) وجعلتها رديفة لها.
- توثيق النصوص من الكتب التي سبقت الأندلسي تاريخيًّا.
- متن المفصل جعلته بين علامتي تنصيص، وميزته بخط مظلل.
- لم أسجل فروقات النسخ كلها، بل اكتفيت بما رأيت أنه يخدم النص فقط.
- ما كان زيادة من (ف) فإني وضعته بين معكوفتين، وألحقته بعلامة موجب بين قوسين، هكذا [](+) في النص كله.
- ما سقط من (ف) جعلته أيضًا بين معكوفتين، وأردفته بعلامة سالب بين قوسين، هكذا [](-) في النص بأكمله.
- كل صفحة لها هوامش مستقلة.
- وضعت ما أريد إبرازه من النص بين قوسين، هكذا ().
- جعلت النصوص المنقولة بين علامتي تنصيص، وإن كانت بتصرف، لكيلا يختلط بعضها ببعض.
- الأرقام الموجودة في أثناء المتن هي أرقام المخطوطة الأصل (ش) وقد رمزت للصفحة اليمنى من اللوحة بـ(ب) ولليسرى بـ(أ).
- تخريج ما يستحق التخريج كالآيات، والأحاديث والآثار، والأمثال، وأقوال العرب، والأبيات الشعرية، عند أول ورود له في شرح الأندلسي، ولا أخرِّجه من متن المفصل، إلا إذا لم يتكرر في الشرح، أو إذا لم يكن الشاهد كاملاً ، وبناء على ذلك فإني لا أشير إلى الشاهد إذا تكرر في النص، وأكتفي في الفهارس بذكر موضع تخريجه فقط.
- اكتفيت في تخريج الآيات بذكر السورة والآية فقط.
- اعتمدت في تخريج القراءات القرآنية على مرجع حديث هو (معجم القراءات) للدكتور/ عبد اللطيف الخطيب؛ لعلمي أنه جمع فيه من المصادر والمراجع ما لا يمكن أن أصل إليه.
- خرَّجت الأحاديث والآثار من مصادر السُّنة، وقد أكتفي بالإشارة إلى مواضع تخريجها في الكتب التي خرَّجتها.
- أما الأمثال والأقوال فكان تخريجها من كتب الأمثال والنحو.
- الأبيات الشعرية وثقتها من دواوين الشعراء إذا كان للشاعر ديوان مع مصدر آخر أو مصدرين، أما إذا لم يكن له ديوان فأخرِّجه من مصدر أو أكثر، مع إكماله وذكر اسم الشاعر، والاختلاف في نسبته أو روايته كل ذلك بإيجاز.
- ميَّزت الشاهد في الأبيات بخط مظلل في البحث كله.
- توثيق الأقوال والنصوص المنقولة من مصادرها الأصيلة، إلا إذا لم أعثر على المصدر الأصيل، فإنني أوثقه من المصادر التي تشترك مع النص المنقول في الفكرة نفسها.

- جاهدت نفسي أن تكون تعليقاتي مقتضبة؛ لاقتناعي بأن إخراج النص هو أن يُقرأ قراءة لا لبس فيها ولا التواء، أو بمعنى آخر أن يقرَّب إلى الصورة التي أراد مؤلِّفه إخراجه عليها.
- كررت بعض الأرقام في المتن «النص» وكل ذلك طلبًا للإيجاز، حتى لا يثقل النص بالهوامش، ومن ثم تصرف القارىء عن متابعة النص الأصلي.
- إذا كانت الزيادة في النص من غير نسخة (ف) فإن أضعها بين معكوفتين وأتلوها برقم بين قوسين، يكون له محل في الهامش، هكذا [( )].
- إذا كان هناك خطأ في النص، فإنني أصححه في المتن وأشير إلى ذلك في الهامش، أو أتركه كما هو وأشير إلى القول الصحيح في الهامش.
- اقتصرت في ترجمة الأعلام على ما كان غير مشهوروبإيجاز أيضًا.
- ضبط ما يشكل خاصة الأبيات الشعرية،أو ما كان مضبوطًا في نسخة (ش).

ثانيًا : النَّص المحقَّق

[بسم الله الرحمن الرحيم] (+)

[باب] (١) التحذير

[قال صاحب الكتاب](+) [فصلٌ] (-): «ومن المنصوب باللازم إضماره قولُك في التحذير: إياك والأسدَ، أي: اتق انفسك أن تتعرض للأسد، والأسدَ أن يهلكك.» (٢)

قلتُ: هذا هو الضرب الثاني (٣) الذي يضمر فيه الناصب، «وهو على ضربين، أحدهما: سماعي، والثاني: قياسي، والقياسي:ما بدأَ به، وعلة حذفه [على طريق اللزوم](-) الاستغناء عنه؛ بدلالة التحذير عليه، فإنَّكون ـ المخاطب المنهيِّ مذكورًا بلفظه (إياك) مذكورًا بعده المنهيُّ عنه [بحرف](-)العطف أو بحرف الجر، كما مثَّل به من نحو: إياك والأسد أو عن الأسد.» (٤)قرينة دالة على الفعْل، فكأنه يقول:إياك باعد أو نحِّ.

قال السيرافي: «وهذا الفعل الناصب لا يجوز إظهاره؛ لأن العرب اكتفت بـ(إياك) وكان موضعها غير مشكل.» (٥)

قال الخوارزمي: «هذا الفصل يذكر فيه ما إذا كان المنصوب متعددًا، والعامل أيضًا متعدًا، وهما من جنس واحد ولم يصرَّح بالعامل فيه؛ لأن هذا الكلام لا يقال إلا إذا كان الوقتضيقًا والبلية (٢١٥/ب) مشرفة» (٦).

قال أبوالبقاء: «قوله: «اتق نفسك»شرح المعنى، والإعرابُ على غير ذلك، والتقدير الجيد أن تقولجَنِّبْ نفسك الأسدَ أو وقِّ نفسك الأسد، فـ(إياك) في موضع (نفسك) والأسد في موضع المفعول الثاني، ودخلت الواو؛ لتدل على معنى الجمع والاقتران(٧) الذي يدل عليه ما قدرناه، أي: وق نفسك أن تقارب الأسد» (٨)

قال السيرافي: «وبعض النحويين لا يضمر لهذا النوع فعلاً ، وينصبه على المخالفة كما ينصب خلفَك زيدٌ(٩)؛ وهو فاسد؛ لأن المنصوب لا بدَّ له من ناصب إن لم يكن مظهرًا، وجب أن يكون مضمرًا، وليست المخالفة مما توجب نصبًا ولا غيره؛ لأن كل واحد منهما قد خالف صاحبه، فوجب أن ينتصب كل واحد من المتخالفين؛ لوجود المخالفة في كل واحد منهما» (١٠).

«واعلم أنَّه لابدفي التحذير من اسمين يكون أحدهما مكرَّرًا نحو:الأسدَ الأسدَ، أو معطوفًا نحو: إياك والأسد، و(الواو) هنا بمعنى(مع) ليقيموا أحد الاسمين مُقام الفعل، وقيل الأصل: إياك احذر من الأسد، فلما حذف حرف الجر انتصب الاسم بعده، وقيل: ينتصب بالعطف، وكأنَّ (الواو)أو حرف الجرِّ دالٌّ على المحذوف، والمختار أن يكون الفعل المقدر

---

(١) زيادة من عندي؛ اعتمادًا على ما أشار إليه الشارح في أواخر شرحه لبعض الأبواب، انظر مثلاً ص (١٦٦).
(٢) المفصل تح قدارة (٧٠)، وتح حسان (٩٨).
(٣) والأول هو المنادى. المحصل تح الزهراني (٢٧٥).
(٤) الإيضاح لابن الحاجب (٣٠٥/١) بتصرف.
(٥) شرح الكتاب (٤١/٥) بتصرف.
(٦) التخمير (٣٧٥/١) بتصرف يسير.
(٧) في (ف) «والافتراق» .
(٨) اللباب (٤٦٣/١) بتصرف كبير، ولعله في شرحه المفقود للمفصل.
(٩) في (ش) «زيدًا» والتصويب من (ف) وهي موافقة لما في شرح الكتاب للسيرافي.
(١٠) شرح الكتاب (٤١/٥) بتصرف.

مما ينصب مفعولين نحو: إياك جنِّب الأسدَ ونحوه، «وقد جاء في الشعر من غير (واو)، لكن مع تكرارٍ إذ لا بد من أحدهما، قال[١]:

فإيـــاك إيـــاك **المـــراءَ** فإنـــه ... لـــى الشـــر دعَّـــاء وللشـــر جالـــــــــــــــــبُ »[٢]

فكان ابن أبـي إسحاق يقول: هو على حذف حرف الجر، أي: من المرَاء، وسيبويه ينصبه بفعل آخر غير الناصب لـ(إياك)، كأنَّه لما قال: إياك، قال: اتق المراءَ، وحجة [ابن][-] أبي إسحاق أن المراء في تقدير: أن تماريَ، وحرف الجر يحذف عن أَنْ) قياسًا.

فإن قيل: العطف بـ(الواو) يوجب الاشتراك في الإعراب والمعنى، فيلزم أن يكون الأسَد مُخوَّفًا مُحذَّرًا كما كان المخاطب، والمعنى لا يقتضي ذلك، بل الأمر بخلافه.

قلنا: التخويف واقع عليهما، كما تقول: خوَّفتُ زيدًا الأسدَ، فـ(زيد) خوَّفٌ، و(الأسد) مُخوَّفٌ منه، فلفظ التخويف قد تناولهما وإن كانت جهة التخويف مختلفة»[٣] «وإنما أتوا بالضمير المنفصل وإن كان الأصل نَحِّكَ[٤]؛ لأن المضمرين إذا كانا لشيء واحد وجب إبدال إبدال الثاني بالنفس في غير أفعال القلوب، فصار التقدير: نَحِّ نفسَك، ثم حذف الفعل مع فاعله، فزال الموجب لتغيير الضمير الثاني فرجع[٥] إلى أصله، إلا[٦] أنه لا يمكن الإتيان به به متصلاً؛ لعدم ما يتصل به فوجب أن يكون منفصلاً »[٧] فإذا أظهرت الفعل المقدَّر أظهرته أظهرته (٢١٦/أ) بعد[٤] الضمير؛ ليبقى على انفصاله؛ لأن الفعل لو تقدم لوجب اتصال الضمير، وأيضًا في الإتيان بالضمير المنفصل دلالة بصيغته ووضعه [على أنه منصوب، فيكون أبلغ في الدلالة][-] على الفعل، «ثم المذكور بعده إن كان بحرف الجر فظاهر تعلُّقه بالفعل المحذوف، وإن كان بـ«الواو» فهو معطوف على (إياك).»[٦] قال بعض المتأخرين: «ولا يجوز أن تقول: إياك الأسدَ كما يزعم بعض النحاة، ونصَّ سيبويه[٨] على ذلك؛ لأنه إن كان عبارة عن قولك: إياك والأسدَ، فلا يجوز حذف حرف العطف، وإن كان [عبارة][-] عن قولك: إياك عن الأسد، فحرف[٩] الجر لا يحذف في مثل هذا، وأمَّا قولك: إياك وأن تقوم، وإياك [عن][-] أن تقوم، فهذا جائز؛ لأن لك أن [تقول: إياك أن تقوم، تريد عن أن تقوم][-]، فيحذف حرف الجر؛ لأن حذف [حرف][-] الجر عن أَنْ) قياس، ولا يجوز أن يكون التقدير: إياك وأن تقوم؛ لأن حرف العطف لا يحذف [لا][-] عن أَنْ) ولا [عن][+] غيرها.»[١٠]

فقول المصنف: أي، اتق نفسك أن تتعرض للأسد تفسير لمعنى إياك والأسد، «فوضع (نفسك) في موضع (إياك)»[١١] ولمَّا أتى بالظاهر لَفَظَ بالفعل قبله، وإن شئتَ [أن تقدِّره][-]:

---

(١) البيت للفضل بن عبدالرحمن القرشي. الكتاب (٢٧٩/١).
(٢) اللباب للعكبري (٤٦٣/١) بتصرف.
(٣) انظر: الكتاب (٢٧٩/١، وشرح السيرافي (٤١/٥ـ ٤٣، ٤٩)، والإيضاح لابن الحاجب (٣٠٦/١) بتصرف فيها.
(٤) في الإيضاح لابن الحاجب (٣٠٥/١) «نَحِّلَّ».
(٥) في (ف) «للتغيير إضمار الثاني فوجب رجوعه» وهو موافق لما في الإيضاح لابن الحاجب عدا الكلمة الأولى.
(٦) في (ف) «لا أنه»، «أظهرت بعده».
(٧) الإيضاح لابن الحاجب (٣٠٥/١).
(٨) الكتاب (٢٧٩/١).
(٩) «بحرف» في (ف).
(١٠) هو ابن الحاجب في: الإيضاح في شرح المفصل (٣٠٥/١ـ ٣٠٦).
(١١) اللباب للعكبري (٤٦٣/١) بتصرف.

اتق الأسد أن يهلكك، فهذا أيضًا تفسير لمعنى إياك والأسدَ أي: اتق الأسدَ من أن يهلكك، أو من أن تتعرض، فأسقط حرف الجر (من أنْ) لما ذكرناه.

قال -[رحمه الله] (-) -: «ونحوه: رأسَك والحائطَ، ومازِ رأسَك والسيفَ.»[١]

قلتُ: مثله أيضًا قولهم في الغضب: رأسَك والحائطَ، «كأنه قال: دع رأسَك، أو خلِّ رأسَك مع الحائط، وإن شئت كان الثاني منصوبًا بالعطف من غير تقدير (مع)، كأنه قال: دع رأسَك ودع الحائط، فهذا فيه معنى الإغراء، وإن أردت التحذير كان التقدير: اتق رأسَك والحائطَ، أي: اتق رأسَك أن[٢] يدُقَّه الحائط، وإن شئت، اتق الحائط أن يصيب رأسَك بسوءٍ.»[٣]

وقال بعض العرب[٤]: «مازِ رأسَك والسيف»، كما تقول: جنِّب رأسَك والسيفَ، وقيل وقيل معناه: أو لرأسك السيف، «ويقال: إن (مازِ) ترخيم (مازن) وليس كذلك، بل الذي خوطب بهذا كان من بني مازن، واسمُه (كرَّام) وكان سبب هذا القول أنه أُسرَ (بُجيرٌ القشيريُّ) فجاءه قَعْنَبٌ اليربوعي) ليقتله، فمنع (كرَّام بن بَجيلة) هذا المازني منه، فقال للمازني يحذره: مازِ رأسَك والسيفَ، فيكون على أحد وجهين:

إما أن يكون سمَّاه مازنًا؛ لأنه من بني مازن والعرب تفعل ذلك كثيرًا، كقولهم: (الأشعرون) يريدون: الأشعريِّين، وكان كل واحد منهم يسمى (أَشعر) الذي هو اسم جدهم، ثم يجمعون على ذلك.

وإما أن يكون ترخيمًا بعد ترخيم، كأنه رخَّم (مازنيًّا) فصار (مازنًا) ثم رخَّمه ثانيًا (٢١٦/ب) فصار (ماز)»[٥].

قال الخوارزميُّ: «سمِّي الابن باسم الجد ثم رخِّم، واللقب أبدًا يسري إلى الأبناء، وعليه يحمل قوله[٦]:

عشيةَ فرَّ **الحارثيون** بعدما ... قضى نحبَهُ في ملتقى القوم هوبرُ

وهو أجود من حذف المضاف»[٧].

قال -[رحمه الله] (-)-: «ويقال: إياي والشرَّ، وإياي وأن يحذف أحدُكم الأرنبَ»، أي: نجِّني عن الشر، ونحِّ الشرَّ عني، ونحني عن مشاهدة حذف الأرنب، ونحِّ حذفها عن حَضْرَتي [ومشاهدتي] (-)، والمعنى: النهي عن حذف الأرنب.»[٨]

قلتُ: «إياي والشر ليس أمرًا لنفسه، وإنما يخاطب بهذا الكلام غيره، فيقول له: إياي باعد من الشر، فنصب (إياي) بـ(باعد) ونحوه، وحذف حرف الجر المتصل بالشر وأوقع الفعل عليه، ثم عطفه على الأول بعد حذف الفعل؛ لأن الفعل[٩] قد وقع على الأول،

---

(١) المفصل (٧٠) و(٩٨).
(٢) «أي» في (ف).
(٣) شرح السيرافي (٤٤/٥) بتصرف.
(٤) انظر: الكتاب (٢٧٥/١)، وشروح سقط الزند (١٨٠٠/٤- ١٨٠٢).
(٥) شرح السيرافي (٤٤/٥).
(٦) البيت لذي الرمة في ديوانه (٦٤٧/٢) وفيه (الخيل) بدلاً من (القوم)، والتخمير (٣٧٦/١)، والقافية فيه منصوبة.
(٧) التخمير (٣٧٦/١- ٣٧٧) بتصرف.
(٨) المفصل (٧٠) و(٩٨).
(٩) في (ف) «للفعل».

ومثله[١]: «إياي وأن يحذف أحدُكم الأرنبَ»، أي: يرميه بسيف أو غيره، (وأن) في موضع نصب، كأنه قال: إياي وحذفَ أحدكم الأرنبَ، وزعم الزجَّاج[١] أن معناه: إياي وإياكم وأن يحذف أحدكم الأرنب، والذي زاده لا حاجة إليه؛ لأن قوله: وأن يحذف أحدكم الأرنب، دل على أنه حذرهم من أن يأتوا به»[١].

وقوله: أي نحِّني عن الشر، ونحِّ الشر عني إلى آخره، كله تفسير للمعنى على ما سبق.

قال سيبويه: «وزعم الخليل أن بعضهم يقال له: إياك، فيقول: إياي، كأنه أعاد اللفظ المتكلم لما قَبِل منه واستجاب له، كأنه يقول: إياي أحذرُ وأحفظُ، قال: وحذفهم للفعل الناصب لـ(إياك) لما كثر استعمالهم له صيَّروا لفظه كأنه نائبٌ عن الفعْل»[٢]

قال -[رحمه الله] [-] -: «ومنه: شأنَك والحجَّ، أي: عليك شأنك مع الحج، وامرَأً ونفسَه، أي: دعْه مع نفسه.»[٣]

قلتُ: هذا أيضًا على ما تقدم في (شأنك) منصوب بفعل مضمر معناه الإغراء والنهي، أي: دع امرأً مع نفسه، وإن شئتَ نصبت الثاني بالعطف، كأنه قال: ودع نفسه»[٤].

قال الخوارزمي: «هذا الفصل يذكر فيه ما إذا كان المنصوب متعددًا، ولم يكن مكررًا محضًا، والعامل فيه مفرد، وليس المراد من الشأن شيئًا هو وراء الحج بل المراد مقدمات الحج، و(الواو) فيه بمعنى (مع)؛ لأنها لو كانت للعطف لكان المأمور به شيئين، بل هو شيء واحد وهو الحج مع لوازمه، وأما (امرأً ونفسَه) فيحتمل أن تكون (الواو) هي العاطفة، وأن تكون بمعنى (مع) إن كانت عطفًا كان حثًّا على هجْره والفرار عنه بعينه، كما يقال: خلِّ بيتك ونفسَك استعظامًا لما يزاوله من التعب وحده، وإما تنبيهًا على أن عاقبة ما يزاوله حميدةٌ أو (٢١٧/أ) وخيمةٌ.»[٥]

قال -[رحمه الله] [-] -: «وأهلَك والليلَ، أي: بادرهم قبل الليل»[٦].

قلتُ: الليل معطوف على الأهل، فيجعلهما مبادرين، [والمبادرة: المسابقة إلى الشيء] [-]، كأن الرجل والليل يتسابقان إلى [أهله، فأمره أن يسابق][-] الليل إليهم؛ ليكون عندهم قبل الليل»[٧] «و(بادر) يتعدى إلى مفعولين، تقول: بادرت زيدًا الغاية، أي: سابقته إليها، فـ(الأهل) هنا في حكم (الغاية)، و(الليل) في حكم (زيد)، كأنه قال: اجعل أهلك مسبوقًا إليهم، واجعل الليل مسبوقًا، وإذا فعل ذلك فقد بادر.»[٨]

قال أبو البقاء: «فسروه بـ(بادرهم) والإعراب على خلاف ذلك، بل التقدير: (بادر أهلك [واسبق الليل)؛ لأن (الواو) لا تكون بمعنى (قبل)][-]؛ لأن[٩] (قبل) توجب الترتيب، و(الواو) تقتضي الجمع.»[١٠]

---

(١) الكتاب (٢٧٤/١).
(٢) انظر: الكتاب (٢٧٤/١) ، وشرح السيرافي (٤٢/٥) بتصرف فيهما.
(٣) المفصل (٧٠) و(٩٨).
(٤) شرح السيرافي (٤٤/٥) بتصرف.
(٥) التخمير (٣٧٧/١) مع اختلاف يسير.
(٦) المفصل (٧٠) و(٩٨).
(٧) شرح السيرافي (٤٤/٥) بتصرف.
(٨) حاشية الزمخشري على المفصل ل(١٢٩/ب) بتصرف.
(٩) في (ف) «ولا قبل».
(١٠) يبدو أنه في شرحه المفقود للمفصل.

قال -[رحمه الله] (-)-: «ومنه عذيرَك، أي: أحضر عُذرك أو عاذرك»(١)

قلت: قال السيرافي: «أصل (عَذيرك)(٢) أن العرب تقول: من يعذرني من فلان، أي: من يعذرني في احتمالي إياه، أو من يذكر لي عذره فيما يأتيه من الفعل، قال عمرو بن معد يكربَ (٣):

أريد حِباءَه(٧) ويريد قتلي **عذيرَك** من خليلك من مُرادِ

[مُراد هنا] (-) قبيلة [باليمن] (+) فهذا يحتمل الوجهين، أي: من يعذرني في احتمالي إياه، أو من يذكر لي عذره فيما أتاه»(٤) إن أوقعتُ به كنت معذورًا، كأنه قال: أُحضر يا عُذْرُ فهذا أوانك، يضرب لمن يريد أن يوقع بعَدُوه وهو معذور في ذلك، وقد يستعمل فيما لا عذر فيه للتبكيت، كقوله(٥):

عَذيرُ الحيِّ من عَدْوٍ وا كانوا حيَّةَ الأرضِ
بغَى بعضُهم بعضًا ويَرْعَوا على بعضِ

أي: لا عذر لهم»(٦) ويقال: استعذر من فلانٍ إذا بيَّن أن من أوقع به فهو معذور، أي قال: من عذيري من فلان، وفي الحديث(٧): «استعذر رسول الله ٨(٨)من عبدالله بن أُبيٍّ» ومن قوله [أيضًا] (-) عليه السلام(٩): «من يعذرني من أُناس أَبنوا أهلي»، أي: عابوهم.

«واختلفوا في (عذير) فقال بعضهم: هو بمنزلة (عاذِر) يقال: عاذرٌ وعذير، مثل: شاهد وشهيد، وضعَّف هذا بعض أهل اللغة(١٠)، وقال: لأن المصدر على (فَعِيل) لا يأتي إلا في الأصوات، نحو: الصهيل والزَّئير، وسيبويه يقدر عَذيرًا تقدير عُذْر(١١)، فإذا قال: [عذيرك بمعنى عاذرك، كأنه قال](-): هات عاذرك أو أحضر عاذرك، وكذلك أحضر عاذر الحي من عدوان»(١٢).

قال أبوالبقاء: «(عذيرك) يحتمل أن يكون اسم فاعل، مثل: العليم والرحيم، ويحتمل أن يكون مصدرًا مثل: النذير والنكير»(١٣).

قال -[رحمه الله] (-)-: «ومنه:هذا ولا زَعَماتِك، أي: ولا أتوهم زعماتك»(١٤)

---

(١) المفصل (٧٠) و(٩٨).
(٢) في (ش) «عُذرك» وتصويبها من (ف) وهي موافقة لما في شرح الكتاب.
(٣) البيت في ديوانه (٦٥) وفيه (حياته)، وفي نسبته إليه خلاف راجع: الكتاب (٢٧٦/١)، والتخمير (٣٧٨/١) مع اختلاف رواية البيت فيه.
(٤) شرح الكتاب (٤٦/٥).
(٥) البيتان لذي الإصبع العدواني. انظر: الكتاب (٢٧٧/١)، والأصمعيات (٧٢) مع اختلافه مع (ش) في ضبطعَذيرَ ، ويُرْعُوا)واختلاف الرواية في التخمير أيضًا (٣٧٩/١).
(٦) حاشية الزمخشري على المفصل ل(١٢٩/ب) بتصرف، عدا البيت الثاني فقد زاده الأندلسي.
(٧) صحيح البخاري، كتاب: المغازي، باب: حديث الإفك (١٥١/٥).
(٨) في (ش) «صلعم» وأثبت ما في (ف) ، وسيكرر مثل هذا الاختصار في مواضع لاحقة خاصة في (ش).
(٩) البخاري السابق، ولكن بصيغة أخرى «من يعذرني من رجل قد بلغني أذاه في أهلي....».
(١٠) هو المفضل بن سلمة في: شرح السيرافي (٤١/٥)، والإيضاح لابن الحاجب (٣٠٧/١ـ ٣٠٨).
(١١) في شرح السيرافي (٤٦/٥) «عاذر» ولم أجده في الكتاب.
(١٢) شرح الكتاب (٤٦/٥).
(١٣) في شرحه على المفصل.
(١٤) المفصل (٧٠) و(٩٨).

قلتُ : «معناه أن المخاطب كان يزعم زعمات صدَقَ غُيرُها (٢١٧/ب) فلما ظهر خلاف ما زعم قال هذا الحق ولا زَعَماتك، أي: ولا أتوهم ما زعمت، لكنه أضمر الفعل؛ لكثرة الاستعمال، ولاستدلاله بما يرى من حاله من أنه ينهاه عن زعمه، وقد يُضرب هذا المثل لمن زعم شيئًا من رأي ومشورة يشير بها، فتدع رأيه وزعمه لرأي آخر أصح من رأيه، أي هذا حق صحيح دون ما زعمته» [١].

قال الخوارزميُّ : «يحتمل وجهين: أن يكون مصدرًا، وأن يكون مفعولاً به، أي: أزعم هذا، ولا أزعم زعماتك، أو أن يكون هذا مرفوعًا كقولهم: هذا القول لا قولك، إلا أن ذلك بـ(لا) العاطفة، وهذا بـ(الواو) وإنما لزم إضمار العامل للابتدار إلى مخالفة المخاطب.» [٢]

قال -[رحمه الله] [-] -: «وقولهم: كِلَيْهِما وتمرًا، أي: أعطني، وكلَّ شيء ولا شتيمةَ حرٍّ، أي: ائتِ كلَّ شيء ولا ترتكبْ شتيمةَ حرٍّ» [٣].

قلتُ: هذا أيضًا مما جرى مثلاً في كلامهم، كأنَّ إنسانًا خيَّر غيره [بين][-] شيئين فطلبهما معًا من المُخيِّر وزيادة عليهما، [أي][-]: «أعطنيهما وتمرًا، ومنهم من يرفع (كلاهما) [٤] وينصب (التمرَ) كأنه قال: كلاهما ثابتان [٥] لي وزدني تمرًا.» [٦]

قال الخوارزمي: «أي: أُطعمك، والإضمار للابتدار إلى طاعة المخاطب.» [٧]

وأما المثل الثاني: «فمن العرب من يرفع الأول فيقول: كلُّ شيء ولا شتيمةَ حر، كأنه قال: كل شيء فَضْلٌ ولا أشتم حرًّا، وهذه كلها أمثال ترك فيها الفعْل» [٨].

قال -[رحمه الله] [-]-: «ومنه قولهم: انتهِ أمرًا قاصدًا؛ لأنه لما قال (انتهِ) عُلم أنه محمول على أمر يخالف المنهيَّ عنه، قال الله تعالى [٩]: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ ويقولون: حسبُك خيرًا لك، ووراءك أوسعَ لك.» [١٠]

قلتُ : «(خيرًا) هنا وما جرى مجراه فيه ثلاثة أوجه: قال سيبويه: «وإنما نصبت (خيرًا) و(أوسع)؛ لأنك حين قلت: (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر فهو على كلامين، وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك حين قلت: (انته) [قلتَ][-] وادخل فيما هو خير لك، فنصبته؛ لأنك قد عرفت أنك إذا قلت: (انتهِ) أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب. وحذفوا الفعل؛ لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطَب أنه محمول على أمر حين قلت (انته) صار بدلاً من قولك: ائت خيرًا، يعني أنك إذا نهيته فإنما تأمرُه بترك شيء، وترك الشيء تعاطٍ لضده، فكأنه أمره أن يكف عن الشر ويأتي الخيرَ .

---

(١) انظر: شرح السيرافي (٥٠/٥- ٥١) بتصرف.
(٢) التخمير (٣٨٠/١) بتصرف
(٣) المفصل (٧٠) و(٩٨).
(٤) في (ف) «لكنهما». انظر: الكتاب (٢٨١/١).
(٥) في (ش) «ثابت» والتصحيح من (ف) وهي موافقة لما في كتاب سيبويه.
(٦) راجع: شرح السيرافي (٥١/٥) بتصرف يسير، ومجمع الأمثال (٣٨/٣).
(٧) التخمير (٣٨٠/١) بتصرف.
(٨) شرح السيرافي (٥١/٥) بتصرف.
(٩) النساء/ ١٧١، وللوقوف على تفصيل أكثر في إعراب (خيرًا) من هذه الآية ينظر تعليق محقق شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٤٠٧/٢- ٤٠٨).
(١٠) راجع المفصل (٧٠) و(٩٨- ٩٩)، ومجمع الأمثال (٤٣٩/٣).

وقال الكسائي: «أي:يكن الانتهاء خيرًا لكم، فأنكره الفراء، وقال قولاً قريبًا في قوله تعالى[١]:﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ﴾ «إن (خيرًا) متصل بالأمر، واستدل على ذلك أنا نقول: اتق الله هو خير لك، يريد: [يكن][-] (٢١٨/أ)الاتقاء خيرًا لك، فإذن (هو) الذي يرتفع به (خير) [لمَّا حُذفَ][-] وصل الفعل [إليه][-] فنصبه»[٢] ويكشف قول الفراء أن تقدير (خير) تقدير مصدر فعل الأمر المذكور، كأنه قال:انتهوا انتهاءً خيرًا لكم، وآمنوا إيمانًا خيرًا[٣] لكم، واتقوا[٤] الله الله اتقاءً خيرًا[٢] لكم، وهذا صحيح إلا أن قول الخليل أقوى؛ لأنه قد جاء هذا فيما ليس بمصدر وهو قولهم:وراءَك أوسعَ لك، وأنشد سيبويه في مثل ذلك[٥]:

فواعديهِ سَرْحَتيْ مالكٍ أو الرُّبا بينهما أسهلا

كأنه [لما][-] قال: (واعديه)دلَّ على أنه قال: ائت[٦] مكان كذا، و(أسهلا) إما على تقدير: مكانًا أسهلا أي:سهلاً أو أسهل من غيره، أي: ليس فيه رمل وليس بخشن، أو يكون (أسهلا)ذا بعينه بين سَرْحتَيْ مالكٍ والرُّبا.»[٧]

قال الكوفيون: «إن مثل هذا الحذف لا يجوز إلا إذا كان المذكور من باب أفعَل منك؛ لأن فيه تفضيلاً ومبالغة تدل على الحث، ولو قال:وراءَك سعةً لك لم يجز.»[٦]

قال أبوالبقاء: «حسبُك أي:اكفف عما أنت عليه، وائتِ خيرًا، وارجع وراءَك، وهو اسم فعْل، وأوسع نعتٌ لمحذوف، أي:ائت مكانًا أوسَع من مكانك.»[٨]

قال - [رحمه][-] [الله][٩]-:ومنه مَنْ أنت زيدًا؟ أي:تذكر زيدًا، أو ذاكرًا[١٠] زيدًا.»[١١]

قلت: قال سيبويه: «زعم يونس أنه على معنى:مَنْ أنت تذكر زيدًا، ولكنه كثر في كلامهم فاستغنوا عن إظهاره بأنه قد علم أن (زيدًا)ليس خبرًا ولا منبِّيًا على مبتدأ، فلا بد من أن يكون على الفعل، كأنه قال:من أنت؟ مُعرِّفًا ذا الاسم، ولم يحمل (زيدًا) على(مَنْ) ولا (أنتَ) ولا يكون(مَنْ أنت زيدًا؟) إلا جوابًا، كأنه لما قال: أنا زيد، قال: فمن أنت ذاكرًا زيدًا؟»[١٢]

---

(١) النساء/ ١٧٠.
(٢) معاني القرآن (٢٩٥/١- ٢٩٦) مع العلم أنه يرفض إضمار «يكن» في هذا الموطن، وهذا ما نقله السيرافي عنه في شرحه (٥٣/٥) وهو المدون في (ف).
(٣) في (ف) «خير».
(٤) في (ش) «واتق» والتصحيح من (ف).
(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو هكذا في شرح ديوانه (٣٤٩):
وواعديهِ سَرْحَتَي مالكٍ ذا الذي بينهما أسهلاَ
وانظر: الكتاب (٢٨٢/١- ٢٨٣).
(٦) في (ش) «رأيت» وما أثبته من (ف) وهو موافق لما في شرح السيرافي.
(٧) انظر: الكتاب (٢٨٣/١- ٢٨٤)، وشرح السيرافي (٥٣/٥- ٥٤) بتصرف، ولم أجد ما نقله السيرافي عن الكوفيين في معاني الفراء مع أنه أشار إلى نقله عنه.
(٨) لعله في شرحه المفقود على المفصل.
(٩) زيادة يلتئم بها السياق.
(١٠) في (ف) «ذاكر».
(١١) المفصل (٧٠) و(٩٨- ٩٩).
(١٢) الكتاب (٢٩٢/١) بتصرف.

قال السيرافي: «مثل هذا أن رجلاً غير معروف بفضل،كأنه سُمِّي (زيدًا)، وكان [اسمًا][-] لرجل مشهور بشجاعة وضرب من ضروب الفضل التي[١] يذكر [بها][-] الرجال فأنكر عليه ذلك، [أيبِمَنْ][-] أنت زيدًا؟ على جهة الإنكار، [أيبِمَنْ أنت][-]ذاكرًا زيدًا أو معرِّفًا بهذا الاسم»[٢].

قال في الحواشي: «وانتصاب (ذاكرًا) على الحال، وناصبه الفعل المضمر وهو (كنتَ) أيبِمَنْ كنت أنت ذاكرًا زيدًا؟ كقوله[٣]:

وما أنا والسيرفي مَتلفٍ

على تقدير: (ما كنت أنا والسيرَ).»[٤]

قال الخوارزمي: «العامل في الحال معنى الاستفهام، وأضمر العامل ابتدارًا إلى الإنكار»[٥].

[أقول:معنى الاستفهام لا يعمل أصلاً إجماعًا من النحويين.][-]

قال السيرافي: «ويجوز رفعه على تقديرِ بَنْ أنت كلامُك زيدٌ؟[٦]، أو ذكرك زيدٌ، أي: ذكرُك ذكرُ زيد، أو كلامك اسمُ زيد[٧]؛ فحمل على سَعَة الكلام، والنصب أقوى ويجوز أن (٢١٨/ب) تقول لمن ليس اسمه زيدًا مَن أنت زيدًا؟ على المثل[٣] الجاري، كقولك للرجل[٨] أَبَطرٍّ فإنكِ ناعلةٌ، أي: أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا، وقد يجوز أن تذكر غير زيد باسم أيِّ رجلاً ذكرَ عمرًا، وذكر ملابسة بينه وبين عمرو، وكان بمنزلته[٩] ويرتفع أن تسأل عنه مثل هذا الرجل، فيقال لهبِمَن أنت عمرًا؟ كأنيِّ أعْرفُ بسؤاله عن عمرو، أيبِمَن أنت سائلاً عن ذلك أو مفتخرًا به؟

قال:سمعنا رجلاً منهم يذكر رجلاً، فقال لرجل ساكت لم يذكرلك الرجُلَ مَن أنت فلانًا؟ كأنه على معنى التعريض بالرجل الذي ذكره أنه ليس بموضع لذكره.»[١٠]

ومَنْ: مبتدأ، وأنت: الخبر، والتقدير:من أنت حتى تذكر زيدًا؟ أو ذاكرًا زيدًا؟

قال -[رحمه الله][-]-: «ومنه:مرحبًا، وأهلاً، وسهلاً، أيأصبت رُحْبًا لا ضيقًا، وأتيت أَجانبَ، ووطئت سهلاً من البلاد لا حَزْنًا، وإن تأتِ فأهلَ الليل والنهار، أي: فإنك تأتي أهلاً لك بالليل والنهار.»[١١]

قلت: «في نصب هذه الأسماء وجهان،

أحدهما: أنها مفاعيل لفعل محذوف تقديرُه: رُحبًا وأهلاً وسهلاً، أيبَعةً فاستأنسْ.

---

(١) في نسختي التحقيق «الذي» وما أثبته في شرح السيرافي (٦٣/٥).
(٢) شرح الكتاب (٦٣/٥).
(٣) هذا صدر بيت لأسامة الهذلي وعجزه:
يبرِّح بالذكر الضبطِ
انظر: الكتاب (٣٠٣/١) وشرح أشعار الهذليين (١٢٨٩/٣).
(٤) ل (١٢٩/ب).
(٥) التخمير (٣٨١/١) بتصرف.
(٦) في نسختي التحقيق (زيدًا) وما أثبته في شرح السيرافي (٦٣/٥).
(٧) في (ف) «كلامك زيد، أي: ذكرك اسم زيد» وما في (ش) موافق لما في شرح السيرافي، «المثال».
(٨) مجمع الأمثال (٢٨٢/٢).
(٩) في (ف) «زيدٍ فكان بمنزلة عمرو».
(١٠) شرح الكتاب (٦٣/٥) بتصرف.
(١١) المفصل (٧٠- ٧١) و(٩٩)مع زيادات عمَّا في المحصل.

والثاني: أن تكون مصادر نائبةً عن أفعالها، أي: رحبُتْ بلادُك مرحبًا، وسهُلت سهلاً، وتأهَّلتْ أهلاً، أي: تأهَّلاً.»[١]

قال سيبويه: «تقدير النصب أتيت رحبًا وأهلاً»[٢] وقال أيضًا: «كأنه صار بدلاً من رحبت بلادُك وإنما قدره بالفعل؛ لأن الدعاء إنما يكون بالفعل فقدره بفعل من لفظ المدعو به، كما تقول: وجَدْتَ وجَدلا تَربتَ، والناصب حقيقة أصبتَ تربًا وجندلاً، وهذا إنما يستعمل في موضع لا يستعمل فيه الفعل، ولا يحسن في موضع الدعاء به، ألا ترى أن الزائر إذا قال له المَزُور: مرحبًا وأهلاً فلا يريد رحبت بلادك، وإنما يريد أصبت رحبًا عندنا وأُنسًا؛ لأن الإنسان يأنس بأهله ومن يألفه، ولقوله: رحبت من الكلام موضع غير هذا يصح استعماله فيه، ويقول الرجل: تبًّا لك أهلاً وسهلاً، وكأنه[٣] يقول: مرحبًا بك وأهلاً.

والحاصل أن المزور يقول للزائر: مرحبًا وأهلاً، فيقول [المزور][-] وبك وأهلاً كأنه يقول: وبك مرحبًا وأهلاً، أي: لو جئتني لكنتَ بهذه المنزلة، وإذا قال: وبك أهلاً فإنما اقتصر في الدعاء على الأهل فقط، من غير أن يعطفه على شيء قبله، كأنَّ الرحب والسَعة قد استقرا له استقرارًا يغنيه عن الدعاء، وقولك: بك للبيان،[٣] ومنهم من يرفع فيجعل ما يُضمر هو ما يُظهر فيقول: مرحبٌ وأهل على معنى: هذا مرحبٌ، أو لك مرحبٌ وأهل، قال الشاعر[٤]: (٢١٩/أ)

بالسَّهْبِ ميمونُ النقيبة[٥] قولهُ ... لملتمس المعروف: **ومرْحَبُ**

أي هذا أهل ومرحبٌ.»[٥]

قال بعض المتأخرين: «انتصاب هذه على الأحوال؛ إذ الاسم واقع موقع المصدر، والمصدر واقع موقع الحال، وعند أبي العباس المبرد[٦] وانتصابه على المصدر، ويُشتق له من لفظه فعْلٌ [على][-] ما تقدم، وينقسم إلى خبر ودعاء، فالخبر هو الناصب لقولك: مرحبًا وسهلاً، والدعاء الناصبُ [كقولك][-] تَعسًا وبؤسًا وسُحقًا، فأحدهما يحتمل الصدق والكذب، والآخر لا يحتمله.»[٧]

فصْلٌ: ويقولون الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، إذا حذروه الأسَدَ والجدار المتداعيَ وإيطاءَ الصبي، ومنه: أخاك أخاك، أي: الزمه، والطريقَ الطريقَ، أي: خلِّه، وهذا إذا ثُنِّي لزم إضمار عامله، وإذا أفرد لم يلزم.»[٨]

قلتُ: إنَّما لزم هنا إضمار الفعْل؛ لأن أحد الاسمين كأنه نائبٌ فلم يحسن أن يدخل الفعل على ما قد جُعل بمنزلة الفعل»[٩]، «والأشبه أن يكون الأول؛ لأنه في موضع الفعل»[١٠]، «والتثنية تدل على كون الأمر مُهمًّا شديدًا، وذلك يقتضي حذف العامل»[١]، «فإن لم يكرر جاز الإظهار، كقول الشاعر[٢]:

---

(١) اللباب للعكبري (٤٦٤/١) بتصرف يسير جدًّا.
(٢) الكتاب (٢٩٥/١- ٢٩٦)، وشرح السيرافي (٦٧/٥).
(٣) في (ف) «فكأنك»، «قال» وهي موافقة لما في شرح السيرافي.
(٤) البيت لطفيل الغنوي في ديوانه (٥٤) وفيه «الخليقة»، والكتاب (٢٩٥/١- ٢٩٦).
(٥) انظر: الكتاب (٢٩٥/١-٢٩٦) وشرح السيرافي (٦٧/٥- ٦٩) بتصرف.
(٦) المقتضب (٢٣٤/٣) مع تعليقات المحقق.
(٧) لم أعثر على قائله، و«كقولك» ينبغي أن تكون «لقولك» بناء على سابقتها.
(٨) المفصل (٧١) و(٩٩).
(٩) انظر: شرح السيرافي (٢٢/٥- ٢٣)، وأسرار العربية (١٦٨).
(١٠) اللباب للعكبري (٤٦٣/١) بتصرف.

خلِّ الطريقَ لمن يبني المنارَ ابرزْ برْزةَ حيث اضْطرك القدرُ

ولو كرر لم يجز إظهار الفعل، وكذلك إذا قلت: الليلَ الليلَ لم يجز إظهار (بادر) ولو أفردت لجاز، ومنه قولهم: اللهَ اللهَ فيَّ، لا يجوز إظهار (اتق الله فيَّ) ولو أفردت جاز، قال[٣]:

أخاكَ أخاك إنَّ من لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ»[٤]

قال أبو البقاء: «إيطاءَ الصبي هو مصدر أوطأته كذا، فهو متعدٍّ إلى مفعولين، فيكون التقدير على هذا: [لا][-] توطئ الصبيَّ أمرًا صعبًا، قال: وأخاك أخاك إغراء بملازمة المشار إليه لا التحذير منه.

وهذا يعرف بالقرائن، فإذا قلت: الطريق الطريق وأردت التحذير منها كان التقدير: [خلِّ][-] الطريق، فإن أردت الإغراء بسلوك الطريق المستقيم كان التقدير: اسْلك[٥] الطريق، والاسم الأول قد ناب عن الفعل فلم يجمع بين العوض والمعوض [منه، وهل المعوض][-] هو الأول أو الثاني؟ فيه قولان[٦].

---

(١) التخمير (٣٨٢/١).
(٢) البيت لجرير في ديوانه (٣٤٥)، والكتاب (٢٥٤/١).
(٣) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه (٣٣)، والكتاب (٢٥٦/١) ، وقد نسب لغيره.
(٤) راجع: شرح السيرافي (٢٢/٥- ٢٣،٤٤- ٤٥).
(٥) في (ف) «اسالك».
(٦) في شرحه المفقود للمفصل.

باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير (الاشتغال)

فصلٌ : «ومن المنصوب باللازم إضماره، ما أُضمر عامله على شريطة التفسير في قولك: زيدًا ضربته، كأنك قلت: ضربت زيدًا ضربته، إلا أنك لا تبرزه استغناء بتفسيره، قال ذو الرُّمة:

إذا بنَ ي موسى بلالاً بلغتهِ ـام بفـأسٍ بـين وِصْـليك جَـازرُ »[١] (٢١٩/ب)

قلتُ : هذا هو الضرب الثالث الذي يضمر فيه الناصب؛ لدلالة ما بعده عليه، وإنما لزم الإضمار؛ لأن الذي بعد المنصوب لما وقع مفسِّرًا دالاً على ذلك المضمر فكأنه ناب عنه، فإظهاره [بعد ذلك] (-) كالجمع[٢] بين العوض والمعوض منه.

ويعبَّر عن هذا الباب بباب (اشتغال الفعل عن المفعول بضميره) ومعنى اشتغاله به [أنه](-) تعدى الفعل بنفسه أو بواسطة إلى ضمير اسم[٢] متقدم عليه، أو إلى شيء من سبب ذلك الاسم، أو ملابسه، ولولا[٢] تعدِّيه إلى ذلك لكان الاسم الأول منصوبًا لفظًا أو تقديرًا، وينقسم إلى ما يجب فيه النصب، وإلى ما يختار، وإلى ما يقبح النصب، وإلى ما يستويان فيه، فلنذكر ضابط هذا الفصل[٣][ثم نعود إلى بيان هذه المواقع] (-).

وجملة الأمر أنه مهما كان في الكلام فعْل، فالأولى أن تقدم [ذلك الفعل] (-)على الاسم، [سواء اقتضى رفعه أو نصبه](-)، أمَّا [أولوية](-) تقديمه على المرفوع؛ «فلأن عمل الفعل أقوى من عمل الابتداء، والأقوى أولى بالتقديم؛ ولأن الفعل خبر، والخبر أهم؛ إذ هو المستفاد الذي عقدت الجملة له، وتقديم الأهم أولى، وأما تقديمه على المنصوب؛ فلأن المنصوب متأخر عن المرفوع المتأخر عن الفعل، إذ حق الفاعل أن يلي الفعل، ورتبة المفعول بعد الفاعل»[٤]، وقد أشرنا إلى هذا قبل[٥]، إلا أنهم مع هذه الأولوية قد يقدمون الاسم على الفعل؛ الفعل؛ لأغراض من الاهتمام، والحاجة إلى الاتساع، والتفنُّن في الكلام.

فالأصل إذن (ضربتُ زيدًا ثم زيدًا[٦] ضربتُ ثم لزيد ضربتُ ثم زيدٌ[٢] ضربتهُ ثم زيدًا ضربته ثم زيدٌ ضربت) على إرادة الضمير، كقول امرىء القيس[٧]:

فثوبٌ **نسيتُ** وثوبٌ **أجُ رّ**

وكقول أبي النجم[٨]:

ذنبًا عليَّ **كلُّهُ** لم أصنع

برفع (كله) على إرادة الضمير، وليس بضرورة؛ لأنه قادر على نصب (كل) فدل على جوازه في الكلام، فالأول أقواها، والآخر أضعفها.

---

(١) المفصل (٧١) و(٩٩- ١٠٠).
(٢) في (ف) «يشبه التكرار والذي لا فائدة فيه و....وذلك عي ولكنة»، «الاسم»، «ولا».
(٣) «ضابط هذا الباب وأين يحسن الرفع؟ وأين يجب؟ وأين يحسن النصب؟ وأين يجب؟ وأين يتساويان؟».
(٤) اللباب للعكبري (٤٦٧/١) بتصرف.
(٥) المحصل تح الخزرجي (٧٣١/٢- ٧٣٢).
(٦) في (ف) «زيد ضربت»، «زيدًا ضربته».
(٧) هذا عجز بيت، وصدره:فأقبلتُ زَحْفًا على الركبتينِ ، وهو في ديوانه (٢٠)، والكتاب (٨٥/١- ٨٦).
(٨) البيت في ديوانه (١٥٠)، والكتاب (٨٥/١) وقبلهقد أصبحتْ أمُّ الخِيار تدَّعي.

إذا عرفت هذا فاعلم أنه متى ذكر اسم وذكر بعده فعْل متناول لضميره، أو الملابس لضميره [مرفوعًا سواء كان تناوله له بواسطة] (-) أو بغير واسطة، وجب الرفع في الاسم الأول.

مثال المتناول لضميره مرفوعًا بلا واسطةزيدٌ قامَ)؛ لأن الاسم لما تقدم بطل عمل الفعل فيه فارتفع بالابتداء، وعَمِلَ الفعل في ضميره [الرفع](-)؛ لئلا يبقى الفعل حديثًا عن غير مُحدَّث عنه.

ومثال المتناول للملابس لضميره مرفوعًا بلا واسطة (زيدٌ قام أبوه) الأصلُ: قام أبوزيد، فلما تقدم (زيد) (٢٢٠/أ) بطل عمل الفعْل فيهوبطلت الإضافة عَمِلَ في غيره، ووجب أن يكون ذلك الغير ملابسًا لضمير (زيد)؛ ليرتبط به، وينتظم من المجموع معنى الكلام المتقدم.

ومثال ما هو بواسطةزيد ذُهِبَ به) فالفعل قد عمل في ضميره لكن بواسطة الحرف.

ومثال(١) الملابس بالواسطةزيد ذُهِبَ بأخيه) وإنما وجب الرفع ههنا في الاسم إذا تقدم؛ لأن المفسِّر الملفوظ به لا يقتضي إلا الرفع، فلو نُصب لكان منصوبًا بلا ناصب لا ظاهر ولا مقدر؛ لأن المقدَّر ههنا إنما يكون من جنس المفسِّر أو من معناه، والمفَسِّر لا ينصب فكذلك لا يدل على ناصب، فتعين الرفعُ، وإن تناول ضميره على الوجهين المذكورين منصوبًا، وحيل بين الفعْل والاسم بحرف لا يعمل ما بعده فيما قبله وجب الرفع أيضًا نحو: زيد هل ضربته، وزيد ما ضربت أباه(١)، وكذلك لو كان صفة كقوله(٢):

وما شيءٌ **حميتبمستباحِ** (٣)

لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وإنما وجب الرفع ههنا وإن كان ضميره منصوبًا؛ لأن المفسِّر ههنا وإن كان مما ينصب إلا أنه يمتنع عمله في الاسم الظاهر المتقدِّم إذا حذف ضميره، ومن شرط المفسِّر أن يصح عمله في الاسم الظاهر إن لم يعمل في ضميره، أو في الملابس لضميره بنفسه، أو بفعل مقدر من معناه على حسب عمله بواسطة أو بغيرها، ولهذا كان هذا المفسر مع فاعله لا موضع له من الإعراب مع أنه جملة متأخرة؛ لأنها كالمتقدمة تقديرًا، والجملة المبتدأ بها لا موضع لها من الإعراب، ولما بطل أن يكون مفسِّرًا لتعذر عمله لو لم يعمل في ضميره، وإذ لا مفسر فلا يجوز النصبُ على ما مضى من أن الإضمار نهكان بشريطة التفسير، فلما تعذَّر التفسير تعذَّر الإضمار، ومهما رفعت كان ما بعده خبره، وإن نصبت لم يكن له موضع من الإعراب، وإن كان قبل الاسم حرف لا يليه إلا الفعْل وكان ضميره منصوبًا وجب النصب، [كقوله(٤):

لا تجزعي إن **منفسًا** أهلكته]

(+)

---

(١) في (ف) «ما هو بالواسطة في الملابس»، «إياه» والتصحيح من عندي.

(٢) البيت لجرير في: ديوانه (١١٩)، والكتاب (٨٧/١) وصدره:

أبحتَ حمى تهامةَ بعد نجدٍ

(٣) في (ف) «بمستطاع».

(٤) عجزه: وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

وهو للنمر بن تولب في: ديوانه (٨٤)، والكتاب (١٣٤/١).

وإن كان مرفوعًا فعلى الفاعلية [لا] (-) على الابتداء [نحو قوله تعالى(١): ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾](+)، وإن كان قبل الاسم حرف هو أولى بأن يليه الفعل منه من أن يليه(٢) الاسم نحو: أزيدًا ضربته، أو كان في الفعل معنى الطلب نحو: زيدًا اضربه أو لا تضربه، أو حيل بينهما بحرف تحضيض [نحو](-): زيدًا هلا(٣) تضربه، أو عرض [نحو:](+) زيدًا ألا(٤) تنزل به، أو عطف على جملة فعلية ولم يكن هناك ما يوجب الاستئناف نحو: أكرمت زيدًا وأما عمرو فمررت(٢) به كان النصب أولى من الرفع [والرفع عربي جيد](+)، وإن عري [عن](-) ما يوجب الرفع أو اختياره، وما يوجب النصب أو اختياره، ولم يعطف على جملة ذات وجهين كان الرفع أولى نحو: زيد ضربته، وإن عري من ذلك وعطف على جملة (٢٢٠/ب) ذات وجهين نحو: زيد ضربته وعمرو قتلته بسيفه، استوى الرفع والنصب، فتلخص من هذا [التقسيم](+) خمسة أقسام: قسم يجب فيه الرفع نحو: زيدٌ ذُهِبَ به، وقسم يجب فيه النصبُ نحو إنْ زيدًا تره [تضربه] (-) وقسم يختار فيه الرفع نحو: زيد ضربته، وقسم يختار فيه النصبُ نحو: هل زيدًا ضربته وأمثاله، وقسم يتساوى فيه الأمران على ما مثَّلنا به آنفًا(٤).

وإذْ أتينا بما وعدنا من حيث الإجمال، فلنشرع الآن في التفصيل مرتَّبًا على ألفاظ الكتاب الذي نحن بصدد شرحه، فنقول قوله: **«إلاَّ أنك لا تبرزهُ استغناء بتفسيره»**.

أقول: الغرض من ذكر اللفظ الدلالة على المعنى، وذلك قد حصل بذكر المفسِّر منضمًّا إلى الارتباط، فذكر اللفظ [المفسَّر] (-) بعد هذا يكون كالمكرَّر الذي لا فائدة فيه، وأما البيت فهو لذي الرُّمة، وقبله(٥):

لها إذْ شمَّر الليلُ واستَوتْ ... البيدُ واشتدَّتْ عليها الحرائرُ

إذا **بنَ** أبي موسى ... البيت

والحرائر يعني بها: الرياح الحارة، أو جمع حَرور، والضمير في «الهاء»(٦) للناقة، وشمَّر ذهب أكثره، واستوت استوى سيرُها في البيد ومضت على قصْد، «والنصب في (ابن) من القسم المختار فيه النصبُ ؛ لأن (إذا) فيها معنى المجازاة فهي بالفعل أولى»(٧)، ولم يجب النصب كما وجب فيما بعد (إن)؛ لأنها وإن كان فيها معنى الشرط إلا أنها ليست أصيلة فيه، ولذلك لم يجزم إلا في الشعر، ويجوز رفعه على أحد ثلاثة أوجه:

أحدها: على الفاعل بإضمار فعْل.

الثاني: أن يكون مفعولاً لما لم يسم فاعله، أي إذا بُلِغَ ابنُ أبي موسى.

الثالث: الرفع بالابتداء على ما مرَّ قبلُ(٨).

---

(١) التوبة/ ٦.
(٢) في (ف) «هو»، «زيد»، «مررت».
(٣) في نسختي التحقيق «لا تضربه» وتصويبها من عندي.
(٤) راجع شرح السيرافي (٩٩/٣-١٠٥)، والإيضاح لابن الحاجب (٣١١-٣١٥) بتصرف فيهما.
(٥) البيتان في ديوانه (١٠٤٢/٢) مع اختلاف لا يؤثر، والثاني في: الكتاب (٨٢/١) برفع (ابن) و(بلال).
(٦) في (ف) «لها» وهو الصواب.
(٧) انظر: شرح السيرافي (١٠٣/٣- ١٠٤) بتصرف.
(٨) انظر ص(٧٤، ٧٦).

(فقام[١] بفأس) جواب (إذا) «وإنما دخلت (الفاء) لما في (قام) من معنى الدعاء، ولولا ذلك لما جاز دخول (الفاء)» [٢] لا تقول:إذا جاء زيد فأكرمْتُهُ،؛ [لأن الفعل نفسه جوابٌ فلا حاجة إلى (الفاء) على ما يأتي[٣]][-].

قال - [رحمه الله][-]-: «ومنه:زيدًا مررت به، وعمرًا لقيت أخاه، وبشرًا ضربت غلامه؛ بإضمار جعلت على طريقي، ولابست، وأهنت.» [٤].

قلت: «الفعل المقدَّر هنا يأتي على ثلاثة أضرب:

أحدها: يكون مثل المذكور لفظًا ومعنى، كما مثل به أوَّلاً في: زيدًا[٥] ضربته، وإذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته).

الثاني: أن يكون مثل المذكور في المعنى لا في اللفظ، نحو:ما مَثَّلَ به [ثانيًا] [-] من قوله: زيدًا مررت به، تقديره:لقيتُ أو جُزْتُ زيدًا مررت به، واللقاء والجواز مثل المرور في المعنى، لا في اللفظ، ولم يقدره بمثل الملفوظ به؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف الجرِّ، وقدره سيبويه[٦]:جعلتُ [زيدًا] [+] (٢٢١/أ) على طريقي مررت به، وهو راجع إلى ما قلنا؛ لأنه إذا إذا جعله على طريقه فقد جازه.

الثالث: أن يقدر الفعل الناصب من سياق الكلام وفحواه[٧]، لا من لفظ الفعْل ومعناه، نحو:عمرًا لقيت أخاه، وبشرًا ضربت غلامه، ففي الأول قدَّرت:لابستُ زيدًا، وفي الثاني: أهنت زيدًا؛ لأنك لم تلق عمرًا وإنما لقيت أخاه، لكن بلقاء أخيه صار بينكما ملابسة، وكذلك: ما ضربت بشرًا بل غلامه، إلا أنك بضرب غلامه حصل منك استهانة به واحتقار، ولذلك تقول: أهنت زيدًا بضرب غلامه، ومثله: زيدًا لست مثله، كأنك قلت: خالفت زيدًا لست مثله»[٨].

وهكذا أبدًا تقدر من معنى الكلام إن تعذر التقدير من لفظ[٣] الفعل المذكور أو معناه، فالنصب في الضرب الأول أقوى؛ لموافقته المقدر لفظًا ومعنى، وبعده الثاني؛ لموافقته الملفوظ به معنى، وبعدهما الثالث.

وقد يقال: إن النصب في: لقيت أخاه، أقوى من: مررت به؛ لأنه تعدي بنفسه، والثاني بحرف جر، لكن نحن لا نعني بقوته وضعفه [كونه متعديًا بنفسه أو بواسطة، بل نعني به قوة الدلالة وضعفها.] [-][٤]

قال - [رحمه الله] [-]-: «قال سيبويه: النصب عربي كثير، والرفع أجود.» [٩]

قلت: إنما كان الرفع أجود [فيما ذكره من المثال لوجهين] [-]،

أحدهما: أن كون الكلام جملة واحدة أحسن من كونه جملتين محصِّلتين لما تُحصِّله [إحداهما] [-] لما فيه من الاختصار والإيجاز.

---

(١) في (ف) «وقام» وحديثه عن «الفاء».
(٢) انظر: شرح السيرافي (١٠٤/٣).
(٣) انظر: المحصل تح الربيش (١٦٤/١).
(٤) المفصل (٧١) و(١٠٠).
(٥) في (ش) «زيد» والتصويب من (ف).
(٦) الكتاب (٨٣/١).
(٧) في (ف) «ومعناه» وقد ذكر بعده بقليل، «للفظ».
(٨) انظر: شرح السيرافي (١٠٤/٣ـ ١٠٥) ، واللباب للعكبري (٤٦٧/١ـ ٤٦٨) بتصرف فيهما.
(٩) المفصل (٧١) و(١٠٠).

الثاني: أنه لا يكون فيه حذف ولا إضمار، فإن الإضمار على خلاف الأصل، فكون الكلام بلا إضمار أحسن منه مع إضمار، ولأنك لو أردت النصب لتوصلت إليه من غير حاجة إلى إضمار، وذلك بأن لا تأتي بضميره، فلما شغلت الفعل بضميره دل على أنك رجحت الابتداء بالاسم، وأيضًا فالرفع يدل على ثبوت الضرب له على ما قلنا في (سلام عليكم).

والمصنف خلط في هذه الأمثلة، ما يُختار فيه النصب بما ليس كذلك، [وحكم على الكل بأن الرفع أجود وليس كذلك] (-)، بل النصب في: (بنَ أبي موسى) أجود؛ لأجل (إذا)، وكأنَّ الذي غرَّه قول سيبويه(١) بعد إنشاد هذا البيت: «والرفع أجود»، وقول سيبويه: راجع إلى زيدٌ(٢) ضربته لا إلى البيت؛ لأنه قد نصَّ على [أن] (-) النصب في البيت أجود وأقوى [فكان على ما قلنا] (-).

قال - [رحمه الله] (-)-: «ثم [إنك] (+)ترى النصب مختارًا ولازمًا، فالمختار في موضعين، أحدهما: أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية، كقول: لقيت القوم حتى عبدَالله لقيته، ورأيت عبدَالله وزيدًا مررت به، وفي التنزيل(٣):﴿ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ﴿٣١﴾ ﴾ (٢٢١/ب)، ومثله(٤): ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ ﴾»(٥).

قلتُ: أما جواز النصب فبالنظر إلى المعنى إذ هو مفعول في الحقيقة، فاللفظ الدال عليه ينبغي أن يكون كذلك، وأيضًا فقد ورد السماع بذلك نثرًا ونظمًا، ومن كلامهم: أيَّهم تره يأتك بالنصب، وخَطِيئَةَ يومَ [لا](١) أُصِيْدُ فيه(٦)، ولم يتقدمه شيء يعتمد عليه.

وأما الكلام في اختياره فقد ذكرنا مواضعَهُ إجمالاً، وذكرنا أن] (-) الكلام مع الرفع(٧) الرفع(٧) جملة واحدة، ومع النَّصْب جملتان.

وقوله: «فالمختار في موضعين»(٨) فإنه جعل **أحد الموضعين** العطف على الجملة الفعلية، **والثاني:** ما كان فيه حرف يدل على الفعل، وهذا يشتمل على أصناف، فجعل المجموع موضعًا واحدًا، وفي الحقيقة هي مواضع كثيرة العطف وما فيه حرف يطلب الفعل، أو كان فيه معنى الأمر والنهي على ما يأتي(٩).

فنبدأ بالأول فنقول إنما كان الاختيار النصبَ حالةَ عطفه على جملة فعلية طلبًا للتشاكل، وذلك أن التَّشاكل في باب العطف مرعيٌّ جدًّا(٦)، أما في المفردات فواجب فلا يعطف الشيء إلا على جنسه، فلا يعطف اسم إلا على اسم، ولا فعل إلا على فعل، [وكذلك وجوب المشاركة في الإعراب وفي المعنى أيضًا في بعضها] (-)، فلما كان التشاكل والتوافق واجبًا في المفردات كان مختارًا في الجمل، وفيه أيضًا من اعتدال الكلام وتساوي طرفيه من الرونق والفصاحة ما لا يخفى، فمهما كانت الجملة المعطوف عليها فعلية اختير في الجملة

---

(١) انظره في: الكتاب (٨٢/١)، وشرح السيرافي (١٠٣/٣).
(٢) في (ف) «زيدًا».
(٣) الإنسان/ ٣١.
(٤) الأعراف/ ٣٠.
(٥) المفصل (٧١- ٧٢) و(١٠٠).
(٦) الأمثلة في الكتاب (٨٤/١) والزيادة منه.
(٧) في (ف) «الفرع».
(٨) انظر ص(٩٧).
(٩) انظر: التخمير (٢٥٠/١- ٢٥١، ٣٨٥- ٣٨٦).

المعطوفة أن تكون فعلية أيضًا؛ ليحصل ما ذكرنا من التناسب والتشاكل، ولا يكون كذلك إلا بالنصب، فاختير النصب؛ ولأنهما لما استويا في أداءالمعنى إلا أنه مع النصب تتشاكل الجملتان فكان المصير إليه أولى؛ ولأنه إذا كان النصب جائزًا من غير مرجح فيكون مع المرجح أولى.» (١)

قال الخوارزمي: «إنما يختار النصب توخيًا للمشاكلة؛ لأن طرفي العطف كطرفي التثنية»، [قال:] (+) «والرفع أجود في قولك: زيدٌ مررت به؛ لأن الرفع آكد الكلامين.» (٢)

قلت: قد تقدم أن هذا الرجل يختار كلام الكوفيين [في هذا الفصل(٣)](-)، فينصب قولكَ زيدًا ضربته بالفعل المذكور، ويجعل ضميره بدلاً منه، «واستدل على أنه بدل بجواز جميع أنواع البدل [فيه] (-)واستدل على أنه يمتنع أن يكون معمولاً لفعل مضمر [يفسره هذا الظاهر] (-) بامتناع قولكَ كم رجلاً رأيته؟ [فإنه] (-) قال: «يمتنع نصب (كم) بفعل مضمر مقدر قبل هذا المنصوب؛ لأن من شأن الاستفهام أن لا يقع إلا في صدر الكلام، ثم اعترض على نفسه فقال: لم لا يكون الاختيار فيه النصب؟ يعني في: زيدٌ(٤) ضربته.

فأجاب: بأن ذلك إعراض عن آكد الكلامين (٢٢٢/أ) لا لموجب.» (٥)

قلت: أما الأول فغلط، وذلك أنه قد تقرَّر في اصطلاح النحويين ـ وهو سلَّم ذلك ـ أن العامل في البدل هو العامل في المبدل، وأن إعرابه كإعرابه وهذا متعذِّر هنا في كثير من الصور، فإن قولكَ زيدًا مررت به، لا يجوز أن يكون الضمير هنا بدلاً من (زيد) لوجهين،

أحدهما: أن الضمير مخفوض و(زيدًا) منصوب.

الثاني: أن العامل في الضمير متعدٍّ بحرف الجر، فلا يجوز أن يكون هو الناصب لـ(زيد)، كذلك يجوز قصدًا من غير غلط زيدًا لقيت رجلاً يحبُّه) وههنا لا يتصور البدل، وكذلك (زيدًا لست مثله) العامل في (زيد) مخالف للعامل في ضميره الذي زعم أنه بدل، وإذا اختلف العامل بطل البدل بالإجماع، [وإذا تعذر البدل في هذه الصور وفي غيرها مما لا يحصى كثرة، فكيف يزعم أن جميع ما جاء من هذا يحمل على البدل؟] (-)

وأما ما ذكره من امتناع كم رجلاً لقيته؟) أن يعمل [فيه] (-) ما قبله فصحيح، لكن ما قال نحوي قط أن العامل هنا قدر قبلُ، بل هو مقدَّر بعدُ، فالتقدير عند الجميع كم رجلاً رأيت رأيته؟ [وهكذا في قوله تعالى(٦): ﴿وأما ثمودَ فهديناهم﴾، أي: وأما ثمود فهدينا هديناهم.] (-)

وإذا صح التقدير بعده لم يلزم منه أمر ممتنع [ولا مخالفة قاعدة] (-)؛ بل وفَّينا بمقتضى الاستفهام وطردنا الباب.

وأما قوله: إن العدول للنصب لا لموجب، فسوءُ ظن بالعرب العقلاء أن يفعلوا شيئًا [لا](٧) لحكمة، وقد بينا الموجب قبل، وهو كونه مفعولاً في الحقيقة؛ ولأنه نفس الضمير معنى، والضمير نصوب فكان هو أيضًا كذلك، فأين عَزَبَ عَقْلُ هذا الرجل؟ هذا عَجبٌ .](-)

---

(١) راجع: المقتصد (٢٣٦/١ـ ٢٣٨) بتصرف.
(٢) انظر: التخمير (٢٥٠/١ـ ٢٥١، ٣٨٥ـ ٣٨٦).
(٣) أي: فصل الفاعل.
(٤) في (ف) «زيدٍ» وفي التخمير (٢٥١/١) «زيدًا».
(٥) انظر: التخمير (٢٥٠/١ـ ٢٥١، ٣٨٥) بتصرف.
(٦) فصِّلت/ ١٧، وقرأ بالنصب الأعم والحسن وابن أبي إسحاق.
(٧) في نسختي التحقيق (إلا) وتصويبها من عندي.

ولنرجع إلى ما نحن بصدده، فنقول قوله تعالى:﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ... الآية﴾ فهذه جملة فعلية فلذلك نصب ﴿الظالمينَ﴾ بإضمار فعل، أي:ويعذِّب الظالمين أعدَّ لهم؛ [ليحصل ما ذكرنا من التشاكل][-]، والمقدر ههنا من معنى ﴿أَعَدَّ لَهُمۡ﴾ لا من لفظه؛ لأنه يتعدى بحرف جر، ولا يشترط أن يكون الفعلفي الجملة الأولى متعديًا، بل أيَّ فعل كان؛ لأن المطلوب ليس إلا التشاكل لفظًا لا معنى، [وقرىء[١] ﴿ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ بالرفع على الابتداء][-].

قال الخوارزمي: «في الآية يحتمل وجهين: الرفع بالابتداء وهو ظاهر[٢]» والنصب على وجهين، أحدهما:أن ينزَّل الفعل القاصر المتعدي بالحرف منزلة المتعدي بغير حرف كما هو مذهب الكوفيين، أو على معنى: ويعذب الظالمين، [أقول: الثاني هو الصحيح.][-]

«[قال:][+] وقوله تعالى: ﴿حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُۚ﴾ كناية عن الإضلال، فلما انعطفت على الجملة الأخرى صار الاختيار هو النصب.»[٤]

[أقول: في الآية وجهان،

أحدهما: أن يكون ﴿فَرِيقًا﴾ الأول منصوبًا بـ﴿هَدَىٰ﴾، والثاني: بفعل محذوف يفسره ما بعده، أي:وأضل فريقًا، فيكون من هذا الباب على هذا الوجه، والكلام حال من الضمير في: ﴿يَعُودُونَ﴾، (٢٢٢/ب) (وقد) مقدرة، أي: قد هدى.

الثاني: أن يكون ﴿فَرِيقًا﴾ منصوبًا على الحال في الموضعين، و﴿هَدَىٰ﴾ صفة للأول، و﴿حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُۚ﴾ صفة للثاني، والتقدير: تعودون فريقين، وعلى هذا لا يكون من هذا الباب][-]، أما إذا قلت: «زيد قائم وعمرو كلمته، فالمختار الرفع؛ لطلب المشاكلة ولأنه الأصل، وإذا كانوا يخالفون الأصل طلبًا للمشاكلة، فالإتيان بالأصل مع حصول المشاكلة أولى.»[٣]

وأما قوله تعالى[٤]:﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾ فـ(الواو) فيها ليست للعطف، بل للحال فلذلك اختير الرفع[٥].

قال [رحمه الله][-]: «فأما إذا قلت زيد[٦] لقيت أباه،وعمرًا مررت به، ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه؛ لأن الجملة الأولى ذات وجهين.»[٧]

قلتُ: «زيد لقيت أباه» جملة اسمية كبرى مشتملة على جملة فعلية صغرى [وهي الخبر][-]، فهي إذن ذات وجهين،إن نُظِرَ إلى الكبرى بأسرها فهي اسمية؛ لأن صدرها اسم،

---

(١) قرأ بها: ابن الزبير وغيره. معجم القراءات (٢٣١/١٠)، وانظر: حاشية الزمخشري على المفصل ل(١٣٠/أ).
(٢) التخمير (٣٨٦/١ـ ٣٨٧) وحديثه عن آية الأعراف.
(٣) راجع: المقتصد (٢٣٨/١) بتصرف.
(٤) آل عمران/ ١٥٤.
(٥) انظر: الكتاب (٩٠/١)، وشرح السيرافي (١٢٥/٣).
(٦) في (ف) «زيدًا».
(٧) المفصل (٧٢) و(١٠٠).

وكان العطف عليها بالرفع؛ ليعطف جملة اسمية على مثلها [فيحصل التشاكل.] [-]

وإن نظر إلى الصغرى الفعلية اختير النصب في المعطوف؛ ليعطف جملة فعلية على مثلها فيتساوى الأمران لتساوي الوجهين.» [١]

قال أبوالبقاء: «يريد أن قولك: لقيت أباه، فيه مرفوع ومنصوب، فـ(التاء) مرفوعة، و(أباه) منصوب فقد تعددت الوجوه المعطوف عليها في الجملة الأولى، وإذا تردَّد ذلك فيها لم يقو الرفع في (عمروٍ) ولا النصب، بسبب العطف؛ لأن المعطوف عليه غير متعين فتساوى الأمران.» [٢]

[أقول: الاعتبار أن يكون في الجملة المعطوف عليها فعْل، فيقدر في الجملة المعطوفة الفعل أيضًا؛ ليعطف جملة فعلية على فعليةٍ، وأما قول شيخنا: أن في الأولى مرفوعًا ومنصوبًا فلا اعتبار به؛ لأن الجملة لا تعطف على المفرد بل على الجملة، وكأنَّ الشيخ عدل إلى هذا لاعتراضٍ يرد هنا][-]، وقد أورده المبرِّد على سيبويه فقال: «لا يصح أن يعطف على الخبر إلا ماجاز أن يكون خبرًا» [٣] والمعطوف [في ماذكرنا من المثال][-] لا لا يصلح أن يكون خبرًا [عن(زيد)][-]؛ لخلوها عن الضمير العائد إلى (زيد).

وتصحيح المسألة أن يُزاد في الجملة المعطوفة ضميرٌ [٤] آخر يعود إلى المبتدأ الأول، بأن يقال مثلاً :] [-]زيدٌ لقيت أباه وعمرًا مررت به (في داره) [٣]، وهذا مراد سيبويه من هذا المثال، إلا أنه لم يعْتَن بتصحيح المثال؛ لأن ذلك أمر معلوم مفروغ منه قد ذكره في غير موضع، والمصنف لم يزد على ما قال سيبويه.

وقيل: «جاز عطف الجملة الأخيرة وإن لم يكن فيها ضمير يعود إلى المبتدأ الأول على خبره وهو: (لقيت أباه) في المثال المذكور، كما جاز (زيد ضربته وعمرًا) فعطفت (عمرًا) على (الهاء) في (٢٢٣/أ) (ضربته) [٣]ولوحلَّ (عمرو) محل (الهاء) لم يجز [٣]، وإذا جاز هذا في المفرد فهو في الجملة أجوز؛ لأنها مستقلة بنفسها، أعني الجملة المعطوفة فلا يلزم أن تدخل بالعطف في حكم الأولى، وإنما عادلتها بها فقط، قالوا: وهذا التأويل أقوى من تقدير ضمير في الجملة المعطوفة؛ إذ لا دليل عليه لا من لفظ ولا معنى.» [٥]

قال الأخفش: «لا يجوز: زيدٌ ضربته وعمرًا كلمته؛ لأن (ضربته) له موضع من الإعراب، و(عمرًا كلمته) لا موضع له من الإعراب، وهذا بخلاف قولك: لقيت زيدًا وعمرًا [٦] كلمته، فإنه يختار هنا النصب؛ لاتفاق الجملتين.» [٧]

قال المبرِّد: «هذا القول حسن وهو القياس.» [٢]، قال أبوعلي: «لما كان إعراب هذه الجملة غير ظاهر في اللفظ صارت بمنزلة ما لا موضع له من الإعراب أصلاً ، فلا يمتنع أن يعطف عليها ما لا موضع له من الإعراب، ألا ترى أن اسم الفاعل فيه ضمير، لكنه لما كان غير ظاهر لم يكن له حكم؛ ولذلك ثُنِّي وجُمع كسائر الأسماء التي لا ضمير فيها، ولو كان له

---

(١) شرح الجمل لابن خروف (٤٠٩/١) بتصرف.
(٢) في شرحه المفقود على المفصل
(٣) انظر: الانتصار (٦٠).
(٤) في (ف) «ضميرًا»، «عنده» «ضربت»، «ولا يحل عمرًا محله».
(٥) راجع: شرح الجمل لابن خروف (٤٠٩/١- ٤١٠) بتصرف.
(٦) في (ش) «وعمروًا» والتصحيح من (ف).
(٧) الانتصار (٦٠).

حكم لكان جملة لا مفردًا ولجاز أن توصل به الموصولات، وإذا لم يكن له حكم لعدم ظهوره فكذلك ما نحن فيه.»[١]

والاختيار عند أبي علي الرفع في مثل هذه، فتكون معطوفة على الكبرى[٢]فرارًا من هذا الإشكال، لكن سيبويه[٣]سوَّى بينهما[٤].

قال السخاوي: «قوله: لأن الجملة الأولى ذات وجهين، موهم أنها مرة اسمية ومرة فعلية، حتى تكون ذات وجهين وليس كذلك، وإنما هي في العطف عليها على وجهين.»[٥]

قلت:لم يفهم السخاويُّ معنى قول النحويين في الجملة أنها ذات وجهين، لا جرم اعترض بهذا وفسَّر مرادهم على قدر ما فهم، وصحيح أنها في العطف عليها على وجهين، لكن هذا إنما ثبت لها بعد أن كانت ذات وجهين، ومعنى كونها ذات وجهين ما قلناه قبل[٦].

قال -[رحمه الله] [-]-: «فإن اعترض بعد[٧] الواو ما يصرف الكلام إلى الابتداء، كقولك: لقيت زيدًا وأَمَّا عمرو فقد مررت به، ولقيت زيدًا وإذا عبدُالله يضربه عمرو، عادت الحال الأولى[٨]جَذَعةً، وفي التنزيل:﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ وقرىء بالنصب[٩].»[١٠]

قلتُ : «(أمَّا وإذا) يُبتدأ بعدهما الكلام، وينقطع ما بعدهما عما قبلهما، فما يقع بعد (أمَّا) [٦] بمنزلة جملة ليس قبلها شيء[هلا] [-]، فأما قول الشاعر[١١]:

قال لي المكِّي أمَّا لِزوجةٍ فسبْعٌ مَّا خُلةٍ فثانِ

فعلى إضمار (اللام)، [أي:لظُلَّة][-][١٢]» فالعطف [ههنا][-] وإن أوجب التشاكل لكنه عارضه بأنَّ (أمَّا) التي للإخبار توجب الاستئناف والابتداء فكان الرفع أولى، وكذلك (إذا) التي للمفاجأة [فإنها يبتدأ بعدها الأسماء] [-]، وفي (إذا) الزمانية خلاف، [و(إذا) ههنا هي التي للمفاجأة لا الزمانية] [-]، وقوله عادت الحال [الأولى] [+]جذعةً يعني: انعكست (٢٢٣/ب) القضية؛ لأنه لو لم تدخل (أمَّا) لكان المختار النصب، فلما دخلت (أمَّا) صار المختار الرفع فقد انعكست القضية بدخول (أمَّا) [و(إذا)] [-].

قال الخوارزميُّ : «يعني أن ذلك الموضع الذي يختار فيه النصب على الرفع إذا أُدخل في الجملة المعطوفة ما يصرف الكلام إلى الابتداء، صار الاختيار فيه الرفع؛ وذلك لأن الأجود أن يكون الاسم الواقع بعْد (أمَّا) مرفوعًا بالابتداء، وكذلك [ما][-] بعد (إذا) المفاجأة، وهذا معنى قوله: عادت الحال الأولى جذعة، والجذعة: اسم لولد البقرة والحافر

---

(١) انظر: المسائل البصريات (٢١٣/١- ٢١٤) بتصرف مع تعليق المحقق.
(٢) انظر: شرح ابن خروف السابق.
(٣) راجع: الكتاب (٩١/١)، وشرح السيرافي (١٢٩/٣- ١٣١).
(٤) في (ف) «قلت: الإشكال إنما ورد على من جوَّز العطف على جملة الخبر، أما إذا عطفت على الكبرى فلا يرد الإشكال، لكن ينبغي أن يكون الرفع أولى، وسيبويه قد سوَّى بينهما أعني: بين النصب والرفع بالنظر إلى الجملتين، فالإشكال وارد لا محالة، وما ذكر لا يصلح جوابًا له دفعًا للسؤال.».
(٥) لم أعثر على كتابه: المفضل في شرح المفصل.
(٦) انظر: ص(٨٣- ٨٤).
(٧) في (ف) «ما بعد»، «ما».
(٨) في (ش) «الأول» والتصحيح من (ف) وهي موافقة لما في المفصل.
(٩) هي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق وغيرهما بالنصب غير مصروف، معجم القراءات (٢٧٢/٨- ٢٧٣).
(١٠) المفصل (٧٢) و(١٠٠- ١٠١).
(١١) البيت لأعرابي، وهو في: الكامل (٣٧٤/١)، وشرح السيرافي (١٤٢/٣).
(١٢) راجع: شرح السيرافي (١٤٢/٣).

والإبل في زمن ليست سِنٌّ [١] تنبت ولا تسقط وهذه الكلمة قد غلب عليها الجرجاني، فإنه يقول في كتابه الموسوم بـ(دلائل الإعجاز) [٢]: «عادت الشبهة الأولى جذعة»، وكان الجاحظ الجاحظ يستعملها كثيرًا.» [٣]

[أقول: هذه الكلمة جرت عندهم مجرى المثل في هذا المعنى، وقد رأيتها في السيرة وفي غيرها من الكتب.][-]

والرفع في ﴿ثَمُودُ﴾ في الآية أجود وهي القراءة المشهورة، وقرىء بالنصب، أي: (وأمَّا ثمودَ فهديناهم هديناهم) فتُقدِّر الفعل بعد المنصوب، وإنما كان الرفع أجود، وإن كان قبله فعل وهو [٣]: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ﴾ لأجل (أمَّا) [٤].

وقدره الخوارزمي: «(وأما معاملتُنا ثمودَ فهديناهم)» [١] [٥]فقدره من غير لفظ (هدينا) (هدينا) وقبل المنصوب، ومثله من الشعر قول ابن أبي خازم:

فأمـا **مـيمٌ** سـيمُ بـنُ ـرٍّ فألفاهُمُ رَوْبَى نيامَـا

ينشد على وجهين.

قال -[رحمه الله][-]-: «والثاني:أن يقع موقعًا هو بالفعل أولى، وذلك أَن يقع بعد حرف الاستفهام، كقولك: أعبدَاللهِ ضربته؟ ومثلُهمبوطَ ضُرب به زيد؟ وآلِخوانَ أُكل عليه اللحم؟ وأزيدًا أنت محبوس عليه؟أزيدًا أنت مكابرَ عليه؟ وأزيدًا سُمِّيت به؟» [٦]

قلت: قوله: «والثاني» يعني الموضع الثاني الذي يختار فيه النصب، وهو يشتمل على أنواع:

الأول: «الاستفهام، وهو على ثلاثة أضرب:

[الضرب] [٧] الأول: ما يختار فيه الرفع، والنصب معه جائز، وهو الاستفهام بالأسماء نحوأيُّهم ضربته؟ ومَنْ حدَّثته؟ وإنما اختير هنا الرفع؛ لأن الاستفهام في هذا ليس عن الفعل، بل عن صاحب الفعل، فلما لم يطلب الفعل، لم يكن الموضع للفعل، فقوي الرفع.

الضرب الثاني: استفهام يجب معه الرفع، ولا يجوز النصب، وذلك [نحو][-]: الاستفهام الواقع بعد الاسم خبرًا [عنه][-] نحو: زيدٌ هل ضربته؟ لأن الاستفهام لما لم يعمل ما بعده فيما قبله لم يصلح أن يكون ما بعده مفسِّرًا، [وإذا لم يكن هناك مفسِّر وجب الرفع.][-]

[الضرب] [١] الثالث:ما يختار فيه النصب، والرفع جائز وهو ما مثَّل به، [وذلك][-] أن الاستفهام يطلب الفعل من جهة المعنى [٨] وقد وليه الاسم (٢٢٤/أ) [فانبغى أن يقدر هناك فعْل وفاء بمقتضى الاستفهام فكان الاختيار النصب.][-]

فإن فُصِلَ بين حرف الاستفهام وبين الاسم الذي يختار فيه النصبُ باسم آخر ليس بظرف، بطل النصب عند سيبويه وجرى مجرى ما ليس فيه استفهام، وذلك نحو: أأنت زيدٌ

---

(١) في (ف) «شيء» وفي الصحاح (جذع) «سنٌّ» وكذلك في التخمير (٣٨٨/١).
(٢) راجع: التخمير (٣٨٧/١- ٣٨٨) مع تعليق المحقق، والدلائل (٥٢).
(٣) فصلت/ ١٦. وفي (ش) «أرسلنا» والتصحيح من (ف).
(٤) التخمير (٣٨٨/١).
(٥) البيت في ديوانه (٢٥٧)، والكتاب (٨٢/١).
(٦) المفصل (٧٢) و(١٠١).
(٧) زيادة يقتضيها الكلام.
(٨) في (ف) «من جهة اللفظ»، وما في (ش) موافق لما في شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٤٤/أ).

ضـربته؟ لأن الاسم والفعل بَعُـدا عـن حـرف الاستفهام. فـ(أنـت) مبتدأ و(زيـد) مبتدأ ثـانٍ و(ضربته) خبر، والجملة خبر للأول، والعائد على (أنت) (التاء) في (ضربته).

وكان الأخفش يحمله على إضمار فعل؛ لأن (التاء) في (ضربته) محمولة على الفعل فينصب الاسم الواقع بعد (أنت)[(١)] كأنه أضربتَ أنت زيدًا ضربته؟ فأجراه مجرى أعبدَ الله ضرب أخوه زيدًا؟ في الحمل على الفعل.

واتفقا على أن الفصل بالظرف لا يمنع نحو أكُلَّ يومٍ زيدًا تضربه؟ فالاختيار هنا النصب إجماعًا[(٢)].

وأما الأمثلة التي ذكرها فقوله: أالسوط ضُرِبَ به زيدٌ؟ مثل السوط ضربت به، وكذلك قوله: أالخوانَ أُكل عليه اللحم؟ أصله: أكلت اللحم على الخِوان، فلما قدِّم ارتفع بالابتداء، وانتصب بفعل من المعنى تقديره: أالخوانَ لابستَ أُكل عليه اللحم؟ والجار والمجرور في موضع نصب؛ لأنك لما أقمت (اللحم) مقام الفاعل صارت[(٣)] في موضع نصْب، وحلت محل قولك: مرَّ زيدٌ بعمرو، فلما اتصلت بكناية (الخِوان) المتقدم نصبت الاسم المتقدم؛ لأن ضميره مع الحرف المتصل به في موضع نصب، فصار بمنزلة قولك: أزيدًا مررت به؟ والذي يدل على أن موضع الجار والمجرور نصبٌ، أن الفعل لو كان يتعدى بغير حرف ثم جئت باسم تقيمه مُقام الفاعل لم يكن الاسم الآخِرُ إلاَّ نصبًا؛ [لأنه لا يرتفع اسمان بفعل واحد][(-)] كأنك قلت: ضُرِبَ زيدٌ السوطَ، وأُكِلَ اللحمُ الخِوانَ، وهذا وإن كان لا يُتكلم به إلا أنه لو تُكلم به لم يكن إلا نصبًا، ومثله أيضًا: أزيدًا سُميتَ به؟

وأما قوله: أزيدًا أنت محبوس عليه؟ وأزيدًا أنت مكابر عليه؟ فاعلم أن أسماءَ الفاعلين والمفعولين الجاريين على أفعالهما في التفسير بمنزلة أفعالهما كما كانا في العمل، كذلك فالجار والمجرور فيهما في موضع نصب، وقد اتصل بضمير (زيد) بواسطة الجار، فوجب أن ينصب (زيدًا) بإضمار فعل، كأنك قلت: أتنتظر زيدًا أنت محبوس عليه؟ وأسلبت زيدًا أنت مكابر عليه؟ وفي (محبوس ومكابر) ضمير يقوم مقام الفاعل؛ لأن معناه أنت تُحبَس عليه وتُكابَر [عليه][(+)]، وإن لم ترد باسم الفاعل الفعل، وذهبت به مذهب رجل رفعت، فقلت: أزيدٌ أنت محبوس عليه؟ [أزيدٌ أنت مكابرَ عليه؟][(+)] وكذلك لو أردت باسم الفاعل المضيَّ لم يجز النصب أيضًا؛ لأنه لا يعمل فلا يفسِّر [ما يعمل][(+)] والرفع أحسن في هذه الأمثلة كلها؛ لأن الفعل لم يقع بها من حيث المعنى، وإنما وقع بسببها، فالنصب فيها على السَّعة، [وقد جعلها المصنف (٢٢٤/ب) مما يختار فيه النصب][(-)]، والفعل المقدر في هذه الأمثلة الشامل لجميعها (لابَستُ)»[(٤)].

قال الخوارزميُّ: «الاستفهام لا يدخل إلا على الفعل، أي: أآكل اللحم على الخِوان؟ قال: وهذا تمحُّلٌ بعيد ولا يتأتَّى في قولك: أالسوط ضرب به زيدٌ؟ بل الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من أنه ينتصب بهذا الفعل، والضمير بدل منه، قال: وقوله: «[أزيدًا][(-)] أنت مكابر عليه؟ أي: مغلوب عليه.»[(٥)]

---

(١) في (ف) «فتقول: أأنت زيدًا ضربته بإضمار...» وهي موافقة لما في شرح الجمل لابن بابشاذ.
(٢) انظر: الكتاب (١٠٤/١)، وشرح السيرافي (١٧٠/٣ـ ١٧١، ١٧٤ـ ١٧٨) بتصرف، وشرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل ٤٤/أ ـ ل ٤٥/ب) والحلل في إصلاح الخلل (١٥٣ـ١٥٤) بتصرف فيها.
(٣) في (ش) «صار» وتصحيحها من (ف)؛ ليستقيم الكلام.
(٤) شرح السيرافي (١٧٠/٣ـ ١٧١، ١٧٤ـ ١٧٨، ٢٠٣ـ ٢٠٤، ٢٠٧ـ ٢٠٨).
(٥) التخمير (٣٨٩/١ـ ٣٩٠) بتصرف.

قال -[رحمه الله][-]-: «ومنه: أزيدًا(١) ضربت عمرًا وأخاه؟ وأزيدًا ضربت رجلاً يحبُّه؟ لأن الآخِر ملتبس بالأول بالعطف أو الصفة.»[٢]

قلت: «[اعلم أن][+] الجملة إذا كان فيها ضمير اسم متقدم فهي من سبب ذلك الاسم، ولا مبالاة في أي موضع وقع ذلك الضمير من الجملة، فإذا قلت:أزيدًا ضربت عمرًا وأخاه؟ فـ(عمرو) منصوب بـ(ضربت) و(أخاه) عطف عليه، فـ(عمرو) و(الأخ) منصوبان بـ(ضربت) متصلان به داخلان في جملته، فصار بمنزلة قولك: أزيدًا ضربت أخاه؟

ولو قلت:أزيدًا ضربت عمرًا في داره؟ لكان الوجه أيضًا النصب؛ لأن قولك: (في داره) ظرف وقع فيه الضرب فهو من جملة (ضربت) وكذلك إذا قلت: أزيدًا ضربت[٣] رجلاً يُحبُّه؟ فـ(يُحبه) نعتٌ لرجل، والنعت والمنعوت تسلط عليهما عامل واحد، فـ(يُحبه) في جملة (ضربت) فصار الاسم المنصوب بـ(ضربت) بسبب[٤] الاسم الأول إذا كان هناك عائد إليه، ولو كان الذي يلي الاسم جملة ليس فيها ضمير يعود إليه ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى وفيها ذكر للاسم لم يجز، وذلك [نحو][-] قولك:أزيدًا ضربت عمرًا وضربت أخاه؟ لأن قولك: (وضربت أخاه) جملة أخرى، والجملة الأولى قد مضت بلا ذكر» قال سيبويه: «وإذا أردت أن تعلم أن التباسه به، فأدخله في الباب الذي تقدِّم فيه الصفة، فما حسن تقدم صفته فهو ملتبس بالأول، وما لا يحسن فلا يكون ملتبسًا به» «يعني أنك إذا قلت: مررت برجل أبوه قائم، فالجملة التي هي (أبوه قائم) صفة لرجل فهي ملتبسة به، ألا ترى أنك لو قلت:مررت برجل قائمٍ أبوه، فأجريت لفظ (قائم) على (رجل) ورفعت به (الأب) جاز فدل على التباسه بالأول.»[٤]

قال الخوارزمي: «الضمير في (وأخاه) يرجع على (رجل)[٥] ولو صرفته إلى (عمرو) فسد الكلام، وأما في المسألة الثانية فسواء صرفته إلى (زيد) أو لم تصرفه فإن المسألة صحيحة؛ لأن الضمير المنصوب فيه متى[٦] انصرف إلى (رجلاً) فالضمير المنكَّر المرفوع ينصرف بالضرورة إلى (زيد) فتصح المسألة، وفي هذين المثالين أن الضمير الراجع إلى المنصوب قبل الفعْل فكما إذا اتصل بالفعل صح، فكذلك إذا اتصل بما هو في صورة المفعول لذلك الفعل، وكذلك إذا اتصل بالمعطوف (٢٢٥/أ) على ما هو في صورة المفعول لذلك الفعل.»[٧]

قال - [رحمه الله][-]-: «فإن قلتأزيدٌ ذُهِبَ به؟ فليس إلا الرفع.»[٨]

قلتُ : «اعلم أنك إذا قلتذُهِبَ بزيد، فـ(الباء) وما عملت فيه في موضع رفع؛ لقيامه مقام الفاعل، فإذا قلت: أزيدٌ[٩] ذهب به؟ فـ(الهاء) مع (الباء) في موضع رفع، كأنك قلت: أزيد أذُهِبَ[٦] أخوه؟ ولما كان ضميره مرفوعًا وجب رفعه إما على الابتداء، وإما فاعل

---

(١) في (ف) «أزيدٌ».
(٢) المفصل (٧٢) و(١٠١).
(٣) في (ف) «زيدًا أضربت رجلاً يحبه؟»، «من سبب».
(٤) انظر: الكتاب (١٠٧/١ـ ١٠٨)، وشرح السيرافي (١٩٥/٣ـ ١٩٦) بتصرف يسير.
(٥) (في (ف) «إلى زيد» وهو موافق لما في التخمير.
(٦) في التخمير «شيءٌ» ولعل ما أثبت في نسختي التحقيق هو الصواب.
(٧) التخمير (٣٩٠/١) بتصرف.
(٨) المفصل (٧٢) و(١٠١).
(٩) في (ف) «أزيدًا ذَهَبَ» وهي موافقة لما في الكتاب وشرح السيرافي.

بإضمار فعل.»[١]

قال السيرافي: «ويجوز أن تنصب (زيدًا) بأن تقيم المصدر مقام الفاعل، فيكون الجار والمجرور في موضع نصب، فينصب (زيد) لانتصاب ضميره، كأنك قلت: يذهبُ أُذْهِبَ به الذَّهابُ[٢]، فصار بمنزلة قولك: أزيدًا ضربت أخاه؟ وهذا مما لا خلاف فيه بين أحد من البصريين.»[٣]

أقول: الذي [قاله أبوسعيد][-] إنما يجوز إذا ذكر المصدر معرَّفًا أوموصوفًا بأن يقال: يذهبُ أُذهِبَ الذهابُ به؟ فحينئذٍ يجوز الوجهان، أما إذا لم يذكر في اللفظ فلا يجوز أصلاً، وكذلك لو كان مذكورًا منكرًا لم يجز أيضًا أن يقام مقام الفاعل على ما يأتي[٤].[-]

قال الخوارزمي: إنما لم يجز في قولك أزيدٌ ذُهِبَ به؟ إلا الرفع؛ لأن الاسم الواقع قبل الفعل والضمير المتصل به يتجاوبان ارتفاعًا وانتصابًا، فإذا كان الضمير في قولك: (ذهب به) في محل الرفع فلا بدَّ وأن يكون الاسم مرفوعًا.»[٥]

قال -[رحمه الله][-]-: «وأن يقع بعد إذا وحيث، كقولك: إذا عبدَالله تلقاه فأكرْمه، وحيث زيدًا تجده فأكرْمه.»[٦]

قلت: هذا هو الموضع الثاني الذي يختار فيه النصبُ، لأنه بالفعل أولى، «أما (إذا) الزمانية فلِما فيها من معنى الشرط فهي أولى بالفعل»[٧] وقد تقدم البحث فيها[٨].

«وأما (حيث) فإنها تجري مجرى (إذا)؛ لأن قولك: إذا عبدَالله[٩] تلقاه يحتمل الأوقات الأوقات المستقبلة كلها ولا يخص وقتًا من وقت فصارت بمنزلة متى [تلق عبدالله فأكرمه][+]، و[كذلك][-] قولك: حيث زيدًا تجده، يحتمل الأماكن كلها ولا يخص مكانًا دون مكان، فكان بمنزلة (أَين) كأنك قلت: أين تجدْ زيدًا فأكرْمه.

و(إذا) و(حيث) مشبَّهتان بـ(متى) و(أين) ولذلك جَزمتا عند الكوفيين، [غير أن (متى) و(أين) تجزمان و(إذا) و(حيث) لا تجزمان عند البصريين إلا في ضرورات الشعر][+] والتقدير: إذا تلقى زيدًا تلقاه فأكرمْه، وحيث تجدُ زيدًا تجدُه فأكرمْه، وفي هذين المثالين يحسن النصبُ»[١٠] [ويختار][-] من وجه آخر وهو قوله: فأكرمه، فإنه أمر وهو [مما][-] يختار معه النصب.

قال سيبويه: «يقبح [إذا][-] ابتدأت الاسم بعد (إذا وحيث) يعني أن تقديم الفعل أولى رفعت أو نصبت؛ لأنهما يطلبان الفعل كطلب: أين زيدٌ جلَسَ [له؟ ثم][-] قال: والرفع بعدهما جائز، أما (حيث) فلا كلام في جواز ذلك فيها؛ لأنها قد تخرج عن معنى المجازاة إلى أن يكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا، [نحو قولك][-] لقيتك حيث زيدٌ جالسٌ [فتكون نظير (إذ) من الزمان][+] وأمَّا (٢٢٥/ب) (إذا) فلا تقع إلا للمستقبل ولا تكون إلا للمجازاة، فلذلك اختلفوا

---

(١) شرح السيرافي (١٧١/٣- ١٧٢) بتصرف.
(٢) في شرح الكتاب: «أزيدًا ذُهب الذهاب به».
(٣) شرح الكتاب (١٧٢/٣) بتصرف.
(٤) انظر: المحصل تح الغامدي (٥٨٦/٢).
(٥) التخمير (٣٩١/١) بتصرف.
(٦) المفصل (٧٢) و(١٠١).
(٧) انظر: الكتاب (١٠٦/١- ١٠٧)، وشرح السيرافي (١٨٩/٣- ١٩٣) بتصرف.
(٨) انظر: ص(٧٧).
(٩) في (ش) «عبدُالله» والصواب ما أثبته.
(١٠) انظر: الكتاب (١٠٧/١-١٠٧، ٦٠/٣)،وشرح السيرافي (١٨٩/٣-١٩٣) بتصرف.

فقيل: الفعل مقدر بعدها أبدًا كما في قوله تعالى[١]: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ أي: إذا انشقت السماء انشقت[٢]، (و)[٣] كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ وفرَّق آخرون بين (إنْ وإذا) من حيث إنَّ (إنْ) عاملة فهي تطلب الفعل من جهة العمل والارتباط.

ولـ(إذا) موضع آخر تكون فيه ظرف مكان، وقيل: هي حرفية فيه»[٤] وسيأتي ذكرها في موضعها[٥].

قال الخوارزمي: «بيَّن النوع الآخر[٦] [الذي][-] هو بالفعل أولى وهو أن تقع بعد (إذا) كقولك: إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمْه؛ لأن (إذا) للشرط، و(حيث) هنا بمنزلة (إذا) لأنها ظرف مكاني، وهو زماني.»[٧]

قال -[رحمه الله][-]-: «وبعد حرف النفي في قولك: ما زيدًا ضربته، وقال جرير[٨]:

جرير[٨]:

لا حسبًا فخرتَ به لتيم ... ولا جـدًّا إذا ازدحم الجُدودُ»[٩]

قلت: هذا هو [النوع][+] الثالث [الذي يختار فيه النصب][+]، «وقد ذكرت أن قولك: زيدٌ[١] ضربته، أحسن من قولك: زيدًا ضربته، وقولك: أزيدًا ضربته، أحسن من قولك: أزيدٌ[١] ضربته، ويتوسط بين هاتين [المسألتين، قولك:][+] (ما زيدٌ ضربته وما عمرًا أكرمته) فالرفع والنصب بعد (ما) النافية متقاربان؛ لأن (ما) تشبه ألف الاستفهام من وجه؛ لأنها تخرج الجملة من حد الإيجاب إلى غير الإيجاب كحرف الاستفهام، وتشبه عامل الابتداء من وجه؛ لأنها تشبه (ليس) الخاصة بالمتبدأ والخبر، والرفع والنصب متساويان هنا في ظاهر كلام سيبويه؛ لأن الموضع لا يختص على ما قلنا[١٠].

ثم الجحد على ضربين: ضرب هذا شأنه وقد مثلنا به، وضرب لا يجوز فيه إلا الرفع مثل: ما زيدٌ ضربته[١]؛ لأن النفي له صدر الكلام فلا يعمل ما بعده فيما قبله كحرف الاستفهام، [وإذا لم يعمل لم يفسِّر وهذا خاص بـ(ما).][-]

أما النفي بـ(لا) و(لم) فالوجهان جاريان فيها والنصب أولى، تقول: زيد لا أضربه

---

(١) الانشقاق/١.
(٢) في (ف) «إذا السماء انشقت السماء انشقت» وما في (ش) هو الصواب.
(٣) زيادة مني؛ ليستقيم النص.
(٤) انظر: الكتاب (١/١٠٦- ١٠٧)، وشرح السيرافي (٣/١٨٩- ١٩٣) بتصرف.
(٥) في (ف) «واعلم أن لـ(إذا) موضعين آخرين: وهي أنها تكون للجواب وللمفاجأة يليها المبتدأ والخبر، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ۝٣٦﴾ [الروم] كأنه قال: قنطوا، فهي مع ما بعدها في تقدير فعل هو جواب الشرط، ومنهم من يجعلها ظرف مكان، يقول: خرجت فإذا زيد، فـ«زيد» مرفوع بالابتداء و(إذا) خبره، ومنهم من يجعل (إذا) حرفًا فيأتي بعدها بمبتدأ وخبر، وقد تقدم ذكرها في المبتدأ. راجع: شرح السيرافي السابق.
(٦) في (ف) «الثاني» وهو موافق لما في التخمير، «زيدًا»، «أزيدًا» وما في (ش) موافق لما في شرح السيرافي، «زيدًا ما ضربته» وفي شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٤٥/ب) «زيد ما ضربته».
(٧) التخمير (١/٣٩١- ٣٩٢).
(٨) البيت في ديوانه (١٩٩)، والكتاب (١/١٤٦).
(٩) المفصل (٧٢- ٧٣) و(١٠١).
(١٠) راجع: الكتاب (١/١٤٥).

ولم أضربه، والفرق بينهما أن (ما) هي أم الباب في النفي، وأيضًا فـ(ما) لا تعمل في الفعل، وهما يعملان في الفعل فكان جعلها إلى جانب ما تعمل فيه أولى.

وأما (ليس) فمن جوَّز تقديم خبرها عليها[١] جوَّز النصب نحو: زيدًا لست مثله، ومن لم يجوِّز ذلك[١] رفع الاسم بالابتداء، (وإن جعلت (ما) بمنزلة (ليس) على لغة أهل الحجاز لم [يكن إلا الرفع][٢]؛ لأنها عاملة في الاسم فلم يجز أن يضمر عامل آخر[٣].)»[٤]

قال الخوارزمي: «الثالث أن يقع بعد حرف النفي؛ لأن المنفي حقيقة هو الفعل فإذا لم يدخل عليه [حقيقة وجب أن يدخل عليه][-] تقديرًا، والنصب يدل على الفعل، وأما البيت فيهجُو به جريرٌ عُمَر بن لَجَأ التيمي، وقبله:

ـلاثٌ كُلهـن قتلـتُ عمـدًا ـأخزى اللهُ رابعـةً تعُـودُ (٢٢٦/أ)
ويُقضى الأمرُ بين تغيبُ تيمٌ ولا يُستأذنون وهم شهودُ»[٥]
شـــــــــــــــــهودُ»[٥]

والجَدُّ: الحظ، و(حسبًا) منصوب بـ(ذكرت)[٦] مقدَّرًا أو (عظَّمت)، أي بما ذكرتَ لتيمٍ لتيمٍ شرفًا يُفتخر به، ولا كان لها حظ في علو المرتبة، وفي الحواشي: «التقدير فلا عَظُمْتَ حسبًا فَخَرْتَه بولا عظمت جَدًّا وقت مفاخرة الجدود، (لا جدًّا) بمنزلة [قوله تعالى][+][٧]:

﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ وإنما تدخل (لا) لنفي الماضي إذا كانت مكررة، كما في الآية والبيت، وقد تنفي الماضي

غير مكررة وهو قليل، منه قوله[٨]:

وأيُّ أمرٍ سيِّئٍ لا **فَعَلَهْ**»[٩]

«واللام في (لتيم) تتعلق بـ(حسبًا) ويجوز أن يكون نوَّن (حسبًا) اضطرارًا، و(لا) للتبرئة على مذهب يونس.»[١٠]

قال سيبويه: «وإن شئت رفعت وهو أقوى؛ لأنها لم تبلغ في القوة أن تكون مثل حروف الاستفهام.»[١١]

قال -[رحمه الله][-]-: «وأن يقع في الأمر والنهي، كقولك: زيدًا اضربْه، وخالدًا[١٢] اضرب أباه، وبشرًا لا تشتم أخاه، وزيدًا ليضربه عمرو، وبشرًا ليقتل أباه عمرو.»[١٣]

---

(١) هم البصريون والكوفيون. انظر: الإنصاف (١٦٠/١).
(٢) غير واضحة في (ش) فأكملت من (ف).
(٣) في (ف) جاءت قبل نص الزمخشري الآتي مباشرة، وموقعها في (ش) أحسن.
(٤) انظر: شرح السيرافي (٢٤/٤- ٢٦) ، وشرح الجمل لابن بابشاذ (ل٤٥/ب- أ) بتصرف فيهما.
(٥) التخمير (٣٩٢/١) بتصرف عدا البيت: «ثلاث كلهن» فليس فيه، وهو في الكتاب (٦٨/١) من الخمسين التي لا يعرف لها قائل.
(٦) في (ف) «تذكرت».
(٧) القيامة/ ٣١.
(٨) البيت لشهاب بن العيف العبدي، وقيل: لغيره، وهو في الإنصاف (٧٧/١).
(٩) في: ل(١٣٠/أ) بتصرف.
(١٠) انظر: شرح السيرافي (٢٥/٤)، والتخمير (٣٩٢/١) بتصرف.
(١١) راجع: الكتاب (١٤٦/١)، وشرح السيرافي (٢٦/٤) بتصرف فيهما.
(١٢) في (ف) «خالدٌ».
(١٣) المفصل (٧٣) و(١٠١).

قلت: هذا هو [الموضع] (+) الرابع الذي يختار فيه النصب؛ «لأن الأمر والنهي لا يكونان(١) إلا بالفعل؛ لأنك إنما تأمر بإيقاع فعْل، أو تنهى عن إيقاعه، فإن أمرت باسم فهو واقع موقع الفعل، نحو:حذارِ [زيدًا وعليك عمرًا] (+)، فإذا أتيت باسم اشتغل فعل الأمر بضميره، اختير نصب [ذلك](-) الاسم»(٢)، وقوي النصب من وجهين،

[الأول:](٣)من حيث طلبُ الأمر والنهي للفعل.

الثاني:أن الرفع يفضي إلى أن يكون الخبر أمرًا أو نهيًا، وذلك لا يجوز إلا على تأويلٍ ؛ إذ

الخبر ما احتمل الصدق والكذب، وسواء كان الأمر للغائب أو للمخاطب، وسواء كانت(٤) فيه الفاء أو لم تكن.»(٥)

وقَسَم بعض المتأخرين الأمر «إلى ثلاثة أقسام:

قسم يختار فيه الرفع وهو: كل أمر يراد به العموم، كقوله تعالى(٦):﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾، [أي: فيما يتلى عليكم السارق والسارقة، ومنه](-) ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾(٧) وإنما اختير في هذا القسم الرفع؛ لما فيه من العموم والإبهام.

وقسم يختار فيه النصب وهو:كل أمرٍ يُراد به الخصوص، نحو: زيدًا اضربه.

وقسم لا يجوز فيه إلا الرفع وهو: كل أمر [كان](-) بأسماء الأفعال، نحو:زيدٌ دَراكِهِ؛ لأن هذا النوع لا يعمل فيما قبله(١).

واعلم أن القسم الأول ينخرم بقولك:كلُّ رجل يأتيني فأكرمه(١)وكلُّ مَن يَعلم(١) فأكرمه، فإن سيبويه نص على أن النصب فيه أولى وأحسن(٨)، وإن كان فيه ما ذكر من العموم والإبهام والشرط أيضًا.

والرفع في الاثنين في قول سيبويه(٥) على الابتداء، والخبر محذوف، أي: فيما يتلى عليكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما.

وأما أسماء الأفعال فمن جوَّز أن تعمل فيما قبلها اختار النصب(٩)أيضًا، ومن لم ير عملها فيما قبلها، كما هو رأي سيبويه(١٠)جوَّز الأمرين، ولعل النصب [أيضًا](-) أولى عنده.

---

(١) في (ش) «لا يكون» والتصويب من (ف).
(٢) انظر: شرح السيرافي (٩/٤- ١٠) بتصرف.
(٣) زيادة يقتضيها السياق.
(٤) في (ف) «كان» «فيه ما بعده»«فاضربه» «يأتيني» وهي موافقة لما في شرح الجمل لابن خروف.

(٥) راجع: السيرافي السابق، والتخمير (٣٩٣/١).
(٦) المائدة/ ٣٨.
(٧) النساء/ ١٦.
(٨) الكتاب (١٣٧/١- ١٤٤).
(٩) في (ف) «...بها إن لم تتصل بضمير الاسم، وإن اتصلت بضميره نصبه بعامل مضمر يفسره ما بعده، كقوله: يا أيها المائح دوني دونكما، أي: دونك دلوي دونكا...» والصواب أن البيت هكذا: «دونكا» وقائله: رجل جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وقيل: غيره. انظر: معاني الفراء (٢٦٠/١) وفيه يقول: «وتنصب (الدلو) بمضمر في الخلفة، كأنك قلت: دونك دلوي دونك.» وكذلك: شرح السيرافي (٢٠/٥)، والإنصاف (٢٢٨/١).
(١٠) الكتاب (٢٥٢/١- ٢٥٣).

وأما التعجب نحو: زيدٌ أكْرمْ به، فالرفع لا غير؛ لأن الجارَّ هنا مع (٢٢٦/ب) المجرور في موضع رفع في الوجه المختار.

وينبغي لمن جعله في موضع المفعول أن يجيز النصب، إلا أن تقول: إن أفعل التعجب لا يجوز أن يعمل فيما قبله، فلا يصلح أن يكون مفسِّرًا فيرجع إلى هذا التعليل.»[١]

قال الخوارزمي: «التقدير أما معاملتنا زيدًا فاضربْه، وكان نصبه أولى؛ لأنه لو رُفِعَ بالابتداء لوقع الأمر والنهي خبرًا، وذلك لا يجوز.»[٢]

[أقول: تقدير الناصب من لفظ الفعل المذكور إن أمكن أولى.][-]

قال -[رحمه الله][-]-: «ومثله: أمَّا زيدًا فاقتله، وأمَّا خالدًا فلا تشتم أباه»[٣].

قلتُ: «ما بعد (أمَّا) كالكلام المستأنف أيضًا، إلا أنك لا تُقدِّر الفعل بعد (أمَّا) يليها[٤]؛ لأنها لا يليها الفعل [إذ نابت عن حرف][-] [الشرط والفعل، فينبغي أن يقدَّر الفعل بعد الاسم؛ ليكون المقدَّر على وزان المحقَّق، ويجوز الرفع في هذه الأمثلة][-] ويجعل ما بعد خبره على أحد تأويلين: [أما][-] زيد فآمُرَك بضربه، أو أوجب عليك ضربه، أو أقول لك: اضربْه، وإضمار القول أولى؛ لأنه يضمر كثيرًا.»[٥]

قال -[رحمه الله][-]-: «والدعاء بمنزلة الأمر والنهي، تقول: اللَّهم زيدًا فاغفر ذنبه، ويَا أمرَ الله عليه العيشَ[٦]، قال أبو الأسود:

فكلاً جزاه الله عنِّي بما فعَلْ
وأما زيدًا فجَدْعًا له، وأمَّا عمرًا فسَقيا له.»[٧]

قلتُ: «[لفظ الدعاء والأمر واحد، وإنما اختلفا من حيث المأمور والمدعو،][-] وذلك أن طلب الفعل إن كان من الأدنى إلى الأعلى سمي دعاء، وإن كان من الأعلى إلى الأدنى سمي أمرًا، وإن كان من المساوي سمي التماسًا.»

قال سيبويه[٨]: «واعلم أن الدعاء [والمسألة][-] بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: دعاء؛ لأنه استُعظِم أن يقال: أمرٌ ونهي يعني أنهم قالوا ذلك تأدُّبًا، وقد يستعمل أيضًا لفظ الأمر في القسم الأول وهو قليل، منه قول[٩] عمرو بن العاص يخاطب معاوية وهو خليفة[١٠]:

أمرتُك أمرًا جازمًا فعصيتني ... [وكان من التوفيق قتلُ ابن هاشم][+]

ويمكن أن يقال: إن عمرًا في هذا المقام كان يرى التكافؤ؛ لأن معاوية كان طالبًا لمشورته ورأيه، وبالجملة فالدعاء وإن كان لا يسمى أمرًا [فلفظه لفظ الأمر][-] وحكمه حكمه

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٤٥/ب)، والحلل في إصلاح الخلل (١٥٤-١٥٥)، وشرح الجمل لابن خروف (١/٤١٣- ٤١٤) بتصرف فيها.
(٢) التخمير (١/٣٩٣) بتصرف.
(٣) المفصل (٧٣) و(١٠١).
(٤) في (ف) «بعد ما يليها».
(٥) شرح السيرافي (٤/٩- ١٠) بتصرف.
(٦) في (ف) «العيشُ» والصواب ما أثبته.
(٧) المفصل (٧٣) و(١٠١- ١٠٢).
(٨) قدِّم في (ف) قول سيبويه على الفقرة الماضية.
(٩) في (ف) «أبي».
(١٠) البيت في: شرح السيرافي (٤/١٩) وعجزه فيه اختلاف لا يؤثر.

لفظًا ومعنى؛ لأن الداعي ملتمس وطالب من المدعو إيقاع ما يطلبُه منه، كما أن الآمر طالب من المأمور إيقاع ما يأمره به.

فمن الدعاء قوله:أمَّا زيدًا فجدعًا له؛ لأنك تريد اجدعه اللَّهم[١]»وكذلك أمَّا عمرًا فسَقيًا له؛ لأنه في معنى:اللهم اسقه؛ لأن المنصوب هنا بدل من اللفظ بالفعل، والنهي أيضًا كالأمر في جميع ما ذكرنا، والبيت لأبي الأسود الدُّؤلي، وصدره:[٢]

ميرانِ كانا أحييانِي كلاهما لاَ جزاه الله عني بما فعَلْ

قال -[رحمه الله][-]-: «واللازم أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلاّ الفعل، كقولك:إنْ زيدًا تَرَه تضربْه، قال (٢٢٧/أ) الشاعر:

لا تجزعي إن مُنفسًا أهلكته»[٣]

قلتُ: الحروف على ثلاثة أضرب: حرف لا يليه إلا الاسم نحو إنَّ وأخواتها وحروف الجر، فهذه لا يليها إلا الاسم حتى إذا أريد دخولها على الفعل كفَّت بـ(ما)[-].

وحرف لا يليه إلا الفِعْل نحو:قد وسوف وإنْ الشرطة وهلاَّ ولوما ولولا وألاَّ [-][٤] التي للتحضيض، وهذه على ضربين:

ضرب: لا يحسن معه حذف الفعل ولا يتقدم فيه الاسم على الفعل، وذلك نحو:لمْ وقد وسوف، لا تقول:لَم زيدًا، ولا لَم زيدًا أضرب؛ لأن عامل الفعل أضعف من عامل الاسم، وعامل الاسم إذا كان حرفًا خاصًّا لم يجز أن يليه غير معموله كحروف الجرِّ فهذه أولى إذ هي أضعف؛ ولأن قد وسوف يشبهان لام التعريف.

وضرب: يجوز فيه الحذف والتقديم، نحو:إنْ وهلاَّ ولوما ولولا فهذه الحروف لما فيها من استدعاء الفعل أو اللوم على تركه استجيز معها حذف الفعل والتقديم والتأخير، (ويجوز في الضرورة:لَم زيدًا أضربه وقد زيدًا أكرمه، وسوف عمرًا أشتمه على تقدير: لم أضرب زيدًا حكاه السيرافي.»[٤]

والضرب الثالث: الذي يليه الفعل مرة والاسم أخرى، نحو: ما، وإنما، وحرف الاستفهام ونحوها، وقد يكون الحرف أقوى من الحرف في بابه، نحو: همزة الاستفهام، فإنها أقوى من (هل)وإن كانا جميعًا لمعنى واحد، فلذلك يجوز مع الهمزة من التقديم والتأخير ما لا يجوز مع (هل) فتقول:أزيدًا ضربته؟ وأزيدًا ضربت، ولا يحسن في (هل).

وكذلك(إنْ) هي أم الباب في المجازاة، فلذلك جاز إضمار الفعل معها والتقديم والتأخير ولا يجوز مع غيرها، فإذا [قلتإنْ زيدًا تَرَه نصبت (زيدًا) بإضمار فعل يفسِّره هذا الظاهر، أيإنْ تَرَ زيدًا] [-]، وإذا قلتزيدًا إنْ تَرَه يكرمْك، وجزمت الجواب وجب الرفع في الاسم الأول، ولا يجوز إضمار الفعل إذ لا مفسِّر له؛ لأن ما بعد (إنْ) لا يعمل فيما قبلها فلا يكون مفسِّرًا، فإن لم يجزم الجواب نصبت (زيدًا)وارتفع الجواب إمَّا على تقدير (الفاء)، أو على نية التقديم.

فعلى قول التقديم يكون[٥]الفعل مقدرًا قبل (إنْ) فيعمل في الاسم إن لم يشتغل بضميره،وإن اشتغل بضميره كان مفسِّرًا وجاز النصب في الاسم.

---

(١) راجع: الكتاب (١٤٢/١)، وشرح السيرافي (١٨/٤- ٢٠) بتصرف فيهما.
(٢) انظر: ديوانه (٢٥٣، ٤٠١)، و شرح السيرافي (١٨/٤) وتخريجه فيه.
(٣) المفصل (٧٣) و(١٠٢).
(٤) في (ف) «هذا»، وقع ما بين القوسين في الضرب الذي قبل هذا، ويظهر أنه هو الصواب. انظر: شرح السيرافي (١٥١/٣- ١٥٣) بتصرف.
(٥) في (ش) «فيكون» وتصحيحها من (ف).

فالضابط أن الاسم إن تقدم على حرف الشرط جاز نصبه بثلاث[١] شرائط:

أن لا ينجزم الجواب، وأن لا يقدر بـ(الفاء)، وأن ينوى به التقديم، وإن قدِّمت (إنْ) على الاسم فليس إلا إضمار الفعل والنصب، نحو: إنْ تَرَ زيدًا تَرَه؛ لأن (إنْ) لا يليها إلا الفعل وإذْ ليس ظاهرًا وجب أن يكون مقدرًا؛ ليتوفر عليها مقتضاها، ولو رفعته لكان أيضًا على إضمار الفعل فيجوز أن ترفع (منفسًا) في بيت النَّمِر بن تَوْلَبْ[٢]، فتقول:

لا تجزعي إنْ منفسٌ أهلكته (٢٢٧/ب)

أي: [إن][-] هلك منفس أهلكته، هكذا قدَّره سيبويه، والأجود أن يقدَّر الفعل ههنا مبنيًّا للمفعول؛ ليوافق ضميره في المفعولية، وتمامه:

وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعِي

[والفاء الأولى زائدة، أي: فاجزعي عند ذلك][-]، ولو جزم شاعرٌ بـ(إذا) اضطرارًا كان حكمها حكم (إنْ)[٣].

قال ـ رحمه الله ـ: «هلاَّ وألاَّ ولوما ولولا بمنزلة (إنْ)؛ لأنهن يطلبن الفعل، ولا يبتدأ بعدها الأسماء.»[٤]

قلتُ: «هذه من الحروف [أيضًا][-] التي[٥] لا يليها إلا الفعل؛ لأنها للوم والتوبيخ، أو للحث والاستبطاء فيما تركه المخاطب بها [أو يقدر الترك][+] نحو أن يقول القائل: قاتلتُ أهل الكوفة، فتقول [له][-]: فهلا القِرمْطيَّ، أي: هلا قاتلت [القرمطيَّ][+]، [أو تقول: أنا أقاتل، فنقول:][-] هلا القرمطيَّ، أي: هلا تقاتل [وهذا عدول به عما ذكر إلى هذا الآخر الذي حض عليه من المستأنف، أو لِيم عليه في الماضي][+]، [فهي للتوبيخ على الماضي، والحث على المستقبل][-]، قال جرير[٦]:

تدُّون عقرَ الذِّيب أفضلَ مجدكم ... ي ضَوْطَرى **ولا الكَمِيَّ المقنَّعا**

أي: هلا تعدون الكمي [المقنعا][+].

ويجوز مع هذه [الحروف][+] التقديم والتأخير، فتقول: هلا زيدًا ضربت؛ لأنها لقوة استدعائها الفعل حتى كأنها نفس الفعل، فأُوليت الاسم تشبيها لها بالفعل، وحذف [أيضًا][-] معها الفعل لذلك، فإن قدمت الاسم، [فنحو: زيدٌ ألاَّ تضربه][-] فالرفع لا غير، وإن أخِّر فالنصب لا غير[٧]، وقد يجوز [مع التأخير][-] الرفع، ولكن على إضمار فعل[٨]، قال السيرافي: «هلا زيدٌ قائم لا يجوز، وهلا زيدٌ ضربته يجوز على [تقدير][-] هلا ضُرِبَ زيد تضربه[٩]، والنصب جائز»[٩]، قال الخوارزمي: [«إذا كان الأمران جائزين فلم كان الاختيار الاختيار النصب؟.][-]»[١٠]

---

(١) في نسختي التحقيق «بثلاثة» وصوابه ما أثبت.
(٢) هكذا بالسكون، والصواب أن يكون مجرورًا.
(٣) انظر: الكتاب (١٣٤/١)، وشرح السيرافي (١٥٣/٣ـ ١٥٤، ٢٧٢ـ ٢٧٩) بتصرف.
(٤) المفصل (٧٣) و(١٠٢).
(٥) في (ش) «الذي» والتصحيح من (ف).
(٦) البيت في ديوانه (٤١٥)، والكامل للمبرد (٣٦٢/١ـ ٣٦٣)، وفي (ف) «هلاَّ».
(٧) في (ف) «فالرفع من النصب»، «ضربته» وهو موافق لما في شرح السيرافي.
(٨) زاد في (ف) «قال الخوارزمي» ثم كررها في موضع آخر وهو الصواب.
(٩) شرح الكتاب (١٥٣/٣ـ ١٥٤، ١٦٢) والنص منقول عن التخمير.
(١٠) التخمير (٣٩٦/١).

وجوابه: لأن هذه الحروف تطلب الفعل، فإذا لم يذكر بعدها لفظًا فالاختيار النصب؛ ليكون مذكورًا تقديرًا إذ النصب يطلب الفعل قطعًا بخلاف الرفع فإنه يحتمله، [ولذلك اختلف(١) في الاسم المرفوع بعد (إذا) ونحوها، هل هو مرفوع بالفعل أو بالابتداء؟](-)

واعلم أن الظروف المتمكنة تجري مجرى الاسم في هذا الباب، تقول: يومَ الجمعة سرت فيه، فإن جعلته مفعولاً على السَّعة، قلت: ليومَ سرته، ويجوز رفع (اليوم) على الابتداء [كما في: زيدٌ ضربته](+)، وسيأتي في الظروف، [ولنقتصر على هذا القدر.](-)

(١) انظر الخلاف في: الإنصاف (٦٢٠/٢).

باب حذف المفعول به

فَصْلٌ : «وحذف المفعول به كثير»(١)

قلتُ : لما ذكر أن حذف الناصب للمفعول به شائع، أخذ يبين أن حذف المفعول به أيضًا شائع، وإنما جاز حذفه؛ لأنه فضلة في الكلام(٢) [فجاز حذفه قياسًا على غيره من المفاعيل.](-)

فأنت مخير إن شئت ذكرته لبيان من وقع به فعلك، وإن شئت حذفته بحسب ما تريده من الإخبار ويؤثره مخاطبك، ولا يجبُ الإتيان به إلا [إذا كان ضميرًا يربط الكلام بعضه ببعض](-)، وفي باب (ظننتَ)(٣) [وأخواتها](-) إذا ذكرت أحد المفعولين [لزمك أن تذكر الآخر.](+). (٢٢٨/أ)

وأحسن ما يكون حذفه حيث يطول الكلام، كما في الصلة(٤) وغيرها، ثم **قال -[رحمه الله](-)-: «وهو في ذلك نوعين، أحدهما أن يُحذف لفظًا ويراد معنى وتقديرًا.»**(٥)

قلتُ : حذف المفعول به يأتي على الضربين كما قال، «يُحذف تارة مع العلم بمن يعود إليه، ويحذف أخرى مع عدم العلم بمن يرجع إليه.

والأول على ضربين: **[الأول]**(٦) مضمر قد تقدم ما يقتضيه كالمضمر الواقع في الصلة، أو خبر المبتدأ، أو صفةٍ لموصوف، أو حالٍ لذي حال.

الثاني: مظهر ولا يكون إلا في سياق النفي، كقوله تعالى(٧): ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾؛ لأنه إذا قدر: لا تقدموا شيئًا كان نكرة في سياق النفي، فيعم الجنس، والجنس معلوم فجاز حذفه للعلم به.

وأما [القسم](+) الثاني: فهو [أيضًا](-) على ضربين: **[الأول]**(٨) ضرب يقدر المفعول فيه من حيثُ الجملةُ، كقولك: ضربت، فهذا لا يعلم مفعوله لا بالتعميم ولا بالتخصيص، وإنما يعلم أن هناك مضروبًا لا غير.

الثاني: أن يكون المتكلم قصد إلى نفس الفعل لا باعتبار وقوعه، كقولهم: فلان يعطي ويمنع، كأنه قال:يوقع الإعطاءَ [ويوقع](+) المنع»(٩) وهذا هو الذي **قال فيه -[رحمه الله]-: «والثاني أن يجعل بعد الحذف نِسيًا منسيًّا، كأنَّ فعله من جنس الأفعال غير المتعدية، كما نُسي الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به.»**(١٠)

قلتُ : يعني بالنسيان هنا الإضراب عنه [والقصد إلى الإخبار بإيقاع الفعل لا غير](-)، ولذلك شبهه بالمفعول الذي لم يسم فاعله؛ لأنه لما أضرب عن الفاعل ولم يقصد ذكره أصلاً وغيَّر الفعل وأسنده إلى غره، فصار كأنَّ الاسم المحذوف لا يقتضيه الفعل أصلاً ولا يدل

---

(١) المفصل (٧٣) و(١٠٣).
(٢) انظر: البديع لابن الأثير (١٣٨/١/١).
(٣) في (ف) «علمت».
(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل ١٨/ب).
(٥) المفصل السابق.
(٦) زيادة يقتضيها السياق.
(٧) الحجرات /١.
(٨) زيادة يقتضيها السياق.
(٩) راجع: الإيضاح لابن الحاجب (٣١٦/١) بتصرف.
(١٠) المفصل (٧٣) و(١٠٣).

عليه، [حتى ذهب بعضهم إلى أن هذا قسمٌ برأسهِ غير مغير عن باب الفاعل، ولذلك وردت ألفاظ لم تُبن قطُّ إلا للمفعول.] (-)

قال -[رحمه الله] (-)-: «فمن الأول قوله تعالى(١): ﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ ﴾، وقوله تعالى(٢):﴿ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ ﴾؛ لأنه لا بد لهذا الموصول من أن يرجع يرجع إليه من صلته، مثل ما ترى في قوله [تعالى] (-)(٣): ﴿ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ﴾، ﴾، وقرئ قوله تعالى(٤): ﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۖ ﴾ ﴿وَمَا عَمِلَتۡ ﴾(٥).» (٦)

قلت: التقدير في الآية الأولى:يشاؤُه ويقدره(٧)؛ وهما من القسم الذي حذف لفظًا وهو وهو مراد معنىً ؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد، والذي سوغ حذفه طول الكلام، [وطول الكلام(٨) قد سوغ حذف المرفوع فيما حكى الخليل أنه سمع: «ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا»(٩) شيئًا»(٩) أراد هو قائل، فالمنصوب أحرى] (-) وإنما كان الضمير مرادًا معنى لوجهين:

من حيث إنه رابط الصلة، ومن حيث إن الفعل يطلبه بالاقتضاء والتعدية(١٠)، وقوله (٢٢٨/ب) تعالى: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَۚ ﴾ [(مَن) موصولة، وصلتها ﴿رَّحِمَ ﴾، والعائد محذوف](-)، وستذكر الآية(+) في الاستثناء(١١)، ومن قرأ ﴿وما عملت﴾ بغير هاء فيحتمل أن تكون (ما) (ما)موصولة كما ذكر فتكون الهاء مرادة معنىً ، ويحتمل أن تكون (ما) نافية فيكون المفعول محذوفًا(١٢)، [ويحتمل أن تكون نكرة موصوفة وحذفت (الهاء)أيضًا، وفيها مع (الهاء) أيضًا ثلاثة أوجه:موصولةٌ، ونكرة موصوفة، ونافية.] (-)

قال -[رحمه الله](-)-: «ومن الثاني قولهم: فلان يُعطي(١٣)ويَمنع، ويَصل ويَقطع.»(١٤)

قلت: يعني يعطي الناس المال، فحذف المفعولين وكذلك يمنعهم إياه(١٥)، ولا دليل على المحذوف هنا إلا نفس الفعل فجاز حذفه أصلاً [إن قصد إلى الإخبار بإيقاع الفعل لا

---

(١) الرعد / ٢٦.
(٢) هود / ٤٣.
(٣) البقرة / ٧٥.
(٤) يس /٣٥.
(٥) هي قراءة عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي وغيرهم، معجم القراءات (٤٨٤/٧).
(٦) المفصل (٧٣- ٧٤) و(١٠٣).
(٧) في (ف) «وتقديره».
(٨) مكررة في (ش).
(٩) انظر: الكتاب (٤٠٤/٢) وشرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل١٨/ب).
(١٠) راجع: المحصل تح البشري (٢١/١).
(١١) انظر: ص (٣٠٠).
(١٢) في (ف) «فلا يحتاج إلى محذوف».
(١٣) في (ش) ضبطت بفتح الياء والصواب ما أثبت.
(١٤) المفصل (٧٤) و(١٠٣).
(١٥) في (ف) «أي...وهنا حذف المفعولات ويصلهم ويقطعهم».

غير][-]، بخلافه إذا كان في الصلة، [ويجوز أن يكون مرادًا كماكان في الصلة، وكأنَّ الشيخ استدل على نسيانه بكثرة استعماله محذوفًا.][-]

قال -[رحمه الله]-: «ومنه قوله عز وجل[١]:﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾، وقول ذي الرُّمة[٢]:

إن تعتذر بالمحْل من ذي ضروعها إلى الضيف يَجرح في عراقيبها نصلي»[٣]

قلتُ : (أصلح) يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، [ومنه][-] قوله عز وجل[٤]:﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ﴾ إلا أنه[٥]لما كثر استعماله بغير ذكر المفعول شُبِّه بالفعل[٦] اللازم، فلما نُسيت تعديته [وألحق باللازم]عُدِّي بحرف [الجر] فقيل:﴿ وأصلح[لِي][+]في ذريتي﴾ والمعنى: أصلح لي ذريتي، [فأجري مجرى ما لا يتعدى إلا بحرف جرٍّ نحو: مررت بزيد][+] وقدره الخوارزمي: «اجعل الصلاح في ذريتي»[٧] وهذا تقدير من حيث المعنى لا من ظاهر اللفظ كما قلتُ لك. ونظير إهمال التعدية هنا إهمالهم عامل الظرف وجعلهم إياه نسيًا منسيًّا [إذا وقع في المواضع الأربعة][-]،ومع كون الفعل قد صُيِّر من جنس الأفعال اللازمة، فالحرف زائد كزيادته في قوله[٨]:

نضربُ بالسيف ونرجو **بالفرج**

وقوله[٩]:

سودُ المحاجِر لا يَقرأْن **بالسُّوَرِ**

وقيل في قوله تعالى[١٠]:﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ أن الباء زائدة، ومنه:شَدَّنتُ صدرَه، وخَشَدَّنتُ بصدره[١١]،وأخذتُ الزمام وأخذت بالزمام، فإن قلتَ : هلا جعلت (أصلح لي) من باب:كلته وكلت له، ووزنته ووزنت له، في أنه يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجرِّ، قلت: تعدية الفعل تارة بنفسه وتارة بالحرف من تداخل اللغتين، ففي إحداهما: هو متعدٍّ بنفسه لا

---

(١) الأحقاف/ ١٥.
(٢) البيت في ديوانه (١٥٦/١)، وأمالي ابن الحاجب (٢٥١/١).
(٣) المفصل (٧٤) و(١٠٤).
(٤) الأنبياء / ٢١.
(٥) في (ف) «أنها».
(٦) في (ف) «المفعول».
(٧) التخمير (٣٩٨/١) وفيه: «...الإصلاح...».
(٨) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه (٢١٥- ٢١٦)، ومجاز القرآن (٥٦/٢) وقبله: نحن بنو جعدة أصحاب الفلج.
(٩) هذا عجز بيت اختلف في قائله، فقيل: الراعي النميري، وقيل: القتال الكلابي، وقيل: غيرهما، وصدره:
هنَّ الحرائر لا ربات أحمرة
وهو في ديوان الراعي (٣٤)، ومجالس ثعلب (٣٠١/١).
(١٠) المائدة/٦.
(١١) انظر: الكتاب (٧٤/١، ٩٢).

غير، وفي الأخرى: هو متعدٍّ بحرف الجر لا غير ومدركه السماع، وأما (أصلح) فهو متعدٍّ بنفسه في جميع اللغات.

والشاهد في البيت: يَجرح في عراقيبها [نصلي][-]، فإن (يجرح) يتعدى بنفسه تقول: جرحت زيدًا، فالأ[صل][-]: يجرح عراقيبها [نصلي][+]، إلا أنه لما أضرب عن (٢٢٩/أ) تعديته وجعله من قسم اللازم عَدَّاه بالحرف وهي (في)، وهي مع ذلك زائدة، بخلاف اللام في: (وزنت له)[١] فإن من لغته[٤] [إدخال حرف الجر، لا تقول: وزنتُه][-]، وزيادة الحرف: إما لمجرد[٤] التأكيد كما في قوله: (لا يقرأن بالسُّوَر)، وإما للشبه بما لا يتعدى كما في: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾.

والباء في قوله: (بالمَحْل)[٢] للسببية وليست ظرفًا بمعنى (في)، وعنى [بـ(ذي ضروعها) اللبن الذي في ضروعها كما يراد بقولهم:][-] (ذو بطنها) الولد الذي في البطن، والضمير الفاعل في (تعتذر) للناقة، وقدَّره الخوارزمي أيضًا: «يجعل الجرح[٣] في عراقيبها عراقيبها سيفي»[٤] وقد ذكرناه.

وأمّا قوله تعالى[٥]: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ فقل التقدير أحسن الصُّنْع بي، فحذف المفعول كما حذف في قوله تعالى[٦]: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾، أي: بأمْر[٧] الناسَ، وكذلك[٨]: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾، أي: يُحيي الموتى ويُميت الأحياء، وقيل: ضُمِّن (أحسن) معنى (لطف) فكأنه قال: لطف [بي][+]؛ لأن (أحسن) يتعدى بـ(إلى)، يقال: أحسنت إليه، وأُجيب عن هذا: بأن الفعل لا يتوقف في التعدي على حرف واحد، [بل يجوز أن][-] يتعدى بعدَّةٍ من الحروف على ما سيأتي[٩].

فـ(أحسن) إذا عُدِّي بـ(إلى) كان معناه: أوصل إحسانه إليَّ، ولا ينبغي أن يحمل الفعل على غيره [إلا عند انقطاع الأسباب][+] [ويضمن معناه إلا إذا لم يمكن اعتباره بمعناه أصلاً][-]، كقوله تعالى[١٠]: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ ضُمِّن معنى: يخرجون عن أمره، وكذلك[١١] ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ﴾ ضُمِّن معنى: أنصتوا [له][-].

---

(١) في (ف) «سكرته»، «ذلك، تقول: شكرت له أصلاً، وإنما يقول: شكرته من لا يلحق اللام أصلاً»، «المجرد».
(٢) في (ف) كلمة لم أفهمها.
(٣) في (ف) «الجروح».
(٤) التخمير (٣٩٨/١) وفيه: «..نصلَ سيفي.».
(٥) يوسف/١٠٠.
(٦) لقمان/١٧.
(٧) في (ش) ضبطت الراء بالفتح، والصواب ما أثبت.
(٨) البقرة/٢٥٨.
(٩) راجع: المحصل تح الغامدي (٥٦٣/٢- ٥٦٤).
(١٠) النور/٦٣.
(١١) الأعراف/٢٠٤.

باب المفعول فيه

قال -[رحمه الله][-]-: «المفعول فيه هو: ظرفا الزمان والمكان»[١]

قلتسُمي مفعولاً فيه؛ لتقييده بـ(في) في السؤال والجواب، فتقول: في أي يوم [خرج][-]؟ فتقول: في يوم الجمعة، وفي أي مكان أقام؟ [فتقول][-]: في الدار؛ ولأن الفعل يقع فيها، فـ(في) لازمةٌ له لفظًا ومعنى، أو معنى دون لفظ، وإنما يكون ظرفًا نحويًّا إذا لم تظهر فيه (في) لفظًا[٢].

ويُسَمّيه الكسائي (الوصف)؛ لأنه يكون وصفًا للنكرة، والفعل حالاً لحلول الفعل فيه، والخليل ظرفًا؛ لاحتوائه على ما يقع فيه كالظرف الحقيقي الحاوي للمظروف[٣].

ويُسَمِّيهِ بعضهم وعاء، والحرف الموضوع لهذا المعنى هو (في) كما أن الموضوع للشرط (إن) لا، فلمَّا تضمَّن هذا الاسم معنى (في) التي معناها الوعاء لقَّبوه بما ذكرنا[٤].

«فإن ظهرت (في) لفظًا [كان الحكم لها وخرج الاسم عن الظرفية][-]، وإن لم تظهر لفظًا وقدرت فيه معنىً، وانتصب ذلك الاسمُ المقدر فيه معنى (في) دلالةً على معناها [كان حينئذٍ ظرفًا نحويًّا][-]، ولذلك إن ما احتمل من الأسماء الظرفية وغيرها ولم يكف النصب في الدلالة فَرَقوا بأمر آخر كما فَعلوا في: وسْط الدار ووسَط الدار فسكنوا السين في الظرف، وحركوها في الاسم، فإذا قلت: حضرت وسط الدار بئرًا وأردت الظرف سكَّنت وكان (٢٢٩/ب) الحضر واقعًا في قُطب[٥] الدار، كأنك قلت: بين جُدْران الدار، وإن حَرَّكْتَ حَرَّكْتَ كان اسمًا للساحة المحيطة بها الجُدران.»[٦]

ولما تقرر في العقل أن الحدث لا يقع إلا في زمان ومكان إلاَّ أفعال البارئ تعالى وتقدس - صح السؤال عنه بـ(متى) وهو سؤال عن زمن الفعل، وبـ(أين) وهو سؤال عن مكان [الفعل][-][٦]، وتعدى إليهما الفعل كما يتعدى إلى المصدر؛ إذ كان من لوازمه ومستقرًّا ومستقرًّا له كلزوم الظرف الحقيقي لما يستقر فيه من الأعيان، ولو نصبت اسم زمان أو مكان ولم يقدر مستقرًّا فيه لم يكن ظرفًا، ولهذا [أنكر شيخنا الكندي][-] نصبَ (يوم) في قول امرئ القيس[٧]:

ولا سيَّما يومًا بدارة جُلْجلِ

لأنه لا مظروف هناك[٨].

إذا عرفت هذا فالمصنف لم يتعرض لتعريف الظرف [على اصطلاح النحاة، بل اكتفى بقوله: المفعول فيه، إذ يشعر بأنه الاسم الذي وقع فيه الفعلُ وهذا كافٍ في تعريفه][-][٩].

---

(١) المفصل (٧٤) و(١٠٤).
(٢) اللباب للعكبري (٢٧١/١) بتصرف.
(٣) الأصول لابن السراج (٢٠٤/١).
(٤) انظر: الكتاب (٢٢٦/٤)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٣١/ب).
(٥) شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٣١/أ- ل٣٢/ب) بتصرف، وفي (ش) «قطر» والتصحيح من (ف) وهي موافقة لما في شرح الجمل.
(٦) شرح اللمع لابن برهان (١٢١/١) بتصرف.
(٧) البيت في ديوانه (٣٦) وشرح القصائد السبع (٣٢) وصدره:
ألا رُب يوم لك منهن صالح.
(٨) في ص: (٣١٢-٣١٣).
(٩) راجع: ترشيح العلل (١٢٨)، والإيضاح لابن الحاجب (٣١٦/١) بتصرف.

[وأوضح منه أن نقول] [-]:هو ما كان من أسماء الزمان أو المكان منصوبًا مقدرًا بـ(في)[١] وقد يزاد على هذا: (ولم تظهر في لفظه) للتأكيد والتفهيم لا للتتميم، فإن لفظ (المقدر) يغني عنه إذ المقدر لا يكون مظهرًا، وزادوا أيضًا: وصلح أن يكون جوابًا لـ(متى)[٢] أو لـ(أين)وهذا أيضًا من جنس الأول، وأما تعرضهم لحد الزمان [بأنه][-]: مدة حركة الفلك، أو مرور الليل والنهار، فمدة شروق الشمس يسمى نهارًا، ومدة غيبوبتها يسمى ليلاً [٣]، وأنشدوا[٤]:

هل الدهرُ إلا ليلة ونهارُها وإلا طلوع الشمس ثم غِيارها

أو أنه ما جاز عليه التقضي والانتقال[٥]، فليس من أبحاث النحويين [ولا حاجة لهم إليه أصلاً][-]، بل النحوي يتسلم اسم الزمان من اللغوي ويبحث فيه من حيث مقتضى صنعته.

[أحدهما:][+] أن يكون منصوبًا، **و[الثاني]**[+] أن يقدر فيه معنى في، فإن اختل أحد هذين خرج عن الظرفة، فإذا قلت: قمت في اليوم لم يكن [اليوم][-]ظرفًا؛ لظهور (في)لفظًا ودلالتها بلفظها على الوعاء، وكذلك [قوله تعالى[٦]:﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا ﴾][-] ليس بظرف وإن كان منصوبًا؛ لأن (في) ليست مقدرة فيه، [بل هو مفعول به][-]،وكذلك لو ارتفع أو انجرَّ فإذا الظرف لا يفهم إلا من (في) مظهرة أو مقدرة، فإن قيل: إذا كان الظرف قد تضمن معنى (في)وجب أَن يُبنى؛ لأن الاسم متى تضمن معنى الحرف بُني.

قلت: المعنِيْ تَضَمُّنِ الظرف لمعنى (في)أنه غَيَّر إعرابه عند حذف (في) من لفظه، وجعل نصبه دليلاً على معناها، وليس على حد تضمُّن (أين)مثلاً لحرف الاستفهام.

ويظهر لك الفرق بينهما جَيِّدًا أن الاسم الذي يتضمن معنى الحرف لا يجوز أن يظهر معه ذلك الحرف، ألا ترى أنك لو قلتأأين زيد؟ فتأتي بهمزة الاستفهام لم يجز أصلاً ، وأنت في الظرف يجوز لك أن تظهر (ف)لفظًا فتقول: في اليوم، ولو كان (٢٣٠/أ) (اليوم) متضمنًا لمعنى (في)على نحو ذلك التضمن لم يجز إظهارها أصلاً ، فليضبط التضمن بامتناع جواز ظهور الحرف معه، فما لم يجز أن يظهر معه الحرف كان متضمنًا لمعناه، وما جاز فليس متضمنًا له[٧].

قال -[رحمه الله][-]-: «وكلاهما ينقسم إلى مبهم ومؤقَّت.»[٨]

قلت: الظرف بالنسبة إلى الإبهام والتخصيص على ثلاثة أقسام، أما ظرف الزمان فينقسم إلى: مبهم، ومختص، ومعدود. فما كان منه جوابًا لـ(كم) فهو معدود وهو الذي سمَّاه مؤقتًا والعمل فيه كله، يقال: [كم][-] سرت؟ فتقول يومًا أو ليلة أو شهرًا. وما كان جوابًا لـ(متى) فهو المختص ثم قد يكون العمل فيه [كله][-]، يقال: متى صمت؟ فتقول: يوم الجمعة، وقد يكون في بعضه، كقولك: متى خرجت؟ فتقول: يوم الجمعة، وهذا أعني أن يكون في كله

---

(١) المقتصد (٦٣٤/١).
(٢) الأصول لابن السراج (١٩٠/١).
(٣) البديع لابن الأثير (١٥١/١/١) تحقيق علي الدين، بتصرف.
(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوانه (١٠٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤١/٢).
(٥) التبصرة (٣٠٥/١).
(٦) البقرة/٤٨، ١٢٣، ٢٨١.
(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٩/٢) بتصرف.
(٨) المفصل (٧٤) و(١٠٤).

أو [في][-] بعضه راجع إلى الفعل الواقع فيه، لا إلى نفس الظرف، وما عدا المختص والمعدود فهو المبهم، نحو: الحين والوقت[١].

و[أما]ظرف المكان فينقسم أيضًا هذه القسمة، إلا أن تفسيرها يختلف، فالمبهم من المكان، ما له اسمُه بالإضافة إلى غيره كالجهات الست، [فإن (الفوق)مثلاً لا يقال إلا بالنسبة إلى (التحت)، وهكذا باقيها][-][٤].

والمختص [من المكان][-]: ما له اسمه من جهة نفسه كالدار والمسجد والمكان، والمعدود [منه][-]: ما له مقدار معلوم من المساحة نحو: الميل والفرسخ والبريد، [فهذا هو اللفظ المحرر في تفسير هذه الأقسام.][-]

ولنحويين بعد هذا عبارات، فقال بعضهم: «(المبهم [من المكان][-] هو: النكرة، والمؤقت هو: المعرفة، وهذا فاسد فإنك تقول: أقمت[٢] مكانك فهذا معرفة و[إن كان][-] من قسم المبهم، ولو كان مؤقتًا لم يصح أن يكون ظرفًا؛ لأن المؤقت في الأماكن هو الذي [له][-] حدود تحصره وأقطار تحيط به، وقيل: المؤقت هو المحدود، والمبهم غير المحدود وهو أيضًا فاسد، فإن الفرسخ والبريد محدودان بمقدار مخصوص وينتصب انتصاب الظروف بالإجماع، ولو كان المؤقت هو المحدود لامتنع نصب هذه على الظروف.»[٣]

ومنهم من قال المؤقت: هو الذي اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه، والمبهم: ما له اسمباعتبار ما ليس داخلاً في مسماه، وهذا قرب مما ذكرنا، فالدار على هذا مؤقت، والفرسخ مبهم؛ لأن الدار لها اسمها من جهة ما دخل في مسماها من البناء والسقف وغيره، والفرسخ له اسمه باعتبار قياس غير داخل في مسماه، وقد اُستثني من المؤقت أشياءُ انتصبت على الظرف[٢]ستأتي عن قُرب.

قال -[رحمه الله][-]-:«مستعمل اسمًا وظرفًا، ومستعمل ظرفًا لا غير. فالمبهم (٢٣٠/ب) نحو: الحين، والوقت، والجهات الست، والمؤقت نحو: اليوم، والليلة، والسوق، والدار.»[٤]

قلت: أما (اليوم والليلة) فهو من المؤقت الذي سميناه معدودًا؛ لأن له نهايتين يبتدئ من إحداهما، وينقطع عند الأخرى، وما كان كذلك فهو مؤقَّت، أي: مقدَّر، وهذا إنما هو باعتبار المعتبِر لحركة الفلك الأقصى، ولذلك إن الذاهل عن الحركة ذاهل عن الزمان، فالزمان مقدار حركة الفلك الأقصى من جهة المتقدم والمتأخر اللذين لا يجتمعان، وبالحركة الوضعية الدورية يُستحفظ الزمان وبه تتقدر سائر الحركات، ونسبة الزمان إلى الحركات نسبة الذارع إلى المذروعات، وربما قُدِّر الزمان بما قُدِّر....آخرون من نوعه كالفنجانات وغيرها.

فالجسم حقيقةً ليس في الزمان، وإنما هو في الحركة، والحركة في الزمان إذ هو مقدر لحركة فلحوقه بالجسم بواسطة الحركة. [وإنما ذكرنا هذا وإن لم يكن مما نحن بصدده؛ لأن النحويين تعرَّضوا لمثل هذا حتى قال الزجاجي: «فالزمان حركة الفلك كما أن الفعل حركة الفاعل»[٥] فذكرنا ما هو الحق في ذلك، ولتحقيقهِ علم غير هذا.][-]

---

(١) راجع: المقدمة الجزولية (٨٦- ٨٧)، والمباحث الكاملية (٤٣٥/١، ٤٤٠- ٤٤١) بتصرف.
(٢) في (ف) «ضربته» وهو موافق لما في الإيضاح لابن الحاجب.
(٣) الإيضاح لابن الحاجب (٣١٧/١).
(٤) المفصل (٧٤) و(١٠٤).
(٥) الجمل (٣٥).

ولنرجع فنقول:الدار والسوق أيضًا من المؤقت؛ لأن له أقطارًا تحصره [ونهايات تحيط به][+]، وأما المبهم: فقد ذكرناه، ومن [المبهم][-] في الزمان: الحين، والوقت، والجهات الست في المكان على ما مرَّ، [ولا فائدة في المبهم من الزمان إذا ذُكر مع الفعل، إلا أن يوصف أويضاف إلى مُخصِّص وإلا فلا حاجة إلى ذكره على إطلاقه، إذ لفظ الفعل يدل على مطلقه وصيغته على معينه، والحين من المؤقت عند قوم، وعند آخرين من المبهم بناء على الخلاف المشهور فيه[١].][-]

قال -[رحمه الله][-]-: «المستعمل اسمًا وظرفًا ما جاز أن تعتقب عليه العوامل، والمستعمل ظرفًا لا غير ما لزم النصب»[٢].

قلت: ظرف الزمان بالنسبة إلى التمكن وعدم التمكن على أربعة أقسام:متصرِّف منصرف ومقابله، ومتصرِّف لا ينصرف ومقابله.

ومعنى التصرُّف: أن يجوز رفعه في موضع يجوز فيه نصبه[٣]، تقول: سير عليه غدوة[٤]، وإن شئت رفعت فقلت: سير عليه غدوةٌ، وهو معنى قوله: ما جاز أن تعتقب عليه العوامل.

ومقابله:هو الذي لا يستعمل إلا ظرفًا، ومدركه السماع مع ضرب من التصرُّف العقلي[٣] وهو أن تقول: كثر في استعمالهم منصوبًا على الظرفية ولم ينقل إلينا فيه غير ذلك، فلو كان مما يقع غير ظرف لنقل [ولو][-]في صورة مَّا غير ظرف، وحيث لم ينقل دل على أنه لم يستعمل إلا ظرفًا على وزان ما قلناه في:سَقيا ورَعيًا[٥].

ثم ذكره أمثلته **فقال -[رحمه الله][-]-: «نحو قولك:سِرنا ذات مرة، وبَكرًا، وسحرَ[٦]، وسحرَ[٦]،وسحيرًا، وضحىً (٢٣١/أ)،وعشاءً وعشيةً، وعَتَمةً ومساء، إذا أردت سحرًا بعينه، وضحى يومك، وعشيتَه، وعشاءَه، وعتمة ليلتك ومساءَها، ومثله:عند وسِوى وسواءً.»[٧]**

قلت: [مثال][-] القسم الأول [وهو][-]المنصرف المتصرِّف: (اليوم والليلة) [ونحوهما، ومثال][-]القسْم الثاني وهو الذي لا يتصرف ولا ينصرف: (سحرَ) معينًا لم يتصرف؛ لأنه قُصرعلى وقت بعينه بغير آلة التعريف، وذلك أنه كان قياسه إذا أُريد به وقتٌ بعينه أن يُعرَّف بآلةِ التعريف وهي اللام أو الإضافة كاليوم وغيره من نظائره، فلما عدلوا به عن [أحكام][-] نظائره وعرفوه:على غير جهة تعريفها لم يصرِّفوه ولم ينصرف للتعريف والعدل عن السحر، واختار بعضهم بناءه[٨]، وقد تقدم البحث فيه.

[مثال][-] القسم الثالث [وهو][-]المتصرِّف غير المنصرف: (غُدوة وبكرة [وعشية][-]) لا تنْصرِف للعملية والتأنيث، وتتصرف؛ لأنها[٩] [لم تخرج عن نظائرها مثل: (سحر)][-]، فنقول:سيرَ عليه غُدوة فترفعها في موضع يجوز لك نصبها.

---

(١) انظر: البديع (١٥١/١/١)، والمباحث الكاملية (٤٣٥/١) بتصرف.
(٢) المفصل (٧٤) و(١٠٤).
(٣) انظر: المقدمة الجزولية (٨٦)، والبديع (١٥٢/١/١- ١٥٤)، والمباحث الكاملية (٤٣٦/١) وما بعدها.
(٤) في (ف) «سيره عليه غدة».
(٥) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٣١٨/١) بتصرف، والمحصل تحقيق
(٦) في نسختي التحقيق (ش) و(ف) مصروفة، والصواب ما دونته، وهو مطابق لما في المفصل.
(٧) المفصل (٧٤) و(١٠٤) وفيه «بكرة» وكلتاهما صحيحتان، «سحرَ».
(٨) هما ابن الطراوة النحوي (٢٨٨)، والخوارزمي في التخمير (٤٠٠/١).
(٩) في (ف) «لأنك».

[مثال][-] القسم الرابع المقابل لهذا، نحو: (سِيرًا مصغرًا وبَكرًا وضحىً وعشاءً[١] وعتمةً ومساءً) معينات، أي: لوقتٍ بعينه فهذه غير متصرفة؛ لأنها [خرجت عن أحكام نظائرها، و][-]ضمنت ما ليس لها في أصل وضعها بأن صارت معرَّفةً في المعنى نكرات في اللفظ فلما تعرَّفت على غير جهة التعريف لزمت الظرفية ولم تتصرف، ولكونها نكرات اللفظ انصرفت؛ لأن ألفاظها لم توضع أعلامًا على[٣] هذه الأوقات كما وُضع (غدوة وبكرة) [بل هذه تتعرف بعناية المتكلم وإشارته إليها بقلبه][-]، وقد علل ذلك باتساع هذه الأوقات[٢].

قال في الحواشي: «هذه الأسماء نكرات [في اللفظ][-] والمعنى على التعريف، وجاء التعريف [على وجهه][-] في (غدوة وبكرة وعشية) خاصة[٣]، وقال بعضهم: (غدوة) علم عند جميع العرب، وأما (بُكرة) فعند بعضهم، و[لذلك][-]جوَّز الخليل صرفها، وسيبويه [عدَّ منها][-]أيضًا (عشية) لكن [لا][-] عند كل العرب[٤].

قال الخوارزمي: «(سحر) عندي مبني، وعند الجماعة لا ينصرف، ولم يبن المصغَّر في قولك: (سحيرًا)؛ لأن تصغيره يقتضي إعرابه وهو آخر الأمرين وجودًا، وأما (سرنا ذات مرة) فهو من باب إضافة المسمى إلى الاسم، أي: سرنا مُدةً[-] صاحبة[٥] هذا الاسم[٦] وهو وهو من قولهم: رجل ذو مال، وإذا قيل: (سرنا مرةً) احتمل أن يكون للقائل علْمٌ بتلك المرة زائدٌ على علم المخاطَب بها، كما إذا قلت: أكلت طعامًا فإنه يحتمل أن يكون ذلك الطعام معلومًا للمتكلم غير معلوم للمخاطَب، بخلاف (ذات مرة) فإنه يَتبرَّأ المتكلم من زيادة العِلم.»[٧]

[ومن الظروف الغير المتمكنة أعني: المبنية][-] (إذْ) [وإذا][-] (وأمسِ والآن) [وستأتي][٨]، وجميع الظروف][-] تتعلق بمحذوف في أربعة مواضع (٢٣١/ب) وبظاهر أوفى حكمه [في غيرها][-][٩].

وأما ظرف المكان فينقسم [أيضًا][-] إلى متمكن، وغير متمكن، فالمتمكن نحو: (أمام وقُدَّام ووراء) ونعني بالتمكُّن: تصرُّفها باعتقاب الحركات عليها.

و«غير المتمكن: سِوى وسَواءً) على رأي سيبويه[١٠] فإنها عنده تلزم الظرفية ولا تستعمل غير ظرف، ويدل عليها أنها لم [تنقل إلينا في][-] استعمالهم إلا منصوبة [على ما مرَّ، وقد انجرت في الشعر قال[١١]:

[وقَصَدتْ من أهلها **لسَوائكا**][-]

وهو من ضرورات الشعر عند سيبويه[١]، ولا فرق بن (سوى وسواءً) عند الكل، فإن

---

(١) في (ف) أضاف «عشية» إلى القسم الرابع، وفي (ش) جعلت في القسم الثالث وهو الصواب.
(٢) انظر: البديع (١٥٢/١/١- ١٥٣)، والمباحث الكاملية (٤٣٩/١) بتصرف.
(٣) انظر: (ل١٣٠/ب).
(٤) راجع: الكتاب (٢٩٣/٣- ٢٩٤)، والبديع (١٥٢/١/١- ١٥٣).
(٥) في التخمير (٣٩٩/١) «بمصاحبة» وهي أدق.
(٦) في (ف) «اليوم» وما في (ش) موافق لما في التخمير.
(٧) التخمير (٣٩٩/١- ٤٠٠) مع تغيير يسير.
(٨) انظر: المحصل تح البشري ص(٢٩٣/١، ٣٠٤، ٣٢٠، ٣٢٨).
(٩) هذه الفقرة وردت في (ف) قبل نص الخوارزمي السابق، وموضعها هنا أحسن.
(١٠) الكتاب (٤٠٧/١- ٤٠٨).
(١١) البيت للأعشى في ديوانه (١٣٣)، والكتاب (٣٢/١، ٤٠٨)، وصدره:
تجانف عن جَوِّ اليمامة ناقتي
مع اختلاف لا يمس الشاهد.

فإن قلت: ما الذي يدل على ظرفيتها؟ قلت: العرب تجري الظروف المعنوية المقدرة مجرى الظروف الحقيقية، فيقولون: أنت عندي كان فلان، ولا يعنون إلا منزلته في الذهن، وينصبونه [مع ذلك][-] نصب الظروف الحقيقية، فكذلك إذا قلت: مررت برجل سِواك، عنيتُ مكانك وعوضًا منك من حيث المعنى فانتصب ذلك الانتصاب.

وأما حجة من قال[٢] إنها بمعنى (غيْر) يعتورها الإعراب على اختلاف وجوهه فالنقل والمعنى، أما المعنى فقولهم: مررت برجل سِواك، بمعنى (غيرك)، و[أما][-] النقل فكثير منها ما أنشدناه، ومنها بيت الحماسة[٣]:

ولم يبق سِوى العُدوا ن [دَنَّاهم كما دانوا][+]

وتقول: ما ضربت سواك، وما جاءني سواك.

والجواب[٤]: أن هذه الأبيات شاذة، والمعنى ممنوع؛ لأنه يؤدي إلى رفع (سواء) ولم يأت ذلك عنهم، فرده إلى الظرف أولى؛ ليؤدي إلى موافقة كلام العرب وإن خالفه في الظاهر، ويُتأول بيت الحماسة وما جاء منه بأنه صفة لموصوف محذوف، وذلك المحذوف هو الذي باشرته العوالم؛ لئلا يلزم رفعه وجره، ولم يأت فحمله على وجه.

يوافق استعمالهم وإن كان بعيدًا، [أعني: حذف الموصوف][-] أولى من حمله على وجه يخالف استعمالهم وإن كان قريبًا، ولا خلاف في هذا الأصل[٥]».

قال الخوارزمي: «سوى وسواء من صفات الأمكنة، يقال: مكان سُوى، ثم أجَري مجرى المكان في قولك: جاءني القوم سواك، أي: مكانك، ولذلك انصبت الممدود[٦]، ويدل على أنه ظرف أنه يكتفى به في الصلة، فإن أخرجته عن الظرفية بطل أن يكون للاستثناء، وقد أجازوا: عندي غيرُ عبدالله ولا زيدٌ، [ولم يجيزوا: عندي سِوى عبدِالله ولا زيد][-]، نقله الغُوريُّ[٧].»[٨]

[أقول:] أما (عند) فهي أبهم ظروف المكان؛ لصدقها على الجهات الست، وهي تلزم الظرفية ولا يجرها إلا (مِن) وحدها؛ لأن (من) لابتداء الغاية، ولا ينفك شيء من الأفعال من الابتداء، ولكثرة استعمالها أيضًا مزيدة وغير مزيدة، فلعموها في المعنى والاستعمال قُرنت (٢٣٢/أ) بالظرف العام [الذي][-] هو (عند) وأما قول الشاعر[٩]:

كلٌّ عندٍ لك عندي لا يساوي نصفَ عندي[١٠]

فشاذ ووجهه الحكاية.»[١١]

---

(١) الكتاب (٤٠٧/١ـ ٤٠٨).
(٢) هم الكوفيون، راجع الإنصاف (٢٩٤/١).
(٣) البيت للفند الزِّمَّاني شهل بن شيبان في: شرح الحماسة للمرزوقي (٣٥/١/١)، و
(٤) في (ف) «ما ذكرناه من أن (سواء) لم يستعمل إلا منصوبًا، ومجيئه غير منصوب شاذ.» وهي مطابقة لما في الإيضاح لابن الحاجب.
(٥) الإيضاح لابن الحاجب (٣١٩/١ـ ٣٢١).
(٦) في (ف) غير مفهومة، وفي التخمير (المحدود) وما في (ش) لعله هو الصواب.
(٧) راجع ما قاله محقق التخمير عنه في (١٨٨/١).
(٨) التخمير (٤٠٠/١ـ ٤٠١) بتصرف.
(٩) البيت لبعض المحدثين كما في: شرح اللمع لابن برهان (١٢٥/١).
(١٠) في (ف) «عند».
(١١) انظر: شرح اللمع لابن برهان (١٢٥/١)، والمباحث الكاملية (٤٤٣/١) بتصرف.

[مسألة:](-)

«واعلم أن كل ظرف وقع خبرًا عن أسماء الأسبوع فإنه يُرفع إلا (الجمعة والسبت).

تقول: الأحدُ اليومُ، والاثنان اليومُ؛ لأن (الجمعة والسبت) مصْدران في الأصل فيهما فمعنى الاجتماع والانقطاع، [فمعنى (الجمعةَ اليومَ) اجتماع الناس اليومَ و(اليومَ السبتُ) انقطاع العمل فيه](١) فكما يجب الاجتماع واليومَ، والقطعُ اليومَ بالنصب، جاز: الجمعةُ اليومَ، والسبتُ والسبتُ اليومَ، [وعلى هذا يكون قوله تعالى(٢): ﴿ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾، أي: في يوم السبت](-)، وباقيها ليس كذلك؛ لأنها أسماء غير مصادر وإنما نابت مناب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس.»(٣)

[مسألة:](-)

ما كان من الأفعال مستوعبًا لظرفه، فالأحسن رفعه نحو: الصيامُ اليومُ، والاعتكاف يومُ الجمعة، وهو على حذف المضاف، أي: الصيام صوم يوم الجمعة، كقوله تعالى(٤): ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ ويجوز النصب.

وما لم يكن مستوعبًا لظرفه فالنصب نحو: الأكْلُ يَوْمَ الجمعة؛ لأن التقدير: الأكلُ في يوم [الجمعة، وأجاز بعضهم(٤): الرفع على ما تقدم](-)، [ومما لا يقع العمل فيه(٥) بعضه أسماء الشهور كالمحرم وصفر وسائرها، تقول: سرت المحرم، ولا تقول: لقيته المحرم](+) وإذا قلت: لقيته شهر المحرم، جاز أن يقع العمل فيه كله وفي بعضه؛ لأن المحرم علم الثلاثين يومًا فلا ينفصل، وكذلك: سرت السبت، ولقيته يوم السبت، وسائر أيام الأسبوع وأسماء الشهور كالمحرم وصفر وسائرهما(٣).

[مسألة:](-)

تعدي الفعل إلى الزمان أقوى من تعديه إلى المكان، فجميع الأفعال تنصب جميع ظروف الزمان مبهمًا ومؤقتًا ومعدودها، ولا كذلك ظروف المكان، فإن الفعل لا ينصب منها إلا المعدود والمبهم، ولا ينصب المختص إلا المتعدي وينتصب انتصاب المفعول به لا فيه، والعلة فيه أن الفعل يدل على الزمان بصيغته، أي: بصورته ومعناه، ولا يدل على المكان إلا بمعناه فقط(٦).

وقال الزجاجي: «لأن الزمان حركة الفلك، والفعل حركة الفاعل (فلما اشتركا في كونهما حركة تعدى إليه)»(٧) وليس الزمان نفس حركة الفلك على ما قلنا(٨)، لا عند أهل اللغة ولا عند القدماء، وأما ظرف المكان فلا يتعدى الفعل إلا إلى المبهم والمعدود منه فقط، وإنما تعدي إليها؛ لشبهها بظروف الزمان من وجهين:

---

(١) لعله «وجب»
(٢) البقرة/ ٦٥.
(٣) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٣١/أ)، وشرح الجمل لابن خروف (١/٣٧٤- ٣٧٥).
(٤) البقرة/ ١٩٧.
(٥) لعل الصواب «في»
(٦) انظر: المقتصد (١/٦٤٢)، والبديع (١/١/١٦٦-١٦٧) بتصرف.
(٧) الجمل (٣٥) وما بين القوسين غير موجود في الجمل.
(٨) انظر: ما مضى ص(١١٦) من النص المحقق.

أحدهما: أنه لا يخص حيِّزًا بعينه من تلك الجهة، فإذا قلت: (أمام) شمل كل ما يقابلك إلى آخر كرة الأرض، كما أن (قام) يشمل الماضي من لدن إخبارك إلى آخره، وكذلك (ستقول) يصلح للمستقبل من لدن إخبارك إلا ما لا يتناهى.

الثاني: أن هذه الجهة لا لُبْث فيها ولا مستقر (٢٣٢/ب)، [إذ هي][-] أمور إضافية تختلف وتبدل بحسب تنقلك [واختلاف][-] أوضاعك، فقد يصير (الأمام) (خلف) وبالعكس، كما أن الزمان كذلك والمعدود نحو: الفرسخ والميل، وإن كان مقداره معينًا إلا أن جهته غير معينة؛ إذ يجوز أن يكون أمامًا وشمالاً وخلف إلى غير ذلك، فلإبهامه في البقاع والجهات جرى مجرى الجهات الست[١].

قال سيبويه: «ويتعدى إلى ما كان وقتًا في الأمكنة؛ لأنه وقت يقع في المكان ولا يختص به مكان واحدٌ، كما أن ذلك وقت في الزمان لا يختص به زمان بعينه، فلما صار بمنزلة الوقت في الزمان كان مثله»، يعني: أن الفعل يتعدى إلى ما كانت مسافته مقدرة لصلاحية [وقوعه على كل مكان بتلك المساحة][-] المقدرة، وسماه وقتًا؛ لأن العرب تستعمل التوقيت بمعنى: التقدير» والسِّرُّ فيه[٢] «أن الفعل لما اقتضى زمانًا ومكانًا مبهمين وكان وجودهما غير مقدرٍ ممتنعًا، صار الفعل كأنه مقتضٍ[١] للمقدار المعين فيهما، فلذلك جريا مجرى واحد.»[٣]

و[أما][-] المختص من [الأمكنة][-] فلا ينصبه إلا [الفعل][+] المتعدي؛ لأنه جثة محددة مخصصة فأبه زيدًا وعمرًا، فلا تقول: جلست الدار، «فأما قولهم: هو مني مناطَ الثريا، ومزجرَ الكلب إذا أرادوا البعْدَ، ومقطَ القابلة، ومعقدَ الإزار إذا أرادوا القرب ففيه وجهان:

أحدهما: أن الأصل أن يستعمل بـ(في)وحذفت تخفيفًا [فتعدى الفعل لما سقط الخافضُ][-] مثل[٤]: **أمرتك الخير.**

والثاني: أن هذه الأمكنة لما أريد بها المبالغة [في البعْد أو القرب]، ولم يقصد بها أمكنة بعينها صارت كالمبهمة[٥].

مسألة:

اختلف النحويون في قولهم: دخلت الدار، فقال سيبويه: «هو لازم والدار ظرف و(في) مقدرة كسائر الظروف.»[٦]، وقال الجرميُّ: «هو متعَدٍّ والدار مفعول [به][-].»

والحجة لسيبويه من أوجه:

أحدها: أنه لو كان متعديًا هنا لكان متعديًا في كل موضع [استعمل][-] وصح معناه وليس كذلك، ألا ترى أنك لا تقول: دخلت الأمر، وتقول: دخلت في الأمر مع أن معناه: لازمت الأمر ووليته.[١]»

الثاني: أنك تقول: دخلت في شهر كذا و(في) ههنا غير زائدة حتى لو أسقطتها لما جاز؛ ولأن الأصل عدم الزيادة.

---

(١) راجع: اللباب للعكبري (٢٧٢/١)، والمقتصد (٦٤٢/١- ٦٤٣) بتصرف فيهما.
(٢) في (ف) «تقديره» «مقتضيًا»..
(٣) انظر: الكتاب (٣٦/١)، وشرح السيرافي (٢٩٧/٢)، وشرح اللمع لابن برهان (١٢٣/١).
(٤) هذه جزء من بيت، وتكملته:
...افعل ما أُمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب
وقد اختلف في قائله، انظر ذلك في: الكتاب (٣٧/١)، واللباب للعكبري (٢٥٦/١).
(٥) في (ف) «كالأمكنة المبهمة» وهي مطابقة لما في اللباب للعكبري.
(٦) راجع: الكتاب (٣٥/١)، واللباب للعكبري (٢٧٣/١- ٢٧٤) بتصرف، مع تعليقات المحقق.

الثالث: أن مصدره (الدُّخُول) والمصدر الذي على وزن (الفُعول) في الأكثر فعله لازم كـ(الجلوس والقعود).

الرابع: أن نظيره (زُرْت) ونقيضه (خرجت) وهما لازمان»[١].

واستدل الجرمي بأن قال: المتعدي هو الذي لا يعقل [معناه][-] إلا بمتعلق وهذا لا يفهم إلا بمتعلق؛ لأنك لو قدرت ارتفاع (المَدْخول) عن الذهن لم يفهم معنى (الدُّخُول) كما أنك لو قدرت (٢٣٣/أ) ارتفاع متعلق (الضرب) عن الذهن لم يفهم معنى (الضرب) بخلاف (القيام) فإنك لو قدرت انتفاء الموضع عن الذهن لفهمت معنى القام مع الذهول عن الموضع، ولم يعقل الدخول مع الذهول عن الموضع فدل على أنه متعدٍّ واتفقوا على أن (ذهبت الشام) شاذ؛ لكون (الشام) خاصًّا و(الدار) عام و(ذهبت) غير متعدٍّ بنفسه بالإجماع، وزاد الفراء (انطلقت) فعداها إلى جميع النواحي.

وبالجملة فحذف حرف الجر غير مقيس يحفظ، وأكثر ما يكون في الشعر[٢].

قال -[رحمه الله][-]-: «ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان، تقول: سير[٣] عليه طويلاً وكثيرًا وقليلاً وقديمًا وحديثًا»[٤]

قلت: «إنما اختير النصب [في هذه الصفات] لأن في غير النصب خروجًا[٤] عن القياس من وجهين:

أحدهما: حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

الثاني: إقامة الظرف مقام الفاعل إذا قلت: سير عليه طويل[٥]، وكلاهما خروج عن الأصل فلم يحسن، وجعله مفعولاً على السعة أيضًا على خلاف القياس، وذلك أنك إذا قلت: سير عليه طويل، فـ(الطويل) يقع على كل متصف بالطول من زمان أو غيره، فإن أردت به الزمان وجب أن تنصبه ليدل على الظرفية كما فعلت في (ذات مرَّة) و(بُعَيْدات بين) مما لا يكون إلا ظرفًا، [أو تأتي بالموصوف فحينئذٍ ترفعه][-].

و(بُعَيْدات) جمع (بَعْد) مصغرًا و(بعْد) من الظروف الغير المتمكنة، وأما (ذات مرَّة) فليست من أسماء الزمان، تقول: ضربته مرَّةً، تريد (ضربة) فلما استعمل بمعنى [الزمان وليس اسمًا له ألزم عدم التصرُّف][-][٦].

وتقول في ظروف المكان: «دارك مكانًا قريبًا ومكان قريب، فإن قلت][-]: دارك قريبًا نصبت لا غير، وكل ما كان من [صفات][-] الظروف بمعنى (القرب) فجعله ظرفًا أولى من جعله اسمًا، وما كان فيه معنى (البعد) كان جعله اسمًا أولى من جعله ظرفًا، فعلى هذا تقول: إن قريبًا منك زيدًا، وإن بعيدًا منك زيدٌ، وإن قربك زيدًا، وإن بعدك عمر، وإنما كان كذلك من قبل أن الظرف إنما كان حاويًا للشيء ومفعولاً فيه الفعل، فَبُعدُه يبعِّده من هذا المعنى، وقربه يقربه.

---

(١) اللباب للعكبري (٢٧٤/١) بتصرف.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٣٢/١/ب)، وشرح الجمل لابن خروف (٣٧٦/١ـ ٣٧٧) بتصرف فيهما.

(٣) المفصل (٧٤) و(١٠٤) وفي (١٠٤) «سيرًا» والصواب ما دونته.

(٤) في (ف) «خروج».

(٥) الإيضاح لابن الحاجب (٣٢١/١) وفيه «كثيرًا طويلاً» من (طويل).

(٦) شرح السيرافي للكتاب (٢٠٤/٤ـ ٢٠٥).

قال سيبويه: «لأنهم يقولون لقيته من قرب[١] وكذلك مَلِيّ، والنصب عربي جيد، فإن قلت: بعير عليه طويل من الدهر، وشديد من السير، وأطلتَ الكلامَ ووصفته كان أحسن وأقوى[٣].»

قال ابن السراج: «إنما كان أحسن إذا وصف؛ لأنه يصير كالأسماء؛ لأن الأسماء هي التي توصف»[٢].

قال الخوارزمي: «صفة الأحيان ليست في الحقيقة بظرف إذ هي في الأصل ليست زمانًا ولا مكانًا، بل هي يء أجنبي عن الظرف أجري مجراه وأقيم مقامه، والدال (٢٣٣/ب) على كونه ظرفًا هو النصبُ، فإذا ذهب النصبُ ذهبت الظرفية بخلاف الظرف فإنه إذا ذهب النصبُ بقي كونه زمانًا أو مكانًا، ألا ترى أنك لو قلت في قولك: بُعِدَ له طويلاً وكثيرًا، حُمِل به طويل وكثر عمي المراد.»[٣]

قال أبو البقاء: «إنما اختير في هذه الصفات أن تنصب على الظرف؛ لأنها صفات متقة يجوز أن توصف بها الأجسام والأحداث، كقولك: رمح طويل ورجل طويل، فلما كان كذلك وحذف الموصول معها وجب أن تقدر ذلك المحذوف ظرف زمان؛ لأنه قد كثر حذفه فكان هذا دالاً على الظرف المحذوف، وأجريت الصفة مجرى الموصوف في الانتصاب.»[٤]

قوله: بعير عليه طويلاً، يعني: أن الجار والمجرور هو القائم مقام الفاعل، وطويلاً منصوب على الظرف، ومنه قوله تعالى[٥]: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾﴾، أي: جبنًا قليلاً، وقوله: يختار يدل على جواز الرفع، ويجري مجرى الأسماء على أنه مفعول به على السعة.

قال [المفصل][-]: «وقد يجعل المصدر حينًا لسعة الكلام، فيقال: كان ذلك مقدمَ الحاج، وخفوقَ النجم، وخلافةَ فلانٍ، وصلاةَ العصر، [ومنه: بعير عليه تَرْويحتين، وانتظرته نحرَ جزورين][-]، وقوله تعالى[٦]: ﴿وَإِدْبَارَ ٱلنُّجُومِ ﴿٤٩﴾﴾»[٧].

قلت: «[اعلم أن][+] العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعًا واختصارًا، وهذه الأسماء على ضربين:

أحدهما: أن يكون اسم الزمان موصوفًا بصفة فيحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه، نحو: طويل وحديث وقدم تقدم هذا الضربُ[٨].

الثاني: أن يكون اسم الزمان مضافًا إلى المصدر أو غيره، فيحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، كقولك: [لمن قال][-]: متى سير عليه؟ فتقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم، أي: زمن مقدم الحاج، وكذلك لو قيل: كم سير عليه؟ [تقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم، أي: مدة ذلك][-]، ويجوز الرفع فتقول: بمقدمُ الحاج وخفوقُ النجم.»[٩]

---

(١) الكتاب (٢٢٨/١) بتصرف، وفيه «مذ قريب».
(٢) الأصول (١٩٣/١).
(٣) التخمير (٤٠١/١- ٤٠٢) بتصرف.
(٤) في شرحه المفقود على المفصل.
(٥) النساء/ ١٥٥.
(٦) الطور/ ٤٩، وفي التخمير (٤٠٢/١) جعلها آية (٤٠) من سورة (ق).
(٧) المفصل (٧٥) و(١٠٥).
(٨) انظر ما مضى: ص(١٢٦) من النص المحقق.
(٩) راجع: الأصول لابن السراج (١٩٣/١) بتصرف، وشرح السيرافي (١٩٩/٤).

قال سيبويه: «وليس هذا بأبعد من «صِيدَ عليه يومان»، «وولد له ستون»[١]، «يعني: «يعني: ليس حذف الزمان وإقامة المضاف إليه مقامه بأبعد من حذف الأولاد في قولك: «ولد له الأولاد ستين عامًا، فحذف شيئين: [(الأولاد) و(في) كأنه حذف أولاً (في) لفظًا وتقديرًا، فقال: ولد][-] أولاد ستين، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.»[٢]

قال بعض المتأخرين: «لا ينبغي أن يمثل [في هذا الفصل][-] بـ(مقدم الحاج)؛ لأنه يحتمل أن يكون مصدرًا، ويحتمل أن يكون زمانًا بأصل وضعه؛ لأن (مَفْعَلا) من (فَعَلَ) يكون للزمان والمصدر بلفظ واحد، فجعلُه ههنا للمصدر بالأصالة معدولاً عنه للظرف خروج عن القياس، والمُمَثَّل (٢٣٤/أ) المثال مستدلاً على حكم ادعاه لا يمثل بما هو على خلاف ما ذكره ظاهرًا، بل ولا بمحتمل، وهذا الفصل هو على حذف المضاف مع كونه تجوزًا.»[٣]

قال أبو البقاء: «المقدم مصدر قدِم يقدَم قدومًا ومقدمًا، إلا أنهم استعملُوه هنا استعمال الظرف وأوقعوه موقع: كان ذلك وقت قدوم الحاج، ثم جعل (المقدم) بمعنى الوقت لما كان دالاً عليه، وهذا نظير قوله تعالى[٤]: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ فهو كناية عن العدل المدلول المدلول عليه بقوله: ﴿ٱعۡدِلُواْ﴾ وحملهم على ذلك أن المعنى مفهوم، وقال قوم: إن (مقدمًا) باقٍ على مصدريته والوقت مُرَاد كأنه ملفُوظ به وحذف لدلالة المعنى عليه، كقوله تعالى[٥]: تعالى[٥]: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾ والفرق بين هذا الوجه، والوجه الأول أنه في الأو: لا يقدر الوقت الوقت بل المقدم صار بمعنى الوقت، وفي الثاني: يقدر الوقت، والمقدم دال على المصدر لا غير، كتقدير (أهل) [في قوله تعالى[٤]: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾][-] والسِّرُّ في ذلك أن المضاف إليه لا يقع إلا في زمان فهما متلازمان، وإقامة أحد اللازمين مقام الآخر جائز، بخلاف (القرية) فإنها لا تلازم (الأهل) وإنما قدر: أهل القرية؛ [لتصحيح الكلام][-]، فإن ﴿ وَسۡـَٔلِ﴾ يبتدعي مسئولاً ممن يعقل][-]»[٦].

وأما: سير عليه ترويحتين فالتقدير: مدة ترويحتين، ونحر جزورين، أي: وقت، ومنه: ضرب به ضربتين، أي: قدر ضربتين من الساعات، فتجعل المفعول الذي لم يسم فاعله المجرور، وتنصب الباقي على ظرف الزمان وهو على حذف المضاف كما مرَّ، وكذلك الآية، أي: وقت إدبار النجوم، وإدبار بمعنى غروبها، أي: سبح في أول الليل وآخره، والترويحة واحدة التراويح، ويحتمل أن يكون إدبار النجوم: وقت انفجار الصبح[٧].

فصْلٌ: «وقد يذهب بالظرف عن أن يقدَّر فيه معنى (في) اتساعًا، فيجري لذلك مجرى المفعول به، فيقال: الذي سرته يوم الجمعة، وقال:

---

(١) انظر: الكتاب (٢٢٣)، وشرح السيرافي (١٩٩/٤).
(٢) انظر: الكتاب (٢٢٣)، وشرح السيرافي (١٩٩/٤).
(٣) هو ابن الحاجب في: الإيضاح في شرح المفصل (٣٢١/١) بتصرف.
(٤) المائدة/ ٨.
(٥) يوسف/ ٨٢.
(٦) لعله في شرحه المفقود على المفصل.
(٧) انظر: شرح السيرافي (٢١٧/٤)، والتخمير (٤٠٢/١).

ويومٍ لقيناه سُلَيمًا وعَامِرًا[١]

ويضاف إليه كقولك:

يا سارق الليلة أهلَ الدار

وقوله تعالى:﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ ولولا الاتساع لقيل: سرنا فيه وشهدنا فيه»[٢]

قلت: قد علمت أن الظرف على ضربين: متمكن، وغير متمكن فلك في المتمكن منه أن تنصبه على الظرف فلا بد من تقدير (في) فيه لما حذفتها لفظًا وصل الفعل فنصب، ولك أن تقدر وصول الفعل إليه من غير حرف ظاهر ولا مقدَّر [فتنصبه كما تنصب المفعول به بالفعل المتعدي][-] وسمِّي مفعولصا على السعة [حينئذ][-] والفرق بينهما يظهر في موضعين:

أحدهما: أنك إذا كنيت (٢٣٤/ب) عنه وهو مفعول على السعة، ولم تأت في ضميره بـ(في)، [إذ ليست مقدرة فيه][-]، فتقول:الذي سرته يوم الجمعة، ولو كان ظرفًا لقلت: سرت فيه، وكذلك اليوم سرته فيه؛ لأن (في) لما كانت مقدرة في مظهره، والتقدير على خلاف الأصل، فلما أضمرته والمضمر يرد الي إلى أصله فظهرت فيه لفظًا، وأيضًا فالنصب الذي ظهر في لفظ الظاهر أغنى عن إظهار (في)؛ لأن النصب قد جُعل كالدلالة عليها على ما مرَّ، بخلاف المضمر فإنه لا يظهر فيه النصب الدال على (في)، ولا لفظه أيضًا مختص بالظرفية فوجب إظهار (في) في ضميره لا غير[٣].

الثاني: أنك إذا جعلته مفعولاً على السعة جاز لك أن تضيف إليه فتقول[٤]:

يا سارق **الليلة** أهلَ الدارْ

فالليلة مسروقة في الظاهر، ومسروق فيها في الحقيقة، ولا يجوز أن تضاف إليه مع كونه ظرفًا؛ لأن (في) مقدرة معه، [ومع][-] تقدير (في) لا تصح الإضافة [إليه][-] كما لا تصح مع إظهارها، وأيضًا لو أضفت مع تقدير (في) فالإضافة إما أن تبطل عمل (في) أو لا بل تجره بـ(في)، والأول باطل؛ لأن حروف الجر لا يبطل عملها أصلاً، والثاني أيضًا باطل؛ لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، [وقيل لأن المضاف إليه إما أن كون فاعلاً أو مفعولاً به، ولو كان مفعولاً فيه لكان منصوبًا.][-] (٥)

قال الخوارزمي: «الفرق بين المفعول به والظرف، أن المفعول به يضاف إليه والظرف لا يضاف إليه وهو ظرف؛ لأن الإضافة إما بمعنى اللام أو بمعنى (من) والظرفية ينبغي أن تكون بمعنى (في) وبينهما تنافٍ، والفعل يتعدى إلى ضمير المفعول كما يتعدى إلى مظهره، فإذا أضيف إلى الظرف وتعدى الفعل إلى مضمره فقد خرج عن الظرفية وصار مفعولاً [به][-]، ولا يبقى فرق بين المفعول به وبينه قاله أبوعلي في الحجة[٦]، [ومن الفروق أيضًا أنه إذا كان على ظرفيته جاز أن يقع صلة ولا كذلك إذا كان مفعولصا به على السعة، من الفروق أيضًا أن الذي جعل مفعولاً على السعة يجوز أن يرفع على المفعول الذي لم يسم فاعله، والظرف لا يجوز فيه ذلك.][-]

---

(١) في (ف) «ويومَ»، وفي التخمير «ويومٌ».
(٢) المفصل (٧٥) و(١٠٥- ١٠٦).
(٣) انظر: شرح اللمع لابن برهان (١٢٢/١)، واللباب للعكبري (٢٧٥/١).
(٤) البيت لا يعرف قائله، وهو في: الكتاب (١٧٥/١).
(٥) انظر: المقتصد (٦٤٨/١)، واللباب للعكبري (٢٧٤/١- ٢٧٥)، وشرح الإيضاح له (٨٨٤/٣- ٨٨٥).

(٦) التخمير (٤٠٣/١- ٤٠٤) بتصرف.

قال بعض المتأخرين: «إنما ينتصب على الظرف الأسماء الظاهرة دون المضمرة، كقولك: خرجت يومَ الجمعة، ولا تقول: يومُ الجمعة خرجته، على أن يكون الضمير ظرفًا، والعلة فيه أنهم قصدوا إلى أن يكون في الظرف إشعار بالظرفية، فعلى هذا إذا قلت: يوم الجمعة خرجته، كان جاريًا مجرى المفعول به على الاتساع، ولا يتسع إلا فيما كان له مبه مما يتعدى إلى مثله، فلذلك اتُّسِع في غير المتعدي تشبيهًا له بالمتعدي إلى واحد، فقيل: اليوم خرجته تشبيهًا بقولك: (٢٣٥/أ) زيد[١] ضربته، وفي المتعدي إلى واحد تشبيهًا بالمتعدي إلى إلى اثنين، فقيل: اليوم ضربته زيدًا تبيهًا بقولك: زيدأعطيته درهمًا، ولم يتسع في المتعدي إلى ثلاثة، فلا يقال: اليوم أعلمته زيدًا عمرًا قائمًا؛ لأنه ليس في كلامهم متعدٍّ[٢] إلى أربعة حتى يشبِّه هذا به في الاتساع.

واختلف في المتعدي إلى اثنين هل يتسع فيه في الظرف[٤] أم لا؟

فأجاز بعضهم: اليوم أعطيته زيدًا درهمًا تشبيهًا بقولهم: زيد[٥] أعلمته عمرًا قائمًا، ومنعه بعضهم؛ لأن المتعدي إلى ثلاثة محصور، بخلاف المتعدي إلى واحدٍ وإلى اثنين، فلا يلزم من اتساعهم[٣] فيما كان مشتهرًا كثيرًا اتساعهم فيما يشبهه قليلاً»[١].

وتمام البيت[٤]:

يومٍ **شهدناه** سليمًا وعامرًا ... قليل سوى الطعن النهال نوافلُه

أراد شهدنا فيه، إلا أنه جعله مفعولاً به على السعة، وأما ما أنشده أبوعلي في الإيضاح[٥]:

ذَرْنِي أُبَغِّيكُم **ذُرًا وعُوارضا**[٦] ... بلنَّ الخيلَ لابةَ ضَرغَدِ

فيحتمل وجهين: أن يكون من هذا، ويحتمل أن يكون على حذف حرف الجر وهو مراد، فيكون مثل: ذهبت الشام، ودخلت الدار[٧].

والأصل في قوله تعالى[٨]: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ بل مكركم في الليل والنهار ثم حذف فيه[٩] وقدر بل مكرٌ الليلَ والنهارَ) ثم حذف تقدير (في) منه ونصب على السعة، ثم أضيف إليه، ويجوز أن يتجعل الليل والنهار لكثرة مكرهم فيها ماكرين مبالغة، كقولهم: ليل نائمٌ، وشعر شاعر، ونهارُك صائمٌ، وليلُك قائمٌ، [وحقيقة هذه على النسب أي: ذو شعر، وذو مكر على حد قولهم لابنٌ، وتامرٌ، ورامحٌ.][١٠]

فصْلٌ:

---

(١) في الإيضاح لابن الحاجب بنصب «زيد».
(٢) في (ف) «متعدي» «أو» وهي موافقة لما في الإيضاح لابن الحاجب.
(٣) هو ابن الحاجب في: الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٢/١) بتصرف يسير، وفيه «اتباعهم» ولعل ما أثبته هو الصواب.
(٤) البيت لرجل من بني عامر، وهو في: الكتاب (١٧٨/١).
(٥) البيت لعامر بن الطفيل في: الكتاب (١٦٣/١، ٢١٤)، والإيضاح للفارسي (١٦١).
(٦) في (ف) «عواضا».
(٧) انظر: اللباب للعكبري (٢٧٦/١).
(٨) سبأ: ٣٣/.
(٩) لعل الأولى «في وقدَّر».
(١٠) انظر: المقتصد (٦٤٩/١)، والبديع (١٥٥/١/١-١٥٦).

وينصبُ بعاملٍ مضمرٍ، كقولك في جواب من يقول لك:متى سرت؟ يومَ الجمعة. وفي المثل السائر:أسائرَ اليوم وقد زال الظُّهُر؟ ومنه[١]قولهم لمن ذكر أمرًا قد تقادم زمانه:حينئذٍ الآنَ، أي:كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن.»[٢]

قلتُ:الظرف إذا جعل مفعولاً به على السعة جرى مجرى المفعول به الصحيح فينتصب [بعامل مظهر ومضمر مثله][-]، فمن ذلك أن يقول السائل: متى سرت؟ فتقول: يوم الجمعة؛ بإضمار (سرت) ولم يحتج إلى ذكره؛ لذكره في السؤال، فاستغني ع إعادته ثانيًا على [ما مرَّ][-].

وأما المثل: فسائر فيه بمعنى الباقي من بأر في الإناء سؤْار، يعني أباقيَ اليوم تسيرُ؟ يضرب [لمن][-] يرجو نجاح طلْبَته وقد تبين له اليأس منها، ذكره أبو إسحاق الفارابي»[٣] أو لمن يأخذ في عمل وقد مضى وقته واقتضى إلا قليلاً، والظهر: بالضم والسكون في الهاء، والمثل جرى بالضم فلا يغير.

وأما «حينئذٍ الآن»[٤] «فهما ظرفا زمان، **أحدهما:** للماضي وهو (حينئذٍ). (٢٣٥/ب) (٢٣٥/ب)

والثاني: [للحاضر وهو (الآن) ولا بد لكل واحد][-] منهما من ناصب، فالأول: كان، والثاني: اسمع [على ما ذكر][-][٥]، وكأصله أن رجلاً سمع آخر يذكر شيئًا وقع في زمان ماض ليس من مهمِّهم، فأراد أن يصرفه عن ذلك ويخاطبه بما يعنيه، فكأنه قال للذي يذكر: كان حينئذٍ [ولا حاجة إلى ذكره، ولكن][-] اسمع الآنَ، ونظيره في الحذف[حيث جرى مثلاً][-][٦]: «ما رأيت كاليوم رجلاً».

قال -[رحمه الله][-]-: «ويضمر عامله على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به، تقول:اليومَ سرت فيه، وأيومَ الجمعة ينطلق فيه عبدالله؟ مقدِّرًا: أسرت اليوم؟ وأينطلق[٧] يوم الجمعة؟»[٨]

قلتُ:الفعل الواحد لا يعمل في ظرفين زمانًا كان أو مكانًا؛ لاستحالة وقوع فعل واحد بعينه في زمانين أو مكانين، فلما أعملت الفعل في ضمير الظرف واشتغل به نصبت الأول بعامل مضمر يفسره هذا الظاهر، كما فعلت ذلك في زيدًا ضربته، فإن جعلته مفعولاً على السعة أوصلت الفعل إلى ضميره بلا واسطة، فقلت: اليوم سرته[٩]، «والضابط فيه: أن يتقدم ظرف بعده فعْل أو ما هو في معنى الفعل مُسلَّط على ضمير ذلك الظرف، كقولك: يوم الجمعة أنت ضارب فيه، وإن لم تظهر (في)كان متَّسعًا فيه كما تقدم.»[١٠]

---

(١) في (ف) «ومنهم».
(٢) المفصل (٧٥) و(١٠٦).
(٣) انظر: التخمير (٤٠٥/١) مع تعليق المحقق في هامش (٤).
(٤) الكتاب (٢٢٤/١).
(٥) التخمير (٤٠٦/١).
(٦) الكتاب (٢٢٤/١).
(٧) في المفصل المحقق زيد «عبدالله» وهو موافق لما سبقه في السياق.
(٨) المفصل (٧٥- ٧٦) و(١٠٦).
(٩) راجع: شرح السيرافي (١٠٩/٣) بتصرف.
(١٠) الإيضاح لابن الحاجب (٣٢٣/١) بتصرف.

[وظهور (في) مع الضمير دليل على تقديرها مع الظاهر][-]، والفرق بينه وبين المنصوب باللازم إضماره ظاهر، والضمير ههنا بَدل على رأي الكوفيين[١]، ويجوز أن يرفع على الوجهين بالابتداء، فتقولاليومُ سرت فيه، اليومُ سرت فيه، اليومُ سرتُه، فيخرج عن الظرفية بالرفع كما يخرج في قولكاليومُ مبارك فيه، ويجوز حذف الضمير مِنْهُ، «أنشد سيبويه[٢]:

فيومٌ علينا ويوم لنا ويوم نَساءُ ويوم نُسَرّ

أراد نساءُ فيه أو نساؤه، فأضمر الهاء ولم ينصب (يوما).

قال سيبويه: «وزعموا أن بعض العرب يقولشهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعىً، أي: ترى فيه فرفع الشهر، ومعنى شهر ثرى، أي: شهر تثرى فيه الأرض [من المطر، والثرى: الندى، وشهر ترى][-]، النبات، وشهر مرعى، أي: ترعى فيه المال، والأكثر النصب، وإنما شبهوه بقولهم:الذي رأيتَ فلان، حيث لم يذكروا الهاء وهو في هذا أحسَنُ ؛ لأن (رأيت) تمام الاسم وليس بخبر ولا صفة، فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد، واعلم أن حذف الهاء أكثر ما يكون في ثلاثة مواضع: الصلة، والصفة، والخبر، وحذفها من الصلة أحسن؛ لطول الاسم بها، وبعده حذف الهاء في الصفة؛ لأنها تشبه الصلة، وأما (٢٣٦/أ)الحذف من الخبر فقبيح؛ لأن الخبرَ ليس [هو المخبر عنه، ولا هما][-] كالشيء الواحد كما كانت[٣] [الصفة مع الموصوف][-] [٤]، والظرف عند الكوفيين ينتصب على الحرف[٥].

---

(١) التخمير (٤٠٦/١).
(٢) البيت للنمر بن تولب، وهو في: الكتاب (٨٦/١).
(٣) في (ش) «كان» والصواب ما أثبته.
(٤) انظر: الكتاب (٨٦/١- ٨٧)، وشرح السيرافي (١١٣/٣- ١١٦) بتصرف فيهما.
(٥) راجع: الإنصاف (٢٤٥/١).

باب المفعول معه

قال ـ رحمه الله ـ: «المفعول معه: هو المنصوب عد الواو الكائنة بمعنى (مع)»[١]

قلتُ: إنما سمي هذا النوع من المفاعيل مفعولصا معه؛ لتقييده في السؤال والجواب بـ(الواو) التي بمعنى (مع) فإن قل لك: مع من ذهبت؟ قلت: [مع فلان على ما مرَّ][-].

وقوله: «هو المنصوب» قيد يخرج الاسم الذي تكون معه (الواو) بمعنى (مع) ولا يكون منصوبًا فلا يكون مفعولاً معه، نحو: ما شأن زيدٍ وعمروٌ؟[٢] وقيل في رسمه: هو المنصوب الذي صاحبته في فعلك، سواء تأتَّى منه مثل فعلك أو لم يتأتَّ، إذ لا يلزم أن يكون فاعلاً [في المعنى][-] كالأول[٣]، وقيل: هو اسم منصوب بالفعل أو معناه بواسطة (الواو) المقدرة بـ(مع) التي [لم][-] تتخلص للعطف المحض[٥].

قال السخاوي: «حدُّه: بأنه المنصوب بعد (الواو) الكائنة بمعنى (مع) ليس جامعًا؛ فإنه يكون بعد (الواو) التي بمعنى (الباء)[٤] كقولك: ما زلت وزيدًا حتى فعل، تريد: [ما زلت بزيد][-] ولست تريد معنى (مع)[٥]. وسيأتي جوابه.

وشرطه أن يكون مشتركًا بينه وبين فاعل قبله إما لفظًا وإما معنىً، فإن كان لفظًا فلا يخلو إما أن يصح العطف أوْ لا، فإن صح العطف جاز الوجهان على السواء، كقولك: خرجت أنا وزيد أو وزيدًا، وإن لم يصح العطف فالنصب هو الوجه، وإن كا نمعنى فلا يخلو إما أن يصح العطفُ أوْ لا، فإن صح العطف فهو أولى، وإن لم يصح فالنصب أيضًا هو الوجهُ، وإن صح العطف على وجهٍ ضعيفٍ جاز النصب على ضعف.»[٦]

قال الخوارزمي: «اعلم أن المفاعيل في الحقيقة ثلاثة: المفعول به، والمصدر، والظرف، أما المنصوب بمعنى (اللام) أو بمعنى (مع) فإنهما لا يقومان مقام الفاعل، ومن ثم نرى العرب يكفون عنهما بالضمير المتصل حسب ما كنوا عن المفعول به، فقالوا: زيد أظنه منطلق، (ويوم شهدناه)، كما قالوا: زيد[٧] ضربته، ولو كانا مفعولين من حيث إنهما منصوبان وللفعل بهما تعلق لكان الحال أيضًا من جملة المفاعيل.»[١]

[قلتُ: الفرق أن الفعل يستدعي المفعول له والمقارن، وأما الحال فلا يستدعيها، فلهذا لم يعدوها من جملة المفاعل، وقد ذكرنا هذا قبل][-][٨].

قال أبوالبقاء: «إنما قدم المفعول معه على المفعول به؛ لأن المفعول معه[٩] يتعدى الفعل إليه بحرف ظاهر، كقولك: قمت وزيدًا، فـ(الواو) هنا كـ(الباء) في: مررت بزيد، من جهة وصول (٢٣٦/ب) الفعل بها إلى ما بعدها، ومن المعلوم أن قولك: بزيد، داخل في المفعول به، مقدم على المفعول له فكذلك (الواو) تلحقه أيضًا بالمفعول به يدلك]، على ذلك أنك إذا قلت: قم أنت وزيدًا، كان معناه: تابع زيدًا في القيام، فـ(زيدًا) في هذا التمثيل مفعول به حقيقة.

---

(١) المفصل (٧٦) و(١٠٦).
(٢) الإيضاح لابن الحاجب (٣٢٣ـ ٣٢٤) بتصرف.
(٣) البديع (١٧٤/١/١).
(٤) في (ف) «الياء».
(٥) في: المفضل في شرح المفصل، ولم أعثر عليه.
(٦) الإيضاح لابن الحاجب (٣٢٣/١ـ ٣٢٤) بتصرف.
(٧) التخمير (٤٠٧/١ـ ٤٠٨) بتصرف، وفيه «زيدًا».
(٨) انظر: المحصل تح الخزرجي (٧٠٩/٢ـ ٧١٤).
(٩) في (ف) «له».

وأما المفعول له فلا يصح تقديره بـ(المفعول به) وإنما لغرض من الفعل، والوجه لمن قدم المفعول له من طريقين،

أحدهما: أن الفعل يصل إليه بنفسه بغير واسطة، ولا كذلك المفعول معه.

الثاني: أن المفعول له هو الغرض الحامل على الفعل، وكل عاقل لا فعل إلا لغرض[١] فهو لازم للفعل في المعنى؛ إذ كان علة له، والحكم لا يثبت إلا بعلة، والمفعول معه[٢] غير لازم لمعنى الفعل المذكور قبله.

قال الخوارزمي: «مهما تعذر العطف وجب النصب على معنى (مع) تقول: ما صنعت وأباك؛ لأن رفع (أباك)عطفًا على الضمير في (صنعت) لا يجوز؛ لأنه متصل، مفروع، غير مؤكد، وكذلك لو قلت:أنت تسير والنيلُ، بالرفع لأوهم أنه يسير، والنيل لا يسير وإنما يجري.»[٣]

ومنع ابن جني النصب فيما لا يجوز عطفه، وقال: «العرب والنحويون منعوا: انتظرتك وطلوعَ الشمس»[٤]. لأنه لا يكون هنا عطف، وهذا قياس منه، وهو منقوض بقول العرب: انتظرتك مع طلوع الشمس [وعند طلوع الشمس، وهذا يوجب النصب][-] بعد (الواو)والمعنى صحيح، بل الصحيح أنه يجوز النصبُ على المفعول معه في كل ما يجوز العطف، وفيما لا يجوز، ودليله قول سيبويه: «أنت أعلم ومالِك، حكاية عن العرب، والمعنى: أنت أعلم مع مالك[٥]، أي بمالك، ولو تقدم ناصب لانتصب (المال) على المفعول معه؛ لأنه على ذلك المعنى ارتفع ولا يجوز عطفه، وكذلك قوله تعالى[٦]:﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ نصبه على المفعول معه، مع أن عطفه لا يجوز، [وإن كان يجوز أن يكون ﴿وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ منصوبًا بإضمار فعل إلا أن الإضمار على خلاف الأصل][-] وسيبويه يجعل (الواو) التي في قولهم: كل رجل وضيعته [ويجعله[٧] الخبر؛ لأنها في معنى (مع ضيعته)][-] ذكره في (باب فاه إلى فيَّ)[٨] وامتنع نصبه؛لأنه لا ناصبَ له، وأجازوا:جاءَ البردوالطيالسةَ، واستوى الماءُ والخشبةَ بالنصب، ولا معنى للعطف هنا إلا على السعة [والمجاز.][-]

قال ابن برِّي: «(الواو) التي مع المفعول [معه][-] لها فائدتان،

إحداهما: أنها لا تقتضي مشاركة الثاني للأول في الفعل، نحو:جلس زيد والحائطَ و(واو العطف) تقتضي ذلك.

الثانية[٩]: أنها تجمع بين الاسمين في زمان واحدٍ، ولا كذلك (واو العطف) وإنما خالفتها في هذين، وإلا فأصلها العطف (٢٧٣/أ) بدليل أنك إذا لم تأت بفعل ولا معناه عدت إلى العطف، فإن قلت: ما لزيد ولعمرو[١٠]، جاز أن تكون عاطفة، وجاز أن تكون بمعنى

---

(١) انظر: اللباب (٢٧٧/١)، وشرح الإيضاح (٩٠٦/٣-٩٠٧) بتصرف فيهما.
(٢) في (ش) «له» وما أثبته من (ف).
(٣) التخمير (٤٠٨/١-٤٠٩) بتصرف.
(٤) الخصائص (٣١٣/١).
(٥) الكتاب (٣٠٠/١، ٣٩١، ٣٩٣).
(٦) يونس/٧١.
(٧) ربما تستقيم العبارة دون تكرار الفعل «ويجعله».
(٨) الكتاب (١/ ٣٩١).
(٩) في نسختي التحقيق «الثاني» وما أثبته هو الصواب.
(١٠) في (ف) «لعمر» «وإياك».

(مع)[١]».

قال ـ رحمه الله ـ:وإنما ينتصب إذا تضمَّن الكلام فعلاً ، نحو:ما صنعتَ وأَباك[٢]؟ ومَا زلْتُ أسير والنيل.»[٢]

قلت: اختلفوا في الناصب [للمفعول معه][-] فذهب سيبويه[٣] ومن تابعه إلى أنه منصوب بالفعل المذكور بواسطة (الواو) وأن (الواو) عدَّت الفعل إليه كما تعديه الهمزة وغيرها، [وجملة ما يُعدي الفعل الهمزة][-]، والتضعيف، و[حرف الجر][+]وإلاَّ ، وواو (مع) وسين استفعِل، وألف المفاعلة، وجعله في معنى ما يتعدى، نحو: رحبُكم الدخول؛ لأنه ضمَّنه معنى (وسعكم) على ما يأتي[٤].

استدلَّ سيبويه[٥]بأن النصبَ عمل فلا بد له من عامل، و(الواو) غير عاملة، ولا الاسم الذي هو فاعل، والفعل وحده غير متعدٍّ فتعين أن يكون العامل هو الفعل مع (الواو)؛ لأن (الواو) تعلق معنى الفعل بالمفعول، [ولا معنى للتعدي إلا هذا][-]، ونظيرها (إلا) في الاستثناء وذلك أنك تقول: قام القوم إلا زيدًا [فتنصبه بالفعل المتقدم بواسطة(إلاَّ) حتى][-] لو جئت بـ(غير)[٥] أعربتها بإعراب الاسم الذي يقع بعد[٦](إلاَّ) فإذا جعلوا(إلاَّ) في موضع (غير) تعدَّى الإعراب الذي كان في (غير)إلى ما بعْدإلاَّ) فكذلك ههنا (الواو) تقارب (مع) في المعنى.

[فإن أتيت بـ(مع) نصبتها وخفضت الاسم، وإن جعلت مكانها (الواو) نصبت الاسم الذي بعدها؛ إذ كانت][-] (الواو) لا يقع عليها الفعل ولا تعمل في موضعه [كالحال فيإلاَّ وغير) وبعبارة أُخرى][-] لما لم تكن (الواو)معربةً ولا في موضع إعراب، و(الواو) غير عاملة بنفسها وإن كانت تلاصق الاسم كالباء المعدية، وليست في صدر الفعل ولا مختلطًا به كالحروف المعدِّة، [وإنما لم تكن (الواو) عاملة][-]؛ لأنها للعطف، وحرف العطف لا يعمل؛ لأنه غير مختص [وهي][-] وإن أوصلت الفعل إليه كالباء إلا أن الموصل على ضربين: عامل بنفسه، وغير عامل فـ(الواو) موصلة غير عاملة، و(الباء) موصلة وعاملة، فلما لم يكن لـ(الواو) عمل على انفراده، ولا للفعل عمل على انفراده؛ لكونه لازمًا كان المجموع هو العامل، ولذلك رط في الفعل ههنا أن يكون لازمًا غر متعدٍ بنفسه إلى المفعول به، ونعني: بكونه غير متعدٍ بالنسبة على المفعول معه، وإلا فإنك تقول:جئتُ وزيدًا، و(جئت) متعدٍّ[٧].

وقال الزجاج: الناصب له فعل مقدَّر تقديره: قمت واصحبت زيدًا أو لابسته، ولا يجوز أن يعمل الفعل المذكور أوَّلاً ؛ لحيلولة (الواو) [بينهما وهذا ضعيف؛ لأن الفعل][-] إذا أمكن أن يعمل (٢٧٣/ب)على التقدير الذي ذكرنا لم يحتج إلى فعْل [آخر][-] محذوف؛ [إذ الحذف على خلاف الأصل][-]، وأما (الواو) فغير مانعة لوجهين:

أحدهما:أنَّ بها حصل الارتباط فأثَّر [في المفعُول][-] معنى، فلا يمنع من تأثيره فيه لفظًا.

الثاني: أنها في العطف لا تمنع، نحو:ضربت زيدًا وعمرًا، فالناصب لـ(عمرو)

---

(١) في نسختي التحقيق «الثاني» وما أثبته هو الصواب.
(٢) المفصل (٧٦) و(١٠٦).
(٣) راجع: الكتاب (٢٩٧/١، ٣٠٥)، وشرح السيرافي (٧١/٥- ٧٢) بتصرف.
(٤) انظر: المحصل تح الغامدي (٥٦١/٢- ٥٦٣).
(٥) في (ف) «بغيره».
(٦) في (ف) «مع بعد».
(٧) راجع: شرح السيرافي (٧١/١- ٧٢)، واللباب للعكبري (٢٧٩/١) بتصرف.

الفعل المذكور ولم تمنعه (الواو) من ذلك[١]؛ [ولأن (الواو) إذا كانت هي المعدِّية للفعل فكأنها فكأنها جزءٌ منه كـ(الباء) الجارة][-].

وقال الكوفيون: ينتصب على الخلاف، أي:أنَّ [الاسم][-] الثاني غير مارك للأول في الفعل المذكور، إذ لا يقال:استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معْوجة فتستوي، فلما لم حسن تكرير الفعل كما حسن في: جاء زيد وعمرو، خالف الثاني الأول فانتصب بهذا المعنى[٣]، وقد أبطلنا هذا المذهب فيما تقدم[٢].

وقال الأخفش: ينتصب الاسم ههنا انتصاب الظروف؛ لأنه ناب عن (مع) كما أن (غير)[٣] لما ناب عن(إلاَّ) انتصب انتصاب الاسم الواقع بعد(إلاَّ) [وهذا أيضًا ضعيف؛ لبعد لبعد ما بين][-] هذه الأسماء والظروف، و(مع) ظرف، و(الواو) قائمة مقامها في المعنى، فليس في اللفظ ما يصلح أن يكون ظرفًا، [ومما يحقق ما قلنا أنه][-] لا فرق بين تقوية الفعل بـ(الباء) أو [بـ(الواو)][-] إلا أن حرف الجر عامل مستقل، و(الواو) غير مستقل؛ [لأنها غير مختص][-]، فعمل الفعل [الأول][-] في الاسم [الذي][-] بعد (الواو) كما يعمل في موضع الجار والمجرور، وإنما حذفت (مع)اختصارًا وتوسعًا، وأقيمت (الواو) مقامها؛ [لأنها أقل منها][-]، ومقاربتها[٤] في المعنى؛ لأن (مع) للمصاحبة و(الواو) للجمع وهو [معنى المصاحبة][-][٥].

وجملة ما عمل ههنا ثلاثة أشياء: حذفت (مع) وأقيمت (الواو) مقامها، ونقل الاسم من الجر إلى النصب، وعدي الفعل بـ(الواو)[٦] [بعد أن كان لازمًا، ولما أخرجوا (الواو)][-] عن عن أصلها ألزموها طريقة واحدة، وهذا شأنهم فيما أخرجوه عن أصله[٧]، و(الواو) هنا تفيد تفيد المصاحبة ولو في الزمان، والمنصوب هنا قائم مقام الفاعل بالعطف، فحذفنا (مع) وأتينا بـ(الواو) مراعاة لصورة العطف، ونصبت [الاسم]مراعاةً لمعنى المفعُولية.

قال أبوالبقاء: «الفرق بين (واو) مع و(واو) العطف يظهر بقولك [في]: [قم][+] أنت وزيدٌ، إذا رفعت (زيدًا)كنت آمرًا لهما؛ لأن حكم العطف أن يشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في العامل، وإذا نصبت كنت آمرًا للمخاطب أن يتابع زيدًا في القيام، وأنت آمرٌ زيدًا بالقيام حتى لو لم يقم لم يلزم المخاطب القيام؛ لأن هذا حكم (مع)[٨].

[أقول][-]:ومن الفرق أيضًا أن الثاني لا يدخل في حكم الأول إلا تبعًا، ألا ترى أنك لو قلت: جاء الطيالسة والبرد، لم يجز بخلاف العطف، وقد ذكرنا فرقين آخرين لابن بري [قبل][-][٩].

---

(١) انظر: الإنصاف (٢٤٨/١)، واللباب للعكبري (٢٨٠/١) بتصرف فيهما.
(٢) انظر ما مضى: ص(٤٢).
(٣) في (ف) «غيرًا» وهذا موافق لما في اللباب للعكبري.
(٤) في (ش) «ومقارنتها» وما أثبته موافق لما في (ف)واللباب للعكبري، وربما تكون أيضًا هذه صحيحة، راجع: ثمار الصناعة (٤١٨).
(٥) اللباب للعكبري (٢٨٠/١- ٢٨١) بتصرف، مع مراجعة: التبيين (٣٧٩) وتعليق المحقق في هامش (٤).
(٦) شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل٢٣٠/أ).
(٧) الأصول لابن السراج (٢١١/١- ٢١٢) بتصرف.
(٨) انظر: اللباب للعكبري (٢٨١/١)، والتبيين (٣٨٢) بتصرف فيهما، ولعل النص في شرحه المفقود.
(٩) راجع ما مضى: ص (١٤٠).

قـال فـي الحواشـي: «الأصـل مـا صـنعتَ (٢٣٨/أ) وأبـوك، فـأرادوا أن يـدلوا علـى اجتماع الفعلين في وقت واحد، فجعلوا (الواو) بمعنى (مع) ونصبوا الثاني لتسليط الفعل عليه بتوسط (الواو) ولم يعملوا (الواو)؛ لأن موضوعه العطف، وحروف العطف لا عمل لها؛ ليدلوا بتغيير اللفظ على تغيير المعنى»[١].

والمراد من قولـه: إذا تضمن الكـلام فعـلاً ، أن يلفظ بالفعل وهذا [القسم][-] هو الأصل؛ لأن الأصل في عمل النصب للفعل؛ ولأن الذي يُعَدى بالحرف ليس إلا الفعل فإن لم يذكر في الجملة فعل فإما أن يكون في الكلام معنى الفعل أو لا يكون، فإن لم يكن لم ينتصب الاسم أصلاً ، وإن كان فيه معنى الفعل [انتصب على ما][-] سيأتي[٢][٣].

قال ـ رحمه [الله][+]ـ: «ومن أبيات الكتاب[٤]:

كونوا[٥] أنتم وبني أبيكم كانَ الكُلْيتين من
أبيكم الطحال

ومن قوله عز وجل:﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾»[٦].

قلتُ : أما البيت فمعناه: «لتكن نسبتكم إلى بني أبيكم نسبة الكليتين إلى الطحال.»[٧]

قال في الحواشي: «(مكان) هنا مصدر بمعنى الكون، أي: كونوا أنتم كونًا مثل كون الكليتين وبني أبيكم، ويجوز أن يكون ظرفًا والمعنى: كونوا أنتم مع بني أبيكم في مثل مكان الكليتين»[٨]، فـ(مكان) خبر كان وهي الناقصة.

وأما الآية فقد قُرئت برفع:﴿وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ [وهي قراءة يعقوب][-][٩]، وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون معطوفًا على الضمير في ﴿أجمعُوا﴾ واستغنى بالمفعول عن التأكيد.

الثاني: أنه مرفوع بإضمار فعل، كأنه قال: أجمعوا أمركم وليجمعه شركاؤكم[١٠].

وأما النصب فلا يجوز أن يكون معطوفًا على ﴿أَمۡرَكُمۡ ﴾؛ لأن الحرف ينوب عن الفعل، ولا يقال: أجمعت شركائي، وإنما يقال: أجمعتُ أمري وجمعت شركائي، فلما تعذر العطف انتصب على أ؛د وجهين: إما على أنه مفعول معه وهو الظاهر[١١]، وإما بإضمار

---

(١) ل(١٣١/ب).
(٢) انظر: ص(١٤٦) من النص المحقق.
(٣) راجع: العباب للعكبري (٢٨٢/١) ففيه قريب من هذه الفكرة.
(٤) البيت من الأبيات الخمسين التي لا يعرف قائلها في: الكتاب (٢٩٨/١) وعجزه مع صدره آخر هو:
وإنا سوف نجل مَوْلَيَيْنَا
منسوب إلى: عبة بن قمير في: نوادر أبي زيد (٤١٤).
(٥) في (ف) «فكونوا» وبها يستقيم البيت.
(٦) المفصل (٧٦) و(١٠٦).
(٧) التخمير (٤٠٩/١).
(٨) ل(١٣١/ب).
(٩) معجم القراءات (٥٩٢/٣) وقد قرأ بها غيره.
(١٠) انظر: المشكل لمكي (٣٨٦/١ـ ٣٨٨)، والمقتصد (٦٦٣/١).
(١١) المقتصد (٦٦٣/١) بتصرف.

فعْل دل عليه ذكر الإجماع في الجملة؛ لأن جمع الأعيان بمنزلة إجماع المعاني، ويكون على قوله[١]:

أعلفتها تبنًا**وماءً** وباردًا

[أي:وسقيتها ماءً]، قاله في الحواشي[٢].

ولأن حروف الإجماع هي حروف الجمع مع زيادةٍ، قال الخوارزمي: «الإجماع لا يكون في الأعيان إنما يكون في المعاني، فالأول من الإجماع والثاني من الجمع.» [٣]

قال ـ رحمه الله ـ: «أو ما هو بمعناه، نحو قولك:مالك وزيدًا؟ وما شأنك وعمرًا؟ لأن المعنى: ما تصنع؟ وما تلابس؟ وكذلكمبسبُك وزيدًا درهم، وقَطْك، وكَفْيُك مثله؛ لأنها[٤] بمعنى: كفاك، قال:

فمالك والتلدُّدَ حول نجد

وقال:

فحسبُك والضحاكَ سيف مُهنَّدٌ»[٥]

قلتُ :الذي هو بمعنى الفعل ما له دلالة على الفعل لفظًا أو معنى، أما اللفظ فكما في قولك: مالك (٢٣٨/ب)وزيدًا؟ فإن الجار لا بد وأن يتعلق بالفعل والاستفهام أيضًا كذلك؛ لأنه يطلب الفعل، نحو:ما شأنُك وزيدًا؟ فإن معناه كما قال: ما تصنع؟ وما تلابس؟ فطلب الفعل ودل عليه كما يطلبه الجار، إلا أن دلالة الأول على الفعل أقوى؟ لأنه يطلب الفعل بمعناه وهو الارتباط وبالعمل، وأما الدال على الفعل من حيث المعنى، فنحوحسبُك وقَطْك وكَفْيُك؛ لأنها في معى كافيك، فاللفظ لفظ الاسم، والمعنى معنى الفعْل وكأنه لهذا قال: «تضمن الكلام» ولم يقل:إذا كان في الكلام فعْل فكأن الشرط هو تضمن الفعل إما يذكره لفظًا أو تقديرًا، «وإنما رجح هنا النصب وإن لم يكن في الكلام فعل صريح؛ لتعذر العطف وذلك [أنك] [-] إذا قلت: مالك وزيدًا؟ فـ(زيد) شريك الكاف في المعنى فمقتضاه أن يعطف عليه إلا أنه منع من ذلك مانع آخر لفظي وهو أن الاسم الظاهر شريك الشأن، وإنما هو شريك الأول في الشأن فحمل على معنى الفعل وجعل قولك: مالك؟ بمنزلة ما تصنع؟ فكأنك لفظت بما تصنع، وتمام البيت[٦]:

فمالك **والتلدَّدَ** حول نجد ... قد غصَّت تِهَامَةُ بالرجال[٧]

وهو لمسكين الدارمي، قال أبوحاتم: الصوات في إنشاده:

أتوعدني وأنت بذات عرق ... قد غَصَّت تِهامةُ بالرجال

---

(١) هذا صدر بيت لا يعرف قائله، وعجزه في الخصائص (٤٣١/٢):
حتى شَتَتْ همالةً عيناها.

(٢) ل (١٣١/أ) وما بين المعكوفتين ليست فيه.

(٣) التخمير (٤٠٩/١)، وفيه «الاجتماع» بدلاً من «الإجماع».

(٤) في (ف) «لأنهما».

(٥) المفصل (٧٦ـ ٧٧) و(١٠٦ـ ١٠٧).

(٦) البيت في: ديوانه (٩٠) وصدره مروي كما ذكر أبوحاتم، ولا شاهد فيه حينها، وانظر: الكتاب (٣٠٨/١)، والشاهد في روايته

(٧) شرح السيرافي (٨٠/٥) بتصرف.

وهو رأي منه، وليس برواية، فإن قلت: كيف يجوز أن يتلفت حول نجد وهو مسيرة شهرين أو أكثر؟

هذا محال، ورواه سيبويه وغيره[١]: فمالك والتلدد؟

والمعنى: مالك تقيم بنجد وهو ما ارتفع من أرض العرب وتتردد فيه، وهي أرض قليلة الخير والخِصب، وتترك تهامة وهو ما انخفض من أرض العرب وهي كثيرة الخير والخِصب، وقد امتلأت من الخلق لخِصبها؟ فلا وجه لإنكار أبي حاتم.

والتلدد: التلفت[٢] يمنًا وشمالاً من اللديدين، وهما: صفحتا العنق، وهما أيضًا: جانبا الوادي[٣]، وتقديره: ما كان شأنك والتلدد؟ أو مالك تلابس؟ ويروى: والتلددُ بالرفع وهي جملة جملة ابتدائية في موضع الحال[٤].

وتمام الثاني[٥]:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ... فحسبُك والضحاكَ سيف مُهنَّدُ

لما قبح[٦] العطف على الكاف نصب، قال ابن السراج: «منهم من يرفع ومنهم من يجر»[٧]، فهو وإن كان عطف مجرور من حيث الظاهر فهو عطف منصوب على منصوب من حيث المعنى، والمعنى: يكفيك والضحاكَ[٨]، والنصب في (الضحاكَ) هو الصحيح، ولكنه قد روي الجرُّ.

قال - رحمه الله - (٢٣٩/أ): «وليس لك أن تجره حملاً على المكني، فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار، كقولك: ما شأن عبدالله وأخيه يشتمه؟ وما شأن قيس والبرِّ تسرقه؟ والنصب جائز.»[٩]

قلتُ: إنما لم يكن له جره؛ لأن المضاف إليه كبعض المضاف، فإن اتفق أن كان ضميرًا تأكد الاتصال والبعضية فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على بعض الاسم على ما سيأتي في باب العطف[١٠]، فإن لم يكن المضاف إليه مضمرًا جاز الوجهان، والوجه الجر وقد سمع من العرب: ما شأن قيس والبرَّ تسرقه؟ بالنصب، والمراد بـ(قيس) القبيلة، و(يسرقه) في موضع الحال إن شئت من الأول، وإن شئت من الثاني[١١].

قال سيبويه: «والتقدير: ما شأن قيس وملابستهالبرَّ يسرقه؟ وهو يرجع إلى معنى: ما تصنع وزيدًا؟ لأن ذلك أيضًا ملابسه[٧].

قال أبوالبقاء: «ههنا (الواو) بمعنى (مع) ومعنى العطف باق فيها إلا أنه إن عطف

---

(١) راجع: الكتاب (٣٠٨/١)، والكامل للمبرد (٤٣٢/١)، والتخمير (٤١٠/١- ٤١١) مع تعليق المحقق في هامش (٨).
(٢) في (ش): «التلفتت» وتصويبها من (ف).
(٣) انظر: تحصيل عين الذهب (٢٠٥)، والتخمير (٤١٠/١).
(٤) التخمير (٤١٠/١).
(٥) ينسب البيت لجرير، وليس في ديوانه، وهو في: معاني الفراء (٤١٧/١)، والتخمير (٤١١/١) وتخريجه فيه.
(٦) في (ف) «فتح».
(٧) الأصول (٣٧/٢) وزاد «فمنهم من ينصب الضحاك».
(٨) التخمير (٤١٠/١) بتصرف.
(٩) المفصل (٧٧) و(١٠٧).
(١٠) انظر: المحصل تحقيق الشرقاوي (١٦١/٢)، وتح النتيفي (٦٧٩)، ولم أعثر عليه في هذا الموطن.
(١١) انظر: الكتاب (٣٠٩/١)، وشرح السيرافي (٨٠/٥- ٨١) بتصرف فيهما.

على الضمير المجرور نصب بفعل محذوف؛ لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز إلا بإعادة الجار، ويكون النصب: ملك تلابسُ زيدًا؟ وما شأنك تخالط زيدًا؟ وإن عطفته على الظاهر المجرور، كقولك: ما شأن عبدالله وزيد؟ جاز جر المعطوف حملاً على الظاهر؛ لأن المجرور ظاهر، ويجوز نصبه بإضمار فعل، أي: ما شأن عبدالله يلابس زيدًا؟[١]

قال الخوارزمي: «إن لم يتعذر العطف، فإما أن يصفو عن شوائب النصب أو لا يصفو، فإن لم يصف جاز كلا الأمرين، تقول: مشأن زيد والبرِّ يسرقه؟ بالنصب والجر، والجر هنا لا يخلو عن قليل قبح[٢] إذ يوهم أن المنكر عليه كلا الشيئين وهو: قيس والبرّ، والمنكر عليه أحدهما وهو: قيس، فمن ثم كان الاختيار النصب، فإن خلا عن شوائب القبح[٢] لم يجر النصب أصلاً، قال الجرجاني: «ليس لك أن تقول: خرج زيد وعمرًا، تريد معنى (مع) بل تعطف لا غير.»[٣]

قال ـ رحمه الله ـ: «وأما في قولك: ما أنت وعبدُالله؟ وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد؟ فالرفع، قال:

ما أنت ويبَ أبيك والفخرُ

وقال:

فما القيسي بعدك والقارُ

إلا عند ناسٍ من العرب ينصبونه على تأويل: ما كانت أنت وعبدَالله؟ وكيف تكون أنت وقصعةً من ثريد؟ قال سيبويه: لأنَّ كنت وتكون تقعان ههنا كثيراً.»، وهو قليل، ومنه:

وما أنا والسيرَ في متلف»[٤]

قلت: الاسم المقرون بـ(الواو) والتي بمعنى (مع) إما أن يجب نصبه كما في قولك: استوى الماءُ والخشبةَ؛ لأن الخبة لم تكن معوجة فاستوت، بل (٢٣٩/ب) المعنى: مع الخشبة لا غير، وقدره ابن كيسان، بالخشبة، ولا يجوز العطف إلا على السعة والمجاز، كما في قوله:

أعلفتها تبنًا**وماءً** باردًا

ومثله: جاء البرد والطيالسة، وهي ضرب من الثياب.

وإما أن يختار، كقولك: ما صنعت وأباك؟ لأن الرفع يحوج إلى أن يؤكد الضمير حتى يعطف عليه، وكذلك: مالك وزيدًا؟ وقد أجازوا العطف في هذا، لكن في الشعر.

وإما أن يجب الرفع، نحو قولك: كل رجل وضيعتُه؛ لأنه لا ناصب له إذ لا فعل ولا معنى فعل، وأجاز [قوم النصب، ذكره] (-) الصيمري[٥]، وأنكره ابن بابشاذ[٦] وهو بعيد، أعني: النصب.

وإما أن يختار، كقولك: ما أنت وعبدُالله، وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد؟ وإنما اختير الرفع؛ لأنه لم يتقدم فعل، ولم تتمحض (الواو) أيضًا بمعنى (مع) حتى تخرج عن العطف بالكلية، والنصب يستدعي فعلاً أو مَعناهُ ولم يوجد أحدهما فكان العطف أولى.

---

(١) يبدو أنه في شرحه المفقود.
(٢) في (ف) «فتح، الفتح».
(٣) انظر: التخمير (١/٤١١ـ ٤١٢) والنص فيه بتصرف، والمقتصد (١/٦٦٠ـ ٦٦١).
(٤) المفصل (٧٧ـ ٧٨) و(١٠٧ـ ١٠٨).
(٥) راجع: التبصرة (١/٢٥٧) مع هامش (١).
(٦) انظر: شرح الجمل (٢/٢٣٠/ب).

والفرق بين العطف وغيره أنك متى عطفت فقد أشركت بين المعطوفين في العامل، وليس بينهما ملابسة بأكثر من هذا. ومتى نصبت فقد أركت في العامل مع ملابسته بينهما، ألا ترى أن معنى قوله: ما أنت والفخر، ما أنت مع الفخر في افتخارك وتحققك به، فالمعنيان مختلفان وإن كان اللفظ بهما وحدًا[١].

فالحاصل أنك متى عطفت كان الاسم الثاني كالأول في نسبة الفعل إليه، وإذا نصبت كان الفعل للأول، وللثاني[٢] تبعًا[٣].

قال الخوارزمي: «إذا قلت:ما أنت وعبدُالله؟ فالرفع إذ لا فعْل هنا، ولا يحسن إضماره؛ لأن (أنت) تدفع ذلك، وعيب قول من قال[٤]:

اضرب أنت آباط المطِيّ

فأما قوله تعالى[٥]:﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ﴾ فلتوطية العطف»[٦].

وإما أن يختار فيه الجر فحصل خمسة أقسام:

قسم ليس فيه إلا الرفع، وقسم ليس فيه إلا النصبُ ، وقسم يكون النصب أحسن من الرفع والجر، وقسم يكون الجر أحسن من النصب، وقسم يستوي فيه الرفع والنصب.

وقام زيد وعمرًا ضعيف، مثل[٧]:

تبكي عليك نجومُ الليل والقمرا

قال أبوالبقاء: «حاصل هذا الفصل أن (الواو) إذا كانت بمعنى (مع)وكان قبلها فعْل انتصبَ ما بعدها؛ لأنها تُعدِّيه إليه كما يُعدِّيه حرف الجر، وإن لم يكن هناك فعل كان الرفع هو الوجه: كقولك: ما أنت وزيد؟ والتقدير: أي [شيء][+] أنت، وأي شيء زيد، أقول إذا قلت: كنت وزيد أخوين؛ برفع (زيد) كان (أخوين)خبرًا، فإن نصبت (زيدًا) لم تجز المسألة؛ لأنك لو صرحت بـ(مع) لم تجز تثنية الخبر، فإذا قلت: ما صنعت وأباك؟ فالأصل (٢٤٠/ب) ما صنعت وأبوك؟ فأرادوا أن يدلوا على اجتماع الفعلين في وقت واحد، و(الواو) العاطفة لا تفي بذلك فضمنوا (الواو) معنى (مع) ونصبوا الثاني؛ لتسليط الفعل عليه بتوسط (الواو)»[٨].

والفعل كما صح أن يفعل بغير شركة صح أن يفعل بشركة؛ فلك في كل ما صحت فيه الشركة مذهبان:

أحدهما: أن تعطف فتقول: قمت أنا وزيد.

والآخر: أن يخرج الشريك مخرج الفضلة كخروجه في:تصبَّب عرقًا، فتقول: قمت وعمرًا، ولا يبقى فرق بين قولك: قمت وزيدًا أو مع زيد، فقولك: جاء زيد وعمرو يحتمل

---

(١) انظر: شرح السيرافي (٥/٧٣- ٧٤)، والبديع (١/١/١٧٨- ١٨٠) بتصرف فيهما.
(٢) في (ف) «الفعل الأول والثاني» وما في (ش) أصح لمواقعته لما في اللباب.
(٣) اللباب للعكبري (١/٢٨١).
(٤) لم أعثر على هذا القول.
(٥) البقرة/ ٣٥، وهي نسختي التحقيق (ش) و(ف) «اذهب» والتصويب من التخمير.
(٦) التخمير (١/٤١٢- ٤١٣) بتصرف، وفيه «تدفعهدلا ً «ترفع» وزيادةُ لا ً » في بداية قول الشاعر: ألا اضرب...
(٧) البيت لجرير في ديوانه (٣٧٠) مع اختلاف لا يمس الشاهد، والمعجم المفصل (٣/١٤٥)، وصدره: والشمسُ طالعةٌ ليست بكاسفة.
(٨) انظر: اللباب (١/٢٨١)، ويظهر أنه في شرحه المفقود على المفصل.

ثلاثة أوجه، ومع النصب لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا وهي (المعيَّة) لا غير[١].

وقد أجاز سيبويه النصب في المثالين على إضمار (كان) وإنما يجوز عنده في (كيف) وحدها وعنس ناس أخر مع (ما)أيضًا، قال: «لأنَّ كان وتكون تقعان هنا كثيرصا، وما كثير في الكلام استعماله كان جديرًا بأن يحذف تخفيفًا، لكنه يكون في حكم المنطوق به.

ورد المبرد على سيبويه في هذا، وقال: «لم قدر مع (كيف) تكون، ومع (ما) كنت؟ وسيبويه لم يذهب إلى اختصاص هذا بهذا، وقد بيَّن هذا بقوله: والتمثيل ليس بحد لا يتجاوز[٢]، و(ما) في موضع نصب على أنه خبر (كان) و(أن) اسمها و(زيد) مفعول معه، والتقديرأي شيء تكون وقَصْعةً من ثريدٍ؟ إن أظهرت (كان) اتصل الضمير، وإن حذفتها انفصل مثل قولهمْ: أنت منطلقًا انطلقتُ ، فانتصب الاسم؛ لتقدم الفعل لفظًا أو تقديرًا، وإذا رفع لم تُرِدْ هذا المعنَى وأردت ما هو الآن فيه.

فمن أراد الماضي أو ما يأتي نصب، قال سيبويه: «ولذلك لم يستعملوا هنا الفعْل من (كان ويكون) لما أراد من الإجراء على المبتدأ والخبر.»[٣] ثم زاد النصب بيانًا بقوله: «وأما «وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب؛ لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيرًا، يقولون: ما كانت وكيف تكون إذا أرادوا معنى (مع)، ولم يذكر في هذا الباب إضمار الملابسة ولا تعرض له، وأجازه غيره.

وقد ما أنت تلابس زيدًا؟ وتلابس قصعةً؟ وهو بعيد ولا يجوز ذلك في المثال المتقدم، من نحو:مالك وزيدًا؟ وما شأنك وعمرًا؟ فههنا تنصب وتضمر الملابسة، أي: ما شأنك تلابس زيدًا؟ وإن أظهرت قدَّرت مصدرًا ليكون معطوفًا على الشأن، والشأن هو الذي يلتبس بالشأن[٤]، وسيبويه يقدِّره:ما شأنك وتناولك زيدًا أو ملابستك زيدًا؟ فجعل المقدَّر مصدرًا، ويجوز تقدير:كان وتكون أيضًا على ما تقدم، وأول البيت الأول[٥]:

يا زبرقان أخا بني خلَف ما أنت ويب أبيك والفخرُ

وبعده: (٢٤٠/أ)

هل أنت إلا في بني خلف الأستكين علاهما البظْرُ

يقول: من ساد مثل قومك فلا فخر [له] [-] بسيادتهم، وصدر البيت الثاني[٦]:

كنت هناك أنت كريمَ قَيس فما القيسيُّ بعدك والفخارُ

وتمام الثالث:

أنت والسيرَ في مَتْلَفٍ يُبرِّح بالذكر الضابط[٧]

وهو لأسامة بن الحارث، وهو أول القصيدة، والمتلف: الغلاة التي لا علم فيها، ويبرح: يشق عليه ويهلكه، والذكر الضابط: الجمل القوي وخصه؛ لأنه أقوى من الأنثى، وكان أصحابه قد دعوه إلى السفر معهم فأبى عليهم[٨]، أي: فما أكون والسير في متلَف؟

---

(١) شرح اللمع لابن برهان (١/١٣٠- ١٣١) بتصرف.
(٢) انظر: الكتاب (١/٣٠٣)، وشرح السيرافي (٥/٧٥)، والانتصار (١٠٠- ١٠١).
(٣) انظر: الكتاب (١/٣٠٤، ٣٠٦- ٣٠٧، ٣٠٩).
(٤) في (ف) «بلا شأن».
(٥) البيت للمخبل السعدي في: الكتاب (١/٢٩٩).
(٦) البيت من الخمسين التي لا يعرف قائلها، وهو في: الكتاب (١/٣٠٠) إلا أن ابن خلف في كتابه «لباب الألباب» نسبه للأخطل كما قال محقق التخمير في: (١/٤١٣) وتخريجه فيه.
(٧) التخمير (١/٤١٣- ٤١٥).
(٨) انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل (٣٧٥) بتصرف.

والمعنى: ما لي والمسير في متلف؟ أي: لأجله، وبرح وما بعده صفة للمتلف.

قا لالخوارزمي: «فإن قلت: ألست قلت: إن إبراز الضمير دفع إضمار الفعل[١]، قلت: بلى، ولكن ليس هذا على إضمار الفعل، بل على توهم: كيف أنت تكون؟ إذ لا فرق بين أن يقال: كيف أنت؟ وكيف تكون؟»[٢].

قال ـ رحمه الله ـ: «وهذا الباب قياس عند بعضهم، وعند الآخرين مقصور على السماع.» [٣]

قلتُ: أكثر البصريين أجازوا اطراد القياس فيه؛ لصحة معناه، وصحة عامل النصب، وكثرة السماع فيه.

وقصره آخرون على السماع؛ لأن إقامة الحرف مقام الاسم مع اختلاف جنسيهما بعيد عن القياس، فينبغي أن يوقف فيه على السماع[٤].

وذهب أبوعلي والأخفش إلى أن من قاسه لم يجز منه إلاما جاز أن يستعمل معطوفًا، وما لا يجوز فيه العطف لا يجوز نصبه؛ لأن المجاز لا يقدم عليه[٥]، قال الأخفش: «لا أقول: أقول:ضحكتُ وطلوع الشمس، حيث لا يصح فيه العطف؛ إذ الطلوع لا يكون منه ضحك».

وأجاز: جاء البرد والطيالسة؛ لأن المجيء يصح منهما، وأجاز الأكثر هذا كله؛ لاطراده في جميع الكلام مسموعًا وغير مسموع، تقول:جلست والساريةَ، وقمت وزيدًا، لم ترد أن (زيدًا) قام معك، ولكن أردت أنه صاحبك عند قيامك وقد أخذت فيه[٦].

[وقد بقيت منه أحكام نذكرها][-] مسائل.

مسألة:

لا يتقدم المفعول معه على الفعل ولا على الفاعل، فلا تقول: والخشبةَ استوى الماءُ؛ لأن (الواو) وإن كان بمعنى (مع) إلا أن العطف ما فارقها فلا تتقدم كما في العطف[٧]، وأجازه ابن جني في الخصائص[٨]حملاً على قول الشاعر[٩]:

جمعتَ **بخلاً** نيبة ونميمةً ثلاث خلال لست عنها بمرعوي

وهذا [عند غيره][-] من ضرورات الشعر[٥].

وأما قول الآخر[١٠]:

لا يا نخلةً من ذات عرق عليك ورحمة الله **سلامُ**

---

(١) في (ف) «يرفع بإضمار» وفي التخمير «يدفع إضمار».
(٢) التخمير (٤١٤/١) بتصرف.
(٣) المفصل (٧٨) و(١٠٨) وفي الثاني «آخرين».
(٤) انظر: اللباب للعكبري (٢٨٣/١)، وشرح الإيضاح له (٩١٧/٣) مع تعليق المحقق في هذا الموضع.
(٥) راجع: الإيضاح للفارسي (١٦٩)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٢٣٠/٢/أ)، وثمار الصناعة (٤١٧) هامش رقم (١).
(٦) انظر: الخصائص (٣١٣/١، ٣٨٣/٢)، والبديع (١٧٥/١/١ـ ١٧٦) والنص فيه.
(٧) انظر: المحصل تح النتيفي (٧٣٣).
(٨) انظر: الخصائص (٣٨٣/٢)، والبديع (١٧٦/١/١).
(٩) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي، وهو في: الأصول لابن السراج (٣٢٦/١) وتخريجه فيه، والخصائص (٣٨٣/٢) مع اختلاف فيه لا يؤثر.
(١٠) البيت ينسب للأحوص، وهو في: الأصول (٣٢٦/١) وتخريجه فيه، والخصائص (٣٨٦/٢).

فقيل: إنه (٢٤١/أ) معطوف على الضمير في (عليك) وهو فاسد من جهة المعنى، وسيأتي في العطف[١].

مسألة:

لا يجوز حذف هذه (الواو) من اللفظ، كما لا يجوز حذف (اللام) من المفعول له؛ لأن الفعل لا يفتقر إلى المصاحب، كما يفتقر إلى الغرض و[السبب الذي من أجله فُعِل][-][٢]؛ ولأن (الواو) هي المقوية للفعل على العمل [فإذا حذفتها زال معناها][-]، وليست كحروف الجر التي[٣] حذفت وأعملت؛ لأنها عاملة بنفسها، وهذه مقوية والعامل غيرها[٤].

مسألة:

المفعول معه يكون من الفعل المتعدي واللازم عند الأكثر، تقول: لو خُلِّيتَ والأسدَ لأكلك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، وقال قوم: «إن ذلك لا يكون إلا مع اللازم؛ لئلا يلتبس بالمفعول به، فلا تقول: ضربت[٥] وزيدًا، [بأن تجعل (زيدًا) مفعولاً معه][-][٦].

مسألة:

أجاز بعضهم النصب في قولك: كل رجل وضيعته، على تقدير: ظهور الخبر كأنه قال: كل رجل مقرون وضيعته، [أي، مع ضيعته][-]، وهو بعيد فلو ظهر الخبر [جاز النصبُ قولاً واحدًا.][-][٦]

مسألة:

قال ابن السراج[٦]: «من حق هذا الباب ألا يفارقه حرف الجر، ولكنه حذف ولم يجر مجرى الظرف في تصرف الإعراب، وفي إقامته مقام الفاعل، فدل على أنه بابٌ وُضع غير موضعه اتساعًا، ولذلك لا يقدَّم، ولا يبتدأُ به، [ولا يقام مقام الفاعل][-]»[٧].

مسألة:

تقول: ما زلت وزيدًا حتى فَعَل[٨] كذا، أي: ما زلت بزيد، فهو مفعول به فقد عمل ما قبل (الواو) فيما بعدها، والمعنى: معنى (الباء)[٩] لأن (الباء)[٥] يقرب معناها من معنى (مع) (مع) من حيث الملاصقة والمصاحبة[١٠].

مسألة:

إن كان مظهرًا جاز أمران: العطف على إضمار، والنصب على إضمار الملابسة، وإن كان مضمرًا جاز فيه أمران: النصب على إضمار الملابسة، والعطف بإعادة الخافض إن كان مخفوضًا، أو التوكيد إن كان مرفوعًا، والملابسة مرفوعة؛ لأنها معطوفة على ما تعلق به الظرف وهو الخبر.

---

(١) انظر: المحصل تحقيق النتيفي (٧٣٣).
(٢) في البديع «وُجِدَ».
(٣) في نسختي التحقيق «الذي» والتصحيح من البديع.
(٤) البديع (١/١/١٧٦ـ ١٧٨) بتصرف يسير.
(٥) في البديع «ضربتك».
(٦) في (ف) «الزجاج».
(٧) انظر: الأصول (٢١٢/١)، والبديع (١٨١/١/١) بتصرف فيهما.
(٨) في (ش) «فُعل» والتصحيح من (ف).
(٩) في (ف) «الياء» المثناة من تحت في الموضعين.
(١٠) البديع (١٨١/١/١) بتصرف

باب المفعول له

[قال رحمه الله -] (-): «المفعول له هو: علة الإقدام على الفعل، وهو جواب: لمه؟ وذلك قولك: فعلت كذا مخافةَ الشرِّ وادِّخارَ فلان، وضربته تأديبًا له، وقعدت عن الحرب جبنًا، وفعلت ذلك أجل كذا، وفي التنزيل(١): ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾»(٢).

قلتُ: العالم العاقل إذا أقدم على فعْل فلا بد وأن يكون لغرض(٣) [ما ومقصود من جَلْب مصلحة أو دفع مفسدة](-)، [فإذن](-) الغرض لازم لكل فعْل، فإن أريد إعلام (٢٤١/ب) المخاطب به أتى باسم ذلك الغرض منصوبًا أو مقرونًا بحرف التعليل [وهو الأصل.](-)(٤)

فإذا قلت: ضربته تأديبًا، [فهو](-) جواب لمن قال: لم فعلت؟ وسمى النحوي ذلك المنصوب مفعولاً له ومن أجله، فقولهم: [المفعول](-) له فاصل عن غيره من المفاعيل، والهاء راجعة إلى الألف واللام التي بمعنى (الذي) كأنَّه [قيل](-): الذي فُعل الفعْل له، أي: لأجله(٥)؛ وقُيِّدَ(٥) بالحرف [لما قلنا](-) فيما تقدم.

ولو قال المصنف هو: [المنصوب](+) الذي يكون علة الإقدام على الفعل لتم له هذا الرسم، ولم ينتقص بكل ما يكون علة من مخفوض ومنصوب؛ لأن كلامه الآن في المنصوبات فليس غرضه أن يبيِّن علة الإقدام مطلقًا، بل المفعول الذي هذا شأنه فلا بد من ذكر المنصوب؛ لئلا تنخرم عليه بما ذكرنا(٦).

وقد يقال في تعريفه: إنه المفعول الذي هو جواب لمَ لفظًا أو تقديرًا(٧)، أو الذي هو: هو: عذر للمجيب عند السائل(٨)، أو الذي هو: علة في حصول الفعل وغرض الفاعل(٩)، وقيل: كل اسم مفرد منصوب يكون مصدرًا من غير لفظ الفعل المتقدم عليه(١٠). والحرف المقدَّرة معه ثلاثة: (اللام) أصلها، ثم (من والباء وكي) صريحة فيه، [و(الكاف) وحدها أيضًا](-) قد تقام مقام (اللام) كقوله تعالى(١١): ﴿كَمَا عَلَّمَكُم﴾ وقدرها بعضهم بـ(لولا) أي: لولا ابتغاء الخير(١٢)، [وما ذكرنا أخصر وأظهر.](-)

قال الخوارزمي: «أجل كذا، أي: بسببه(١٣)، قال: «والعلة أعم من الغرض، ألا ترى أنك تقول: قعد عن الحرب جبْنًا، فعلة القعود الجبن، ولا تقول: غرض القعود الجبن، قال: و(لمه) بالهاء كتبه مثل (ثَمة) بالفتح فرقًا بينه وبين (ثُم) بالضم، والحروف قد تقام مقام النقط

---

(١) البقرة/ ١٩.
(٢) المفصل (٧٨) و(١٠٩).
(٣) شرح اللمع لابن برهان (١٢٨/١) بتصرف.
(٤) انظر: اللباب للعكبري (٢٧٧/١- ٢٧٨)، والبديع (١٧٠/١/١) بتصرف.
(٥) في (ش) «قَيَّدَ» ولعل ما أثبته هو الصواب.
(٦) الإيضاح لابن الحاجب (٣٢٥/١) بتصرف.
(٧) البديع (١٧٠/١/١).
(٨) شرح اللمع لابن برهان (١٢٦/١) بتصرف.
(٩) راجع: المقتصد (٦٦٦/١- ٦٦٧)، والبديع (١٧٣/١/١) بتصرف فيهما.
(١٠) ثمار الصناعة (٤١٥) بتصرف.
(١١) البقرة/ ٢٣٩.
(١٢) انظر: شرح السيرافي (١٤٤/٥)، وشرح اللمع لابن برهان (١٢٧/١- ١٢٩) بتصرف.
(١٣) التخمير (٤١٨/١) بتصرف، وفيه «كسبه».

والشكل، مثل: (واو) عمرو، والقياس أن يذكر هذا الباب في (باب المصدر) لأنه نوع منه، والبصريون هم الذين يترجمون هذا الباب، أما الكوفيون [فلا][-].

[قلت][ت]:قيل إذا كان الضرب معلولاً للتأديب مثلاً ، والتأديب علة له، فتأديب المضروب لا يحصل إلا بالضرب أيضًا، فكيف يكون الشيء علة ومعلولاً ؟

قلت: التأديب له اعتبارات يكون **بأحدهما: سببًا، وبالآخر: مسببًا**، أما جهة سببيته فمن حيث إنه مُتَمثل عند الفاعل ولا وجود له حينئذ في الخارج؛ [لأنه] إذا تمثل التأديب وحسنه وأنه لا يحصل إلا بالضرب حمله على ذلك التمثل على الإقدام عليه فهو علة من هذا الوجه، وأما أنه مسبب ففي وجوده الخارجي؛ لأن التأديب لا يحصل في الخارج إلا بعد الضرب، فالضرب علة لوجوده في الخارج، وتعقله ذهنًا علة لوجود الضرب في الخارج، وهكذا إذا قلت: أسلم لتدخل الجنة، فتمثل دخول الجنة علة للإسلام، والإسلام (٢٤٢/أ) علة لدخول الجنة[١].

فَصْلٌ :

«وفيه ثلاث شرائط: يكون مصدرًا، وفعْلاً لفاعل الفعل المعلَّل، ومقارنًا له في الوجود.»[٢]

قلتُ: هذه شروط في نصبه وجعله مفعولاً له صناعيًّا[٣]، وقد أخل بشرط وهو: أن يكون غير نوع للفعل المذكور[٤]، وزاد بعضهم[٥] خامسًا وهو: أن يصح تقديره بـ(اللام) وإنما اشترط أن يكون مصدرًا؛ لأنه هو الذي يصح حدوثه وتقضيه؛ لأن المعلول الذي هو الفعل أيضًا حادث فلا بد أن تكون علتُه حادثة؛ إذ العلة تلازم المعلول، ولهذا لا يقال في (الله تعالى) إنه علة لوجود العالم؛ لأنه قديم، والقديم لا يكون علة للحادث، وإنما هو فاعل مختار.

وقيل شُرط فيه أن يكون مصدرًا؛ ليشتمل المعلل به على معناه فيصير هو إيَّاه؛ لأنَّ معظم هذا الباب على الغرض الذي هو مضمون باجتلاب[٦] النفع واستدفاع الضرِّ، ولا يكونان إلا بالأحداث، وليس كل مصدر ينبئُ عن هذين النوعين، ألا ترى أن المفعول المطلق مصدر ولا ينبئُ عن ذلك، والدليل على اشتمال الفعل الأول له أنك تقول: تأديبُه ضربُه وضربُه تأديبُه، وتأديبُه في ضربه، وتقول: قعدت عن الحرب جبنًا، فـ(جبنًا) وإن لم يكن غرضًا لكنه داخل في الأول؛ لأنه يصح أن تقول: قعوده جبنه، وجبنه في قعوده، والأسماء الصريحة لا تقوم مقامه؛ لأن الاسم غير المصدر لا يشتمل عليه الفعل [حتى يقال: هو هو.][-](٧).

قال الخوارزمي: «اشترط فيه أن يكون مصدرًا؛ ليكون الإضمار[٨] فيه أقل، ألا ترى ترى أنك لو قلت: جئتك إكرامًا[٣]، لم تحتج إلا إلى (اللام) فحسب، ولو قلت[٣]: جاهًا لك، لاحتجت إلى إضمار (اللام) وإضمار شيء آخر، أي: لتحصيل جاهك.»[٣](١)

---

(١) الإيضاح لابن الحاجب (٣٢٥/١- ٣٢٦) بتصرف.
(٢) المفصل (٧٨) و(١٠٩).
(٣) انظر هذه الشروط في: المقتصد (٦٦٨/١).
(٤) انظر: المقدمة الجزولية (٢٦١)، والمباحث الكاملية (٣٩٧/٢).
(٥) هو ابن برهان في: شرح اللمع (١٢٦/١).
(٦) في (ف) «باختلاف».
(٧) البديع (١٧١/١/١- ١٧٣) بتصرف.
(٨) في التخمير (الإدراج) و«لك» و«جئتك» و«جئتك ليحصل لي جاهٌ» ثم تأمل في كيفية تصرف الأندلسي في النصوص.

قال أبو البقاء: «إنما اشترط أن يكون مصدرًا؛ لأنه علة وغرض، والأغراض متجددات فيكون من الأحداث، وشرط أن يكون من غير لفظ الفعل؛ لأنه لو كان من لفظه لانتصب انتصاب المصدر المؤكد الذي هو المفعول المطلق، فلا يكون من هذا الباب.

فلو قلت قمت قيامًا، لم يعلم هل أردت الغرض أو التأكيد؟ وأيضًا فالشيء لا يكون سببًا لنفسه؛ لأن الي ء لا يتوصَّل به إليه، إذ يكون خاليًا عن الغرض وشرط أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلول؛ لأنه هو الباعث له على الفعل فلا بد أن يكون من أغراضه [وتخيلاته][-].

وشرط أن يكون مقارنًا له في الوجود؛ لأن العلة مع المعلول في الوجود، فلا [تكون][-] قبله ولا بعده بالزمان.» [٢]

قال الخوارزمي: «شرط أن يكون مقارنًا؛ لأن هذا المنصوب علة للأول، وإنما يكون علة إذا كان مقارنًا، فإن قلت قوله تعالى[٣]: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ مفعول من أجله، والزينة لم تكن موجودة حالة (٢٤٢/ب) الخلق، قلت[٤] المعنى من كونه مقارنًا، أن لا تكون متقدمة، أما إذا كانت متأخرة، فيجوز [أن][٥] تقول: شربت الدواء لأصلح البدن، وكذلك: سافرت لأحج.»[٦]

قلت: هذا غلط منه فإن العلة لا تتأخر، وإنما الإصلاح متمثلاً عند الشارب وهو الباعث له على الشرب، والمتأخر وجود الصلاح في الخارج، وذلك ليس بعلة [على ما مرَّ][-].

ثم ما ذكره من المثال ليس مفعولاً له نحويًّا؛ لأن [المفعول له النحوي هو][-]: المنصوب، ونظيره الظرف إنما يكون ظرفًا ما دامت (في) مقدرةً، [فإذا ظهرت لم يبق ظرفًا نحويًّا][-]، كذلك هذا إذا ظهرت (اللام).

ومنهم من علل هذه الشرائط بعلة واحدة، فقال: «إنما شرطت هذه؛ ليقوى [عليه][-] أمر العِلِيَّة[٧] فيه، ووجه قوة التعليل عند وجود هذه الشرائط أنها في الغالب للتعليل فكان فيها تنبيه على التعليل فصح حذف (اللام) [لما فيها من القوة.][-] [١]

قال ـ رحمه الله ـ: «فإن فقد شيء من ذلك فـ(اللام) كقولك: جئتك للسمن واللبن، ولإكرامك الزائرَ، وخرجت اليوم لمخاصَمتك زيدًا أمس.»[٨]

قلتُ: لما كانت[٩] هذه الأشياء شروطًا لانتصابه [من الجهة التي ذكرنا][-] فإذا انتفى شيء منها انتفى النصب؛ لأن هذا شأن الشرط، وإذا زال النصبُ رجع إلى الأصل وهو الإتيان بـ(اللام) لفظًا، مثال فقدان المصدرية، قوله: جئتك للسمن واللبن؛ إذ السمن ليس

---

(١) التخمير (٤١٩/١).
(٢) انظر: شرح الإيضاح (٩٢٣/٣ـ ٩٢٤)، والمباحث الكلية (٣٩٧/٢) بتصرف فيهما.
(٣) النحل/ ٨.
(٤) في (ف) «قبل».
(٥) زيادة ليكتمل بها الكلام.
(٦) التخمير (٤١٩/١ـ ٤٢٠) بتصرف.
(٧) هو ابن الحاجب في: الإيضاح (٣٢٦/١) بتصرف، وفيه «الظرفية» بدلاً من «العلية».
(٨) المفصل (٧٨) و(١٠٩).
(٩) في نسختي التحقيق «كان» وما أثبته هو الصواب.

بمصدر، فاحتيج إلى (اللام) لأنه اسم، والاسم غير المصدر لا يشتمل عليه الفعل [حتى يقال: هو هو][-] (١).

ومع إدخال (اللام)أيضًا لابد من مصدر مقدَّر حذف وأقيم الاسم مقامه، أي: لأجل اللبن أو لتحصيل اللبن [إلى غير ذلك] [-].

وقوله: لإكرامك الزائر، مثال لما اختلف فيه الفاعل وتعدد، ففاعل الفعل غير فاعل الغرض؛لأن فعل غيرك لا يكون فعلاً لك.][-]

وقوله: لمخاصتمك زيدًا أمس، مثال لما فقد فيه المقارنة في الزمان؛ لأن لافعل الواقع أمس لا يدخل تحت الفعل الواقع اليوم، فأُتي بـ(اللام) في هذه الأمثلة؛ لفقدان شرط منها(٢)؛ لأنها عند فوات شيء من هذه الشرائط يضعف دلالته على التعليل فتحتاج إلى أن تقوى بـ(اللام) كما أن اسم الزمان الظاهر إذا غير إلى الإضمار أو الإششارة وجب الإتيان بـ(الحرف) كقولك: يوم الجمعة خرجت فيه، وخرجت في هذا، ولو قلت: خرجته (٢٤٣/أ) أو خرجت، هذا لم يجز(٣).

وقيل: بهذه الشروط يدخل (التأديب) أو نحوه تحت (الضرب) فتقول: ضربته تأديبًا، [فقد دخل (التأديب) تحت (الضرب)][-] (٤) فتنصبه لدخوله تحته تشبيهًا بقولك: ضربته ضربًا؛ لأن أنواع المصادر داخلة في جملة لافعل، فإذا عدم شيء من هذه الشرائط لم يدخل تحته فلا تنصبه؛ [لأنه لا يقتضيه][-]، ويكون بهذه الأشياء بمنزلة الحروف التي تعدي الفعل اللازم.(٥)

قال أبوالبقاء: «أتيت بـ(الباء) حيث لم يمكنك أن تقيم الفعل الحاضر مقام الماضي.»(٦)

قال الخوارزمي: «فإذا فات شيء من ذلك فـ(اللام)ليكون أقل إضمارًا.»(٧)

قال في الحواشي: «إن قلت: جئتك لإكرامك الزائر، ما محل (لإكرامك) قلت: النصب على أنه مفعول له؛ لوقوعه موقعًا يقع فيه المفعول له(٨)، يعني: أن هذه المجرورات بأحدحروف العلة في مَوضع نَصْبٍ؛ لأنها في موضع المفعول له، وقد تحذف هذه (اللام) وهي مرادة.

قالوا: قصدتك إحسانك لزيد، وإحسان زيد إليك، وهو شاذ، وقد تزاد (اللام) في الموضع الذي استوفى جميع الشرائط، كقوله تعالى(٩):﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾(١٠).

ومن أجل ذلك إذا عرفت هذا فتقول: اختلف في الناصب له.

فقيل:ينتصبُ انتصاب المصدر الذي هو من نوع الفعل، وليس ملاقيًا له في لفظه، نحو: قعدت جلوسًا؛ لأن الفعل يقتضيه كما يقتضي المكان المبهم(١).

---

(١) البديع (١/١/١٧١- ١٧٣).
(٢) انظر: المقتصد (١/٦٦٨- ٦٦٩)، والبديع (١/١/١٧٢- ١٧٣) والنص فيه.
(٣) الإيضاح لابن الحاجب (١/٣٢٦) بتصرف.
(٤) ما بين المعكوفتين مكرر؛ لذا سقط من (ف) وهو موافق لما في البديع.
(٥) البديع (١/١/١٧٣) بتصرف.
(٦) في شرحه على المفصل.
(٧) التخمير (١/٤٢٠) بتصرف.
(٨) ل (١٣١/أ).
(٩) النساء/ ١٦٠.
(١٠) شرح اللمع لابن برهان (١/١٢٧) بتصرف.

وقيل: ينتصب بإسقاط حرف الجر؛ لأن الحرف لما سقط تعدى إليه الفعل فنصبه بدليل أنك لو أتيت بـ(اللام) لتعلقت بالفعل المذكور، ولم تحتج إلى غيره، فكذلك بعد إسقاطها[٢].

فصْلٌ :

[قال ـ رحمه الله ـ][-]: «ويكون معرفة ونكرة، وقد جمعها العجاج في قوله:

يركب كل عاقر جُمْهور

مخافةً وزعلَ المحبُور

والهولَ من تهول الهبُور»[٣]

قلتُ : يجوز أن يكون نكرة بلا خلاف، وأما تعريفه فذهب الجمهور أيضًا إلى جوازه إلا الجرميَّ [والرياشي، وقاساه على الحال][+]، والدليل على جوازه السماع والقياس، أما السماع، فما أنشده من قول العجاج[٤]:

[يركب كل عاقر جمهور]

والعاقر: الرمل الذي لا ينبت كالمرأة التي لا تلد.

[**مخافةً وزعلَ** المحبور]

والزعل والعَلَز: القلق من النشاط.

[**والهولَ** من تهول الهبور]

تهوَّله بمعنى: هاله، والهبُور: جمع هبر وهو المطمئن من الأرض، يصف ثور أفلت من الصائد، والشاهد في قوله: (والهول) لأنه مفعول له إذ هو معطوف على (مخافة) مع أنه معرفة.

وأما القياس، فلأن الغرض قد يكون (٢٤٣/ب)معروفًا [عند المخاطب، فإذا ذكره عرف أنه ذلك المعهود عنده؛ ولأنه مفعول [فجاز أن يكون معرفة][-] كسائر المفاعيل وخصوصًا المصدر؛ ولأنه يكون معرفة مع (اللام) لأنه ليس حالاً يقع فيها الفعل فجاز أن يكون معرفة كالمعفول به[٥].

ونختم [هذا][-] الباب بثلاث مسائل:

الأولى:

المفعول له على ضربين،

أحدهما: أن يكون غرضًا صحيحًا لفاعل الفعل كما مثلنا [به][-].

الثاني: أن لا يكون غرضًا بل علة [وسببًا][-] وعُذْرًا، كقولك: قعدت عن الحرب جبنًا، فليس (الجبن) غرضًا ولكنه عذر.

---

(١) نسب هذا القول إلى الكوفيين والزجاج، وفي نسبته إلى الزجاج إشكال، انظر: المباحث الكاملية (٣٩٨/٢ـ ٣٩٩)، وتعليق (٥) لمحقق شرح الإيضاح للعكبري في: (٩٢٢/٣)، وهامش (٣) في: شرح المقدمة الكافية (٤٩٢/٢).

(٢) هذا رأي جمهور البصريين، وهو رأي سيبويه في: الكتاب (٣٦٩/١، ٣٨٧)، والفارسي في: الإيضاح (١٧٠). انظر: شرح المقدمة الجزولية (١٠٨٠/٣).

(٣) المفصل (٧٨) و(١٠٩ـ ١١٠).

(٤) انظر: ديوانه (٢٣٣ـ ٢٣٤)، والكتاب (٣٦٩/١) مع اختلاف لا يمس الشاهد، والتخمير (٤٢٠/١) وتخريجها فيه.

(٥) انظر: اللباب للعكبري (٢٧٧/١ـ ٢٧٨)، والحواشي للزمخشري (ل/١٣١/أ)، والمباحث الكاملية (٣٩٩/٢) والنصوص فيها ويزاد عليها الأصول لابن السراج (٢٠٨/١ـ ٢٠٩)، وأسرار العربية (١٨٨ـ ١٨٩).

أمـا قولـه تعـالى[١]:﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ فهـذا تسـبب ولـيس بغرض، التقدير: إن لهم التقاطه لهذا السبب، أو أُرُوا التقاطه لهذا، وقيل: هذه (اللام) للعاقبة وليست (لام) المفعول له[٢].

الثانية:

هذا المفعول يجوز أن يتقدم ويتأخر كالظرف والمصدر [وغيره][-]؛ لتصرف عامله ولأنه شبيه بالمصدر المؤكد، فجاز التقديم بالقياس عليه[٣].

الثالثة:

لا يجوز أن يقام هذا المفعول مقام الفاعل، فلا تقول:سير عليه حذارُ الشر، وإن جاز ذلك في الظرف لاتساع العرب في الظرف، وسواء كان الفعل لازمًا أو متعديًا فإنه ينصبه على الوجه المذكور؛ لأن الفعل يقتضيه اقتضاء المصدر والمكان المبهم، ويحتاج إليه كاحتياجه[٤].

---

(١) القصص/ ٨.
(٢) انظر: البديع (١٧٣/١/١) والنص فيه بتصرف، واللامات للزجاجي (١٢٥).
(٣) راجع: اللباب للعكبري (٢٧٨/١)، و
(٤) انظر: شرح السيرافي (١٤٥/٥)، واللباب للعكبري (٢٧٧/١) بتصرف فيهما.

باب الحال

قال ـ رحمه الله [تعالى ـ] [-]: «الحالُ :شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلةٌ مثلُه، جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها.» [١]

قلتُ : الحال تذكر وتؤنث، تقول: هذا حال وهذه حال، وهي من: حال يحول إذا تغير [وتبدَّل.][-][٢]

وقد ذكرنا[٣] أن المنصوبات على ضربين: منصوب عن تمام الكلام، ومنصوب عن تمام الاسم، [ثم المنصوب عن تمام الكلام][-] على ضربين: مفعول، وغير مفعول، فالمفعول: خمسة أضرب وقد ذكرت بتفاصيلها، وغير المفعول هو: المنصوب المشبه به، وذلك على ضربين،

أحدهما: ما كان المنصوب فيه هو المرفوع.

والآخر: ما ليس كذلك[٤].

فمن الأول الحال، فإن الحال هي: صاحب الحال في المعنى من حيث كانت صفة له في المعنى والصفة هي الموصوف عندهم[٥].

وباقي الأقسام تأتي.

وإذا ثبت أن الحال ليست من المفعول الصحيح بل من المشبه، فاعلم أن لها بالمفاعيل شبهًا عامًّا وخاصًّا.

أما العام فهي أنها تششبه المفعول، وذلك أن الحال زيادة في الخبر، فإن قولك: جاء زيد، جملة (٢٤٤/أ) قد تمت بها الفائدة وصح السكوت عليها.

فإن قلت (راكبًا) فقد زدت في الفائدة، والزيادة فضلة [لا محالة][-]، والفضلة منصوبة، فالحال أشبهت المفعول في الفضلية، وفي امتناع ظهور حرف الجر فيها، فلا تقول: جاء زيد في راكب، [كما لا تقول:جاء زيد في مجيءٍ][-]؛ ولأنها تشبه خبر (كان) وهو شبيه بالمفعول [به][-].

وأما الخاص فهي أنها تشبه الظرف من حيث إنها مقدرة بـ(في) من جهة المعنى، وشدة شبهها بظرف الزمان من حيث إنها تقتضى كتقفي الزمان، ولها اختلاط شديد بالتمييز؛ لكون كل واحد منهما يرفع إبهامًا، فحصل لها شبه بالخمسة المفاعيل [وغيرها][-].

أما بالمفعول به؛ فلكونه فضلة غير مقدر في لفظها حرف جر، وأما بالظرف؛ فلأنها تقدر بحرف الوعاء من حيث المعنى، ومن حيث إنها تسد مسد الخبر كما يسد الظرف.

[وأما بالتمييز؛ فلأنها تبين هيئة ما من بين هيئات مختلفة يحتملها الكلام، كما أن التمييز يميز نوعًا من أنواع.][-] وبالمصدر [أيضًا][-]؛ لأنها قد تأتي للتأكيد. ولها شبه بخبر (كان)من حيث إنها تحتمل الصدق والكذب، وبالصفة من حيث كانت وصفًا في المعنى، إلا أنها مفارقة، والصفة ملازمة. فلشبهها بالظرف عملت فيها المعاني، ولشبهها بالتمييز وجب أن تكون نكرة، [ولشبهها بالمفعول لم تعمل فيها المعاني إلا مقدمة عليها، ولشبهها][-] [بالخير

---

(١) المفصل (٧٩) و(١١٠).
(٢) انظر: اللباب للعكبري (٢٨٤/١)، وشرح الإيضاح له (٩٣١/٣)، والمباحث الكاملية (٤٤٤/١) والنص فيه بتصرف.
(٣) انظر: المحصل تح الزهراني (١٤٨).
(٤) انظر: نحو هذه التقاسيم في الأصول لابن السراج (١٥٩/١، ٢١٢ـ ٢١٣) بتصرف.
(٥) المرتجل (١٦١).

وجب أن تكون نكرةً][-]، ولشبهها بالصفة اشترط أن تكون مشتقة إلا أنها لم تتبع الموصوف في الإعراب كما تبعته الصفة؛ لأن الصفة لازمة، والحال غير لازمة[١].

والمصنف قدم البحث في بهها على رسمها وأقسامها، بخلاف ما فعل في غيرها؛ لأنها أوَّل المشبهات وهي كالقاعدة لغيرها، فذكر الشبه أولاً [٢]؛ ليفتتح القسم الثاني من المنصوبات بالشيء الذي أوجب نصبها وهو الشبهُ.

قال الخوارزمي: «الحال في الحقيقة خبر (كان) ألا ترى أنك إذا قلت: جاء زيد راكبًا، فكأنك قلت: جاء زيدٌ في حال ركوبه، ولهذا وجب تنكيرها، وخبر (كان) مشبه بالمفعول غير الصحيح بدليل أنك إذا قلت:كان زيد منطلقًا، فمعناه: كان زيد على صفة الانطلاق، ثم المفعول غير الصحيح بمنزلة الصحيح، والحال تبه الظرف من حيث إنك إذا قلت: جاء زيدٌ راكبًا، فمعناه:جاء زيد حال كونه راكبًا، وقولك: حال كونه راكبًا ظرف، فإن قلت:فلم لم يسمَّ ظرفًا كما سمي: «فاهًا لفيك»مصدرًا؟ قلت: الحال لها شريطة وهي: أن تكون بيان هيئة الفاعل أو (٢٤٤/ب) المفعول، ولا كذلك الظرف، فسموا هذا النوع من الظرف حالاً ، ثم الحال ليست بيان هيئة الفاعل أو المفعول على الإطلاق، بل وقت وقوع الفعل [منه][-] أو عليه.»[٣]

أقول: الذي قاله من أن الحال [هي][-] خبر (كان) هو المذهب الكوفي[٤] وهو باطل، فإن الحال لا تكون إلا نكرة [في الغالب][-]، وخبر (كان) ليس من شرطه ذلك، بل[قد][-] يجيءُ معرفة مضمرًا ومظهرًا، نحو: كنته[وكان زيدًا أخاك][-]، والحال لا تكون مضمرة [ألبتة][-]، وأيضًا فخبر (كان) هو خبر المبتدأ بكماله، ولا كذلك الحال فإنها ليست كل الخبر، بل فضلة [أو بعض منه][-]، [وأيضًا][-] فخبر (كان) لا يتم دونه الكلام، والحال من رطها أن يتم دونها الكلام وتقدَّر بـ(في) ولا كذلك خبر (كان) [إلى غير ذلك من الفروق الكثيرة، فلا يقال: إن أحدهما الآخر.][-][٥]

وأما قوله:إن الحال نوع من الظرف فخطأ أيضًا؛ لأن الظرف ما كان من أسماء الزمان مضوبًا مقدَّرًا بـ(في)الحال ليست من أسماء الزمان أصلاً [٣].

قال الجرجاني: «هذه اللفظة التي هي قولهم: في حال كذا، توهم بعض الناس أنه كالتوقيت لمجيئه فإنه بمبنزلة أن تقول: جاءني في الوقت الذي كان فيه راكبًا، وهذا خطأ؛ لأن المراد بالحال هو الصفة والهيئة لا الوقت، يدلك على هذا أن الحال جواب (كيف) و(كيف) لا يسأل بها عن الوقت، بل عن الوصف والهيئة، فإذا قلت: كيف زيد؟ فمعناه: أسقيم هو أم صحيح؟ ولا يريد: أهو في طلوع المس أو في حال غروبها؟[٦]

أقول:ومما يدل أيضًا على أن الحال غير الظرف أنك تجمع بين الحال وظرف في كلام واحد، فيه فعل واحد، نحو: جاء زيد اليوم راكبًا، والفعل الواحد لا يكون له ظرفا زمان[٧].

---

(١) انظر: شرح اللمع لابن برهان (١٣٢/١ـ ١٣٤)، والمقتصد (٦٧١/١ـ ٦٧٦)، وأمالي ابن الشجري (٣/٣ـ٦)، والمرتجل (١٦٠ـ ١٦٣)، وشرح الإيضاح للعكبري (٩٣٤/٣ـ ٩٣٧) بتصرف فيها.
(٢) الإيضاح لابن الحاجب (٣٢٦/١) بتصرف.
(٣) التخمير (٤٢٣/١ـ ٤٢٤) بتصرف.
(٤) هذه مسألة خلافية، انظرها في: الإنصاف (٨٢١/٢ـ ٨٢٨)، والتبيين (٢٩٥ـ ٣٠١).
(٥) انظر: التبصرة (٣٠٢/١)، وشرح الإيضاح للعكبري (٩٣٤/٣ـ ٩٣٥) بتصرف فيهما.
(٦) راجع: الجمل ضمن كتاب ترشيح العلل للخوارزمي (١٣٠٦) بتصرف.
(٧) نتائج الفكر (٤٠٠).

قال ـ رحمه الله ـ: «ومجيئُها لبيان هيئَة الفاعل والمفعول.»(١)

قلت: جمع في هذا الكلام بين الغرض من الحال والقيود التي منها يركب حد [الحال](-) حتى جعل بعضهم(٢) هذا القدْرَ رسمًا للحال فقال: [هي](-) بيان هيئة الفاعل والمفعول حين وقوع الفعل المنسوب إليهما(٦).

وربما قيل: تبيين كيفية الموصوف عند وجود الوصف أو الصفة عند وجودها بالموصوف(٣).

وقال بعضهم: تخليص صورة عن صورة بصورة(٤).

وقل: هي التي لتبيين حالة يكون عليها الخبر والمخبر عنه(٥).

وقيل: كل اسم نكرة منصوب مشتق مفسر لأحد محتملات الفعل(٦).

وهذه العبارات كلها متقاربة وليس فيها ما يسلم عند النظر.

فقول المصنف: ومجيئُها لبيان هيئَة الفاعل والمفعول، رسم أخذ فيه الموضوع؛ «لأن حد الألفاظ إنما هو باعتبار موضوعاتها فبه (٢٤٥/أ) يتميز بعضها عن بعض.

ولمَّا كان موضوع الحال بهذا المعنى صح أن نجعله فصلاً (٧) لها وإن كانت العبارة على غير اصطلاح [أهل](-) الحدود في نظم الحَـدِّ، إلاَّ أنه في التحقيق مستقيم؛ لأن الغرض بالحدِّ تمييز المحدود [هنا فقط](-)، وهو حاصل بذلك مثل حاله من نظم أولئك، وإن أردنا أن ننظمه على اصطلاحهم قلنا الحال هي: اللفظ الدال على هيئة فاعل أو مفعول.

وقد اعترض على هذا [الرسم](-) بأن الصفة تندرج فيه، فإن قولك: جاءني رجل عالم، لفظ دال على هيئة المفعول، فإذن قد وجد الحدود لا محدود، وأجيب عنه بأن المقصود من حدود الألفاظ: أن يكون اللفظ دالاً على ما ذكر، وإذا كان الحال هو الدال على هيئَة الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك؛ لأن قولك: رجل عالم، لا يدل إلا على هيئَة ذات، وإنما أُخذ كونه فاعلاً من غير جهة دلالتها، بخلاف الحال فإنها موضوعة دالة على هيئَة فاعل أو مفعول بنفسها، ويتبين ذلك بأنك تقول: رجل عالم، فتجد دلالة (عالم) في مثل ذلك كدلالته فيما تقدم.

ولا تقول زيد قائمًا أبوه؛ لانتفاء الفاعل والمفعول فثبت أنّ وضع الحال للدلالة على هيئَة الفاعل دال(٨) عليه، والصفة دالة على [هيئَة](-) ذات مطلقًا من غير تقييد، وهذا أوضح من قول من قال هو: «اللفظ الذي يبين كيفية وقوع الفعل، وإن كان مستقيمًا في المعنى إلا أن [الأول](-)؛ لكونه ذكر في الماهية باعتبار الوضع؛ لأن ما هية الألفاظ الموضوعة إنما [هو](+) باعتبار موضوعاتها، وليس في هذا الآخر إلا ذكر الملازم(٩)، وهو كيفية وقوع الفعل.

---

(١) المفصل (٧٩ و(١١٠).
(٢) هو العكبري في: اللباب (٢٨٤/١).
(٣) المقدمة الجزولية (٨٩).
(٤) المباحث الكاملية (٤٤٥/١).
(٥) شرح الجمل لابن خروف (٣٧٨/١).
(٦) لم أعثر عليه.
(٧) في (ف) «فصلاها» «من هيئة» وما في (ش) موافق لما في الإيضاح لابن الحاجب، و«ها» غير واضحة في (ش) وتكملتها من (ف).
(٨) في (ش) «الا» وما أثبته هو الصواب.
(٩) في الإيضاح لابن الحاجب «اللازم» ويظهر أنه الصواب.

والحال في قولك: جاءني زيد راكبًا، ليس ما هيتها في الوضع بيان كيفية وقوع الفعل، وإنما موضوعها ذاتٌ قام بها المعنى المشتقة هي منه[١]، ولكنهم وضعوها[١] وضعًا مقيدًا بالفاعل خاصة فجاء ذلك من لازمها، لا أنه من ماهية موضوعها.

وأما قول بعضهم[١] في حدها: كل نكرة جاءت بعد معرفة قد تم الكلام دونها، فمما لا لا حاصل له؛ لأن حد الألفاظ إنما يكون باعتبار مدلولاتها حسب ما تقدم.

وهذا الحد عري عن المعنى، وأما قوله: «قد تم الكلام دونها» فليس أيضًا بمعنى يتعلق بمدلول الحال، وإنما هو لأمر آخر يكون مع الحال، فتبين أن هذا الحد عري عن مدلول الحال من حيث المعنى، ثم هو فاسد من حيث إنا نجد ألفاظًا كثيرة موافقة لما ذكر وليس بحال، كقولك: ضربت رجلاً ، وضربت يومًا، وضربت تأديبًا، وأشباه ذلك فكلها نكرة جاءت بعد معرفة قد تم الكلام دونها وليس بحال.» [٢]

فالأولى أن يقال هو: اللفظ (٢٤٥/ب) المنصوب الدال على هيئة الفاعل أو المفعول لفظًا أو تقديرًا، فقولنا: اللفظ المنصوب، احتراز عن الصفة فإنها لا تلزم النصب بل تتبع موصوفها، وقولنا: على هيئة الفاعل أو المفعول، احتراز عن سائر المفاعيل، وقولنا: لفظًا أو تقديرًا، لتندرج فيه الجمل التي تقع أحوالاً فإنها منصوبة تقديرًا، ويدخل فيه أيضًا الفاعل أو المفعول المقدر[٣] في قولك: هذا زيد قائمًا، فإنه يؤول في التقدير إلى قولك: أشير إليه قائمًا[٤] قائمًا[٤] على ما يأتي [تقريره][-][٥].

قال ـ رحمه الله ـ: «وذلك قولك: ضربت زيدًا قائمًا، تجعله حالاً من أيهما شئت، وقد تكون منهما ضربةً على الجمع والتفريق، كقولك: لقيته راكبين، قال عنترة[٦]:

متى ما تلقني فردين ... ترجُف روانفُ أليتيك وتُستطارَا

ولقيته مصعدًا منحدرًا.»[٧]

قلت: الحال قد تكون من الفاعل والمفعول كما مثل به، وقد تكون منهما ضربة، أي: دفعة على الجمع يكونان متماثلي اللفظ فَيُبَيِّنُهما[٨]، كقولك: لقيته راكبين.

[ومثله[٥]:

متى ما تلقني] [-] فردين

أي: منفردين وهي حال من الفاعل المضمر في (تلقني) ومن المفعول الذي هو (الياء) [٩].

وقوله: وتستطارا مجزوم بالعطف على (ترجف)وثنَّى الضمير؛ لأن المراد بـ(الروانف) الرانفتان[١٠] وهما جانبا الأليةِ[٢].

---

(١) هو ابن جني في: اللمع (١٣٤).
(٢) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٣٢٧/١ـ ٣٢٨) بتصرف.
(٣) في (ف) «المقدم».
(٤) راجع: الأصول لابن السراج (٢١٣/١، ٢١٨).
(٥) انظر: ص(١٢٤).
(٦) البيت في ديوانه (١٨٣)، والتبصرة (٢٣٦/١)، والتخمير (٤٢٥/١) وتخريجه فيه.
(٧) المفصل (٧٩) و(١١٠).
(٨) في (ف) «فثنيتهما» ولعله الأقرب إلى الصواب.
(٩) أسرار العربية (١٩١).
(١٠) انظر: التخمير (٤٢٥/١) وفيه: «الرافعتان» بدلاً من «الرانفتان».

وقال في الحواشي: «أراد «تستطارنْ» فقلب (النون) ألفًا عند الوقف، فهو فعل يبنى آخره على الفتح مع (النون) فلا يتسلط عليه الجازم، ونظيره[١]:

ضربَ عنك الهمومَ طارقَها ... ضربكَ بالسيف قونسَ الفرسِ

أراد (اضربَن) وأصل هذه (النون) المؤكّدة أن لا تدخل إلا على غير الموجب، وربما تدخل [في الشعر][+] على الموجب؛ لفرط التأكيد، [وذلك][-] قولك: والله ليخرُجُنَّ زيدٌ.»[٢]

قال أبو البقاء: «في (تستطارا) ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الألف ضمير (الروانف) وهو جمع في معنى الاثنين؛ لأن كل ألية لها رانفة، فجمع [كما في][+] قوله تعالى[٣]: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ وأسند الاستطارة إليها كما أسند الرجفان إليهما.

والثاني: أن الضمير يعود على الأليتين.

والثالث: أن تجعل الألف بدلاً من نون التوكيد.»[٤]

[أقول][-]: ومما جاءت فيه [الحال من اثنين][+] [مجموعة][-]، قول الشاعر[٥]:

لقتُ ليلى وهي ذات مؤصَّدٌ ... ولم يبد للأتراب من ثديها حجمُ

صغيرين نرعى البَهم يا ليتَ ... إلى اليوم لم نكبر ولم تكبُر البَهْمُ

أذَنانا

فنصب (صغيرين) على الحال من (التاء) في (تعلقت) وهي فاعلة، ومن (ليلى) وهي مفعولة[٦].

وقوله: على التفريق، أي: (٢٤٦/أ) غير مُثَنَّيَيْن؛ لاختلاف لظفيهما، نحو: لقيته مصعداً منحدرًا، ثم لك في هذا طريقان،

أحدهما: أن تولي كل حال صاحبها، نحو: لقيت مصعدًا زيدًا منحدرًا[٧]، هذا هو الأصل إجراؤها مجرى الوصف.

و[الثاني:][٨] لك أن تؤخرهما عنهما فتقول: لقي زيد عمرًا منحدرًا مصعدًا، فتجعل (منحدرًا) لـ(عمرو) و(مصعدًا) لـ(زيد) لأنك لو التزمت الرتبة [التي للفعل معهما][-] لم توف أحدًا منهما حقه.

قال ابن السراج: «إذا قلت: رأيت زيدًا مصعدًا [منحدرًا][٩]، جعلت (مصعدًا) حالاً للتاء[١٠] و(منحدرًا) حالاً لـ(زيد) وكيف قدرت بعد أن يعلم السامع مَن المصعد؟ ومن

---

(١) البيت لطرفة وهو في: ديوانه (١٠٧)، ونوادر أبي زيد (١٥٦)، وسر العربية (٨٢) وفيه حديث عن عدم الاستشهاد به.
(٢) ل (١٣١/أ).
(٣) التحريم/ ٤.
(٤) لم أعثر عليه، ولعله في شرح المفصل المفقود.
(٥) البيتان لقيس بن معاذ، ويقال: لقيس بن الملوح العامري، وهما في: ديوانه (٢٣٨)، وأسرار العربية (١٩٠).
(٦) أسرار العربية (١٩١).
(٧) في البديع: لقي زيدٌ مصعدًا عمرًا منحدرًا» وهو أدق.
(٨) زيادة تناسب السياق، وهي في البديع كذلك.
(٩) زيادة من الأصول والبديع يقتضيها السياق.
(١٠) في (ش) «الثاني» والصواب ما أثبته، وهو موافق لما في الأصول والبديع.

المنحدر؟ جاز[١]، ولا يصح حالان يعمل فيهما فعل واحدٌ لاسم واحد، كما لا يعمل في ظرفين ظرفين ولا مصدرين، ولهذا قالوا فجاءه زيد راكبًا مسْرِعًا، إنه حَال مِنَ الضميْر في (راكب).»[٢]

قال أبوالبقاء: «الجيد هنا حذف (الواو)لأن أحَد الاسمين حال للفاعل، والآخر حال من المفعول، فإذا عطفت بـ(الواو) أوهمت أن الحالين لواحد ولكن في وقتين، وإذا حذفت (الواو) تعيَّن التوزيع عليهما، و(الواو) جائزة كجواز التثنية.»[٣]

فصْلٌ :

«والعامل فيها إما فعل وشبهه من الصفات، أو معنى فعْل، كقولك:فيها زيدٌ مقيمًا، وهذا عمرو منطلقًا، وما شأنك قائمًا؟ وما لك واقفًا؟ وفي التنزيل:﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا ﴾ و﴿ فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾ و«ليت» و«لعل» و«كأنَّ »ينصبْنها أيضًا؛ لما فيهن من معنى الفعل.»[٤]

قلتُ : الحال منصوبة، والنصب عمل، وكل عمل فلا بد له من عامل، فالعامل فيها إما متصرف ونعني به: الفعل أو شبهه من أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة والمصدر، وإما غير متصرف وهو: معنى الفعل.

فإذن العامل فيها لا يخرج عن خمسة أصناف: إما فعل صريح، وإما اسم مشتق من الفعل، وإما اسم في معنى الفعل وليس مشتقًّا منه، وإما ما في الجملة من معنى الفعل، وإما حرف فيه معنى لافعل، نحو: ليت ولعل، فالأول والثاني ظاهر، والثالث إما جار ومجرور، نحو:فيها زيد مقيمًا، وإما اسم الإشارة أو حرف التنبيه، نحو:هذا عمروٌ منطلقًا، وإن شئت أن تجعل العامل ما فيها من [معنى][-] التنبيه فيكون التقدير:أنبه عليه قائمًا، أو معنى الإشارة فيكون التقدير:أشير إليه قائمًا[٥].

قال في الحواشي: «سُئلت بمكة عن ناصب الحال في قوله تعالى[٦]:﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا ﴾ فقلت: ما في حرف التنبيه أو في اسم الإشارة من معنى الفعل، فقيل لِأَيِّمَا استَقَرَّ أَنَّ العاملَ في الحال هو العامل في صاحبها، فلمَ لم تفيءْ[٧] ههنا بذلك فإن العامل في الحال ما ذكرت وفي صاحبها الابتداء؟

فقلت: تحقيق الكلام:هذا بعلي أنبه عليه شيخًا أو أشير إليه شيخًا، فالضمير هو ذو الحال، والعالم فيه وفي الحال واحد، قال: «والأولى أن يعمل اسم الإشارة (٢٤٦/ب) وإن جاز أن يعمل حرف التنبيه؛ لأن اسم الإشارة أقرب العاملين، وهم يعملون الأقرب.»[٨]

---

(١) انظر: الأصول (٢١٨/١)، والبديع (١٨٣/١/١- ١٨٤) والنص فيهما بتصرف.
(٢) انظر: الأصول (٢١٨/١)، والبديع (١٨٣/١/١- ١٨٤) والنص فيهما بتصرف.
(٣) لعله في شرح المفصل المفقود.
(٤) المفصل (٧٩) و(١١٠- ١١١).
(٥) انظر: الأصول (٢١٨/١)، والتبصرة (٢٩٧/١)، والإيضاح لابن الحاجب (٣٢٨/١)، والبديع (١٩٨/١/١- ٢٠٠).
(٦) هود/ ٧٢.
(٧) هكذا رُسمت في نسختي ويظهر أنها «تجيءْ».
(٨) ل (٢٤/أ)ولم أعثر على بداية الحكاية في الحواشي التي بين يديَّ.

[قلت][-]: قد نبه في هذه المناظرة على «أن الفاعل المقيد فعله بهذه الحال قد يكون فاعلاً لفظًا ومعنىً، وقد يكون فاعلاً معنىً لا لفظًا، وكذلك المفعول على ما أشرنا إليه في حدها.

والضابط في العامل المعنوي فيهما أن يقال هوالذي يكون به صاحب الحال فاعلاً معنويًّا أوّ مفعولاً معنويًّا لا لفظيًّا.

مثال الفاعل، قولك:زيد في الدار قائمًا، فـ(قائمًا) حال من الضمير الذي [في][-] (في الدار)لأنه في المعنى فاعل، فصحَّ أن يقيد باعتبار ما هو في المعنى فاعل له، وكذلك قوله تعالى[١]:﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾ لأن المعنى: ما يصنعون، فـ(معرضين) حال من الضمير باعتبار كونه فاعلاً في المعنى فصح تقييده لذلك.

ومثال المفعول، قولك:هذا زيد قائمًا، فـ(قائمًا) حال من المشار إليه؛ لأنه مفعول في المعنى فصح تقييده لذلك؛ لأن التقدير:أشير إليه في حال كونه قائمًا، ولولا ذلك لم تستقم الحال، ألا ترى أنك لو قلت:زيد قائمًا أخوك، لم يستقم، ولو قلت:هذا قائمًا أخوك، استقام.

ومن المعنوي أيضًا:ليت ولعل وكأنَّ ؛ لأنها مشبهة بالأفعال فإذا قيِّد منصوبها أو مرفوعها بالحال كان تقييدًا باعتبار معناها الذي أَشبَهت به الفعل وكان معنويًّا لذلك، فإذا قلتكأنَّ زيدًا راكبًا الأسَدُ[٢]، كان (راكبًا)حالاً من (زيد) لأن المعنى: أشبه زيدًا[٣] راكبًا، فلما كان المعنى على هذا صح تقييده ولولا ذلك لم يصحَّ[٤]» قال النابغة[٥]:

كأنــه خارجًــا مــن جَنْــب شَرْب نَسُوه عِنْد مُعْتأَدِ
صَــــــــــــــــــــــفْحته

فـ(خارجًا) حال، والعامل فيه (كأنَّ)[٥].

ومن المعني أيضًا الاستفهام، نحو:ما شأنك قائمًا؟ كأنه قال:أستفهم عنه قائمًا[٦].

مسألة:

من قرأ[٧]﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗا ﴾ ففيه أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون خبرًا بعد خبر.

الثاني: أن يكون بدلاً من (بعلي).

الثالث: أن يكون (بعلي)بدلاً من (هذا) و(شيخ) الخبر.

الرابع: أن يكون (شيخ)خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: هذا بعلي هذا شيخ[٨]، وهكذا إذا قلت: هذا زيد قائم، كان فيه [هذه][-] الأربعة الأوجه.

قال ـ رحمه الله ـ:فالأول يعمل متقدمًا ومتأخرًا، ولا يعمل الثاني إلا متقدِّمًا.»[٩]

---

(١) المدثر/٤٩.
(٢) في الإيضاح لابن الحاجب: «كأنَّ زيدًا الأسدُ راكبًا».
(٣) في (ف) «أشبه زيدٌ راكبًا الأسد» وفي الإيضاح لابن الحاجب: «أبه زيدًا بالأسد راكبًا» وهو يشبه ما في (ش).
(٤) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (١/٣٢٨ـ ٣٢٩) بتصرف.
(٥) البيت في ديوانه (١٩)، والخصائص (٢/٢٧٥).
(٦) البديع (١/١/٢٠٠).
(٧) هو ابن مسعود رضي الله عنه وغره. راجع: معجم القراءات (٤/١٠٥).
(٨) التبيان للعكبري (٢/٤٥٧)، وقد ذكر فيه سبعة أوجه من بينها هذه الأربعة.
(٩) المفصل (٧٩) و(١١١).

قلتُ: العامل متى تصرف في نفسه، أي يتنقَّل من صيغة إلى أخرى تنقلاً زمانيًا، قال ابن جني: «التصرف هو: التنقل في الأزمنة»[١] تصرف في معموله، أي: عمل فيه متقدمًا عليه ومتأخرًا [عنه][-].

قال السخاوي: «إن جعل المصدر (٢٤٧/أ) من المشبَّه بالفعل فهو لا يتقدم عليه الحال، وإن جعله من معنى الفعل فالمصدر ينصب المفعول به، ومعنى الفعل لا ينصبه، وإن لم يرد هذا ولا ذا فقد أخل بتركه.»[٢]

أقول: هو من المشبه وقد منع من تقدم الحال عليه مانع من خارج، وهو كونها من جملة الصلة، [والصلة لا تتقدم على الموصول][+] فكأن المصنف قال: يعمل متقدمًا ومتأخرًا ما لم يمنع من ذلك مانع، وإنما جاز التقديم في الفعل أو شبهه؛ لأن الأصل في العمل للفعل، وبعده ما أبيه بلا واسطة.

وأما المعنى فمبه به لكن بواسطة من تغيير أو نيابة، ألا ترى أن ذا لا بد فيه من تغيير حتى يصح كونه عاملاً [-]، وكذلك (في الدار) إنما عمل؛ لأنه نائب عن الفعل، [وأيضًا؛ لأن الفعل أو شبهه متصرف في نفسه][-] فمتى كان الفعل هو العامل أو شبهه جاز التقديم والتأخير إلا أن يمنع من ذلك مانع، مثل أن يكون في صلة المصدر أو في صلة الذي أو اللاَّ م، فالمنع هنا ما كان بالنظر إلى نفس العامل، [و[٣]لا لضعفه][-] بل للمحافظة على أمر أمر آخر وهو أن الصلة تجري من الموصول مجرى الجزء، ومنع الأخفش[٢] تقدم الحال على الاسم الظاهر، وإن كان العامل فعلاً من نحو: راكبًا جاء زيد، قال: لبعدها عن العامل، ووافق على المضمر[٤] من نحو: راكبًا جئت، وهذا تحكم لا يساعده [عليه] قياس ولا سماع. سماع.

وجعل المبرد[٥] ﴿خُشَّعًا﴾ من قوله تعالى[٦]: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ حالاً من هذا، وكذلك قوله[٧]:

يَزيدُ[٨] يخطرُ ما لم فإذا يخلو له لحمي رتع

ومنع الفراء[٩] التقدم مطلقًا لما يلزم من تقدم المضمر على الظاهر، وقد سبق الجواب الجواب عنه في خبر المبتدأ[١٠].

وإن كان العامل من الثاني لم يجز تقديم الحال عليه؛ لأن التقديم تصرف فلا يستفاد من غير المتصرف إذ لا بد أن يثبت للمفيد أولاً ما يفيده [غيره][-]، ولأن المشبه [إنما عمل بالشبه، والمشبه][-] لا يقوى قوة المشبه به؛ ولأنه فرع عليه فيجب أن يكون منحطًا عنه

---

(١) اللمع (١٣٥).
(٢) لم أطلع على كتابه المفصل.
(٣) البديع (١٩٨/١/١)، والواو في قوله: «ولا لضعفه» لا حاجة لها هنا.
(٤) المضمر مجمع على تقديمه. انظر: الأصول (٢١٩/١)، والإنصاف (٢٥٠/١- ٢٥١).
(٥) انظر: المقتضب (١٦٩/٤- ١٧٠)، والبديع (١٩٨/١/١- ١٩٩).
(٦) القمر/ ٧، وفي (ش) «قولهم» والتصحيح من (ف).
(٧) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو في: المفضليات (١٩٨)، والمقتضب (١٧٠/٤)، ولحديث أوسع حول الشاهد والرواية، راجع: البديع (١٩٩/١/١).
(٨) في (ش) «مريدًا» والتصحيح من المقتضب والبديع.
(٩) انظر: أسرار العربية (١٩٢)، واللباب للعكبري (٢٨٩/١).
(١٠) المحصل تح الخزرجي (٩١٨/٢).

[ولأن التقديم مؤذن بقوة العامل، والعامل المعنوي ضعيف][+]، فإذا قلت:هذا زيد قائمًا، وجعلت العامل (ها) جاز لك ثلاثة أوجه:

هذا زيدقائمًا، وهذا قائمًا زيد، وها قائمًا ذا زيد، فإن قلت: لم لم يعمل (هذا) في المفعول به؟

قيل: المفعول به غير الفاعل فلو عملت فيه أسماء الإشارة بمعناها لوجب أن تعمل فيه جميع الحروف، نحو: همزة الاستفهام، و(ما)النافية، وأيضًا يمتنع عمل الحرف فيه؛ لأن معنى الحرف قائم بالاسم فلو عمل فيه بمعناه لصلة[١] العامل في الاسم المعنى القائم به، والمعنى القائم به صفة له فيفضي إلى عمل الصفة في الموصوف (٢٤٧/ب) وذلك ممتنع.

وأيضًا فالحروف نائبة عن الجمل، والجمل لا تعمل، فأما عمل المعنى في الحال؛ فلشبهها بالظرف إذ كانت تقدر بـ(في) والقياس على الظرف وإن اقتضى تقدم الحال على العامل المعنوي إلا أن الحال عرض لها شبه بالمفعول به فامتنع تقديمها؛ ولأن الحال أيضًا صفة، والصفة لا تتقدم[٢].

فأصلها إذن ألا تتقدَّم إلا أنها خالفتها، هذا فيما إذا كان العامل، متصرفًا فيبقى على الأصل فيما عداه؛ [ولأن تقديم الظرف على المعنى على خلاف الدليل، فلا تحمل عليه الحال تقليلاً لمخالفة الدليل.][-]

قال الخوارزمي: «الفرق بين الظرف والحال، أن الحال كما تتعلق بالعامل تتعلق بذي الحال، ففي هذه الصورة يلزم تقديم الحال على كلا الشيئين بخلاف الظرف فإنه يتعلق بالعامل فقط، فلا يلزم من تقديم الظرف على العامل المعنوي [تقديم الحال عليه»[٣].

وأجاز الأخفش تقدم الحال على العامل المعنوي][-] بشرط أن يتقدم عليها المبتدأ، فأجاز:زيد قائمًا في الدار؛ لأن الظرف يتعلق بـ(استقر) أو (مستقر) والفعل متصرف إذ العمل في الحقيقة لذلك [المقدر][-] وهو من قسم المتصرف.

وأيضًا فالحال خبر أو جزء من الخبر وتقديم أحد الجزأين كتقدمها[٤] لتوقف المعنى المركب عليهما.

والجواب أن الظرف علىكل حال ليس عاملاً بلفظه فكان كاسم الإشارة، وتقدم أحد الجزءين لا يخرجه عن أن يكون معنويًّا، [والتقديم تصرف، والظرف لا تصرف له][-]، ثم يشكل بقولك:زيد قائمًا هذا، بأن تجعل (زيدًا) مبتدأ و(هذا) خبره، وأما تعلقه بالفعل فلا يجوب له التقدم؛ لأن العمل منسوب الآن إلى الظرف لا لذلك الفعل فإنه قد صار مرفوضًا [منسيًّا][-]، وصارت المعاملة مع الظرف[٥].

وقال بعضهم[٦]: «لم يثبت مثل:زيد قائمًا [في الدار][+]، في فصيح الكلام فدل على أنه من قبيل المعنى؛ إذ لو كان من القبيل الأول لوقع على كثرته متقدمًا كما في الأول، وأيضًا إذا صار ذلك المقدر[٧][منسيًّا][-] كان في حكم العدم وصارت المعاملة مع النائب فكان فكان العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، ولذلك كان مذهب المحققين في قولك: سقيًا

---

(١) في (ف) «لصار» وهي موافقة لما في اللباب للعكبري.
(٢) انظر: اللباب للعكبري (٢٨٩/١- ٢٩٠)، والإيضاح لابن الحاجب (٣٣٠/١) بتصرف فيهما.
(٣) التخمير (٤٢٧/١) بتصرف.
(٤) في (ش) «كتقدمها» والتصحيح من (ف).
(٥) راجع: اللباب للعكبري (٢٩٠/١- ٢٩١)، والإيضاح لابن الحاجب (٣٣٠/١) بتصرف فيهما.
(٦) هو ابن الحاجب في الإيضاح (٣٣٠/١) بتصرف.
(٧) في (ف) «المقدم».

زيدًا، أن يكون (زيد) منصوبًا بـ(سقيًا) لا بـ(الفعل المحذوف) لأنه كالمعدوم، وهذا بخلاف قولك:ضربًا زيدًا، فإنه منصوب بالفعل المقدر لا بالمصدر؛ لأنه قد جاء الفعل فيه مذكورًا مع المصدر، بخلاف الأول»[١] ومما احتج به الأخفش، قول الشاعر[٢]:

سَقْيًا لِرَبْعِ كُوزٍ بَيْنَ رَاعِهِمُ ... فَحْطُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ نِزَارِ[٤] (٢٤٨/ب)

فقدم الحال على (فيهم) لتقدم المبتدأ، وهذا شاذ وضرورة، فلا يحتج به[٣].

قال الجرجاني: «لا يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي لوجهين،

أحدهما: أن الفعل [المحض][-] يضعف بالتقديم بدليل قولهم: زيدٌ ضربت،؛ بالرفع على تقدير (الهاء) و(لزيد ضربت) وامتناع (ضربت لزيد) وإذا ضعف العامل الأصلي بتقديم معموله فلئن يضعف المعنوي عن العمل فيه عند التقدم أولى، [فبالتقديم عليه يخرج عن العمل.][-]

الثاني: أن الحال وإن أبه الظرف، فبهذا الشبه لا تستحق أن تعمل فيه المعاني[٤] مقدمة، كما أن الاسم لم يخرج عن الاسمية ببهه الفعل، فصار في قولك: زيد فيالدار قائمًا، ثلاث صور،

واجدة: لا تجوز بلا خلاف، وهي [إذا قدمت الحال على الجملة بأسرها][-].

وأخرى: تجوز بلا خلاف، [وهي المذكورة][٥]

وثالثة: فيها خلاف، [وهي[٦] ما إذا توسطت الحال بينهما.][-]، فأجازها الأخفش، ومنعها غيره[٧].

ومنع كثير من المتأخرين[٨]: (هو زيد قائمًا) من كل وجه، وأجازهاسيبويه في موضع على معنى، ومنعه في موضع على معنى، [فأجازه مع الإفادة، ومنعه مع عدمها.][٩]

ورأى بعضهم[١٠] أن عمل الظرف أضعف من عمل الإشارة؛ لأن الفعل يصح إظهاره مع الظرف، ولا يصح مع الإشارة، فصار اسم الإشارة كالمستقل بخلاف الظرف[٧].

ولنختم هذا بمسألتين،

الأولى:

---

(١) هو ابن الحاجب في الإيضاح (٣٣٠/١) بتصرف.

(٢) البيت للنابغة الذبياني، وهو في: ديوانه (٥٥)، وشرح الجمل لابن خروف (٣٨٣/١) وفيهدُوَارِ بَدَلاً من «نزار».

(٣) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٣٨٣/١) مع تعليق المحقق.

(٤) في (ف) «غير مقدمة» ولعله الصواب.

(٥) زيادة من (ف) وهذا هو الصواب، وما ذكر في (ش) بعد هذه الصورة من قوله: «وهي ما إذا توسطت الحال بينهما» يعد خطأ، بل قوله هذا يوضع بعد الصورة الثالثة وقد فعلت ذلك.

(٦) في (ف) «زيد قائمًا في الدار».

(٧) انظر: المقتصد (٩٧٤/١ـ ٩٧٥) والنص فيه بتصرف، وشرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٣٧/ب)، والبديع (٢٠٠/١/١)، والمانع من هذه الصورة سيبويه في: الكتاب (١٢٤/٢ـ ١٢٥)، والمبرد في المقتضب (١٧٠/٤ـ ١٧١).

(٨) منهم: ابن بابشاذ في: شرح الجمل (١/ل٣٦/أ)، والسهيلي في: الهامش (٥) في شرح الجمل لابن خروف (٣٨٣/١).

(٩) راجع: الكتاب (٧٨/٢، ٨١)، وشرح الجمل لابن خروف (٣٨٣/١) والنص فيه بتصرف، مع تعليق المحقق.

(١٠) هو العكبري في: اللباب (٢٩١/١)، وفي (ف) «وأرى».

قوله تعالى[١]:﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ فمنهم من يجعل ﴿قَبْضَتُهُۥ﴾ بتقدير: مقبوضته، ويخرجها عن حكم المصدر ويعملهافي الحال مقدمًا عليه، ومنهم من يجعل التقدير: والأرض إذا كانت جميعًا، [وعلى هذا يجيزون: نحن جميعًا في عافية، أي: إذا كنا جميعًا][٢].

الثانية:

إذا تكرر الظرف سواء اتحد لفظها أو لم يتحد، ووقع بعد المبتدأ وكان أحد المكررين متصلاً بضمير الآخر، ووقع معهما اسم[٣] يصلح أن يكون خبرًا، فلك فيه النصب على الحال، والرفع على الخبر [كما كان قبل التكرار][-]، نحو قولك: زيد في الدار قائمًا في الدار، وزيد في الدار قائمًا في البيت، وزيد في الدار قائمًا فيها[٤].

قال ـ رحمه الله ـ: «وقد منعوا في: مررت راكبًا بزيد، أن يجعل (الراكب) حالاً من المجرور»[٥].

قلتُ: أما إذا كان حالاً من الفاعل فلا خلاف فيه، فأما من المجرور فذهب أكثر البصريين إلى امتناع التقديم محتجين بوجوه،

أحدها: أن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، العامل في ذي الحال هو حرف [الجر][-]، والحرف لا يتصرف وليس له معنى يعمل به فلا يجوز التقديم[٦].

الثاني: أن حرف الجر؛ لكونه معديًا للفعل كالجزء منه، (٢٤٨/ب) وفي تقديم الحال توسيط بين الشيء وجزئه بالأجنبي وذلك لا يجوز[٧].

الثالث: أنه قد كثرت الحال من المجرور في كلامهم، ولم يسمع من الفصحاء التقديم ولو كان جائزًا [لوقع متقدمًا، وحيث لم يسمع ذلك دل على امتناعه][-][٨].

وأجاز آخرون[٩] التقديم محتجين بقوله تعالى[١٠]:﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ وبقول[١١] الشاعر[١٢]:

فإن تـ أذوادٌ أُصـِبْن ونسوةٌ ... فلـن يـذهبوا **ـرْ غًا** بقتـل حبـــــــــــــــال

أراد بقتل حبال فَـِرْ غًا، أي: هدرًا، و(حبال) اسم رجل[٨].

---

(١) الزمر/٦٧.
(٢) انظر: البديع (٢٠١/١/١ـ ٢٠٢) والنص فيه بتصرف يسير، ومعاني الفراء (٤٢٥/٢).
(٣) في (ش) «الاسم» والتصحيح من (ف) وهو موافق لما في البديع.
(٤) البديع (٢٠٢/١/١) بتصرف.
(٥) المفصل (٧٩ـ ٨٠) و(١١١).
(٦) اللباب للعكبري (٢٩١/١) بتصرف.
(٧) التخمير (٤٢٨/١) بتصرف.
(٨) الإيضاح لابن الحاجب (٣٣١/١) بتصرف.
(٩) منهم: أبوعلي الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان، انظر: الإيضاح (١٧١)، وشرح اللمع (١٣٧/١ـ ١٣٨)، وأمالي ابن الشجري (١٥/٣)، والبديع (١٩٩/١/١ـ ٢٠٠)، واللباب للعكبري (٢٩٢/١) والنص فيه بتصرف.
(١٠) سبأ/٢٨.
(١١) في (ف) «وقال».
(١٢) البيت لطليحة بن خويلد الأسدي، وهو في: المحتسب (١٤٨/٢).

الثاني: أن تقول: حال من فاعل لفظي، فجاز [التصرف فيه][-] بالتقديم [والتأخير][-] كسائر أحوال الفعل فتمسكوا بدخوله تحت مفردات أحوال الأفعال، وقد علم بالاستقراء تقديمها، ألا ترىأنك إذا قلت: جاءني راكبًا زيد، لم يحتج في جواز التقديم إلى سماع في تلك الصورة، بل يحكمبالجواز؛ نظرًا إلى عموم القاعدة المعلومة من استقراء كلامهم، كما في رفع قولك:جاء زيد، ونصب ضربت عمرًا[١].

والجواب: أما ﴿ كَآفَّةً ﴾ فحال من (الكاف) لا من (الناس) والهاء فيها للمبالغة، والتقديروما أرسلناك إلا كافًّا للناس عن كفرهم[٢].

وأما (فرغًا) فحال من الفاعل، أي: فلن يذهبوا ذوي فرغ.

وعن الثاني أن الحكم بما ذكروه من القياس مروط فيه أن لا تختلف الأنواع بوجه يصح مخالفة الحكم بسببه، وهو أن حال المجرور في المعنى صفة لصاحبها فهي معمولة في المعنى لحرف[٣] الجر، إلا أنهم نصبوها لغرض الفصل بين الصفة والحال، وكما أن معمول معمول الجار لا يتقدم عليه فكذلك (فرغ) [٤] ونحوه [الذي هو معمول الجار][-]، فثبت أن في في هذا معنى مناسبًا لقطعه عن تلك القاعدة المذكورة من تقدم الحال فينقطع الإلحاق لذلك إلى أن يثبت بوجه آخر أو يمتنع، وقد ثبت امتناعه لما ذكرناه من الدليل السالم عن الاعتراض فيمتنع[٥].

قال الخوارزمي: «لم يجعل الجار من المجرور لفصله بين الفعل وبين ما هو بمنزلة الجزء منه بأجنبي، وفي هذه المسألة دليل على أن حرف الجر بمنزلة الجزء من الفعل، لا بمنزلة الجزء من المفعول.» [٦]

قال أبوالبقاء: «يريد بقوله: «منعوا» الأكثر؛ لأن جماعة من البصريين أجازوا تقديم حال المجرور عليه، ومن القياس أن حرف الجر كالجزء من الاسم، ولهذا حكمت على موضع الجار والمجرور بالنصب، والعامل فيه الفعل الذي قبله، وقد تقدم العامل في الحال، واحتج الآخرون بأن حرف الجر هو العامل وهو غير متصرف فصار كالظرف واسم الإشارة؛ ولأنه وقع موقع همزة (٢٤٩/أ) التعدي، فكما لا يجوز وقوع الحال بين حروف الفعل، فكذلك لا يجوز وقوعها بين ما هو في تقدير جزءٍ منه وبين بقية حروفه.»[٧]

وقال في الحواشي: «إنما امتنع تقديم الحال على ذي الحال المجرور من قبل أن الحال صفة في الأصل، والصفة من التوابع[٨] وأحسن أحوال التوابع أن تقع موقع المتبوع، والمجرور لا يتقدم على الجار، فكيف يصح أن يتقدم عليه ما هو تابع للمجرور.»[٩]

[وههنا][-] مسألة:

---

(١) الإيضاح لابن الحاجب (٣٣١/١) بتصرف.
(٢) في اللباب للعكبري (٢٩٢/١) «ما أرسلناك إلا كافة للناس كفرهم».
(٣) في نسختي التحقيق «بحرف» وما أثبته موافق لما في الإيضاح لابن الحاجب.
(٤) في الإيضاح لابن الحاجب «فرع معمول الجارِّ بأن لا يتقدم على الجارِّ أجدر».
(٥) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٣٣٢/١) بتصرف.
(٦) التخمير (٤٢٨/١) بتصرف.
(٧) يظهر أن هذا النص منقول من شرحه للمفصل المفقود، وإن كان في اللباب (٢٩١/١) ما يشبهه.
(٨) في (ف) «التابع» وهي مطابقة لما في الحواشي.
(٩) ل (١٣٢/أ)بتصرف يسير جدًّا.

منع بعضهم[١] الحال من المضاف إليه؛ لأن الحال جزءٌ من الخبر، والمضاف إليه لا حظ له في الإخبار عنه؛ لأنه كالجزء من المضاف، ولجزءُ لا يخبر عنه، وجوزه بعضهم[٢]؛ لأن الحال صفة في المعنى والمضاف إليه يجوز وصفه.

و«الصحيح أن المضاف إليه [إما أن يكون فاعلاً أو مفعولاً في المعنى [أو لا يكون، فإن كان أحدهما][-] جاز [إيقاع الحال منه][+]، مثل الأول:أعجبني ضرب زيد عمرًا قائمًا، ومثال الثاني:أعجبني أكل البسر طريًّا، وإن لم يكن أحدهما [لم][+] يجز إلا قليلاً ، منه قوله تعالى[٣]:﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ حال من ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ وقيل: إنها حال من (الملة) لأنها بمعنى (الدين) ومثله[٤]:﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾﴾ فهذه حال من المجرور وهو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ وأنشد أبو علي[٥]:

ـــوذٌ وبُهْثَـــةُ حاشـــدون[٦] ... لَـقَ الحديد **مضاعفًا** تلَهَّبُ
علـــــــــــــــــــيهمُ

فـ(مضاعفًا) حال من (الحديد)»[٧].

فصْل:

وقد يقع المصدر حالاً ، كما تقع الصفة مصدرًا في قولهم:قم قائمًا، وفي قوله:
ولا خارجًا من فيَّ زورُ كلام»[٨].

قلتُ:المصدر إذا وقع حالاً كان نائبًا عن اسم الفاعل، كما أن اسم الفاعل قد يقع نائبًا عن المصدر، وجملة ما يقع موقع الحال خمسة أشياء: المصدر، والاسم الجامد، والجملة، والظرف، والجار والمجرور، «فقولك:قم قائمًا، معناه:قم قيامًا، ولا يجوز أن يكون حالاً ؛ لأنه لا صاحب للحال إلا المضمر المستكن[٩] ولا يصلح أن يكون حالاً منه؛ لأن الحال مقيدة مقيدة لصاحب الحال، ولا يجوز أن يكون (قائمًا) هنا مقيدًا لـ(القيام) لأنه هو هو، فكيف يكون تقييدًا له؟ فوجب العدول به إلى المصدر إلى المصدرية، ويكون من المصادر المؤكدة، وكذلك قوله[١٠]:

ولا**خارجًا** من فيَّ زورُ كلامِ

تقديره:ولا يخرج خروجًا؛ لأن قوله:ولا خارجًا، معطوف على قوله: لا أشتم هو

---

(١) منهم السهيلي في: نتائج الفكر (٣١٥).
(٢) منهم: أبو علي الفارسي في: المسائل الشيرازيات (٢٨٣/١- ٢٨٤) ومكّي في: المشكل (٧٣/١).
(٣) البقرة/ ١٣٥.
(٤) الحجر/ ٦٦.
(٥) البيت لزيد الفوارس الضبي في: نوادر أبي زيد (٣٥٩) وهو في: المسائل الشيرازيات (٢٨٣/١- ٢٨٤)، والبديع (١٨٥/١/١) وتخريجه فيه.
(٦) في (ف) «حاشدين».
(٧) انظر: البديع (١٨٤/١/١- ١٨٥) والنص فيه بتصرف، والشيرازيات (٢٨٣/١- ٢٨٤)، وأمالي ابن الشجري (٢٥/١- ٢٦).
(٨) المفصل (٨٠) و(١١١).
(٩) في (ف) «المسكن».
(١٠) البيت للفرزدق في: ديوانه (٢١٢/١)، مع اختلاف لا يؤثر، والكتاب (٣٤٦/١)، والتخمير (٤٢٨/١- ٤٢٩) وتخريجه فيه، وصدره:
على حَـلْفة لا أشتِمُ الدهرَ مسلمًا.

المحلوف عليه، فلا بدَّ وأن يكون جملة، وإذا وجب أن يكون جملة وجب أن يكون المعطوف [عليه][(١)] أيضًا جملة، ولا يكون جملةً إلا بتقدير: ولا يخرج، فوجب تقدير ذلك فصار مثل قولك:قم قائمًا، فصار المعنى: حلفتلا أشتم مسلمًا، (٢٤٩/ب)ولا يخرج من فيَّ زور كلام، ثم أكد يخرج بـ(خروجًا) ثم وضع (خارجًا) موضع (خروجًا) وذهب عيسى بن عمر[(٢)] عمر[(٢)] إلى أنه حال على أصله، وكذلك (لا أشتم)في موضع الحال أيضًا من (عاهدت) أي: عاهدت ربي وأنا على هذه الحال، ثم عطف الأخرى التي هي (خارجًا) فكأنه يقول: عاهدت ربي في حال كوني غير شاتم وغير خارج [من فِيَّ زور كلام][(-)].

والأول أظهر وهو قول سيبويه[(٤)]لأن الثاني إذا جعل حالاً كان المحلوف عليه غير مذكور، وغرضه أن يبين أنه عاهد ربه على ما ذكر من عدم الشتم وعدم قول الزور، ولا يستقيم هذا إذا جعل حالاً ؛ لأن المعنى يكون حينئذٍ : أني الآن على هذه الحال، فيجوز أن تكون المعاهدة عليه وعلى ضدِّه وعلى غيرهما، ألا ترى أنه لو قال: عاهدت ربي في هذا الموضع في حال كوني غير شاتم ولا قائل زورًا، أي: بعد ذلك لا أترك الشتم لاستقام القول، وكذلك لو قال: عاهدت ربي وأنا في هذه الحال على الصوم والصلاة أو غيرهما جاز واستقام، فدل على أن مقصود هذا القائل ذكر المعاهد عليه وأنه ترك الشتم وقول الزور، لا أنه[(٣)] عاهد في في هذه الحال على شيء لم يذكره.»[(١)]

قال أبوالعباس وأبوإسحاق: «لا أشتم، جواب يمين، واليمين إما حَلْفَهَ كأنه قال: عاهدت ربي بأن حلفت، أو تكون (عاهدت) بمعنى: أقسمت فكأنه قال: ألم ترني أقسمت؟»[(٤)] أقسمت؟»[(٤)]

وقال مَبْرَمان: «لا أشتم في موضع المفعول الثاني لقوله: ألم[(٥)] ترني (ولا خارجًا) معطوف عليه.»[(٢)]

وقال السيرافي: «المفعول الثاني (عاهدت)، و(حَلْفَه) هي العاملة في الحال؛ لأن المصدر يعمل عمل الفعل.»[(٢)]

قال الخوارزمي: «إقامة (خارجًا) مقام (خروجًا) كالمختلف فيه، فإن شيخنا قد ذكر في قول كثيرٍ[(٦)]:

هَنيئًا غيرَ داءٍ مُخَامرٍ لعزةَ من أعراضنا ما استحلَّتِ

أن انتصاب (هنيئًا) انتصاب المصدر وهو صفة في أصله، وتقديره: هَناءً[(٧)] لعزة ما استحلت من أعراضنا هنيئًا».

قال ـ رحمه الله ـ وذلك قتلته صبرًا، ولقيته فجاءةً وعِيانًا وكفاحًا، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضًا وعَدْوًا ومشيًا، وأخذت عنه سمعًا، أي:مصبورًا ومفاجئًا ومُعاينًا، وكذلك البواقي.»[(١)]

---

(١) زيادة من: الإيضاح لابن الحاجب.
(٢) راجع: الكتاب (٣٤٦/١)، وشرح السيرافي (١١٩/٥- ١٢٠)، والمقتضب (٢٦٩/٣، ٣١٣/٤).
(٣) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٣٣٢/١- ٣٣٤) بتصرف، وفيه «لأنه».
(٤) انظر: شرح السيرافي (١١٩/٥- ١٢٠) والنص فيه بتصرف، والمقتضب (٢٦٩/٣- ٢٧٠، ٣١٣/٤) مع تعليق المحقق.
(٥) في (ش) «إلى» والتصحيح من (ف) وهو موافق لما في شرح السيرافي.
(٦) البيت في: ديوانه (٤٥)، والشيرازيات (٢٨٧/١).
(٧) التخمير (٤٢٩/١) بتصرف ، وفيه «هنيئًا».

قلت: مذهب سيبويه أن المصدر في هذه الأمثلة في موضع الحال، كأنه قال: أتانا ماشيًا وراكضًا وعاديًا، وكذلك قتلته مصبورًا، وإن كان الفاعل كان التقدير:صابرًا، ولقيته مفاجئًا ومكافحًا ومعاينًا ومشافهًا، وأخذت ذلك (٢٥٠/أ) عنه سامعًا، فهذه مصادر قامت مقام الصفات المنتصبة أحوالاً [٢].

قال في الحواشي: «إن قيل: لم وقع المفعول موقع المصدر؟ فالجواب: أن المصدر مفعول على الإطلاق، كما أن اسم المفعول يكون مفعولاً ، فالمفعولية جوزت ذلك، وأمَّا وقوع اسم الفاعل موقع المصدر، نحو:قمت قائمًا، فجاز لملابسة بينهما»[٣].

قال سيبويه: «وقوع اسم الفاعل موقع المصدر قياس في ذوات الزوائد، وقال ف قولهم:قتلته صبرًا، هو من صبرت الرجل إذا قتلته محبوسًا، والصبر في الأصل: الحبْس، إلا أن المفعول صار نسيًا منسيًّا، وقد رجع أبوذؤيب إلى الأصل في قوله[٤]:

صبرتُ **عارفةً** لذلك حرةً ترسو[٥]إذا نفسُ الجبان تطلَّعُ

وقال في قولهم:قم قائمًا، وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر على سبيل التعويض، كما وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل في نحوضَرْبَ وْم، وفِطْر.»[٥]

قال أبوالبقاء: «إذا قام لفظ مقام آخر أذن ذلك بشبه بينهما، إذ لولا الشبه لما ناب عنه، ألا ترى أن اسم[٦] الفاعل ينوب عن الفعل المضارع، والفعل المضارع عن اسم الفاعل، كقولهم في باب الصلة[٧]يَطِيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ، لو بنيت من (يطير)[٨] اسم الفاعل لقلتالطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ ، فيعطف (يغضب) على (الطائر) لما بينهما من الشبه، ولذلك أعرب المضارع وعمل اسم الفاعل.

إذا تقرر ذلك فقولك:قم قائمًا، فقائمًا) [هنا][-] صفة في الأصل وقعت موقع المصدر، أي:قم قيامًا، وكذلك (العاقبة والعافية) واقعتان موقع المصدر، والمصدر في قولك: النجم والطلع، واقعان موقع (الناجم والطالع)وسبَبُه أن الإشفاق[٩] يجمعهما، فإذا ثبت هذا، جاز أن يقع المصدرحالاً ، كقولك:جاء ركضًا، والأصل للصفة[٥]؛ لأنها صاحب الحال، والمصدر محمول عليها، والأصل هناك المصدر، والصفة محمولة عليه[١٠].»

---

(١) المفصل (٨٠) و(١١٢).
(٢) شرح السيرافي (١٤٦/٥) بتصرف.
(٣) ل (٢٤/أ/ب).
(٤) البيت منسوب إلى عنترة، وهو في: الشيرازيات (٤٩٥/٢) ولم أعثر في: شرح أشعار الهذليين للسكري، وفي (ف) «ترسوا».
(٥) انظر: الكتاب (٣٧٠/١)، وشرح السيرافي (١٤٦/٥)، والحواشي للزمخشري ل(٢٤/ب) والنص فيه بتصرف.
(٦) في (ف) «الاسم».
(٧) انظر: المحصل تحق دارة (١٤٠)، والمحصل تح البشري (٥٤/١).
(٨) في نسختي التحقيق «نظير» وما أثبته هو الصواب.
(٩) في (ف) «الاشتقاق»، «الصفة» وهي الصواب.
(١٠) لعله في شرح المفصل المفقود.

قال الخوارزمي: إنما جعلت هذه المصادر أحوالاً ؛ لأن المنصوب بعد الجملة الفعلية أَلْيَق بالحال، ألا ترى أنك لو قلت: كلمته وأنا أشافهه أفار، ولو قلت: كلمته وأنا أكلمه لم يك فيه فائدة.»[١]

وكان أبوالعباس ينصب هذه المصادر بأفعال مقدرة، كأنه قال: أتانا يمشيم مشيًا، وكان يقول: هذا قياس من النحويين فيه. وكان الزجاج يختار قول سيبويه، وكان آخرون يقدرون مضافًا قبل المصدر، (٢٥٠/ب) أي:إذا ركضٍ [وصبر][-].

والذي يدل على ما ذهب إليه سيبويه أن من خواص الحال أن يكون جوابًا لـ(كيف) وهذه المصادر صح فيها ذلك، فإذا قال: كيف أتاكم؟ قلت:مشيًا، وكذلك كيف لقيت عمرًا؟ فتقول:فجاءةً.

والذي يبطل قول المبرد أن الناصب لو كان فعلاً مقدرًا وذلك الفعل في موضع الحال لجاز تعريف هذه المصادر فكنت تقول: أتانا زيد المشي، أي: يمشي المي وهذا لا يجوز أصلاً [٢].

قال السيرافي: «الأَولى أن تنصب مشيًا وبابه على المصدر، لكن لا على الوجه الذي ذكره المبرد، بل تقدر (أَتى) في معنى (يمشي)[٣] فيكون (مشيًا)مصدرًا له، وكذلك الباقية على ما ذكرنا في تبسمت وميض البرق، ومنع أن يقال: أتانا [زيد][-] المشي؛ لأن المصدر لا يجوز استعماله في كل مكان؛ لأنه شيء استعمل في غير موضعه فلم يتجاوز به الموضع الذي استعمل فيه[٤].

قال ـ رحمه الله ـ: «وليس بقياس عند سيبويه، وأنكر أتانا سُرْعة، وأجازه المبرِّد في كل ما دل عليه الفعل.» [٤]

قلتُ: الأكثرون على أن [استعمال المصدر استعمال الصفة الواقعة حالاً][-] ليس بقياس؛ لأن وضع الشيء موضع غره من باب المجاز والاتساع الذي لا يقاس، سَواء قدر بحذف مضاف أو جعل نفسه هو الصفة، ألا ترى أن (سَقْيًا ورَعْيًا) لما وضع موضع الفعل لم يكن قياسًا، فلا تقول:طعامًا ولا شرابًا، تريد: أطعمه الله.

وذهب المبرد ومن تابعه إلى قياسه بشرط أن يكون في الفعل عليه دلالة، ومَعْنى دلالة الفعل عليه: أن يكون المصدر الواقع حالصا من أنواع ما دل عليه كـ(المشي، والركض، والعدو) بالنسبة إلى المجيء، فأجاز على هذا: جاءني [زيد][-]عدوًا ومشيًا وركوبًا وجريًا وأشباه ذلك؛ لأنها في [المعنى][-] أصناف من الفعل، ويمنع: جاء [زيد][-] ضحكًا [وبكاء][-]وأكلاً وشربًا؛ لأنها ليست [في المعنى من][-] أصناف الفعل، ولذلك أجاز: أتانا سُرْعة ورُجْلة؛ لأنه مثل: أتانا مشيًا.

وقصره سيبويه على السماع وهو الصحيح؛ لأن الفعل وإن دل على هذه الأشياء لكن قيامها مقام الصفة المشتقة تغيير للوضع [سوغه المجاز فلا يقاس عليه.][-] [٥]

---

(١) التخمير (١/٤٣٠ـ ٤٣١) بتصرف.
(٢) انظر: شرح السيرافي (٥/١٤٦ـ ١٤٧) بتصرف، والكتاب (١/٣٧٠)، والمقتضب (٣/٢٣٤، ٢٦٨ـ ٢٦٩، ٤/٣١٢).
(٣) في (ف) «مشى» وهي موافقة لما في شرح السيرافي.
(٤) المفصل (٨٠) و(١١٢) وفيهما زيادة «رُجْلة».
(٥) راجع: الإيضاح لابن الحاجب (١/٣٣٤ـ ٣٣٥) والنص فيه بتصرف، والكتاب (١/٣٧١)، وشرح السيرافي (٥/١٤٦ـ ١٤٧) بتصرف، والمقتضب (٣/٢٣٤) مع تعليق المحقق.

قال الخوارزمي: «الخلاف بين المبرد وسيبويه في أتانا رُجْلة، مثل الخلاف في قولهم: كيف أنت وقصعةً من ثريد؟[١]

فصْلٌ:

«والاسم غيرُ الصفةِ (٢٥١/أ) والمصدرِ بمنزلتهما في هذا الباب، تقول: هذا بُسرًا أطيبُ منه رطبًا، وجاء البُرُّ قفيزين وصاعين، وكلمته فاه إلى فيَّ، وبايعته يدًا بيد، وبعت الشاة شاةً ودرهمًا، وبنيت له حسابه بابًا بابًا.»[٢]

قلتُ: هذا الثاني الذي أقيم مقام الحال وهي: الأسماء الجامدة، وقوله: بمنزلتها يعني: بمنزلة الصفة والمصدر في صحة وقوعه حالاً، وذلك تنبيهٌ منه على أن شرط الحال أن تكون دالةً على هيئة، فلا يُنْظر إلى ما يقوله كثير من النحويين من أنها لا بد وأن تكون مشتقةً، فإنه ينخرم بقولهم: هذا بسرًا أطيبُ منه رطبًا، ونظائره من الأسماء الدالة على الهيئات[٣]؛ ولأن الحال خبزٌ، والخبرُ لا يشترط فيه أن يكون مشتقًا، إلا أن المتأخرين[٤] شرطوا الاشتقاق؛ لأنها صفة في المعنى، والأصل في الصفات ذلك، فلا جرم أوَّلوا جميع ما يقع من المصادر والأسماء الجوامد موقعها بما هو مشتق، فأوَّلوا (مشيًا) بـ(ماشيًا) وهذا زيد أسدًا بـ(جريئًا وشجاعًا) و[٥] ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ بمعنى: دالة[٦].

ومن ذلك أيضًا: هذا بسرًا أطيبُ منه رطبًا.

واعلم أن هذا الكلام لا يذكر إلا لتفضيل شيء في زمان من أزمانه على نفسه في سائر الأزمان، ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضيًا ومستقبلاً، ولا بد من إضمار ما يدل على المراد منهما، فيضمر للماضي (إذ) وللمستقبل (إذا)[٧] فإذا قلت: هذا بسرًا أطيبُ أطيبُ منه تمرًا، وكانت[٨] الإشارة [إليه][-] في حال كونه تمرًا، كان (هذا) مبتدأ، و(أطيب) خبره، و(بسرًا وتمرًا) جميعهما[٩] حالاً من المشار إليه في زمانين، والإارة إلى شيء ثالث، أي: هذا البلح أو هذا المطبوخ، والعامل في الحال (كان) وفيها ضميرًا لمبتدأ[١٠].

واستدل أبوعليٍّ على هذا التقدير بأنك لو قلت: هذا بسرًا أطيب منه عنبًا، لم يجز ولم يصح (إذا كان، وإذ كان) لأن البسر لا يتحول عنبًا [كما يتحول رطبًا.][-][١١]

قال الأخفش: «كل ما لا يتحول إلى الشيء فهو رفع نحو: هذا بسرٌ أطيب منه عنب،

---

(١) التخمير (٤٣١/١) بتصرف.
(٢) المفصل (٨٠) و(١١٢).
(٣) الإيضاح لابن الحاجب (٣٣٥/١) بتصرف.
(٤) شرط الاشتقاق في الحال هو: مذهب جمهور النحاة، إلا أن السهيلي يرى أن الاشتقاق لا يلزم في الحال، بل يلزم فيها أن تكون صفة متحولة. راجع: الهامش (٦) مع تعليق محقق شرح المقدمة الكافية (٥٠٩/٢)، ونتائج الفكر (٤٠٢).
(٥) الأعراف/ ٧٣.
(٦) انظر: اللباب للعكبري (٢٨٥/١) والنص فيه بتصرف، وأمالي ابن الشجري (٢٥٧/١)، والبديع (١٨٩/١/١).
(٧) في (ف) «إذًا».
(٨) في نسختي التحقيق «وكان» والتصحيح من شرح السيرافي.
(٩) في (ش) «جميعًا» والتصويب من (ف).
(١٠) شرح السيرافي (١٩/٦) بتصرف.
(١١) الإيضاح (١٧٣) بتصرف.

فـ(أطيبُ) مبتدأ، و(عنبٌ) خبره[١]، والعامل في (إذا، وإذْ) (أطيب) لأنه يقدر بالمصدر والفعل إذ تقديره: [يزيد][-] طيبُه.

وإنما جاز أن يعمل متأخرًا مع أنه لا يتصرف؛ لأن الظروف تعمل فيها المعاني متأخرة بخلاف الأحوال[٢]، وإنما خصوهما بـ(إذْ، وإذا) لاستغراقهما، وقدرت (كان) لأنها الموضوعة للعبارة عن الزمان[٣].

وقيل: «العامل في الحال (هذا) وقيل: العامل في (بسرًا) (أطيب) وقيل: العامل في الحال (كان) المقدرة، والعامل في (إذا) (أطيب) والخلاف في الحقيقة راجع إلى أن العامل (اسم الإارة) أو (أطيب) وإذا قدر (إذا) كان رجع الخلاف في (٢٥١/ب) العامل في (إذا) هل هو الإشارة أو (أطيب)؟

فمذهب أبي علي[٤] أن العامل (هذا) والمختار أن يكون العامل (أطيب) لوجوه،

أحدها: أنا متفقون على جواز: زيد قائمًا أحسنُ منه راكبًا، وثمرة نخلتي بُسرًا أطيبُ منه رُطبًا، والمعنى فيه كالمعنى فيه، سواء في المفضل والمفضل عليه[٥] ولا عامل سوى (أطيب وأحسن) وإذا وجب أن يكون (أطيب) هو العامل، والمسألة الأخرى بمعناها وجب أن يكون (أطيب) أيضًا هو العامل.

الثاني: أنه لو كان العامل (هذا) لوجب أن يكون حال الخبر عنه (بسرًا) لأنه حال من المشار إليه، فوجب أن يكون في حال الإشارة إليه كذلك، ويقطع بأنه يجوز أن يكون على خلاف ذلك بدليل قولك: له هذا[٦] وهو رطب، [هذا بسرًا أطيب منه رطبًا][-]، وكذلك لو كان كان بلحًا.

الثالث: أنه لو كان العامل فيه (هذا) لوجب أن يكون الخبر عن الذات به مطلقًا؛ لأن تقييد المار إليه باعتبار الإشارة لا يوجب تقييد الخبر بدليل قولك: هذا قائمًا أَبي، فالخبر بالأبوَّة وقع مطلقًا[٧] عن الذات المشار إليها، وإذا ثبت وجب أن يكون الخبر بـ(أحسن) وقع عن المشار إليه مطلقًا، فكأنك قلت: هذا أطيبُ منه رطبًا، إذْ كان وجود الحال وعدمها إذا كان العامل الإشارة باعتبار الحال على السواء، وإذا ثبت ذلك فسد المعنى؛ لأنك فضلت شيئًا على شيء هو نفسه من غير تقييد به تحصل[٨] الأفضليَّة.

الرابع: أنه إذا لم يكن العامل (أحسن) لم تكن الأحسَنِيَّة مقيدة بالبسرية؛ [لأن المقيَّد بالحال هو العامل فيها، والعامل فيها هو المقيد بها][-]، وإذا لم تكن [الأحسنية][-] مقيدة [بالبسرية][-] فسد المعنى؛ لأن الغرض تقييد الأحسنية بالبُسْرِية مفضلة على الرطبيَّة، وهذا معنى العامل.

وإذا ثبت أن الأحسنية مقيدة بالبسرية وجب أن يكون معمولاً لـ(أحسن) فثبت بما ذكرنا أن القول الصحيح قول من قال: إن العامل (أطيب).

---

(١) الأصول (٢٢٠/١) بتصرف.
(٢) في (ف) «الأصول».
(٣) شرح السيرافي (٢٢/٦- ٢٣) بتصرف.
(٤) انظر: الإيضاح (١٧٣)، والمسائل الحلبيات (١٧٦- ١٧٧)، ويظهر أن العامل عنده هو «كان»، ولمزيد من البيان. انظر: الهامش (١) من تعليق محقق شرح المقدمة الكافية في (٥١٠/٢- ٥١١).
(٥) في نسختي التحقيق هكذا، وفي الإيضاح لابن الحاجب «أو» وهو أدق.
(٦) هكذا في نسختي التحقيق، وفي الإيضاح لابن الحاجب «له وهو رُطَب».
(٧) في (ف) «مطلقة» وهي مطابقة لما في الإيضاح لابن الحاجب.
(٨) هكذا في نسختي التحقيق، وفي الإيضاح لابن الحاجب «تقييد له تحصل به» وهو أحسن.

وَشبهةُ منْ قال: إن العامل (هذا) هي أنه لو كان العامل (أحسن) في (بسرًا) وقد ثبت أَنه العامل في (رطبًا) لأدى إلى أن يكون الشيء الواحد مقيدًا بحالين مختلفين[١] في الحالة الواحدة وذلك ممتنع.

وهذا ليس بشيء فإن لـ(أحسن) جهتين؛ لأن معناه زاد حسنه فعمل في (بسرًا) باعتبار (زادَ) وعمل في (رطبًا) باعتبار (الحسن) حتى (٢٥٢/أ) لو فككت ذلك لقلت: هذا زاد بسرًا في الطيب على طيبهِ في حال كونه رطبًا، فيستقيم المعنى المطلوب فثبت أن ما ذكروه[٤] وهم محض.

وشبيهة أخرى وهي أنهم قالوا: لا يتقدم معمول (أفعل) بدليل امتناع: زيد منك أحسن، وإذا لم يتقدم (منك) لم يتقدم الحال، وإذا لم يتقدم فالعامل (هذا)إذ لا عامل سواه، وهو أيضًا غير مستقيم؛ لأن امتناع تقديم منه[٢] بعد تسليمه إنما كان؛ لأنه في معنى المضاف إليه بدليل أن قولهم: زيد أحسن منك، كقولهم: زيد أحسن الناس في قيام أحدهما مقام الآخر، ولما قام المضاف إليه لكونه المفضل عليه في المعنى كرهوا تقديمه على المضاف؛ لأنه خلاف لغتهم وإن كان ذلك من لغة غيرهم، فلا يلزم من امتناع[٣]معمولٍ هو كالمضاف إليه امتناعُ المعمول الذي هو الحال مع كون العامل من المشبهات بالفعل.

وأيضًا فإن العرب إذا فضلوا الشيء على نفسه باعتبار حالتين فلا بد من تقدم أحدهما على العامل وإن كان مما لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك [عرفنا في التثنية[٤] بالتقديم على أنه المفضل، وكذلك][-] إذا فضلوا ذاتين باعتبار حالين، وكذلك إذا شبهوا باعتبار حالين، فيقولون:زيد قائمًا أحسن منه قاعدًا،و[زيد قائمًا أحسن منك قاعدًا، وزيد قائمًا مثله قاعدًا][-]، [وزيد قائمًا مثلك قاعدًا][-]، ويقولون:زيد قائمًا كعمرو قاعدًا، وإذا جاز تقديم هذا المعمول على الكاف التي هي أبعد في العمل من باب (أحسن) فتقديم معمول (أحسن)أجْوزُ »[٥] والغرض ههنا بهذا الكلام،تفضيل هذه التمرة في حال كونها بسرًا عليها في حال كونها رطبًا.

قال أبوالبقاء: «يريد أن الاسم الجامد غير المشتق ينزل منزلة المشتق، وذلك أن هذا بسرًا يشار به إلى نوع من ثمرة النخل، أيهذا الجنس إذا كان جافًا أطيبُ منه إذا كان رطبًا، فأوقعوا البُسر والرطب اللذين عما عين وجسم موقع اسم الفاعل لدلالة المعنى عليه، ولا يريد أن كل اسم يجوز استعماله هذا الاستعمال بل هو مقصور على السماع.»[٦]

أقول: تشبه هذه المسألة قول زهير[٧]:

الحربُ إلا ما تكون تسعى بزينتها لكل جهول
فُتَيَّةً

أنشده سيبويه على أوجه،

---

(١) في (ف) «بشيئين مختلفين، ما ذكره» وما في (ش) موافق لما في الإيضاح لابن الحاجب.
(٢) في نسختي التحقيق هكذا، وفي الإيضاح لابن الحاجب «منك» وهو الصواب.
(٣) هكذا في نسختي التحقيق، وفي الإيضاح لابن الحاحب «تقديم» بين معكوفتين، وهي أقرب للصواب.

(٤) في الإيضاح لابن الحاجب «غرضًا في التنبيه» ولعله هو الصواب.
(٥) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٣٣٦/١- ٣٣٨) بتصرف.
(٦) في شرحه على المفصل.
(٧) البيت نسب إلى: عمرو بن معديكرب، وهو في: ديوانه (١٥٦)، والكتاب (٤٠١/١) مع اختلاف لا يمس الشاهد، ولم أعثر عليه في شرح شعر زهير لثعلب.

الأول: رفع (أول وفتية) وتأنيث (تكون) فتكون (الحرب) مبتدأ و(أول) مبتدأ ثانٍ و(فتية) خبره، وحقه أن يقول:فتيٌّ؛ لأنه خبر (أول) لكن أنثه حملاً على معنى (أول أحوالها) فأنث لتأنيث المضاف إليه، كقولك[١]: ذهبت بعض أصابعه.

الثاني: أن ينصب (أول) ويرفع (فتيةٌ) فيكون (أول) ظرفًا و(فتية) خبر (الحرب) أي: الحرب فتية أول ما تكون أي: في أول (٢٥٢/ب) كونها.

الثالث: أن ترفع (أول) وتنصب (فتية) فيكون (أول) بدلاً من (الحرب) و(فتية) منصوب على الحال، أي: إذا كانت فتية.

الرابع: أن تنصبهما معًا وتجعل خبر (الحرب) (تسعى) و(أول) ظرف منصوب بـ(تسعى) و(فتية) خبر كان[٣]، ونظيره أيضًا قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ﴾ [أي: الأرض مقبوضته] (-) إذا كانت جميعًا[٢] أو ذات قبض وقد تقدم[٣].

وأما قوله [في المثال الثاني](-): جاء البر قفيزين [وصاعين](-)، فالتقدير:مسعَّرًا[٤].

قال بعض المتأخرين[٥]: «الأولى أن يكون هذا مذكورًا في الأخبار؛ لأن الحال فضلة، و(قفيزين) ههنا ليس على معنى الفضلة وإنما هو على معنى الصيرورة[٦]، تقول: كلت[٧] البرَّ فجاء قفيزين، ويمكن أن يراد أن نسبة المجيء إلى (البرّ) على معنى حصوله في في نفسه لم تثبت له حالاً من (القفيزين والصاعين) وأشباههما، كأنه قال:حصل البرُّ على هذه الحال، ولا يريد الإخبار عنه بذلك، والأول هو الظاهر.»[٣]

قال سيبويه: «وأما قول الناس: كان البر قفيزين والسمن منوين، فإنما استغنوا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه، يريد أنهم حذفوا الثمن في هذا حيث عرف؛ لأنهم إذا اعتادوا ابتياع شيء بثمن معلوم لم يذكروه لمعرفته، كما تقول: الخبز عشرة، تريد: عشرة أرطال بدرهم.»[٨]

وأما المثال الثالث وهو قوله:كلمته فاه إلى فيَّ، فاختلف النحويون في نصبه،

فالبصريون يذكرون أن الناصب (كلمته) وليس هنا إضمار وقد ناب عن (مشافهة) كأنه قال: كلمته مشافهًا، وهو من الشواذ المحمولة على غيرها؛ لأنه معرفة غير مشتق بمنزلة (الجماء الغير).

وأما الكوفيون فإنهم ينصوبه بإضمار (جاعلاً) كأنه قال:كلمته جاعلاً فاه إلى فيَّ، وهذا ضعف؛ لأنه لو كان الأمر على ما قالوه لما كان فيه شذوذ، فكان ينبغي أن يجوز: كلمته وجهه إلى وجهي وعينه إلى عيني، وأن يتقدم (فاه إلى فيَّ) وذلك لا يجوز، وإنما منع بعضهم من تقديمه؛ لأنه كلام وضع في غير موضعه فلم يتصرف فيه، وأجازه بعضهم نظرًا إلى أن العامل فعْلٌ متصرف.

---

(١) انظر: الكتاب (٤٠١/١ـ ٤٠٢)، وشرح السيرافي (٢٠/٦ـ ٢١) بتصرف، والتبصرة (٣٠١/١ـ ٣٠٢).
(٢) في (ش) «جميعة» والتصحيح من (ف).
(٣) انظر: ما مضى ص(١٨٣) من النص المحقق.
(٤) شرح السيرافي (٩/٦).
(٥) هو ابن الحاجب في: الإيضاح (٣٣٨/١ـ ٣٣٩) بتصرف.
(٦) في (ف) «الضرورة»، «صاعين» «فوه».
(٧) في الإيضاح لابن الحاجب «أكلت، ثم أثبت».
(٨) انظر: الكتاب (٣٩٣/١)، وشرح السيرافي (١٠/٦) بتصرف فيهما.

ومن العرب من يرفع بغير (واو)كلمتـه فوه إلـى فـيَّ ، فتكون الحـال جملـة، أي: كلمتـه وهذه حاله، ولا يجوز أن يفرد (فاه)[١] لأنه في تقدير: المشافهة ولا تتم إلا من اثنين[١].

قال بعض المتأخرين[٢]: «هذه المسألة والتي بعدها يعني:بايعتـه يدًا بيدٍ، من أشكل مسائل النحو؛ لأن الأصل:كلمتـه فوه إلـى فـيَّ ، وبايعتـه يدٌ[٣] بيد، بدليل أن الجمل تستعمل استعمال المفردات ولا تعكس، وأيضًـا فإن الهيئـات غير الجمل لا تكون إلا مفردة (٢٥٣/أ) كقولك:ضارب وشبهه، سوى ما كرِّر للتفصيل مثل:بابًا بابًا، وفاه إلى فيَّ ، لم تُفهم الهيئـة إلا من جمعه، فدل على أنه ليس من قبيل المفردات في الأصل.

والوجـه الـذي بـه انتصـب (فـاه) هـو أنـه كثـر استعماله حتـى صـار يفهم منـه معنـى المشافهة من غير نظر إلى تفصْيل، بل صـار (فوه إلـى فـيَّ) بمعنـى (مشـافهًا) حتـى يفهم ذلك مـن لا يخطـربالـه فـاء المـتكلم ولا فـاء المكلَّـم ولا مـدلول الجـارِّ[٤]، فلمـا صـار كـذلك جعـل كـالمفردات فـأعرب مـا يقبـل هـه إعـرابَ الحـال بـإعراب الحـال بـإعراب الحـال وهـو (فـاه) فنصبوه وشبهوه بقولهم: بابًا بابًا، فهذا وجه قولهم:فاه إلى فيَّ .

وإذا كـانوا قد بنـوا فـي قولهم[٥]:أيدي سبأ، وافعل ذلك بـادى بـدا، مـع كونـه مضـافًا لتنزله بكثرة[٦] الاستعمال منزلة المفردات[٧] لم يستبعد من لغتهم إعراب ما نحن فيه بـإعراب بإعراب المفرد.

وبايعته يدًا بيد مثله، أصله: يدٌ بيد كما ذكرناه[٧].

[قلت][-]: هذا هو المثـال الرابـع، والتقدير فيـه: بايعتـه نقدًا، أي: فـي هذه الحـال، ولا يجوز الرفع كما جاز في (فوه[٢]إلى فيَّ) لأنك إذا رفعت فتقديره: بايعته ويده في يدي، وليس المعنى على هذا، بل معناه (التعجيل) كأنه قال: بعته بالتعجيل والنقد قريبًا كـان أو بعيدًا، وفـي (فوه إلى فيَّ) أخبر عن قربه منه؛ لأن هذا من صيغة[٨]البيع؛ لأنه يُعطـي بيدٍ ويأخذ بيدٍ، ولا تقول:كلمته يدًا بيدٍ ؛ لأنه لا علقة للكلام[٩] في ذلك[١٠].

المثال الثالث[١١]:بعت الشاةَ شاةً ودرهمًا، [قلت: شاة ودرهما بالنصب][-] في موضـع (مسـعَّرًا) أي:بعـت الشـاة مسـعِّرًا علـى شـاة بـدرهم، و(الـواو) بمعنـى (البـاء) فبطـل خفـض الدرهم وجعل معطوفًـا علـى شـاة، فـاقترن الشـاة والـدرهم، والشـاة مـثمن وردهم ثمنـه، ومثلـه: قامرته درهمًا بدرهم، أي:بادلاً [١٢]درهمًا في درهم، فجعل درهم في درهم في موضـع الحـال الذي هو(بادلاً) [٩] وكـذلك: بعتـه داري ذراعًـا بـدرهم، أي:مسعرًا، وأخـذت منـه زكـاة مالـه

---

(١) راجع: الكتاب (٣٩١/١- ٣٩٢)، وشرح السيرافي (٧/٦- ٩) بتصرف.
(٢) هوا بن الحاجب في: الإيضاح (٧/٦- ٩).
(٣) في (ف) «يدًا» «فاه».
(٤) في الإيضاح لابن الحاجب «الحال».
(٥) انظر: المقتضب (٢٥/٤- ٢٧)، والشيرازيات (١٨٢/١).
(٦) في (ش) «كثر له لكثرة الاستعمال منزلة المفرد» والتصحيح من (ف) وهي موافقة لما في الإيضاح لابن الحاجب.
(٧) الإيضاح لابن الحاجب (٣٣٩/١- ٣٤٠).
(٨) في شرح السيرافي «صفة» وهي الصواب.
(٩) في (ش) «الكلام» وما أثبته في (ف) وشرح السيرافي.
(١٠) راجع: شرح السيرافي (٨/٦، ١٢) بتصرف.
(١١) في (ف) «الآخر» ويبدو لي أن الصواب هو: «الخامس» بدلالة السياق.
(١٢) في (ف)بادلاً » وما في (ش) موافق لما في شرح السيرافي.

درهمًا لكل أربعين درهمًا، كأنه قال:زكاة ماله فارضًا هذا الفرض، ويجوز أن تكون الحال من (التاء) فيكون التقدير:فارضًا، ومن الزكاة، فتقول: مفروضة هذا الفرض[١].

فالحاصل أن «أصله: شاة بدرهم، أي: شاة مع درهم، ثم كثر ذلك فنصبوا (شاة) نصب (يدًا) ثم أبدلوا من (باء) المصاحبة (واوًا) وإذا أبدلت (باء) المصاحبة (واوًا) وجب أن يعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها، كقولك:كلُّ رجل وضيعتُه، وقولك:امرأً ونفسه.»[٢]

قال أبوالبقاء: «(الواو) فيه بمعنى (الباء) ولما أقام (الواو) مقام (الباء) بقي فيها معنى (العطف) فنصب (الدرهم) بعطفه على (الشاة) والشاة والدرهم واقعان موقع المشتق، كأنك قلت:بعت الشاة مسعَّرًا.»[٣]

المثال الخامس[٤]: بينت له حسابه بابًا بابًا، أي:مفصلاً ، كقولك: تصدقت بمالي درهمًا درهمًا (٢٥٣/ب) أي:مفرقًا هذا التفريق، إذا جعلته من المال، وإن كان من التاء قلت:مفرقًا هذا الضرب من التفريق[٥].

واعلم أن هذه الأسماء تنقل على ما سُمِعَتْ ولا يحذف منها شيء، فلا تقول: بعت داري ذراعًا، تريد بدرهم فتري السامع أن الدار كلها ذارع، ولا أن تقول: بعث داري ذراعًا ذراعًا، وأنت تريد الأول فيفهم المخاطب أنك بعتها الأول فالأول على الولاء، ولا يجوز أن تقول: بينت له حسابه بابًا، فتوهم أنك [إنما][-] جعلته له بابًا واحدًا غير مفسَّر، ولا تصدقت بدرهم واحد.

وأجاز الخليل (شاةٌ ودرهمٌ) بالرفع، والتقدير:شاةٌ منه ودرهم مقرونان، أي:شاةٌ[٦] منه مع درهم، فلما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر له خبرًا لا يخرج عن معنى (مع) وهو (مقرونان) وعلى هذا يجوز: بعت الدار ذراع ودرهم وذراع بدرهم، والجملة في موضع الحال، وبعت البرَّ القفيزان بدرهم، ولا يجوز بعت الدار الذراعين[٧].

قال الخوارزميُّ : «جاز أن تكون غير الصفة، والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب؛ لأن الحال في الأصل جزءٌ من الخبر، فكما يجوز فيه أن تكون صفةً وغير صفة، فكذلك يجوز في الحال فـ(سِرًا) حال، وليس بصفة، وكذلك (إلى فيَّ) ونظيرُه (يدًا بيد) و(جَزْلاً) والحال هو المجموع، أعني:شاة ودرهمًا، وكذلك يدًا بيد ليست الحال يدًا وحدها، بل المجرور أيضًا من الحال.»[٨]

فصْلٌ : «ومن حقها أن تكون نكرة، وذو الحال معرفة.»[٩]

قلتُ :الحال لها في نصبها روط بلَّغها المتأخرون إلى سبعة، وربما زادوا شروطًا آخر فصارت ثمانية[١٠]، ونظمتْ في أبيات [لتحفظ][-][١١]:

---

(١) انظر: شرح السيرافي (٩/٦- ١٠) بتصرف.
(٢) الإيضاح لابن الحاجب (٣٤٠/١) بتصرف يسير.
(٣) في شرحه المفقود للمفصل، إلا أن في: اللباب (٤١٩/١) ما يقرب منه.
(٤) في (ف) «الآخر» ويظهر أن الصواب هو: السادس.
(٥) في شرح السيرافي (٩/٦-١٠) بتصرف.
(٦) في (ش) «شاةً» والصواب ما أثبته.
(٧) انظر: شرح السيرافي (١٠/٦- ١١) بتصرف.
(٨) التخمير (٤٣١/١- ٤٣٢) بتصرف.
(٩) المفصل (٨١) و(١١٢).
(١٠) انظر على سبيل المثال: الحلل في إصلاح الخلل (١٣٥)، والبديع (١٨٦/١/١- ١٨٧)، والمباحث الكاملية (٤٤٥/١) فقد جمعا هذه الشروط الثمانية.
(١١) الأبيات في: المباحث الكاملية (٤٤٥/١)ولم أعثر على قائلها فيما بين يديَّ من المصادر.

ـائطُ الحال سبعٌ فاستمع فَهِمًـا تكـن كأنـاسٍ شـأنَهُم صـَـمَـمُ
بفـــي مقـــدرةً وبعـــد معرفـــة مشـــتقةً (١)وَيَـــتِم دونهـــا الكَلِـــمُ
والحـال منتقـلٌ ونَصـبُها ثابـتٌ منكـورةٌ ـبعة كالـدُّر تنـتظمُ

والثامن الذي زادوه، أن تصلح جوابًا لـ(كيف).

وأما القدماء(٢) فلم يبلغوها هذا المبلغ؛ لأنهم وجدوا أسماء تنتصبُ أحوالاً بالإجماع وليس فيها كل هذه(*) [الشروط، فاعتبروا منها ما هو المتكرر المطرد.

قال المتأخرون: «جوابًا عن التخلف في بعض الصور بأنا نعني: متقة أو في حكم المتقة، نكرة أو في حكمها(٤) وهكذا إلى آخرها» فخرجوا تلك الأسماء التي تخلفت عنها هذه الشروط أو بعضها وهي أحوال بأنها في حكم ما فيها جميع تلك الشروط (٢٥٤/أ) فالنبين أولاً لم اعتبرت هذه الشروط؟ وما لا بد منه فيها، وما قد يستغني عنه منها على نسق ذكرها في البيتين.

الأول: تقديرها بـ(في) وإنما اشترط فيها ذلك ليتحقق الشبه بينها وبين الظرف؛ لأن التقدير بـ(في) من خواص الظرف ثم حملت عليه الحال؛ لتمتاز عن التمييز المقدر بـ(من)(٥). بـ(من)(٥).

وقد تخلف هذا الشرط في نحو قوله تعالى(٦): ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ ﴾

وذلك أن ﴿ مُّصْبِحِينَ ﴾ حال ﴿ وَبِاللَّيْلِ ﴾ معطوف عليه، والمعطوف على الحال حال، ولا يصح أن تقدر فيه (في) مع بقاء لفظه، فقالوا:هذا في حكم المقدر، إذْ التقدير: (مُصَبِّحِين)(٧) وهكذا في الجمل الواقعة حالاً.

الشرط الثاني: أن تكون غير معرفة، واعتبر فيها هذا الشرط؛ لأنها جزءٌ من الخبر والأصل في الخبر أن يكون نكرة والمخبرعنه معرفةً على ما مرَّ في باب المبتدأ(٨)؛ ولأنها تشبه الصفة غير أن الصفة قد تتعرف فالتزم في الحال التنكير وفي صاحبها التعريف؛ ليظهر الفرق بينهما، ولأنها لو جاز أن تكون معرفة ونكرة وذو الحال كذلك لأمكن إتباعها في الإعراب لصاحبتها(٩) فتكون صفة، ولا يكون فائدة في قطعها عنه(١٠).

---

(١) في المباحث الكاملية «منكورة، مشتقة».
(٢) راجع مثلاً: المقتضب (٢٣٦/٣، ٢٦٨، ٣١٢/٤)، والأصول لابن السراج (٢١٣/١ــ ٢٢١)، والإيضاح للفارسي (١٧١- ١٧٣).
(*) من هنا ساقط من (ف) وينتهي عند قوله: «فهو في حكم المضارع المنفي، قلت:» في ص(٢٢٦) من النص المحقق.
(٤) انظر: الحلل في إصلاح الخلل (١٣٥)، والمرتجل (١٦٣).
(٥) راجع: المرتجل (١٦٢)، والبديع (١٨٧/١/١).
(٦) الصافات/١٣٧، ١٣٨.
(٧) في (ش) رسمت «وملسين» هكذا، وما أثبته في: شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٣٦/ب)، وانظر: البديع (١٨٥/١/١).
(٨) المحصل تح الخزرجي (٨٥٩/٢).
(٩) هكذا، والأولى «صاحبها».
(١٠) انظر: البديع (١٨٦/١/١)، واللباب للعكبري (٢٨٤/١- ٢٨٥)، وشرح الإيضاح (٩٣٣/٣- ٩٣٦).

قال الخوارزمي: «إنما اشترط في ذي الحال أن يكون معرفة؛ لأن طلب الذهن لمعرفته آكدُ من طلبه لحالته وكيفية مَجيئة.»[١]

واعلم أن هذا الشرط أيضًا قد تخلف في مواضع منها، قوله تعالى[٢]: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ فقالوا: ذو الحال وإن كان نكرة هنا إلا أنه موصوف[٣]، والوصف مما يسوِّغ الابتداء بالنكرة، وسيأتي لهذا مزيد بحث.

الشرط الثالث: أن تكون مشتقة، وإنما اعتبر ذلك فيها من حيث إنها صفة في المعنى؛ ولأن بالاشتقاق تتميَّز عن التمييز؛ لأنه يكون بأسماء الأجناس حتى لو جاء مشتقًا قدر له موصوف محذوف نحو: عندي عشرون جديدًا، تقديره: ثوبًا جديدًا أو نحوه[٤].

وفي اشتراط هذا ضعف؛ لأنه قد تخلف كثيرًا؛ ولأن الحال خبر من وجه ولا يشترط فيه أن يكون مشتقًا.

الشرط الرابع: أن تكون بعد تمام الكلام، واعتبر هذا فيها من حيث إنها فضلة شبيهة بالمفعول ولا تتحقق فضليتها إلا بأن تأتي بعد تمام الكلام[٥].

وقد تخلَّف هذا الشرط في نحو قولهم: ضربي زيدًا قائمًا[٦]، ومنه الحديث[٧]: «**أقرب ما ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.**» فقوله: «وهو ساجد» جملة في موضع الحال ولم يتم الكلام دونها.

الخامس: أن تكون منتقلةً، واعتبر هذا؛ لأنها جزء من الخبر، وحق الخبر أن يتجدد ليجهل (٢٥٤/ب) المتجدِّد فيحتاج إلى الإعلام به، ولهذا كان الأصل الإخبار بالفعل؛ ولأنها هيئة الفاعل أو المفعول وهي مما يتغير[٨]؛ ولأنها لو كانت لازمة لكانت صفة.

وهذا الشرط أيضًا ضعيف لتخلُّفه كثيرًا، من ذلك[٩]: دعوت الله سميعًا[١٠]، ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾،[١١] وخلق اللهُ الزرافة يديها أطول من رجليها، فـ(يديها) بدل من (الزرافة) و(أطول) حال، ومنه[١٢]: ﴿فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ﴾ والخلود دائم، وسيأتي تخريج هذه بعْد.

السادس: أن تكون منصوبة؛ لأنها فضلة شبيهة بالمفعول، وهذا الشرط لا بد منه لفظًا أو تقديرًا[١٣].

---

(١) التخمير (٤٣٢/١) بتصرف.
(٢) الدخان/ ٤، ٥.
(٣) البديع (١٩٠/١/١).
(٤) راجع: المرتجل (١٦١- ١٦٢)، واللباب للعكبري (٢٨٤/١- ٢٨٥).
(٥) راجع: شرح الجمل لابن بابشاذ (٣٥/١/أ)، واللباب للعكبري (٢٨٥/١).
(٦) شرح الجمل لابن خروف (٣٨١/١)، والبديع (١٩٢/١/١).
(٧) صحيح مسلم (٣٥٠/١) في: كتاب الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود، وراجع: شرح الجمل لابن خروف (٣٨٢/١).
(٨) انظر: اللباب للعكبري (٢٨٥/١)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٣٦/ل١/ب - أ).
(٩) شرح الجمل لابن بابشاذ (٣٦/ل١/ب).
(١٠) البقرة/ ٩١.
(١١) انظر: الكتاب (١٥٥/١)، وشرح الجمل لابن خروف (٣٧٩/١).
(١٢) هود/ ١٠٨.
(١٣) راجع: التبصرة (٢٩٧/١)، والبديع (١٨٣/١/١).

السابع: أن تكون نكرة؛ لأنها خبر في المعنى أو جزءٌ منه، فإنك إذا قلت: جاء زيد راكبًا، فقد أخبرت بشيئَين بمجيء زيد وركوبه، والأصل في الخبر أن يكون نكرة؛ لأنه لا فائدة في الإخبار بما يعرف؛ ولأنها تجري مجرى النعت للفعل، ولهذا سماها سيبويه نعتًا للفعل، ويعني بالفعل: المصدر؛ ولأنها إذا تعرفت اشتبهت بالصفة؛ ولأنها جواب لـ(كيف) و(كيف) سؤال عن نكرة[١].

وهذا الشرط أيضًا قوي، وما جاء من الحال معرفة فعلى طريق الشذوذ يجب تخريجه وتأويله.

فهذه جملة شروطها وفوائد اعتبارها، ويقال: إن الحال لا بد لها من صاحب، ورابط، وعامل، ومن أن تكون جوابًا لـ(كيف) وأن تكون منتقلة، ولذلك لا تكون بالألوان الثابتة أو مؤكدة أو مقدرة أو محكية، نحو:مررت بزيد أمس قائمًا، فهذه محكية في الوقت؛ لأنها قد كانت، وقد خولف هذا كله فيها، فمن ذلك أنها قد جاءت معرفة.

قال ـ رحمه الله ـ: «وأما أرسلها العِراكومررت به وحْده، واقضَّهم بقضيضهم، وفعلته جَهدَك وطاقتَك، فمصادر قد تُكلِّم بها على نية وضعها في موضع لا تعريف فيه، كما وضعفاه إلى فيَّ موضع شفاها، وعَنَى:معتركة ومنفردًا وقاطبةً وجاهدًا.» [٢]

قلتُ: لما كان الواجب في الحال أن تكون نكرة وجب تخريج ما كان من ذلك بصورة العرفة على محمل يستمر معه اعتبار الشرط أما أرسلها العراك: فالعراك (عَال) من العرك وهو مصدر عارك يعارك معاركةوعراكًا إذا زاحم، وقيل: هو بمعنى: الدلك، وأصل مصدر اعترك:يعترك اعتراكًا، إلا أنه جاء فيه العراك، فهو من نحو[٣]:﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧﴾ أنشد أبوعلي[٤]:

فأرسلها **العراكَ** ولم يذدْها ... ولم يُشفقْ على نَغَص الدِّخالِ

والمراد من الإرسال هنا: التخلية، أي:أوردها الماء تعارك بعضها بعضًا من شدة الزحام[٥] ومذهب سيبويه في هذه (٢٥٥/أ) المصادر أنها في معنى النكرات كأنه قال: معتركة، والتعريف فيها للأمر المعقول في الذهن كقولك: الضرب حبس للضرب المعقول في الذهن.

ومذهب أبي علي أن الحال فعل هذه المصادر كأنه قال: تعترك العراك ثم حذف الفعل الذي هو في موضع الحال وبقَّى المصدر دليلاً عليه، فالجملة على قوله هي الحال لا المصدر[٦]، وإلى هذا ذهب الأخفش والمبرد ويلزمهم على هذا أن يجوز هذا في كل مصدر؛ مصدر؛ لأنه يدل على فعله وذلك لا يجوز ولا يقاس على ما قالته العرب منه، فدل على أن الأمر ليس على ما ذكر، ولهم أن يقولوا إنما لم يكن هذا قياسًا؛ لما فيه من الحذف إذ هو على

---

(١) راجع: أسرار العربية (١٩٣)، واللباب للعكبري (٢٨٤/١).
(٢) المفصل (٨١) و(١١٢- ١١٣).
(٣) نوح/ ١٧.
(٤) البيت للبيد في: ديوانه (٧٠) برواية «فأوردها»، والكتاب (٣٧٢/١)، والمسائل المنثورة (١٥)، وشرح المقدمة الكافية (٥٠٤/٢) وتخريجه فيه.
(٥) انظر: شرح السيرافي (١٤٨/٥)، والمقتصد (٦٧٨/١)، والتخمير (٤٣٣/١) بتصرف فيها.
(٦) انظر: الكتاب (٣٧٢/١)، والإيضاح للفارسي (١٧٢)، والمقتصد (٦٧٧/١- ٦٧٨)، والإيضاح لابن الحاجب (٣٤١/١)، والنص فيه بتصرف.

خـلاف القيـاس[١]، والـذي يـدل علـى مـذهب سـيبويه أن المصـادر أنفسـها هـي فـي موضـع الأحوال، قولهم[٢]: الجماء الغفير، فإنهم رجعوا فيه إلى مذهب سيبويه إذ لا فعل يقدر هنا يكون في موضع الحال، وهما من باب واحد.

ولهم أن يقولوا: مجئ هذا في المصدر وعدم مجيئه في اسم الفاعل، إذ لا يجوز أرسلها العارك دليل على ما قلنا[٢].

ومما جاء من المصادر المعرفة أيضًا في موضع الحال قول الشاعر[٣]:

فأوردها**التقريبَ** والشدَّ منهلا

ومنه[٤]:

مدَّت عليه **المُلْكَ** أطنابُهَ كأسٌ

فـ(التقريب والملك) نصبًا على الحال في موضع (مَلَكًا)[٥] ففي هذه أبدًا الوجهان:

أحدهما: أن المصدر المعرف منصوب على الحال، والمراد التنكير والاشتقاق ففيهما شذوذ من وجهين: من حيث التعريف والجمود.

الثاني: أن فعل هذه المصادر مع فاعله جملة في موضع الحال، إلا أنها حذفت لدلالة المصدر كما حذف الخبر لدلالة الحال فيه، في نحوضربي زيدًا قائمًا، وفيه أيضًا حذف شيئَين، والنصب على هذا على المصدرية.

وأما المثال الثاني: وهو مررت به وحده، فتقديره: متوحدًا بمعنى: منفردًا، فيجعل وحده المحرُورَ به، وقد يصرف منه فعل فيقال: وَحَد يحِد وحِدة مثل: وحد يحِد وَحْدًا وحِدة.

وقيل: إنه منصوب على الظرف كأنه قال: على حياله فيقدر معه مستقرًّا محذوفًا منصوبًا على الحال وهو العامل في الظرف.

والذي قاله المبرِّد على مذهب سيبويه أنه يحتمل أن يكون للفاعل والمفعول به، أما كونه للمفعول به فهو قولك: مررت به وحده، أي: منفردًا لم يكن معه غره، أو تجعل قصدك إليه دون غيره، فتقول: مررت به وحده، (٢٥٥/ب) أي: لم أعتمد في مروري غيره، كان الزجاج يذهب إلى أن (وحده) مصدر وهو للفاعل دون المفعول، فإذا قال: مررت به وحده، كأنه قال: أفردته إفرادًا[٦].

قال السيرافي: «لم يأت (وحده)مجرورًا إلا في ثلاثة مواضع، في قولهم: هو نسيجُ وَحْدِهِ، وعُيَيْرُ وَحْدِهِ، وجُحَيْشُ وَحْدِهِ. أما الأول: فهو مدح، وأصله أن الثوب الرفيع لا ينسج على منواله غيره، وكأنه نسيج إفراده، وما بعده للذم.» [٧]

---

(١) راجع: المقتضب (٢٣٧/٣)، وأمالي ابن الشجري (٢٣٤/١ـ ٢٣٥)، وشرح الجمل لابن خروف (٣٨٠/١ـ ٣٨١) والنص فيه بتصرف، مع تعليق المحقق.

(٢) الكتاب (٣٧٥/١)، وشرح السيرافي (١٤٨/٥، ١٥١).

(٣) البيتَ لأوس بن حجر في: ديوانه (٦٩)، وشرح السيرافي (١٤٨/٥)، وعجزه:

قطاهُ معيدٌ كَرَّةَ الوِرْدِ عاطفُ.

(٤) البيت لعمرو بن أحمر في: شرح السيرافي (١٤٨/٥)، والخصائص (٢٢/٢) مع اختلاف بينهما لايمس الشاهد، وتكملته:

رَنَوْنَاةٌ وطِرْفٌ طِمِرّ.

(٥) شرح السيرافي (١٤٨/٥).

(٦) انظر: شرح السيرافي (١٥٤/٥ــ ١٥٥) والنص فيه بتصرف، والمقتضب (٢٣٩/٣، ٢٤٢)، والتخمير (٤٣٣/١).

(٧) شرح السيرافي (١٥٥/٥) بتصرف، ومجمع الأمثال (٣٣٦/٢).

وقال بعض النحويين[١]: في(وَحْدَه) أربع[٤] تقديرات، فو(وَحْده)نائب عن إيْحاد، وإيحاد ناب عن إفراد، وإفراد نائب عن مُنفرد، ومنفرد هو الحال.»[٤]

قال سيبويه: «وأما بنو تميم فيُجْرونه على الاسم الأول إن كان جرًّا فجر، أو نصبًا فنصب، أو رفعًا فرفع، وزعم الخليل أن الذين يجيزون[٢] كأنهم يريدون أن يعُمُّوا، كقولك: مررت بهم (أفرادهم، أي: أفرادًا لهم، فهذا تمثيل وإن لم يستعمل في الكلام)»[٤]

قال بعض المتأخرين: «مصدر وَحُد الشيء يَوْحَد وَحْدَه وَحَادةً ووَحْدةً، فاستعملته العرب منصوبًا على الحال مضافًا إلى الضمير على حسب من يعود إليه، فقولك: مررت بهم وَحدهم، أي: أفردتهم في مروري إفرادًا، وتقدير الحال:مررت بهم منفردين لم أمرَّ بغيرهم، وللاثنين «وحدهما»، وللمخاطب «وحَدك» و«وحدكما»، و«وحدكم»، وللمتكلم «وحدي» و«حدنا»، وقالوا: «رجيْل وحده» تصغير التعظيم، و«قَريع وحده» شبه الرجل بالفحل من الإبل، فأما خمستهم إلى العشرة ففيها النصب على المصدر في موضع الحال مثل (وحده) فقولك: مررت بهم ثلاثتهم، أي: أفردتهم في مروري، أي: لم أمرر بغير الثلاثة، وفيها الإتباع على البدل المؤكد، كأنه قال:مررت بالقوم كلِّهم، فيجري إعرابه على إعراب ما قبله، وعلى هذا الثاني يجوز أن تمر بغيرهم، وفي الأول لا يجوز.»[٣]

وأما المثال الثالث وهو:جاء واقضَّهم بقضيضهم، فإنه يستعمل على وجهين:

أحدهما: أن ينصب على كل حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول في موضع الحال مثل (وحده).

الثاني: أن يجعل تابعًا لما قبله فيجري مجرى (كلهم) وهو من القض وهو الكسر، والكسر يستعمل في موضع الوقوع على الشيء بسرعة، يقال: عقاب كاسر، كأنهم وقعوا بعضهم على بعض وتجمعوا[٤]، قال الخوارزمي: «لأن في الرخمة[٥] كاسرًا وكسيرًا[١]، قال قال الشماخ[٦]:

تتني سُلَيمٌ **نضَّها بقضيضها** مُسلِّح حولي بالنقيع سبالُها

ويروى (سبالُها) بالرفع، و(مُسلَّح) على ما لم يسم فاعله، أي: جاءوا بأجمعهم، والأصل:جاءوا مختلطين قضهم بقضيضهم ثم جاءُوا قضهم بقضيضهم.»[٧]

وأما المثال الآخر وهو:فعلتَه طاقتَك وجَهْدَك (٢٥٦/أ)فأصله أيضًا: طلبته تجتهد يقال: اجهد جَهدك في هذا الأمر وهو بالفتح، أي: ابلغ غايتك فيه، فأضمر الفعل وجعل المصدر دليلاً عليه[٨]، كقولك:إنما أنت سيرًا سيرًا، أي: تسير، فإن قيل: فأنت لا تقول: جاءني زيد يسير سيْرَهُ[٤]، قيل: الأمر كذلك، فالأصل: طلبته تجتهد جَهْدًا، إلا أنهم لما حذفوا

---

(١) هو ابن بابشاذ في: شرح الجمل (١/ل٣٥/ب - ٣٦/أ) نقلاً عن غيره، وفيه: «وإيحاد ناب مناب مُوَحَّد، ومُوَحَّد ناب مناب إفراد، وإفراد ناب مناب منفرد،...» ولعل الصواب «أربعة».

(٢) في الكتاب (١/٣٧٤) وما بين القوسين نُقل من نص تالٍ بدايته أيضًا «وزعم الخليل» وتكملة النص الحقيقة هي: «..كلِّهم، أي:لم أدعْ منهم أحدًا»، وفيه «يُجْرونه».

(٣) هو ابن خروف في: شرح الجمل(٢/٨٠٧- ٨٠٨) بتصرف.

(٤) شرح السيرافي (٥/١٥٠) بتصرف.

(٥) في التخمير: «الزَّحمة، ومكسورًا».

(٦) قل إنه لأخيه جُزَرِّد، وهو في: الكتاب (١/٣٧٤)، وشرح السيرافي (٥/١٤٩)، وفيهما «بالبقيع» ويظهر أنه هو الصواب في ضوء مناسبة القصيدة.

(٧) انظر: التخمر (١/٤٣٣- ٤٣٤) والنص فيه تصرف، وشرح السيرافي (٥/١٤٩- ١٥٠).

(٨) في المقتصد: «سيرًا» غير مكررة، «سَيْرَةً، على».

الفعل الذي هو: تجتهد أحبُّوا أن يكون في لفظة ما يدل عليه[٤] (تجتهد) الذي هو حال من المخاطب ذكرٌ يعود إليه كما يكون في الحال، إذْ المصدر بدلالته على الفعل قد أشبه ما هو نائب منابه فلما كان كذلك أضيف إلى ضمير المخاطب فقيل:جَهدَك، وليس كذا إذا أظهرت الفعْل فقلت:طلبته تجتهد جَهدَك؛ لأن المصدر حينئذ لا يكون نائبًا عن الحال بل الحال هو الفعل المذكور فلا يحتاج إلى أن يتصل بالمصدر ذكر ذي الحال، ونظير هذا قوله تعالى[١]:﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ لأن الأصل: كتب الله كتابًا، فلما حذف الفعل أضيف المصدر إلى فاعله، فالأصل: مجتهدًا ثم يجتهد ثم جهدك[٢]، ولا يستعمل إلاَّ مضافًا إلى الكاف أو إلى الياء، نحو: طاقتي، ولا يقال:جهدًا ولا طاقة، ومذهب سيبويه فيه أيضًا كمذهبه في: أرسلها العراك،أي: مجتهدًا[٣].

ومثله أيضًا[٤]:جَمَعَ عَوْدَه على بَدْئِهِ، وفيه وجهان: الرفع والنصب، أما الرفع ففيه وجهان:

- **[أحدهما][٥]:** أن يكون فاعل رجع.

الثاني: أن يكون مبتدأ و(على بدئه) الخبر، والجملة حال.

وفي النصب وجهان:

أحدهما: أنه مفعول به بـ(رجع) قال تعالى[٦]:﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ ﴾.

والثاني: أنه حال، أي: رجع عائدًا ثم يعود ثم عوده[٧].

وأما (قاطبةً) فمن قطبت الشيء إلى الشيء، أي: ضممته وجمعته.

و(طرًّا) من أطرار الطريق وهي جوانبه فصار(طُرًّا) و(قاطبةً) في معنى: جمعًا، وحكى المازني:طررتَ القوم إذا مررتَ بهم جميعًا[٨].

قال ـ رحمه الله ـ ومن الأسماء المحذوِّ بها حَذْوَ[٩] هذه المصادر قولهم: مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفِيرَ »[١٠]

قلتُ: الجماء اسم، والفير نعت له، وهو في معنى: الجم الكثير، والغفير من غفرت الشيء غطيته، ومنه المِغْفَر، كأنهم غطَّوا الأرض من كثرتهم.

ونصبه على الحال، والاسم الذي فيه اللاَّم إذا كان غير مصدر لم يجز أن يكون حالاً فيتأوَّل هذه بالمصدر الذي هم (الجمّ) فكأنك قلت:مررت بهم الجمَّ الغَفْر[١١]، أي:جامِّين غافرين للأرض، ولم يستعمل هذا الاسم إلا منصوبًا على الحال، وقد رفع في الشعر قال[١]:

---

(١) النساء/ ٢٤.
(٢) انظر: المقتصد (٦٧٧/١ـ ٦٧٨)، والتخمير (٤٣٤/١) بتصرف فيهما.
(٣) انظر: الكتاب (٣٧٢/١)، وشرح السيرافي (١٤٨/٥) بتصرف.
(٤) الكتاب (٣٩٢/١).
(٥) زيادة يقتضيها السياق، وه موافقة لما في اللباب للعكبري.
(٦) التوبة/ ٨٣.
(٧) راجع: اللباب للعكبري (٢٨٦/١) والنص فيه بتصرف، وشرح الإيضاح له (٩٤١/٣ـ ٩٤٢) بتصرف.
(٨) شرح السيرافي (١٥٣/٥ـ ١٥٤) بتصرف.
(٩) في (ش) «ذَوْ» هكذا، والتصويب من المفصل.
(١٠) المفصل (٨١) و(١١٣).
(١١) في شرح السيرافي:«جُمُومَ الغُفْرَ».

ـغيرُ هُمُ وشـيخُهُمُ سـواءٌ هُـمُ **لجمـاءُ** فـي اليـوم[٢]
الغفيـــــــــــــــرُ

ومذهب يونس أن (الجَمَّاء) اسم ليس في موضع المصدر بل اللام فيه في نية الطرح، وألزمه سيبويه أن يقول: مررت به القائم، على زيادة اللام، وجعل يونس (قضَّهم) و(حْدَه) أيضًا بمنزلة (٢٥٦/ب) (فاه إلى فيَّ) فرد عليه سيبويه بأن (فاه إلى فيَّ) غير الأول، و(وحده) عند يونس هو الأول[٢].

قال الخوارزمي: «تقول: جاءوا جمًّا غفيرًا، والجماءَ الغَفِيرَ، أي: بجماعتهم الشريف والوضيع، أي: جاءُوا مجتمعين اجتماع الجماء الغفير (ثم جاءُوا الجماء الغفير)[٣] واشتقاقه من الجُمَّة وهي الشَّعْر المجتمع على الرأس، شبه كثرة الناس بالشعر، والغفير الكثير، كأنهم غفر بعضهم بعضًا، أي غطَّى، ولم يُؤنَّث؛ لأنه فَعِيل بمعنى مفعول.»[٤]

قال أبو البقاء: «يعني: أن (الجَمَّاء الغَفِير) ليسا باسم فاعل ولا مصدر، ولكنهما وقعَا موقع اسم الفاعل، كما وقع المصدر هذا الموقع، فلـ(الجَمَّاء الغَفِير) وقع موقع مجتمعين متوفرين؛ لأن الجماء من الجَم وهو: الكثير، والغفير من غفرت الشيء: سترته، والألف واللام زائدة في القول المحقق.»[٤]

قال في الحواشي: «معناه: مررت بهم جميعًا فهو معرفة من حيث اللفظ، ونكرة من حيث المعنى، فمن ثم جاز أن يقع حالاً.»[٥]

قلتُ: ومن المعارف التي وقعت أحوالاً أيضًا، قولهم: ادخلوا الأول فالأول، كأنه قال: ادخلوا واحدًا فواحدًا، وإن شئت رفعت[٦].

قال السيرافي: «حق الصفة أن تكون تحلية في الموضوف في حال الإخبار عنه، مثل: القائم والقاعد، فإذا قيل: ليدخل العاقل عرف العاقل في وقت أمر الأمر، وإذا قلت: ليدخل الأول لم يجز إلا أن يكون واحدة قد استحق هذا الاسم، وقد يتسعون فيوقعون الصفة عليه، قبل وقوعها منه، فيقولون: ليدخل الأول على معنى أنه إذا دخل صار الأول، فلما جاز هذا جاز أن يجعل حالاً؛ لأنه ليس بصفة قد استقرت، وإنما يصير أولاً في ترتيب الفعل إذا اشتق منه فأشبه النكرات.»[٣]

قال المبرد: «إنما أدخلوا اللام؛ لأنه في معنى: أعرفكم إذا دخلتم، ولو قال: ادخلوا أولاً فأولاً، فهو منك[٧] لا تعرف ترتيبهم إذا دخلوا على ذلك، وقال عيسى بن عمر: الأول بالرفع بدل من الضمير المرفوع، ولم يجز سيبويه ذلك؛ لأن الأمر للمواجه لا يُعرَّى من ضمير، فلا يجوز: ادخلا الزيدان، وجوازه عنده على حد قوله[٨]:

---

(١) البيت للأعشى، ونسب لغيره، وليس في ديوانه، انظر: شرح السيرافي (١٥١/٥) وفيه «اللُّؤم».
(٢) انظر: الكتاب (٣٧٥/١- ٣٧٧)، وشرح السيرافي (١٥١/٥، ١٥٤) والنص فيه بتصرف.
(٣) التخمير (٤٣٤/١) بتصرف، وما بين القوسين لا حاجة له؛ لأنه غير موجود في التخمير.
(٤) لعله في شرحه المفقود للمفصل.
(٥) لم أعثر عليه في النسخة التي بين يديَّ.
(٦) انظر: الكتاب (٣٩٨/١)، وشرح السيرافي (١٦/٦- ١٧) والنص فيه بتصرف، والمقتضب (٢٧١/٣- ٢٧٢).
(٧) هكذا في (ش) ويظهر أنه «نُكِّر» بدلالة قوله في شرح السيرافي: «منكورًا».
(٨) البيت لنهشل بن حرِّي، وقد نسب إلى غيره، وهو في: الكتاب (٢٨٨/١، ٣٩٨)، والمقتضب (٢٧١/٣- ٢٧٢)، وتكملته:

لخصومةٍ ومُختبطٌ ممَّا تُطيحُ الطوائحُ

ليُبْكَ يزيدُ **ضارعٌ**...

فلو قال: ليدخل القوم الأول، لجاز بلا خلاف؛ لأنه أمر للغائب[١].

ومن المصادر المنتصبة على الحال، قولهم[٢]:أما علمًا فعالم، قال الخليل: «هو بمنزلة أنت الرجل علمًا، أي أنت الكاملُ في هذه الحال، ومنه: أمعلمًا فلا علْم له، وقد ترفع في لغة بني تميم، وأهل الحجاز يعرفونه وينكرونه ويجعلونه (٢٥٧/أ)مفعولاً من أجله[١]، وكان الزجاج يقول: هذا باب لم يفهمه أحد إلا الخليل وسيبويه، وأصله أن الرجل يدَّعي أشياء فيُعترف له ببعضها فتدخل (أمَّا) على ذلك كأنه قال: مهما تكثر فأنت الرجلُ لعِلم، وحذف اللام ونصب، وكذا إذا نفي، فلما حذف افعل واكتفي بـ(أمَّا) عوض مما حذف إما اسم كقولك: أما زيدًا[٣] فضربت، أو ظرف، أو شرط، وما بعد (الفاء) لا يعمل فيما قبلها، إلا أنه قُدِّم[٤] قُدِّم[٤] ههنا اسم عوضًا مما ذكرنا، فلا يجوز أن يقدم اسمان نحو:مأما زيدٌ طعامَه فلنأكل[٢].

وأما الظرف فنحو قولك:أمَّا يومُ الجمعة فلا تخرج فيه، وأما الشرط فنحو[٥]:﴿ وَأَمَّآ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ٩٠ فَسَلَٰمٞ لَّكَ ﴾ [٦]فقولك:أما علمًا فلا علم عنده، انتصب بما دل عليه عليه (أمَّا) والتقدير مهما يُذكرُ زيدٌ علمًا، أي: من أجل العلم أو علم أو لعلم فلا علم عنده[٢]، ولا يعمل فيه ما بعد (الفاء) فإذا رفعت فقلت:أما العِلمُ فإنك عالم، فـ(العِلم) مبتدأ، والتقدير: مهما يكن من شيء فالعِلم أنا عالم به، وأنشد سيبويه[٧]:

ألا ليت شعري هل إلى آل[٨] سبيلٌ **مَّا الصبرُ**[٢] عنها فلا
صبرَا

كأنه قال:مهما تَرُم الصبْر فلا صبْرا، وبنو تميم يقولون:أما الصَّبْر بالرفع فلا صبرا، وعلى مذهب أهل الحجاز يكون[٩]مفعولاً من أجله، ومثله[١٠]:

فأما الجودُ منكِ فليس **جودُ**

أي: فليس لنا جود به.

وأما قولهم[١]: أما العبيدُ فذو عبيد، فالرفع الوجه؛ لأنه ليس بمصدر وهو مبتدأ وخبر، وخبر، ولاعائد محذوف كأنه قال: فأنت منهم ذو عبيد، وقد شبه بالمصدر فنصب كـ(الجماء الغفير).

---

(١) انظر: الكتاب (٣٩٨/١)، وشرح السيرافي (١٦/٦ــ ١٧) والنص فيه بتصرف، والمقتضب (٢٧١/٣ــ ٢٧٢).

(٢) انظر: الكتاب (٣٨٤/١ــ ٣٨٦)، وشرح السيرافي (١٦٢/٥ــ ١٦٤، ١٦٨ــ ١٦٩) والنص فيه بتصرف.

(٣) في شرح السيرافي:زيدٌ، فلا تأكل، من أجل علمٍ وبعلم فلا علمَ عنده».

(٤) في (ش) «قدُم» وما أثبته هو الصواب.

(٥) الواقعة/ ٩٠، ٩١، وفي شرح السيرافي أثبت الآيتين (٨٨ـ ٨٩) وكلتاهما في التمثيل سواء.

(٦) لو قيل: «وأما قولك:....فقد انتصب» لكن أقوم للسياق.

(٧) البيت للرماح بن ميادة، وهو في: ديوانه (١٣٤)، والكتاب (٣٨٦/١)، وفيه «الصبرَ» بالنصب، وأمالي ابن الشجري (٥/٢، ١٣٣/٣) وتخريجه فيه.

(٨) هكذا، والصواب «أمِّ» بدلالة معنى البيت، وبما أثبته سيبويه وابن الشجري.

(٩) انظر: الكتاب (٣٨٤/١ــ ٣٨٦)، وشرح السيرافي (١٦٢/٥ــ ١٦٤، ١٦٨ــ ١٦٩) والنص فيه بتصرف.

(١٠) البيت لعبدالرحمن بن حسان، وهو في: الكتاب (٣٨٦/١)، وصدره:
ألا يا لَيلَ ويحكِ نبِّئينا.

وكان أحمد بن يحيى يقدر في قولك: الرجُ عِلْمًا، أنت العالمُ عِلْمًا، فتنصب عِلْمًا على المصدر.

فأما قولهم: فأما البَصْرةُ فلا بَصرةَ لكم، فالرفع لا غير[٥]، وقد أطنب سيبويه في هذا، إلا أنا ذكرنا ما يكون كالتنبيه على ما قال، فإن تشوقت إليه فعليك بالكتاب.

قال ـ رحمه الله ـ: «وتنكير ذي الحال قبيح، إلا إذا قُدِّمت عليه، كقوله:

لعزَّةَ مُوحشًا طللٌ قديمُ »[٢]

قلت: قد ذكرت[٣] أن الحال تشبه الخبر، والإخبار عن النكرة لا يجوز؛ ولأنه يمكن جعلها وصفًا حينئذٍ فلا فائدة في مخالفة الإعراب؛ ولأنها تلتبس بالصفة عند موافقة إعرابها بأن يكون ذو الحال منصوبًا، فإن تقدمت الحال زال الإلباس إذ الصفة (٢٥٧/ب) لا تتقدم على الموصوف، فبالتأخير يزول الالتباس فيصير القبيح حسنًا للضرورة، وإن كان ذو الحال موصوفًا جاز أيضًا على ما قلنا في جعله مبتدأ، وقيل: إن نفيت جاز أيضًا؛ لأن المنفية تستوعب جميع أنواعها فتنزلت منزلة المعرفة[٤]، وذلك في قول الشاعر[٥]:

حلَّ سَعْدِيٌّ غَريبًا ببلدةٍ بنطقُ (٢) الزبرقانُ له أبُ

قال أبو البقاء: «إنما قبح تنكير ذي الحال؛ لأن الحال تكون نكرة، فإذا كان صاحبها نكرة أمكن أن تجري صفة لها فيتفق إعرابهما، ولا كذلك إذا تقدمت؛ لأن الصفة تابعة والتابع لا يتقدم على المتبوع وهما باقيان على التبعية، فعند ذلك ينصب الحال ويخرجها مخرج الفضلات، إذ قد تعذَّر جعل التابع قبل المتبوع، وقد يعرض في هذا الباب حال عن النكرة ولا يقبح؛ لترجح رعاية المعنى على اللفظ، كقولك[٦]: جاء رجلٌ على فرس سابقًا، إن جعلته حالاً من (فرس) حسن؛ لأنك لو جررت على الصنعة لم يدل على أنه سابق في حال مجيء راكبه، بل جاز أن يكون موصوفًا بالنسبق لا في هذه الحال، فإذا نصبته دللت قطعًا على أنه الفرس سابقٌ في هذه الحال.»[٧]

قال في الحواشي: «ذكر الشيخ عبدالقاهر أنه يحسن تنكير ذي الحال غير مقدم، كما جاء في الحديث عن النبي ^[٨]: فجاء فرسٌ له سابقًا»[٩].

---

(١) راجع: الكتاب (٣٨٧/١ـ ٣٨٩)، وشرح السيرافي (١٧٣/٥ـ ١٧٤) وفيه: «أما النُّصرةُ فلا نُصرةَ لكم» وما في (ش) موافق لما في الكتاب.

(٢) المفصل (٨١) و(١١٣).

(٣) انظر ما مضى في: ص (١٦٨، ١٩٣ـ١٩٤).

(٤) راجع: البديع (١٩٠/١/١)، واللباب للعكبري (٢٨٥/١)، والإيضاح لابن الحاجب (٣٤٢/١).

(٥) هو اللعين المنقري، والبيت في: الكتاب (٣٢/٣) وفيه: «فينسبُ»، والبديع (١٩٠/١/١).

(٦) رواه في اللباب (٢٨٧/١) على أنه حديث، فقال: «....كما جاء في الحديث: «فجاء رسول الله ^....» وهو قريب مما رواه الزمخشري في النص التالي له.

(٧) في اللباب (٢٨٧/١) نص قريب منه، إلا أنه ظهر أنه من شرحه للمفصل المفقود.

(٨) في (ش) «صلعم» والصواب ما أثبته.

(٩) ل (٢٥/أ) بتصرف، ولم أعثر على قول عبدالقاهر فيما بين يدي من كتبه. وانظر: في رواية الحديث وتخريجه: المرتجل (١٦٥)، واللباب للعكبري (٢٨٧/١).

قلتُ: هذا أيضًا قد تخصص بالصفة وهو (له)[١] فلا شاهد فيه، قال الزمخشري: «وعندي أن (جاء) بمعنى (كان) كما في قولهم[٢]: ما جاءت حاجتَك، أي: ما صارت[٣] حاجتك.»[٤]

أقول: ويحتمل أيضًا أن يجعل (سابقًا) حالاً من الراكب الجائي، والفرق هنا بين النصب والخفض أنك إذا نصبت كان الفرس سابقًا في تلك المرة، وإن لم يكن معروفًا بالسبق قبل ذلك، وإذا جررت جاز أن يكون معروفًا بالسبق في هذه المرة وفي غيرها[٥]، وما جاء من الحال عن النكرة عند التقديم[٦]:

لعزَّةَ وحشًا طللٌ قديمُ

فـ(موحشًا) حال من (طلل) ومثله[٧]:

عـزَّةُ وحشًـا طلـلُ ـوحُ كأنـه خِلَـلُ

وقد جوَّز تنكير ذي الحال في البيتين التقديمُ وكون النكرة موصوفة، واعلم أن الجميع[٨] قد نصوا على أن (وحشًا) هنا حال من النكرة المؤخَّرة.

ويحتمل عندي أن يكون حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور الذي هو في موضع الخبر[١]، فعلى هذا يكون حالاً من معرفة ولا شاهد فيه، ومثله[٩]:

وتحـت العـوالي بالقنـا ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذرُ
(٢٥٨/أ)

وقال آخر[١٠]:

وبالجسم منـي بيِّنًا لو علمتهِ شحوبٌ وإن تستشهدي العينَ تشهدِ

فالأصل في هذه أن تكون الحال وصفًا للنكرة، فلما قدمت نصبت، فيقال: شحوبٌ بيِّنٌ، وطللٌ موحشٌ، قال سيبويه: «وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر، وقل ما يكون في الكلام.»[١١]

---

(١) المرتجل (١٦٥).
(٢) الكتاب (٥٠/١).
(٣) في الحواشي: «ما كانت» وفي الكتاب: «ما صارت».
(٤) ل (١٣٣/ب) بتصرف، ولم أعثر على قول عبدالقاهر فيما بين يدي من كتبه. وانظر: في رواية الحديث وتخريجه: المرتجل (١٦٥)، واللباب للعكبري (٢٨٧/١).
(٥) اللباب للعكبري (٢٨٧/١).
(٦) البيت ينسب إلى: كُثيِّر، وهو في: شرح ديوانه (٢٥٥)، والتبصرة (٢٩٩/١) مع تعليق المحقق، والشيرازيات (٤٧٧/٢) مع تعليق المحقق. وعجزه:
عفاهُ كلُّ أسمحَ مستديمُ.
(٧) وهو أيضًا لكُثيِّر، وهو في: شرح ديوانه (١٧١)، والكتاب (١٢٣/٢) وفيه: «لِعَيَّة»، والشيرازيات (٤٧٧/٢) وتخريجه فيه ومما يجب التنبيه إليه أن بعضًا من المحققين خلط بين البيت السابق وهذا البيت، فيُخرَّج السابق على أنه البيت الثاني، وليس هو، وإن كانا ينسبان إلى كُثيِّر، فالبيت الأخير هو الموجود في الكتاب، أما الأول فلا يوجد ألبتة، ومن ثَم فقد أحسن الشارح في إيرادهما معًا.
(٨) راجع: نتائج الفكر (٢٣٥).
(٩) البيت لذي الرمة في: ديوانه (١٠٢٤/٢)، والكتاب (١٢٣/٢)، ونتائج الفكر (٢٣٥) وفيه: «مُسْتكنَّة».

(١٠) لا يعرف قائله، وهو في: الكتاب (١٢٣/٢)، والتبصرة (٢٩٩/١) وتخريجه فيه.
(١١) انظر: الكتاب (١٢٢/٢ــ ١٢٣)، وشرح السيرافي (٥٨/٧ــ ٦٢) بتصرف، والبديع (١٩١/١/١) بتصرف فيها.

يعني: أن تقديم الصفة على موصوفها حتى يحتاج إلى نصبها على الحال، لا يكون في سعة الكلام إذ لا ضرورة تدعوه إلى التقديم، وأجاز سيبويه فيها رجلٌ قائمًا، على أن يكون نصبه على الحال من (رجل)هو مشكل؛ لأنه يجب أن يكون حالاً من المضمر، وتقول: هذان رجلان، وعبدالله منطلقين، فتنصب (منطلقين) على الحال والعامل معنى الإشارة، وجازت الحال من النكرة لما كان في الكلام معرفة وهو المعطوف[٤].

فصْلٌ :

«والحال المؤكِّدة هي التي[١]على إثر جملة عَقَدُها من اسمين لا عمل لهما؛ لتوكيد خبرها وتقرير مؤدَّاه ونفي الشك عنه، وذلك قولكزيد أبوك عطوفًا، وهو زيد معروفًا، وهو الحق بيِّنًا، ألا تراك كيف حققتَ بالعطوف الأبوة؟ وبالمعروف والبيِّن أن الرجل زيد؟ وأن الأمر حق؟ وفي التنزيل:﴿ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾»[٢].

قلتُ : قوله: عقدها من اسمين، يوهم أن الحال المؤكِّدة لا تكون إلا بعد الجملة الاسمية وليس كذلك، بل قد تكون أيضًا عن الفعلية، كقوله تعالى[٣]:﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ وقوله تعالى[٤]:﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [٥]﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ وهو كثير[٦]، فالأولى أن يقال: هي التي التي تأتي إثر جملة يَدُلُّ لَفْظُ الحالِ فيها على معناها؛ لتوكيد خبرها وتقرير مؤدَّاه.

وبعد هذا، فالحال تأتي على أضرب خمسة:

[الأول] [٧]: منتقلة مفارقة[٨] وهي الأصل، كقولك:جاء زيد ضاحكًا؛ لأنها لو كانت كانت لازمةً لكان الأولى أن تكون صفةً، ولانتقالها شبهت بظرف الزمان؛ لأنه ينقضي لأن الضحك قارن مجيئَه وليس بلازم له.

الثاني: أن تكون مقدَّرة غير مقارنة، مثل قوله تعالى[٩]:﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ ﴾ أي: مقدرين ذلك، وهكذا جميع ما جاء في القرآن من نحو[١٠]: ﴿ فَٱدْخُلُوهَا ﴾ [١١]﴿ فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدِينَ ﴾ فهو من الحال المقدرة،؛ لأن الخلود لا يتحقق حالة الدخول فيكون معناه: مقدرين الخلود، ومثله[١٢]:هذا رجل معه صقرٌ صائدًا به غدًا.

---

(١) في المفصل والتخمير: «تجيء» وهي كلمة يتم بها السياق.
(٢) المفصل (٨١) و(١١٣- ١١٤).
(٣) النمل/ ١٩.
(٤) مريم/ ٣٣، وهي في (ش) «لسوف أبعث حيًّا» وهي خطأ.
(٥) النساء/ ٧٩.
(٦) راجع: البديع (١٩٣/١/١) بتصرف.
(٧) زيادة يستلزمها الكلام.
(٨) في اللباب للعكبري «مقارنة».
(٩) الفتح/ ٢٧.
(١٠) الزمر/ ٧٣، وفي (ش) «ادخلوها» وما أثبته هو الصواب.
(١١) الحشر/ ١٧.
(١٢) الكتاب (٤٩/٢).

الثالث[١]: الموطِّئة، نحو قوله تعالى[٢]: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ فنُصب (لسان) على الحال الموطئة؛ لأنه غير مشتق فلا يكون حالاً ، لكن نصب؛ ليوطئ ويهيئ أن يكون (٢٥٨/ب) ﴿عَرَبِيًّا﴾ حالاً ، الذي هو المقصود بالحال.

الرابع: المؤكِّدة المقارنة الغير المنتقلة، ومثاله ما ذكر[٣]، وذلك أن النصب في قولك: قولك: هذا زيد منطلقًا، على غر نصبه في قولك: هذا زيد معروفًا؛ لأن الأول ما قصدت فيه أن تُعرِّف (زيدًا) مقدرًا أنه بجهله، وإنما أردت أن تنبه المخاطب لـ(عبدالله) [٤] في حال انطلاقه، ولا بد من ذكر (منطلقًا) لأن الفائدة به تتم.

والحال وإن كانت فضلة إلا أن بعض الفضلات قد يتوقف بيان الكلام وفائدته عليها، كما تقول: ما في الدنيا رجل يبغضك، فـ(يبغضك) صفة لـ(رجل) والاعتماد في الإخبار عليها فكذلك ههنا.

وأما قولك: هذا زيد معروفًا، فليس على ذلك الوجه، بل على جهة التأكيد لما أخبرت به، فإنك إذا قلتَ: هَذا عَبدُالله؛ جاز أن يكون حقًا وأن يكون باطلاً ، وظاهر الإخبار يوجب أن المخبِر محقق ما أخبر به، فإذا قال: (معروفًا) فكأنه قال لا شك فيه، وكأنه قال أُحِقُّ ذلك.

وقول المصنف: لا عمل لهما، يعني: أن المبتدأ والخبر في قولك: زيد أبوك عطوفًا،[٥] ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ ليس في واحد منهما معنى فِعْل يعمل في (معروفًا) فوجب أن يقدر هناك عامل من سياق الكلام وهو ثابت أو أُحِقُّ أو أُثبت» ومتى أظهرت ذلك المقدر كان الضمير الذي فيه هو صاحب الحال، ولا يجوز: [٦]هو زيد منطلقًا؛ لأنه لم يثبت له الانطلاق قبل ذلك حتى تؤكِّده كما ثبت الصدق للحق[٧]، فكانت هذه الأحوال مؤكِّدة كما ترى؛ لأن الحق لا يكون إلا مصدقًا للحق، فجئ بها لشدة توكيد الحق بالتصريح المغني عن الانبساط[٨]، ومنه[٣]:

نسبي

نا ابنُ دارة معروفًا بها ... هل بدارةَ يا لَلناس من عارِ

قال بعض المتأخرين[٩]: «حد الحال المؤكدة أن يكون صاحبها مضمنًا معناها، وتكون بعد جملة اسميَّة لا عمل لهما كما صرح به المصنف، كقولك: زيد أبوك عطوفًا، فإن الأبوة تتضمن العطف، وكذلك الباقي.

---

(١) في (ش) «الثالثة» وعُدِّلت لتتسق مع الكلام السابق واللاحق.
(٢) الأحقاف/ ١٢.
(٣) انظر في تقسيمات الحال الكتب الآتية: شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٣٦/أ)، والمرتجل (١٦٣- ١٦٥)، والبديع (١/١/١٩٣- ١٩٤)، واللباب للعكبري (١/٢٩٤- ٢٩٥)، وشرح الإيضاح له (٣/٩٥١- ٩٥٥)، والتخمير (١/٤٣٥).
(٤) هكذا، ويظهر أنه «زيد» بدلالة المثال إلا أن المثال في: الكتاب (٢/٧٨)، وشرح السيرافي (٦/١٦٤) هو: هذا عبدالله منطلقًا.
(٥) البقرة/ ٩١.
(٦) في (ش) «وهو» ولا حاجة لـ«الواو» هنا.
(٧) انظر: الكتاب (٢/٧٧- ٧٩)، وشرح السيرافي (٦/١٦٤- ١٦٦) والنص فيه بتصرف.
(٨) وهو لسام بن دارة، وهوفي: اللباب للعكبري (١/٢٨٨) وفي «الاستنباط»، والكتاب (٢/٧٩) وتخريجه فيهما.
(٩) هو ابن الحاجب في: الإيضاح (١/٣٤٢) بتصرف.

وتقول: أنا فلان بطلاً شجاعًا وجوادًا كريمًا، ولا يجوز ذلك إلا لمن اتصف بهذه الصفات وعُرف به وشُهر بأمرها؛ لتنزل ذلك منزلة التضمن.»[٤]

قال الخوارزمي: «الحال المؤكدة هي الحال الواقعة عن خبر المبتدأ؛ لبيان كيفية[١] في أَوليته، أي: مذ كان عطوفًا.

فأما قولك: زيد معروفًا، فـ(معروفًا) حال؛ لأنه إنما يكون (زيدًا) بأنه يُعرِّف بـ(زيد) ففي الحال ههنا فائدة، كأنك قلت: هو زيد حقًا، وكذلك: هو الحق بيِّنًا، فـ(بيِّنًا) حال من الحق الذي هو خبر المبتدأ، ولا يجوز (بيِّن) بالرفع كما جاز: هذا الرجلُ منطلقٌ؛ لأن (الرجل) جائز أن يكون صفة لـ(هذا) ويكون (منطلقًا) خبره، ولا يجوز أن (٢٥٩/أ) يكون (الحق) صفة لـ(هو) و(بيِّن) خبره؛ لأن المضمر لا يوصف.

وتجيء الحال المؤكدة عن الجملة الفعلية، كقوله تعالى[٢]: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ قال أبو علي: «الحال هنا مؤكدة؛ لأن في ﴿وَلَّيْتُم﴾ دلالة على أنهم مدبرون، والحال[٣] أن الحال الحال هنا هي المنتقلة[٢]، والمعنى: ثم وليتم متابعين في التولية، ومنه قولهم: قم قائمًا، وهذا لأن الحال المؤكِّدة في الحقيقة خبر ما زال، وما زال صلة الموصول الذي وقع صفة لذي الحال، ألا ترى أن قولك: هذا أبوك معطوفًا[٢]، معناه: هو أبوك الذي لم يزل عطوفًا، وكذلك ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ معناه: وهو الحق الذي لم يزل مصدقًا، ولا يمكن أن تُفسَّر الحال، أعني: في الآية هذا التفسير، ألا ترى أنك لو قلت: ثم وليتم الذين لم يزالوا مدبرين، لم يجز.»[٤]

قال أبو البقاء: «الغرض من هذا أن قوله: أنا فلان، أي: أنا زيد أو عبدالله الذي هو معروف بالشجاعة، فـ(شجاعًا) توكيد؛ لأن قوله: أنا زيد، يخاطب به من استقر عنده أنه شجاع، ولكن ذكر قوله: (شجاعًا) توكيدًا لما في النفس، ومعرفة للناس، ولو أمسك عن ذلك لجاز وأفاد، ولكن التصريح به آكد، ومثله قول أبي النجم[٥]:

أنا أبو النجم وشِعْري شِعْري

تقديره: وشعري المعروف عندكم، وذكر ذلك توكيدًا، وليس الغرض أن يعرفنا أن شعره شعره؛ لأن ذلك معلوم قطعًا.»[٦]

وتقول: زيد زهير شعرًا، وعمرو الأسد شدةً، فـ(شعرًا) و(شدةً) توكيد إذ قد ثبت أن زهيرًا شاعر مجيد، وأن الأسد شديد، ولكن أكد بإظهاره إلى اللفظ، وأراح من الفكر الذي يتوصل به إلى المعنى، والعامل معنى الإشارة أو التنبيه، والحال من النكرة؛ لأجل ما في الجملة من الاسم المعرفة وهو المعطوف.

واعلم أنَّ الفرق بين المنتقلة والمؤكدة أنك لو لم تذكر المؤدة، لاستفدت ذلك المعنى من الجملة بدونها، والمنتقلة لا يستفاد ذلك المعنى إلا من ذكرها[١].

---

(١) هكذا، ولو قيل: «كيفيَّته» لكان أحسن، وهي موجودة في: التخمير في موضع آخر.
(٢) التوبة/ ٢٥.
(٣) في التخمير: «الحق، وهو أفضل للبعد عن التكرار المُستقبَلَة، عطوفًا، وهو الصواب».
(٤) التخمير (٤٣٥/١- ٤٣٦) بتصرف.
(٥) البيت في: ديوانه (١٠٦)، وكتاب الشعر (٣١٩/١- ٣٢٠) وتخريجه فيه.
(٦) لعله في شرحه للمفصل المفقود، وإن كان في شرح الإيضاح (٦١٩/٢) حديث حول بيت أبي النجم شبيه بهذا.

قال ـ رحمه الله ـ: «وكذلك أنا عبدالله آكلاً كما تأكل العبيد، فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها.»[٢]

قلت: إذا أراد أن يضع من نفسه، قال: أنا عبدالله، ثم يفسر حال العبيد، فيقول آكلاً كما تأكل العبيد، فيحقق بقوله: أنه آكل كما تأكل العبيد، أنه عبدالله[٣].

قال ـ رحمه الله ـ: «وتقول: فلان بطلاً شجاعًا، وكريمًا جوادًا، فتحقِّق ما أنت متَّسِمٌ به وما هو ثابت لك في نفسك.»[٤]

قلتُ: كل ما كان من هذه الأحوال فيه تأكيد للإخبار جاز، كقولك: هو عبدالله، أو أنا عبدالله فاخرًا أو مُوعدًا، أي: عرَّفني كما كنت تعرف وبما كان يبلغك عني، ثم يفسِّر الحال التي تعلمه عليها أو تبلغُهُ، فتقول: أنا عبدالله كريمًا جوادًا (٢٥٩/ب) وهو عبدالله شجاعًا، وهذه الصفات وما جانسها مما يكون مدحًا في الإنسان يعرف بها، يجوز أن تأتي مؤكدة للخبر؛ لأنها أشياء يعرف بها فذكرُها توكيد لذاته[٤].

قال الخوارزميُّ: «عبدالله في قولك أنا عبدالله آكلاً، إما أن يكون جنسًا ـ وهو الظاهر ـ، ونحوه هو اللص خائنًا، وإما أن يكون عَلَمًا كما لو قلت أنا عمرو بن معديكرب بطلاً شجاعًا، لكن هذا إنما يجوز إذا كان عبدُالله معروفًا بأكلِه أكلَ العبيد، عن عبدالله بن عمر أنه قال: «أُتي نبي الله ﷺ[٤] بطعام، فقالت عائشة: أكت يا نبيَّ الله وأنتَ مُتَّكئٌ كان أهونَ عليك، فأصغى بجبهته حتى كاد يمسُّ الأرضَ، وقال: بل آكل كما تأكل العبيد، وأجلس كما تجلسُ العبيد، فإنما أنا عبْد»[٥].

قال ـ رحمه الله ـ: «ولو قلت: زيد أبوك منطلقًا، أو أخوك، أَحلتَ، إلا إذا أردت التبنِّيَ والصداقةَ.»[٦]

قلتُ: لا يجوز زيد أبوك منطلقًا كما لا يجوز أنا عبْدُ الله منطلقًا؛ لأن أباك إذا كان للنسب فليس فيه معنَى فعْل ينتقل فيكون أباه في حال دون حال، فلو قلت: أخوك عبدُالله منطلقًا، لكان أخاهُ في حال انطلاقه دون غيرها، وأخوَّة النسب لا تنتقل؛ لأنها محققة لا تقبل التخصص بحال دون حال.

نعم لو أردت أخوة الصداقة وبالأُبوَّة التبني مجازًا جاز؛ لأنها تنتقل، وجاز أخوك عبدُالله معروفًا كما جاز أنا عبدالله معروفًا؛ لأنه تأكيد للخبر، والعامل وتوكيد الجملة بلَى (حُقَّ) ونحوه كتوكيدها باليمين، وكان الزجاج يجعل الخبر نائبًا عن مُشتَقٍّ يجْعل فيه ذِكرًا مِنَ الأوَّل وَيجعَله العَامِل فِي الحال، وَيجعَل الحال من ذلك العائد، والأقوى ما ذكرناه[٧].

قال الخوارزمي: «إنما لا يجوز زيد أبوك منطلقًا؛ لأنه يقتضي أن لا يكون (أباك) إذا لم يكن (منطلقًا مذ كان أباك) كما أنه إذا لم يكن (عطوفًا مذ كان لم يكن أباك) إذا عَنيت (زيد تَبنَّاك منطلقًا) أو (صادقك منطلقًا) جاز نصبُه من أيهما شئت.»[٨]

قال أبوالبقاء: «وأما قوله: زيد أبوك منطلقًا، فلا يصح ذكره توكيدًا فإن الانطلاق لا

---

(١) شرح الإيضاح للعكبري (٣/٩٥١ـ ٩٥٢) بتصرف.
(٢) المفصل (٨٢) و(١١٤).
(٣) انظر: الكتاب (٢/٨٠)، وشرح السيرافي (٦/١٦٦) بتصرف.
(٤) في (ش) «صلعم» وأثبت ما في التخمير.
(٥) التخمير (١/٤٣٧) وتخريج الحديث فيه.
(٦) المفصل (٨٢) و(١١٤).
(٧) انظر: الكتاب (٢/٨١)، وشرح السيرافي (٦/١٦٧) بتصرف.
(٨) التخمير (١/٤٣٧) بتصرف.

يؤكد الأبوة إذ هي ثابتة في كل حال، بخلاف قولك: عبدالله بطلاً ؛ لأن كونه بطلاً موافق لما في العرف والنفس بحيث لو أمسك عنه كان معلومًا، فإن أراد بقوله: زيد أبوك، أي: أنه عطوف عليه بارٌّ به وليس بوالد له حقيقةً جازت المسألة، ولو قال: هذا أبوك منطلقًا صحت المسألة؛ لأن المعنى أشير إليه في حال انطلاقه؛ لأنها منتقلة (٢٦٠/أ) مؤكدة.»[١]

قال ـ رحمه الله ـ: «والعامل أَحَقُّ) أو (أثبت) مضمرًا.»[٢]

قلتُ: جميع ما ذكر من هذه الأمثلة في الحال المؤكدة العامل فيها مضمون الجملة، إذ لكل واحد من الجزأين لا يجوز أن يكون عاملاً ، فقدر العامل من معنى الجملة، كقول الشاعر[٣]:

يا جارتا ما أنتِ جارَه

قال أبو علي: «كأنه قال: يَبْلُتِ جارةً، ويجوز أن تكون (جارة) منصوبة على التمييز.»[٤]

وأما الضرب الخامس[٥] من الأحوال: الحال المحكية، نحو: جاء زيد أمس راكبًا، فليس هو[٦] حالة الإخبار راكبًا، وإنما هي على الحكاية في ذلك الوقت، قاله ابن بريٍّ[٧].

فصْلٌ:

و«الجملة تقع حالاً ، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسميةً فالواو إلا ما شذَّ من قولهم: كلمته فوه إلى فيَّ ، وما عسى يعثر عليه في الندرة.»[٨]

قلتُ: استعمل (عسى) بغير (أن) في خبرها، وهو يجيءُ في الإخبار كثيرًا كذلك، واعلم أن أصل الخبر أن يكون مفردًا لما ذكرناه قبل[٩]، فكذلك الحال أيضًا أصلها أن تكون مفردة بذلك الدليل، فوقوع الجملة حالاً ثان[١٠] عن الإفراد، ولذلك يحكم عليها بحكم المفرد، وإنما وقعت موقع المفرد من حيث إن أصل الحال أن تكون نكرة، والجمل في حكم النكرات، فكل جملة يجوز أن تقع صفة أو جزاء أو صلة يجوز أن تقع حالاً ، فما كان منها وصفًا للنكرة تكون حالاً من المعرفة.

---

(١) لم أعثر عليه، ويبدو أنه من شرحه للمفصل المفقود.
(٢) المفصل (٨٢) و(١١٤).
(٣) هو الأعشى في: ديوانه (٨٩) هكذا: يا جارتي ما كنت جارَه، ولا شاهد فيه حينها، وفي كتب النحو يروى كما ذكر الشارح، وعجزه:
بانتْ لتَحزُنَنَا عَفَارَهْ
ويروى على أنه عجز، وصدره:
بانتْ لِطِيَّتِها عَرارهْ
انظر: الإيضاح (١٨٠)، وكتاب الشعر (٢٢٢/١) وتخريجه فيه.
(٤) الإيضاح (١٨٠ـ ١٨١).
(٥) كان يجب على الشارح أن يتبعها الأضرب الأربعة الماضية، ولكنه استطرد ثم استدرك. راجعها في: ص(٢٢١ـ ٢٢٢) من النص المحقق.
(٦) هكذا، والأولى «هي» بدلالة ما بعدها.
(٧) انظر: الهامش (١) من تعليق محقق شرح الإيضاح للعكبري في (٩٥١/٣).
(٨) المفصل (٨٢) و(١١٤).
(٩) انظر: المحصل تح الخزرجي (٨٧٥/٢).
(١٠) لعل الصواب «ثانية أو ثانيًا».

والأصل أن يكون فها ضمير يربطها بذي الحال اسمية كانت أو فعلية، كما قلنا في الواقعة خبرًا، ثم قد تخلو عن العائد كما قد تخلو الجملة الواقعة خبرًا عنه، إما لأنه عوض منه أو لأنه مفهوم فيجوز حذفه[١].

فإن خلت الاسمية من الضمير لزمتها بدله (الواو) كقوله تعالى[٢]:﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ فهنا ليس في الجملة الواقعة حالاً ضمير لنيابة (الواو) عنه، ورَبَطَها بذي الحال كما يربط الضمير، وهذه تسمى: واو الحال، ويقدرها سيبويه[٣] بـ(إذ) كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، وسيأت ذكرها في قسم الحروف[٤].

والعامل في الجملة الحالية ﴿يَغْشَىٰ﴾ وإن كان في الاسمية ضمير جاز الإتيان بـ(الواو) وعدم الإتيان، والأجود الإتيان بها[٥].

والمصنف جعل حذف (الواو) مع وجود الضمير شاذًّا حيث قال:إلا ما شذَّ من قولهم:كلمته فوه إلى فيَّ، وكأنَّه يعني بـ(الشاذ) القليل، وإلا فالقياس يقتضي حذفها؛ لأنها إنما تأتي خلفًا عن الضمير في الارتباط، فإذا أتي بالضمير فلا حاجة إليها، وإنما الشاذ حذفها وحذف الضمير.

وأما حذف أحدهما فهو القياس إلاَّ أن أحدهما أكثر في الاستعمال من الآخر (٢٦٠/ب) فالذي يكثر استعماله الإتيان بـ(واو) ويقل الإتيان بالضمير من غير (واو) كقولك: جاء زيد ثيابه عليه.

وكلام المصنف بأنه لا يجوز أصلاً، وذلك أوَّل:عليه جُبَّةٌ وشي، بمستقرة، ولم يجعل (جُبَّة) مبتدأ و(عليه) الخبر[٦].

قال الخوارزمي: «الحال على ضربين: مفرد، كقوله[٧]:

فآبوا بالسيوف **مكسَّرات**

وجملة إما اسمية، فبعد ذلك إما أن لا يجوز بدون (الواو) قوعها حالاً، وذلك قولك: جاءني زيد وهو راكب، وأبصرت زيدًا وهو مريض، وكذا كل ما كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال.

وإما أن يجوز فبعد ذلك، إما أن يقلَّ بدون (الواو) قوعها حالاً، نحو: كلمته فوه إلى فيَّ، وقول الشاعر[١]:

---

(١) انظر: المباحث الكاملية (٤٥٢/١) والنص فيه بتصرف، والبديع (١٩٥/١/١)، والإيضاح لابن الحاجب (٣٢٤/١).
(٢) آل عمران/١٥٤.
(٣) انظر: الكتاب (٩٠/١).
(٤) المحصل تح النتيفي (٦٨٤).
(٥) راجع: شرح اللمع لابن برهان (١٣٢/١)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٣٨/ب)، وأمالي ابن الشجري (١١/٣)، والمباحث الكاملية (٤٥٢/١).
(٦) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٣٨٤/١)، والتخمير (٤٣٨/١)، والإيضاح لابن الحاجب (٣٤٤/١) والمباحث الكلية (٤٥٢/١ـ ٤٥٣).
(٧) البيت لعبدالشارق بن عبدالعزى الجهني، وهوفي: شرح الحماسة للمرزوقي (٤٤٩/١/١)، ودلائل الإعجاز (٢١٠)، ويروى فيهما:فآبوا بالرِّماح، وهو أحسن، والتخمير (٤٣٨/١) وتخريجه فيه، وعجزه:

وأُبْنا بالسيوف قد انْحَنَيْنَا.

أتيـــتَ أبـــامروانَ تَســـأَلهُ وجدتَـــه، **حاضـــراه الجـــودُ** الكَــــــــــــــرمُ

وإما أن لا يَقِلَّ، كقول بشَّار[٢]:

خرجتُ مع البازي **عليَّ سَوادُ**

وكذلك كل ما كان خبر المبتدأ ظرفًا مقدمًا على المبتدأ وفيه كلام من حيث إن خبر المبتدأ إذا كان ظرفًا مُقَدَّمًا، هل يبقى جملة اسمية أم لا؟

فعند سيبويه يبقى، وعند الأخفش ينقلب فعلية، وكذا: لقيته عليه جُبَّةٌ وشي، والفرق بين هذا النوع، والنوع الأول أن الحال ههنا في الحقيقة المقدر الذي يقتضيه الظرف، والحال في الفصل الأول الجملة بتمامها، فهذه في الجملة الاسمية.»[٣]

قال ـ رحمه الله ـ: «وأما لقيته عليه جُبَّةٌ وشي، فمعناه مستقرةً عليه جُبَّةٌ وشي.»[٤]

قلتُ: لما قال: إن حذف (الواو) من الجملة الاسمية شاذ، قدر اعتراضًا على نفسه بهذا المثال، فإن قوله: عليه جبة وشي، جملة اسمية على أحد قولي سيبويه، وقد حذف منها (الواو) فأوَّل هذا بأن الحال هنا ليست جملةً بل مفردة وهي (مستقرة) و(جبة) مرفوعة باسم الفاعل في الأصل، ثم حذف وأقيم الجار والمجرور مقامه فرفع كرفعه؛ لأنه قد اعتمد.

واسم الفاعل وما قام مقامه من ظرف وجار ومجرور، إذا رفع ظاهرًا أو مضمرًا ليس بجملة على ما تقدم في خبر المبتدأ[٥]، فعلم بأن الحال ههنا ليست بجملة بل مفردة، لكن لقائل أن يقول قوله ههنا بأن التقدير: مستقرة، يخالف قوله في خبر المبتدأ، وقولك: زيد في الدار، معناه: استقرَّ، فكيف قدره هناك بالفعل وهنا بالاسم[٦]؟

فالصحيح ههنا إذن التفصيل، فنقول: من قَدَّر الظرف في المواضع الأربعة بالجملة الفعلية، فالحال ههنا جملة، وقد استغنت بالضمير الذي فيها عن (الواو) ومن قدَّره بالمفرد فيكون (٢٦١/أ) على ما قاله.

نَعَم الإلزامُ واردٌ على المصنف، والذي قاله الخوارزمي[٧] من أن الخلاف واقع في أن الظرف الخبري إذا تقدم، هل يبقى جملة أوْ لا؟ نقل غير صحيح، فإن الخلاف مطلقًا واقع في الأحوال كلها، إلا إذا كان صلة[٨].

وإنما الخلاف في تقدمه، هل هو عامل من غير اعتماد؟

فالأخفش يجيزُ عَمَلَه وإن لم يعتمد، وسيبويه يمنع ذلك على ما مرَّ[٩]، وإذا كان كذلك فَما ذكره من الفرق لا يغني ولا يدفع الإشكال الذي ذكرناه.

---

(١) البيت ينسب للأخطل، وليس في ديوانه، وهو في: دلائل الإعجاز (٢٠٤).

(٢) وهو في ديوانه (٢٦٤)، ودلائل الإعجاز (٢٠٣)، وصدره:
إذا أنكَرتني بلدةٌ أو نَكِرْتُها.

(٣) التخمير (٤٣٨/١ـ ٤٣٩) بتصرف.

(٤) المفصل (٨٢) و(١١٤).

(٥) المحصل تح الخزرجي (٧٨٦/٢، ٩٠٦)، وأسرار العربية (٧٣).

(٦) راجع: المفصل (٤٩) و(٧١)، والمحصل تح الخزرجي (٨٨٥/٢).

(٧) التخمير (٤٣٩/١).

(٨) انظر: الإنصاف (٢٤٧/١)، والمحصل تحقيق الخزرجي (٨٨٦/٢).

(٩) انظر: المحصل تح الخزرجي (٩٢٦/٢)، و

قال أبوالبقاء: «الغرض من هذه المسألة أن الجملة إذا وقعت حالاً وفيها (الهاء) الراجعة على ضمير المفعول استغنت بذلك عن (الواو) لأن الربط قد حصل بها، ولو أظهرت (الواو) لجاز، وقوله: مستقرة، يريد أن: جُبَّة، ترتفع بالجار والمجرور؛ لأنه قوي باعتماده على صاحب الحال، فيكون هذا موضع اتفاق.»[١]

وقال في الحواشي: «فإن قلت: وعليه جبة وشي، كانت الجملة اسميَّة، وإنما تدخل (الواو) للتأكيد إذا كانت الجملة اسمية، ولا يجوز دخول (الواو) في المفرد، لا تقول: جاءني زيد وراكبًا، ولا مررت برجل وضارب.»[٢]

أقول: لما دخلت (الواو) على الجار والمجرور صارت جملة، ثم استدل على ذلك بأن (الواو) لا تدخل على المفرد؛ ولأن اسم الفاعل وما قام مقامه لا يعمل إلا إذا اعتمد، ومتى دخلت (الواو) بطل الاعتماد، وقد ذكرنا أنها يجوز أن تكون جملة اسمية بغير (واو) بأن تجعل مبتدأ وخبرًا.

قال ـ رحمه الله ـ: «وإن كانت فعلية، لم تخل من أن يكون فعلها مضارعًا أو ماضيًا، فإن كان مضارعًا لم يخل من أن يكون مثبتًا أو منفيًّا، فالمثبت بغير (واو) وقد جاء في المنفي الأمران، وكذلك في الماضي، ولا بد معه من (قد) ظاهرة أو مقدَّرة.»[٣]

قلت: الجملة الفعلية تقع حالاً كالاسمية، ثم الفعل إما أن يكون ماضيًا أو مضارعًا، فإن كان ماضيًا لفظًا ومعنى وكان فيه ضمير لم يحتج إلى (الواو) كقوله[٤]:

نسيمَ الصَّبا **جاءت** بريَّا القَرَنْفُلِ

ومنه، قوله تعالى[٥]: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بدليل قراءة الحسن[٦] ﴿صِرَةً صدورُهم﴾ فنصبها على الحال في هذه القراءة يدل على أنها حال في القراءة الأخرى؛ لأنَّ اتحاد القراءتين أولى من اختلافهما مهما أمكن.

وابن السراج[٧] جعل القراءة المشهورة هذه، والقرأة السبعة بخلافها.

وذهب بعض المتأخرين[٨] أن ﴿حَصِرَتْ﴾ صفة لـ«قوم» أي قومًا حصرت، وكلٌّ يدعي أنه قول سيبويه (٢٦١/ب) وقيل هو: دعاء مستأنف لا موضع له من الإعراب، أي:

---

(١) في شرح المفصل المفقود.
(٢) لم أجده في الحواشي التي بين يديَّ.
(٣) المفصل (٨٢) و(١١٤).
(٤) هو امرؤالقيس في ديوانه: (٥٨)، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري (٢٩)، وشرح الجمل لابن خروف (٣٨٤/١) والنص فيه بتصرف، وصدره:
إذا قامتا تضوَّع المسكُ منهما.
(٥) النساء/٩٠.
(٦) معجم القراءات (١٢٤/٢) وفيه (ش) «حَاصِرةً» والصواب ما أثبته.
(٧) انظر: الأصول (٢٥٤/١ـ ٢٥٥) والصواب أنه: أبوالعباس المبرِّد، بدلالة قول ابن السراج ـ بعد ما ذكر تأويل أبي العباس ـ: وقال يعني: المبرِّد: «القراءة الصحيحة التي جُلُّ أهل العلم عليها إنما هي: وذكر القراءة» راجع أيضًا: المقتضب (١٢٥/٤)، والبديع (١٩٧/١/١).
(٨) هو ابن بابشاذ في: شرح الجمل (١/ل٣٨/ب)، وشرح الجمل لابن خروف (٣٨٥/١)، وما ذكرته المحققة من أنها لم تجد ما يشير إلى قول ابن بابشاذ فهو غير صحيح، بل هو موجود في النسخة المخطوطة التي أشرت إليها آنفًا، إلا أن يكون سقط سهوًا من النسخة المحققة التي اعتمدت عليها. وانظر: المسائل المشكلة (البغداديات) (٢٤٥، ٣٩٧).

ضيَّق الله صدورهم، وهو قول المبرد[١]، وقيل: لفظه لفظ الماضي ومعناه معنى المستقبل، أي يحصر صدورهم؛ لأن الحصر كان موجودًا حال مَجيئهم، فحقه أن يعبَّر عنه بفعل الحال[٢]، وقيل التقدير: قد حصرت صدورهم، وهو قول الأخفش[٣].

ورد أبوعلي[٤] قول المبرد من حيث إن بعده ﴿أَوْ يُقَٰتِلُوكُمْ قَوْمَهُمْ﴾ونحن لا ندعو عليهم عليهم بأن يضيق اللهُ صدورهم من قتال قومهم، بدليل صحة قولنا في الدعاء عليهم:اللهم أَلْحِق بأسهم بينهم.

وقيل: لا بد من «قد» مع الماضي مظهرة أو مقدرة؛ لأن الحال إما مقارنة أو منتظرة، والماضي منقطع عن زمن العامل وليس هيئة في ذلك الزمان، و«قد» هي التي تقربه من الحال، وقال الكوفيون: لا حاجة إلى (قد) لأن أكثر ما فيه أنها غير موجودة في زمن الفعل، وذلك لا يمنع كما لا تمنع الحال المقدرة[٥].

وأجيب: بأن الفرق بينهما بأن الحال والاستقبال متقاربان؛ لأن المنتظر يصير إلى الحال، ولذلك كانت صيغتهما واحدة، أما الماضي فلا يتصور ذلك فيه، بل هو منقطع عن الحال بالكلية[٣]، هذا كله إذا كان في الماضي ضمير، أما إذا لم يكن فيه ضمير فلا بدَّ من (قد) ظاهرة أو مقدرة[٦].

و(الواو) أيضًا لازمة حينئذٍ، نحو: جاء زيد وقد خرج عمرو، فإن كان الفعل ماضيًا معنى لا لفظًا، نحو: جاء زيد ولم يخرج عمرو، فلا بد فيه من (الواو) سواء كان فيه ضمير أو لم يكن[٤].

قال الخوارزمي: «إما أن يكون الفعل ماضيًا فيكون مع(قد) مظهرةً، كقوله:

وأُبْنا بالسيوفقد انْحَنَيْنَا

وهذا النوع كما يجيءُ بدون (الواو)يجيءُ أيضًا مع (الواو) تقول:جئتُ وقد ركب الأميرُ، وهذا لأن الحال أصلها أن تكون صفة،فإذا كانت الحال فعلاً ماضيًا مقترنًا بـ(قد) ولا (واو)[٧] فلأن (قد) قربت الماضي من الحال ونزلته[١] منزلة الصفة، وأما إذا كان فيه (واو) فلأن (قد) قرَّبته من الحال ونزلته منزلة الصفة، إلاَّ أنه لم ينزل منزلتها حَذْوَ القذة بالقذَّة، فإن لم تكن (قد) معه مظهرة فهي مقدرة، تقول:إنَّ أفضلَهم الضاربُ أخاه كان[١]، وهو قبيح، والأخفش يجيزه على قبحه[٨].

قال أبوالبقاء: «وأما الماضي، فكقولك: مررت بزيد ضرب غلامه أو ضرب أبوه غلامه، فهنا الجيد إظهار (قد) لأنها تقرب من الحال، وإن حذفتها وقدرتها جاز؛ لأن المقدَّر

---

(١) انظر: المقتضب (١٢٤/٤)، والبديع (١٩٧/١/١).
(٢) اللباب للعكبري (٢٩٤/١) بتصرف.
(٣) راجع: شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٣٨/أ)، وأمالي ابن الشجري (١٤٦/٢، ١٢/٣) مع تعليق المحقق.
(٤) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٣٨/أ)ولم أعثر على نص أبي عليٍّ، إلا أنه قال في: الإيضاح (٢١٨): «ولا يجوز أن يكون ﴿حَصِرَتْ﴾ دعاء» ويظهر أن الردَّ ليس له، بل لعبدالقاهر الجرجاني في: المقتصد (٩١٥/٢- ٩١٦).
(٥) اللباب للعكبري (٢٩٣/١- ٢٩٤) والنص فيه بتصرف.
(٦) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٣٨٥/١) والنص فيه بتصرف، والمباحث الكاملية (٤٥٤/١).
(٧) في التخمير «فيه»، «وتركته»، «أخاه».
(٨) التخمير (٤٣٩/١- ٤٤٠) بتصرف.

كالمحقق، ولا تثبت (الواو) ههنا، فلا تقول: مررت بزيد وما ضرب أبوه غلامه إلا على (٢٦٢/أ) ضعف؛ لأن (قد) المقدرة تبين لك الحال ووجه ضعفه أنك لو قلت: مررت بزيد وما قد ضرب أبوه غلامه، لم يجز؛ لأن (قد) تحقق الفعل و(ما) تنفيه، فيتناقضان إلا أنه جائز على ضعفه، ويكون المعنى أنه عازم على ضربه ولم يقع فهو في حكم المضارع المنفي.»[١]

قلت][*] وأما إن كان الفعْلُ مضارعًا فالضمير لازم، نحو: جاء زيد يضحك، ثم إما أن يكون مثبتًا أو منفيًّا، فإن كان مثبتًا لم يجز إدخال (الواو) لوقوعه موقع (ضاحك) وشبهِهِ به ولزم فيه الضمير كما لزم في (ضاحك).

فإن دخلت (الواو) فهو على تقدير: مبتدأ محذوف، وصارت الجملة اسميةً سمع منهم[٣]: قمت وأصُكُ عينه، أي: وأنا أصُكُ [عينه][-].

وإن كان منفيًّا فلا بد من الضمير أيضًا، وإن شئت ألحقت (الواو) أما لزوم الضمير؛ فلأنه كاسم الفاعل، وأما جواز الإتيان بـ(الواو) فلأن الحال في الحقيقة هي انتفاء الصفة، فإذا قلت: جاءني زيد لا يضحك، فمعناه: جاءني غير ضاحك، فالحال عدم الاتصاف بالضحك لا نفس الضحك.

وأما جواز حذف (الواو) من هذا؛ فلأن الفعل هو المصحح للحالية، والنفي جيءَ به لبيان النسبة منفية، ألا ترى أن قولك: ضُرب زيدٌ، وما ضُرب زيدٌ، سواء بالنسبة إلى رفع (زيد) بالفعل المسند إليه، وإن كان في أحدهما مثبتًا، وفي الاخر منفيًا، فثبت أنَّ المقوِّم للحالية هو الفعل، ولما جاز عدم [إثبات][-] (الواو) مع المثبت جاز أيضًا مع المنفي؛ لجريه مجراه فيما ذكرنا[٤].

قال الخوارزميُّ: «وأمَّا أن يكون مضارعًا، فإما مثبتًا فلا حاجة إلى (الواو) كقوله[٥]:

ولقد أَمُرُّ على اللئيم **يَسبُّني**

وقوله تعالى[٦]: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ وإما منفيًّا، فيجوز فيه الأمران، إما بدون (الواو) فكقول الأعشى[٧]:

مَسيري **لا أسِيرُ** إلى حميم

وإما مع (الواو) فنظره قول أبي الطيب[٨]:

كذاك أشكو **ولا أشكو** سوى الكَلَل

---

(١) انظر: المباحث الكاملية (٤٥٤/١) ولعله في شرح للمفصل المفقود.

(*) هنا ينتهي السقط الكبير من نسخة (ف)، والنص في نسخة (ش) وجود كاملاً، ولله الحمد.

(٣) انظر: إصلاح المنطق (٢٣١، ٢٤٩)، والبديع (١٩٦/١/١).

(٤) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٣٣٤/١ـ ٣٤٥) والنص فيه بتصرف، والبديع (١٩٦/١/١)، وشرح الجمل لابن خروف (٣٨٥/١).

(٥) وهو لرجل من بني سلول، وقيل: لشِمر الحنفي أو لعميرة الحنفي، وهو في: الكتاب (٢٤/٣)، ودلائل الإعجاز (٢٠٦)، والتخمير (٤٤٠/١) وتخريجه فيها، فمضيت ثُمَّتَ قلت لا يعنيني.

(٦) الأنعام/ ١١٠.

(٧) هو أعشى هَمْدان عبدالرحمن بن عبدالله، وهو في: ديوانه (١٦١)، ودلائل الإعجاز (٢٠٩)، والتخمير (٤٤١/١) وتخريجه فيهما.

(٨) انظر: شرح شعر المتنبي لابن الأفليلي (٦٤/٢)، والتخمير (٤٤١/١) وصدره:

أشكو النَّوى ولم في عَبْرتي عجبُ

وفي (ف) «كنت»، وفي شرح شعره «كانت»، و«ما أشكو»، وفي التخمير «أشكر» في صدر البيت.

أما وجه (الواو)فلأن الفعل ههنا وإن كان مضارعًا [صالحًا][-] لأن[١] يقوم مقام الصفة، إلا أن فيه زيادة وهي حرف النفي فقيست الزيادة ههنا بالنقصان في باب (إنَّ) أعني: زيادة (ما) وتخفيف (إنَّ).

وأما وجه عدمَ (الواو) فلأن المضارع وإن كان فيه زيادة وهي النفي، إلا أنها زيادة ممتزجة بالمضارع فيصير كلا زيادة، ولذلك قالوا: لا يجوز إدخال (الفاء) على المضارع المصدَّر[٢] بـ(لا) إذا وقع موقع الجزاء، وذلك: إن تضربني لا أضربك، بخلاف (ما) فإنها تدخل (الفاء) فيه لا محالة، ولا ينجزم معه المضارع.»[٣]

قال أبوالبقاء: «مثال حذف (الواو) قولهم:مررت به تُقاد الجنائبُ بين (٢٦٢/ب) يديه، الجملة حال والرابط الهاء في (يديه) ولا يحسن هنا ذكر (الواو) فإذا حذفت (الواو) تمحضت الجملة حالاً ؛ لأن استئنافها من غير أن يتقدمها شيء لا معنى له، وإذا ذكرت (الواو) وقد تقدمها ما يصلح أن يكون صاحب حال أوهمت (الواو) العطف على الفعل المتقدم أو الاستئناف، وسِرُّ ذلك أن الفعل المضارع شديد الشبه باسم الفاعل وهو الحال في الأصل، وأن لو قلت: مررت بزيد [و][-] مقادةً الجنائب بين يديه، لم يسغ ذلك، فكذلك ما يقع موقع اسم الفاعل.

وأما إن كان الفعل منفيًّا، كقولك: مررت بزيد ما تقاد الجنائب بين يديه، فيجوز حذف (الواو) وإثباتها، أما حذفها النفي، وحرف النفي لا ظهر مع الحال الأصلية، ألا ترى أن قولك:مررت بزيد وما تقاد الجنائبُ بين يديه، لو جعلت زائل ههنا، ولو جعلت الفعل ههنا اسم فاعل لأتَيْتَ بحرف النفي أيضًا، فكنت تقول: مررت بزيد وما الجنائب مقودة بين يديه أو [و][-] مقودة بين يديه الجنائب، وإذا وجد حرف النفي حسنت (الواو) لأنها غير داخلة في حقيقة الحال.»[٤]

قال ـ رحمه الله ـ فصْلٌ :

«ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال إجراءً لها مُجرى الظرف؛ لانعقاد الشبه بين الحال وبينه، تقول:أتيتك وزيدٌ قائم، ولقيته والجيشُ قادِم، وقال:

وقد أَغْتَدي والطيرُ في وُكُناتِها»[٥]

قلتُ : الحال في عود الضمير منها إلى ذي الحال على خمسة أقسام:

[الأول][٦]**:** وذلك أنه إما أن يعود من صفة هي له، كقولك:مررت بزيد قائمًا.

الثاني: أن يعود مما ارتفع بسببه، نحو:قائمًا أبوه.

الثالث: أن لا يكون له ولا لسببه، نحو: مررت بزيد ضاربه محمد.

الرابع: أن يعود عليه من جهة المعنى، نحو:مررت بزيد قائمًا أبواه لا قاعدين، ومررت بزيد لا قاعدين أبواه.

الخامس:أن تكون واو الحال سادةً مسدَّ الضمير، وإنما جاز إخلاء هذه من الضمير؛ لقيام (الواو) في الربط مقامه؛ لأن الغرض من الضمير الربط، وقد حصل من (الواو)[٧].

---

(١) في التخمير: «مضارعًا لا يقوم»، «أنها».
(٢) في (ف) «المصدَّرة»، و«من».
(٣) التخمير (٤٤١/١ـ ٤٤٢) بتصرف.
(٤) يظهر أنه من شرحه على المفصل المفقود.
(٥) المفصل (٨٣) و(١١٤ـ ١١٥).
(٦) زيادة يستلزمها الحديث.
(٧) انظر: أمالي ابن الشجري (١٢/٣).

وقولـه: إجـراء لهـا مجـرى الظـرف، يعنـي: أن الحـال تشـبه الظـرف مـن الزمـان، والظـرف المنصـوب بالفعل لا يحتـاج إلـى ضـمير، [وإنمـا يحتـاج][-] (٢٦٣/أ) [إلـى ضـمير فيه][٢] إذا وقع صفةً أو خبرًا أو صلةً لنيابته ف هذه المواضع عما يتحمل الضمير.

وبعضهم يقول[١]: «إن كانت الجملة اسمية، فإما أن تكون من سبب ذي الحال، أو لا تكون، فإن كانت من سببه لزمها العائد و(الواو) معًا، نحو: جاء زيد وأبوه خارج، وإن كانت أجنبيـةً لزمـت (الـواو) واسـتغنت عـن العائـد، وقـد يجمـع بينهمـا تأكيـدًا كمـا تقـول: جـاء زيـد وعمرو خارج إليه.»[٣]

قال الخوارزميُّ: «من حكم الجملة إذا عريت من ذكر يرجع منها إلى ذي الحال، أنها لا تصلح حالاً إلا بـ(الواو) فلو قلت: رأيت الأمير وقد اصطفَّ الجيشُ، لم يجز حذف (الواو) منه ألبتة؛ لأنه ليس في [هذه] الجملة ذكر يعود إلى ذي الحال، كقولك: خرج يعدو بـه فرسُـه، لو قلت[٢]: يعدو الفرس كان محالاً[٣].

قال: «ويجوز عندي أن تكون هذه (الواو) واو ظرف، ألا ترى أنك إذا قلت: جئتُ والشمسُ طالعةٌ، فمعناه: جئتُ وقت طلوع الشمس، ويدلُّ عليه وجهان،

الأول: أن الحال لا بد لها من ذي الحال، وهذه (الواو) لها منـة بُدٌّ في قولك: لا صـلاةَ والشمسُ تطلع، فإن قلت: (لا صلاة) ذو الحال، قلتُ: لا يجوز؛ لأنها نكرة ولذلك قالوا: إن قولنا: جاءني رجل ومعه آخر ليس[٤] واو حال.

الثاني: أن الحال بيان هيئَة الفاعل أو المفعول، وهذه المصدرة بـ(الواو) ليست بـه، ألا ترى أنك إذا قلت: تقلدت سيفي والشمسُ طالعةٌ، فطلوع [الشمس][-] ليس بيان هيئَـة المتقلِّـد، والظرف والحال مشتبهان جدصا، ولذلك اشتبها في قولك: جاءَا معًـا، قـال علـي بـن عيسـى[٤]: «نصب (معًا) على الحال كأنه قيل: جاءَا مجتمعين، ويجوز على الظرف كأنـه قيل: في وقت اجتماعنا».

والـذي غـرَّ النحـويين منهمـا[٥] أنهـم وجـدوا قـولهم[٤] جئتـك والشـمسُ طالعـةٌ، يرجـع معناه إلى معنى قولك: جئتك حال طلوع الشمس، فسموه (واو) الحال، وقد غفلوا أن قولك: حال طلوع الشمس، ظرف لا حال.

واعلم أن النحويين سهوا في واوين،

إحداهما[٦]: هذه.

والثانيـة: (واو) المنصـوب بمعنـى (مـع) وذلـك أن (الـواو)[٧] بمعنـى (مـع) فـي محـل النصب على الحال، ألا تراك إذا قلت: جاء البردُ والطيالسةَ، فمعناه مقترنًـا بالطيالسـة فلمـا لـم يمكن إعراب (الواو) نقل إعرابُهما إلى ما بعدها، ونظير هذه المسألة (إلاَّ) إذا وقعت صفة نقل إعرابها إلى المستثنى، وعكسها (غير).

فـ(الواو) ههنـا فـي الحقيقـة للحـال لا للمفعـول معـه، كمـا أن (الـواو) فـي قولـك: جئـت

---

(١) هو ابن الأثير في: البديع (١٩٥/١/١) بتصرف.
(٢) في (ف) «لو قلت: يعدو به فرسه، لو قلت: يعدو الفرس، ليست، منها، قولك».
(٣) قال الخوارزمي بعد هذا النص: «هذه ألفاظ الإمام عبدالقاهر الجرجاني»، وانظر: دلائل الإعجاز (٢٠٢) فما بعدها.
(٤) في (ش) «عبس» والتصحيح من (ف) والتخمير.
(٥) في (ف) «لو قلت: يعدو به فرسن، لو قلت: يعدو الفرس، ليست، منهما، قولك».
(٦) في نسختي التحقيق، والتمير «أحدهما» والتعديل من عندي.
(٧) في التخمير: «أن المنصوب بمعنى....».

والشمسُ طالعةٌ للمفعول فيه لا للحال.»[١]

قلتُ[٢]: [أما قوله في (واو) الحال أنها (٢٦٣/ب) للظرف][-]، فقد ذكرنا من كلام الجرجاني قبل[٣] ما يزيل الخيال الذي وقع له، وأما قوله في (واو) المفعول معه أنها للحال فسهو[٤] منه، وذلك أ النصب قد ظهر في الاسم [بعد (الواو)][-] فإما أ يكون على ما قال الجماعة أو على الحال، والثاني باطل؛ لأنه معرفة [نحوجاء البردُ والطيالسةَ][+] [والحال لا تكون إلا نكرة][-]، ثم (واو) الحال لا يحتاج إليها في المفرد، وإنما احتيج إليها في الجملة؛ لثبوت غير الضمير؛ ولأن (واو) الحال تقدر بـ(إذ) وهذه بـ(مع) فأي جامع بينهما.

قال أبوالبقاء: يعني أن الجملة الاسمية الواقعة حالاً إذا كانت (الواو) في أولها لم تحتج إلى راجع، كقولك: جئت وزيد قائم؛ لأن (الواو) ربطت الجملة بصاحب الحال ونبَّهت على الحال، ولما أشبهت الحال الظرفَ ؛ لتقديرهما بـ(في) ووقوع الفعل فيها صار كأنك قلت: جئتُ وقت قيام زيد، ولا راجع في الظرف إلى زد، وكذلك ما قام مقامه.»[٥]

تمام البيت الذي لامرىء القيس[٦]:

[قد أَغْتَدي والطيرُ في جردٍ قَيْدِ الأَوابدِ هَيْكلِ
وُكُناتِها][+]

والوُكْن جمع وُكْنة وهي موقع الطائر، وكأنه مقلوب من الكَوْن وهو الاستقرار، تقول:قد تكَوَّن في منزله[٧]، كأنه قال: وقد أغتدي بكرة، فكما لا يحتاج إلى ضمير [في هذا الظرف][-] فكذلك [في الحال المذكورة.][-]

فصلٌ :

« ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرتحل: راشدًا مَهْديّاً ومُصاحَبًا مُعانًا[٨]؛ بإضمار: اذهب، وللقادم مأجورًا مبْرورًا[١]، أي رجعت، وإن أُنشدت شعرًا، أو حُدِّثتَ حديثًا، قلت: صادقًا؛ بإضمار: قال: وإذا رأيت من يتعرض لأمر، قلت: معترضًا[١] يعَنَن لم يعْنِه، أي: دنا منه معترضًا.»[٩]

قلت: قد ذكرت أن الحال لها شبه خاص بالظرف وعام بالمفعول[١٠]، وكلاهما ينتصب بعامل مضمر فحملت الحال عليها [أيضًا][-]، والإضمار ههنا على ما قيل هناك أنه لا بد من قرينة دالة على المحذوف من مشاهدة حال، كقولك لمن رأيت يتأهَّبُ للرحلة: راشدًا، أي: اذهب أو ارحل راشدًا، فحذفت الناصب للحال (وصاحب الحال)[١١] بالقياس

---

(١) انظر: التخمير (٤٤٢/١ـ ٤٤٤) والنص فيه بتصرف.
(٢) في (ف) «قد بيَّنا هيئة تقيُّد فعل الفاعل أو المفعول، والظرف ليس كذلك، وإن كان أحدهما قد يُشبَّه بالآخر....».
(٣) سبقت الإشارة إليه قريبًا جدًّا.
(٤) في (ش) «فهو» والتصحيح من (ف).
(٥) يبدو أنه في شرحه للمفصل المفقود.
(٦) البيت في ديوانه (٧٤)، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري (٨٢).
(٧) التخمير (٤٤٤/١) بتصرف.
(٨) في (ف) «مُعافى، مسرورًا، معترضًا».
(٩) المفصل (٨٣) و(١١٥).
(١٠) راجع ما مضى: ص(١٦٧ـ ١٦٨) من النص المحقق.
(١١) هذه العبارة ستأتي في موضعها الصحيح، فالأولى حذفها هنا.

على حذف الناصب للمفعول، وحذفت صاحب الحال بالقياس على جواز حذف الموصوف، وكذلك تقول لمن [رأيت قد][-]قدِم [من] [-] الحج مأجورًا مبرورًا[(١)]، أي: قدمت أو حججت.

والعَنَن من عنَّ كالعَرضِ من عَرض، فيكون على حذف مضاف، أي: لذي عنَن، ويجوز أن يكون صفة كـ(الحسَن) يقال: عناه الأمرُ، أي: أَهَمَّه[(١)].

قال ـ رحمه الله ـ: «ومنه: أخذته (٢٦٤/أ) بدرهم فصاعدًا، أو بدرهم[(٢)] فزائدًا، أي: أي: فذهب الثمن صاعدًا أو زائدًا.»[(٢)]

قلتُ: الهاءُ في (أخذته) عائدة على مُشترَى بأثمان شتَّى مختلفة أدناها درهم، فقولك: أخذت كل ثوب بدرهم فصاعدًا كان أدنى الثمن درهمًا ثم يزيد عليه، والتقدير: أخذت ثوبًا منها بدرهم فزاد الثمن صاعدًا، فصار بعضها بدرهم وقيراط، وبعضها بدرهم ودانق وهكذا.

ولا يجوز: أخذته بدرهم فصاعدٍ بالخفض لوجهين:

أحدهما: أن «صاعدًا» نعت ولا يحسن أن يعطف على الدرهم إلا المنعوت، كقولك: أخذت بدرهم فقيراط.

والوجه الآخر: أنك لست تريد أن تجعل (صاعدًا) معنىً ضممته إلى الثمن الأول وصارا[(٣)] جميعًا ثمنًا للسلعة، و(ثم) بمنزلة (الفاء) فيجوز: ثم صاعدًا[(٤)].

قال بعض المتأخرين[(٥)]: «هذا الكلام إنما يكون في شيء ذي أجزاء أُشتري بعضه بدرهم وبعضه بأكثر من درهم، فتقول: أخذته بدرهم فيكون كمثل: أخذت قفيزًا من القمح بدرهم فصاعدًا لا[(١)] قفزةٍ متعددة.

وانتصاب (فصاعدًا) لا يستقيم أن يكون بالعطف على ما قبله، ولا بالحال لما قبله، أما العطف؛ فلأنه لم يتقدم إلا الفاعل والمفعول والدرهم، وعطْف (صاعدًا) على الجميع فاسد لفظًا أو معنى، أمَّا عطفه على الفاعل فلا يستقيم لا لفظًا ولا معنى، وأما على المفعول فلا يستقيم من حيث المعنى؛ إذ ليس الغرض أنك أخذت المثمن والصاعد[(١)]؛ لأن الصاعد هو الثمن، ولم ترد أنك أخذت المُثمَّن والثمن.

ولا يستقيم عطفه[(١)] [على درهم][-] لا لفظًا ولا معنى، أما اللفظ فواضح، وأما المعنى؛ فلأنه لم رد أخذ المثمن بدرهم فصاعدًا، وإنما الغرض أنه أخذ بعضه بدرهم وبعضه بأكثر، وإذا جعل عطفًا صار مأخوذًا بالدرهم والزائد جميعًا، ثم لو قُدِّر أنه كذلك لم يستقم العطف بـ(الفاء)[(١)] لأنها تؤذن بالتعقيب، وبعض ثمن الشيء لا يكون باعتبار كونه ثمنًا عقيب بعض لو قلت: اشتريته بدرهم فربعٍ، لم يستقم فوجب أن يجعل على محذوف ويكون تقديره: فذهب الثمن على هذه الحال، [والمراد: فذهب الثمن في البعض إلى هذه الحال.»][-][(٦)]

قال الخوارزمي: «عندي أن معنى أخذت بدرهم فصاعدًا، أنك أشرت إلى عِدْل متاع، وقع سعرُ أولَ ثوبٍ[(٧)] منه بدرهم ثم غلا السِّعْرُ وزاد على الدرهم، فيكون التقدير: أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدًا، ولا يجوز أن تقوم (الواو) هنا مقام (الفاء) لأنك لست تريد

---

(١) التخمير (١/٤٤٤ـ ٤٤٥) بتصرف.
(٢) في (ف) «بدرهمين».
(٣) في (ف) «وصار»، «إلا قفزة»، «فصاعدًا»، «لفظة»، «بالف».
(٤) انظر: الكتاب (١/٢٩٠)، وشرح السيرافي (٥/٦٠ـ ٦١) والنص فيه بتصرف.
(٥) هو ابن الحاجب في: الإيضاح (١/٣٤٦) بتصرف.
(٦) هو ابن الحاجب في: الإيضاح (١/٣٤٦) بتصرف.
(٧) في (ف) «بدرهمين»، «وصار»، «إلا فقزة»، «فصاعدًا»، «لفظه»، «بالف»، «مسعرًا والثوب».

أن تجعل صاعدًا مع الدرهم (٢٦٤/ب) ثمنًا لشيء واحد وقع ثمنُه الدرهمُ مع الزيادة، وإنما الدرهم وحده كان ثمنًا لبعض الجملة ثم زاد السِّعْر، وإذا كان كذلك صار إدخال (الواو) يُبطل هذا المعنى، ولو جئت بـ(ثم) في موضع (الفاء) جاز إلا أن (الفاء) أحسن؛ لأنها توجب التراخي وليس في الأمر تراخ[١]».

قال ـ رحمه الله ـ: «ومنه: أتميميًّا[٢] مرةً وقيسيًّا أخرى؟ كأنك قلت: أتحوَّل؟ ومنه: قوله تعالى[٣]: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾، أي: نجمعها قادرين»[٤].

قلتُ: «هذا يقال لمن يتلون في الأمور إنكارًا عليه، ولست تريد أن تستفهم عن نسبه أضمرت له فعلاً من معنى الكلام، أي [: أتتحول أو أتتقلب؟ وليس بالقوي أن يكون هذا حالاً ؛ لأن المعنى إذا كان][-] أتتحول في هذه الحال، وأنت لا تريد أنه تحول في حال كونه تميميًّا وإنما أردت أنه ينتقل تنقلاً متعددًا، كما في قوله[٥]:

فـي الـولائم **أولادًا** الواحـدِ وفـي العِـيادة **أولادًا** لـلأَ تـِ

أي: أتتحولون هذا التحول؟ فانتصابه انتصاب المصدر أولى، وكذا قوله[٦]:

فـي السَّلْم **عْيارًا** فاءً وغلظـةً وفـي الحـرب أشـباهَ النسـاءِ العَـوارِكِ

يريد أنهم ينتقلون هذا الانتقال المخصوص من التميمية إلى القيسية، فالواجب أن يحمل على المصدر لا على الحال، وإليه ذهب سيبويه»[٧].

وفي كلام رجل من بني أسد يوم جبلة، وهو يوم لبني عامر على بني أسد وذُبيان، وقد استقبله جمل أعور فتطيَّر منه[٨]، فقال: «يا بني أسَد، لا عورَ[٩] وذا نَابٍ» فتحقَّق حذرُه فهُزموا وقُتل منهم خلق كثير.

وأما الآية فقدرها سيبَوَيه: بـ(نجمعها)[١٠] لقوله تعالى قبله[١١]: ﴿أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ﴾.

وقال الفراء: «هو منصوب بفعل من جنس ما قبله وهو يَحْسَب) أي: بلى فليحْسبنا قادرين»[١٢] وهو باطل؛ لأن الحسبان لا يؤمر به، بل يؤمر باليقين.

وقال بعض النحويين: «ينتصبُ ؛ لأنه وقع موقع الفعل» وهذا فاسد؛ لأن وقوع الاسم موقع الفعل لا يوجب النصبَ[١]. هذا آخر شرح ما ذكره، ولنذكر ما بقي من أحكامها وأبحاثها [مما لم يذكره][-] مسائل.

---

(١) التخمير (٤٤٥/١) بتصرف.
(٢) في (ش) «أتميمًا» والتصحيح من (ف).
(٣) القيامة/ ٤.
(٤) المفصل (٨٣) و(١١٤ـ ١١٥).
(٥) وهو لا يعرف قائله، في: الكتاب (٣٤٤/١)، والمقتضب (٢٦٥/٣).
(٦) نسب لهند بنت عتبة، وهو في: الكتاب (٣٤٣/١ـ ٣٤٤)، والمقتضب (٢٥٣) وتخريجه فيها.
(٧) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٣٤٧/١ـ ٣٤٨) والنص فيه بتصرف، والكتاب (٣٤٥/١)، وشرح السيرافي (١١٦/٥ـ ١١٧).
(٨) في (ف) «به».
(٩) في: الكتاب «أعورَ» وكذا في: شرح السيرافي، وهو الصواب.
(١٠) الكتاب (٣٤٦/١).
(١١) القيامة/ ٣.
(١٢) المعاني (٢٠٨/٣) بتصرف.

مسأَلة:

من أحكام الحال أنها لا تقع بالألوان والخلق اللازمة، فقبح أن تقول:مررت برجلٍ [٢] أحمر أو أبض أو أعور، إلا إذا أردت أنهبأَيضَ في ذلك الوقت أو اعورَّ[٣]، [ولا بد لها من صاحب ورابط وعامل.][-]

مسأَلةٌ :

إذا أريد بالمعرفة عموم الجنس (٢٦٥/أ) انتصب الحال منه، تقول:هذا الأسد مَهِيبًا، والعقرب مَخُوفةً، وإن كان لا يراد بالإخبار عن واحده الإخبار عن جنسه رفعت فقلت: هذا الأسد مَهِيبةٌ والعقرب مَخُوفةٌ؛ لأنك لا تريد واحدًا من الأُسود والعقارب[٤].

مسألة:

قول الشاعر[٥]:

ثم انتصَبْنا **الصَّعْدِ مُعرضةٌ** عن اليَسار وعن يماننا جُدَدُ

جبالُ الصَّعْدِ مُعرضةٌ » جملة اسمية في موضع الحال من الضمير في (انتصبنا) وليس فيها ضمير ولا (واو) وهو شاذ[٣].

مسألة:

حرف الجر أيضًا مع مجروره يقع حالاً ، كقوله تعالى[٦]:﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٤٦﴾﴾ وقوله تعالى[٧]: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ وقوله تعالى[٨]: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا ﴾ فعطف بالنصب الجار والمجرور؛ [إذ كان في موضع النصب على الحال.][-][٩]

مسألة:

من الأبيات التي فيها الحال من المجرور مقدمة [عليه][-]، قول الشاعر[١٠]:

المرءُ أَعْيتْهُ السِّيادةُ ناشئًا فمطلبُها **هلاً عليه** شديدُ

فكهلاً) حال من (الهاء) في (عليه)، وقول الآخر[١١]:

لئن كان بردُ الماء **حرَّان** صادِيًا **ليَّ** حبيبًا إنها لحبيبُ

فحرَّان) حال من (الياء) في (ليَّ) [١٢].

---

(١) انظر: شرح السيرافي (١١٦/٥، ١١٨) والنص فيه بتصرف.
(٢) في (ف) «بزيد».
(٣) راجع: الأصول لابن السراج (٢١٣/١- ٢١٤)، والبديع (١٨٧/١/١).
(٤) انظر: البديع (١٩٢/١/١، ١٩٥- ١٩٧، ١٩٩).
(٥) هو غاسل بن غُزيَّة الهذلي، انظره في: شرح أشعار الهذليين (٨٠٧/٢) وفيه «جبال الصُّفْر»، والبديع (١٩٦/١/١).
(٦) آل عمران/ ٤٦.
(٧) آل عمران/ ١٩١.
(٨) يونس/ ١٢.
(٩) انظر: البديع (١٩٢/١/١، ١٩٥- ١٩٧، ١٩٩).
(١٠) نسب إلى: سويد العبدي، والمعلوط القريعي، والمخبل السعدي، وهو في: البديع (١٩٩/١/١).
(١١) نسب إلى: عروة بن حزام وإلى غيره، وهو في: ديوانه (٢١٥)، والبديع (١٩٩/١/١).
(١٢) انظر: البديع (١٩٢/١/١، ١٩٥- ١٩٧، ١٩٩).

مسألة:

ذكر المصنف في الحواشي في قولهم«أَيْدي سَبَأ» قال: «سبأ» علَم للرجل وقع موقع الحال؟ لأن تقديره بمثلَ أيدِي سبأ، كقولهم[١]قضية ولا أبا حسَنٍ لها، أي: ولا مثل أبي حسن، فيكون في التقدير نكرة، ويجوز أن يكون من المعارف التي وقعت موقع الحال، و(أيدي سبأ) يُعنى به مذاهب وطرق، وقيل: هي عبارة عنهم كأنه قيل: تفرقوا تفرق أولاد سبأ[٢].

قسم بعضهم الحال ثلاثة أقسام: محكية ومقدرة ومستصحبة، قال: فإن كان قبلها الماضي فهي المحكية، وإن أتى قبلها المستقبل فهي المقدرة، وإن كان الفعل للحال فهي المستصحبة[٥].

مسألة:

قرئ [قوله تعالى][-][٣]: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ بضم الراء وفتح الياء، و﴿ ٱلْأَذَلَّ ﴾ منصوب على الحال، أَيْ يَخْرُجَنَّ [منها][-][١]الأعَزُّ ذليلاً ، ومثله: ادخلوا الأول فالأول[٤].

[قرئ قوله تعالى][-][٥]: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ بالنصب على الحال، وهو حال من النكرة مثل: [عليه][مَئَةٌ] بيضًا، وهذا خاتمٌ حديدًا، في أحد وجهيه[٦].

---

(١) الكتاب (٢٩٧/٢).
(٢) ل(١٣٢/أ).
(٣) المنافقون/ ٨، وانظر: معجم القراءات (٤٧٦/٩) وقد حكى الكسائي والفراء القراءة بها دون تعيين القارئ.
(٤) راجع: المشكل لمكيٍّ (٣٨١/٢)، وشرح الجمل لابن خروف (٣٨٠/١).
(٥) فصلت، الآية: ١٠ وهي قراءة الجمهور، راجع: معجم (٢٦٥/٨).
(٦) راجع: شرح الجمل لابن خروف (٣٨١/١) مع الهامش (٢).

باب التمييز

[قال ـ رحمه الله ـ] (-): «التمييزُ ويقال له: التفسير والتبيين» (١).

قلتُ :ويقال له أيضًا: البيان، وهذه تفسيرات لغوية، ومنه قوله تعالى (٢):﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ ﴾أي: تشقق؛ لأنه إذا انشق بعضه (٢٦٥/ب) عن بعض، انفصل أحدهما عن الآخر وتميَّز وتبيَّن(٣).

قال ـ رحمه الله ـ: «وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته»(١).

قلتُ : وهذا تفسير صناعي، وعرفه بعضهم بأنه: تخليص جنس عن جنس بجنس، وقيل: تخليص الأجناس بعضها عن بعض بواحد منها(٤)، وقيل: تبيين إبهام تقدم(٥)، وقيل: تخليص الأجناس المحتملُها المحَلُّ الواحد باسم منكور غالبًا يحسن(٦) تقدر (مِن) في أكثره(٧)، [وقيل هو: رفع الإبهام في الإسناد أو في أحد طرفيه بالنص على ما يراد هناك من بين ما يحتمل(-)] (٨)، [وقال الخوارزمي: «إن قيل:حدُّ التمييز ينتقض بالحال، فإنك إذا قلت](+): جاء زيد، لم تدر كيفية مجيئه؟ فإذا قلت: راكبًا، فقد ميَّزت، وكذلك المفعول به، فإنك إذا قلت: ضربت، لم يعلم من المضروب؟(+)».

قلت(٩): التمييز: رفع الإبهام في مفرد أو جملة بالنص على أحد محتملاته على وجه يكون المنصوص عليه صالحًا لوقوعه في جواب [أحد المطلبين] (-) من أي شيء أو من أي وجه.

فإذا قلت: عندي راقود، قيل: من أي شيء؟ وإذا قلت: طاب زيد، قيل: من أي جهة؟ وهذا في الحال لا يصح ولا في غيره»(١٠). وكل هذه متقاربة.

وأما المميِّز فهو: الاسم المنكور المنصوب المحصِّل لهذا المعنى المقدَّر بـ«مِنْ »(١١)، وزاد بعضهم فقال:كل اسم نكرة منصوب مقدَّر بـ«مِنْ » مفسر لأحد محتملات الكلمة المبهمة [قبله](-)، والغرض [بالإتيان](-) به الكشف والبيان.

وشروطه [عشرة](-):أن يكون اسمًا، مفردًا، نكرة،جنسًا، منصوبًا، متمكنًا، موجبًا لا يستعمل إلا في الإيجاب،مقدرًا بـ«مِنْ »، أو بأنه الفاعل(١٢) في المعنى(١٣).

---

(١) المفصل (٨٣) (١١٦).
(٢) الملك / ٨.
(٣) انظر: اللباب للعكبري (٢٩٦/١).
(٤) اللمع (١٣٧) بتصرف.
(٥) شرح الجمل لابن خروف (٩٩٩/٢).
(٦) في ش (بجنس) والتصويب من (ف) والبديع.
(٧) البديع (٢٠٣/١/١).
(٨) زيادة من (ف) وهي موافقة لما في التخمير، وقد وضع هذا النص في (ف) بعد شروط التمييز الآتية.
(٩) في (ف): «والأجود أن يقال» .
(١٠) التخمير (٤٤٨/١) بتصرف.
(١١) راجع اللباب للعكبري في (٢٩٦/١) بتصرف، والمباحث الكاملية (٢٩٠/٢) والتعريف فيه.
(١٢) في (ف): «أو المفعول».
(١٣) انظر في شروط التمييز: والمباحث الكاملية (٢٩٠/٢)، ويظهر أن ما في (ف) هو الصواب حيث قال: «وقال بعضهم: شروطه كثيرة» وليست «عشرة» كما في (ش).

والأجود أن يقال[١]: [وهو][-]إما أن يكون مفردًا أو مجموعًا، والمجموع ضربان: مجرور ومنصوب، فالمجرور: ما يضاف إليه العدد من الثلاثة إلى العشرة، ويكون معرفة ونكرةً نحو: ثلاثة أثواب، وثلاثة الأثواب[٢]، [وسيأتي في باب العدد[-]] [٣].

و[٤]المجموع المنصوب فنحو[٥]: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[٦] ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾.

والمفرد على ضربين: منصوب ومجرور، ثم هو على ثلاثة أقسام: مرفوع في الأصل، كقوله عز وجل[٧]:﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ومنصوب في الأصل [نحو:نزحتُ البئر ماءً][٨]، ومخفوض في الأصل، كقولك[٩]:رُبَّه رجلاً ؛ إذ الأصل:رُبَّ رجل، لكنه لما أضيف إلى ضميره أُخرج مخرج التبيين، والغالب عليه الإفراد، [وجمعه غير مستهجن][-]، ويلزم التنكير عند البصريين، و[من][-] علامته(مِنْ)[١٠].

قال بعض المتأخرين[١١]: «المميِّز لما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة.

فقولنا: رفع الإبهام يشمل التمييز وغيره، وقولنا: المستقر يخرج به نحو: عين مبصرة؛ لأنه رفع الإبهام عن ذات، وليس بمميَّز؛ لأن الإبهام فيه غير مستقر بخلاف (عشرين) ونحوها، فإن (عشرين) في أصل وضعه موضوع لذات مبهمة في أصل الوضع، و(عين)وضع دالاً على كل واحد من مدلولاته، فإن وقع إبهام عما هو عارض من جهة خفاء[١٢] القرائن على[١٣] السامع، لكن لا يقع في مراد المتكلم، ولذلك يصح إطلاق لفظه قاصدًا إلى الدلالة إلى العين المبصرة وغيرها من مدلولاته،ولو أُطلق مطلق (عشرين) وأراد به الدلالة على دنانير أو دراهم،كان مستعملاً للفظ في غير ما وضع له، فتبين (٢٢٦/أ) أن الإبهام فيما يميَّز[١٤] مستقر، وفي المشترك غير مستقر.

وقولنا: عن ذات مذكورة أو مقدرة، تقسيم للتمييز فإنه قد يكون فيما هو ذات مبهمة كـ(عشرين) وقد يكون عن ذات مبهمة[١٥] مقدرة، نحو: حسُن زيدٌ أبا؛ لأن قولك: (حسُن)،

---

(١) انظر: الهامش (١٠)سابقًا، فمحلها هناك أولى.
(٢) في (ش): «الأبواب» والتصحيح من (ف) واللباب للعكبري.
(٣) راجع: المحصل تح الغامدي (١٠/١-١١).
(٤) لو وضعت هنا (أمَّا) لكان أحسن؛ لوجودها في اللباب للعكبري، والسياق يقتضيها.
(٥) الكهف / ١٠٣.
(٦) القمر /١٢.
(٧) مريم / ٤.
(٨) زيادة من (ف) عدا «نحو»فهي مذّي.
(٩) أمالي ابن الشجري (٤٧/٣).
(١٠) انظر: المقتضب (٢٣/٣) والأصول لابن السراج (٢٢٣/١)، واللباب للعكبري (٢٩٦/١ ـ ٢٩٧) مع تعليق المحقق حول علة تنكير التمييز، ويظهر أن النص فيه بتصرف، والتخمير (٤٤٨/١).
(١١) هو ابن الحاجب في: الإيضاح (٣٤٨/١ ـ ٣٥١) بتصرف، وبسقوط [به] كما في (ف) يكون السياق مستقيمًا، ويبدأ حديثًا جديدًا.
(١٢) في (ف) «الإبهام فهو عارض من خفاء»، وما في (ش) موافق لما في الإيضاح لابن الحاجب.
(١٣) في (ش) «عن» والتصويب من (ف) والإيضاح.
(١٤) هكذا، وفي: الإيضاح «فيها مستقرٌ» بإسقاط «تميز». «ذات مقدرة»،«حَسُنَ»، «ذاتا»، «نسبت»، «يجعل لمتعلق له».
(١٥) هكذا، وفي: الإيضاح «ذات مقدرة»،«حَسُنَ»، «ذاتا»، «نسبت»، «يجعل لمتعلق له».

مسند في اللفظ إلى (زيد) وهو في المعنى مسْندٌ إلى مقدَّر متعلق بـ(زيد) وذلك مبهم؛ لاحتماله متعلقاته كلها، فإذا قلت: (أبًا) فقد رفعت الإبهام في الذات المقدرة كما رفعت الإبهام بقولك: درهما عن (عشرين) في الذات المذكورة.

والذات المذكورة لا تكون إلا مفردة باعتبار إبهامها، كقولك: عشرون وثلاثون، وأكثره مما كان مقدارًا من جهة أن المقادير الغرض بها نفس المقدار؛ ليجري على كل ما يُقدَّر فوجب أن تكون الذوات فيها مبهمة، فاحتاجت إلى التمييز لذلك.

وقد يجيءُ فيما يشبِّه بها وهو:كل اسم باعتبار هيئَةٍ، فإنه يجوز أن يُميَّز بجنسه، كقولك:خاتمٌ حديدًاوبابٌ ساجًا، وإن كان الأكثر أن يقال:خاتمٌ حديد، وبابٌ ساج.

والذات المقدرة إنما تكون باعتبار النِّسب، وذلك في الجمل وما يضاهيها من الصفة المنسوبة إلى معمولها، والمضافة بالنسبة إلى المضاف إليه، كقولك في الجملة: حسُن زيد أبا، وفيما يضاهيهازيد حسَنٌ [١] أبًاوفي الإضافة يعجبني حسْنُ زيدٍ أبا؛ لأن جميع هذه قصد فيها إلى نسبة الحكم إلى متعلق بالمذكور وهو مبهموكان ما ذكره تفسيرًا له وتمييزًا كما في قولك: عشرون، وإن كان (عشرون)ذاتًا مذكورة، وتلك ذات[١] مقدرة، وهذا الاسم الذي تُميَّز به هذه الذات المقدرة،إن كان صالحًا لأن يجعل لما نسب[١] إليه الحكم صح أن يجعل[١] له، وصح أن يجعل لمتعلق له[١] كقولك:حسُنَ زيد أبا، فـ«أبٌ» صالح لـ(زيد) في المعنى فجاز أن تكون أردت به نفس زيدٍ فيكون الممدوح بحسن الأُبوَّة (زيدًا)باعتبار أبوَّته لغيره، ويجوز أن يكون الممدوح (أبازيد)فتكون الأبوّةالممدوحةُ الأبوةَ المتعلقةَ بـ(زيد) وكذلك قوله:

أَبْرحتَ جارًا

[ونظائره]وإن كان اسمًا غير صالح لما ذكرناه، لم يكن إلا للمتعلق خاصة، كقولك: حسُن زيدٌ دارًا، ثم لا يخلو هذا التمييز في النسب، إما أن يكون اسم جنس أو غيره، فإن كان غيره طابق ما قصد مثنى كان أو مجموعًا، وإن كان اسم جنس كان مفردًا إلا (٢٦٦/ب) أن يقصد الأنواع، مثال الأول: حسُن زيد أبًاإذا قصدت أبَوته لابنه أو أُبوَّة ابنه[٢] خاصة له، فإقصدت أُبوة آبائه قلتُ [٣]:حسُن زيد آباءً، وكذلك إذا قلت:حسُنَ الزيدان أبوين[٢] وقصدت إلى مدحهما بأُبوتهما لغيرهما فقلت: حسُن الزيدان أبوين، وكذلك:حسُن زيد دارًا، إذا قصدت دارًا واحدة، ودارين،ودورًا، إذا قصدت اثنين[٤] أو جماعة، ومثال الثاني قولك: حسُن زيد ماءً وعسلاً وتمرًا، فهذا يجب إفراده[١]إذا قُصد إلى الحقيقة؛ لأنه لا يستقيم فيه تثنية ولا جمع[٢]، فإن قصدت إلى الأنواع كان الأمر فيه كما تقدم من جواز التثنية والجمع.

وأما تمييز المفرد فلا يخلو من أن يكون جنسًا أو غيره، فإن كان جنسًاأُ فرد إلا أن يقصد الأنواع فيثنى ويجمع،وإن كان غيره جُمع لا غير، تقول في الأولعندي راقودٌ خلاً ، ورطلٌ زيتًا، فإن قصدت الأنواع قلت:خلَّين وزيتيْن، وتقول في الثاني: عندي قنطار أثوابًا، أو خواتم، أو ما أشبهه مما ليس بجنس[٥] فلابد من جمعه؛ وسبب ذلك أن اسم الجنس لما كان

---

(١) في (ف) «لمتعلق به».
(٢) في (ف) «أبيه»، «إفراده».
(٣) في الإيضاح: «قلت»، «أبوين» ساقطة، «يستقيم تثنيته ولا جمع فيه».
(٤) يظهر أن «اثنتين» أولى؛ لأن الدار مؤنث.
(٥) في (ش) «يحسن» «مفردًا» والتصحيح من (ف) والإيضاح.

كان دالاً على الحقيقة أغنى عن التثنية والجمع وهو لما كان مفرده[٤] لا دلالة له على الجنس واختص بالدلالة على المفرد عدل عن لفظ إفراده إلى ما هو أدل منه على الجنس، فقيل: قنطارٌ خواتم، وقنطار أثوابًا[١]»، فهذا ضابط جميع الباب، وهذا أحسن ما قيل فيه.

قال ـ رحمه الله ـ: «فمثاله في الجملة: طاب زيد نفسًا، وتصبَّب عرقًا، وتفقَّأ شحمًا، وأبرحتَ جارًا، وأمتلأَ الإناء ماءً، وفي التنزيل: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾، ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[٢]، ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا﴾[٣]، ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾[٤]».

قلتُ: التمييز إما أن ينتصب عن تمام الكلام أو عن[٥] تمام[٦] الاسم، والأول: إما فاعل فاعل شغل عنه فعله بما يلابسه، نحو: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ وتفقَّأ زيد شحمًا ونحوه، إذ الأصل: اشتعل شيب رأسي، فلما نسب الفعل إلى الرأس وامتنع أن يرفع الفعل الواحد اسمين، أُخرج مخرج الفضلات فانتصب على التمييز.

وإما مفعول شغل عنه الفعل الواقع به بما يلابسه نحو: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾، وأصله: وفجرنا عيون الأرض، فلما نسب الفعل إلى الأرض أُخرجت العيون مخرج الفضلات [فانتصب][-]، وهذا النوع يجوز أن يجيء جمعًا.

و«مِنْ» صالحة في جميع هذه الأمثلة، نحو: تفقأ زيد من الشحم، وامتلأ الإناء من الماء، وليس الأول (٢٦٧/ب) الثاني كما ذكره أبو علي[٧]، ولا يجوز امتلأ ماء الإناء، وإن جاز: تفقأ شحم زيد، والذي تفقأ حقيقة هو الجلْد، فكأنه قال: تفقأ جلْد زيد من الشحم فـ«مِنْ» للتبيين، وكذلك: ملأت الإناء من الماء، ولا يجوز: ملأت ماء الإناء؛ لأن الذي امتلأ هو الإناء لا الماء، فجميع هذه مقدرة عند سيبويه[٨] بـ«مِنْ»[٩].

قال أبو البقاء: «المراد بالجملة: الفعل والفاعل، ومعنى الإبهام فيها: أن الفعل منسوب في اللفظ إلى فاعل هو معدول به عن الأصل، نسب فيه الفعل إلى غير فاعله في الحقيقة، فالإبهام حصل من نسبة الفعل إلى الفاعل الملفوظ به، كقولك: طاب زيد، فإن (الطِّيب) منسوب إلى (زيد) وليس له في الحقيقة، بل هو لشيء مختص به، فيحتمل أن يكون (الطيب) منسوبًا في الحقيقة إلى نفسه أو ريحه أو خُلقه أو ذِكْره، وهذا معنى الإبهام في الجملة، أي: النسبة بين الفعل والفاعل، والتمييز هو التنصيص على أحد الوجوه التي كان يحتملها قبل ذكر المميِّز، وينكشف به أن الفاعل في الحقيقة هو المميِّز.

وامتلأ الإناء ما هو من باب طبتُ به نفسًا، في المعنى، ولكن فيه نوع تغيير وذلك أنك إذا قلت: امتلأ ماء الإناء، لم يستقم كما استقام: طابت نفسُ زيد، ولكن لو قدرته بقولك:

---

(١) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٣٤٨/١ ـ ٣٥١) وهو نص طويل جدًا بتصرف.
(٢) النساء / ٨٧.
(٣) فصلت / ٣٣.
(٤) المفصل (٨٣ ـ ٨٤) و (١١٦).
(٥) في (ش) «عين» والتصويب من (ف).
(٦) في (ف) «من الاسم».
(٧) الإيضاح (١٧٣).
(٨) الكتاب (٢٠٥/١).
(٩) انظر: المقدمة الجزولية (٢٢٢) والمباحث الكاملية (٢٩٠/٢) وشرح الجمل لابن خروف (٩٩٩/٢) بتصرف.

ملأ الماء الإناء كان مستقيمًا، والتغيير فيه بأن حوَّلت الفعل المتعدي إلى اللازم، وفي: طبت[١] [به] [-]نفسًا، لم تنقل الفعل من المتعدي إلى غيره[٣].

أو(برحتَ جارًا) معناه: جئت بالبرح، وهو الشيء الذي يتعجب منه، أي: أعجبت وبالغت جارًا، وقال في الحواشي: «هو مأخوذ من قول الأعشى:[٢].

قول ابنتي حين جدَّ الرحيلُ أبرحتَ ربَّا أبرحتَ جارًا[٣]

قال ـ رحمه الله ـ: «ومثاله في المفرد: عندي راقودٌ خلاً ، ورطلٌ زيتًا،ومنوانِ سمنًا[٤]،وقفيزانِ بُرًّا،وعشرون درهمًا، وثلاثون ثوبًا،ملءُ الإناءِ عسلاً ، وعلى التمرة مثلُها زُبْدًا، وما في السماء موضعُ كفٍّ سحابًا»[١].

قلتُ: هذا هو المنتصب عن تمام الاسم[٥]، قال أبو البقاء: «الإبهام حاصل له من احتمال تفسيره بغير وجه، كقولك: عندي رطل زيتا، فإن الرطل يجوز أن يفسَّر بالزيت وبالعسل وبالفضة والذهب وغير ذلك، والإبهام حاصل في نفس الرطل، والمميِّز كشف عن المراد بالرطل المذكور وهو مفارق للإبهام في الجملة؛ لأن الإبهام فيها كان من نسبة الفعل إلى غير فاعله، والتفسير هنا هو: إيضاح المراد بنفس الرطل لا لنسبة شيء إليه[٦]».

قال الخوارزمي: «إذا قلت: طاب زيد، لم يُدر أن نسبة الطيب إليه من أي وجه، فإذا قلت: نفسًا، ميَّزت، وكذلك لو قلت: قلبًا، والراقود:جرَّةٌ يكال بها الخل [والخمر][-]، وقيل: دَنٌّ طويل الأَسْفَل مُقَيَّر»[٧].

قال ـ رحمه الله ـ: «وشَبَهُ المميِّز بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في: ضرب زيدٌ عمرًا (٢٦٧/ أ) وفي:ضاربٌ زيدا، وضاربان زيدا، وضاربون زيداوضربُ زيدٍ عمرًا»[٨].

قلتُ: التمييز[٩] ليس من المفعولات الصحاح، بل هو من المحمولات عليها بحق الشبه، فله شبه بالمفعول به من حيث إنه فضلة،وله شبه خاصٌّ بالحال من حيث تميز المبهم، إلا أن الحال تميز حالاً عن حال[٦]، والمميِّز يميز جنسًا من جنس، وكل [واحد منهما][-] هو المرفوع في المعنى[١٠] وربما قيل: إن الحال هي صاحبها، والمميِّز قد يكون هو المميَّز، وقد يكون بعضه، ألا ترى أن الشحم ليس زيدًا بل بعضه،وأيضًا فالحال صفة لصاحبها في المعنى، والمميِّز ليس بصفة، ولشبهه بالحال عمل فيه المعاني.

وقوله: «إن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في: ضرب زيدٌ عمرا»، يعني: أن (عمرا) مفعول صحيح،وقولنا مثلاً :تفقأ زيد شحمًا،ليس مفعولاً صحيحًا، كيف وهو الفاعل في الحقيقة؟ إلا أنه أشبهه لفظًا من حيث إنه[١١] أتى بعد الفعل والفاعل مثله، وهذا من النوع الذي

---

(١) لعله في شرحه للمفصل المفقود، وإن كان في اللباب (٢٩٩/١) حديث يشبه بعضه، وفي (ف) «طيب».
(٢) في ديوانه (٨٠) والكتاب (١٧٥/٢) والتخمير (٤٤٧/١) وتخريجه فيه، مع اختلاف لا يمس الشاهد.
(٣) في الحواشي ل (١٣٣/ب) «قولهبرحْتَ جارًا، أيأعجَبْتَ جارًا » فقط، وينظر التخمير (٤٤٧/١) والنص فيه بتصرف.
(٤) المفصل (٨٤) و(١١٦) وفيهماعسلاً »، ويظهر أن ما في نسختي التحقيق هو الأدق.
(٥) شرح الجمل لابن خروف (٩٩٩/٢).
(٦) يبدو أنه من شرحه على المفصل.
(٧) التخمير (٤٤٧/١ ـ ٤٤٩) بتصرف.
(٨) المفصل (٨٤) و (١١٦).
(٩) في (ف) «المميز»، «تمييز هيئة عن هيئة».
(١٠) انظر: المرتجل (١٥٨) وثمار الصناعة (٤٢٢) وأمالي ابن الشجري (٣/٥-٤).
(١١) في (ش) «أنه» والصواب ما أثبته، «وهي» والتصحيح من (ف).

المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى[١]، فشبَّه انتصاب مميز الجملة بالمفعول بـه؛ لكونـه بعد بعد تمام الكلام، وراقود خلا مثل: ضارب زيدًا، ومنوان سمنا مثل: ضـاربان زيـدا، وعشرون درهما مثـل: ضـاربون زيـدا،ومـلءُ الإنـاء مـاء مثـل:ضـربْ زيـدٍ عمـرًا، فمميِّـز المفـردات ينتصـب علـى التشـبيه بمـا ينتصـب عـن تمـام المفـردات المشـبهات بالجمـل مـن المفاعيـل كـ(ضاربون وضاربان) فالعامل في (درهما) عشرون، كمـا كـان العامـل فـي (زيـد) ضـاربون؛ لأن العامل هو الذي يتقوَّم به المعنى المقتضي للإعراب، والمعنـى المقتضـي لنصـب المميِّـز[٢] المميِّـز[٢] شـبهُهُ بـالمفعول، وشـبهُهُ بـالمفعول إنمـا حصـل بوقوعـه مـن تتمـة (عشـرين) كمـا أن (عمرًا) من تتمـة (ضـاربون)، فكمـا كـان (عمـرًا)معمـولاً لـ(ضـاربون) فـ(درهمًـا) [أيضًـا][-] معمول لـ(عشرون)[٣].

وأيضًا فهذه الأسماء أشبهت الصـفة المشـبهة باسم الفاعل أو المصـدر مشـابهة لفظيـة؛ لأنهـا تثنـى وتجمـع بـالواو والنـون، وتسـقط نُونهـا فـي الإضـافة وهـي محتاجـة إلـى الاسـم الـذي بعدها، وفيها مانع من الإضافة وهو[١] التنوين أو النون، ويوصف بها كما يوصف بهـا، وينقل فيها الفاعل إلى غيره، كما يفعل ذلك في: الحسَن الوجـه؛ ولأن (عشـرين) وبابـه يقتضـي النـوع المعدود كما يقتضي (ضاربون) المضروب.

فلمـا كـان فـي هذه الأسماء معـاني الأفعـال مـن الجهـات التـي ذكرنـاها، عملـت النصـب [في المميَّز؛ ولأنه مبهم فعمل فيه المعنى كـالظرف والحـال، وقيـل إن الناصـب] [-] فـي المميَّـز المقـدار وهـو فـي الأصـل مصـدر، والمصـدر يعمـل (٢٦٨/ب) عمـل الفعـل، وهـو وإن كـان لازمًـا، إلا أنه قوي بحرف الجر الساقط فتعدَّى [٤].

وقيل العامل في قولك:عندي عشرون درهمًـا (عندي)، وفي قولك: لي مثل التمرة[٥] زُبْدًا (الجار والمجرور) وهو (لي) والصحيح أن العامل هو (مثل) وفي قولك: ما في السماء موضع راحة[٦] سحابًا، العامل (موضع) وكذلك جميعها ينتصب بالذي هي مبيِّنة له، هذا [هو][-] مذهب سيبويه[٧]، وهو الصحيح؛ لأنه لما اقتضاه وانصرف عن الإضافة، وهو من تمامه في المعنى انتصب به على ما قلنا[٨].

قال الخوارزمي: «طاب زيد نفسًا، بمنزلة:ضرب زيدٌ عمرًا،واقود خلاً ، بمنزلة: ضارب زيدًا، وهكذا إلى آخرها،وهو من تمحُّلات النحويين، والحقيقة أن هذه الأشياء منصوبة بنزع الخافض»[٩].

قلت: قوله: «بنزع الخافض خطأ؛ لأنه إما أن يريد أن ما قبله تعدَّى إليه فنصبه حين سقط الخافض، وهذا من قول النحويين، وإما أن يريد أن سقوط الخافض هو الناصب وحده،

---

(١) انظر: المقتصد (٦٩١/٢ – ٦٩٢).
(٢) في الإيضاح لابن الحاجب: «التمييز».
(٣) الإيضاح لابن الحاجب (٣٥٢/١) بتصرف.
(٤) انظر اللباب للعكبري (٢٦٧/١) والمباحث الكاملية (٢٩٤/٢) والنص فيه بتصرف.
(٥) المعروف أن القول هكذا:«لي التمرة مثلُها زُبْدًا».
(٦) في (ف) «كَف» وهي رواية فيه كما مر.
(٧) الكتاب (٢٠٧/١ ـ ٢٠٨، ٢/ ١٦١ ـ ١٦٢، ١٧٢).
(٨) شرح الجمل لابن خروف (١٠٠٠/٢ ـ ١٠٠١).
(٩) التخمير (٤٤٩/١) بتصرف.

ولا يخفى أن هذا أمحل مما قاله النحويون وأبعد، فإن سقوط الخافض عدم، والعَدم لا يعمل شيئًا(١).

فصْلٌ :

«ولا ينتصب المميِّز عن مفرد إلا عن تمام، والذي يتم به أربعة أشياء: التنوين، ونون التثنية، والإضافة، ونون الجمع»(٢).

قلتُ : هذا هو الذي ينتصب عن تمام الاسم بأحد أمور خمسة: إما بـ«مِنْ» كأفضل من عمرو أبا، وبالتنوين كما ذكر، وهو ضربان: ظاهر في نحو: رطلٌ زيتا، ولا يلزم بل يجوز حذفه كما ذكر، ومقدَّر وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر، فإن أصله: أحدٌ وعشرة، وفيما لا ينصرف [أيضًا](-)، وإما بالنون، ولا تلزم إذا كانت للتثنية والجمع، نحو: منوان سمنًا، وحسنين وجوهًا (٣)، وحسني وجوه(٢)، ولا تثبت النون في تثنية (المئة) و(الألف) إلا في الشعر(٤).

وتلزم إذا كانت فيما يشبه الجمع وليس به، نحو: (عشرين) فإنها تلزم بالنسبة إلى مميَّزها فلا تقول: عشرو درهم، وإن كان يجوز: عشرو زيدٍ، وإما بالإضافة وتلزم(٥).

قال ـ رحمه الله ـ: «وذلك على ضربين: زائل ولازم، فالزائل التمام بالتنوين ونون التثنية؛ لأنك تقول: عندي رطلُ زيتٍ ومَنَوا سمن، واللازم التمام بنون الجمع والإضافة، لا تقول: مِلءُ عسل ولا مثلُ زُبْدٍ(١)، ولا عشرو درهم(٦)».

قلت: عنى بالزائل: ما يجوز زواله إلى الإضافة، وباللازم: ما لا يجوز العدول عنه إلى الإضافة(٧)، وقد ذكرنا أمثلة ذلك، فكل موضع ثبت فيه التمام لزم أو لم يلزم، ولم يدخل على المميِّز (مِنْ) لزم فيه النصبُ، وإذا سقط ما به التمام (٢٦٨/أ) لزم الجرُّ، وقد التزموا حذفَ ما به التمام في عشرة مواضع:

من الثلاثة إلى العشرة، ومع المئة والألف فإن التنوين لا يجوز مع هذه العشرة إلا في الضرورة فإنه يجوز: فيها ثلاثةٌ رجالا، وكذلك التزموا حذف نون التثنية إلا من (مئتين) و(ألفين) فإنهم أثبتوا نونهما في الضرورة [أيضًا](-) [قال(٨):

إذا بلغ الفتى **مائتين** عامًا] (+)

وإنما اختيرت الإضافة في هذه، إما لكثرة استعمال العدد في كلامهم [والإضافة] (-) أخف، وإما لأن الأصل في مميِّز العدد الإضافة، بدليل قولهم: ثلاثة أثواب، إلا أنهم عدلوا إلى النصب فيما تعذر فيه الإضافة، فبقي فيما عداه على الأصل.

وجميع ما ينتصبُ من المميزات عن تمام الاسم فهو مفرد إلا في ثماني كلمات:

---

(١) انظر نتائج الفكر (٣٣٢) مع تعليق المحقق، والإنصاف (٤٦/١، ٢٤٧).
(٢) المفصل (٨٤) و(١١٧).
(٣) في (ف) «وحسنون وجوها»، «وحسنو وجه» «زيد».
(٤) سيأتي الاستشهاد عليه في الفقرة القادمة.
(٥) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢ /ل ١٧٣/ أ) والبديع (٢١٠/١/١)، وشرح الجمل لابن خروف (٩٩٩/٢ ـ ١٠٠٠) والمقدمة الجزولية (٢٢٢ ـ ٢٢٣) والمباحث الكاملية (٢٩٢/٢ ـ ٢٩٣).
(٦) المفصل (٨٤) و (١١٧).
(٧) الإيضاح لابن الحاجب (٣٥٢/١).
(٨) هو الرُّبيع بن ضبع الفزاري، وقيل غيره، والأصح أنه له، وهو في: الكتاب: (٢٠٨/١) والمقتضب (١٦٦/٢) مع اختلاف لا يمس الشاهد، وعجزه فقد أَوْدى المسرَّةُ والفتاءُ.

من الثلاثة إلى العشرة [١]، ولا ينتقض هذا بقوله تعالى[٢]:﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾فيمن قرأ بالتنوين[٣] فإنه[٤]ليس تمييزًا وسيأتي [العذر عنه] [-].

وقوله: «ولا ينتصب المميِّز عن مفرد»، لم يخص المفرد؛ لأن تمييز الجملة يكون عن غير تمام، وإنما خصه بالذكر توطئة لما يذكره بعد ذلك من جواز الإضافة المختصة بتمييز المفرد، وإلا فالتمييز عن الجملة وعن المفرد سواء، في أنه لا ينتصب إلا عن تمام، لكن تقييده عن مفرد يوهم أنه لو كان عن جمع لأتى عن غير تمام، وتخريجه [على] [-] ما ذكرنا، ويحتمل [أيضًا][-] أن يكون نظر إلى أن انتصابه في نحو: تفقأشحمًا، لا عن تمام، إذ هو الفاعل في المعنى بخلاف (عشرون درهما).

ومعنى التمام في الجملة:أن يأخذ الفعْل معموله من الفاعل والمفعول.

وقوله: «واللازم التمام بنون الجمع والإضافة» يعني: لا يكون مميِّزهما[٥] إلا منصوبًا، ولا يعدل فيه إلى الإضافة، وإنما كان كذلك؛ لتعذر الإضافة فيه.

أما ما فيه نون الجمع فلا يلزم إلا في الأعداد كـ (عشرين) فلا يضاف إلى مميزه، ومنع بعضهم إضافته مطلقًا، وقال: لأنه إذا لم تجز إضافته إلى مميزه فأحرى أن لا تجوز [إضافته] [-] إلى غيره؛ لأن إضافته إلى مميزه تمس الحاجة إليها أكثر، وإذا لم يضف فيما تمس الحاجة إليه فأحرى أن لا يضاف حيث يستغنى عنه.

وبيان تعذر إضافته هو أنه لو أضيف لم يخل إما أن تثبت فيه النون أو تحذف، فلو ثبتت لثبتت نون تشبه [ونَ][-] الجمع المحقق، فكما أن نون الجمع المحقق لا تثبت فكذلك المشبهة به، ولو حذفت لحذفت نون ليست في الحقيقة نون الجمع فكرهوا الإضافة؛ لأدائها إلى أحد هذين الأمرين فألزموا في تمييزه النصب، وقد أورد على ذلك: الزيدون حسنون (٢٦٩/ب) وجوهًا، فقيل: هذا تمييز عن اسم تام بنون الجمع وأنت في إضافته بالخيار، وقد تقدم من قوله: أن كل تمييز عن تمام بنون الجمع لازم نصبه، ولا تجوز الإضافة إليه [٦]، وأيضًا فقد جوَّز بعضهم: عشرو درهم، حكاه الصيمري في التبصرة[٧] [وغيره][-].

والجواب: أن هذا ليس من تمييز المفرد في شيء، وإنما ذلك من تمييز ما يضاهي الجمل، وقد تقدم أن حكم ذلك حكم تمييز الجمل على الحقيقة؛ لأن الحسن منسوب إلى الضمير العائد على المبتدأ وهو في المعنى لمتعلقه،وهذا هو الذي فُسِّر به تمييز الجملة، بخلاف تمييز المفرد.

والكلام الآن في تمييز المفرد، وإنما قوي الاعتراض بذلك، لكونهلم يُفصِّل تمييز الجمل [ولم][-]يبينْه بما يدفع هذا السؤال، وقد تقدم في الكلام ما يندفع به ذلك.

واللازم التمام أيضًا بالإضافة، كقولك:على التمرة مثلها زُبْدًا؛ لأنه تعذرت فيه الإضافة فلزم نصبه لذلك، وبيان تعذر الإضافة هو أنه لو أضيف لم يخل، إما أن يضاف

---

(١) انظر: المقدمة الجزولية (٢٢٣ ـ ٢٢٤) والمباحث الكاملية (٢٩٤/٢ ـ ٢٩٥) والإيضاح لابن الحاجب (٣٥٣//١) بتصرف فيها.

(٢) الكهف/ ٢٥.

(٣) هي قراءة: ابن كثير وحفص عن عاصم وغيرهما، معجم القراءات (١٨٦/٥ ـ ١٨٧) وشرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٧٤/ ب).

(٤) في (ف): «فإن».

(٥) في (ش) «مميزه» والتصويب من: الإيضاح لابن الحاجب.

(٦) راجع: الإيضاح لابن الحاجب (٣٥٢/١ – ٣٥٥) بتصرف.

(٧) (٣١٧/١).

المضاف أو المضاف إليه أو كلاهما، ولا يمكن إضافة المضاف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، أما من جهة اللفظ؛ فللفاصل، وأما من جهة المعنى؛ فلأن الغرض من نسبة المثلية للى التمرة لا إلى الزُّبْد،ولو أضيف إلى الزُّبْد فسد المعنى، ولا يمكن إضافة المضاف إليه؛ لفساد المعنى ألا ترى أنك إذا قلتعندي مثلُ تمرةِ زُبْدٍ، فأضفت (تمرة) إلى (زُبْد) لم يكن له معنى؛ إذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزُّبْد،وإنما الغرض تبيين مثل التمرة بالزُّبْد، فكانت الإضافة تؤدِّي إلى ما ليس بمقصود في المعنى، ولا تستقيم إضافتهما جميعًا، لما تقدم من امتناع إضافة كل واحد منهما، فإذا امتنعت إضافة كل واحد منهما لما ذكر، كان امتناع إضافتهما جميعًا أجدر[١].

قال الخوارزمي: «أما امتناع إضافة: «ملء عسل»؛ فلفساد المعنى، وذلك أن (الملءَ) يقتضي أن يكون مالئًا لما أضيف إليه، وإنما يكون لما أضيف إليه لو كان المضاف إليه قابلاً للامتلاء، والمضاف إليه فيما لو أضيف إلى العسل غير قابل له ضرورة؛ لأن العسل لا يمتلىء، وأما (مثل زُبْد)؛ فلتغير المعنى؛ لأن المعنى:على التمرة زُبْد مماثل للتمرة أي: على مقدار التمرة، وأما (عشرو درهم) فلأنه بمنزلة أحد عشو درهمًا وزيادة، وأحد عشر لا يضاف، ووجه الجامع فيه أنه في تقدير التنوين بدليل أن أصله: أحدٌ وعشرة درهما ودراهم، إلا أنه أسقط التنوين للاختصار، وكل تنوين حذف (٢٦٩/أ) لا للإضافة ولا لدخول اللام عليه فحكمُه مراد؛ لأنه لم يدخل على الكلمة ما يعاقبه »[٢].

قلت: الكلام قد يختلف معناه بجر المميِّز ونصبه، فإذا قلت: زيد أفره عبْدٍ، كان زيد عبدًا؛ لأن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له، والأصل: زيد أفره العبيد، إلا أنه اختصر فأتى بالواحد المنكر، لأنه أوجز [وأخصر][-].

وإذا نصبت فقلت: زيد أفره عبدًا، لم يكن زيد عبْدًا، بل كان العبيد له، والوصف في المعنى لعبيده، أي: عبيده أفره العبيد، كما تقول:هو أكثر مالاً ، وقولهم: هو أحسن منك وجهًا، فـ(منك)فيه جارٍ مجرى المضاف إليه؛ لأنه مبين له ومتم ومعمول له، وإذا قلت: رطل ذهب، وأضفت [جاز أن تقدِّر الإضافة بـ(اللام) فلا يكون الرطل ذهبًا][-]، وجاز أن تقدرها بـ(نْ) فيكون الرطل ذهبًا،وإذا أردت الكثرة في المفاضلة قلتَ: هو أفره الناس عبيدًا،فجمعت لئلا يلتبس بالواحد إذ يجوز أن تصفه بالفراهة في عبد واحدٍ.

والأصل في جميع تمييزات المفردات (من) و(اللام) جميعًا، وأن يكون مجموعًا وأن يقال: [عندي] [-] عشرون من الدراهم، وإنما قلنا: إن أصله الجمع، أنه يجوز في وصفه وجهان:

الجمع على المعنى، فيقال:عشرون درهمًا صحاحًاوصحيحًا على اللفظ، فإن جعلت الوصف للمميِّز جاز التأنيث والرفع فتقول: جيدة، فاستقبحوا التعريف في التمييز؛ لحصول الغرض بالأخف و[هو][-] الواحد النكرة، كما استقبحوا: زيد أكثر الناس مالا وأطيبُه؛ لأن (الهاء) لا تكون في موضع الجر؛ لأنه ليس ببعض للأول ولا في موضع نصب؛ لأنه يلزم أن يكون نكرة وهو معرفة [٣]، وإن كان يجوز في الثواني مالا يجوز في الأوائل.

---

(١) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٣٥٢/١ ـ ٣٥٥)وهو نص طويل جدًا بتصرف.
(٢) التخمير (٤٥٠/١) بتصرف.
(٣) انظر البديع (٢٠٤/١/١ ـ ٢٠٥) واللباب للعكبري (٢٩٦/١)، والمباحث الكاملية (٢٩٦/٢ ـ ٢٩٧) بتصرف فيها.

و(نْ) المقدرة تجمع التبعيض وبيان الجنس، و(اللام) المحذوفة منه كانت للجنس؛ لتستغرق فيصح التبعيض؛ لأن التبعيض لا يكون إلا من كل، إلا أنهم حذفوا(نْ) و(الألف واللام) واقتصروا على واحد منكور من الجنس؛ لحصول الغرض به مع الاختصار[١] إذ يدل على ما يدل عليه الجنس، فلما بلغوا الغرض بالمفرد المنكر، لم يرتكبوا الأثقل من حيث الجمع ومن حيث التعريف، وإن كان قد يجمع مع الفعل واسم الفاعل، فإذن المميِّز لابدَّ وأن يكون اسم جنس نكرة غير مشتق يحسن دخول(نْ) عليه،ولك أن تنظم من هذه القيود رسمًا له فتقول المميِّز: ما كان للأسماء اسم جنس غير مشتق منصوبًا يحسن (٢٧٠/ب) تقديره بـ(نْ) وإنما وجب أن يكون غير مشتق؛ لأنه دليل على الجنس، والجنس جامد؛وليفرَّق بينه وبين الحال، وكان نكرة؛ ليتحقق شبهه بالحال.

قال أبو البقاء: «معنى قوله: التمام هنا أن تكون الكلمة بحيث يجوز الوقف عليها، ويقع ذلك على وجهين:

أحدهما: أن يجوز الوقف عليها مع بقاء الإبهام وحاجة الكلام إلى التمييز، كقولك: عندي رطل ومنوان، فالوقف عليها سائغ ولكن الإبهام حاصل ويزول بقولك: عسلا أو سمنا، وهذا معنى التمام الزائل، أي: هذا التمام يبطل بإضافة الكلمة إلى مميِّزها في قولك: رطلُ عسلٍ ومنوا سمنٍ ؛ لأن الوقف على المضاف دون المضاف إليه غير سائغ.

وأما التمام اللازم فهو نون الجمع، كقولك:عندي عشرون درهمًا، لو وقفت على (عشرين) لجاز ولكن لو أضفته إلى المميِّز لم يجز، كقولك: عندي عشرو درهم،وملءُ عسل لم يجز.

فالإضافة في الزائل سائغة، والإضافة في اللازم غير سائغة؛ لأن إضافة الملء إلى العسل لا معنى لها؛ لأن (العسل) لا يُملأ ولا يُملأ ، و(عشرون) لا معنى لإضافتها إلى الدرهم؛ لأن المضاف غير المضاف إليه، و(العشرون) هي الدراهم»[٢].

أقول: العدد ليس المعدود، وإنما العشرون مقدار، أي: صفة، والصفة لا تضاف إلى الموصوف[٣].

فصْلٌ :

«وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدارًا كيلاً كـ«قفيزان» أو وزنًا كـ «منوان» أو مساحة كـ «موضع كف» أو عددًا كـ «عشرون» أو مقياسًا كـ «ملؤُه ومثلها» وقد يقع فيما ليس إياها، نحو قولهم:ويحَه رجلاً [-] ولله درُّه فارسًا،وحسبُك به ناصرًا »[٤].

قلتُ : المقدار هو الكم، أي: المسئول عنه بـ«كم» وهو ما لذاته يقبل الزيادة والنقصان، وينقسم إلى [كم][-] متصل ومنفصل، و[٥]هو العدد والعدد غير المعدود، ولا شك في كونه لا يوجد إلا في غيره، وذلك الغير مبهم محتمل أجناسًا[١]، فإذا ذكر العدد احتيج إلى بيان الجنس الذي عرض له هذا العَدَّ[١] وهو المعدود، وكذلك الوزن مع ما يوزن، والكيل مع المكيل، والمساحة مع الممسوح، ولا تستقل ولا توجد هذه إلا في غيرها، فمتى ذكرت احتيج إلى بيان حاملها، ليتم البيان والفائدة ويزول الإبهام، والمقياس والمثل يرجع إلى المساواة، وهي لا تكون إلا بالنسبة إلى أمر آخر، فالحاجة أيضًا ماسة حسب مماستها في المقادير لإبهامها،

---

(١) اللباب للعكبري (٢٩٦/١ ـ ٢٩٧) بتصرف.
(٢) يبدو أنه في شرحه للمفصل المفقود.
(٣) في (ف) «إلى الموضع».
(٤) المفصل (٨٤ ـ ٨٥) و (١١٧).
(٥) في (ف) «والثاني»، «أجناس»، «العدد».

فهذه هي الأكيدَة في الحاجة إلى التمييز،ثم قد حملت عليها أمور أُخر وإن لم تكن مقادير؛ لأن فيها نوعًا من الإبهام.

أما طِبْتَ به نفسًا، فالأصل، طابت نفسي به ثم أردت المبالغة فنسبت الطيب إليك، فجعلت ما كان مضافًا (٢٧٠/أ)إليه فاعلاً فحدث من ذلك إبهام فأمكن أن يكون: طبت عرضًا أو نسبًا أو مالاً أو ذكرًا، فإذا قلت: نفسًا؛ بينت الطيب في أي شيء هو؟ وإلى أي شيء هو منسوب في الحقيقة؟ فانتصب بالفعل اللازم عند إسقاط حرف الجار إلحاقًا للازم بالمتعدي[١]، وكذلك إذا قال: حسبُك به، فهو مبهم لا يدري في أي شيء مدح أو ذم؟ فإذا قيل: ناصرًا، بيَّن. وكذلك إذا قال: لله درُّه! وويحه! فإذا قال: فارسًا أو شجاعًا أو شاعرًا أو ناصرًا، يبين الشيء الذي لأجله وجب مدحه؛ فلما كان في هذه الأشياء من الإبهام ما في المقادير احتاجت إلى البيان والتمييز [٢].

وقد حُصرت المواضع التي ينتصب التمييز بعدها في أحد وعشرين موضعًا:

كم،وكأيِّن، وكذا [٣]، وحبذا، ونعم، وبئس، وفعل التعجب، أفضل متصلاً ومنفصلاً، وحسبك،وربِّه،ولله درُّه! ولياله رجلاً وويله وويحه رجلاً ! وما يأتي بعد المقادير والأعداد، وحسُنَ وحسُنَتْ، وساء، وساءت، وكفى.

قال بعض المتأخرين [٤]: «إنما احتاجت المقادير إلى التمييز؛ لأنها وضعت، والمقصود فيها: النصوصية على المقدار وحقائق الذوات فيها، وحقائق الذوات لا دلالة عليها فاحتاجت إلى التمييز باعتبار الدلالة على أجناسها، ثم فسَّر ما جاء من تمييز المفردات من غير المقادير بقوله:لله درُّه فارسًا؛ وحسبك به ناصرًا، وهو غير مستقيم من جهة أن المعنى في (لله درُّه فارسًا): لله درُّ فروسيته، فهو مثل قولك: يعجبني حُسْنٌ [٥] زيد أبا، والمعنى: حسن أبوته، وإذا كان كذلك فهو من باب تمييز الجمل؛ لأنه من باب تمييز النسبة الإضافية، وقد تقدم أن ذلك ليس من باب تمييز المفردات.

وكذلك: حسبك به ناصرًا؛ لأن المعنى: حسبك بنصرته، وإذا تبين ذلك لم يكن لإيراده في تمييز المفردات معنى، فالأولى أن يقال موضعه، كقولك: عندي خاتم حديدًا وبابٌ ساجًا، وإن كان الأكثر في مثل ذلك الإضافة، وقد جاء التمييز فيها منصوبًا[١] تشبيها لها بالمقادير، فهي تمييز عن مفرد فيما ليس بمقدار».

قال الخوارزمي: «مع الأرض ذَرَعَها، وقوله: مما ليس إياها، يعني بما ليس كيلاً ولا وزنًا، ولا مساحة[١] ولا عددًا، ولا مقياسًا، فإن قلت: فهلاَّ قالوا: عندي عشرون من درهم، كما قالوا: لله درُّه من فارس».

قلتُ: لأن الأول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال، فتدخل عليه(مِنْ) لتخلِصَه للتمييز (٢٧١/ب) بخلاف الثاني فإنه ألبتَة لا يحتمل الحال[٦]».

---

(١) اللباب للعكبري (٢٩٩/١) بتصرف.
(٢) البديع (٢٠٦/١/١) بتصرف.
(٣) في (ش) «كذا» تكررت، «منصوصًا»، «ولا مسافة» وتصويبها من (ف).
(٤) هو ابن الحاجب في الإيضاح (٣٥٥/١) بتصرف..
(٥) في الإيضاح: «حُسْن زيدٍ»، ويظهر أنه الصواب.
(٦) التخمير (٤٥٠/١ ـ ٤٥١) بتصرف.

قال أبو البقاء: «قوله: فيما ليس إياها، معناه: قد يقع الإبهام فيما ليس بأعداد ولا مقادير، كقولك ويحه رجلاً ! فإن رجلاً تمييز مبين لـ(لهاء)، وليست (الهاء) عددًا ولا مقدارًا»[١].

قلتُ: مهما أشكل من هذه المنصوبات [أهو تمييز أم حال][-]؟ فالفاصل [بينهما هو م(نْ)][-] فما صلح فيه م(نْ) فهو تمييز، وما صلح [فيه][+] (في) فهو حال، والأولى فيما[٢] كان مشتقًّا أن يصرح فيه بم(نْ) [إذ أريد به التمييز][-][٣].

ومن هذه المنصوبات على التمييز عن الجملة الفاعلية ما لا يتقدر فيه الفاعل إلا على تأويل، نحو: امتلأ، فإنه لا يقال: امتلأ ماء الإناء، إلا أنه وإن لم تصح هذه الصيغة فهو فاعل على الحقيقة، إذ هو الذي يملأ الإناء، فكأنه قال:ملأ [الماء][-] الإناء[٤]، فيكون (امتلأ) ههنا وإن كان لازمًا مقدرًا تقدير المتعدي، أي: ملأ، ويجوز أن ترفع (بُدًا)[٥] في قولك: على القرة مثلها زُبْدًا، إما على البدل أو عطف بيان.

وقولك: حسبك به، يجوز أن تكون (الباء) زائدة فتكون (الكاف) مفعولة، و(الهاء) فاعلة في المعنى، ويجوز أن تكون غير زائدة، فتكون (الكاف) فاعلة في المعنى، أي: اكتف به[٦].

فصْلٌ:

«ولقد أبى سيبويه تقدم المميِّز على عامله، وفرَّق أبو العباس بين النوعين، فأجاز: نفسًا طاب زيد، ولم يجز: لي سمنًا منوان، وزعم أنه رأي المازني، وأنشد قول الشاعر:

وما كان نفسًا بالفراق يطيب»[٧]

قلتُ: اتفقوا على أن المميِّز لا يجوز تقديمه إذا كان العامل غير فعل؛ لأن التقدم تصرف، والعامل المعنوي لا يتصرف، إذ هي فرع على الصفة المشبهة وهي لا يتقدم [فيها][-] معمولها[٨]، [ففرعها أولى][+].

وإن كان العامل فعلاً اختلفوا، فذهب سيبويه[٩] ومن تابعه إلى امتناع التقديم، وذهب المازني والمبرد[١٠] والكوفيون[١١] إلى جوازه، نحو: نفسًا طبت به.

احتج سيبويه بان المنصوب هنا فاعل في المعنى،وإنما حوِّل عن جهته ونسب الفعل إلى غيره مبالغة،ثم مُيِّز بما هو فاعل في الحقيقة، والفاعل لا يتقدم على فعله فكذلك ما كان في معناه.

---

(١) لعله في شرحه المفقود على المفصل .
(٢) في (ش) «والأول فما» والتصويب من (ف).
(٣)راجع الأصول لابن السراج (٢٢٦/١) والبديع (٢٠٩/١/١) بتصرف فيهما.
(٤) انظر المقتصد (٦٩٣/٢) والبديع (٢٠٤/١/١) بتصرف فيهما.
(٥) في (ف) «زيدا».
(٦) البديع (٢٠٦/١/١).
(٧) المفصل (٨٥) و(١١٧- ١١٨).
(٨) انظر: شرح السيرافي (١٤٠/٤ - ١٤٢) والتبصرة (٣١٨/١).
(٩) انظر: الكتاب (٢٠٤/١-٢٠٥) وشرح السيرافي (١٤٠/٤ - ١٤٢).
(١٠) راجع: المقتضب (٣٦/٣ - ٣٧) والأصول لابن السراج (٢٢٣/١).
(١١) اللباب للعكبري (٣٠٠/١) والنص فيه بتصرف، وزاد في شرح الإيضاح (٩٦٢/٣) بأن الأخفش يجيز ذلك،علمًا أن ابن السراج قال في الأصول (٢٢٣/١): «والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه».

وبالقياس على امتناع تقديم المميِّز المنتصب عن تمام الاسم، وعلى مميِّز (نِعْم وبئس) [(١)] وربما قيل: إن المنصوب هنا يستحق الرفع والتأخير عن الفعل لكونه فاعلاً في المعنى، فإذا سلبوه الرفع لم يسلبوه رتبته أيضًا؛ ولأن التقديم يبطل المقصود به، وذلك أن حقيقة التمييز أن يميز ما أشكل فهو في المعنى تفسير، والتفسير لا يكون إلا بعد المفسَّر [(٢)]، وهذا عامٌّ فيما كان عامله فعلاً أو غير فعل، وبعبارة أخرى: التمييز (٢٧١/أ) تابع كالصفة فلا يتقدم على متبوعه، والتمييز أحرى؛ لأنه أحوج إليه في البيان من الصفة [وغيرها من المتبوعات][-] [(٣)].

وبالقياس على المفعول معه؛ ولأنه إنما ينتصب عن تمام، وإذا تقدم فلا تمام[(٤)]، والأول قوي أولاً [(٥)] أنه لا يطرد في الكل، فإن ﴿عُيُونًا﴾في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ ليست فاعلة، بل هي مفعولة في الأصل.

احتجَّ المبرِّد ومن وافقه بالسماع والقياس، أما السماع فقول [الشاعر][-] [(٦)]:

أتهجر ليلى للفراق حبيبَها وما كان **نفسًا** بالفراق تطيبُ

وأما القياس فهو أن العامل فعل متصرف فجاز تقديمه كالحال.

والجواب عن الأول من وجوه:

[الأول] [(٧)] أن الرواية: (وما كان نفسي)، وهو اسم كان، والخبر «تطيب».

والثاني: أنه منصوب على خبر كان، أي: ما كان حبيبها نفسًا تطيب بالفراق، أي: إنسانًا، والنفس كثيرًا ما يعبر بها عن الإنسان، قال تعالى [(٨)]:﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾ و[(٩)]﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى﴾.

الثالث: أنه على حذف مضاف، أي:وما كان الحبيبُ ذا نفس طيبًا بالفراق.

وقيل: إنه منصوب على إضمار أعني، أو تقول هو ضرورة فلا يحتج به.

ويروى (وما كاد) وفي (كاد) ضمير الشأن وفي (تطيب) ضمير لـ«سلمى» أي: وما كاد تطيب سلمى نفسًا، ثم قدم (نفسًا) ولو روي (يطيب) على التذكير لاحتمل أن يكون في (كاد) ضمير الحبيب.

والبيت لأعشى همدان عبد الرحمن بن عبد الله من شعراء الدولة الأموية، والهجر ضد الوصال، وهو أول القصيدة ووقع في ديوانه:

أتؤذن سلمى للفراق حبيبَها ولم تك نفسي بالفراق تطيب

---

(١) انظر الهامش (٨) في الصفحة السابقة.
(٢) الإيضاح لابن الحاجب (٣٥٦/١) بتصرف.
(٣) شرح الجمل لابن خروف (١٠٠٢/٢) بتصرف.
(٤) البديع (٢١٢/١/١).
(٥) في (ف) «أقوى هذه لولا» وهي أوضح مما في (ش).
(٦) نسبه الشارح لأعشى همدان، وهو في: ديوانه (٧٥) وكذلك نسب للمخبل السعدي ونسب لغيرهما، راجع المقتضب (٣٧/٣) والهامش (٣) من تعليق محقق شرح الإيضاح للعكبري(٩٦٤/٣)، مع اختلاف في الرواية في بعض الكتب التي سأوردها بعد قليل، وقد ذكر الشارح الاختلاف في ذلك.
(٧) زيادة؛ ليكتمل بها السياق.
(٨) الزمر / ٥٦.
(٩) الزمر / ٥٩.

وأما القياس على الحال فالفرق بينها: أن الحال فضلة محضة[١]، والمميِّز لازم؛ لكونه فاعلاً في المعنى[٢].

قال الخوارزمي: «المازني لأستاذ المبرِّد وتلميذ الأخفش احتجا بأن الفعل يفيد التصرف في الاسم، وحجَّة سيبويه استقراء كلام العرب لا قياس، ولأن المميز فاعل من حيث المعنى»[٣].

أقول: ومما وقع فيه الخلاف أيضًا تعريف التمييز، فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون وأوجبوا تنكيره؛ ليتقاصر عما شبِّه به وهي الصفة المشبهة، وليتحقق شبهه بالحال ولأنهم أرادوا [المنصوب عن[٤] المنقول][٥] تأليلاً على الجنس فحيث بلغوا مقصودهم بالنكرة لم يتعدوها؛ ولأن النكرة [واحد يدل على أكثر منه][-] والمعرفة معينة لا تدل على غير ما وضعت[٥] له.

وأما المنقول فتعريفه كان بالإضافة وقد زالت حيث جُعل المضاف إليه (٢٧٢/ب) فاعلاً أو نحوه من معمولات الفعل فبقي على بابه، وأنشد الكوفي شاهدًا لمذهبه [٦]:

رأيتُك لمَّا أن عرفتَ جِلادنا رضيت وطبتَ **النفس** يا عمروُ عن بكْرِ

والبصريُّ يجعل اللام زائدة، أو هو منصوب على التشبيه بالمفعول كما في: الحسنَ الوجهَ، ومعاقدَ الأزر[٧].

قال ابن السراج: «فأما قوله تعالى[٨]: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ و[٩] ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ فقال بعض النحاة: نصبُه كنصب التفسير، والأصل سفهت نفسُه، وبطرت معيشتُه، فحوِّل الفعل إلى المضمر، والبطر إلى القرية، فخرج (النفس) و(المعيشة) مفسِّرًا، وكان حكمُه سَفِهَ نفسًا، وبطرت معيشةً، فتُرك على إضافته ونُصب نصب المفسِّر، والأجود أن يكون إما على إسقاط حرف الجر، أي: في نفسه، أو تضمن (سفه) معنى (جَهِل) أو (أوبق) [١٠] و(بطرت) معنى (كرهت)» [٧].

وقول النابغة [١١]:

---

(١) في (ف) «مخصصة».

(٢) انظر في تفاصيل هذه الآراء: التبصرة (٣١٨/١ ـ ٣٢٠) والخصائص (٣٨٤/٢) والمقتصد (٦٩٥/٢) والإنصاف (٨٢٨/٢ـ ٨٣٢) وشرح الجمل لابن خروف (١٠٠٢/٢ ـ ١٠٠٣) واللباب للعكبري (٣٠٠//١ ـ ٣٠١) وشرح الإيضاح له (٩٦٤/٣ ـ ٩٦٦)

(٣) التخمير (٤٥١/١) بتصرف.

(٤) في البديع «غير».

(٥) في (ش) «ما وضع» والتصحيح من البديع

(٦) البيت لراشد بن شهاب اليشكري، وهو في المفصليات (٣١٠) وشرح السيرافي (١٤٢/٤) باختلاف لا يتطرق للشاهد، والبديع (٢٠٧/١/١)..

(٧) هذه جزء من بيت، وهو للخِرْنق بنت بدر في: الكتاب (٢٠٢/١) مع اختلاف لا يمس الشاهد، والبديع (١٤٤/١/١) وتخريجه فيه، وتكملته:

النازلينَ بكل معتركٍ والطيبون...

(٨) البقرة / ١٣١

(٩) القصص / ٥٨

(١٠) انظر: معاني الأخفش (١٤٨/١) والبديع (٢٠٧/١/١ ـ ٢٠٨) والنص فيه بتصرف، والأصول (٢٢٩/٢ ـ ٢٣٠)، وراجع: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٧٤/ ب) ففيه فضل بيان حول الآيتين، ويبدو أن «أوبق» هي «أَبَق».

(١١) انظر: ديوانه (١٠٦) والكتاب (١٩٦/١) وصدره: تأخذ بعده بذِنابِ عيشٍ.

أَجبَّ **الظهرَ** ليسلَه سنامُ

منصوب أيضًا على التشبيه بالمفعول [به][-]، وليس بتمييز.

فصْلٌ :

«واعلم أن هذه المميزات عن [آخرها][-] أشياء مزالة عن أصلها، ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفةً بما هي منتصبةٌ عنه ومناديةٌ [١] على أن الأصل عندي:زيتٌ رطلٌ ،وسمنٌ منوان،ودراهمُ عشرون،وعسَلٌ ملءُ الإناء،وزُبْدٌ مثل التمرة،وسحابٌ موضع كف، وكذلك الأصل: وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصبُّب، والشيب بالاشتعال، وأن يقال: طابت نفسُه،وتصبَّب عرقُه،واشتعل شيبُ رأسي؛ لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل، والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد»[٢].

قلتُ : العرب اتسعت في هذا الباب فنقلت الفعل عن فاعله، وأسندته إلى غيره وهو نوع من البلاغة،وفيه أيضًا تأكيد ومبالغة،فإن الكلام متى أُخرج عن حده تنبه له الخاطر ولم يتجاوزه حتى يعلم لأي شيء حُرِّف؟

ولما أخرجوا [الفاعل] [-] عن أصله وأخرجوه مخرج الفضلة فعلوا ذلك في الصفة وعدلوا بها إلى أن جعلوها فضلةً، إذ كان ذلك أسهل[٣].

فالأصل في تمييز المفردات أن تكون موصوفة بما انتصبت عنه، وأن يقال: دراهم عشرون، وزيت رطل، وهكذا إلى آخرها.

والأصل في الجمل أن يقال في جَسُنَ [٤] أو حسُنَ زيدٌ أبًا:أَوزيدٍ حسَنٌ أو حسُنَ أبو زيد، فيكون (الحسن) صفةً للمميِّز إذ لا فَرْقَ بين الخبر[٥]، والصفة،إنما يَفْتَرِقان من جهة علم المخاطب وجهله فيسمى الحكم (٢٧٢/أ) باعتبار جهل المخاطب له خبرًا، وباعتبار علمه له صفة،فتبيَّن أن تمييز الجمل كتمييز المفرد فيما قُصد إليه[٦].

ومما يدل أيضًا على أن الفعل صفة للفاعل في المعنى،أنك تشتق له من فعله اسمًا جاريًا عليه، فتقول: زيد القائم، وهو في معنى قولك: قام زيد، ولما نقل الفعل عنه إلى غيره وشغل به توسعًا فلا يخلو من أن يرفعوه أو ينصبوه أو يجرُّوه، لا سبيل إلى رفعه بالفعل؛ لأن غيره قد ارتفع به، وفعل واحد لا يرفع اسمين إلا بتشريك حرف، ولا حرف عطف هناك.

ولا تكون صفة للأول؛ لأنه نكرة والأول معرفة، ولا هو هو فيبدل منه، ولا فيه ضمير فيكون بدل بعض أو اشتمال، ولا يجوز جرُّه إذ الجر[٧] لا يكون إلا بالإضافة أو حرف جر، فلم يبق إلا النصب[٨] تشبيهًا بالمفعول به وخصوصًا بالحال؛ لأنه يخلص جنسًا من جنس كما أن الحال يخلص هيئة عن هيئة والفاعل هنا وإن أُخرج مخرج الفضلات فلابدَّ من ذكره؛ لأنه في المعنى على فاعليته والفائدة معقودة به ولهذا منع تقديمه؛ لأن بالتقديم

---

(١) هكذا، ويظهر أنها معطوفة على «متصفةً » وهي في التخمير كذلك، إلا أنها كتبت «متأدِّيةً ».
(٢) المفصل (٨٥) و(١١٨).
(٣) شرح اللمع لابن برهان (١٣٩/١) بتصرف.
(٤) في الإيضاح لابن الحاجب «حَسُنَ » ويبدو أنه الصواب.
(٥) في (ف) «الجرِّ» وما في (ش) موافق لما في الإيضاح لابن الحاجب
(٦) الإيضاح لابن الحاجب (٣٥٨/١) بتصرف.
(٧) في (ش) «إذ الجر ولا يكون» والتصحيح من (ف)..
(٨) البديع (٢٠٤/١//١) بتصرف.

يخرج عن الفاعلية؛ لأنه إنما كان تمييزًا بعد العدول عن هذا الأصل الذي به حصل التمييز بالمنصوب(١).

وإذا تقدم خرج بتقديمه عن ذلك، ثم ذكر السبب الذي حداهم على هذا التغيير، وهو قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد، ووجهه أنك إذا ذكرت الشيء(٢) مبهمًا توفرت الدواعي إلى طلب عِلْمه وكان في ذلك مبالغة،وأيضًا إذا أبهمته ثم فسرته فقد ذكرته مرتين ولا يخفى أن ذلك آكد من ذكره مرة(٣).

قال أبو البقاء: «معنى هذا الكلام: أنك لو أخرجت الكلام على الأصل لكان ما تميزه به نعتًا له، ألا ترى أن قولك: عندي رطل زيتًا، أصله: زيت مقدر برطل،وعلى التمرة زُبْد، مقدر بمثلها، وتصبَّب عرق زيد، أي: عرقه متصبب؛ لأن الفعل يثبت وصفًا للفاعل، ولكن حُوِّل هذا كله لضرب من المبالغة، ولزم من ذلك إبهام فأزيل بالتمييز»(٤).

قال الخوارزمي: «قوله: (ومنادية)(٥) منصوب عطفًا على (متصفة) وهذه الإزالة كما كما تفيد(٦) المبالغة تفيد(٤) الاتصال، ألاترى أنهم لو جعلوا الفعل للعَرق، فقالوا: تصبَّب عرقُ عرقُ زيد، وتصبب ماؤه، لم يكن فيه دلالة على أن ذلك متصل(٣)».

هذا آخر شرح ألفاظ الكتاب(٤)، وقد بقيت فيه مباحث.

[**الأول**](-): حق المميِّز أن يكون واحدًا مع الواحد والاثنين والجماعة؛ لأنه إذا حصل به الغرض، فلا حاجة إلى الزيادة، وقد (٢٧٣/ب) جاء شيء منه مجموعًا؛ نظرًا إلى الأصل، منه: ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾ ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ والضابط[فيه] (-): أن كل موضع يعرض من إفراده لَبْسٌ(١) جُمِعَ على الأصل، ألا ترى أنَّ (الأعمال)لو أُفردت لا لتبس أمرها وظُنَّ أن الخسارة التي يتفاوتون فيها إنما هي عمل واحد.

وقوله(٧): ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾ أُفرد حيث لم يعرض فيه لَبْسٌ، قال ابن السراج: «لك الخيار في الاسم المميِّز إن شئت وحَّدته وإن شئت جمعته،وأنكر المبرِّد: عندي عشرون دراهم؛ لأنك إذا قلت: عشرون فقد بيَّنت(٨) العدد ولا يحتاج إلا إلى ما يدل على الجنس(٩).

البحث الثاني: أكثر المميزات لابدَّ فيها من معنى(مِنْ) والضابط: أن كل ما كان الثاني فيه هو الأول لم تدخل فيه(مِنْ) وما كان غيره دخلته، فتقول: أحد عشر درهمًا، وقفيزان بُرًّا، أي: من الدراهم ومن البُرِّ؛ لأن الثاني غير الأول، ولا يدخل على: طبت به نفسًا، وضقت به ذَرْعًا؛ لأن المميِّز فيه هو المميَّز (١٠).

قال ابن السراج: «يقولون حسبُك به رجلاً ، ومن رجل، وأكرم به فارسًا، ومن

---

(١) شرح اللمع لابن برهان (١٣٩/١) بتصرف.
(٢) زيد في (ف) وليست في الإيضاح: «مرتين، أو ذكرته مبهمًا فإن النفس تتشوق إلى التفسير فيقع هناك اهتمام من حيث تكراره، ومن حيث طلب إيضاحه.»
(٣) الإيضاح لابن الحاجب (٣٥٨/١) بتصرف.
(٤) يظهر أنه في شرحه المفقود للمفصل.
(٥) التخمير (٤٥٢/١ ـ ٤٥٣)بتصرف، وقد أشرت إلى رسم هذه الكلمة في نص المفصل المذكور آنفًا.
(٦) في (ف) «تقيد»، «بقيد» وما في (ش) مطابق لما في التخمير، «الباب» «ليس».
(٧)النساء / ٤.
(٨)يظهر أنها هكذا، ولكنها في المقتضب والأصول والبديع «أتيت على».
(٩) انظر: الأصول (٢٢٣//١) والمقتضب (٣٤/٣) وقد حكى ابن السراج رأي المبرد، والبديع (٢٠٨/١/١ ـ ٢٠٩) والنص فيه بتصرف.
(١٠)البديع (٢٠٩/١/١) بتصرف.

فارس، ولا يقولون في: عشرين درهمًا من درهم؛ لأن الأول كان يلتبس[١] فيه التمييز بالحال بالحال فدخلت «من» لتخلصه للتمييز»[٢]. ولم يقع في الثاني لَبْس فلم يحتج إليها، فإن جئت بـ«من» فقلت: من الدراهم فـ«من» و(الألف واللام) و(الجمع) متلازمة [إذا أتيت بواحد منها لزمك الإتيان بالثلاثة، وإذا حذفت واحدًا منها حذفت الثلاثة][-] »[٣].

الثالث: لا يجوز أن يصير المميَّز مميِّزًا، فإذا قلت: [ذراع كَتَّانًا][-] و[راقود خلاً] لا يجوز أن [تقلب][-] فتقول: خلٌّ راقودًا و[كتانٌ ذراعًا، وعسلٌ رطلاً][-]؛ لأن المقادير تُبيَّن بالأجناس، لا الأجناس بالمقادير، ولانك تقول: [ذراع من كَتَّان ولا تقول: كَتَّان من ذراع][-].

وما جاء من هذا منصوبًا فهو على الحال، والأولى[٤] أن يُرفع [ويكون صفة، كما][-] تقول: [عندي][-] رطلٌ زيتٌ، [وعلى هذا][-] فيه ثلاثة أوجه: الرفع على البدل، والنصب على التمييز، والجر على الإضافة، أي: رطل من زيت.

وأما: لي مثلُه رجلٌ، فعلى البدل [٥]، قال ابن السراج: «إذا قلت: ماءُ فرات، وتمر شِهْرِيز[٦]، فذلك ليس بمقدار معروف مشهور، وكلام العرب يحفظ، والاختيار فيه الإضافة، والإتباع، ولا يجوز فيه التمييز إذالم يكن مقدارًا »[٤][-].

الرابع: الشيء لا يفسَّر إلا بجنسه، فقولك: [راقودٌ خلاً] و[رطلٌ عسلاً] لابدَّ فيه من محذوف، ففي الأول يقدَّر: (ملء) كأنك قلت: ملءُ راقود خلاً (٢٧٣/أ) وفي الثاني قدِّر كأنك قلت: [قَدْر رطل عسَلاً][٧].

الخامس: الذي يفصل بين المميِّز والمميَّز أحد أمور خمسة:

الفاعل في: طبت به نفسًا، والتنوين المقدر والظاهر، والنون للجمع، أو شبهه، والإضافة، وقد مرَّ [٨] [تفصيل هذه، فلنختم الكلام في هذا الباب][+].

---

(١) كأنها رسمت في (ش) «يلتمس»، والتصحيح من (ف)

(٢) الأصول (٢٢٦/١) والكلام أصلاً للمبرد؛ بدلالة قول ابن السراج: «وقال أبو العباس ـ رحمه الله ـ في بداية هذا النص، انظر: المقتضب (٣٥/٣).

(٣) راجع: البديع (٢٠٩/١/١-٢١٠) والنص فيه بتصرف .

(٤) في (ش) «والأول» والتصحيح من (في) وهو موافق لما في البديع.

(٥) البديع (٢١٠/١/١-٢١١) بتصرف.

(٦) الأصول (٣٢١/١-٣٢٢) بتصرف، مع تعليق المحقق، وراجع البديع (٢١٠/١/١-٢١١) فالنص فيه بتصرف.

(٧) البديع (٢٠٦/١/١).

(٨) انظر: ص(٢٠٩- ٢٦٠) وما بعدهما.

باب الاستثناء

[قال - رحمه الله -][-]: «الاستثناءُ»[١].

قلتُ: هو اسْتِفعال من ثنيت عليه، أي عطفت والتفتُّ؛ لأن المُخْرج بعضًا من كل عاطف عليه، باقتطاع بعضه عن الحكم المذكور[٢].

أو من الثِّنْيِ الذي هو الصرف تقول: ثنيت فلانًا عن رأيه، أي: صرفته عنه؛ لأن الاستثناء مشعر بصرف الكلام عما كان يقتضيه سياقه[٣]، وهذا تعريف لغوي.

وأما الصناعي فللنحويين وغيرهم فيه عبارات، فقيل إخراج بعضٍ من كلٍّ بإلا (ـَّ) أو ما في معناها[٤].

وقيل: [إخراج ما لولاه لدخل فيه][-] أو ما لولاه لتناوله اللفظ[٥]، أو إخراج ما لولا إخراجه لتناوله الحكم المذكور[٦].

وقيل: أن تخرج بعضًا مما أدخلت فيه كلا (ـَّ) [له] أو تدخل بعضًا فيما أخرجت منه كلا (ـَّ) لهُ[٧]، أو أن تخرج شيئًا مما أدخلت فيه غيره [أو تدخله فيما أخرجت منه غيره][-][٨].

وقيل: إخراج بعض ما يوجبه اللفظ من عموم لفظ ظاهر، أو عموم حكم [أو عموم][-] معنى، مثال عموم اللفظ: قام القومُ إلا زيدًا، ومثال عموم الحكم: لا أكلمك[٩] إلا يوم الجمعة، ومثال عموم المعنى: ما قام[١٠] إلا زيدٌ[١١]، وهذان الأخيران يتناولان المتصل والمنفصل قبلهما لا يتناول المنفصل، وإنما لم يدرجوه فيما ذكروا من الرسوم؛ لأنه استثناء مجازيٌّ، والباب عُقد للاستثناء الحقيقي[٢]، والصواب إفراد كل واحد منهما، فنحد المتصل[١] بأنه: إخراج بعض ما يتناوله اللفظ الأول وضعًا بإلا أو ما في معناها[١٢].

ونحد المنفصل بأنه: قول صورته صورة الاستثناء المتصل، وليس ما بعد إلا (ـَّ) داخلاً تحت جنس الأول[٣].

وتحرير الحدود موكول[١] إلى صناعة أخرى، وهذه كافية في صناعة النحو.

ومن تحريرات غير النحويين أنه: ما لا يدخل الكلام إلا لإخراج بعضه بلفظه، ولا يستقل بنفسه.

وقيل: إخراج بعض الجملة منها بـ(إلا) أو ما في معناها.

واعلم أن الاستثناء مناقض للتأكيد المحيط، فإنك إذا قلت: قام القوم، احتمل أن تريد بعضهم، فإذا قلت: كلهم، رفعت ذلك الاحتمال وحققت تناول اللفظ للجميع، وإذا قلت في الاستثناء: إلا زيدًا، حققت ذلك الاحتمال ورفعت [تناول (٢٧٤/ب) اللفظ][-] للجميع.

---

(١) المفصل(٨٥) و(١١٨)
(٢) انظر اللباب (٣٠٢/١) والمباحث الكاملية (٢٦٤/٢) بتصرف فيهما.
(٣) راجع: شرح اللمع للأصفهاني (٤٨١/٢) والمباحث الكاملية (٢٦٤/٢) بتصرف فيهما.
(٤) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل ١٦٥/ب) وأسرار العربية (٢٠١) واللباب للعكبري (٣٠٢/١) بتصرف.

(٥) البديع (٣٢٠/١/١) بتصرف.
(٦) اللباب للعكبري(٣٠٢/١) بتصرف.
(٧) البديع (٢١٤/١/١) وانظر: شرح السيرافي (١٩٤/٨).
(٨) انظر اللمع (١٣٩) والبديع (٢١٤/١/١) وتعريف ابن جني يشمل الاستثناء المتصل والمنقطع.
(٩) في (ف) «لا أعلمك».
(١٠) في (ف): «ما قال»، «المنفصل»، «موكول» «موكل».
(١١) انظر: شرح السيرافي (١٩٤/٨)، والبديع (٢١٤/١/١).
(١٢) المباحث الكاملية (٢٦٤/٢) بتصرف.

وشروط الاستثناء ثلاثة:

أحدها: أن يكون المستثنى أقل من المستثى منه؛ لأن الاستثناء إنما جيءَ[١] به للاختصار والإيجاز، أو الجهل بالعدد، وقولك: له أربعة، أخصر من قولك: عشرة إلا ستة، فاستثناء الكثير من القليل يناقض الغرض الذي وضع الاستثناء له.

وأيضًا فإن المستثنى منه عام في النفي فوجب أن يكون كذلك في الإيجاب بالقياس عليه وطردًا للباب.

فإن قلت: مقتضى الوجه الأول أن لا يجوز: عشرة إلا أربعة، لأن (ستة) أخصر قلنا: إنما جاز هذا لغرض الآخر وهو الجهل بالعدد فإنه قد يعْرف العدد القليل ولا يعْرف الكثير، وإذا عرف الكثير عرف القليل لكونه داخلاً فيه، هذا هو الظاهر.

وأيضًا فالتعبير بالكل عن الأكثر جائز[٢]، أما التعبير بالكل عن الأقل فبعيد[٣] لبعده منه، وقرب الكثير من الكل.

وأما إن كان على النصف منه،فاختلفوا أيضًا في تجويزه، فمنع منه الأكثر للمساواة، وجوَّزه بعض البصريين والكوفيون؛ لأنهم إذا أجازوا استثناء الأكثر فالنصف أولى، والذي يدل على استثناء الأكثر قوله تعالى[٤]:﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ وقوله تعالى[٥]: ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ فاستثنى ﴿ ٱلْغَاوِينَ ﴾من العباد، والعباد أقل من﴿ ٱلْغَاوِينَ ﴾لأنهم من جملتهم؛ لأن ﴿ ٱلْغَاوِينَ ﴾عباد أيضًا[٦]، وأما قوله تعالى [٧]: ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢﴾ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴿٣﴾ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ ﴾ فقيل: ﴿ نِّصْفَهُۥٓ ﴾ بدل من ﴿ ٱلَّيْلَ ﴾ بعد بعد استثناء القليل﴿ ٱلَّيْلَ ﴾ على جهة البيان للقليل، وهو من بدل البعض، والضمير لـ﴿ ٱلَّيْلَ ﴾ فأوقع القليل على النصف، ولا يجوز رده إلى القليل؛ لأنه مجهول فلا يُعلم له نصف، ثم عطف بـ﴿ أَوْ ﴾ على النصف، والضمير عائد إلى النصف، وكذلك الضمير في ﴿ عَلَيْهِ ﴾ ولا يجوز رجوعهما إلى ﴿ ٱلَّيْلَ ﴾ لأنه يؤدي إلى الزيادة على ﴿ ٱلَّيْلَ ﴾ ، والتقدير: قم نصف الليل أو انقص منه أو زد عليه [٨].

وقيل: ﴿ نِّصْفَهُۥٓ ﴾ بدل من ﴿ ٱلَّيْلَ ﴾ و﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ استثناء من ﴿ نِّصْفَهُۥٓ ﴾.

---

(١) في (ش) «جيءُ» والصواب ما أثبت.
(٢) انظر اللباب للعكبري (٣٠٦/١) والنص فيه بتصرف، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٦٥/ ب).
(٣) في (ش) «لبعيدة » والتصحيح من (ف).
(٤) الحجر / ٤٢.
(٥) ص / ٨٢- ٨٣.
(٦) انظر البديع (٢٣٦/١/١ ـ ٢٣٧) مع الهوامش (١-٣) في الصفحة الثانية، والنص فيه بتصرف، وشرح الجمل لابن بابشاذ (١٦٥/٢/ب).
(٧) المزمل/ ٢-٤.
(٨)راجع شرح الجمل لابن خروف (٩٥٧/٢) بتصرف مع الهامش (٤).

وقيل: ﴿نِّصْفَهُۥٓ﴾ بدل من ﴿قَلِيلًا﴾ وهو أشبه بظاهر الآية؛ لقوله: ﴿أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ... أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾ و(الهاء) فيهما[١] للنصف، فلو كان الاستثناء من النصف لكان التقدير: قم نصف الليل إلا قليلاً أو انقص منه قليلاً أو زد عليه، أي: على الباقي، والقيل المستثنى غير مقدَّر فالنقصان منه لا يعقل[٢].

ووافق الفقهاء الكوفيون[٣] في جواز استثناء الكثير واستبقاء القليل؛ لأن قولك له: (٢٧٤/ أ) عندي عشرة أربعة منها، جائز بالإجماع، فكذا ما في معناه، وأجمع الكل على أنه لا يجوز: عندي عشرة إلا أحد عشر منها[٤].

الشرط الثاني: أن يتم الكلام دونه؛ لأنه فضلة كالتمييز والحال.

الثالث: أن يكون الفعل مفرغًا لما قبل الاستثناء، فإنه إذا كان مفرغًا للمستثنى كان فاعلاً أو مفعولاً ولم يكن من هذا الباب[٥].

[واستيفاء][-] البحث[٦] في [هذا الباب ينحصر في][-] أربعة فصول: في إعرابه، وعامله، وأداته، وأحكامه [فلنشرح هذه الأربعة منسوقًا على لفظ الكتاب] [-].

قال رحمه الله: «المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب» [٧].

قلتُ: المستثنى بالنسبة إلى الإعراب لا يخرج عن الأقسام الخمسة [كما ذكر][-]، وذلك أنه إما أن يجب نصبه أو جره، وإما أن يجوز فيه الرفع والبدل، والبدل أحسن، وإما أن يجوز فيه الجر والرفع، والجر أحسن، وإما حكمه مع أداة الاستثناء حكمه لو لم يقترن به، فهذه خمسة أصناف.

قال الخوارزمي: «الاستثناء إذا وقع في كلام يلزمه (إلاَّ) فذلك الكلام لا يخلو أن يكون موجبًا أولا، ونعني بغير الموجب أحد الثلاثة النفي: والاستفهام، والنهي، فإن كان موجبًا فليس فيه إلا ذكر المستثنى منه، ونصب المستثنى، وإن كان غير موجب فإما أن يكون المستثنى مقدمًا على المستثنى منه أو لا يكون، فإن كان فالمستثنى منصوب، وإن لم يكن فإما أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه أو لا يكون، فإن لم يكن فالنصب لا غير، وإن كان من جنسه فإما أن يكون الكلام تامًّا أو لا يكون، والمعْنِيّ من التمام: ما كان المستثنى منه مذكورًا فيه، فإن كان تامًّا ففي المستثنى وجهان، وإن لم يكن تامًّا أُلغي عمل (إلاَّ) لا معناه»[٨].

[أما **الأول**: وهو الذي يجب نصبه][-] **فقال ـ رحمه الله ـ: «أحدها: منصوب أبدًا، وهو على ثلاثة أضرب: ما استثنى بـ(إلاَّ) من كلام موجب، وذلك: جاءني القوم إلا زيدًا»**[٩].

---

(١) في (ش) «فيها» والتصويب من (ف).
(٢) التبيان للعكبري (٧٦٠/٢) بتصرف.
(٣) في (ف) «الكوفيين».
(٤) راجع: البديع (٢٣٦/١/١-٢٣٧) مع الهوامش (١-٣) في الصفحة الأخرى، والنص فيه بتصرف، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٦٥/ب).
(٥) انظر: المقتصد (٧٠١/٢)، والمرتجل (١٨٧ ـ ١٨٨) بتصرف.
(٦) في نسختي التحقيق «والبحث» وقد أسقطتُ «الواو» ليتسق الكلام.
(٧) المفصل (٨٥) و(١١٨).
(٨) التخمير (٤٥٥/١ ـ ٤٥٦) بتصرف.
(٩) المفصل (٨٥) و(١١٨).

قلتُ: المواضع التي يجب فيها نصب المستثنى ستة[١]:

الأول: ما ذكر وهو المستثنى بـ(إلاَّ) من الكلام الموجب بشرط أن لا يؤخَذَ[٢] مع [أداة الاستثناء][-] في تأويل (غير) [فإنه يكون صفة ولا ينصب المستثنى][+] على ما يأتي، وسواء كان موجبًا لفظًا أو معنىً خبرًا أو غير خبر، وإنما وجب النصب ولم يجز[٥] الإتباع؛ لفساد المعنى وذلك أن ما بعد (إلاَّ) مخالف لما قبلها، فلو أبدلته مما قبله لآل الكلام إلى قولك: قام إلا زيدٌ[٤]، إذ المبدل منه في حكم الساقط فإن جعلت (زيدًا) فاعلاً في المعنى لم يبق لقولك (إلا) فائدة ولا معنى وإن لم تجعله فاعلاً في المعنى احتجت إلى فاعل [آخر][-] وليس بعض أفراد الجنس أولى من البعض، فيفضي[٣] إلى أن يكون التقدير: قام كل أحد إلا زيد، وذلك ممتنع[٤].

قال الخوارزمي: (٢٧٥/ب) «لو جاز غير النصب لكان على البدل، والبدل في حكم تنحية المبدل منه فيرجع إلى أن يجوز: جاءني إلا زيدٌ، وذلك باطل[٥]».

وأيضًا فقصدك بالاستثناء أن يخرج (زيدًا) عن الحكم الذي ثبت للأول، فلو أبدلته منه لأشركته في ذلك الحكم، فيكون قد أشركته فيه ولم تشركه فيه [وذلك تناقض][-]؛ فإن قيل: أليس يجوز رفع المستثنى في النفي [على البدل في قولك: ما قام أحد إلاَّ زيد؟ فقد نفيت القيام عن زيد لكونه داخلاً تحت (أحد) وأثبته بقولك: «إلا زيد» والفاعل يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب][-].

[والجواب: أن][-] الفرق بينهما أنه في النفي يكون (زيد) فاعلاً في المعنى و(إلاَّ) [ليست لغوًا بل][-] أفادت معناها بخلاف ذلك في الإيجاب.

وأيضًا [فقولك: قام إلا زيد، القيام منفي عن (زيد) في الحقيقة][-] فيلزم أن تكون (إلا) بمعنى (ما) أو مفيدة لمعناها وهو (النفي) وهي لم توضع لذلك؛ ولأنها[٦] لو أفادت النفي لوجب أن يكون لها صدر الكلام، وذلك أن الجملة تقتضي الإثبات بصورتها عند كونها ساذجة كما كان التنكير مستفادًا من ذات الاسم [عند إطلاقه][-]؛ والتعريف يستفاد من أمر آخر، وكما لا يلحق التعريف آخر الكلمة كذلك (ما) تفيد النفي [وأيضًا فيوقع الإثبات في أذن السامع أولاً ثم يعود، فترفعه وهذا تعسُّف][-].

وأما من قال: إن المعنى يصير: جاءني كل أحد إلاَّ زيد، على حد: ما جاءني أحد إلا زيدٌ، فلا يصح؛ لأن أكثر المواضع يصح استعمال (كل أحد) ولا يصح استعمال البدل فيها، كقولك: كل أحد يموت إلا زيد، فهذا كلام صحيح ولا يصح فيه البدل.

أما الناصب له ففيه أقوال:

أحدها: وهو قول المحققين من البصريين أن الناصب له الفعل المذكور أو معناه بتوسط (إلا) لأن العمل في الأصل للفعل إلا أنه لمَّا كان لازمًا عُدِّي بـ(إلا) كـ (الواو) في المفعول معه وحرف الجرِّ والهمزة؛ ولأنَّ (إلاَّ) تصيِّر الكلام بمعنى (غير) وهي من التوابع فعمل [في الاسم الذي بعدها النصب][-] كما يعمله في (غير).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل ١٦٦/ ب - أ) بتصرف.
(٢) في (ف) «أن لا يوجد»، «يجب» «زيدًا».
(٣) في (ف) «فيقضي».
(٤) المقتصد (٢/٧٠٢-٧٠٣) بتصرف.
(٥) التخمير (١/٤٥٧) بتصرف.
(٦) في (ش) «ولأن» والتصحيح من عندي.

وأيضًا لما استوفى الفعل فاعلهولم يجز أن يرفع فاعلاً آخر، انتصب الزائد [على الواحد][-] على التشبيه بالمفعول[١].

الثاني: قول الزجاج[٢]، وهو أن الناصب (إلا) وحدها؛ لأنها في معنى «أستثني» وهذا فاسد من وجوه:

أحدها: ما ذكرنا في (غير) من أنها منصوبة وليس في الكلام (إلا) ولا يصح تقدير (أستثني) معها؛ لأنه يكون تقدير الكلام: قام القوم استثنى غير زيد، وهذا فاسد.

الثاني:أن إعمال معاني الحروف غير مطَّرد، بدليل امتناع عمل معنى (ما) النافية، وهمزة الاستفهام، وإنما امتنع عمل معنى الحرف؛ لأن الغرض من الإتيان بالحرف النيابة (٢٧٥/أ) عن الأفعال للاختصار، فلو أعملناها رجعنا إلى ما فررنا منه، وهو الاستطالة.

الثالث: أنه ليس تقدير [إلاَّ] بـ[-] (أستثني) أولى من تقديرها بـ(امتنع) أو (تَخلَّف) كما يحكى عن أبي علي الفارسي أنه لقيه عضُد الدولة وهو يسير بالميدان، فقال له: بم تنصب المستثنى؟ فقال: بـ(أستثني)مقدَّرًا، فقال لهفهلاَّ رفعته بـ(امتنع) فقال أبو علي: هذا جواب ميداني، وسيأتي الجواب الصحيح.

الرابع: أن المستثنى يرفع في مواضع مع وجودإلاَّ) فلو كانت (إلا) هي العاملة لوجب النصب بها أبدًا.

الخامس: أنه متى كان التقدير (أستثني) صار الكلام جملتين، وتقديره بالجملة الواحدة أولى، فإن قيل: هذا يشكل بقولهم[٣]: (لبيك إن الحمد لك) بكسر إنَّ) وذلك يوجب أن يكون الكلام جملتين قلنا: المقصود من هذا الكلام الذكر، والتكثير أليق به من تقليل [اللفظ][-] [٤].

السادس: ذكره أبو علي في كتاب الإغفال[٥] [فقال][-]: «لو جاز ذلك لجاز[٦] رفع (زيد) على ما لم يسم فاعله بمعنى: [قام القوم][-]يُستثنى زيدٌ.

الثالث: قول الكوفيين[٧]:وهو أنَّ (إلا) مركبة من (إنَّ) و(لا) فإذا نصبت كان بـ(إنَّ) وإذا رفعت كان بـ(لا)وهذا أيضًا باطل من وجوه ثلاثة:

أحدها: أن دعوى التركيب فيها خلاف الأصل.

الثاني:لو سُلِّم ذلك لم يلزم بقاء حكمها كما في (لولا) و(كأنَّ) [وغيرهما] [-]فإن التركيب يحدث فيها معنًى لم يكن.

والثالث: أن النصب بـ«إنَّ » باطل؛ لأنها إذا نصبت افتقرت إلى خبر، ولا خبر هنا، و(لا) لا تعمل الرفع إلا مع اسم آخر[٨].

---

(١) راجع: شرح السيرافي (١٨٤/٨ ـ ١٨٨)، والإيضاح للفارسي (١٧٥). وشرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٦٥/أ) وشرح الجمل لابن خروف (٩٥٨/٢) مع الهامش (٢)، واللباب للعكبري (٣٠٣/١) والنص فيه بتصرف.

(٢) ينظر: المعاني (٧٢/٢)وقد نسب أيضًا إلى المبرد وفي: المقتضب ما يخالفه (٣٩٠/٤) مع تعليق المحقق، راجع: الإنصاف (٢٦١/١) والتبيين (٣٩٩)، ولمزيد من البيان حول العامل في الاستثناء راجع: تعليق محقق شرح الإيضاح للعكبري في: (٩٧٣/٣ ـ ٩٧٥).

(٣) الكتاب (١٢٨/٣).

(٤) انظر: الإنصاف (٢٦٢/١ ـ ٢٦٤) وأسرار العربية (٢٠٢ ـ ٢٠٤) واللباب للعكبري (٣٠٣/١ ـ ٣٠٤) والنص فيها بتصرف.

(٥) ص (٣٤٥/١) بتصرف، وفي نسختي التحقيق «الأفعال» والصواب ما أثبته.

(٦) في (ف) «لجا» «لا».

(٧) ينسب للفراء في: الإنصاف (٢٦١/١) واللباب للعكبري (١/ ٣٠٤).

(٨) راجع: الإنصاف (٢٦٤/١-٢٦٥)، واللباب للعكبري (٣٠٤/١-٣٠٥) والنص فيه بتصرف.

الرابع:قول الكسائيِّ، فإنه قال: النصب بإضمار (إنَّ) فإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، فكأنك قلت:قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم،وهذا أيضًا بعيد؛ لأنه يلزم إضمار (إنَّ) وخبرها ولا نظير له في كلامهم [١].

فالصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أن الناصب هو الفعل في: قام القوم إلا زيدًا أو معناه في قولك: القوم إخوتك إلا زيدًا، بتوسط(إلاَّ) [فإن كان الإخوة من النسب كان معناه يناسبُك، وإن كان من الصداقة فمعناه: يصادقك إلا زيدًا][-]فالناصب معنى الفعل و(إلاَّ) قوَّتْ هذا المعنى وعلَّقته بـ (زيد)[٢].

قال ابن السراج: «لو جاز أن تذكر (زيدًا) بعد قولك: قام القوم، لم يكن إلا نصبًا، لكن لا معنى إلا بتوسط شيء آخر، فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء، ووصل الفعل إلى ما بعد (إلا)» [٣].

[أقول][-]: اعلم أن(إلاَّ) على خلاف ما جاءت عليه الحروف المعدية وذلك أن (الباء) تعلِّق الفعل بالمجرور، و(الواو) [توصله أيضًا إليه وتعلقه به] [-] على طريقة الإثبات، و(إلا) بالعكس فإنها تعدِّي الفعل إلى ما بعدها على طريقة النفي[٤]، فإذا قلت: (٢٧٦/ب) قام القوم إلا زيدًا، فـ (إلا) علقت القيام بـ(زيد) أي: نفته عنه، ونظيرها [في هذا المعنى][-] (همزة السلب) فإنها تعدِّي الفعل بهذا المعنى، نحو: أشكيت زيدًا [أي][-] أزلت شكايته، وكذلك قولك: [رغبت في زيد، إذا كنت تريده][-]، ورغبت عنه [إذ لم ترده] [-].

قال ـ رحمه الله ـ: «وبـ(عدا) و(خلا) بعد كل كلام،وبعضهم يجرُّ بـ(خلا) وقيل: بهما، ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرِّد، فأما (ما عدا) و(ما خلا) فالنصب ليس إلاَّ»[٥].

قلت: هذا هو الموضع الثاني: الذي [يجب][-] فيه نصب المستثنى عند من يجعلهما فعلين وهو الصحيح،أمَّا (عدا) فمعناه:تجاوَزَ، فإذا قلت: قام القوم عدا زيدًا، فمعناه:تجاوَزُوا زَيدًا في القيام،ففُهم منها نفي القيام عن (زيد) كما فهم من (إلا) وإن نفيت الأول فهم منها الإثبات على سياق (إلا)ويدلُّ على أنها فعل أنها تقع صلة لـ(ما) والحروف لا تقع صلة لها، إلا في وحدها، أو (الباء) في معناها، وإذا كان معناها (تجاوز) فالمنصوب بعدها مفعول [به][-] صحيح بها، فهي متعدية في غير الاستثناء، إلا أنها في الاستثناء التزم معها إضمار الفاعل وهو (بعضهم)فلا يجوز إظهاره لا تثنيةً، ولا جمعًا، ولا تأنيث الفعل [له][-]، فلذلك تقول: عدا الزيدين، كما تقول: عدا زيدًا، وعدا هندًا[٦]، كله بلفظ واحد في (عدا) وإنما وجب ذلك؛لأنها لما ضُمِّنت معنى (إلا)كُره إلا أن يؤتى بعدها باسمين، كما لا يجوز إتيانهما بعد (إلا) من حيث إن (إلا) لا يستثنى بها إلا اسم واحد[٤]، لا تقول:قام القوم إلا زيدًا عمرًا، وقيل ك التزم فيها الإضمار؛ لأنها في الاستثناء فرع على (إلا) فلم يظهر بعدها الفاعل حتى

---

(١) انظر: الإنصاف (٢٦١/١، ٢٦٥)، وزاد العكبري في: شرح الإيضاح (٩٧٥/٣ـ ٩٧٨) رأيًا للأخفش حيث قال: «وقال الأخفش: نصبه محمول على «غير» في الاستثناء».

(٢) انظر: شرح السيرافي (١٨٤/٨ ـ ١٨٧) ففيه حديث عن الأقوال السابقة والتبيين (٤٠٢) بتصرف

(٣) الأصول (٢٨١/١) بتصرف.

(٤) في (ف): «الإثبات».

(٥)المفصل (٨٦) و(١١٨ ـ ١١٩).

(٦)في (ف): «هذا»، «الاسم الواحد» «خلاف».

لا يكون الفرع أوسع من الأصل، وحكى [أبو الحسن] [-]الأخفش الجرَّ بها[١] وهو قليل، [وحينئذ][-]تكون حرفًا وياتي ذكرها في الحروف[٢].

وأما (خلا)[٢] فالصحيح [أيضًا][-] أنها فعلٌ مضارعُهُ يَخْلُو) لأنها تكون صلة لـ(ما) المصدرية إلا أنها [في][-] غير الاستثناء لا تتعدى، فلما استعملت في الاستثناء ضُمِّنت معنى (التجاوز) فعدِّيت[٣]، لأنك إذا قلت: خلوت من زيد، فمعناه: فارقته وجاوزته، وقد عدَّوها في المثل في قولهم [٤]: (خلاك ذَمٌّ) استعمالاً لها استعمال (عدا)، ومن العرب من يجر بها[٥] أيضًا فتكون من قسم الحروف [وسيأتي] [٦].

قال الخوارزمي: «إذا قلت: خلوت من زيد، فمعناه: انتفيت منه، وإذا قلت: عَدَاني، كأنك قلت: انتفى عني كذا، وإذا قلت: جاءوني عدا زيدا، كأنك قلت: انتفوا عن زيد، فينتصب[٧] (زيدًا) بنزع الخافض، قال:وعداني فيما قَرُب، وتجاوز فيما بَعُد»[٨].

قلت: واتفقوا على أنهما إذا كان في أولهما (ما) المصدرية فهما فعلان ضرورة، (٢٧٦/أ) وأنهما[٩] صلة أن لـ(ما) إلا أن أبا علي جوَّز في الإيضاح الشعري[١٠] أن تكون (ما) زائدة فيجرُّ بهاوذكره الرَّبَعي متابعًا له [في ذلك][-]، و(ما) بصلتها هنا في موضع الحال، كأنه قال: متجاوزين زيدًا، فالأصل:ما عدا ثم عُدُوَّ زيد، ويجوز أن تكون على حذف مضاف، أي: وقت عُدُوِّ هم وزمن خُلُوِّ هم [١١].

قال الخوارزمي: «أي: وقت عُدُوِّ بعضهم زيدًا، ونظيره: رجع عودَه على بدئه، بنصب (عودَه) [٥] ».

ووافق سيبويه على أن (خلا) قد يجر بها، ومنع ذلك في (عَدَا) وكذلك المبرد[١٢]، وإنما حكى الجر بها الأخفش[١٣]، [أما إذا كان في أولها (ما) فلا خلاف، إلا ما حكيناه عن أبي علي][-] [٧]، فإن قيل: إنما جاز الاستثناء بـ (عدا) و(خلا) لأنهما في معنى: تجاوز، فهل جوزتم[١٤]الاستثناء بـ(تجاوز) [التي هي الأصل] [-]؟ قيل له: [الفعلان][-] قد يجتمعان [ويشتركان][-] في المعنى، ثم يختص أحدهما بموضع لا يشاركه فيه غيره، ألا ترى أن«عَمْرَ والعَمْر» بضم العين وفتحها معناهما (البقاء)، ثم اختص المفتوح العين بالقسم.

---

(١) انظر: شرح اللمع لابن برهان (١٥٠/١ ـ ١٥١) وشرح الجمل لابن خروف (٩٥٩/٢) واللباب للعكبري (٣٠٨/١).
(٢) المحصل تح النتيفي (٥١٩) مع الهامش (٢).
(٣) في (ش) «فعْديت»، والتصحيح مني.
(٤)انظر: المقتصد (٧١٤/٢) والمرتجل (١١٨) ومجمع الأمثال (٤٥٦/٢) بلفظ «افعل كذا وخلاك ذم».
(٥) راجع: الكتاب (٣٤٩/٢) والمقتضب (٤٢٦/٤).
(٦) المحصل تح النتيفي (٥١٩) مع الهامش (٢)
(٧)في (ف): «فينصب».
(٨) التخمير (٤٥٧/١-٤٥٨) بتصرف.
(٩) في نسختي التحقيق «أنهما» وزدت «الواو» ليستقيم الكلام.
(١٠) (٢٥/١) وقد سبقه الأخفش والكسائي والجرمي، ووافقه ابن جني، انظر الهامش (٥) في: شرح اللمع لابن برهان (١٥٢/١) والمرتجل (١٨٩) .
(١١) اللباب للعكبري (٣٠٨/١-٣١١) بتصرف.
(١٢) انظر: الكتاب (٣٤٨/٢-٣٤٩)، والمقتضب (٣٩١/٤).
(١٣)المسائل البصريات (٣٨٢/١)
(١٤) في (ف): «تجوزتم» «وليس زيد».

وقد يقال: إن (عدا) و(خلا) فيما قرب، و(جاوز) فيما بعد [فقد افترقا في المعنى، فافترقا في العمل] (-)(١).

قال ـ رحمه الله ـ: «وكذلك (ليس) و(لا يكون) وذلك: جاءني القوم، أو ما جاءُوني عدا زيدًا، وخلا زيدًا، وما عدا زيدًا، وما خلا زيدًا، وقال لبيد:

ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطلُ

وليس زيدًا، ولا يكون زيدًا، وهذه أفعال مضمر فاعلوها»(٢).

قلتُ: (ليس) و(لا يكون)(٣) استعملتا(٣) أيضًا استعمال (إلا) في الاستثناء [لما فيهما من معنى النفي](-)، ونصب بهما في [الاستثناء](-) كما كان لهما ذلك في غيره، والأفعال لا تنصب إلا ومعها فاعل وإذ لم يكن ظاهرًا وجب أن يكون مضمرًا، والذي تبادر إلى الذهن هو البعض وإضماره لا يخل بالمعنى، قدروا (البعض) [مضمرًا](-) هو الفاعل وأُجريا على حكمهما قبل الاستثناء [بهما](-)، فإذا قيل: قام القوم، احتمل أن يقوموا كلهم، وأن يقوم بعضهم كإطلاق العامِّ وإرادة الخاصِّ، [فـ(....)](-) الذي قام هم المرفوعون بالفعل، والذي لم يقم هو المستثنى.

وذهب الكوفيون إلى أن المضمر [فيها](-) هو المجهول، وهو كناية عن الفعل والاسم، كأنه قال: ليس فعلُهم فعل زيد، وتقدير البصريين أولى؛ لأنه أقل إضمارًا لأنهم(٤) زادوا مضافًا(٥)، ولو عاد الضمير على المستثنى منه لكنت تقول: ليسوا عمرًا، ما عدوا زيدًا، [ولم يفعلوا ذلك؛ لأن هذا الضمير كالضمير في(كان) الملغاة](+) على أن بعض العرب [يضمر في (لايكون)، و(ليس) ضمير الأول] (-) فيثنى ويجمع ويؤنث، فتقول: قام القوم ليسوا زيدًا، ولا يكونون عمرًا، ومررت بامرأة ليست هندًا، لكن لا يكون في هذه اللغة استثناء، بل صفة [أو حال](+) [لما قبلها](-) (٢٧٧/ب) ويجوز أن تكون [...](-) (يكون) (٦) التامة فترفع (زيدًا) وكذلك قولك: إلا أن يكون زيدًا وزيد، وجاز الإضمار هنا؛ لأنه على شريطة التفسير، ولأن الإضمار هنا متبادر إلى الفهم لقرينة الاستثناء (٧).

قال الخوارزمي: «في الحديث: «ما أَنْهَرَ الدمَ وفرى الأَوْدَاج فكُلْ، ليس السنَّ والظُّفرَ، فإنها مُدى الحبشة »(٨) [ولا يثنى الضمير الذي في (ليس) و(يكون) لأنه نظير الضمير الذي في كان إذا ألغيت](-)(٩)».

قال في الحواشي: «من جعل (عدا) فعلاً فمضارعه (يعدو)(١٠) وفي الحديث: «ما(١١) بنيٌّ إلا وقد أخطأ، أو همَّ بخطيئة ليس يحيى بن زكريا ـ عليه السلام ـ (١)»قال: وأنشدت في الاستثناء بـ(ليس)(٢):

---

(١) شرح السيرافي (١٧/٩-١٨) بتصرف.
(٢) المفصل (٨٦) و(١١٦).
(٣) في (ش) «استعمل»، والتصويب من (ف).
(٤)أي: الكوفيين.
(٥)شرح السيرافي (١٥/٩ ـ ١٨) بتصرف.
(٦)في (ف): «كان».
(٧) شرح الجمل لابن خروف (٩٦٠/٢) بتصرف..
(٨) التخمير (٤٥٩/١) بتصرف، والحديث في: صحيح البخاري (١٨٦/٣) باب : الشركة في الطعام، بلفظ قريب من هذا.
(٩) هذه العبارة وضعت في (ف) بعد قوله: وما عدوا زيدًا، وقد أشرت إليها سابقا على أنها زيادة من (ف) وموضعها فيها أفضل من مكانها في (ش).
(١٠) ل (١٣٣/أ) والحديث والبيت ليسا في الحواشي التي بين يدي
(١١) في (ف): «ما من نبي»، «النحاة»، «الراوية» وهذا خطأ، فهذا محدِّث أمين، والراوية يتهم بانتحال الشعر.

لا شيء أسرعُ مني ليس ذا عدة وذا سبيب بأعلى الريد خَفَّاق

قال السيرافي في أخبار النحويين[٤]: ذكر نصر بن علي أن سيبويه كان يقرأ الحديث ويستمليه على حماد[٦] بن سلمة، فقال حماد يومًا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم[٣]: «ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء».

فقال سيبويه: «ليس أبو الدرداء» فقال له حماد: لحنت، فقال سيبويه: خجلاً لأطلبن علمًا لا تلحنني فيه، ثم لزم الخليل [فجاء منه ما ترى]»[-][٤].

قال أبو علي: «الفعل والفاعل قد يجريان مجرى شيء واحد، فيقعان موقع الاسم المفرد في قولك: جاءني القوم لا يكون زيدًا، والأصل: إلا زيدًا، ثم وقعت (غير) موقع الاسم، ووقعت الجملة موقع (غير) فموضعها نصب كما كانت (غير) منصوبة، ولوقوع الجملة موقع المفرد لم يظهر فاعلوها، كما تركوا إظهار (أنْ) مع لام الجحود؛ لأنه نفي لقولك: سيفعل، يعني: أن النفي فرع على الإيجاب، ولما لم تدخل على سيفعل (أنْ) لم تدخل على فرعه الذي هو نفي له، وهذه الأفعال فروع على (إلا) فلم تستعمل بعدها أسماؤها»[٥].

واختلف في هذه الجمل، أعني قولك: لا يكون زيدًا، وليس [زيدًا][-]، هل لها موضع من الإعراب؟

[فذهب قوم إلى أنه لا موضع لها من الإعراب][-] كما لا موضع لقولك: إلا زيدًا، ولا تعلق بالأول إلا بالإخراج [منه][-][٦]، لا تعلق المعمول بالعامل كما كان ذلك في قوله تعالى[٧]: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا ﴾ ثم قال [تعالى][-][٨]: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ فهذه الجملة تفيد ما يفيده الاستثناء حتى [كأنه][-] قال: الأعراب أشد كفرًا ونفاقًا، إلا من آمن بالله، [ولا موضع لهذه الجملة من الإعراب، فكذلك هذه][-].

والصحيح أن لها موضعًا من الإعراب، فإن كانت بعد معرفة فهي حالٌ، أو بعد نكرة كانت صفة، [ولذلك قد جاء عن العرب: أتتني امرأة ليست فلانة، فأنث حيث (٢٧٧/أ) جعلها صفة][-]، [واتفقوا على أنك لو ثنيت الضمير، أو جمعته حتى رددته إلى الأول، لكان لها موضع من الإعراب][+]، وأما إذا قلت: إلا أن يكون، فالاستثناء لـ[٩] (إلا) والمستثنى أن يكون بمعنى (الكَوْن) ثم يجوز أن تكون [(كان)][-] التامة والناقصة، وقرئ قوله [تعالى][+]

---

(١) لم أعثر عليه فيما بين يديَّ من كتب السنة.
(٢) البيت لتأبط شرًا.
(٣) في (ش): «صلعم» وتصويبها من (ف).
(٤) لم أعثر عليه في أخبار النحويين، وانظر: شرح اللمع لابن برهان (١٥٠/١) والنص فيه بتصرف يسير، ولتخريج الحديث، راجع [الهامش (٨) من تعليق محقق شرح اللمع للأصفهاني(٥٠٠/٢)].
(٥) انظر: المسائل البصريات (٤٤٥/١ـ ٤٤٦) وشرح اللمع لابن برهان (١٥١/١) والنص فيهما بتصرف.
(٦) في (ف) «وأما تعلق العامل والمعمول فلا، ونظير هذا قوله تعالى.....، ولا تعلق للثانية بالأولى إلا تعلق الإخراج»..
(٧) التوبة/٩٧.
(٨) التوبة/٩٩.
(٩) في (ف): «بإلا» «كذب».

(١):﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾رفعًا ونصبًا، فمن رفع جعل (التجارة) فاعلاً ، ومن نصب جعلها جعلها ناقصة، وقدَّر: إلا أن تكون بعض التجارات، ولا فرق [في هذه الجمل بين] (-) أن يتقدم [صدر الكلام](-) نفي [أو إثبات هي على حالها، قيل: أن توضع موضع (إلاَّ)] (-).

و[أما](-) (عدا وخلا) إذا لم يكن في أولهما (ما) [المصدرية](-) فلا موضع لهما من الإعراب إلا أن تجرَّ بهما، فيكون الجار والمجرور في موضع نصب إذا كان [من](-) موجب، و[تابعًا] (-) بدلاً إذا كان من منفي(٢).

وتمام بيت [لبيد] (٣):

[ألاكلُّ شيء **ما خلا الله** باطل](-) وكلُّ نعيم لا محالةَ زائلُ

قيل: [إن] (-) هذا أصدق بيت قالته العرب، وذكر أن عائشة [لما سمعت](-) المصراع الثاني قالت: «جهل(١) إلا نعيم أهل الجنة».

قال الخوارزمي: (ليس) ولا (يكون) من الكلام المتقدم على ضربين:

أحدهما: من غير الأول، وقد تأتي جملة بعد جملة، يكون في الثانية من التخصيص ما يكون في الاستثناء، كقولك: جاءني القوم ولم يجئني زيد، وقوله تعالى (٤):﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ معناه: إلا أن يكون له إخوة.

الثاني: أن يكون في محل النصب، أي: قام القوم خالين من زيد، وتقول: جاءني القوم ليس معهم زيد، ويجوز: وليس معهم، كما تقول: ومعهم زيد، ولا يجوز مع (إلا) ويجوز في: (ليس) ولا (يكون) أن تقعا صفتين(٥) لما قبلهما وهما من كلام واحد كقولك: لقيتني امرأة لا تكون فلانة(٦).

[أقول](-): قد ذكرنا الخلاف في ذلك (٧).

قال ـ رحمه الله ـ: «وما قُدِّم من المستثنى، كقولك: ما جاءني إلا أخاك أحدٌ، قال:

ومالي َ إلا آل َأحمدَ شيعةٌ ومالي َ إلاَّ مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ (٨)»

قلت: هذا هو الموضع الثالث الذي نصب المستثنى فيه على كل حال، وإنما وجب انتصابه حيث تقدَّم؛ لأن رفعه على البدل، وبالتقدم بطل البدل فلم يبق(٢) إلا النصب، وصار الوجه الضعيف قويًّا بالتقديم كـ(الحال) في صفة النكرة، فإنها إذا تقدمت انتصبت على الحال.

قال سيبويه: «وحدثني يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالي إلا أبوك أحدٌ فيجعلون (أحدًا) بدلاً ، كما قالوا: ما مررت بمثله أحدٍ، فجعلوه بدلاً »(٩).

---

(١) النساء/٢٩، قرأ بالرفع ابن كثير ونافع وغيرهما، وبالنصب: عاصم وحمزة وغيرهما. معجم القراءات (٥٥/٢-٥٦).

(٢)انظر: شرح السيرافي (١٦/٩-١٩) وشرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل ١٧٠/ ب) وشرح الجمل لابن خروف (٩٥/٢)والتخمير (٤٥٩/١ ـ ٤٦٠) بتصرف فيها

(٣) راجع ديوانه (٨٥) وشرح اللمع للأصفهاني (٥٠٣/٢).

(٤) النساء / ١١، وفي نسختي التحقيق (وإن) والتصويب من التخمير.

(٥) في (ف): «صفين» «يبقى ».

(٦) التخمير (٤٥٩/١ ـ ٤٦٠) بتصرف.

(٧) انظر ما تقدم في الفقرة السابقة

(٨)المفصل (٨٦) و (١١٩).

(٩) الكتاب (٣٣٧/٢).

واعلم أن هذه اللغة التي حكاها يونس لا تأتَّى إلا بالنفي؛ لأن (أحدًا) لا يستعمل إلا في النفي، فيكون (أبوك) اعلاً و(أحد) (٢٧٨ /ب) بدل منه، وفي هذه اللغة شذوذ من وجه آخر، وهو إبدال العام من الخاص، كما قالوا عندي خُراسانية جَارية، فأبدلوا العام من الخاص، وسيأتي [ذكره في البدل][-] [(١)]، وشذوذ آخر وهو أن البدل في الاستثناء لا يكون إلا في النفي، وأما الإثبات فالنصب، لا تقول قام إلا زيدٌ القومُ بالرفع[(٢)].

وأما البيت فهو للكميت بن زيد، ويكنى أبا المستهلِّ إسلامي وهو المتأخر، والأوسط الكميت بن معروف، والأكبر ابن ثعلبة وهو جد الكميت بن معروف،وابن زيد أكثرهم شعرًا وكان متشيعًا، ولما قال قصائده الهاشمية قصد البصرة يريد الفرزدق، فلما اجتمع معه انتسب إليه، فقال له: صدقت، ما حاجتك؟

قال: إني قلت شعرًا، وأنت شيخ مضر وشاعرها، وأحببت أن أعرض عليك ما قلت، فإن كان حسنًا أمرتني بإذاعته، وإن كان غير ذلك أمرتني بسُترته فسترته عليَّ، فقال له: يا ابن أخي إني لأحسِبُ شعرك على قدر عقلك، فهات فأنشده [(٣)]:

طربتُ وما شوقًا إلى البيض أطربُ [(٤)]

فقال له: فلأي شيء؟ فأنشده حتى انتهى إلى قوله:

ولكن إلى أهل الفضائل والنهى ... وخيرِ بني حوَّ والخيرُ يطلبُ

إلى النفر البيض الذي بحُبِّهم ... إلى الله فيما فاتني [(٥)] أتقرَّبُ

فقال: ومن هم؟ ويحك! فقال:

بني هاشم رهطِ النبي فإنني ... بهم ولهم أرضى مرارًا وأغضبُ

فقال: لله درك يا بني! أصبت وأحسنت إذ عدلت عن الأوباش، إذن لا يطيش سهمك ولا يكذب قولك، ومن هذه القصيدة البيت، وهو [(٣)]:

وما [لي] إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ

يعني بأحمد: النبي صلى الله عليه وسلم][-] [(٦)] وآله: أهل بيته، وقيل: كل من كان قرابة أو غيرهم، والمشعب: الطريق والمذهب، يريد:مالي مذهب إلا طريق الحق، وشيعة: مبتدأ، وخبره الجار والمجرور، وآل أحمد: منصوب على الاستثناء المقدَّم والنية به التأخير، ولو تأخر لجاز الرفع فيه على البدل، وهو أحسن من النصب [(٧)].

وقيل: مشعب هنا بمنزلة شعب[(٨)] الحق، يريد:الموضع الذي استقرَّ فيه الحق، وذكر الشعب[(٣)] على طريق المثل.

قال ـ رحمه الله ـ: «ما كان استثناؤه منقطعًا، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا حمارًا، وهي اللغة الحجازية» [(٩)].

---

(١) المحصل تح الشرقاوي (٤٣/٢) وما بعدها .
(٢) راجع: شرح الجمل لابن خروف (٩٦٧/٢) ويبدو أنه من شرحه على الكتاب، والله أعلم.
(٣)انظر: شرح ديوان الهاشميات (٤٣، ٤٥ـ ٤٦، ٥٠) والمقتضب (٣٩٨/٤) وتخريجه فيه.
(٤) عجزه:ولا لعبًا مني وذو الشيب يلعبُ .
(٥)في (ف): «رابني».
(٦) في (ش) «صلعم» والتصويب من (ف)..
(٧) شرح الجمل لابن خروف (٩٦٧/٢ ـ ٩٧٠) والنص فيه بتصرف
(٨) في (ف): «مشعب»، «المشعب»، «على الحبس»، «فأخرج بالاستثناء»، «كمقدر»، «ويصح».
(٩) المفصل (٨٦) و (١٢٠).

قلتُ: هذا هو الصنف الرابع الذي ينصب فيه المستثنى، والاستثناء الحقيقي: ما كان من الجنس[٣]، وهذا إنما هو على طريق المجاز؛ لأن الاستثناء [إنما جيءَ به][-] لإخراج ما يظن السامع دخوله فيه لتناول اللفظ (٢٧٨/أ) العام له نحو قولك: قام القوم، فإنه بوضعه يتناول (زيدًا) وغيره أو عموم حكم، كقولك: والله لا أكلمك إلا يوم الجمعة، فحكم اليمين يقتضي الاستغراق في الأيام كلها عند الإطلاق، فيدخل فيها (يوم الجمعة) حكمًا، فأخرجه الاستثناء[٣] الثالث عموم معنى يدل عليه اللفظ، كقولك: ما قام إلا زيد، فإنه يتبادر إلى الفهم عموم النفي فاستثني (زيد) من عموم النفي، وكذلك ما زيد إلا خارج، كأنك قلت: ما زيد إلا شيء خارج، ولا يقال إن (أحدًا) هنا مقدر[٣]؛ لأنه لا يجوز في (زيد) إلا الرفع، ولو كان (أحد) مضمرًا لجاز الأمران كما إذا صرح به.

والذي يمهِّد ما قلنا أنه يحسن أن تقول: استثنيتُ زيدًا من القوم، ويقبح[٣] أن يقال: استثنيتُ زيدًا من البساتين أو استثنيت زيدًا من عمرو حيث لم يكن بعضها ولا داخلاً فيها[١].

وأيضًا فالاستثناء يقابل التأكيد، والشيء إنما يؤكد بما هو من جنسه، فاقتضى الدليل إذن أن يكون المستثنى مما يشتمل عليه المستثنى منه بأحد الوجوه التي ذكرنا؛ لأن المتكلم إنما استثناه مخافة أن يتوهم مخاطبة أن ما ليس داخلاً في حكمه داخل في إيجابه أو نفيه، فإذن بابه أن يكون من جنس[٢] الأول، فإن أتى على خلاف الجنس لضرب من المجاز سماه النحوي[١] (منقطعًا) و(متصلاً) والحامل للعرب على هذا التجوز أحد أمور ثلاثة:

[الأول] [٣] إما الإعلام بعموم الأول واستغراقه وأنه لم يخرج منه شيء ألبتة إلا شيئًا [ليس][+] منه ولا من جنسه.

الثاني: الإعلام بأن المستثنى من آثار المستثنى منه وتوابعه.

الثالث: إثبات ما كان يحتمل نفيه[٤]؛ لأنه لما نفى أن يكون (بالربع من أحد) مثلاً ربما توهم أن النفي عام يتعدى إلى آثار الأحَدِين[١]؛ فرفع بالاستثناء هذا التوهم، ثم هو على ضربين:

أحدهما: ما يدخل تحت الأول بضرب من التأويل.

الثاني: أن يكون خارجًا عنه غير داخل بوجه من الوجوه[٥].

فالأول اختلف أهل الحجاز وبنو تميم في نصبه، فأوجبه أهل الحجاز ولم يجيزوا فيه البدل؛ لأن البدل في حكم المبدل منه فيما نسب إليه، [وفي][-] أنه ربما أسقط الأول وأقيم[١] مقامه فعند ذلك يصير أصلاً في الجملة؛ ولكونه من غير الجنس لا يلزم ذكره؛ لأن اللفظ الأول لم يشتمل عليه حتى يخرج بالاستثناء فتحمض[١] للفضيلة في المعنى، فانبغى أن يكون في اللفظ كذلك، أي: لما كان خارجًا عن الأول في المعنى وجب أن يكون في إعرابه كذلك تنبيهًا على مخالفته إياه.

---

(١) انظر: شرح السيرافي (١٩٤/٨ ـ ١٩٥) والنص فيه بتصرف.

(٢) في (ف): «الجنس»، «النحاة استثناء»، «الأحد»، «إما لأن الأول في حكم الإسقاط، وإما لأنه.... البدل...»، «فيتمحض».

(٣) زيادة؛ ليكتمل بها الكلام.

(٤) راجع: اللباب للعكبري (٣٠٧/١) وشرح الإيضاح له (١٠١٨/٣ ـ ١٠١٩) والمباحث الكاملية (٢٧/٢) بتصرف فيها.

(٥) انظر: البديع (٢٢٧/١/١) والمباحث الكاملية (٢٧٢/٢) بتصرف فيها.

وبعبارة أخرى: الشيء يخرج مما يجانسه إذا شاركه في الفعل؛ لأنه وإن لم يشاركه في الجنس (٢٧٩/ ب) فقد يشاركه في الفعل فجاز إخراجه منه، فإذا قلت: ما جاءني أحد إلا حمارًا، أخرجت (الحمار) عن المجيء إعرابًا، كما خرج عن [(أحد)](-)معنًى(١).

وأما بنو تميم فإنهم يرفعونه على البدل، وحجتهم من ثلاثة أوجه،

أحدها: أن الثاني لما تعلق بالأول إذ كان من أدواتهم، فإذا قال: ما في الدار أحد، فكأنه قال: ما فيها أحد ولا ما يتبع أحدًا، إذ نفي المتبوع مما يوهم نفي التابع، فإذا قلت: إلا ثوبًا، أبدلته من التوابع التي لم تذكر للعلم بها.

الثاني: أن التغليب [معروف] (٢)من كلامهم فغُلِّب من يعقل على ما لا يعقل في الذكر، وهو يريدها فأوقع (أحدًا) عليهما ثم استثنى من أحدهما، وهو الذي لا يعقل، فإذن البدل وقع من جنسه الدال عليه (أحد) بحكم التغليب ضمنًا.

ونظيره قوله تعالى (٢):﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾لأنه لمَّا خلطهم في قوله [تعالى](-):﴿كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾جاء التفضيل على التغليب لمن يعقل.

الثالث: أن يكون ذكر (الأحد) تأكيدًا، كأنه أراد: ما في الدار إلا ثوب، ثم ذكر (أحدًا) تأكيدًا فرفع (الثوب) كأنه لم يأت [بلفظ](-) (أحد)أصلاً](-) ويحتمل أن يقال [أيضًا](-):جعل ماهو من غير الجنس من الجنس مجازًا، كما قالوا (٣)أُنْسُك أصداءُ القبور وعِتابُكَ السيفُ. (٤)

فبنو تميم ينشدون (٥):

إلا الأواريُّ

بالرفع، والأولى لمن نصب «الأوارِيّ»أن يعرِّفها ليتوهم أنها لا تنصرف وأن الفتحة فيها علامة للجر،فإذا عرَّف بـ (اللام) ارتفع هذا الوهم، إذ المعرفة لا تبدل من لفظ (أحد)(٦). (أحد)(٦).

وأما **الضرب الثاني**وهو الذي لا تعلُّق له بالجنس المذكور أولا أصلاً ، فإن القبيلتين(٧) يتفقان على نصبه، و(إلا) فيه بمعنى (لكن) من ذلك قوله [تعالى] (-)(٨):﴿لَّا يُحِبُّ

---

(١) انظر: المقتصد (٧١٤/٢)، واللباب للعكبري (٣٠٧/١)، والنص فيهما بتصرف.

(٢) النور/ ٤٥، ووقع خطأ في هذه الآية وصحح من (ف)

(٣) هذه جزء من بيت، تكملته:

فإن تُمسِ في قبر برَهوةَ ثاويًا أنيسُك أصداءُ القبور تصيحُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: ديوانه (٧٣) وشرح أشعار الهذليين (١٥٠/١)، والكتاب (٣٢٠/٢)

(٤) في الكتاب (٣٢٠/٢) «مالي عتاب إلا السيف» وهي في شرح السيرافي (١٩٦/٨).

(٥) للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه (١٥)، والكتاب (٣٢١/٢)، وقبله في الكتاب:

وقفت فيها أُصيلانًا أسائلها عيِّت جوابًا وما بالربع من أحد

وتكملته:إلا أوارِيُّ لأيًا ما أُبينها والنؤيُّ كالحوض بالمظلومة الجلد

(٦) انظر: شرح السيرافي (١٩٦/٨) والتبصرة (٣٧٩/١ ـ ٣٨١) والمقتصد (٧٢٠/٢ ـ ٧٢١) وشرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل ١٧١/ ب) وشرح الجمل لابن خروف (٩٧٣/٢ ـ ٩٧٤) بتصرف فيها.

(٧) هكذا، وربما تكون «القبيلين».

(٨) النساء/ ١٤٨.

يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾وقوله [تعالى][-](١): ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾وقوله [تعالى][-](٢):﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾.

وإذا كانت (إلا) بمعنى (لكن) احتاجت إلى خبر، فتارة يظهر كما في قوله تعالى: (٥)﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ ﴾ [فـ(كشفنا)][-] [هو الخبر، ومثله][-] يقدر في قوله تعالى: (٦) ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾نهوا عن الفساد [ودل عليه ما قبله][-](٣).

قال الخوارزمي: «الاستثناء المنقطع عائد في المعنى إلى المتصل، أي: ما فيها أحد ولا ما يتبعه إلا حمارًا، ولم يجز البدل؛ لأن البدل كما يكون فيه استثناء، كذلك يكون فيه دليل على أن الثاني من جنس الأول، وفي الظاهر ليس من جنسه، وأما بنو تميم فيبدلون ويجعلونه من جنسه على المجاز»(٤).

قال ابن السراج: «(إلا) في الاستثناء (٢٧٩/أ) المنقطع بمنزلة (لكنَّ) عند البصريين، وبمعنى (سوى) عند الكوفيين(٥)».

قال في الحواشي: «بنو تميم يرفعونه على البدل؛لأنهم يجوِّزون البدل(٦)في مثل هذا، هذا، ويونس يرفعه على الوصف »(٣).

قال –رحمه الله-: «ومنه، قوله –عز وجل-:﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾»(٧).

قلتُ: الآية تحتمل أربعة أوجه، يكون الاستثناء في اثنين منها منقطعًا، وفي اثنين متصلاً.

فالمتصلان، [الأول] (٨): أن يجعل ﴿مَن رَّحِمَ ﴾بمعنى (راحم) فاستثنى فاعلاً من فاعل، فـ«الراحم» هو (الله تعالى)، أي: لا عاصم إلا الله فـ(من) بدل من (عاصم) على الموضع، [لأن الثاني متصل بالأول][-]، والضمير في﴿رَّحِمَ ﴾ضمير (الله تعالى) [أي: لا عاصم إلا اللهُ][-]، وضمير المفعول محذوف، أي: إلا من رحمه.

الثاني: أن تجعل (عاصمًا) بمعنى (معصوم) كقوله تعالى(٩):﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ أي: مدفوق، و(١٠)﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ أي: مرضية، وقول الشاعر(١):

---

(١) يونس/ ٩٨.
(٢) هود/ ١١٦.
(٣)شرح الجمل لابن خروف (٩٧١/٢) بتصرف.
(٤) التخمير (٤٦١/١- ٤٦٢) بتصرف.
(٥) الأصول (٢٩٠/١).
(٦) ل (١٣٣/أ) ويوجد في الحواشي إلى قوله: «البدل» وبقية النص غير موجود.
(٧) المفصل (٨٦) و(١٢٠).
(٨) زيادة يقتضيها السياق.
(٩) الطارق/ ٦.
(١٠) القارعة/ ٧.

لا زالتْ يمينُك آشِرَه

أي: مأشورة، و﴿مَن رَّحِمَ﴾بمعنى (المرحوم)فاستثنيت مفعولاً من مفعول، أو يكون التقدير: لا ذا عصمة إلا المرحوم، وفيه ضعف؛ لإزالة اللفظ عن ظاهره، وفاعل بمعنى مفعول قليل،لا يكون إلا فيما يسوق إليه تصحيح المعنى [فكان هذا الوجه ضعيفًا على التقديرين] (+).

وأما **المنفصلان**: فأن تجعل الأول بمعنى فاعل، والثاني مفعول أو بالعكس[٢]، وسيبويه[٣] عدَّه من القسم الثاني، أي: من المنقطع.

قال الخوارزمي: «الاستثناء في هذه الآية منقطع؛ لأن من رحمه الله [تعالى] (+) معصوم، والمعصوم ليس من جنس العاصم، قال: وعندي أن المعنى: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا رحمةُ من رحمه اللهُ، فـ(الرحمة) مصدر مضاف إلى مفعول، ثم حذف وأقيم مقامه، وقال في الكشاف [٤]: «كأنه قيل:لكنَّ مَنْ رحمه الله فهو المعصوم[٥]»[٦].

قال ـ رحمه الله ـ: «قولهم: ما زاد إلا ما نقص،وما نفع إلا ما ضرَّ »[٧].

قلتُ : (ما) مع الفعل [هنا][-] في تأويل المصدر وهي منصوبة على الاستثناء المنقطع، أي: لكنه نقص، ولكنه ضر، هذا تفسير المعنى، وتقدير اللفظ: ما زادَ إلا النقصانُ ، وما نفع إلا الضر، وفي (زاد) و(نفع) ضمير فاعل، أي: ما زاد الشيءُ إلا النقصان، أي: لكن النقصان، وخبر (لكن) محذوف، أي:لكن النقصان أمرُه، أو لكن النقصان ثابت، وما نفع لكن الضر ثبت، و(ما) الأولى نافية، وهو [على طريق][-] المجاز [في قول][-] مبْرمان [٨].

قال الخوارزمي: «(ما) مصدرية، كأنه هو على حالة إلا النقصان، ويحتمل أن تكون صلة، و(إلا) بمعنى (لكن) ويكون المعنى: ما زاد لكن نقص»[٩].

وقال في الحواشي: «(ما) في: ما نقص مصدرية، والمعنى: ما زاد زيادة إلا النقصان وما (٢٨٠/ب)نفع نفعًا إلا المضرة، وهذا في المعنى من جنس قولهم [١٠]:

تَحيَّةُ بَينِهم ضَرْبٌ وَجِيعُ

والعلم فيه [١١]:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفهم بِهنَّ فُلولٌ من قِراعِ الكتائبِ[١]».

---

(١) البيت لأم همام بن مرة، وقيل لأمِّ ناشرة، وهو في: إصلاح المنطق (٤١) والخصائص (١٥٢/١) وبقيته:

لقد عيَّل الأيتامَ طعنةُ ناشرَه أناشر....

(٢) انظر: شرح السيرافي (٢٠٢/٨) وشرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل ١٧١/ ب) والمقتصد (٧٢٢/٢) وشرح الجمل لابن خروف (٩٧٥/٢ ـ ٩٧٦) والكشاف (٣٧٥/٢) بتصرف فيها.

(٣) الكتاب (٣٢٥/٢).

(٤) (٣٧٥/٢) .

(٥) في (ف) «المرحوم»

(٦) التخمير (٤٦٢/١ ـ ٤٦٣) بتصرف.

(٧) المفصل (٨٧) و (١٢٠).

(٨)شرح السيرافي (٢٠٤/٨) بتصرف.

(٩) التخمير (١/ ٤٦٣) بتصرف.

(١٠) هو لعمرو بن معد يكرب في: ديوانه (١٣٠) والكتاب (٣٦٥/٢، ٥٠/٣) وتخريجه فيه، وصدره:وخيلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ.

(١١) البيت للنابغة الذبياني، وهو في: ديوانه (٤٤) والكتاب (٣٢٦/٢) وتخريجه فيه.

قال أبو البقاء: «هذا الكلام مبني على أمر ذُكِرَ وجرى حديثه وادعى أنه زاد في المصلحة أو النفع ولا يكون الأمر كذلك ففاعل (زاد) و(نفع) مضمران فيهما، وفي (ما) وجهان:

أحدهما: هي مصدرية، والتقدير: ما زاد إلا النقصان، وما نفع إلا الضر، أي: ولكن.

الوجه الثاني: هي بمعنى (الذي) والتقدير: ما أتى بزيادة لكن بالذي ينقص، وما أتى بنفع لكن بما يضر، والاستثناء فيهما منقطع؛ لأن النقصان والضرر ليسا من جنس الزيادة ولا النفع، بل ضدهما»[٢][٣].

أقول: مثله أيضًا[٤] (مالك[٥] عليَّ سلطان إلا التكلُّف) والسلطان الحجة، [وليس التكلُّف منه][-] وكذلك قوله تعالى[٦]:﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ ليس بعلم، والتقدير: لكن التكلف عليَّ، ولكن اتباع الظن [لهم][-] والعامل في هذا[٧] أيضًا الفعل بواسطة (إلا) كما في المتصل و(إلا) فيه بمعنى (لكنَّ) لما فيها من معنى الاستدراك.

ولا تستعمل فيها غير (إلا) و(غيرٌ) دون غيرهامن الأفعال والأسماء، وكان [بعضهم][+] [٨]يجيز البدل أيضًا في هذا القسم، [فيجيز الرفع في مثل، قوله عز وجل][-]:﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾، [كأنه قال:ولا قرية آمنت، فقيل:فما آمنت قرية إلا قومُ يونس] [-]، والصحيح أنه لا يجوز رفعه إلا على الصفة، كما ذهب إليه يونس، [وهو أن][-] تجعل (إلا) بمعنى (غير) [على ما يأتي][-]، لأن (لولا) [هنا] [-] للتحضيض، وهي تجري مجرى الأمر والشرط، فكما لا يجوز: ليقم القوم إلا زيد، ولا إن قام أحد إلا زيد، فكذلك ما في معناه، ومن المنقطع أيضًا قول الفرزدق[٩]:

وما سجنوني **غير أني** ابنُ غالبٍ ... وأي من الأقْرينَ غير الزَّعانفِ

ذهب أبو العباس [١٠] إلى أن المعنى: فما سجنوني إلا لأني ابن غالب، وكلام سيبويه يشعر بأنه: ما كان مسجونًا،فرد عليه المبرِّد بأن هذه الأبيات كتب بها من السجن، وكان في سجن خالد ابن عبد الله القسري، ويحتمل أن يحمل كلام سيبويه على أنه لم يعتدَّ بالسجن ولا تذلَّل لهم، فكأنه ليس بمسجون.

---

(١) لم أعثر على هذا النص في الحواشي التي بين يديَّ.
(٢) في (ش): «حدهما» والتصحيح من (ف).
(٣) يبدو أن النص من شرحه المفقود للمفصل.
(٤) انظر: الكتاب (٣٢٢/٢) «ماله عليّ ....» وهي بعد التصحيح موافقة لما في الجمل (٢٣٥).
(٥) في (ش): «كمدلك» وتصويبها من (ف).
(٦) النساء: ١٥٧، وفي (ش) فقط ﴿ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ والبقية زيادة من (ف).
(٧) في (ف): «هذه».
(٨) هما الفراء والزجاج، كما في: المشكل لمكي (٣٩٢/١)، وشرح السيرافي (٢٠٣/٨).
(٩) البيت في: ديوانه (١٠)، والكتاب (٣٢٧/٢).
(١٠) الانتصار (١٦١).

ومنه قولهم[١]:لا تكن من فلان في شيء إلا سلامًا بسلام، فالنصب على أنه منقطع، أيلا تخالطه إلا مُتارَكةً، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: إلا شيء هو سلام بسلام، ومنه [قول الشاعر[-]:] [٢]

نجا سالمٌ والنفسُ منه بشِدقِهِ ولم **إلاجُفْنَ سيفٍ ومئْزَرَا**

أتم الكلام عند قوله: [ولم] [-] ينج، ثم قال: إلا جفن سيف، أي: لكن جفن سيف نجا، ومن المنقطع (٢٨٠/أ)أيضًا قوله [٣]:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ

إلا اليعافيرُ وإلا العِيسُ

جعل (اليعافير)أنيس ذلك المكان مجازًا، وأدخلها تحت (أنيس) فأبدلها منه [٤].

وأما الموضع الخامس الذي يجب فيه نصب المستثنى فهو: أن تتكرر في نحو [قولك][-]: ما قام [إلا][-]زيدٌ إلا عمرٌ، وسيأتي الموضع السادس له صورتان:

إحداهما: أن يكون للمستثنى[٥] حال موجبة نحو:ما مررت بأحد إلا قائمًا إلا زيدًا؛ لأن الحال الموجبة من (أحد) المنفي صيرت الكلام موجبًا من جهة المعنى، فكانك قلت: مررت بكل أحد قائمًاإلا زيدًا.

الصورة الثانية:أن يكون الاستثناء من موجب معنى لا لفظًا نحو: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدًا، لأن (إلا) لما دخلت على المفعول فصيَّرته موجبًا، وصار المعنى كأنك قلت: كلُّ أحد أكل الخبز إلا زيدًا، ولو جعلت المسألة باسم الفاعل فقلت: ما آكل إلا الخبز إلا زيد، رفعت (زيدًا) لأنه خبر المبتدأ [٦].

فهذه الستة المواضع يجب فيها نصب المستثنى [على طريق البسط والتفضيل[٧]، وهي ترجع إلى الثلاثة التي ذكرها][-].

قال ـ رحمه الله ـ:«والثاني: جائز فيه النصب والبدل، وهو المستثنى من كلام[٨] غير موجب، كقولك: ما جاءنيأحدٌ إلا زيدًا وإلا زيدٌ، وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوبًا أو مجرورًا، والاختيار البدل، قال الله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾»[٣].

قلتُ : غير الموجب يدخل فيه المنفي، والمنهي، والمستفهم عنه، فإن كان الكلام تامًّا بدون المستثنى فالمختار فيه البدل لوجهين:

أحدهما: أن العمل يكون فيها واحدًا، وهو أولى من اختلاف العمل، لما فيه من المشاكلة مع صحة المعنى.

الثاني:أنك إذا جعلته بدلاً كان الفعل لازمًا في اللفظ،كما كان في المعنى [لازمًا في الأصل][-]، ولأنه إذا أتى فيه بلفظ الفاعل،كان آكد من إتيانه بلفظ الفضلة.

واعلم أن هذا البدل يشبه بدل الغلط، إلا [أن الفرق بينهما] [-] أن [هذا] [-] البدل

---

(١) الكتاب (٣٢٦/٢) وفيه «لا تكونن».

(٢)هو حذيفة بن أنس الهذلي، كما في: شرح أشعار الهذليين (٥٥٨/٢) وفي نسختي التحقيق «ومئرز» والتصحيح من شرح أشعار الهذليين، والأصول لابن السراج (٢٩١/١) وتخريجه فيه.

(٣)هما لجِرَان العَوْد النميري في: ديوانه (٥٢) والكتاب (٣٢١/٢ ـ ٣٢٢) وتخريجهما فيه.

(٤) انظر: شرح السيرافي (٢٠٣/٨ ـ ٢٠٦) والبديع (٢٢٨/١/١ ـ ٢٢٩) والنصوص فيهما بتصرف.

(٥) في (ف): «المستثنى».

(٦) شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل ١٦٦ / ب ـ أ) .

(٧) هكذا، ويظهر أن الصواب بالصاد «والتفصيل».

(٨) المفصل (٨٧) و(١٢٠) وزيد فيهما «تام».

مقصود، وبدل الغلط غير مقصود، وهو من بدل البعض من الكل؛ لأن (أحدًا) في النفي عام لجميع العقلاء، ولذلك لم يستعمل في الإيجاب، وليس في البدل ما اختلف حكم المبدل والبدل غير هذا[١] [وكان يجب فيه الضمير، كما في بدل البعض، إلا أن الحرف أعني: (إلا) ربطه بالأول فأغنى عن الضمير، وبالجملة فهو مخالف للبدل الذي قدروه] [+] وجعله الكسائي والفراء عطفًا، وقال أحمد بن يحيى: «كيف يكون بدلا، والأول منفي، وما بعد إلا موجب؟.

والجواب: أنه بدل منه في عمل العامل [فيه] [-] ، وذلك أنا إذا قلنا: ما أتاني أحد، فالرفع في (أحد) بـ(أتاني) وإذا لم تذكر (أحدا) فقلت:ما أتاني إلا زيدٌ، فالرافع أيضًا «أتاني» فكل واحد منهما مرتفع بـ(أتاني) (٢٨١/ ب) إذا أفردناه،فإذا ذكرناهما جميعًا ارتفع أحدهما بالفعل، وامتنع ارتفاع الآخر به؛ لأن الفعل الواحد لا يرفع اسمين، فلما تعذر رفعه بالفعل مباشرة جعل مرفوعًا به بطريق التبع وهو البدل الذي قلنا، كما يتبعه إذا قلت: جاءني أخوك زيد، واختلافهما في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية، لأنك تقدِّر الأول كأنك لم تذكره، والثاني في موضعه.

ونظيره العطف والصفة، فإنك تقول: جاءني زيد لا أخوك، وفي الصفة: مررت برجل لا كريم ولا لبيب، فكما جاز أن تخالف الصفة الموصوف،جاز أيضًا في البدل؛ لأنه تابع مثله.

ولم يسغ[٢] البدل في الإيجاب؛ لأن كل موضع جاز البدل، جاز حذف المبدل منه، وإقامة البدل مقامه، فيجوز: ما قام إلا زيد، ولا يجوز: قام إلا زيدٌ، إذ لا عموم هناك يخرج منه (زيدًا)[١] وعلى هذا قرأت القراء [٣]:﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ إلا أهل الشام فإنهم قرءوا بالنصب[٢]، وأما نصب المستثنى هنا فجائز على أصل الباب [٤].

قال - رحمه الله -: «وأما قوله عز وجل[٥]:﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾فيمن قرأ بالنصب، فمستثنى من قوله[٤]: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾»[٦].

قلت: من نصب[٧] ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ احتمل وجهين:

أن يكون مستثنى من ﴿أَحَدٌ﴾ على أصل الباب، أو من (بِأَهْلِكَ)وهذا أولى؛ لأنه موجب، والاختيار في المنفي البدل إلا أن الاستثناء من الأول أولى فيتعارضان.

ومن قرأ بالرفع[١]جعله بدلاً من ﴿أَحَدٌ﴾ لا غير [٨].

---

(١) راجع شرح اللمع لابن برهان (١٤٤/١) واللباب للعكبري (٣٠٥/١)، والنص فيهما بتصرف، والبديع (٢٢٥/١/١).

(٢) في (ف): «يتبع»، «زيد».

(٣) النساء/ ٦٦، بالرفع: قراءة الجمهور، وبالنصب: قراءة أبي وابن أبي إسحاق وغيرهما، معجم القراءات (١٠١/٢-١٠٢).

(٤) انظر: شرح السيرافي (١٦٨/٨-١٧٠) والنص فيه بتصرف.

(٥) هود/ ٨١.

(٦) المفصل (٨٧) و(١٢٠).

(٧) قرأ بالنصب: نافع وابن عامر وغيرهما، وبالرفع: ابن كثير وأبو عمرو وغيرهما، معجم القراءات (١١٦/٤ - ١١٧).

(٨) انظر: المشكل لمكي (٤١٢/١-٤١٣)، والتبيان (٤٥٨/٢) والتخمير (٤٦٤/١) بتصرف فيها.

قال الخوارزمي: «في البدل فضل موافقة ما قبل (إلا) لما بعدها، فالرفع في ﴿ٱمۡرَأَتَكَ﴾ على البدل، والنصب على الاستثناء، أي: فأسر بأهلك إسراء غير واقع فيه الالتفات منكم إلا امرأتَك، فإنه لا يشترط في (الإسراء بها) ذلك كما تقول: اضرب القوم ولا يتوجعوا إلا زيدًا، فسواء جعلت الاستثناء من الجملة الأولى أو الثانية فإن (زيدًا) مضروب[١]، فإذن المرأة مسرى بها في كلتا القراءتين »[٢].

قال ـ رحمه الله ـ: «والثالث: مجرور أبدا، وهو ما استثني بـ(حاشا)، وغير، وسوى، وسواء»[٣].

قلت: أما (حاشا) فهي عند سيبويه[٤] حرف جر، ولا خلاف في الجر بها، قال الشاعر الشاعر [٥]:

حاشا أبي**ثوبانَ** إن به ... ضِغِنًّ المَلْحَاةِ والشَّتْمِ

وقال الفراء [٦]: «هي فعل ولا فاعل لها» وهذا غريب،وقال المبرِّد [٧]: «تكون تارة حرفًا وتارة فِعْلاً ، فينصب مثل (عدا) واستدل على أنها فعل بأنها قد تصرَّف[٨]، قال النابغة [٩]:

ولا أحاشي من الأقوام من أحد»

وحكى المازني عن أبي زيد أنه سمع أعرابيًّا يقول[١٠]: اللهم (٢٨١/أ) اغفر لي ولمن سمع[٥]حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع».

واشتقاقها من: حاشية الثوب، أي طرفه، قال[١١]:

بأيِّ **الحشا**ر الخليطُ المُبَاينُ

فإذا قلت: قام القوم حاشا زيدًا، فمعناه: جانب زيدًا، أي: صار في جانب.

والثاني: أن الحذف يدخلها، والحروف لا يحذف منها شيء إلا في المضاعفة، قال تعالى[١]:﴿وَقُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ وقرئ[٢]:﴿حَٰشَىٰ لله﴾.

---

(١) في (ش): «مصروف» والتصحيح من (ف) والتخمير.
(٢) التخمير (٤٦٤/١-٤٦٥) بتصرف.
(٣) المفصل (٨٧) و(١٢٠).
(٤) الكتاب (٣٤٩/٢).
(٥) البيت للجميح منقذ الأسدي ، وقيل:لسَبْرة بن عمر و الأسدي، وهو في: المفضليات (٣٦٧) وشرح السيرافي (١٩/٩) وتخريجه فيه، إلا أن في المفضليات رواية أخرى، وهو مركب من بيت آخر هو:

حاشا أبا ثوبان إن أبا ... ثوبان ليس بُكْمَةٍ فدمِ
عمروَ بن عبد الله إن به ... ضِغِنًّا عن الملجأ بة والشتمِ

وحينئذ لا شاهد على الجر في هذه الرواية، بل هو شاهد لفعليتها.
(٦) المعاني (٤٢/٢).
(٧) المقتضب (٣٩١/٤) وهو في رأيه هذا تبع لأبي عمر الجرمي والمازني انظر: الأصول لابن السراج (٢٨٨/١-٢٨٩)وقد ذكر أيضًا أن البغداديين يجيزون النصب والجر بـ«حاشا»، والانتصار (١٦٩).
(٨) في (ف) «تتصرف » وهذا هو الموضع الأول في استدلال المبرِّد بأن «حاشا» فعل.
(٩) هو في ديوانه: (٢٠) والأصول لابن السراج (٢٨٩/١) وتخريجه فيه، وصدره:لا أرى قائلاً في الناس يشبهُهُ.
(١٠) الأصول لابن السراج (٢٨٨/١) والمشهور في كتب النحو (يسمع).
(١١)البيت للمعطل الهذلي، وقيل: لمالك بن خالد، وقيل لغيرهما، وهو في: شرح أشعار الهذليين (٤٤٦/١) وشرح السيرافي (٢١/٩) والصاحبي (٢٢٤) وصدره:يقول الذي أمسى إلى الحِرْز أهلُهُ.

الثالث: أن حروف الجر تليها متعلقة بها،في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾

والجواب **عن الأول:** أن (حاشي) مشتق من لفظ الحرف لا أنه تصرف، كما قالو: هيْلل وحوقل، وبَسْمل، ومنه[٣]: سألته حاجة فلولا أي: قال: لولا كذا لفعلت.

وعن الثاني: أن الحذف قد يدخل الحروف في نحو(رُبَ) في (ربَّ) في (سوف) (سو) وفي (لعل) (عل) وأما (اللام) في (لله) فزائدة، فإنهم قالوا: حاشا زيد، [بغير لام] [-]، ولم يقل [أحد][-] أن (اللام) هنا محذوفة،والذي يدل على أنها حرف أنها لا تقع صلةً .

ونظير (حاشا لله)[٤] معاذ الله في الإنكار والتعجب، أي: براءةَ الله، وبراءةً لله[٥].

قال الخوارزمي: «احتج بعض البصريين لكون (حاشا) غير حرف[٦]أنه تتعلق به (اللام) كما في قولك: تنزيهًا لله، وبأنه يقبل التغييرواحتج المبرِّد والكوفيون على أنه فعْلٌ بأنه يتصرف تصرف الأفعال، ويتعلق به الحرف؛ [ولأنه][-] يحذف منه، فإن قلت: (اللام) زائدة، مثلها في[٧]: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾قلت: اللام لا تزاد إلا للتأكيد للفعل، فيقتضيأن يكون فعلاً .

قال سيبويه: « لو كانت فعلا لجاز أن تكون صلة، ولأنهم قالوا: حاشاي من غير نون [وقاية][-]،ويشهد لكونه حرفًا، أن الاسم بعدها قد لجزَّ في قوله:

حاشا أبي ثوبان

واشتقاقه من قولهم: كنت في حشا فلان، أي: في ناحيته[٨][٤] »

قلت: تمام الكلام على (حاشا) يأتي في الحروف[٩].

وأما (غير) فإنها محمولة على (إلا) التي هي أم الباب؛ لأنها لا تفيد غيره ولا تخرج عنه، فكأن (إلا) كالمفرد [الذي ليس له إلا معنى واحد][+]، وغيرها كالمركب [الذي له معانٍ][+] وإنما حملت (غير) على (إلا) لأن ما بعدها مخالف لما قبلها، كما أن (إلا) كذلك[١٠]، فجعلت (غير) وما بعدها بمنزلة (إلا) وما بعدها إلا أن (إلا) حرف فتخطاها

---

(١) يوسف: ٣١، بإضافة ﴿قُلۡنَ﴾ من نسخة (ف)وبها حُدِّدت الآية، ولولاها لأضفت الآية (٥١) من السورة نفسها.

(٢) لم أعثر على قراءة بهذه الصورة، إلا أن تكون بحذف الألف التي بعد الحاء فهي قراءة :الأعمش، أو تكون بحذف الألفين من غير تنوين هكذا{حَشَ } فهي قراءة شاذة من غير نسبة؛ هذا تحليل لما ورد في نسخة (ش) أما ما جاء في نسخة (ف) فصورتها {حَاشَى}بألفين، وهي قراءة: أبي عمرو والأصمعي وغيرهما، ويظهر أنها هي المرادة، والله أعلم. انظر: معجم القراءات (٢٤٣/٤ ـ ٢٤٤، ٢٤٧).

(٣) انظر: اللباب للكعبري (٣١٠/١) مع الهامس (٢).

(٤) في (ف) «حاشا لله» وكلتاهما صحيحتان.

(٥) راجع: الانتصار (١٦٩-١٧٢)، وشرح السيرافي (١٩/٩-٢١)، واللباب للعكبري (٣٠٩/١-٣١٠)، والبديع (٢٢٣/١/١) بتصرف فيها.

(٦) راجع: التخمير (٤٦٥/١ـ ٤٦٧) بتصرف.

(٧) النمل/ ٧٢.

(٨) في (ش): «ناحية» والتصويب من (ف) والتخمير.

(٩) المفصل تح النتيفي (٥١٢-٥١٣).

(١٠) في (ف): «لا تقتضي ذلك».

والعامل وعمل فيما بعدها، و(غير) اسم فلم يتخطاها[١] العامل بل عمل فيها، وعملت هي فيما بعدها عمل كل مضاف فيما أُضيف إليه[٢]، وستأتي تتمة البحث فيها[٣].

وأما (سوى) و(سواء) فإنهما يستثنى بهما كما يستثنى بـ(غير) ويلزم ما بعدهما أيضًا الجر بحق الإضافة، وتفترق (سوى) و(غير) في أن (غيرًا) تفرَّغ لها العامل، ولا كذلك (سوى) (٢٨٢/ب) إلا في الشعر وأيضًا فهما منصوبان أبدًا على الظرف، ولا كذلك (غير) وهما من ظروف المكان ومعناهما: بدل [أو موضعك][-]، أو مكانك وما أشبه ذلك، والدليل على أنهما ظرفان وصلهم (الذي) بها[٤]، وفيها ثلاث لغات:

كسر السين، وضمها مع القصر، والفتح مع المدِّ، [وهي منصوبة][-] لا تُجرُّ إلا في الشعر، كقولك:

وما قصدتْ من أهلها **لسوائكا**
إجراءً لها مجرى (غير)

وحقهما أن يكونا صفتين [كما تقول في (غير)][-] فقوله[٥]:

كأن ربَّك لم يخلقْ لخشيتهِ **سواهُم**

وقوله[٦]:

لم[٢] يبق منها **سوى** هامدٍ

متأوَّل [بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه][+]، فإذا قلت: جاءني القوم سوى زيد، فمعناه: جاءوا مكان زيد، وإذا جاءوا مكانه لم يجيءْ[٧]، فالمستثنى [حقيقة][-] ما بعد (سوى) كما كان [إياه] بعد (غير)[٨] و[هما جاريان مجرى إلاَّ][+].

قال الخوارزمي: «[اعلم أن][-] (سوى) ما دام على أصله لا يضاف إلى نكرة، لا يقال: عندي درهم سوى جيد، ورجل سوى عاقل، بل سوى الجيد وسوى العاقل[٩]، كما لا يقال: عندي درهم إلا جيدًا »[٥].

قال ـ رحمه الله ـ: «والمبرِّد يجيز النصب بـ (حاشا)»[١٠].

قلت: لاعتقاده أنها فعل فينصب بها، كما ينصب بـ (عدا) و(خلا)» من يعتقد فعليتها.

قال ـ رحمه الله ـ: «والرابع: جائز فيه الجر والرفع، وهو ما استثني بـ (لاسيَّما)،

---

(١) هكذا، والصواب «يتخطها».
(٢) انظر: شرح السيرافي (٣/ل١٢٣/أ-١٢٤/ب) والنص فيه بتصرف، والإيضاح لابن الحاجب (٣٦٩/١).
(٣) انظر في: ص(٣١٩- ٣٢٠) وما بعدهما.
(٤) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٦٩/أ-ل١٧٠/ب) بتصرف .
(٥) هو لقريط بن أنيف العنبري في: مجالس ثعلب (٤٠٦/٢)، وشرح الحماسة للمرزوقي (٣١/١)، وتتمته: من جميع الناس إنسانا.
(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في: ديوانه (٢١١) وشرح أشعار الهذليين (١٠٠/١)، وكتاب الشعر (٤٥٢/٢) مع الهامش (٢) وفي هذه المصادر روي «فلم» وبهذا يستقيم البيت، وعجزوهبُفُغْ الخدود معًا والذُّئيُّ .
(٧) في (ش): «بجيءُ» والثواب ما أثبته.
(٨) راجع: البديع (٢١٨/١/١-٢١٩) بتصرف.
(٩) التخمير (٤٦٥/١) بتصرف، إلا أن ما بعد الهامش الأول غير موجود في التخمير، وهو في: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٦٩/أ).
(١٠) المفصل (٨٧) و(١٢١).

وقول امرىء القيس[١]

ولا سيَّما يومٌ ◌ٍ بدَارةِ جُلْجُلِ

يروى مرفوعًا ومجرورًا [وقد روي فيه النصب][+] [٢]».

قلت: أدوات الاستثناء: إما حرف فقط نحو: (إلا) وهي الأصل، وإما اسم نحو: غيرُ وسوىُ وسواءً، وزاد بعضهم[٣] «بَيْدَ» بمعنى: غير، و«لَدْه» أما «بَيْد» فأكثر ما يجيء بعدها بعدها أنَّ) كقوله ـ عليه [السلام][-] [٤]ـ: «بَيْد أَنِّي من قريش» وأما «لَدْه» فستأتي في المبنيات[٥]،وقيل معنى (بيد) معنى (على)[٤] فلذلك لم تذكر هنا.

وإما فعل نحو: (ليس) و(لا يكون) و(ما عدا) و(ما خلا)، وإما متردد بين الحرف والفعل وهما: عدا وخلا العاريتان من (ما) وإما حرف بالاتفاق وفي فعليته خلاف وهي: حاشا، وإما مجموع اسم وحرف وهي: (لا سيما)[٦]، فإنها مركبة من:لا وسيٍّ، بمعنى:مِثْل، مِثْل، ومنهم من يخففها، و(ما) التي بعدها إما اسم بمعنى: الذي، فيرتفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو يوم، والجملة صلة الذي، والذي هو[٧] المستثنى [هنا][-]، وإما أن يكون حرفا زائدًا فينجر ما بعدها بالإضافة، وقد روى الوجهان في بيت امرىء القيس، ونصبه بعضهم[٨] وهو غلط؛ إذ لا مظروف [هناك، أي: لا شيء مذكور يقع في (يوما) وإنما يجوز][-] [نصبه على غير الظرف، وسيأتي][-].

قال الخوارزمي: «السِّيإبمِثْل، من سوَّيت الشيء فتسوَّى، وإذا (٢٨٢/أ) نصبت (يومًا) فـ (ما) نكرة لا موصوفة تقدرها:ولا سيَّ شيءٌ، أعني:يومًا، وفي كلام الشيخ أن النصب قليل»[٩].

[قلت: كان شيخنا تاج الدين ينكر النصب][+]

قال أبو البقاء: «يروى بالجر على أنَّ (ما) زائدة، وبالرفع على أنها بمعنى (الذي) والعائد محذوف، أي: الذي هو يوم،وهذا ضعيف جدًّا، لأنه ضمير منفصل، ويروى بالنصب و(ما)زائدة أيضًا والتقدير: لا مثل له، ثم نصب (يومًا) على التمييز، ويجوز أن تكون (ما) نكرة غير موصوفة، أي: في موضع جر، و(يومًا)أيضًا تمييز، أي: لا مثل شيء، ثم فسَّره بقوله: يوما، ومثل ذلك[١٠]:﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾.

(ما) نكرة غير موصوفة، أي:بئس شيئًا شيءٌ[١١] اشتروا به[١٢] [أنفسهم][+].

---

(١) البيت في: ديوانه (٣٦) وشرح القصائد السبع (٣٢) والمسائل المشكلة (البغداديات) (٣١٧) وصدره:
أَلا رُبَّ يومٍ لك منهَّد صالحٍ .

(٢) المفصل (٨٧) و(١٢١).

(٣) البديع (٢١٥/١/١) مع الهامش (١).

(٤) انظر: البديع (٢٢٠/١/١) وتخريجه فيه.

(٥) المحصل تح البشري (١٥٨/١).

(٦) انظر: المقدمة الجزولية (٢١٥-٢١٦)، والبديع (٢١٥/١/١، ٢٢٠) والنص فيهما بتصرف.

(٧) في (ش): «هي» والتصويب من (ف).

(٨) قال في: البديع (٢٢١/١/١) «وقد نصب بها قوم...، وفي توجيهه بعد، وإنما نصب «يوما» على الظرف، والفارسي ينصبه على التمييز.» يراجع، مع تعليق المحقق في هذا الموطن.

(٩) التخمير (٤٦٨/١) بتصرف.

(١٠) البقرة/ ٩٠.

(١١) في (ف) «شئٌ».

(١٢) لعله في شرحه المفقود على المفصل.

وقال في الحواشي: «السِّي: المِثْل، فمن رفع (يومًا) جعل (ما) بمعنى: شيء، تقديره: لا سيَّ شيءٌ[١] هو يوم، وأضمر المبتدأ[٢]، وقد تستعمل (لاسيما) بغير (لا) فيقال: قام القوم سيما زيد[٦]».

قال ـ رحمه الله ـ: «والخامس: جارٍ على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء، وذلك: ما جاءني إلا زيدٌ، وما رأيت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيدٍ»[٣].

قلت: الاستثناء إما أن يذكر بعد تمام الكلام فيكون فضلةً، وإعرابه ما تقم مفصلاً، وإما أن يذكر قبل تمام الكلام ولا يتم إلا به فيكون[٤] العامل الذي قبل (إلا) مفرغًا له مشتغلا به، فحينئذ يجري إعرابه على حسب ما يقتضيه ذلك العامل من رفع، أو نصب، أو جر، فإذا قلت: ما قام إلا زيدٌ رفعت (زيدًا) لا غير؛ لأنه فاعل، وإن قلت: ما رأيت إلا زيدًا نصبت (زيدًا) على أنه مفعول به، وإذا قلت: ما مررت إلا بزيد جررت، والمستثنى منه منوي لا حكم له في اللفظ [بل الحكم والعمل للظاهر، والمحذوف غير معتدٍّ به أصلاً في معاملة اللفظ][-]، فكذلك تقول: ما قامت إلا هند، قال[٥]:

وما بقيتْ إلا الضلوعُ الجَراشِعُ

والجراشع: المُنْتَفِخ.

[فإذن][-] المستثنى مراد من حيث[٦] [إن الاستثناء يستدعي مستثنى منه][-] وغير مراد من حيث إن الحكم [يجري على الظاهر المذكور][-] ترجيحًا للمذكور على المحذوف، [وذلك أُنث الفعل لمَّا أسند إلى فاعل مؤنث، وقد][-] اعتدَّ قوم بالمحذوف فنصب المستثنى فقال: ما قام إلا زيدًا، وأنشدوا[٧]:

يُطالِبُني عمِّي ثمانين ناقةً ومَالِيَ يا عفرا إلاَّ ثمانيَا

وحمل قوله وما بَقيتْ إلا الضلوعُ الجَراشِع][-] على ضرورات [الشعر][-]، وأن الأصل: ما بقي وما قام إلا هند، والأشهر[٣] ما ذكرناه من ترجيح الظاهر وإلحاق العلامة. (٢٨٣/أ).

وقولك: ما زيد إلا قائم، أي: ما زيد شيئًا إلا شيء قائم[٨]؛ إلا أنه أُهمل ذلك المقدَّر وصارت المعاملة مع الظاهر[١].

قال الخوارزمي: «إن قلت: لم لا يجوز أن تكون (إلا) في قولك: ما جاءني إلا زيدٌ، بمعنى: غير؟ ويكون رفع (زيد) من حيث سرى إليه رفع (غير) ويدل عليه: ما ضرب إلا هندُ، ولو كان فاعلاً لقبح تذكيرُ فعله.

---

(١) في(ش) «شيءٍ» والتصحيح من (ف) والحواشي.
(٢) ل (١٣٣/أ) وما بعد الهامش الأول إلى نهاية النص لم أعثر عليه.
(٣) المفصل (٨٨) و (١٢١).
(٤) تكررت في (ش).
(٥) ذو الرمة، وهو في: ديوانه (٢/ ١٢٩٦) والمحتسب (٢٠٧/٢) مع اختلاف لا يمس الشاهد، وصدره طوى النَّحْزُ والأجْرازُ ما في غروضِها.
(٦) في (ف) «المعنى،والمشهور هو الأول؛ لأن رعاية المذكور أولى من المنويِّ الذي هو في حكم المعدوم».
(٧) لعروة بن حزام، وهو في: ديوانه (٤٤) والبديع (٢٢٦/١/١-٢٢٧) مع تعليق المحقق حول اختلاف رواية البيت وتخريجه.
(٨) انظر: البديع (٢٢٥/١/١-٢٢٧) والنص فيه بتصرف، وتقدير المثال فيه: «... من الأشياء إلا هذا». ويزاد عليه: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٦٨/ب).

قلت: لو كان ههنا كذلك،لكان بمعناه أيضًا في قولك: ما مررت إلا بزيد، فيكون التقدير: ما مررت غير بزيد[١]،وهذا مستهجن خُلْف من القول.

قال ـ رحمه الله ـ: «والمشبَّه بالمفعول منها هو الأول، والثاني في أحد وجهيه، وشبَهُهُ به لمجيئه فضلةً، وله شبه خاصٌّ بالمفعول معَه؛ لأن العامل فيها[٢] بتوسط حرف»[٣].

قلتُ:المستثنى المنصوب ليس مفعولاً صحيحًا، ولذلك ينصبه الفعل الغير المتعدي[٤]، ومعنى الفعل، فهو [إذن][-] مشبَّه بالمفعول وجهة الشبه بينهما، أما بالمفعول به؛ فلأنه فضلة جاءت بعد تمام الجملة، وأما بالمفعول؛فلأنه مفعول تعدَّى إليه الفعل بتوسط حرف[٤].

وقيل: المستثنى مشبه بالمفعول، و(إلا) مشبهة بـ(لا)وكلاهما مشَّبهان بالمضاف والمضاف إليه[٥].

قال الخوارزمي: «النحويون يقولون: وجهة شبهه بالمفعول [به][-] أنه فضلة جاءت بعد تمام الكلام، والوجه فيه أن (إلا) في محل النصب على الحال، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني القوم إلا زيدًا، فمعناه: مستثنى منهم زيد، وهو منصوب على الحال، وكذلك في قوله[٥]:

..... **إلاَ رْقَدانِ**

هو صفة، والحال والصفة يتواخيان.

ونظير هذه المسألة «الواو» بمعنى «مع» فإن قلت: قد يكون الفاعل نكرة، والحال لا تكون عن النكرة، قلت: ذو قد يكون نكرة، في الحديث: **فأتى فرسٌ سابقًا له**» والذي يدل على أنه ليس بدلاً ؛ أن البدل والمبدل يقعان في كلام إما موجب أو غير موجب،أَمَّا [أن][+] يختص بالموجب في موضع، وفي موضع لا يختص [فلا، قال][-]: وعَنى بالأول: الضرب الأول من الخمسة التي ذكرناها، [وبالثاني:][-] الضرب الثاني من الخمسة وهو ما جاز فيه النصب والبدل وهو غير موجب»[٦].

فصْلٌ :

«وحكم (غير) في الإعراب حكم المستثنى بـ(إلا) تقول: جاءُوني غير[٧] زيد، وما جاءني غيرَ[٣] أخيك أحدٌ، وما جاءني أحدٌ غيرَ[٤] زيد وغيرُ زيدٍ وما جاءني غيرُ زيدٍ[٨]».

قلت: يقع في بعض النسخ هذا الفصل بكمالة بعبارة أخرى وهي: «**وحكم «غير» حكم الاسم الواقع بعد «إلا» تنصبه في الموجب، والمنقطع، وعند التقديم والتأخير، وتجيز فيه الرفع والنصب في غير الموجب (٢٨٣/ب) وقالوا:إنما عمل فيه غيرُ المتعدي؛ لشبه بالظرف»[٩].**

---

(١) التخمير (٤٦٩/١) بتصرف .
(٢) في (ف) «فيهما» «اللازم».
(٣) المفصل (٨٨) و(١٢١).
(٤) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٦٦/أ) والمرتجل (١٨٦) بتصرف فيهما.
(٥) نسب إلى: عمرو بن معديكرب، وإلى غيره، وهو في: ديوانه (١٨١) والكتاب (٣٣٤/٢) والتخمير (٤٧٣/١) وتخريجه فيه، وتكملته: لكلِّ أخٍ مفارقُه أخوه لَعَمْرُ أبيك.....
(٦) التخمير (١/ ٤٦٩ -٤٧٠) بتصرف .
(٧) في (ف) «غيرُ» .
(٨) لم أعثر على هذا النص فيما بين يديَّ من المفصل، على اختلاف طبعاته وتحقيقاته .
(٩) المفصل (٨٨) و (١٢١- ١٢٢) .

وأبو البقاء أثبت الفصلين معًا[١]؛ والفصل الثاني أشد تحريرًا من الأول، فإنه في الأول اكتفى بالمثال، وههنا أعطى الضابط.

وأما جواز الاستثناء بـ«غير» فلأن ما بعدها مخالف لما قبلها في الإيجاب والنفي كما في (إلا) وأما خفض ما بعدها فبإضافتها إليه، وأما جريان الإعراب عليها في نفسها؛ فلأنها اسم، وقد اشتغل المستثنى في المعنى بالجر فلما لم يمكن إعراب المستثنى بغير الجر جعل ما كان يستحقه في الأصل من الإعراب في «غير»[٢] وعوملت معاملته، فأين وجب نصب المستثنى نصبت، وحيث [وجب][-] الرفع [فيه][-] قَعَدْتَ ، فلذلك ينصبها أهل الحجاز إذا استثني بها غير الجنس، ويبدلها بنو تميم[١].

وتقرير[٣] آخر وهو أن «غيرا» اسم فلابد لها من إعراب [فكان][-] إعراب المستثنى أولى بها؛لأنها اسم في حيزِّ المستثنى ولم تحتج إلى حرف يعدِّ إليها الفعل ؛ لأنها تشبه الظرف في إبهامها[٤]، فنصبها [الفعل][+] اللازم كالظرف ولا يجوز أن تقوم (غيرٌ) إلا في موضع يصح أن تضاف فيه؛ لأنها إنما تخالف الاسم الذي أضيفت إليه [دون غيره][-] فلو كان ما بعد [«غير»][-] مبتدأ وخبرًا لم تدخل «غيرٌ» [هناك،][-] نحو: [ما أتاني أحد إلا زيدٌ خير منه، لو قلت: غير زيد خير منه، لم يجز، وكذلك لو قلت:][-] ما أتاني أحد غلا يضحك لم يجز أن تأتي هنا بـ «غير» لامتناع إضافتها إلى الفعل [٥].

قال الخوارزمي: «الاسم الواقع بعد «إلا» بمعنى الصفة على مضادة «غير» وذلك بغصب[٦] إعراب الأول كما أن «غيرًا» بغصبٍ[٦] إعراب الثاني، إذا قلت: جاءني القوم غير غير أصحابك، على الوصف لم يكن «الأصحاب» من جملة القوم، بل جماعة على حدة، وإذا نصبت على الاستثناء فـ«الأصحاب» من جملة القوم، والصفة كما تجوز في الجميع تجوز أيضًا في الواحد، والاستثناء لا يكون إلا في بعض من كل، لو قلت: عندي درهم إلا زيفًا، لم يجز»[٥].

قال في الحواشي: «شبهوا «غيرًا» في الظرف[٧] المبهم، لإبهامه فلذلك نصبوه »[٨].

قال أبو البقاء: «قوله: وحكم «غير» في الإعراب حكم المستثنى بعد «إلا» وقال في الفصل الذي يليه: وحكم «غير» في الإعراب حكم الاسم الواقع بعد «إلا» فصار[٩] الفصل الأخير بمعنى الفصل الأول لا فرق بينهما، وإنما يخالفه في قوله: وإنما يحمل فيه غير المتعدي؛ لشبهه بالظرف لإبهامه[١] هذا القدر، ومعنى الكلام: أن «إلا» عدت الفعل حتى

---

(١) في شرحه المفقود على المفصل .
(٢) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٦٩/ب)، والإيضاح لابن الحاجب (٣٦٩/١- ٣٧٠) بتصرف.
(٣) في (ف) «وتقدير».
(٤) اللباب للعكبري (٣٠٨/١) بتصرف
(٥) شرح السيرافي (٣/ل١٢٤/ب) بتصرف، وقد سقطت من شرح السيرافي المطبوع خمسة أبواب، وموضعها بين الجزأين الثامن والتاسع، علمًا أنها في المخطوط؛ لهذا عدت إليه.
(٦) التخمير (٤٧١/١- ٤٧٢) بتصرف، وفيه «بصْعُب» في الموضعين، وما في نسختي التحقيق هو الصواب.
(٧) في (ف) «بالظرف» وهي موافقة لما في الحواشي.
(٨) ل(١٣٣/أ).
(٩) في (ف) «فصدر»، «إبهامه».

وصل إلى الاسم الذي بعدها و«غير» تعدَّى الفعل إليها بنفسه؛ لأنها كالظرف في إبهامها »[١].

أقول: «وزاد في أحد الفصلين [حكم سوى وسَواء فقال ـ رحمه الله ـ «وأما سِوى (٢٨٤/أ) وسواء فلا يكون إلا منصوبين، لأنهما ظرفان ولا يليها عامل، وقوله [٢]:

.....لسوائكا

من ضرورات الشعر».[٣]

قلت: هذه الزيادة في الفعل المحرَّر [العبارة][-] الذي يحجب الاعتماد عليه، والأول كأنه عمله ثم زاد في تحريره وأسقطه فأثبت في النسخ مكررًا، وأما سوى وسواء فقد ذكرنا أنهما من ظروف المكان ن وسيأتي الكلام عليهما [أيضًا][-] في الظروف [٤].

فصْلٌ:

«واعلم أن «إلا» و«غيرًا» يتقارضان[٥] ما لكل واحد منهما، فالذي لـ(غير) في أصله أن يكون وصفًا يمسُّه إعراب ما قبله، ومعناه ك المغايرة وخلاف المماثلة، ودلالتها عليها من جهتين: من جهة الذات، ومن جهة الصفة، تقول: مررت برجلٍ غير زيدٍ، قاصدًا إلى أن مرورك كان بإنسان آخر، أو بمن ليست صفتُه صفتَه »[٦].

قلت: الأصل «غير» أن تكون صفة تجري على شيء فيلحقها الإعراب تبعًا له، نحو مررت برجل غيرك، ورأيتُ رجلاً غيرك، فحذفوا الموصوف وأقاموها مقامه، ثم لها مفهومان:

أحدهما: أن تريد المخالفة في [التماثل والخصال][-][٧].

والثاني: تريد أنك لم تمرر بالمخاطب بل بمن جاوزه من غير قصد إلى المخالفة في الأخلاق والفضائل، فالأول يتناقض مِثْلاً ؛ لأنك إذا قلت: رأيت رجلاً مثلك، كان المعنى أنه موافق لك[٨] في الأخلاق والتماثل[٤]، وعلى الوجه الثاني: يناقض مِثْلاً على الحقيقة؛ لأنها لا تفيد إلا المخالفة في الذات، والمِثْلان لا محالة متخالفان ذاتًا[٤]، إذا عرفت هذا فتقول: لما اشتركت غير وإلاَّ » في مخالفة ما بعدهما[٤] لما قبلهما[٤] ثبت لكل واحد منهما ما هو ثابت للآخر في أصل وضعه.

فـ (غير) دخيل على (إلاَّ) في الاستثناء، و(إلاَّ » دخيل على (غير) في الصفة، تقول: جاءني القوم إلا زيد، ترفع (زيدًا) إذ جعلته صفة كما ترفع (غيرًا) فالاستثناء عارض في (غير) والصفة عارضة في (إلا)[٩].

قال سيبويه: « إنما وقعت (غير) في الكلام؛ ليفصل بين ما أضيفت إليه، وبين ما وقعت صفة له، وهي أبدًا مضافة، إلا في قولهم: لا غيره »[١٠].

---

(١) لعله في شرحه على المفصل.
(٢) المفصل (٨٨/٨٩) و (١٢٢).
(٣) هذه الزيادة غير موجودة في المفصل المطبوع بتحقيقاته المختلفة.
(٤) المحصل تح البشري (٢٦١/١) ولم أجدها في الموطن المذكور.
(٥) في التخمير «يتعارضان».
(٦) المفصل (٨٨) و(١٢٢).
(٧) انظر المشكل لمكي (٢٠٢/١) والتبيان للعكبري (٢٦٥/١).
(٨) في (ش) «لكن»، وتصويبها من (ف).
(٩) المقتصد (٧١٠/٢ـ ٧١١)، والنص فيه بتصرف.
(١٠) انظر: الكتاب (٤٢٣/١)، والبديع (٢١٥/١/١ـ ٢١٦، ٢٣٣).

وقيل: الفرق بين (غير) في الصفة والاستثناء أنك في الصفة تهمل من أضفت (غيرًا) إليه ولا تتعرض له بنفي ولا إثبات، وفي الاستثناء تخبر عنه بالخروج من حكم ما قبل (غير)[١].

[قال][+] الخوارزمي: «إذا قلت:مررت برجل غير زيدٍ، احتمل معنيين:

أحدهما: أن يكون الممرور به غير زيد.

والثاني: أن يكون الممرور به غير زيد مع أنه ليست له صفة زيد؛ لأن «زيدًا» فقيه، والممرور به أديب، أو لان «زيدًا» عالم، والمرور به جاهل »[٢]. (٢٨٤/ب).

قال ـ رحمه الله ـ: «وفي قوله [عز وجل][-][٣]:﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾والرفعُ صفة لـ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾والجرُّ صفة لـ ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ والنصب على الاستثناء »[٤].

قلت: الرفع[٥] في ﴿غَيْرُ﴾ صفة للقاعدين كأنك قلت: لا يستوي القاعدون الأصحاءُ، ومن قرأ بالخفض[٤] جعله صفة لـ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ كأنه قال:من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون، ولا يجوز هنا تقديم «غير» لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف.

ومن قرأ (غير) بالنصب[٤] احتمل أن يكون استثناءً واحتمل أن يكون حالاً ، وإذا جعلته استثناء فتقديره: لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدين[٦] في سبيل الله إلا أولي أولي الضرر، فإنهم يستوون بالمجاهدين[٣].

وإن كان حالاً من الضمير في المؤمنين فهو في صلة الألف واللام فلا تتقدم عليه؛ لأن الصلة لا تتقدم على الموصول[٧]، وإن كان من الضمير في «القاعدين» فهو أيضًا في صلة الألف واللام، و﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ هو الناصبُن فكأنه قال: لا يستوي الذين قعدوا غير أولي الضرر، أي: غير مضارِّين، فعلى هذا يجوز أن يتقدم على ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ لأنه ليس في صلتهم فيجوز أن تقول في غير القرآن: لا يستوي القاعدون غير أولي الضرر، ولا يتقدم [على][+] ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ لأنه في صلته[٨].

قال ـ رحمه الله ـ: «ثم دخل على «إلا» في الاستثناء، وقد دخل عليه «إلا» في الوصفية، وفي التنزيل:﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾أي غيرُ الله»[٩].

---

(١) انظر: البديع (٢١٨/١/١)، والنص فيه بتصرف، شرح اللمع لابن برهان (١٥٣/١).
(٢) التخمير (٤٧٢/١) بتصرف.
(٣) النساء/٩٥.
(٤) المفصل (٨٨ـ ٨٩) و(١٢٢).
(٥) قرأ بالرفع: ابن كثير وأبوعمرو وغيرهما، وبالخفض: الأعمش وأبوحيوة وغيرهما، وبالنصب: نافع وابن عامر وغيرهما، معجم القراءات (١٣٤/٢ـ ١٣٥).
(٦) انظر: المقتصد (٧١١/٢)، والتخمير (٤٧٢/١)، وفيه «والمجاهدين» ولمزيد من الإيضاح حول توجيه القراءة. انظر: ثمار الصناعة (٤٣١) الهامش (٧).
(٧) في (ش) «الموصوف»، وتصويبها من (ف).
(٨) انظر:المشكل لمكّي (٢٠٢/١)، والتبيان للعكبري (٢٦٥/١).
(٩) المفصل (٨٩) و(١٢٢).

قلتُ: كل موضع كان (غير) فيه استثناء جاز أن يكون وصفًا[١]، وليس كل موضع كانت فيه وصفًا صح أن تكون فيه استثناء، وهذا دليل على أصالة (غير) في الوصفية، [وأن الاستثناء فيها عارض][-]، تقول: عندي درهم غير جيد، فتجعلها[٤] وصفًا، ولا يجوز [النصب][-] على الاستثناء؛ لأن الوصف لا يستثنى من الموصوف، وتقول: جاءني القوم غيرُ غلامك؛ بالرفع، والنصب على الاستثناء، ولا يجوز أن تكون (غير) و(إلا) وصفين إلا لنكرة أو معروف باللام للجنس، وأجاز الأخفش أن تكون وصفًا للمضمر، واستشهد بقراءة شاذة[٢] وهي قوله تعالى[٣]: (فشربوا منه إلا قليل منهم) أي: غير قليل، وهذه القراءة [شاذة][-] ومع شذوذها فيمكن أن تكون (إلا) في الوصفية أنه لا يجوز حذف (٢٨٥ /أ) الموصوف معها وإقامته مقامه كما جاز في (غير).

وكل موضع استثني فيه بـ(إلا) جاز أن تجعل فيه وصفًا، تقول: قام القوم إلا زيدٌ، على الوصف كما تقول: غيرٌ زيد[٤]، وقوله تعالى[٥]: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ [لَفَسَدَتَا][-]﴾ ﴿ أي: غير الله، ولا يجوز أن يكون الرفع في اسم الله تعالى على البدل؛ لان البدل في الإثبات غير جائز؛ لأن[٦] البدل في حكم إسقاط المبدل منه، فتقول: ما جاءني أحد إلا زيدٌ، وما جاءني إلا زيدٌ، ولا تقول: جاءني إلا زيدٌ؛ لأن رفعه بالفعل يوجب المجيء له وأنت تريد نفي المجيء عنه، إذا عرفت هذا ظهر أن ﴿ءَالِهَةٌ﴾ لا يجوز أن تكون في حكم الساقط، إذ لو أسقطته لكان التقدير: لو كان فيهما إلا الله، على أن تجعل ﴿ٱللَّهُ﴾ فاعلاً، فيكون التقدير: لو كان فيها الله لفسدتا، وهذا كفر »[٧].

فإن قلت: فهل يجوز النصب في الآية على الاستثناء؟

قلت: لا يجوز؛ لأن الاستثناء لا يتصور إلا من اسم عام شامل لكل الأفراد، أو محصور نحو: الأعداد، أما لو قلت: عندي رجال إلا زيدًا[٨]، لم يكن للاستثناء فائدة؛ لأن الاستثناء هو: أن تخرج من الحكم ما لولاه لدخل فيه [وجوبًا][-] بحكم التناول، [وقولك][-]: رجال، لا يوجب دخول «زيد» فيهم بصيغته حتى لو لم تستثنه لكان داخلاً في الحكم الذي تعلقه به.

ومثله أيضًا: أخذت جملة إلا درهمًا، كلام لا معنى للاستثناء فيه[٩]، وقد أجاز المبرِّد[١]؛ لأن «لو» معناها النفي فجازو معها الأمران كما[٢] مع صريح النفي، وأجاز البطل أيضًا

---

(١) في (ف) «صفة»، «فتجعله».
(٢) هي قراءة ابن مسعود وأُبيٍّ. معجم القراءات (٣٥٤/١).
(٣) البقرة/ ٢٤٩.
(٤) انظر: المقتصد (٧١١/٢)، والتخمير (٤٧٣/١) بتصرف.
(٥) الأنبياء/ ٢٢.
(٦) لو قيل: «ولأن» لكان أقوم.
(٧) المقتصد (٧١٢/٢- ٧١٣) والنص فيه بتصرف.
(٨) في (ف) «زيد».
(٩) راجع البديع (٢٣٠/١/١- ٢٣١)، وشرح الإيضاح للعكبري (٩٩٨/٣- ١٠٠٠) مع تعليق المحقق حول هذا الموضع.

أيضًا في الآية، وفي مسألة الكتاب [٣] لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لَغُلِبْنا ألزم أن يسقط رجلاً ن وتقول: لو كان معنا إلا زيدٌ فالتزمه، وقال: هو احسن كلام، وليس بصحيح فإن «لو» وإن كان معناها امتناع الشيء إلا أنها ليست صريحة في النفي؛ ولذلك لا يجوز أن تقول: لو جاءني من رجل كما تقول: ما جاءني من لجل، ولأن قول القائل: لو جئتني لأعطيتك، ليس قصده بهذا الكلام نفي الإعطاء، بل قصده تعليق الإعطاء بالمجيء؛ إذ هي للشرط، وإذا كان للشرط فكما لا يجوز: إن جاءني إلا زيد أكرمته،كذلك لا يجوز أيضًا: لو جاءني إلا زيدٌ، فإن جئت بنفي مع «لو» صحت المسألة، نحو أن تقول:لو لم يكن معنا إلا زيد لغُلِبْنا [٤].

قال الخوارزمي: «قوله: ثم دخل فاعله مضمر، وهو ضمير (غير) المضمر في (عليه) من قوله: [وقد][+] دخل عليه إلا، وهو راجع لـ(غير) و(إلا) في قوله تعالى [٥]:﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ليست للاستثناء إنما هي صفة؛ لأنها لو كانت للاستثناء لفسد المعنى، ألا ترى أنك لو قلت: لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتها، لكان المعنى فاسدًا وهذا؛ لأنه يوهم أنه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله [لما][-] فسدتا، وهذا فاسد من المعنى»[٦].

قال ـ رحمه الله ـ: «ومنه قوله [٧]: (٢٨٥/ب)

وكلُّ أخٍ مُفارقُهُ أخوه لَعَمْرُ ابيك إلاَّ الفَرْقَدانِ »[٨].

قلت: البيت لعمر بن معد بكرب وهو جاهلي[٩]، لا يقول: [ببعث][-] ولا فناء العالم، ويحتمل أن يكون لا يفترقان ما دامت الدنيا، والشاهد فيه، أن قوله: إلا الفرقدان، صفة لـ(كل) ولو كان صفة لـ(الأخ) لقال: إلا الفرقدين، لأن ما بعد (إلا) يعرب بإعراب (غير) الذي وقع موقعه، فـ(كل) مبتدأ و(إلا) صفة له و«مفارقه أخوه » خبره [١٠].

قال في الحواشي: «لا عمل لـ(إلا) في (الفرقدان) لا بمعنى الصفة، ولا بمعنى الحرف غير أنه محمول على (كل) [١١]»، ونظيره قول الشماخ[١٢]:

كلُّ خليلٍ **غيرُ هاضم** فسِرِه صلِ خليلٍ صارمٌ أو

---

(١) راجع : الانتصار (١٦٦ـ ١٦٧)، وشرح الجمل لابن خروف (٩٦١/٢)، وقد عدل عن رأه كما قال محقق المقتضب في: الهامش (١) (٤٠٨/٤) إلا أنه عاد إلى اشتراط صحة الاستثناء في الوصف بإلاَّ) الهامش (٢) من (٤٢٢/٤).

(٢) يبدو أن هنا سقطًا تقديره: (جاز).

(٣) (٣٣١/٢).

(٤) راجع: الأصول لابن السراج (٣٠١/١ـ ٣٠٢)، وشرح السيرافي (٣/ل١١٧/ب)، وشرح الإيضاح للعكبري (٩٩٩/٣ـ ١٠٠٠) بتصرف.

(٥) سقطت (كان) من (ش) وتم إكماله من (ف).

(٦) التخمير (٤٧٣/١) بتصرف.

(٧) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه (١٠٠٤/٢) والكتاب (٣٣٢/٢) مع اختلاف لا يؤثر على الشاهد بين نسختي التحقيق وبين الديوان والكتاب.

(٨) المفصل (٩٨) و(١٢٢).

(٩) أي هذا الشعر، بدلالة قول السيرافي: «وهذا الشعر الجاهلي لا يقول بالبعث...» وليس المراد به الشاعر؛ لأنه قد أسلم ـ رضي الله عنه ـ.

(١٠) شرح السيرافي في (٣/ل١١٨/ب) بتصرف.

(١١) ل(١٣٣/أ).

(١٢) البيت في: ديوانه (١٧٣)، والكتاب (٣٣٥/٢)، و(عَازِرُ) بضم الراء في (ش)، والصواب ما أثبته.

بَازِرُ »[٤]

قال ـ رحمه الله ـ: «ولا يجوز إجراؤه مجرى (غير) إلا تابعًا، لو قلت: لو كان فيهما إلا الله، كما تقول: لو كان فيهما غير الله لم يجز، وشبهه سيبويه بـ(أجمعون)»[١].

لقتُ: لما كان (إلا) غير أصل في الصفة لم يجز أن يحذف الموصوف وتقام (إلا) مقامه، كما جاز ذلك في (غير) وشبهه سيبويه [٢] بـ(أجمعون) في أنه لا يستقل بنفسه ولا يقع يقع إلا تابعًا، فلا تقول: ضربت أجمعين، ولا جاءني أجمعون، كما لا تقول: مررت بإلا بزيدٍ، ويجوز أن تقول: مررت بالقوم أجمعين، فكذلك تقول:مررت بالقوم إلا زيدٍ، فالحاصل أن (إلا)وما بعدها لا تكون وصفًا إلا بثلاث شرائط:

[الأولى] [٣]: أن يتقدمها موصوف.

الثانية:أن يكون الموصوف جميعًا أو محصورًا.

الثالثة:أن يكون ما بعدها اسمًا مفردًا لا جملة، وإنما اشترط أن يكون ما بعدها مفردًا؛ لأنها فرع على «غير» في الصفة، ولا تضاف «غير» إلى الجملة، فكذلك «إلا» التي[٤] هي فرعها.

ومن مسائل «غير» أن لك في العطف عليها الحمل على اللفظ وعلى المعنى فتقول: ما قام أحد غير زيد وعمر[و][+] فالجر ظاهروالرفع والنصب حملاً على معنى «إلا» كأنه: ما قام غير زيد وإلا عمرو وإلا عمرًا، والوجه الجر ومن ذلك أنك إذا قلت: عندي دينار غير قيراط، جاز في «غير» الرفع والنصب، والفرق بينهما أن الرفع يقتضي كمال الدينار، والنصب يقتضي نقصانًا من الدينار[٥].

قال الخوارزمي: «إنما يستثنى بـ «غير» في كل موضع يصلح أن تكون صفة، ويوصف بـ«إلا» في كل موضع يصلح أن يكون استثناء فعلى ذلك لو قلت: عندي من الرجال عشرة غير كريم لم يجز، وكذلك لو قلت: عندي رجل إلا كريم لم يجز، فـ «إلا» إذا كان بمعنى «غير» فله شرط وعلامة، أما الشرط فكل موضع لا يصلح فيه الاستثناء لا يصلح فيه [أن تكون] [-] «إلا» صفة، لو قلت: جاءني رجل إلا زيد لم يجز؛ لأنه موضع لا يصلح فيه الاستثناء، وهذا لأن «إلا» في الأصل للاستثناء[٦] (٢٨٦/أ) فإذا نقل إلى غيره من من المعنى فإنه يجب[٢] أن تكون فيه صورة الاستثناء محفوظة[٢]، ولذلك قلنا إذا قلت[١]: ما رأيت من أحد إلا زيد، بالجر لم يجز؛ لأنه إنما يكون الوصف فيه أن لو أمكن الاستثناء ».

ولهذه[١] المسألة نظير، هي[٣] أنهم قالوا: النسبة إلى الجمع لا تجوز؛ لأن المنسوب إليه في الحقيقة إما الوالد[٣] وإما المولود[٣] وذلك مفرد، فإذا نسبت على المجاز إلى غير الوالد[٣] فلابد من أن تصان فيه صورة النسبة، وذلك أن يكون المنسوب إليه مفردًا ن وكذلك قالوا بأنه: يجوز ترخيم الاسم في باب النداء[٧]، فإذا رخم في غير النداء فلابد من أن يكون ذلك الاسم قابلاً للنداء،حتى إنه لو كان معرفًا بـ«اللام» لم يجز ترخيمه، فعلى حسب ذلك إذا

---

(١) المفصل (٨٩) و(١٢٣).
(٢) انظر: الكتاب (٣٣٤/٢)، وشرح السيرافي (٣/ل١١٧/أ).
(٣) إضافة يقتضيها السياق، وفي نسختي التحقيق «الثاني» «الثالث»، وما أثبته هو الصواب؛ لأن شرائط مفردها «شريطة».
(٤) في (ش) «الذي» «قلنا»، «ولهذا».
(٥) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٦٩/ب ـ أ)، والبديع (٢١٦/١/١) بتصرف فيهما.
(٦) في التخمير: «...في الاستثناء»، «يجوز»، «مخفوضة»، «وهو» «الوالد» «المولد».
(٧) المحصل تح الزهراني ص (٤٣٢).

قلت: ما أتاني احدٌ إلا زيدٌ، فأنت بالخيار وإن شئت جعلت «زيدًا»[١] [بدلا][+] إن شئت جعلت [إلا زيدًا][-] صفة.

فأما العلامة فقد قال النحويون: أنه[٢] [في][-]ذلك أن يكون ما بعدها تابعًا لما قبلها في الإعراب، كقولك:أتاني القومُ إلا زيدٌ، ورأيت القوم إلا زيدًا،ومررت بالقوم إلا زيدٍ، وأنشد سيبويه [٢]:

أَنُبِّيخَتْ فَلاقَتْ بلدةً فوق بلدةٍ قليلٍ بها الأصوات إلاَّ بُغَامُها

قال الجرجاني: «لا يجوز أن يكون الرفع على البدل؛ لأن البدل في الإثبات لا يجوز، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني إلا زيد[٣] لم يجز [٤]».

وإن شئت فاستأنس [في][-] الفرق بما ذكره ابن السراج[٥] بين «إلا» بمعنى الاستثناء وبين «إلا» بمعنى «غير»: الذي له عندي مئة إلا درهمين، فد أقر بثمانية وتسعين درهما، وإذا قال: الذي له عندي مئة إلا درهمان، فقد أقر بمئة لأن المعنى: [له][-] مئة غير درهمين، فإذن «إلا»مما لا عراقَةَ له في الوصف فلا يقع إلا تابعًا.

فـ «أجمعون» أبدًا تقع تأكيدًا مثل: كلهم، ومعنى كلهم: لم يخرج منهم أحد، ومعنى أجمعون:دَفْعة، يريد أن «إلا» بمعنى «غير» صفة لا تكون بدون الموصوف، كما أن «أجمعون» تأكيدًا،لا يكون بدون المؤكَّد.

قال علي بن عيسى: «(إلا)[٦] تكون على ثلاثة أوجه: بمعنى: سوى، وبمعنى الاستثناء، وبمعنى الحجد».

فصْلُ : [قال ـ رحمه الله ـ][+]: «وتقول: ما جاءني من أحد إلا عبد الله، وما رأيت من أحد إلا زيدًا، ولا أحد فيها إلا عمر، فيحتمل البدل على محل الجار والمجرور لا على اللفظ»[٧].

قلت: المستثنى في هذا الفصل يجوز فيه الأمران: النصب على أصل الباب، والبدل من المحل لا من اللفظ، وكأن [هذا] [-] يرجع على الوجه الثاني الذي يجوز فيه الأمران، إلا أنه بين في هذا الفصل أن البدل ينقسم فيه إلى ما يكون بدلا من حيث اللفظ، وإلى مالا (٢٨٦/ب) يستقيم فيه بدل اللفظ، فينتقل فيه إلى البدل من المحل وهو مقصور على النفي، والضابط فيه:أن كل موضع تعذَّر فيه تقدير العامل في المبدل منه بعد «إلا» فيجري فيه ما ذكرنا.

ثم ذكر له أمثلة منها قوله: ما جاءني من أحد إلا زيدٌ، ولا يجوز البدل هنا على اللفظ لوجهين:

---

(١) في التخمير: «إلا زيدًا» «آية ذلك».
(٢) البيت لذي الرمة، في: ديوانه: (١٠٠٤/٢)، والكتاب (٣٣٢/٢) مع اختلاف لا يؤثر على الشاهد بين نسختي التحقيق وبين الديوان والكتاب.
(٣) في التخمير: «جاءني القومُ إلا زيدًا»، وفي المقتصد: «جاءني القوم إلا زيدٌ».
(٤) المقتصد (٧١٢/٢) بتصرف.
(٥) في الأصول (٣٠٤/١).
(٦) في التخمير (٤٧٣/١ـ ٤٧٦): «غير» وهو الصواب؛ لأن الحديث عنها، والنص على طوله فيه بتصرف.
(٧) المفصل (٨٩) و(١٢٣) وفيهما «فيحمل».

أحدهما: أن «مِنْ» زائدة للتأكيد، فلو أبدلت من معمولها بعد الإثبات لوجب تقديرها معه فيخرج عن موضوعها؛ لأن موضوعها تأكيد النفي لا تأكيد الإثبات، وهذا معنى قول النحويين: إن «من» لا تزاد في الواجب.

الثاني: أن «من» هذه لا تدخل على المعرفة، فإن كان المستثنى نكرة نحو: ما جاءني من أحدٍ إلا رجلٍ ، لم يجز أيضًا للوجه الأول، وقد أجازه الكوفيون[١]، وينبغي أن يجوز على مذهب الأخفش[٢]؛ لأنه يرى زيادتها في الواجب [٣].

وأما المثال الثاني وهولا أحَدَ فيها إلا عمرو،فلا يجوز فيها البدل أيضًا على اللفظ بل على المعنى؛ لأن «لا» إنما تعمل فيما تنفيه، فإذا أبدلت من معمولها بعد الإثبات وجب تقديرها نافية له بعدها؛ لأن عملها لأجل النفي فيتناقص حينئذ النفي والإثبات؛ لورودها على محل واحد، وذلك أن «لا» نفت الجميع ثم دخلت «إلا» فأثبتت للبعض منهم، فلو قدرنا (لا)[٤] بعدها بعدها لاقتضت نفيه، و«إلا» تقتضي ثبوته فيجتمع النفي والإثبات على محل واحد بجهة واحدة وذلك محال.

والذي يحقق ذلك وجوب النصب في قولك:ليس زيد إلا قائمًا، ووجوب الرفع في قولك: ما زيد إلا قائم، والفرق بين (ليس) و(ما) في العمل أن (ليس) عملت لفعليَّتها لا للنفي الذي فيها، فكأنها في التقدير فعل دخل عليه نفي، فإذا قلت: ليس زيدًاإلا قائمًا، فكأنك قلت: ما كان زيد إلا قائمًا، فكما أنه لا يعمل[١] بعد (إلا) في قولك: ما كان [زيد إلا قائمًا][+]، إلا كان دون النفي؛ لأنها العاملة فيما بعد (إلا) فكذلك لا يقدر في:ليس زيد إلا قائمًا، إلا المعنى الذي عملت ليس لأجله لا النفي، بخلاف: ما زيد إلا قائم، فإنها لم تعمل إلا للنفي، فلو عملت بعد (إلا) لوجب تقديرها نافية فيتناقض النفي والإثبات هذا [هو][-] التحقيق في هذه المسألة[٥].

فأما ما ذكره أبو يعلى[٦] من أنه لم يبدل على اللفظ؛ لان (لا) لا تعمل في المعارف ينخرم[٧] بامتناع البدل على اللفظ من قولك: لا أحد إلا رجل واحد، فهذا نكرة ومع ذا يمتنع البدل على اللفظ، فعملت أن العلة ليست معرفة المبدل[١] وإلا لجاز البدل على اللفظ في هذه الصورة، وحيث لم (٢٨٧/ أ) يجز دل على انتقاض علته.

وأما من علل امتناع البدل على اللفظ بأن (لا) لم تعمل في الاسم الذي وليها وإنما هو مبني معها،وإذا لم يكن لها فيه عمل لم يبق إلا البدل على المحل كسائر المبنيات ففاسد أيضًا بدليل قولهم: لا غلام رجل عندي إلا رجل واحد، فـ «غلام رجل» معمول هنا [لـ(إلا)[٨]][-] بالتفاق، وحكمه حكم المبني فدل على انتقاض هذه العلة [وأن][-] الصحيح ما ذكرناه[٩].

---

(١) شرح السيرافي (١٨/٨).
(٢) انظر: معاني القرآن (٩٩/١، ٢٥٤).
(٣) راجع: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٦٨/ب)، وشرح المقدمة الكافية (٥٥٠/٢) بتصرف.
(٤) في (ف)إلاَّ »، «لا يقدر»، «البدل».
(٥) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٣٧٢/١- ٣٧٤)، وشرح المقدمة الكافية (٥٥٠/٢- ٥٥٣) بتصرف.
(٦) الإيضاح (١٧٩).
(٧) هكذا، والأولى «فينخرم».
(٨) يبدو أنها «لا».
(٩) راجع: شرح المقدمة الكافية (٥٥٣/٢) بتصرف.

[قال][+] الخوارزمي: «(من) التي للاستغراق لا تدخل إلا على المنفي، ولذلك لا تدخل إلا على نكرة نحو [١]: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّآ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ لنقله من الواحد إلى معنى الجنس قاله السيرافي[٢].

فلو أبدل «عبدالله» من «أحد» في اللفظ للزم أن تكون «من» الاستغراقية داخلة في مقام الإثبات وعلى الاسم المعرفة، وكلا الأمرين ممتنع؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات والبدل في حكم تكرير العامل، ولو كانت هي التي تدخل على المنفي والموجب لجاز خفض ما بعد[٣] «إلا» بها نحو: ما أخذت من أحد إلا زيد؛ لأن «من» صلة الأخذ في هذا، وليست الاستغراقية.

وأما قولهم: لا أحد فيها إلا عمرو، فالوجه ما ذكرته في قول حاتم[٤]:

ولا كريمَ من الولِدْانِ مصبوحُ

من أن «أحدًا» وحده في محل الرفع لا المجموع[٥].»

أقول ك قد ذكرنا ما يصح التعليل به في هذه المسألة، وما ذكره هناك فقد أجبنا عنه.

ومما يحمل أيضًا على المعنى قولهم [٦]: أقل رجل يقول ذلك إلا زيدٌ، على البدل من موضع «رجل» المرفوع[٧] في المعنى، والتقدير: ما رجل يقول ذلك[٨]إلا زيد؛ لان تقليل الشيء يقارب نفيه،وهو أيضًا نفي الكثير ففيه نفي في المعنى والالتزام، ومثله[٩]: قل رجل يقول ذلك إلا زيد، ومن قال: إن «زيدًا» مرفوع على البدل من لفظ (أقل) لأنه اسم مرفوع، فقدْسها[١٠]؛ لأنه لا يصح أن تقول: [يقول][-] ذلك إلا زيد، فتدخل «إلا» في غير موضعه، ولا يجوز جره حملاً على اللفظ؛ لأن «أقَل» لا يعمل في المعارف.

وأما قولك: ما ظننت أحدًا يقول ذلك إلا زيدًا وإلا زيدفالنصب حملاً على المنصوب، وبالرفع على المضمر في الفعل الذي هو في موضع المفعول الثاني؛ لأنه منفي في المعنى؛ لأن النفي يتناول الأخبار، وجاء في الشعر [١١]:

في ليلَةٍ لا ترى [بها][+]أحدًا يحكى[١٢] علينا إلا كواكبها

فـ «كواكبها» بدل من الضمير الذي في (يحكي)[١٣].

قال ـ رحمه الله ـ : «وتقول:ليس زيد بشيء إلا شيئًا لا يُعبأُ بقال طَرَفَةُ [١٤]:

---

(١) المائدة/٧٣.
(٢) شرح الكتاب (١٧٩/٨) بتصرف.
(٣) في التخمير «ما بعدها».
(٤) وقد نسب البيت إلى غيره، وهو في: ديوانه (٢٢٠)، والكتاب (٢٩٩/٢) وتخريجه فيه، وصدره:
وردَّ جازرُهم حَرْفًاصَرَّمةً .
(٥) التخمير (٤٧٨/١) بتصرف
(٦) الكتاب (٣١٤/٢).
(٧) في (ف) «الموضوع».
(٨) في (ش) «ذاكره» وتصويبها من (ف).
(٩) الكتاب (٣١٤/٢).
(١٠) في (ف) «فقدمتها».
(١١) البيت نسب لعديٍّ بن زيد، ولغيره، وهو في: ديوانه (٣٤)، والكتاب (٣١٢/٢) وتخرجه فيه.
(١٢) في (ش) «يجلى» والتصحيح من (ف) والكتاب.
(١٣) انظر: الكتاب (٣١١/٢ـ ٣١٥)، وشرح السيرافي (١٧٢/٨ـ ١٧٤)، والبديع (٢٣٨/١/١) بتصرف فيها.
(١٤) وهو في: ديوانه (٤٧)، وانظر: الكتاب (٣١٦/٢ـ ٣١٧)، والتخمير (٤٧٨/١) وتخريجه فيهما.

نَأَيَ لُبَيْنى لَسْتُمُ بيدٍ إلاَّ يدًا ليست لها عضُدُ»[١]

قلتُ: (الباء) في خبر ليس (٢٨٧/ب) زائدة مؤكدة للنفي، ومعنى زيادتها: أنها لا تتعلق بشيء فهي مع المجرور في موضع نصب على [أنه][+] خبر ليس، و«ليس» لا يبطل عملها بدخول (إلا) على خبرها فيتنصب المستثنى على كل حال، إما على أصل الباب وإما على البدل من محل الجار والمجرور، ولا يجوز جره، لأن (الباء) الداخلة على خبر (ليس) لا تدخل في مقام الإثبات، ولا يجوز أيضًا رفعه؛ لأن المبدل منه ليس مرفوعًا [لا][+] لفظًا ولا معنى».

وبنوا لُبَيْنى: قوم بني أسد من بني والبة بن الحارث، وبعد البيت:

أَبَني لُبَيْنى لا أُحِبُّكُمُ ... وَجَدَ الإلهُ لَكمْ (٢) كما أَجِدُ[٣]

قال ـ رحمه الله ـ: «وما زيدٌ بشيء إلا شيءٌ لا يُعْبأُ به، بالرفع لا غير»[٤].

قلت: النصب في المستثنى ههنا على أصل الباب جائز، ولا يجوز نصبه على البدل من محل خبر (ما) لأن (ما) يبطل عملها عند انتقاض النفي، ولو قدر بدلاً من خبرها لكانت عاملة فيه وهي لا تعمل فيما بعد (إلا) [لكونه مثبتًا][+] ولا يجوز الجر على البدل من اللفظ؛ لأن هذه (الباء) لا تدخل على المثبت؛ لأن موضوعها أن تزاد في المنفي تأكيدًا، فإدخالها في المثبت تغيير الوضع ولا يجوز، وإذا بطل النصب والجر على البدل، تعين الرفع أو النصب على أصل الباب [٥].

قال في الحواشي: «إنما امتنع البدل في قوله: ما زيد بشيء، من قبل أن «الباء» إنما تدخل مؤكدة لمعنى النفي، فإذا جاءت (إلا) بطل أثرها في حق ما بعدها فلم يبق إلا النصب في (ليس)، والرفع في «ما» قال: وهذه مسألة عجيبة إذا أردت السؤال، تقول: ما البدل المرفوع عن المبدل المنصوب؟ وإنما لم يجز في هذا إلا الرفع وذلك؛ لأن «ما» إنما تعمل بمشابهة «ليس» فإذا دخلت عليه «إلا» أبطلت مشابهتها بها، ولو عملت النصب فغنما تعمل [بواسطة «إلا»][-] ولمشابهته بـ «ليس» فلما بطلت المشابهة لم تعمل عمل الفعل فما بعد «إلا» فتعين الرفع لذلك»[٦].

قال الخوارزمي: «إن قلت: الرفع في البدل إنما يكون إذا كان الرفع في المبدل منه ليس فيه رفع فلا يكون في البدل؛ لأن الجار والمجرور في قولك: ما زيد بشيء، في محل النصب [من أجل «الباء»][-] ».

أجبتُ: بأنا لا نسلم أن الرفع ليس في المبدل؛ لأن المستثنى بعد (ما) هذه لا يجوز فيه إلا الرفع فكذلك المبدل[٧].

أقول: لا مخلّص من هذه الورطة إلا بأن يقال [إن][-] الجار والمجرور هنا في موع رفع على خبر المبتدأ، ولا عمل لـ«ما» فيه[٨] رعاية للبدل؛ لأنه لا يجوز فيه إلا الرفع

---

(١) المفصل (٨٩) و(١٢٣).
(٢) في (ف) «بكم».
(٣) التخمير (٤٧٨/١) بتصرف.
(٤) المفصل (٨٩) و(١٢٣).
(٥) انظر: شرح السيرافي (١٧٩/٨)، وشرح المقدمة الكافية (٥٥١/٢) بتصرف.
(٦) ل(١٣٤/ب) بتصرف.
(٧) التخمير (٤٧٩/١) بتصرف، وفيه «البدل».
(٨) في (ف) «هذا»، «في موضع نصب» مع إسقاط «ليس» زيادة: «ولما قلنا: إن (ما) غير عاملة لم يلزم منه مخالفة الأصل، لأن للعرب في إعمال (ما) وجهين».

(٢٨٨/ أ) فلو قلنا: إن الجار مع المجرور [ليس][-] في موضع رفع [٣] لزم نقص قاعدة البدل[٣]،وأيضًا فالبدل هو المعتمد بالحديث، [فإذن هي][-] المقصود بالخبرية، وقد دخل عليه «إلا» المبطلة لعمل «ما » فوجب رفعه لا غير، وأن تقدر الجار والمجرور مرفوعًا [أيضًا]، أو تقول: «ما» هذه التميمية.

وجاز دخول «الباء» في الخبر لأجل النفي وحملاً على «ما» الحجازية، و«الباء» قد تزاد في الخبر في الواجب في قوله [١]:

ومَنْعُكَها بشيء يُستطاعُ

[فأحرى أن تزاد في النفي][+] وقد دخل على المبتدأ [المثبت][+] في قولهم قولهم: بحسبك زيد[٢].

قال الخوارزمي «ومما ألغز به في هذه المسألة أفضل القضاة الجندي [٣]:

ما تابعٌ لم يتَّبع متبوعَه
في لفظه ومحلِّه يا ذا الثبَتْ
ماذا بِعِلْمٍ غيرِ علمٍ نافعٍ
بالَغْتُ في إتقانِه حتَّى ثبتْ

قال: والعجب أن هذا اللغز في إثباته صورة المسألة وهو قوله: ما بعلم غير علم نافع، فلما عرضه على الزمخشري، قال له: لقد جئت[٤] شيئًا إدًّا، والنصب على الاستثناء فيها كلها جائز إلا في الفصل الأخير [٢].

أما في قولك: ما جاءني من أحدٍ إلا عبد الله فظاهر، وأما في قوله: لا أحد فيها إلا عمر، فقد قال السيرافي: «ويجوز فيه النصب على الاستثناء، وتقدير الكلام قبل «إلا» على التمام، ولا يصلح ذلك في «لا إله إلا الله» لأن الكلام قبل «إلا» لا يحسن تقديره على التمام[٥]»، وقد أجاز الزجاج نصبه أيضًا على الاستثناء، وتقديره: لا إله للخلق، وهو ضعيف.

وأما قولك:ليس زيد بشيء إلا شيئًا لا يُعبأُ به فظاهر، وهو بمنزلة أن تقول: ما مر زيد بأحد إلا عمرًا، فإن «عمرًا» يجوز نصبه على الاستثناء[١]، وأما قولك: ما زيد بشيء إلا شيئًا، فقد منعوا نصبه ههنا على الاستثناء، وعندي أنه لا يمتنع بالقياس على « ليس» وعلى قولك:ما مر زيد بأحد إلا عمرًا[١]، نعم يمتنع نصبه على البدل، أما على الاستثناء فلا أرى به بأسًا.

فصل: «وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه، ففيه طريقان:
أحدهما: وهو اختيار سيبويه أن لا تكترث للصفة وتحمل[١] على البدل.
والثاني: أن تُنزِّل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف فتنصبه، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خير من زيد،وما مررت بأحد إلا عمروٍ خيرٍ من زيد، أو

---

(١) البيت لعبيدة بن ربيعة، ونسب لغيره، وهو في: شرح الحماسة للمرزوقي (٢١١/١/١) وفيه «بوجه» بدلاً من «بشيء»، وصدره:
فلا تطمعْ أبيتَ اللعنَ فيها.

(٢) في (ف) «درهم».

(٣) هو يعقوب بن شيرين الجندي، لمزيد من الإيضاح عنه ينظر: التخمير (٤٥٩/١) الهامش (١).

(٤) في (ف) «له»، «عمرو» «وتحمله».

(٥) شرح الكتاب (١٨٠/٨) بتصرف.

تقول: إلا أباك،وإلا عمرًا»[١].

قلت: هذا تفريع على تقديم المستثنى، فغنهم اتفقوا على أنه مهما تقدم على المستثنى (٢٨٨/ ب) [منه] فليس فيه إلا النصب، أما التقديم على صفة [المستثنى منه لا عليه][-] ففيه الخلاف المذكور، فعند سيبويه[٢] أنه لا اعتداد بتقديمه على الصفة وهو الصحيح لأمرين:

أحدهما: أن المستثنى منه هو الموصوف دون الصفة، والصفة فضلة لا فرق [بين][-] وجودها وعدمها باعتبار صحة [هذا][-] الاستثناء.

الثاني: أن المعنى الذي اقتضى صحة البدلية عند التأخير موجود، والذي اقتضى وجوب[٣] النصب عند التقديم مفقود،وذلك أن معنى البدلية كونه مذكورًا عوضًا منه وهذا كذلك، والذي [اقتضى][-] وجوب نصبه التقدم على المستثنى منه ولم يوجد ذلك فجاز البدل؛ ولأن الصفة المؤخرة[٤] في حكم المقدمة، واختار أبوعثمان[٤] نصبه؛ لأن الاسم الأول في نية الطرح، وأنت لو قلت: ما قام إلا زيدًا[٤] خير من عمرو، لم يجز إلا النصب فكذلك إذا كان التقدير فيه الطرح.

أما إذا قلت[٥]: من لي إلا أبوك صديقًا، ففيه [أيضًا][-] وجهان:

أحدهما: [أن][-] [لَنْ] مبتدأ، و(أبوك) خبره، و(صديقا) حال،وهو قول المبرِّد[٦].

الثاني: [أن][-] [لَنْ] مبتدأ، و(أبوك) بدل منه، و(لي) خبره، وهو قول السيرافي [٧].

وأما قول الشاعر[٨]:

أَمَرتكُمُ أمْرًا بمُنْعَرَج اللِّوى ولا أمرَ للمعصيِّ إلا مُضَيَّعًا

ففي نصب (مضيَّعا) وجهان:

أحدهما: الحال، كما تقول: ما قام زيد إلا ضاحكًا، والعامل في الحال ما تعلقت به اللام في (للمعصي).

الثاني: أن يكون منصوبًا على الاستثناء من الأمر المنفي، والأصل:إلا أمرًا مضيَّعًا، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، والاجود الرفع على البدل من الموضع كما أن الرفع في (لا إله إلا الله) هو الوجه[٩].

فإن قلت: ما لي إلا زيدًا صديق وعمرًا، جاز في المعطوف الوجهان، فالنصب بالعطف على (زيد)، والرفع على الاستئناف، كأنه[١٠] قال: وعمرو لي.

قال الخوارزمي: «أن لا تكترث للصفة للمعنيان:

أحدهما: أنك تجعل تأخير المستثنى عن الموصوف كتأخيره عن الصفة، وهذا لأن الموصوف والصفة[١٠] بمنزلة شيء واحد، فإذا تأخر عن الموصوف فكأنه تأخر عن الصفة.

---

(١) المفصل (٩٠) و(١٢٤).
(٢) الكتاب (٣٣٦/٢- ٣٣٧).
(٣) في (ف) «وجود»، «الموجودة»، «زيد».
(٤) راجع: المقتضب (٣٩٩/٤)، وشرح السيرافي (٣/ل١١٩/ب)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٧٠/أ) بتصرف.
(٥) الكتاب (٣٣٦/٢- ٣٣٧).
(٦) المقتضب (٣٩٨/٤).
(٧) شرح الكتاب (٣/ل١١٩/ب - أ) بتصرف.
(٨) البيت للكلْحَبَة الثعلبي هبيرة بن عبدمناف، وهو في: الكتاب (٣٣٧/٢)، ونوادر أبي زيد (٤٣٥)، والمفضليات (٣٢) باختلاف لا يؤثر.
(٩) شرح الكتاب (٣/ل١١٩/ب - أ) بتصرف.
(١٠) في (ف) «كأنَّ»، «الصفة والموصوف».

الثاني: إن تجعل الصفة كالعدم؛ لأن المقصود هو الموصوف، وتعليل الوجه [الثاني][+] أن الاستثناء لما تقدم على الصفة فكأنه تقدم على الموصوف؛ لأنهما بمنزلة شيء واحد، والاختيار في هذا اختيار سيبويه؛ لأنه لا يجعل الموصوف تابعًا»[١].

قال أبو البقاء: «معنى ذلك أن قولك: ما جاءني أحد إلا أبوك (٢٨٩ / أ) خير من زيد، فـ «خير» ولذلك رفعتها، و«إلا أبوك» استثناء على البدل، والتقدير: ما جاءني أحد خير من زيد إلا أبوك، ولو نصبت: إلا أباك، على أصل الباب ولم تكترث بالصفة جاز؛ لأن الصفة كالزائد، وهكذا في الجر كقولك: ما مررت بأحد إلا أباك خير من زيد، تقديره: بأحد خير من زيد إلا أبيك، فتجر على البدل، وتنصب على الأصل[٢] الاستثناء »[٣].

فصْلٌ :

«وتقول في تثنية المستثنى:ما أتاني إلا زيدًا إلا عمروٌ ، ترفع الذي أسند إليه، وتنصب الآخر، وليس لك أن ترفعه؛ لأنك لا تقول: تركوني إلا عمرو[٤]»[٥].

قلت: الأسمان ههنا وإن اختلف إعرابهما فهما مشتركان في معنى الاستثناء، وإنما رفع أحدهما ونصب الآخر تصحيحًا للفظ؛ لأن الاسمين لا يرتفعان بفعل واحد من غير حرف تشريك، فلابدَّ من رفع أحدهما ليكون فاعلاً ، وإذا رفع أحدهما نصب الآخر ولم يجز رفعه؛ لأنه لو رفع لكان على أحد وجهين، إما بالفعل أو على البدل، وكل واحد منهما لا يجوز، أما الأول فلما ذكرنا من أن الفعل متى رفع أحدهما لم يعمل في الآخر رفعًا، وأما البدل؛ فلأن أحد الأسمين ليس هو الآخر ولا بعضه ولا مشتملاً عليه، فوجب نصبه لا محالة[٦].

أما لو ذكرت حرف عطف فلا إشكال فالضابط أن كل استثناء ثانٍ فصاعدًا لم يذكر معه حرف عطف وجب نصبه لما ذكرنا، ونزيده [أيضًا][+] فنقول؛ لأنه إن كان مع استثناء يجب فيه النصب فلا إشكال، ولذلك لم يمثل به لظهوره، كقولك جاء القوم إلا زيدًا إلا عَمْرًا، وإن كان مع استثناء يجب له الرفع أو الجرُّ وجب فيه النصب وهو ما مثل به؛ لأن أحدهما يجب أن يكون مرفوعًا بحق الفاعلية، فإذا استوفى الفعل فاعله لم يبق فيما عداه إلا النصب على الاستثناء.

ولا يتخيل التشريك مع «عمرو» في اللفظ؛ لفقدان حرف التشريك، ولا يتخيَّل البدل؛ لانتفاء المعنى فيه، فبقي أن يتخيل أن «عمرًا» مخرج في التقدير من جماعةٍ ليس فيهم زيد نفي عنهم الإتيان، فكأنه قيل: ترك هؤلاء سوى زيد الإتيان إلا عمرًا، ولو صرَّح به لم يكن «عمرو» فيه إلا منصوبًا.

وإذا كان ما يتخيَّل رفع «عمرو» به لو صرح به لم يكن إلا منصوبًا، فهو بالنصب في الأصل أجدر، ولذلك لم يتعرض المصنف إلا لهذا التخيل؛ لأنه أشبه ما يقدر دُون غيره، والحاصل أن قولك: ما أتاني (٢٨٩/ ب) في معنى: تركوني، وهذا الكلام موجب، والبدل من

---

(١) التخمير (٤٨١/١) بتصرف.
(٢) في (ف) «أصل».
(٣) شرح المفصل المفقود.
(٤) في (ف) «عمرًا».
(٥) المفصل (٩٠) و(١٢٤).
(٦) شرح السيرافي (٣/ل١٢٠/أ ـ ١٢١/ب) بتصرف.

الموجب لا يجوز فجعل: ما أتاني في تقدير: تركني و«إلا زيد» في مكان الضمير الفاعل وهو «الواو» فصار في تقدير تركوني، وهو موجب فامتنع البدل ووجب النصب.[١]

قال في الحواشي: «معنى هذا أنك حين قلت: ما أتاني إلا زيد، فقد جعلت جميع الناس تاركيك، فقولك:إلا عمرًا استثناء من هؤلاء الذين تركوك، فكان التقدير لذلك[٢]: تركوني إلا عمرًا، ولم يجز الرفع؛ لكون الاستثناء في التقدير من موجب، ونظيره إذا دخلت على قوم جالسين فقام لك زيد فقط، ثم أردت أن تشكوهم[٣] لا أن تحمد زيدًا قلت: ما قام لي إلا زيدٌ إلا[٤] عمرًا، أي: لم يقم لي من هؤلاء إلى عمرو، فهذا استثناء من معنى مجموع هذا الكلام لا من لفظه»[٤].

قال الخوارزمي: «الصورتان المتقدمتان[٥] وهما اللتان فيهما المستثنى منصوب نظير الوجه الثاني، قال المبرد [٦]: «سمي هذا الباب تكرير الاستثناء بغير عطب، برفع أحد الاسمين؛ لأنه لابد من فاعل، وتنصب الآخر على الاستثناء؛ لأن المعنى:تركني غيرُ[٥] زيدٍ إلا عمرًا، ولا يجوز رفع الاسمين؛ لما يلزم من تعدد الفاعل والفعل[٥] واحد، ولا يرتفع على البدل من الأول[٥]؛ لأن البدل على أربعة اضرب وهي منتفيةٌ هنا، وفي كلام الشيخ وهو قوله: تركوني، نظر؛ لأنه ليس بمنزلة: ما أتاني إلا زيد، ألا ترى أن «زيدًا» قد تركه في «تركوني» ولم يتركه في: ما أتاني إلا زيدًا[٥]،وإنما الشيخ تعمَّد تسهيل الجواب لا تطبيق اللفظ على المعنى ».

وإن أردت ذلك فقل: تركني الناسوراء زيد إلا عمرًا، وما ذكرناه من العبارة[٧] أحسَنُ وأكثر مطابقة، ولو قلت: ما أتاني إلا زيد[١] إلا أبو عبد الله،كان جيدًا إذا كان: أبو عبد الله زيدًا المستثنى[٨].

قال أبو البقاء: «مقصود المصنف[٩] أن قولك: ما أتاني إلا زيد، استثناء بعد تفريغ العامل فيتعين فيه الرفع ليكون فاعلاً ، وينصب الآخر على التشبيه بالمفعول، فمعنى ما أتاني إلا زيد: تركوني إلا زيدًا، و«تركوني» جملة تامة فلا يقع بعدها إلا المنصوب، وهذا لا فرق فيه بين أن تقدم المنصوب أو تؤخره؛ لأن الغرض رفع أحدهما على أنه فاعل، ونصب الآخر على أنه مشبه بالمفعول به، فيصير كقولك:ما ضرب زيد إلا عمرًا،وما ضرب عمرًا إلا زيدٌ »[١٠].

قال ـ رحمه الله ـ: «وتقول:ما أتاني إلا عمروٌ[٣] إلا بشرًا احدٌ، منصوبين؛ لأن التقدير: (٢٩٠/ أما أتاني إلا عمرًا أحدٌ إلا بِشْر[٦] من أحدٍ، فلما قدمته نصبته »[١١].

---

(١) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٣٧٥/١ـ ٣٧٦) بتصرف.
(٢) في (ف) «كذلك».
(٣) هكذا بالواو في نسختي التحقيق والحواشي، ويبدو أنه بالراء: «تشكرهم» بدلالة قوله: «لا أن تحمد زيدًا».
(٤) ل(١٣٤/ب ـ أ) بتصرف، وفيه «لابدلاً من إلاً ».
(٥) في التخمير: «المتأخرتان»، وهو الصواب؛ لأنه تحدث عن المتقدمتين وجعلهما نظير الوجه الأول، «غيرَ»، «الفعل والفاعل»، «الثاني»، «زيد».
(٦) في المقتضب (٤٢٤/٤).
(٧) في التخمير: «العناية»، «زيدًا».
(٨) التخمير (٤٨١/١ـ ٤٨٢) بتصرف.
(٩) في (ف) «الوصف» «عمرًا».
(١٠) واضح أنه من شرحه على المفصل.
(١١) المفصل (٩٠) و(١٢٤)، وفيه «شرٌ».

قلت: هذا المسألة دليل على أن الاسمين في الأول مستثنيان، فإنك لما أخرت المستثنى منه وقدمتهما نصبتهما، وبالجملة فمهما تكرر المستثنى، فإما أن تأتي باسم ثالث أو ليس، فإن لم تأت به نصبت أحد الاسمين ورفعت الآخر؛ لان رفعهما لا يجوز لا على الفاعلية ولا البدلية؛ لأن البدل يوجب أن يكون الأول في حكم الساقط، وليس معنى الكلام إسقاط أحدهما، بل معناه أن كل واحد منهما أتاك دون غيرهما،ولو لم ترد أيضًا هذا المعنى لم يستقم إلا بدل الغلط لا غير، ولو نصبتهما لم يجز لخلو الجملة عن الفاعل،وإما إن أتيت بثالث تجعله فاعلاً نصبتهما، ومنه قول الكميت [١]:

ومالي **إلا** اللهَ غيرَك ناصِرُ

فنفى كل ناصر غير الله وغير الممدوح[٢].

ولم يتعرض المصنف إلا لوجوب النصب فيما كان بعد «أحدٍ» في التقدير؛ لأن الآخر قد ثبت نصبه في حال تأخره عن الفعل،فنصبه متقدمًا أحق، فلم يبق إلا الكلام في نصب ما لو تأخر لكان مرفوعًا، فقال: لو أخرته لرفعته على البدلية من «أحد» فإذا قدمته على المستثنى منه وجب نصبه على ما تقدم؛ لأن المقدم [من][-] المستثنى منصوب.

قال الخوارزمي: «المستثنى إذا تقدم نُصب واحدًا كان أو كثيرًا، وفي تقدير الشيخ لطف، وذلك أنه[٣] يقول لك: إن تقديم أي مستثنى كان على المستثنى منه جائز، وتعلم أيضًا أن إبدال أي مستثنى من المستثنى منه أيضًا جائز، فهب أني قلت ههنا: ما أتاني إلاعمرًا أحد إلا بشر، فقدمتُ مستثنى[٣] وأبدلت[٤]، فإذا قدمت هذا البدل الذي هو مستثنى على المستثنى منه فقد علمت أيضًا أنه لا يكون هذا المستثنى إلا منصوبًا فينتصب المستثنيان ضرورة »[٥].

»[٥].

أقول: ومثاله ايضًا: ما أكل احدٌ [إلا]الخبزَ إلا زيدًا؛ لأن المعنى:كلُّ الناس أكل الخبزَ إلا زيدًا [٦]، وفي قول الشاعر [٧]:

ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفة إلا دارُ مَرْوَانا

أربعة أوجه:

أحدها: رفع «غير» ورفع «دار » على أحد وجهين:

[الأول][٨]: على أن تجعل «غيرًا» نعتًا للدار المتقدمة، كأنه قال ك بالمدينة دور[٩] جامعة دورًا إلا دارُ مروان، فتبدل «دار مروان» من دار الخليفة.

الثاني: أن تحمل «غير واحدة» على الاستثناء[١]، كأنه قال: ما (٢٩٠/ب) بالمدينة إلا دارٌ واحدة،كأنَّه لم يعدَّ دور المدينة استصغارًا لها، كما تقول: ما ببغداد إلا فلان،

---

(١) البيت في: ديوانه (١٦٧)، والكتاب (٣٣٩/٢) وصدره:
فما ليَ إلا الله لا ربَّ غيرُه.

(٢) انظر: شرح السيرافي (٣/ل١٢١/ب)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٦٦/أ) بتصرف.

(٣) في (ف) «أن»، «المستثنى».

(٤) في التخمير زيادة «منه».

(٥) التخمير (٤٨٢/١- ٤٨٣) بتصرف.

(٦) انظر: المقتصد (٧٠٥/٢)، والبديع (٢٣٥/١/١).

(٧) هو الفرزدق، لم أعثر عليه في ديوانه، وهو في الكتاب (٣٤٠/٢) مع اختلاف لا يؤثر، والمقتضب (٤٢٥/٤).

(٨) إضافة؛ ليتضح بها الكلام.

(٩) في (ف) «دار» «لغوٌ»، «معطيةً»، «جاعلة»، «خيرًا».

والتقدير: ما بالمدينة دار إلا واحدة هي دار الخليفة، ثم تبدل «دار مروان» هي دار الخليفة كما تقول: ما أتاني إلا زيد إلا أبوك، إذا كان أحدهما هو الآخر.

الوجه الثاني: رفع «غير» ونصب «دار مروان».

الثالث: نصب «غير» ورفع «دار مروان» كما تقول:ما أتاني أحد إلا زيدٌ إلا عمرًا وإلا زيدًا إلا عمروٌ.

الرابع: نصبهما ن فيكون الكلام قد تم بقوله: ما بالمدينة دار، ثم نصبهما على الاستثناء جميعًا كما تقول: ما أتاني أحد إلا زيدًا إلا عمرًا، بنصبهما على الاستثناء ولا تبدل[٢].

فصْلٌ:

[قال ـ رحمه الله ـ][+]: «وإذا قلت:ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه، كان ما بعد «إلا»جملةً ابتدائية واقعةً صفة لـ«أحد» و«إلا»لغوًا[٢]في اللفظ معطيةٌ [٢] في المعنى فائدتها،جاعلةً [٢]زيدًا خيرٌ [٢] من جميع من مرت بهم»[٣].

قلت: هذا الفصل يلتحق بالاستثناء المفرغ، وهو يجري في كل ما يصح أن يكون معمولاً لما قبله؛ فلذلك جرى في الأحوال والصفات أي:أنَّ «إلا» تدخل بين المبتدأ وخبره، وبين الموصوف وصفته، وذي الحال وحال، وكما أن الصفة والحال يجوز أن تقع كل واحدة منهما جملة ومفردًا، فكذلك ههنا، ومثال الحال[٤]:

ما أعطياني ولا سألتُهما **إلا وإنِّي لحاجزي كَرَمِي**

ومتى كانت الجملة بعدها حالاً لزم فيها [إما][-]، الواو أو الضمير[٥] على ما مرَّ، فتقول: ما كلمت أحدًا إلا وزيد حاضر، فتأتي بـ «الواو» لخلوها عن الضمير[٦]، و«إلا» مفيدة في الأحوال كلها معناها الذي هو الاستثناء، وهي لغو في اللفظ، أي: لا تعمل شيئًا ولا تعدي الفعل؛ لأنها فيي استثناء مفرغ.

وقوله: جاعلة زيد خيرًا من جميع من مررت بهم، [غير مستقيم؛ لأن كون «زيد» ههنا خيرًا من جميع من مررت بهم][-] مفهوم من خبره وهو قوله: خير منه، لا من «إلا» فلا يصح قوله: إن فائدة «إلا » أنها جعلت:زيدًا خيرًا من جميع الممرور بهم، ووجه التباس ذلك، أن الصفات والاحوال الواقعة في الاستثناء المفرغ [له][-] تجري على ما دون المستثنيات، وبيان ذلك أنك إذا قلت: ما ضربت إلا زيدًا، فقد نفيت «الضرب» عن كل أحدٍ، وأثبتَّه للمذكور بعد «إلا» وفي الصفة والحال ليس كذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني رجل إلا عالم، لم يستقم؛ لأن تقدير[٢] نفي جميع الصفات عن رجل، وإثبات صفة (٢٩١/ أ) العلم خاصة؛ لأن ذلك باطل فإنه لا ينفك عن صفاتٍ سوى العلم.

وكذلك في الأحوال فلما كانت الصفات والأحوال بهذه المثابة توهم أن الذي أفادته «إلا» هو ما ذكر وليس بصحيح، فإن قلت: فما الذي تفيده «إلا » في الصفات والأحوال مع استحالة نفي الأجناس فيها.

---

(١) في (ش) «استثناء».

(٢) شرح السيرافي (٣/ل١٢١/ب ـ أ) والنص فيه بتصرف، وانظر: المقتضب (٤/٤٢٥)، والأصول لابن السراج (١/٣٠٤).

(٣) المفصل (٩٠) و(١٢٤).

(٤) البيت لكثير عزة، وهو في: ديوانه (٢٢٦) والكتاب (٣/١٤٥) وتخريجه فيه.

(٥) في (ف) «والضمير» «أن تقدَّر».

(٦) انظر: شرح السيرافي (٣/ل١٢٣/أ)، والإيضاح لابن الحاجب (١/٣٧٧) بتصرف فيهما.

قلت: لما استعملت الصفات والأحوال في الاستثناء المفرغ، وتعذر من حيث الوجود نفي أجناسها جعل المنفي في المعنى إما الأنواع المفادة للمذكور بعدها، وإما الجنس على سبيل المبالغة، كما قيل في قوله تعالى [١]:﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾[إلى آخر][-] الآية، وهنا كثير في كلامهم.

فهذا التأويل يشمل الصفات والأحوال في الاستثناء المفرغ، فعلى هذا لا تكون «إلا» أفادت إلا أحد أمرين:

- إما نفي جميع الصفات على طريق المبالغةكأن قائلاً قال: ليس زيدٌ خيرًا ممن مررت بهم، فقلت: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه.

- وإما نفي ما يضاد كونه خيرًا منهم على ما تقدم. [٢]

[قال][+] الخوارزمي: «[في هذا الفصل][-] إذا قلت: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، فما بعد «إلا » جملة ابتدائية في محل الجر على الصفة للمجرور قبل «إلا» ولا تجر على البدل ولا تنصب، فيكون تقدير الكلامما مررت بأحدٍ إلا أحدًا زيدٌ خيرٌ منه، فيكون احدهما منصوبًا، وإما مجرورًا؛ لأنه لا يجوز فيه الوصف بـ«غير» لأن كل موضع جاز فيه الاستثناء بـ«إلا» وإعمالها جاز [فيه][-] بـ(غير)»[٣].

فصْلٌ: «**وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولك: نشدتك بالله إلا فعلا، والمعنى: ما أطلب منك إلا فِعْلَك، وكذلك أقسمت عليك إلا فعلت**»[٤].

قلت: الأصل في المستثنى أن يكون اسمًا أو مشبهًا له وهو الفعل المضارع، فأما الماضي فلا يقع بعد «إلا لعدم شبهه بالاسم، فلا يجوز: ما زيد إلا قام، إلا أن تضمر (قد)[٥] وذلك أن الأصل في الخبر أن يكون اسمًا، فإن لم يكن فيما أشبهه وهو المضارع، وما بعد «إلا » هنا خبر»[٦].

وبالجملة فوقوع الفعل موقع المستثنى مسموع لا يقاس عليه، و«لمَّا» هنا بمعنى «إلا» ولا تكون كذلك إلا إذا وقعت بعد فعل طلب أو قسم أو استعطاف؛ وذلك لكثرة استعمال هذهفاختصروا وأوقعوا الفعل الذي قبله مثبتًا لفظًا منفيًّا معنى [كذلك] [-].

ومعنى نشدتك بالله إلا فعلت[٧]:ما أطلب منك إلا فِعْلك، فما بعد «إلا» في موضع نصب على المفعولية، والاستثناء مفرغ له، كأنك قلت:ما أطلب إلا فِعْلك[٣]، وذكر أبو علي[٨] عن الحسن بن جوازعن أبي حفص النحوي عن سيبويه أنَّ لـ«لمَّا»[٩] معنيين:

أحدهما: أن تكون (٢٩١/ ب) حينًا.

---

(١) الأنعام/١٤٥.
(٢) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (١/٣٧٧- ٣٧٨).
(٣) التخمير (١/٤٨٣) بتصرف.
(٤) المفصل (٩٠) و(١٢٤).
(٥) راجع: البديع (١/١/٢٣١).
(٦) في (ف) «حرف».
(٧) الكتاب (٣/١٠٥- ١٠٦).
(٨) راجع: الكتاب (٣/١٠٥ـ ١٠٦، ٤/٢٢٣، ٢٣٤)، والمسائل المشكلة «البغداديات» (٣١٥ـ ٣٨١ـ ٣٨٢)، وكتاب الشعر (١/٧٠، ٨٩).
(٩) التخمير (١/٤٨٣) بتصرف.

الثاني: أن تكون بمعنى «إلا» [منه][-] قوله تعالى[١]:﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ وأما وأما قوله تعالى[٢]:﴿لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾فلا تكون إلا حينًا، أي: لم يلحقوا بهم، [وسيذكر فيما بعد] بعد][-].

قال الخوارزمي: «نشدتك بالله، أي: سألتك، ومحصولة:ما أطلب منك إلا فِعْلك، والفعل الواقع بعد الاستثناء قد اجتمع فيه أنه قسم بدليل قولهم:عزمت عليك لتفعلنَّ، وأنه طلبٌ ومنفي، ففيه ثلاث جهات:

فمن حيث إنه قسم وجب أن يُتلقى بجملة مصدَّرة بـ«اللام» كالقسم، ومن حيث إنه طلبٌ وجب أن يكون الواقع مصدرًا غير مصدَّر بـ«اللام» فقلنا: بأنه غير مصدَّر بـ«اللام» عملاً بالدليلين، وأما الثالث[٣]؛ فلأن الفعل الواقع قبل الاستثناء لما كان طلبًا منفيًّا اقتضى أن يتخلل بين الفعلين حرف الاستثناء؛ توفرًا[١] على الأشياء حقوقها، ولم يجيء هذا الفعل مستقبلاً ؛ لأنه فرق بين جلستم وتجلسون، فغنه يحتمل أن مراد به الاشتغال[١] من غير أن يتم الجلوس.

وأقسمت عليك بمنزلة: نشدتك إلا فعلت، في أنه فعل مثبت من حيث الظاهر، منفي من حيث المعنى، والمستثنى فعل»[٤].

قال أبو البقاء: «يعني أن قولك: نشدتك بالله إلا فعلت، «إلا» فيه حرف استثناء، والفعل واقع موقع المصدر، أي نشدتك بالله أن تفعل، فجاءت «إلا» على المعنى، أي: نشدتك الله ترك كل شيء إلا فعلك»[٥].

قال ـ رحمه الله ـ: «وعن ابن عباس: بالإيواء والنصر إلا جلستم »، وفي حديث عمر: «عز من عليك لما ضربت كاتبك سوطًا، بمعنى إلا ضربت »[٦].

قلت: في الحواشي: «أراد [ابن عباس][-] [بالإيواء][-] قوله تعالى[٧]:﴿وَالَّذِينَ ءَاوَوا وَّنَصَرُوٓا﴾ذكر لهم ما هم مختصون به؛لأنهم كانوا أنصارًا »[٨].

وقيل: [هو][-] من قسم الملوك[٩]، وذكر الخوارزمي: «أنه دخل ابن عباس إلى بعض بعض الأنصار في وليمةٍ فقاموا إليه، فقال لهم: بالإيواء والنصر إلا جلستم، وقال: نقلته من بصائر أبي حبان التوحيدي، [بخط جار الله[١٠]][-] وأراد بالإيواء والنصر: [ما في قوله تعالى[+]:﴿وَالَّذِينَ ءَاوَوا وَّنَصَرُوٓا﴾][-] فاستعطفهم بما ورد فيهم وما وهو من خصائصهم».

---

(١) الطارق/٤.
(٢) الجمعة/٣.
(٣) في التخمير: «الثالثة»، «توفيرًا»، «الافتعال».
(٤) التخمير (١/٨٤) بتصرف قد يكون مخلاً ، ليس هنا فقط بل في أماكن أخرى.
(٥) لعله في شرحه على المفصل.
(٦) المفصل (٩٠- ٩١) و(١٢٥).
(٧) الأنفال/٧٢.
(٨) ل(١٣٤/أ) بتصرف.
(٩) شرح ابن يعيش(٢/٩٥).
(١٠) «جار الله» من التخمير، وفي (ش) محلها كلمة لم أستطع قراءتها، وقد رسمت هكذا «النبي».

وروي عن ابن عباس أنه قال: «لما توفي رسول الله ﷺ[١] بعث أبو بكر [رضي الله عنه] [-][٢]بعثًا فمروا ببلاد ضماد، فلما جاوزوا تلك الأرض وقف أميرهم فقال: «أعزم على كل رجل أصاب شيئًا من أهل هذه الأرض إلاَّ ردَّه» وضماد هذا هو الذي بايع رسول الله ﷺ[٥]»[٢].

وفي الحواشي: «عزمت عليك لما ضربت، أي: اطلب منك ذلك؛ لأن العزم يدل على الطلب منه، و«لمَّا» بمعنى «إلا» أي: [ما] أطلب منك »[٣].

[قال][+] الخوارزمي: «في حديث عمر رواية أخرى، عن يحيى[٤] عن ابن كثير أن كاتبًا لأبي موسى (٢٩٢/ أ) كتب إلى عمر بن الخطاب: من أبي موسى، فكتب إليه عمر: إذا أتاك كتابي هذا فاضربه سوطًا واعزله عن عملك»[٥].

واعلم أنه إن لم يتقدم على «إلا» مبتدأ كان وقوع الفعل بعد «إلا» أحسن مما إذا وقع نحو قولك: ما جاءني زيد إلا تكلم بكلام حسن، كأنه قال: كلما جاءني زيد تكلم [بكلام حسن][-]، وقولك: ما أتاني إلا قال حقًا، وما تحدثني إلا صدقت؛ لان المضارع الذي قبل (إلا) حكاية حال؛ لأنه في معنى:كلَّما أتيتني[٦].

واعلم أنه يجوز: ما أكل زيد إلا طعامك، ولا يجوز: ما زيد طعامك إلا يأكل، ولا يجوز: ما أكل إلا عبد الله طعامك، ولا ما أكل إلا طعامك عبد الله؛ لأن «إلا» توجب إخراج شيء من شيء، فغن نويت أن يكون الذي يليها هو في معنى المستثنى، والآخر مردود إلى ما قبلها جاز ذلك على الاتساع عند البصريين، وجاز عند الكسائي على أن تجعلها في معنى «غير» كأنه قال: ما أكل غير زيد طعامك، وما أكل ير طعامك زيدٌ، فتخرجها إلى أن تجعلها كالفاعل والمفعول به ويبطل معنى الاستثناء.

وأجاز الأخفش:ما ضرب أحدٌ أحدًا إلا زيد عمرًا وما أخذ [واحدٌ][+]شيئًا إلا عمرو طعامَك، وهو فاسد؛ لأنك إن أخرجت الفاعل من الفاعلين صار المفعول من صلة الفعل الذي قبلها، وإنأخرجت المفعول من المفعولين صار الفاعل تمامًا للفعل الذي قبلها،وهي لا تُعْمل ما بعدها فيما قبلها، وأما قولك: والله لا أفعل إلا أن تفعل، فتقديره: لا أفعل إلا بعد فعلك، وإلا مع فعلك، فأَنْ) وما بعده منصوب على الظرف، وهو مثلَبَقْدِمَ الحاج.

وأما قولهم: والله لافعَل كذا إلا حِلٌّ ذلك أن أفعل، فـ(حِل) مبتدأ، و(أن أفعل) خبره، و(إلا) في معنى (لكن) لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها، بل هو مناقض له؛ لأن قولك: والله لا أفعل، عقد يمين،وحلٌّ ه نقضه وإبطاله[٧].

فصْلٌ:

«والمستثنى يحذف تخفيفًا، وذلك قولهم: ليس إلا، وليس غير»[٨].

---

(١) في نسختي التحقيق «صلعم»، وفي (ش) «رضع».
(٢) التخمير (١/٤٨٤- ٤٨٥)، والاستيعاب (٢/٧٠١) بتصرف فيهما.
(٣) ل(١٣٤/أ) بتصرف.
(٤) في التخمير «عن يحيى بن كثير»، وفي شرح ابن يعيش (٢/٩٥) «بن أبي كثير».
(٥) التخمير (١/٤٨٤- ٤٨٥) بتصرف.
(٦) البديع (١/١/٢٣١).
(٧) انظر: الكتاب (٢/٣٤٢)، وشرح السيرافي (٣/ل١٢٣/ب) بتصرف
(٨) المفصل (٩١) و(١٢٥).

قلت: [المستثنى يحذف تخفيفًا] (-) بعد (إلا) و(ليس) ولا يحذف بعد غيرهما من ألفاظ الجحد (١)؛ لأن الحذف ليس بقياس، فيقتصر به على الموضع الذي سمع، وإنما جاز حذفه حملاً له على [جواز حذف](-) المضاف.

وأما المستثنى منه فلم يجز حذفه كما لا [يجوز](-) حذف المضاف إليه، ووجه الشبه بينهما وبين المضاف [والمضاف إليه] (-)، أن قولك: جاء القوم إلا ناسًا منهم، في تقدير قولك: جاء أكثر القوم، وإنما حذف بعد (إلا) و«ليس» لقيام القرينة الدالة على خصوصية المستثنى المحذوف، فلو قلت: جاء القوم (٢٩٢/أ) إلا، لم يجز، ويجوز: ضربت زيدًا ليس إلا؛ لأن ماتقدم يشعر بالمستثنى [المحذوف](-)؛ لأن المعنى ليس المضروب إلا زيدًا، وكذلك: ليس غير؛ لأن المعنى ليس المضروب غير زيد، والضمة في (غير) بناء لحذف المضاف إليه، وستذكر في الظروف المبنية(٢)؛ وهي في موضع نصب خبرًا لـ«ليس» لأن إعرابها إعراب الاسم الواقع بعد «إلا» والاسم الواقع بعد «إلا»ههنا نصبٌ، فكذلك «غير»(٣).

وقال الأخفش: «إذا أضفت «غيرًا» جاز فيه الرفع والنصب، فالنصب على غضمار الاسم، كأنه قال: الجأتي غيره، ومن رفع أضمر الخبر، أي:ليس غير هذا صحيحًا، فإن لم تضف جاز فتحها وضمها على نية الإضافة مثل: تيم الأول في:

يا تيمَ تيمَ عديٍّ

حيث [حذف](-) منه المضاف وبقي على لفظ ما هو مضاف غير منون، وزعم بعضهم أنه ينون «غيرًا» على وجهي الرفع والنصب.

وقال الجرمي: «تقول: أخذت عشرة ليس إلا وليس غير ن يضمرون ليس غيرها ولي إلا إياها، كأنه قاسه على [قولهم: قام القوم] (+)ليس زيدًا»(٤).

قال الخوارزمي: «الكوفيون يقولون: لا غير بفتح الراح نحو: لا ربت، والبصريون يضمونه على الغاية »(٥).

قال السيرافي: «الحذف الذي استعملوه بعد «إلا » و«غير» إنما استعملوه إذا كانت(٦) كانت(٦) «إلا، وغير » بعد «ليس» فقط(٧)، [وأما معنى «ليس إلا» فقد تقدم] (-) ».

قال ابن السراج: «قد يحذفون المستثنى استخفافًا نحو: ليس إلا، وليس غير، أي: ليس إلا ذلك، وليس غير ذلك(٨)، وهو شاذ والحذف استخفاف، ومنه قوله ٨(٩): «الطيرة من الشرك وليس منها إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل »(١٠).

يريد: [وليس منها](-) إلا من يتطير(١١).

---

(١) شرح السيرافي (١٠/٩) بتصرف.
(٢) المحصل تح البشري (٢٦٥/١).
(٣) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٦٨/ب) والبديع (٢٣٣/١/١) بتصرف.
(٤) شرح السيرافي (١٠/٩-١١) والنص فيه بتصرف.
(٥) التخمير (٤٨٥/١) بتصرف، والنص الواقع بعد قول السيرافي بين معكوفتين تابع لقول الخوارزمي، وليس لقول السيرافي.
(٦) في (ف) «كان».
(٧) شرح السيرافي (١٠/٩) بتصرف.
(٨) الأصول (٢٨٣/١).
(٩) في نسختي التحقيق «صلعم» والصحيح مذِّي.
(١٠) انظر البديع (٢٣٣/١/١) وتخريج الحديث فيه.
(١١) في (ف) «تطيَّر».

وقال المبرِّد: «غير ههنا مبنية واسم «ليس » و«لا» مضمر، والتقدير: ليس شيء غير ذلك، فلما حذف المضاف إليه بنيت[١]».

وقال الزجاج: «ينون في الدرج، والتقدير: ليس فيه غيرٌ لذلك المعنى، فحذف الخبر وحجته أنه بمنزلة «كل، وبعض » فإنهما منونان وإن قطع مضافهما».

قال السيرافي: «وفي هذا القول نظرٌ»[٢].

ولما كان باب الاستثناء كثير الاستعمال، وفيه مسائل صعبة فلنذكر ما يجري مجرى الضابط من ذلك، [ونوردها مسائل][-].

مسألة:

الاستثناء أبدًا من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي، فإن تكررت «إلا» فلها معنيان:

الأول: أن تكون استثناء من استثناء،فيكون الأول ضدًّا للثاني في الإيجاب والنفي، كقولك: عندي عشرة (٢٩٣/ أ) إلا خمسةإلا درهمًا، فـ «الخمسة» مستثناة من «العشرة» و«الدرهم» مستثنى من «الخمسة» فاستقر الإثبات على ستة، ومنه قوله تعالى[٣]:﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ ﴾ فـ﴿ ءَالَ لُوطٍ ﴾مستثنى من قوم مجرمين، و﴿ ٱمْرَأَتَهُۥ ﴾مستثنى من ﴿ءَالَ لُوطٍ ﴾.

الثاني: أن تكون استثناء بعد استثناء لا منه، فتكون «إلا» فيه بمعنى «الواو» تقول: ما فيها أحد إلا زيد إلا عمرو، أي: وعمرو،ولك النصبُ على أصل الاستثناء[٤] فعلى الأول مهما أتيت بمستثنيات كثيرة كان الآخر مستثنى من الذي قبله، فما يبقى منه أخيرًا هو المستثنى من الذي قبل قبله وهكذا، مثال ذلك أنك إذا قلت له [عليَّ] عشرةٌ إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة [إلاستة][+]،وعلى هذا ينقص واحدًا واحدًا إلى أن يقول: إلا واحدًا، لزمت خمسة، ثم لك في الكشف عن [تحقيق][-] ذلك طريقان:

أحدهما: أن تأتي إلى آخر العدد فتسقطه من الذي قبله، فتسقط من مثالنا واحدًا من اثنين، فيبقى واحد فتسقطه من ثلاثة، فيبقى اثنان فتسقطها من الأربعة، فيبقى اثنان فتسقطهما من الخمسة، ثم [على][-] ذلك إلى العشرة، فيبقى خمسة.

الطريق الثاني: أن تجمع العشرة والثمانية والستة والأربعة والاثنين، فتسقط ما بين كل استثنائين، ثم تجمع ذلك فيكون ثلاثين، وتجمع ما أسقطت فتكون خمسة وعشرين، فتسقطها من الثلاثين فيبقى خمسة، لكن هذا إنما يجوز على قول من أجاز استثناء الأكثر، ومن لم يجزه ففيه وجهان:

أحدهما: أن جميع هذه الاستثناءات باطلة؛ لأن الأول بطل؛ لأنه أكثر فيبطل ما يتفرع عليه.

والثاني: يبطل الأكثر إلى أن يصل إلى النصف فيصح، ثم ينظر في الباقي على هذا النسق[٥].

مسألة:

---

(١) المقتضب (٤٢٩/٤) بتصرف

(٢) شرح الكتاب (١٥٧/٥).

(٣) الحجر/ ٥٩-٦٠.

(٤) البديع (٢٣٤/١/١) والنص فيه بتصرف، وفي: التبصرة (٣٧٨/١-٣٧٩) نص قريب منه.

(٥) اللباب للعكبري (٣١٢/١-٣١٣) والنص فيه بتصرف.

لا يجوز الاستثناء إلا من جماعة [محصورة][+] أو نكرة عامة أو اسم جنس نحو: قام القوم إلا زيدًا، وما قام أحد إلا زيدٌ، وذهب الدينار إلا دينارك، وما مر في[١] البعير إلا إبلك، ومنه قوله تعالى[٢]:﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ولو قلت:قام زيد إلا عمرًا [أو قام رجال إلا زيدًا] [+] لم يجز[٣].

مسألة:

لا يجوز استثناء نكرة محضة من نكرة غير مؤقتة[٤]؛ لقلة الفائدة، [فلو قلت: رأيت ناسًا إلا رجلاً أو رأيت رجالاً إلا إنسانًا، لم يكن في الاستثناء فائدة][-]؛ لأن المقصود [من الاستثناء][-] أن يخرج من الحكم ما لولاه لدخل فيه وجوبًا، وقولك: رأيت ناسًا، لا يوجب (٢٩٣/ ب) دخول «رجل»فيهم لو لم تستثنه لكان داخلاً في الحكم، وإذا كان الغرض من الاستثناء غير متصور كان استعمالهم[١] له لغوًا، وكان بمنزلة قولك: أخذت جُملةً إلا درهما[٥].

مسألة:

لا يجوز تقديم «إلا» على العامل والمستثنى معًا في حال نحو قولك: إلا زيدًا قام القوم؛ لأنهم شبهوها بـ«الواو» التي بمعنى «مع» ولأنها تشبه «لا» العاطفة وكل واحد منهما لا يتقدم ما بعدهما عليهما،وقد جاء في الشعر مقدمًا عليها، وأجمع البصريون على جواز تقديم «إلا»على المستثنى منه إذا كان العامل مقدمًا عليها، كقولك:قام إلا زيدًا القوم، وما قام إلا زيدًا أحد، فإن قلت: القوم إلا زيدًا في الدار لم يجز، [وقد تقدم أحد حكم المستثنى في هذا المثال أن يكون منصوبًا][-]، وقد وقعت «إلا» [غير موقعها][-] في قوله تعالى[٦]:﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ تقديره: إن نحن إلا نظن ظنًا، وتقول ك ما ضربنا إلا ضربًا، ولا تقول: لسنا نضرب إلا ضربًا، لانك تقدر أن تقول: لسنا إلا نضرب ضربًا، ولا تقدر في «ما» على ذلك[٧]، ولا تعمل ما بعد «إلا » وأخواتها فيما قبلها، كقولك:ما قومُك زيدًا إلا ضاربون؛ لأن تقديم الاسم الواقع بعد «إلا» عليها غير جائز، فكذلك معمولة لما تقرر أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، إذا كان تابعًا له، فإن جاء شيء يوهم ذلك في الشعر أضمرله ناصبٌ يفسره ما بعده (إلا)[٨].

مسألة:

لا يستثنى بـ «إلا» اسمان فما زاد فلا تقول: أعطيت الناس الدنانير إلا زيدًا الدرهم، كما لا تعطف اسمين بحرف واحد، فأما قول الشاعر[٩]:

---

(١) هكذا في نسختي التحقيق، وفي شرح الجمل لابن بابشاذ، والبديع «بي».
(٢) العصر/٢-٣، بإسقاط (إن) من (ف).
(٣) راجع: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٦٧/أ)، والبديع (٢٣٠/١/١) بتصرف.
(٤) في (ف) «موصوفة»، «استعمال».
(٥) البديع (٢٣٠/١/١-٢٣٤). والنص فيه بتصرف.
(٦) الجاثية/٣٢، وانظر: تعليق المحقق حول تقديرها في: البديع (٢٣٢/١/١).
(٧) انظر: البديع (٢٣٠/١/١-٢٣٤) والنص فيه بتصرف.
(٨) اللباب للعكبري (٣١١/١-٣١٢) بتصرف.
(٩) وهو الأعشى في: معاني الفراء (١٠٠/٢) وشرح اللمع للأصفهاني (٤٩٤/٢) وتخريجه فيه، و«المتعيِّنا» هكذا، وفي المصادر السابقة «المتعيِّبا»، وفي البديع (٢٣٤/١/١) «المتعبيا».

وليس مجيرًا إن أتى الحيَّ خائِفٌ ولا قائلاً **إلا هو المُثَعِّنا**[٤]

فشاذ،، وهو محمول على فعل آخر، فإن قلتنا أعطيت أحدًا درهمًا إلا زيدًا دانِقًا على البدل جاز، وكذلك ما أعطيت القوم الدراهم إلا عمرًا دانِقًا[١]، ومن ههنا منع أبو علي أن يقال: ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضًا؛ لأنه لم يتقدم اسمان يبدل أحدهما من الآخر. وتصحيح المسألة: ما ضرب القوم أحدًا إلا بعضهم بعضًا، وتصحيحها عند الأخفش: أن تقدم أحدهما على الاستثناء فتقول: ما ضرب القوم بعضهم إلا بعضًا، وتصحيحها عند غيرهما مع بقاء صورتهما أن ينصب بعضهما الآخر بـ«ضرب » لا بالاستثناء ولا البدل[٢].

مسألة:

لا يعطف على حرف الاستثناء بـ«لا» لا تقول: قام القوم (٢٩٤/ أ)زيدًا ولا عمرًا، ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو، لأن «إلا» تشبه «لا» من حيث إن[٣] كل واحد منهما يخرج الثاني مما دخل فيه الأول، إلا أنها تفارقها في أن «إلا»[٤] تخرج بعضًا من كل، و«لا» لعطف كل أو بعض على مثلهما، فلما خالفتها[٥] من هذه الجهة لم يجز العطف بها.

فأما قوله تعالى [٦]:﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾فـ«غير» صفة دالة على النفي؛ لأنها صفة (الذين) بمعنى أنهم جمعوا بين نعمة الإيمان وبين السلامة من غضب الله والضلال، ولو كان استثناء لم يجز [٧].

مسألة:

إن كان المستثنى بـ«ليس» مضمرًا، فالأولى أن يكون منفصلاً نحو: جاء القوم ليس إياك ن وقد جاء متصلاً في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم[٨] قال لزيد الخيل: «ما وصف لي شيء في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا ورأيته دون الوصف، لَيسَك»[٩] يريد: ليس إياك، أو إلا أنت[١]، ولنكتف بهذا القدر.

---

(١) انظر: البديع (١/١/٢٣٠-٢٣٤) والنص فيه بتصرف.
(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل١٦٧/ب-أ) والنص فيه بتصرف.
(٣) في (ش) «أن» وما أثبته هو الصواب.
(٤) في نسختي التحقيق «لا» والتصويب من شرح الجمل لابن بابشاذ.
(٥) في (ف) «خالفها».
(٦) الفاتحة/٧.
(٧) راجع: شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/١٦٦/أ-١٦٧/ب) والبديع (١/١/٢٣٦) بتصرف.
(٨) في نسختي التحقيق «صلعم».
(٩) انظر: البديع (١/١/٢٢٢- ٢٢٣) وتخريج الحديث فيه.

الخبر والاسم في بابي كان وإنَّ

[قال ـ رحمه الله ـ][-]:الخبرُ والاسمُ في بابي كان وإن،لمَّا شَبَّه العامل في البابين بالفعل المتعدي،شُبِّه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول به [١].

قلت: قد ذكرت[٢] أن «كان» وأخواتها، و«إنَّ» وأخواتها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، أما كان وأخواتها فأفعال دخلت عليها؛ لتعيين زمن الخبر وعملت [فيها][-] من حيث إنها أفعال مؤثرة في معنى الجملة فأثرت في لفظها؛ ولأنها أشتبهت: ظننت وأخواتها [فعملت إلا أنها][-] من حيث إنها أفعال لابدَّ لها من مرفوع تسند إليه،ولما لم تكن أفعالاً حقيقية لم يكن المرفوع بها [أيضًا][+] فاعلاً حقيقيًا [٣]، أي: لا يتم بها مع مرفوعها[٣] كلام [فاحتاجت إلى خبر ليتم الفائدة][+] [على ما سيأتي في قسم الأفعال][-][٤].

ولما ارتفع بها أحد الجزأين نصب الآخر، [إذ ليس الفعل والفاعل إلا المفعول] [-]، ومنصوبها ايضًا ليس مفعولاً حقيقيًا،[أي:لم يقع عليه فعْلُ فاعل غيره، فهو إذن][-] مشبه بالمفعول من حيث إنه فضله جاءت بعد تمام ما يشبه الجملة، وهذا الذي ذهب إليه أكثر النحاة، [وهو الذي يشعر به كلامه، أعني: أن مرفوعها ومنصوبها مشبهان بالفاعل والمفعول][-] إلا أن إسقاطه اسم كان [من المرفوعات][+] وإدراجه في قسم الفاعل يدل على أنه عنده فاعل، [وذكره ههنا بأنه][-] مشبه بالفاعل، [فإما أن يكون اختار ثمة أنه فاعل، فلم يفرده بالذكر واختاره هنا أنه مشبه فبين تنصيصه عليه ههنا وعدم إفراده بالذكر اختلاف،][-] وإما أن يكون هذا الكلام على خلاف ظهاره، فيحمل قوله: شبَّه العامل (٢٩٤/أ) في البابين بالفعل المتعدي، أي: «إنَّ» شبهت بالفعل المتعدي باعتبار معمولها[٥] جميعًا، و«كان»[٥] شبهت به باعتبار منصوبها خاصةً ، ويكون قوله: شبه ما عمل فيه بالفاعل، راجعًا إلى خبر «إنَّ»[٦] فقط، والمفعول يعني به ك منصوب «إن وكان» جميعًا، فعلى هذا يكون مرفوع «كان» [وأخواتها][+] فاعلاً عنده ويكون قد ترك ذكره في المرفوعات؛ لكونه دخل في حد الفاعل ولم يذكر ههنا حد اسم «إن» هو المبتدأ في المعنى، وخبر «كان»؛ لأن اسم «إن» هو المبتدأ في المعنى، وخبر «كان» هو الخبر في المعنى، وإنما نسب إلى (إنَّ) و(كان) من حيث وجودهما معها، فاستغنى بذلك عن حدِّهما[٧].

وقال الكوفيون: ينتصب خبر (كان) على القطع، يريدون به الحال، وهو فاسد؛ لأنه يكون معرفة مضمرًا ومظهرًا،ومثل هذا لا يجوز أن يكون حالاً .وأيضًا فالخبر ههنا هو المقصود من عقد الجملة كما كان قبل دخول [«كان»][-] ألا ترى أن قولك:ما كان زيد قائمًا، بنفي «قائمًا» لا «كان»،إذا كان هو المقصود من الجملة لم يكن حالاً ؛ لأن الحال لا تأتي إلا بعد تمام الكلام،ويفارق أيضًا المفعول به [من حيث][+] إنه يصح حذفه ولا يلزم أن تكون عدته عدة الفاعل، ولا أن يكون هو الفاعل في المعنى، وخبر كان يلزم فيها هذا كله [٨].

واعلم أنه كان ما كان خبر المبتدأ جاز أن تكون أخبار هذه الأفعال ما لم يمنع من ذلك

---

(١) المفصل (٩١) مع اختلاف في ضبط لفظة (شبه).
(٢) انظر المحصل تح الخزرجي (٨٢٧/٢ ـ ٨٢٩)
(٣) اللباب للعكبري (١٦٦/١) بتصرف.
(٤) المحصل تح النتيفي (٦٨)
(٥) في (ف) «معمولها» «كانت».
(٦) في (ش) «كأن» وفي (ف) «كان» وهو خطأ بين، وما أثبته موافق لهما في الإيضاح لابن الحاجب.
(٧) الإيضاح لابن الحاجب (٣٧٩/١ ـ ٣٨٠) والنص فيه بتصرف. في (ف) «خبرًا للنافية».
(٨) انظر: اللباب للعكبري (١٦٧/١) والنص فيه بتصرف، والتبيين (٢٩٥ ـ ٣٠١).

مانع من أمر أو استفهام أو نهي أو غير ذلك [١]. واختلفوا في الفعل الماضي الذي ليس معه «قد» فقالوا: لا يجوز أن يكون خبر ليس؛ لأنها تنفي ما في الحال والماضي ليس بحال، ويجوز أن يكون خبر الباقي [٢]، لكن بشرط أن تكون معه «قد» ظاهرة أو مقدرة، [فأما][-] قوله تعالى [٢]:﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾ [فجاز][-] لكون الكلام شرطًا[٣]، وقيل: «قد» مضمرة، والأحسن في خبر كان إذا كان مضمرًا أن يكون منفصلاً ؛ لأنه في الأصل خبر [المبدأ][-]، والخبر لا يتصل [بالمبتدأ][+]، ويجوز أن يكون متصلاً ؛ لشبهه بالمفعول في الجملة: فكنت غياه في أحسن ما: كنته، قال [٤]:

فإن لا يَكُنْها أو تكنه[٥] فإنه[٣]

ومرفوع «إن وأخواتها»[١] [ومنصوبها][-] مشبهان أيضًا بالفاعل، ولتقسيمه[٦] الهندسي تحيَّر الناظر وتشعَّب الخاطر في مسائل هذين [البابين][-]، والأولى أن يتم الكلام عليهما في قسمي الأفعال والحروف [٧].

قال الخوارزمي: «خبر كان يشبه المفعول من حيث إنه اسم يعقب الفاعل، وللفعل عليه دلالة واقتضاء، وقد جاز أن يكنَّى عنه بالمضمر المتصل»[٨].

قال ـ رحمه الله ـ: «ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم[٩]: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرا وإن شرًّا فشرٌّ، والمرء مقتول (٢٩٥/أ) بما قَتَلَ به إن خنْجَرًا وإن سيفًا فسيف، إي: إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خير، وإن كان عمله شرًّا فجزاؤه شر، [ومنهم من ينصبهما، أي: إن كان خيرًا كان خيرًا][١٠]، والرفع أحسن في الأخير، ومنهم من يرفعهما ويضمر الرافع، أي إن كان معه خنجر فالذي يُقتل به خِنْجَر، وقال النعمان بن المنذر:

قد قيل ما قيل إن حقا وإن كذبا»[١١].

قلت: لما كان خبر «كان» مشبها بالمفعول، وكان المفعول [قد][-] يضمر عامله شبه [به][-] في هذا الحكم أيضًا، فأضمر عامله وإنما يضمر إذا كان هناك ما يدل عليه وما يقتضي الفعل من نحو: «إن» الشرطية و«لو»، ومع هذا فإضمار «كان» ليس بقياس [فيقف عند السماع][-].

---

(١) انظر التبصرة (١٨٧/١) والبديع (٤٧٣/٢/١) وشرح الجمل لابن خروف (٤١٧/١).
(٢) يوسف/٢٧، وفي نسختي التحقيق من دون «الواو» مع «إن» فأضفتها، في حين ذكرت الآية (٢٦) في (ف) وهي أحسن من حيث الترتيب.
(٣) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل ٤٧ / أ، ٥٢ / أ) واللباب للعكبري (١٧٠/١) بتصرف بينًا يردُّا بن خروف بهذه الآية على المعكوفين الذي اشترط هذا الشرط، انظر شرح الجمل (٤٤١/١) مع الهامش (٣).
(٤) أبو الأسود الدؤلي، وهو في: الكتاب (٤٦/١) والبديع (٤٧١/٢/١) وتخريجه فيه:
أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلبانِها.
(٥) في (ف) البيت هكذا: «فلا تكُنْهُ أو يكُنْها»، «أيضًا مشبه بالفاعل، واسمها مشبه بالمفعول».
(٦) في (ش) «ولتقسميته» والتصحيح من (ف).
(٧) انظر المحصل تح النتيفي (٦٧، ٥٤٠).
(٨) التخمير (٤٨٧/١) بتصرف.
(٩) انظر الكتاب (٢٥٨/١) ففيه الأقوال كلها.
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من المفصل تح حسان.
(١١) المفصل (٩١ ـ ٩٢) و(١٢٦).

قال سيبويه: «لو قلت: عبد الله المقتول، تريد: كان عبد الله المقتول لم يجز»[١].

فمن المواضع التي أضمرت[١] فيها «كان» [بعد «إن»][-] هذه المسألة، وفيها ونظائرها أربعة أوجه بحسب القسمة العقلية، وذلك [أنه نحو:][-] أن ترفع الشرط وجوابه، وأن تنصبهما، وأن ترفع الأول وتنصب الثاني وبالعكس.

أما رفع الأول فالعامل فيه «كان» وكذلك إذا نصبته فتقدير الرفع: إن كان في عمله خير، وتقدير النصب: إن كان عمله خيرًا. وأما الذي في الجواب فنصبه أيضًا بإضمار «كان» وإن رفع جاز أن يكون بإضمار مبتدأ، وجاز أن يكون بإضمار «كان » والأفصح الأقيس في هذه الأربعة نصب الأول ورفع الثاني وهو الذي بدأ بذكره؛ لأن التقدير فيه: إن كان عمله خيرًا،والمعنى عليه من حيث إنَّ «إنْ» تقتضي الفعل،وإذ ليس مظهرًا[٢] وجب أن يكون مقدرًا توفيرًا عليها مقتضاها، ومتى أضمر الفعل أضمر فاعله؛ لأنه كالجزء منه، ولما كان في الكلام دليل عليه جاز حذفه، ولو رفعنا الأول أضمرنا مع كان المفعول، ولا شك أن دلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته على المفعول،وأيضًا فإذا رفعت فلابد من تقدير رافع، ولا يقدر إلا «كان» لكون المعنى عليه، وإما أن تقدرها تامة وذلك ضعيف؛ لأن التامة قليلة الاستعمال بالاستقراء، وما قل استعماله قل حذفه،وأيضًا فإن تقدير [كان][+] التامة يخل بالمعنى؛ لأنه يصير كأنه أجنبي عن الأول، والمعنى على تعلقه به وذلك إنما يكون في الناقصة.

وإما أن تقدرها الناقصة فيجب أن يكون الخبر محذوفًا مقدرًا؛ ليكون «خيرًا» اسمًا لها، ولا يمكن أن يُقدر إلا مثل قولك: إن كان في عمله خيرًا[٣]، أو ما شابهه وهو ضعيف لفظًا ومعنى، أما اللفظ فلكثرة المحذوف، وأما المعنى؛فلأنه يرجع مخصوصًا، وليس المعنى على الخصوص، وإنما المعنى على الإطلاق، فعلم بأن النصب (٢٩٥/ ب) في الأول أولى، وإنما كان الرفع في الثاني أولى؛ لأنه إذا ارتفع كان خبر مبتدأ[٤]محذوف بعد فاء الجزاء، والمبتدأ يحذف بعدها قياسا،وأيضًا فـ «إلغاء» إنما أتي بها؛ لتربط المبتدأ والخبر بالشرط؛ لأن الجواب إذا كان فعلاً لم يحتج إلى «القاء» على تفصيل فيه سيأتي.

وإذا كان الغرض من «الفاء» ذلك وجب أن تقدر ههنا كذلك فتضمر بعد المبتدأ، أي: فالذي يجرى به خير، وضعف نصبه؛لأنه لابد أن يُقدَّر له ناصبٌ، ولا ناصب غير «كان» وإذا قدرت «كان» فإما أن يكون التقدير إن كان عمله خيرًا كان خيرًا، كما قدره سيبويه[٥] وهو ضعيف، لأنه يلزم منه حذف «الفاء» الثابتة في المسألة وهو غير مستقيم.

وأيضًا حذف الفعل على غير قياس، وحذف المبتدأ المذكور [على][-] قياس، فكان أولى، وأما إن كان التقدير،إن كان عمله خيرًا فيكون جزاؤه خيرًا، فيضعف من حيث إن مجيء «الفاء» مع الفعل المضارع قليل،وأيضًا فإنه على غير قياس، ورفعه على القياس.

ولم يذكر المصنف رفع الأول ونصب الثاني وذكر عكسه، ونصبهما جميعًا ورفعهما [جميعًا][-]،ويلزم من جواز نصبهما جميعًا جواز رفع الأول ونصب الثاني وإن كان أضعف فيجوز أن يكون تركه لضعفه، ويجوز أن يكون ترك ذكره؛ لأن في كلامه مما يرشد إليه،

---

(١) الكتاب (٢٩٤/١) بتصرف.
(٢) في (ش) «مظهر» والتصحيح مني.
(٣) في الإيضاح لابن الحاجب: «خيرٌ» وهو الصواب.
(٤) في (ش) «لمبتدأ » والتصويب من (ف) والإيضاح لابن الحاجب «فتخير» والتصحيح من (ف) وشرح السيرافي.
(٥) الكتاب (٢٥٨/١، ٢٦١).

ويقدر النصب فيكون الذي يجري به خيرًا، وإذا قلت: إن خيرًا فخير، فالتقدير: إن كان عمله خيرًا فالذي يُجري به خيرٌ، أو فجزاؤه خير، وإن قلت: إن خير فخيرًا، فتقديره: إن كان في عمله خير فيكون الذي يجزى به خيرًا، وهو أردى الوجوه.

وإن قلت: إن خيرًا فخيرًا، فتقديره عند سيبويه[١]: إن كان خيرًا جزي خيرًا، فلم يُضمر «كان» في الثاني ولم يأت بـ«الفاء» لما صرح بالفعل [الماضي] [-]؛ لأن «الفاء» لا تدخل على الفعل [الماضي، الواقع][+] جوابًا للشرط، إلا إذا كان فيه معنى الدعاء، ورفعها ونصبها متوسطان بين الأول والثاني [٢].

قال في الحواشي: «أي إن كان خيرًا جُزي خيرًا وإن كان شرًّا جزي شرًّا، هذا قول سيبويه[٤]» وقيل: إن كان خيرًا جزاءه يكون خيرًا؛ لن «الفاء» في قوله: فخيرًا، توجب ن يكون الجزاء جملة [اسمية][+] لا محالة إلا أنه تسومح في التقدير، قال سيبويه[١]: «تقول: مررت برجل إنْ طويلاً وإنْ قصيرًا لم أرُعْ بأيِّهم أفضلُ إنْ زيدًا وإنْ عمرًا، لا يكون في هذا إلا النصب؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: إن كان [فيه] [٣] طويل أو كان فيه زيد، ولا يجوز [على: إنْ وقع][-].

وأما: إن حق وإن كذب، فتقول فيه: إنْ (٢٩٦/ أ) كان فيه حق، وإن كان فيه كذب، وإن وقع حق أو باطل، وجوز سيبويه أن تكون «كان» في قولهم إن خير[٤] فخير، وإن خنجر فخنجر، أي: إن كان معه خنجر فالذي يقتل به خنجر، تامة وناقصة، وزعم يونس أن العرب تنشد هذا البيت[٥]:

فإن تك[٥] في أموالنا لا نضق[٥] بها ذراعًا وإن صبرٌ فنصبرُ للصَّبْرِ

النصب على: إن كان صبرًا، والرفع على قوله: وإن وقع صبر، وكذلك قوله: إن حقًا وإن كذبًا على هذين التأويلين.

قال سيبويه: «والرفع أكثر وأحسن في الآخر؛ لأنك إذا أدخلت «الفاء» في جواب الجزاء استأنفت فيما بعدها، وحسن أن تقع فيما بعدها الأسماء، وإنما أجازوا[٦] النصب حيث كان فيما هو جوابه؛ لأنه يجزم كما يجزم[٧]؛ ولأنه لا يستقيم واحد منهما إلا بالآخر، فشبهوا الجواب بخبر المبتدأ، وإن لم يكن في مثل حاله كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريبًا منه»[٨].

قال الخوارزمي: «هذه المسألة على أربعة أوجه، نصب الأول ورفع الثاني وهو أجودها، وغنما أضمر «كان» لكثرة دورها، ولم تضمر التامة؛ لان الناقصة أدور [وأكثر][-] في الكلام، وإنما أضمر المبتدأ في جانب الجزاء ولم يضمر الفعل؛ لان «الفاء» التي تقع جوابًا للجزاء إنما تكون في المبتدأ؛ لأن الجزاء بالفعل [لا] [-] يحتاج[٤] إلى (الفاء)».

---

(١) الكتاب (٢٥٨/١، ٢٦١).
(٢) انظر: شرح السيرافي (٢٥/٥ - ٢٦) والإيضاح لابن الحاجب (٣٨٠/١ - ٣٨٢) والنص فيهما بتصرف.
(٣) إضافة من الحواشي.
(٤) في نسختي التحقيق «خيرًا» وتصحيحها من الحواشي والكتاب.
(٥) لهدبة بن خشرم، وهو في: الكتاب (٢٥٩/١) والكامل (١٤٥٣/٣) وفي الحواشي و(ف) «يك» تضيق والصواب ما أثبته.
(٦) في الحواشي: «اختاروا» وما في نسختي التحقيق موافق للكتاب.
(٧) في (ف) «كالجزم»، «يحتاج».
(٨) انظر: الكتاب (٢٥٨/١ - ٢٦١) والحواشي ل (١٣٤ / ب - ١٣٥/ أ) والنص فيه بتصرف يسير.

ثم رفعُهما معًا، وتقديره: إن كان معه خير فجزاؤه خير، و«كان» ههنا تامة أو ناقصة، وإنما كان هذا دون الأولى؛ لأن آخر الكلام ليس على سنن أوله.

ثم نصبُهما وتقديره:إن كان عمله خيرًا فهو يجزى خيرًا، وإنما كان هذا دون الأول [والثاني][(١)]؛ لكثرة الإضمار، وهو إضمار المبتدأ والفعل المبني للمفعول وفاعله، ثم رفع الأول ونصب الثاني وتقديره: إن كان منه خير[(٤)] كان جزاؤه خيرًا، وإنما كان هذا أضعف الوجوه؛ لأنه عكس المختار، ومخالفة الأصل فيه في الظرف.

وقول الشيخ: والرفع أحسن في الآخر؛ لأن الآخر هو الجزاء المقصود بهذا الكلام، فيكون أداؤه بأقوى الجملتين وهي الاسمية أولى، وإنشاده هذا البيت أعني:إن حقًا وإن كذبًا)، يوهم أنه من الكلام المتقدم تجوز فيه الوجوه، وقد قالوا: بأنه لا يجوز إلا النصب، وهذا لأنه إنما يقع مثل هذا على تقديره اسمًا لـ«كان» ويُجعل الخبر في تقدير الظرف له.

ومحالة أن تكون جملة الشيءظرفًا لجميعه، ولهذا استحال أن تقدره بقولك: إن كان فيه حق أو كذب، وأما قوله[(٢)]:

إن ظالمًا فيهموإن مظلومًا

فإنما وجب نصبه؛ لأن المخاطب مضمر في الفعل فانتصب «ظالمًا» على الخبر، ولا يمكن غير ذلك (٢٩٦/ ب) لما يقتضيه معنى البيت[(٣)]».

وتمام البيت الذي أنشد[(٤)]: فماعتذارُك من قولٍ[(٥)] إذا قيلا

وقد جُوِّز فيه الرفع على معنى: إن وقع حق وإن وقع كذب، أو على: كان فيه حق وإن كان فيه كذب[(٦)].

[يروى أن النعمان كان يأكل يومًا مع] [الربيع بن زياد العبسي][(٧)]، وهو يؤاكل على عادته عادته وحده، وكان يؤذي كل من يفد على النعمان، فرمي بلبيد وهو مراهق فنافسه [فدخل عليه فأنشد[(٨)]:]

نحـــن بنـــو[(٩)] البنـــينَ الأربعَـــةْ
ونحـن خيـرُ[(١٩٣٠)] عامر بـن صَعْصَـعَهْ

---

(١) في التخمير: «دون الوجه الثاني» «خيرًا».

(٢) البيت لليلى الأخيلية، وهو في ديوانها (١٠٩) والكتاب (٢٦١/١) وشرح السيرافي (٢٨/٥) مع الهامش(٣) والتخمير (٤٨٩/١ ـ ٤٩٠) وتخريجه فيه مع اختلاف لا يؤثر، وصدره:

لا تَقرَبَنَّ الدهرَ آل مُطَرِّفٍ

مع أنه أيضًا نسب إلى حميد بن ثور الهلالي، ويروى:

لا تَغْزُنَّ الدَهر آلَ مُطَرِّفٍ لا ظالمًا أبدًا ولا مظلومًا

ولا شاهد فيها على هذه الرواية.

(٣) التخمير (٤٨٧/١ـ ٤٩٠) بتصرف.

(٤) في الكتاب (٢٦٠/١٠) والتخمير (٤٨٩/١) وتخريجه فيهما، مع اختلاف لا يمس الشاهد.

(٥) في (ف) «شيء» ووضع علامة إلحاق فوقها «قول» كما في (ش) وهو مروي بهاتين الروايتين؛ إلا أنها لا تؤثر في الشاهد، «فقد » وصوابه ما أثبته، «دخل » وما في (ش) أحسن.

(٦) شرح السيرافي (٢٧/٥) بتصرف.

(٧) إضافة من التخمير.

(٨) الأبيات في: ديوانه (٥٩ـ ٦٠) وفيه«ضيَّعه»بدلاً من «أودعه» ومجالس ثعلب (٣٨٠/٢ـ ٣٨٢)، والتخمير (٤٩٠/١ـ ٤٩١) مع اختلاف في رواية الأبيات بينها.

(٩) إضافة من: مجالس ثعلب، والتخمير، ويروى فيها «خيار»بدلاً من «خير» مع إسقاط (الواو) من «نحن».

مـــــون الجَفْنـــــةَ المُزَعْزَعَـــــهْ
والضـــاربون الهـــامَ تحـــت الخَيْصَـــعَهْ[١]
مَهْـــلاً أبيـــتَ اللعـــنَ لا تأكـــلْ مَعَـــهْ
ـــتَهُ مِـــنْ بَـــرَصٍ مُلَمَّعَـــهْ

[فقال النعمان: وكان ماذا؟ فقال:]

وأنـــه [ـــدخل فيهـــا أُصـــبعَهْ] [٢]
يُولجُـــها حتـــى يُـــواري أشْـــجَعَهْ
كأنمـــا يطلـــبُ شـــيئًا أودعَـــهْ

فأمسك النعمان عن مؤاكلته، وقال: ما تقول يا ربيع؟

قال أبيتَ اللعنَ، كذب الغلام.

فقال لبيدُره فَلْيُجِبْه. فقال النعمان: أجبه يا بديع.

فقال: والله، لما تسومنيمن الخسف أشد عليَّ ممَّا عضهني به الغلام.

فحجبه بعد ذلك، فأراد الاعتذار إليه، فانشد البيت: قد[٣] قيل ما قيل إن حقًّا وإن كذبًا.

قال ـ رحمه الله ـ: «ومنه: ألا طعام ولو تمرًا، وائتني بدابةٍ ولو حمارًا، وإن شئت رفعت بمعنى: ولو يكون [تمرو]حمارٌ، وادفع الشرَّ ولو إصبعًا»[٤].

قلت: «ألا» ههنا للتمني «ولا» هي النافية التي للتبرئة، ودخلت [عليها] همزة الاستفهام فلم تغير عملها، و«لو» من حروف الشرط فلهذا جاز إضمار «كان» بعدها، أي: ولو يكون تمرًا، ولو تكون الدابة حمارًا أو المركوب، والرفع على ولو يكون فيما يأتيني به حمارٌ، وادفع الشر ولو إصبعًا، أي: ولو يكون إصبعًا، أي: ولو يكون دفعُك قدر إصبع، [أي: ولو دفعت إصبعًا، أي: قدر إصبع][-]، وهو ظرف مكان على طريق التوسع والمجاز.

قال الخوارزمي: «أي: ولو كان الدفع[٥] مقدار إصبع، والمعنىولو كان الدفع قليلاً، قليلاً، وقال: ألا طعامولو تمرًا من الكلام المسمى بالتجريد، و«كان» هي التامة فيمن رفع، وعليه قوله تعالى[٦]: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴿٣٧﴾﴾ بالرفع، أي: فحصلت وردةٌ»[٧].

قال ـ رحمه الله ـ: «ومنه: أما أنت منطلقًا انطلت، والمعنى: لأن كنت منطلقًا، و«ما» مزيدة معوضة من الفعل المضمر، ومنه قول الهذلي[٨]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أنت ذا نفرٍ فَإِنَّ قومي لَمْ تَأْكلْهُمُ الضَّبُعُ[٩]».

قلت: اختلف الكوفي والبصري مع إجماعها على حذف الفعل، فقال الكوفي: هو

---

(١) تكملة من: مجالس ثعلب.

(٢) ما بين الأقواس المعكوفة هو الموجود في (ش) وواضع أن النص مطموس بدولة الفراغات التي فيها. وتكملة النص من (ف)علمًا أني تصرفت في صياغة القصة ليستقيم مع باقي (ش) خاصة في مقدمتها.

(٣) في (ف) «فقد».

(٤) المفصل (٩٢) و(١٢٦) وما بين المعكوفتين إضافة منهما.

(٥) في (ش) «الرفع»، والتصحيح من (ف) والتخمير.

(٦) الرحمن/٣٧، وقرأها بالرفع: عبيد بن عمير، وعمرو بن عبيد، معجم القراءات (٢٧٠/٩).

(٧) التخمير (٤٦١/١) بتصرف.

(٨) ينسب لأبي ذؤيب، وهو للعباس بن مرداس في: ديوانه (١٢٨)، والكتاب (٢٩٣/١)، والتخمير (٤٩١/١ـ ٤٩٢) وتخريجه، مع أن الشرط الثاني لم يذكر في المفصل.

(٩) المفصل (٩٢) و(١٢٦).

بمعنى «إن» الشرطية ومن مذهبهم أنَّ «أنْ» المفتوحة تكون للمجازاة أيضًا، وعلى هذا يحملون قوله تعالى[١]: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ بالفتح، ويجعلونها مثل المكسورة، وأما البصري فالتقدير عنده: لأن كنت منطلقًا، أي: لهذا المعنى الذي كان في الماضي منك، ولهذا شبهها سيبويه بـ«إذ» ولأجل أن الثاني استحق بالأول دخلت «الفاء» في البيت فحذفت «اللام» على القياس (٢٩٧/أ) المطرد في جوازه حذف الجار مع «أن» مخففة ومثقَّلة، ثم حذفت «كان» لاختصار فصار الضمير المتصل منفصلاً لحذف ما يتصل به، فصار في التقدير: أنْ أنت، فعوضوا من «كان» «ما» لتكون دالة على [ذلك] المحذوف، ولكونها عوضًا لا يجوز الإتيان بها مع «كان» وأجازه المبرد[٢]؛ لأنها زائدة في الجملة فصار التقدير: أن ما أنت، فأدغمت النون في الميم فصار «أمَّا» وهذان من المواضع التي تحذف فيها «كان» لأن «أنْ» هذا لا يقع بعدها لاسم فـ«أنت» اسم «كان» و«منطلقا» خبرها.

ويجوز أن تكون «كان» واسمها المذكور[٣] تأكيد وهو بعيد؛ لأن الحذف مجاوز، والمجاز لا يؤكد وهذا الذي ذهب إليه البصري. وإن كان فيه حذف كثير، لكنه قريب بالنظر إلى ما يلزم لو لم تقدر [كان][+]، ولا يستبعد التأويل إذا كان تركه يؤدي إلى ما هو أشد منه، وذلك أنك لو لم تتأول [ذلك][-] لم تستقم إعراب هذا الكلام وخرج عن كلامهم، فارتكاب استبعاد أولى من ارتكاب ما يخرج عن القاعدة المعلومة.

ومثله في الحذف: إما لا، والأصل أن الرجل [إذا امتنع][٤] من [فعل][-] أشياء يلزمه فعلها فيقنع منه بالبعض، فيقال: إما لا فافعل، أي: عن كنت لا تفعل كل ما يطلب منك فافعل هذا فقط، ثم زيدت «ما» عوضًا من المحذوف.

ولما كثرت هذه اللفظة صار[٥] «لا» مع «إما» كالكلمة الواحدة حتى أمالوها، قال سيبويه: «وإن جئت بالفعل [كسرتَ «إن» لأنك تريد: إن كنت منطلقا انطلقت، ولا يمنع عند المبرِّد[١] وغيره إذا حذفت «ما» وأتي بالفعل][-] أن تفتح وتكسر، فالفتح على: لأن[٦] كنت، أي: لانطلاقك انطلقت[٧]».

قال ـ [رحمه الله ـ][-] في الحواشي: «قال سيبويه: إنما هي «أنْ» ضُمَّت إليها «ما» وهي [ما][-] للتوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها ليكون عوضًا من ذهاب الفعل كالألف و(الهاء) في اليماني والزنادقة، ومثل ذلك في لزوم «ما» قولهم: إمَّا لا، فألزموها «ما» عوضًا ثم قال: «لما كان قبيحًا عندهم أن يذكر الاسم بعد «أن» ويبتدئونه بعد «أما» لقبح كي[٨] عبدُ الله يقول ذلك، حملوه على الفعل حتى صار كأنهم قالوا: إذ صرت منطلقًا فانا أنطلق؛ لأنها في معنى «إذ» في هذا الموضع إلا أن «إذ»[٩] لا يحذف معها الفعل، و«أما» لا

---

(١) البقرة/٢٨٢.
(٢) الانتصار (٩٨ـ ٩٩).
(٣) في (ش) «فأنث» «والمذكور».
(٤) ما بين المعكوفتين مطموس في (ش)، فأكمل من (ف).
(٥) هكذا، والأظهر «صارت».
(٦) في (ف) «أن لا».
(٧) انظر: الكتاب (٢٩٣/١ـ ٢٩٥)، وشرح السيرافي (٦٤/٥ـ ٦٧)، والإيضاح لابن الحاجب (٣٨٢/١ـ ٣٨٣) والنص فيهما بتصرف.
(٨) في نسختي التحقيق: «إما»...«أن» لفتح «أن»..» والتصويب من الكتاب والحواشي، إلا أنه في الحواشي أثبت «إما» في الموضعين.
(٩) في الحواشي «إذا».

لا يذكر بعدها الفعل المضمر، كما لا يذكر في: من أنت زيدًا؟

وإن أظهرت الفعل قلت: إما كنت منطلقًا انطلقت، فحذفت الفعل لا يجوز هنا كما لم يجز ثمة إظهاره، لأن «أما» كثرت في كلامهم واستعملت (٢٩٧/ب) حتى صارت كالمثل المستعمل وليس كل حرف هكذا كما أن كل حرف ليس بمنزلة لم «أُبَلْ ولم أَكُ» وقال: «لو قلت: ولو حمارٍ فجررت لكان بمنزلة قولك: مررت برجل إنْ زيدٍ وإنْ عمروٍ، تريد: إن كنتُ مررت بزيد، وإن كنت مررت بعمرو، وقال بعضهم: حسبُك بدرهم، فقال المجيب: فهلا دينارٍ، أي: فهلا بدينار[١]».

قال الخوارزمي: «هذه المسألة مختلف فيها بين الكوفيين والبصريين [فالكوفيون][+] يجيزون[٢] أمَّا زيدٌ قائمًا معه، [مع][+] فتح الهمزة على أنها قد غيرت[٣] صورتها؛ ليؤذن بتغيير عملها في الشرط والمشروط[٤] فيها.

وعن مجاهد وأبي العجاج[٥] ﴿إنا هديناه السَّبِيلَ إمَّا شَاكِرًا وَإمَّا كَفُورًا﴾ بالفتح، وهي لغة شاذة نقلها الفراء عن قيس والبصريون يقولون هي: أن[٦] المصدرية و«اللام» منها محذوفة؛ لأن حرف الجر يحذف عند أنْ وأنَّ كثيرًا، و(ما) مزيدة معوضة من الفعل المضمر راجعه على معنى المُسَلطة[٧] فيما: ذكره علي بن عيسى؛ لأنها هي التي سُلِّطت على حذف «كنت» بأن صارت عوضًا منه، ونحوها: إنك ما[٨] وخيرًا، قال[٩] معناه[١٠]: إنك إنك ما وخيرًا مقرونان، على أن «ما» مزيدة وهي لازمةٌ عوضًا وهو الخبر، ونظيرها افعل إما لا (ما) عوض، ومعنى الكلام: من أجل أن كنت منطلقًا انطلقتُ.

وفي أمثالهم[١١]: «أفصد من الضبع» لأنها إذا وقعت في الغنم عاثت، ولم تكتف بما يكتفي الذئب، قال الأصبهاني: «ومن عيث الضبع وإفسادها استعارت العرب [اسمها][-] للسنة المجدبة، فقالوا: «أكلتنا الضبُع» قال ابن الأعرابي: «لا يريدون بالضبع السنة، وإنما [هو أن][-] الناس إذا أجدبوا ضعفوا فعاثت فيهم الضباع والذئاب، فأكلتهم»، ومعنى: أن كنت ذا نفر: فإنا أيضًا لم نقل»[١٢].

قال ـ رحمه الله ـ: «وروي قوله:

إما أقمتَ وأما **أنت مرتحلاً** فالله يكلأُ ما تأتي وما تَذَرُ

بكسر الأول وفتح الثاني»[١٣].

---

(١) انظر: الكتاب (٢٦٩/١، ٢٩٣ـ ٢٩٤)، والحواشي (ل١٣٥/أ) مع تقديم وتأخير وتصرف في النص.
(٢) في (ش) «والبصريين فيجيزون...فتح» والتصحيح من (ف) ومذِّي.
(٣) في (ف) «غير بين».
(٤) في التخمير «والمتروك».
(٥) الإنسان/٣، وهي قراءة: أبي السمال، وأبي العاج كثير بن عبدالله. انظر: معجم القراءات (٢٠٦/١٠)، والتخمير (٤٩٢/١) مع الهامش (٤).
(٦) في التخمير: «إنْ».
(٧) في (ش) «فيها»، والتصويب من (ف) والتخمير.
(٨) «وما خيرًا» «الجر» في الموضعين، والتصحيح من التخمير.
(٩) في التخمير: «أبوسعيد».
(١٠) شرح السيرافي (٧٧/٥) بتصرف.
(١١) مجمع الأمثال (٤٦٢/٢) ومما يلحظ أن المثل وما بعده إلى قوله: «فأكلتهم» مدوَّن بنصه في مجمع الأمثال.
(١٢) التخمير (٤٩٢/١ـ ٤٩٤).
(١٣) المفصل (٩٢) و(١٢٧).

قلت: كسر الأول؛ لظهور الفعل، وفتح الثاني: لظهور الاسم بعدها يليها، وإنما كسرت عند ظهور الفعل؛لكونها شرطًا ودخول «ما» عليها كدخولها في قوله تعالى[١]: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾.

وفتح الثاني واجب؛ لأنه مثل قولك:أمَّا أنت منطلقًا، وقد ذكرنا وجهه، وأما «الفاء» في قوله[٢]:

فالله يكلأ ما تأتي ومَا تَذَرُ

فجواب للشرط ومعَلَّل بقوله:أمَّا أنت مرتحلا، وصح أن يكون لهما جميعًا من حيث كان الشرط والعلة في (٢٩٨/ أ)معنى واحدٍ. ألا ترى أن قولك:إن أتيتني أكرمْك، بمعنى: أكرمْك لأجل إتيانك، فإذا ثبت أن الشرط والتعليل بمعنى واحد صح أن يُعطف احدهما على الآخر ويجعل الجواب لهما جميعًا في المعنى، فصار مثل قولك: إن أكرمتني وأحسنتإليَّ أكرمتك، إلا أنه وضع موضع «أحسنت إلي»لفظُ التعليل فصار كأنك قلت: إن أكرمتني لأجلإتيانك فأنا أكرمُك، وذلك شائع[٣].

[قال](+) الخوارزمي: «قول الشيخ روي قوله: [إما](-) أقمت وأما أنت، بكسر الأول على أنه شرط، وفتح الثاني على أنه ليس بشرط بل إخبار عن ماض، والماضي: إن أقمت[١] فالله يكلأ ما تذر، والآن لأنكنت مرتحلاُ فاللهأيضًا يكلأ ما تأتي وما تذر»[٤].

---

(١) مريم/٢٦.
(٢) وهو لا يعرف قائله، وانظره في: التخمير (٤٩٤/١) وتخريجه فيه، وصدره في المفصل.
(٣) الإيضاح لابن الحاجب (٣٨٣/١) بتصرف، وفيه «سائغ».
(٤) التخمير (٤٩٤/١) بتصرف، وفيه «قمت».

باب المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس

[قال ـ رحمه الله ـ] [-]: «المنصوب بلا التي لنفي الجنس، هي كما ذكرت محمولة على «إنَّ» فلذلك نصب بها الاسم ورفع بها الخبر»[١].

قلت: كان ينبغي أن يذكرها ما يتميَّز به المنصوب بـ«لا» لأنه بوَّب له كما فعل في غيره، والأولى أن يقال هو: المسند إليه النكرة بعد دخول «لا» عليه، يليه مضافًا ومشبَّها بالمضاف، وكأنه[٢] استغنى عن هذا بما ذكره في أثناء فصول الباب[٣].

واعلم أن «لا» تأتي على أقسام بلغها بعض المتأخرين[٤] إلى ثلاثة عشر قسمًا: ناهية، ودعاء، وزائدة على الإطلاق [وكما في[٥] ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ ولزيادتها فصلت بين العامل والمعمول، وجوابًا للقسم، ولنفي الحال والاستقبال،][-] وجوابًا للاستفهام، وعاطفة، ومهيئَة، ونفيًا، وتبرئةً، وبمعنى ليس، وبمعنى لم، وبمعنى غير نحو[٦]: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾.

وأما قسمتها بالنسبة إلى العمل فعلى قسمين: عاملة، وغير عاملة، والعاملة منها هي: النافية، والناهية.

والنافية [العاملة][-] على ضربين: نافية للجنس بأسره، ونافية لواحد منكور من غير تعرض لحال الباقي وهذه غير عاملة، والأولى هي العاملة وتسمى «لا التبرئة»[٧] وهي المذكورة في هذا الفصل.

وتعمل في الاسم المفرد النكرة، وفي المضاف النكرة، وفي المشابهة للمضاف [٨]، وعملها لشبهها بـ«إنَّ» قد ذكرنا جهة الشبه بينهما في المرفوعات[٩] من أنهما [اجتمعا في][-] لتاكيد، غير أن هذه لتأكيد الإثبات، والأخرى لتأكيد النفي، وأنها نقيضتها، و[حمل][-] النقيض على النقيض، [إما][-] لأنه أحد الطرفين [كما أن الآخر في الطرف الآخر، وإما][-] لملازمتهما في الذهن [إذ ليس بينهما] (٢٩٨/ ب) واسطة [فلما تلازما أعطى أحدهما شيئًا من أحكام الآخر][-][١٠]،

ثم المشبه بـ«إنَّ» [أضعفها][-] ولفرعيتها[١١] اعتبر في إعمالها شرائط.

[الأول][١٢]: أن تلي الاسم من غير فصل.

الثاني: أن يكون [الاسم][+] نكرة.

---

(١) المفصل (٩٢) و (١٢٧) .
(٢) في (ف) «وكأن» وهي غير صواب .
(٣) انظر : الإيضاح لابن الحاجب (٣٨٣/١ ـ ٣٨٤) والنص فيه بتصرف ، وشرح المقدمة الكافية له (٢٦٩/٢) ففيه ما يقرب من هذا الحديث (٢٧٨/٢).
(٤) يظهر أنه ابن الشجري فقد عدَّ في : الأمالي (٥٢٧/٢ ـ ٥٤٤) أحد عشر نوعًا ، ويزاد عليه شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل ١٧١/ ب) والمباحث الكمالية والنص فيه .
(٥) الأعراف : ١٢ وقد أضفت إلى الآية الكريمة {ما} كما هي في المصحف .
(٦) البقرة / ٦٨.
(٧) راجع : شرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ ١٧١/ ب) والمباحث الكمالية (٢٧٨/٢) بتصرف .
(٨) انظر : الإيضاح للفارسي (١٩٣) والبديع (٥٧٣/٢/١) .
(٩) المحصل تح الزهراني (١٢٥) .
(١٠) انظر شرح الجمل لابن خروف (٩٨١/٢) والإيضاح لابن الحاجب (٣٨٤/١) بتصرف فيهما.
(١١) في (ش)وفرعيتها وما أثبته هو الأقوم ، وهو أيضًا في (ف) .
(١٢) تكمل تناسب مع بعدها .

الثالث: أن لا تكرَّر [«لا»][-] فإن فصل بينهما وجب الرفع ولزم التكرار، وإن كان معرفة وجب الرفع ولزم التكرار أيضًا على رأي الأكثر، وإن تكررت جاز الرفع، وإنما اعتبرت فيها هذه الشرائط؛ لأنها بها تصير مختصه فيقوا الشبه فتعمل إذا غير المختص من الحروف لا يعمل [١].

قال الخوارزمي: «اعلم أن «لا» النافية على ضربين، المشبه بـ«ليس» و«النافية للجنس » وبينهما فرق من حيث الصورة، فمرفوع المشبه[٢] بـ«ليس» مقدم على منصوبها [٣]، والنافية للجنس على العكس من ذلك، وأما من حيث المعنى؛ فلأن النافية للجنس تستغرق تستغرق [الجنس نفيًا من حيث اللفظ، والمشبه بـ«ليس» وإن كانت تستغرق][-] ولكن لا من حيث اللفظ؛ لأن: لا رجل، جواب لمن قال: هل من رجل؟ ومعناه: هل من رجل واثنين فصاعدًا؟ وقد حذف من الجواب «من» المستغرقة، فهذه الفتحة في: لا رجلَ بمنزلة «من» لأنها نابت عنها في الدلالة على الاستغراق، وأما بالرفع فهو جواب لمن قال: هل رجل؟ أي: هل بعض هذا الجنس؟فليس مستغرقًا من حيث اللفظ، لكنه يستغرق من حيث المعنى؛ لأنا إذا نفينا بعض هذا الجنس عن كونه في الدار، لزم أن لا يكون فرد من أفراد هذا الجنس في الدار، إذ لو كان فرد من أفراد هذا الجنس في الدار، لزم أن يكون بعض هذا الجنس في الدار، وقد حكمنا بأنه ليس فيها».

وأما قول النحويين بان قولنا: لا رجلُ في الدار، بالرفع نفي لواحد،ولا رجلَ بالفتح نفي للجنس فركيك، ألا ترى أن قولنلا رجلٌ أفضلَ منك مدْحٌ، فأي مدح لو كان المراد به الواحد [بل][-] كان أقبح ما يكون من الذم، بلى، يمكن أن يقال على المجاز: لا رجلٌ في الدار بل رجلان، لكن ذلك لقرينه العطف وهو: بل رجلان؛ ولأن «الرجل» بالفتح غير قابل للتخصيص؛ لتضمنه معنى «من» الاستغراقية؛ لأنه بهذا التضمن تأكد النفي[٤].

قلت: أجمع علماء العربية على أن قولك: لا رجلٌ في الدار؛ بالرفع غير عام بدليل حسن العطف في قولك: لا رجل بل رجلان أ و ثلاثة، ولو استغرق النفي جميع الرجال لما حسن العطف؛ لمناقضته المعطوف عليه ولأنه جواب لمن قال: هل رجلٌ في (٢٩٩/ أ) الدار؟ وهذا سؤال عن فرد من الجنس، والجواب ينبغي أن يكون بو[احد][٥] لمطابقة الجواب الجواب السؤال والتحقيق فيه أن رجلاً يفهم منه مع طبيعة الجنس الوحدة، فإذا سأل بغير «من» فقصده السؤال عن واحد، حتى كأنه قال: هل واحد من هذا الجنس في الدار أم اثنان؟ فغرضه معرفة الكمية لا يحقق هذه الطبيعة، فجوابه يجب أن يكون على وفق ما سأل، وهو أن يقال: لا واحد في الدار، إلا أن «رجلاً »يفهم منه الطبيعة والوحدة أيضًا، فأجيب بها.

ومما يحققه أنه لو قال: لا بعض [من][-] هذا الجنس في الدار، لم يلزم منه نفي الجميع، بل المقطوع به نفي البعض، أما نفي الجميع فمشكوك فيه لا يدرى كيف الحال فيه، فكذلك ههنا.

وأما قوله: إن قولكلا رجلُ أفضلَ منك مدحٌ، قلنا: لا نسلم أنه إذا رفع يفهم منه المدح، سلمنا ذلك لكن لا نسلم أن ذلك مفهوم من اللفظ، بل من القرينة الصادقة للفظ عن

---

(١) انظر : المقدمة الجزولية (٢١٨ ـ ٢١٩) مع الهامش (٣٠) في الصفة الثانية ، واللباب للعكبري (٢٢٧/١) بتصرف فيهما .
(٢) هكذا في (ش)، والأولى «المشبهة».
(٣) في (ش) «مرفوعها» والتصحيح من (ف) وهي مطابقة لما في التخمير.
(٤) التخمير (٤٩٥/١ ـ ٤٩٦) بتصرف.
(٥) تكملة من (ف) وهي مطموسة في (ش)

موضوعه، وقوله: إن «لا رجل» غير قابل للتخصيص فاسد، فإنك تصفه[١]، وبالصفة يتخصص لا محالة.

قال بعض المتأخرين: «ينبغي أن تعلم أن معنى قولنا: يستغرق الجنس على طريق البدل في نحو قولك: ما جاءني رجل، ليس معنى البدل فيه براجع إلى دلالة الاسم من حيث الوضع والإطلاق، بل هو راجع إلى الحكم الذي يثبته المتكلم في الوصف الذي تعلقه به، وتسنده إليه، فـ«رجل» في قولنا:ما جاءني رجلٌ، من حيث إنه راجع إلى واحد ممن له هذه الخلقة المخصوصة به، ومستغرق [أمته غير شرط،وتقييد في حال واحدةٍ][-]، وإنما التقييد في لاحكم الذي هو إسناد المجيء إليه، فإذا كان ذلك لـ«زيد» لم يكن لـ«عمروٍ» وإن كان لـ«عمروٍ» لم يكن للأول [ولا للثالث][-]».

قال ـ رحمه الله ـ: «وذلك إذا كان المنفي مضافًا، كقولك: لا غلام رجل أفضل منه، ولا صاحب صدق [موجودٌ، أو مضارعًا له كقولك: لا خير منه قائم هنا،ولا حافظًا للقرآن عندك،ولا ضاربًا زيدًا] في الدار،ولا عشرين درهمًا لك»[٢].

قلت: اتفقوا على أن الحركة في النكرة المضافة والمشابه له بعد «لا» هذه إعرابية [وليست بنائية، وذلك][-]لوجوه:

أحدها: أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وهما في اللفظ اسمان، فلو بنيت أحد الاسمين مع «لا» وجب أن تبني الآخر [أيضًا] [-] معها، فيلزم جعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا، وذلك لا نظير له في كلامهم.

الثاني: أن المضاف إليه واقع موقع التنوين الدال على التمكن، وهذا النوع من التنوين لا يتبع الحركة البنائية فكذلك ما وقع (٢٩٩/ ب) موقعه.

الثالث: أن الاسم يتمكن بالإضافة بدليل أن أكثر المبنيات إذا أضيفت أعربت، فأعرب هذا [عند الإضافة] [-]إلحاقًا بالغالب.

الرابع: أنه [لم ينتصب إلا أذا كان مضافًا؛ لأنه][-] إذا كان مفردًا تضمن معنى الحرف فوجب بناؤه، والمضاف والمشابه له لم يتضمن الحرف فبقي على [ما يستحقه من الإعراب][-] [٣]، وبهذه الوجوه يثبت الإعراب في[٤] المشابه للمضاف، وقد ذكرنا ما هو المشابه للمضاف في باب النداء[٥].

قال الخوارزمي: ««خيرًا منه» إنما كان مضارعًا للمضاف؛ لأنه تعلق بشيء هو من تمام معناه وهو منه، ولا يعني بالمضارعة سوى هذا القدر، وهكذا أخواته »[٦].

أقول: قد يشتبه المضارع للمضاف بالمفرد من حيث التعلق، فإذا قلت:لا مُرورَ بزيد، إن علقت «الباء» بالمصدر نصبت ونونت؛ لأنه مضارع لأن الجار والمجرور من تمام [الأول][-]، إذ المعمول من تمام العامل، والخبر هنا محذوف، وإن علقته بالخبر لم تنوِّن «المرور» لأنه مفرد[٧]، وكذلك: لا آمرَ بالمعروف لك، إن أعملت «آمرًا» نونته ن وإن لم تعمله لم تنونه، فالفارق بين الحركة البنائية في هذه والإعرابية، التنوين أو ما قام مقامه وهو

---

(١) في (ف) «تضيفه».
(٢) المفصل (٩٣) و (١٢٧).
(٣) انظر اللباب للعكبري (٢٣١/١ ـ ٢٣٢) وشرح الغيضاح له (١٢١٧/٣) بتصرف .
(٤) كان ينبغي أن يقال : «المضاف والمشابه».
(٥) المحصل تح الزهراني (٢٨٥) .
(٦) التخمير (٤٩٧/١) بتصرف.
(٧) في (ف) «وإن جعلته خبر ولم تعلقه بالمجرور ، كان مفردا ووجب بناؤه».

المضاف إليه، إذ المبني لا ينون هذا النوع من التنوين، ولو كان المضاف ممَّا[١] يثبت فيه التنوين لثبت هنا، إلا أن الإضافة تعاقب التنوين، هذا من حيث اللفظ.

وأما الفرق من جهة المعنى فلأنك إذا نونت كان النفي لواحد فقط، وإذا بنيت كان النفي عامًّا، وذلك أن المخاطب إذا سمع: لا مرورَ بزيد، بالفتح فهم منه عموم النفي ولم ينتظر شيئًا آخر ن [وإذا سمع][-]المنوَّن انتظر [المخاطب][-]خبرًا ليكون فيه تخصيص نحو: عندي أو يوم الجمعة، فإن [فرغت][-] ولم تذكر الخبر حمله حينئذ على العموم، أي: كائن؛ لان هذا هو الذي جرت العادة بترك إظهاره لدلالة الحال عليه وشهادة الحسن به، ونظيره قولك: زيد منطلق وعمرو، فإن المخاطب قبل أن تسكت على «عمرو» ينتظر لـ«عمرو» خبرًا آخر، فإذا قطعت الحديث رجع فعلم أنك تريد الخبر الأول، إذ لو أردت غيره لذكرته، فقولك: لا مرور بزيد، بمنزلة أن تقول: زيد وعمرو منطلقان؛ [لأجل أنه][-] كلام تام وليس من حق المخاطب أن ينتظر فيه خبرًا، وقولك: لامرورًا بزيد بمنزلة: [قولك] [+] زيد منطلق وعمروٌ، [ينتظر خبرًا آخر إلى أن تقطع حديثك][-]، وعلى هذا مسألة الإيضاح[٢]: «لا خير بخير بعده (٣٠٠/أ) النارُ» فالمعنى يتعلق بالجمة التي هي قولك: بعده النار، فإن جعلتها صفة للمنفي حتى كأنك قلت: لا خير[٣] بعده النار بخير، فـ«الباء» زائدة لتأكيد النفي، كما تقول: لست بزيد، [وكأنه قال: ما خير بعده النار بخير][-] فـ«خير» مع «لا» في حكم المبتدأ، و«بعده النار » جملة صفة للمبتدأ، و«بخير» هو خبر المبتدأ، أي: لا خير بعده النار خير، وإن جعلت الجملة التي [هي][-] «بعده النار » صفة للمجرور، أعني: بخير، كانت «الباء» غير زائدة وكانت بمعنى «في» كأنه قيل: لا خير في خير هذه صفته[٤]، والمعنى: لا خير في في نعمة بعدها النار، فـ «الباء» متعلقة بمحذوف كأنه: لا خير موجودٌ في خير هذه صفته[٣].

قال ـ رحمه الله ـ: «فإذا كان مفردًا فهو مفتوح وخبره مرفوع، كقولك: لا رجلَ أفضلُ منك، ولا أحد خير منك، ويقول المستفتح: ولا إله غيرك »[٥].

قلت: اختلفوا في النكرة المفردة المنفية نفيًا عامًّا، هل هي معربة أو مبنية؟ فهذهب أكثر البصريين إلى أنه مبني [٦]، وقال الزجاج والسيرافي[٧] وأهل الكوفة: هو معرب [٣].

حجة الأولين من أوجه:

أحدها: أن بين «لا» و[بين][-] الاسم «مِنْ» مقدرة تضمنها الاسم، والاسم متى تضمن [معنى][-] الحرف بُني، وإنما قلنا: إنه تضمن معنى «من» لأن[٨] قولك: لا رجلَ في الدار، بالفتح أبلغ في النفي من: لا رجلٌ في الدار، بالرفع ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف مؤكد، والذي يؤكد به النفي [هو][-] «من» وإذ ليست ظاهرة في اللفظ وجب أن

---

(١) في (ش) «ما » وتصويبها من (ف) .
(٢) للفارسي (١٩٩) .
(٣) في (ف) «خيرًا».
(٤) انظر : المقتصد (٨١٣/٢ ـ ٨١٨، ٧٢١) والبديع (٢/١/ ٥٧٤، ٥٨٢ ـ ٥٨٣) والنص على طوله فيهما بتصرف.
(٥) المفصل (٩٣) و(١٢٧) .
(٦) لو قال : «إنها مبنية » وهي معربة لكان أولى ، وهو يوافق من ثم ما في اللباب للعكبري.
(٧) انظر: المعاني (٦٩/١) وشرح السيرافي (١٠٧/٨ ـ ١٠٨) ولمزيد من الإيضاح يراجع الإنصاف (٣٦٦/١) والتبيين (٣٦٢) مع الهامش (٢) .
(٨) في (ش) «أن» «هذه » «حرف» وتصويبها من (ف) .

تكون مقدرة، هذا مع الحكم منهم بأن:لا رجل، لو كان مبنيًّا لوجب أن يكون هذا[٤] تقديره؛ لأن البناء في لغتهم إنما يكون بمثل ذلك.

الثاني: أن حق الجواب أن يكون مطلقًا للسؤال، والذي يصلح لجواب [السؤال] [-] العام نحو ك هل من رجل؟ [هو هذا، والسؤال][-]إنما صار عامًّا بدخول «من» [المستغرقة فيه،ولما كان السؤال عامًّا بوجود «من»وكان الجواب أيضًا عامًّا وجب أن تكون «من» مقدرة فيه إذ ليست ظاهرة؛ لأن «لا» وحده لا يفيد العموم، وإنما المفيد هو «من»][-] وإذ ليست [ظاهرة] [-] في لفظه وجب أن تكون مقدرة [مضمنة][-].

الثالث: أن «لا» لما لم تعمل إلا إذا وليت الاسم، وكان «من»مقدرًا بينهما صارا كالاسم المركب في العدد من نحو: خمسة عشر، وبناؤه إنما كان؛ لتضمنه [معنى] [+] الحرف[٤] فكذلك ههنا.

الرابع: أن «لا» خالفت [ههنا] [-] حروف النفي من وجهين:

أحدهما: أنها جواب لما ليس بإيجاب، بل للاستفهام وسائر حروف النفي يجاب بها الواجب وغيره.

والثاني: أنها مختصة بالنكرة العامة التي هي جنس، وليس شيء من حروف النفي مختصًا بضرب من الأسماء، فخالفت أخواتها بأن جعلت مع معمولها كالشيء الواحد فركبت معه، والمركب من الاسم والحرف مبني، [وجب أن يكون مبنيًّا][-][١].

قال في الحواشي: «علة (٣٠٠/ب) بناء المفرد تضمنه [معنى][-] «من» لأنه جواب: هل من رجل؟ وإنما لم يبن المضاف وإن كان جواب: هل من غلام رجل؟ لأن «من» لما كان غير منطوق بها في هذا الكلام، وإنما عرف كونها متضمنة من جانب ثباته في السؤال، ضعف فلم يؤثر إلا في موضع واحد وهو إذا كان النفي مطلقًا غير مقيد، والدليل على أن المتضمن ليس في قوة المنطوق فلا يؤثر في غر المفرد تأثير قولك:فيها زيد قائمًا، وامتناع: قائمًا فيها زيدٌ »[٢].

واحتج من قال بأنه معرب بأربعة أوجه:

الأول: أن المعطوف عليه معرب، نوح: لا رجل[٣] وغلامًا، و«الواو» نائبة عن «لا».

الثاني: أن خبرها معرب، وعملها في الاسمين واحد.

الثالث: أن «لا» عاملة فلو حصل البناء هنا لكان بموجب عامل، والبناء لا يكون بعامل؛ لأن العامل غير المعمول، والبناء يشبه التركيب وجزءا المركب شيء[٣] واحد.

الرابع:أنه لو كان مبنيًّا لبني على حركة غير الفتحة؛ لأن «لا» تعمل النصب، فإذا عرض البناء وجب أن تغيَّر حركته [وتجعل غير حركة الإعراب] [-]، كما في (قبل)، و(بعد).

والجواب: أن المعطوف عليه بني؛ لتضمنه الحرف وإنما يكون ذلك مع «لا» نفسها، و«الواو» لا تنوب عن «لا» في هذا المعنى وإنما تشرك بينها في النفي[٤] [فقط][-]، ولهذا يسوغ إظهار «لا» ولو كانت نائبة عنها لما ظهرت معها.

---

(١) انظر : اللباب للعكبري (٢٢٧/١ ـ ٢٢٨) والتبيين (٣٦٢) بتصرف.
(٢) لم أجده في الحواشي التي عندي .
(٣) في (ف) «وغلامًا» «نفي» وهو خطأ.
(٤) في اللباب للعكبري «العطف».

وأما عملها في الخبر ففيه الخلاف المذكور، على أن عملها فيه لا يوجب البناء؛ لأن علة بناء [الاسم](-) ما وجدت في الخبر؛ لأن علة البناء إما التضمن أو التركيب، ولم نجد ذلك في الخبر، والبناء لم يكن بـ«لا» حتى يلزم وجوده في الخبر، ألا ترى أن «ياء» يبنى معها [المنادى](+) المفرد [العلماء](+) دون المضاف [والمشابه له] (-).

وإنما اختيرت الفتحة مع أنها تلبس بحركة الإعراب [فلأوجه:

أحدها:](-) أن الفتح اخف، والاسم قد طال بالتركيب [فاختير له الفتح؛ طلبًا للخفة كـ«خمسة عشر»](-).

الثاني: أن النفي لما خرج عن نظائره،خرج البناء أيضًا عن نظائره.

الثالث: أنهم لو بنوه على الكسر لكانت مثل حركة الإعراب التي يستحقها بـ«من» ولو بني على الضم لكانت حركته في حال عمومه كالحركة في حال خصوصه، ففرقوا بينهما وعدلوا إلى الفتح، واعتذر من قال بأنه: معرب عن حذف التنوين بأن «لا» ضعيفة؛ لكونها فرعًا متفرعًا على متفرع [أيضًا] (-) فخولف بمعمولها بقية المعربات.

والجواب: أن أثر ضعفها قد ظهر في [أمر آخر غير التنوين](-) بأنه لا يفصل بينهما وبين معمولها؛ ولأن التنوين لا يحدث بالعامل حتى يحذف إذا ضعف العامل، وإنما هو تابع لحركة الإعراب [فلو كان معربًا لنون قطعًا] (-)،ومما قالوا أيضًا: أن التنوين حذف (٣٠١/أ) [لأنه خالف سائر](-) العوامل في اختصاصه ببعض الأسماء، وبوجه مخصوص فخولف فيه أيضًا بحذف التنوين.

[قلنا: قد أجبنا عن هذا بأن التنوين لا تعلق له بالعامل (١).

قال الخوارزمي: «إذا كان اسمها مفردًا غر مضاف ولا مضارع له فهو مفتوح، ووجه الفرق أن علة البناء وإن كانت موجودةً في كلا الموضعين، إلا أن المانع في فصل الإضافة قاءم، وهو أن المضاف [إليه](-) بمنزلة التنوين، والاسم لا يبنى(٢) مع التنوين، وكذلك المضارع له؛ لتنزله منزلته»(٣).

وقد ذكر النحويون في سبب إعمالها أوجهًا غير ما تقدمت منها:

ـ قول الفراء: «إنما نصب بها؛ لتخرج من «غير» إلى معنى «ليس»»(٤).

ـ وقال الكسائي: «لما أولها الاسم ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها، نصبوا بها النكرة لهذا المعنى »(٤).

ـ وقال المبرِّد: «إنما عملت؛ لأنها وليت الأسماء فلم تفارقها، وكل شيء ولي شيئًا ولم يفارقه وجب أن يعمل فيه، والذي أوجب بناء اسمها أنها خالفت العوامل في عدم تصرفها، وتصرف العامل هو: أن يلي المعرفة والنكرة ولا يلزم واحدًا منهما، فلما خالفت بلزومها ضربًا واحدًا بني معمولها»(٥).

ـ وقال أبو إسحاق: «ليست مبنية، وإنما شبهها سيبويه بـ«خمسة عشر» لأنها لا تفارق ما تعمل فيه، كما أن «خمسة» لا تفارق «عشرة» قال: وحذف التنوين للفرق بين الذي هو جواب: هل من رجل؟ والذي هو جواب: هل رجل؟(٥) ».

---

(١) اللباب للعكبري (٢٩٩/١ ـ ٢٣١) بتصرف.
(٢) في (ف) «لاشيء» وهو الصواب.
(٣) التخمير (٤٩٧/١) بتصرف.
(٤) راجع : الأصول لابن السراج (٣٨١/١) بتصرف.
(٥) انظر : الكتاب (٢٧٤/٢، ٢٧٦، ٢٩٣...) وشرح السيرافي (١٠٧/٨ ـ ١٠٨، ١٣٥ ـ ١٣٧) والنص فيه تصرف.

ـ واحتج السيرافي على إعرابها بقول سيبويه[٤]: «فتنصبه بلا تنوين، ونظيرها في انه لزمت معمولها «حبَّذا » وسيبويه غنما أطلب النصب عليها؛ لاطرادها كاطراد فتحة الإعراب.

وقد تقدم البحث في خبرها، واختلاف اللغات في إضماره وإظهاره، واختلاف النحويين في الرافع له، [هل الابتداء أم لا؟ مثل الخلاف في «إنَّ »][-] ثم الذي يدل على أنها مع معمولها في موضع المبتدأ أنها في حكم الاسم المركب، والمركب يجري مجرى الفرد في احتياجه إلى [العامل، و][+] الإعراب، وأيضًا فالكلام [قبل دخولها جملة][-]، فإذا دخلت «لا» لم تخرجه عن الخبرية إلى غيرها كما أخرجته «ليت ولعلَّ» فبقيت على ما كانت، ولهذا إذا فصل بينهما ظهر الرفع في الاسم [بالابتداء][-]، قال السيرافي: «لما كان ارتفاع الاسم بعد «لا» بالابتداء لا بعير معناه المنصوب فيها عند تقدم خبرها، كقوله تعالى [١]:﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ صارت بمنزلة «إنَّ » التي ابتداء الاسم في موضعها لا يغير معناها منصوبًا، ولذلك جاز العطف عليه بالرفع ووصفه بالمرفوع، قال الخليل[١] : «يدلك على أن «لا رجل» في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك: لا رجل أفضل منك، كأنك قلت: رجل أفضل منك، ومثل ذلك: بحسبك[٢] قولُ السُّوء، كأنك قلت: حَسْبُك، [والمنصوب بها][٤] أيضًا نصبًا إعرابيًّا كذلك في موضع رفع بالابتداء، وخبرها مرفوع كالمبنية، والمبنية هنا بعكس المنادى المضموم (٣٠١/أ) في أنه مضموم لفظًا ومنصوب معنًى، والنكرة هنا لفظها لفظ المنصوب وموضعها مرفوع»[٥].

قال ـ رحمه الله ـ: «وأما قوله:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً

فعلى إضمار فعل، كأنه قال: لا أرى خُلَّةً، كما قال الخليل في قوله:

ألا رجلاً جواه اللهُ خيرًا

كأنَّهُ قال: ألا ترونني رجلاً ،وزعم يونس أنه نوَّن مضطرًّا [٣]».

قلت: قياس «ولا خلة » علىَ«لا رجلاً » في أنه منصوب بإضمار فعل، غير منتظم لقيام الفرق بينهما ن وذلك أن الذي ينصبَ«لا رجلاً » بإضمار فعل يعتقد أن«ألا » ليست هي النافية دخلت همزة الاستفهام، بل هي [«ألا »][-] التي للتخضيض وهذه تطلب الفعل ولا تنصب هي، فوجب أن يضمر هناك فعل ينصب [الاسم][+]، بخلاف «ولا خلة» فإنه أمكن أن يكون معطوفًا فينتصب بالعطف على الموضع، كما [ينتصب][-] لو لم تكن «لا» مذكورة معه، كقوله[٤]:

لا أبَ وابنًا

فـ«ألا رجلاً » نصبه على أحد الوجهين: إما بإضمار فِعل، و«ألا» هي [التي][-]

---

(١) الصافات/ ٤٧.

(٢) في (ش) «حسبك » وتصويبها من (ف) والكتاب ، وما بين المعكوفتين مطموس في (ش) وتكملتها من (ف).

(٣) المفصل (٩٣) و (١٢٧ ـ ١٢٨) .

(٤) قيل : إنه لا يعرف قائله ، وقيل إنه لرجل من عبد مناة بن كنانة ينسب للفرزدق وليس في ديوانه ، بل هناك ما يشبهه، وهو في : الكتاب (٢٨٥/٢) والمقتضب (٣٧٢/٤) والتخمير (٥١٢/١) مع تعليق المحقق.

....بمثل مروانَ وابنِهِ إذا هو بالمجدِ ارتدا وتأزَّرَا

ويروى: ولا أب ، فلا أب، وبهما يستقيم الوزن.

للتحضيض[١]، وإما أن تكون «لا» فيه هي النافيةوقد نوَّن مضطرًا كما هو مذهب يونس[٢] في تنوين المنادى المضموم.

وأما «ولا خلة» ففيه وجه آخر وهو: ما ذكرنا من العطف، وزيادة «لا» [فافترقا][-]، ولذلك قال المصنف: «وحكم المعطوف حكم الصفة إلا في البناء » يعني أنه يجوز رفعه ونصبه، وإذا كان له وجه يجوز نصبه [فيه][-] على وجه لا يكون فيه إضمار فهو أولى، ولا مخالفة فيه ولا فرق بين قولك: لا حولا ولا قوةً، بالنصب في الثاني إلا وجود «لا» وهي [بالإجماع][-] لا تمنع من النصب بالعطف، [وتكون «لا» زائدة][-] فيظهر [من هذا][-] أنَّك متى أعدت «لا» في المعطوف فإما أن تعملها أو ليس، فإن أعملتها فلا كلام، وإن ألغيتها فلك في نصب المعطوف وجهان:

أحدهما: أن ينتصب بالعطف، و«لا» زائدة.

الثاني: أت تعملها وتنون عند الضرورة، قال سيبويه: «وأما يونس فزعم أنه نوَّن مضطرًّا، يعني في قوله [٣]:

ألا رجلاً [جزاه الله خيرًا][-]

ثم قال: «وزعم أن قوله [٤]:

لا نسبَ اليوم ولا خُلَّةَ

على الاضطرار»[٥].

فإذن مع إلغاء «لا» وجهان: الرفع والنصب بالعطف،ومع إعمالها وجهان أيضًا: الفتح بلا تنوين والبناء مع التنوين للضرورة، وما ذكره المصنف وجه آخر مع الإلغاء،ولعلَّه قياس منه، وتمام البيت على ما هو في الكتاب [٦]:

اتَّسعَ الخرقُ على الراقعِ

وهو لأنس بن العباس السلمي، وقال الخوارزمي: «أول القصيدة:

إنَّ بغيضًا نسبٌ فاسِخُ [٦] ليس بموثوقٍ ولاواثِقِ [٤]»

أقول:فلعلَّ تمامه على هذا: اتسع الخرق على الخارق.

[والله أعلم] [-].

وتمام الثاني:

أَلا رجلاً جزاه اللهُ خيرًا يَدلُّ على محصِّلةٍ تَبيتُ (٣٠٢/ أ)

ويروى: «مخلِّصة» يعني تخلص تراب المعدن، وفي نصبه وجهان:

احدهما: [أنه بإضمار فعل][-]، كأنه قال:ألا ترونني رجلاً ، بفتح التاء [هكذا][-] قدره الخليل[٧]فيكون مفعولاً ثانيًا، و«ألا» [على هذا] للتحضيض، قال سيبويه[٢]: «وسألته عن

---

(١) وهذا رأي الخليل وسيبويه ، يراجع : الكتاب (٣٠٨/٢ ـ ٣٠٩) .
(٢) وزاد ابن السراج : الأخفش، ، راجع : الأصول (٣٩٨/١)
(٣) هو عمرو بن قعاس أو قنعاس المرادي المذحجي ، وهو فيالكتاب (٣٠٨/٢) ونزادر أبي زيد (٢٥٦) وعجزه سيذكره الشارح قريبًا.
(٤) قائله وعجزه والاختلاف في رواية ذكر الشارح ، وهو في : الكتاب (٢٨٥/٢، ٣٠٩) وتخريجه فيه، والاصول لابن السراج (٤٤٦/٣) .
(٥) الكتاب (٣٠٨/٢ ـ ٣٠٩) .
(٦) التخمير (٥٠١/١) وفيه : «ناسخ»، «وائق».
(٧) انظر : الكتاب (٣٠٨/٢) وشرح السيرافي (١٥٣/٨) وتحصيل عين الذهب (٣٥٥ ـ ٣٥٦) .

قوله:ألا رجلاً [جزاه الله خيرًا] [-] فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خير] [-]).

الثاني: أنه اسم «لا» والتنوين [فيه][-] للضرورة، وهو قول يونس[٢].

واعلم أن «ألا» تأتي على ضربين: مفردة، ومركبة، فالمفردة لها معان من: الاستفتاح، والتحضيض والعرض[١][على ما يأتي[٢]][-]، وأما المركبة فهي: «لا» دخلت همزة الاستفهام عليها، ثم إما أن يبقى الاستفهام على بابه ومعناه فلا يتغير حكم الاسم بعدها، بل يبقى على بنائه أو إعرابه[٣] ، وإما أن لا يبقى على معناه بل يتضمن معنى الإنكار والتوبيخ أو التمنيولا يتغير حكم الاسم بعد أيضًا عند المبرِّد والمازني[٤].

وموضعها مع [ما][-] عملت في موضع رفع بالابتداء، كما كان في الأمر فيه قبل دخول الهمزة بقاء على استصحاب الحال فيها، وسيبويه يقول: «إذا دخلها معنى التمني خرج الموضع عن الابتداء كما يخر ج بدخول (ليت)، و(لعل) وإذا لم يبق الابتداء فيكون الموضع للنصب بما في «ألا»[٥] من معنى التمني وهو القياس، ويؤيده السماع».

وفائدة الخلاف [إنما] [-] يظهر في التوابع والخبر، فالمبرِّد يجيز في العطف والنعت[١] الوجهين، وسيبويه[٦] لا يجيز الرفع، فظاهر الكلام عند سيبويه على الخبر ومعناه ومعناه على خلافه مثل: رحمه الله وأصلحه.

قال السيرافي: «لما دخله معنى التمني صار مستغنيًا عن الخبر، كما يستغني في قولك [٥]:اللهم غلامًا، أي:هب لي غلامًا، فلا يحتاج إلى خبر، ومعناه معنى المفعول، فالذي يقولألا غلامَ أفضلُ منك بالرفع في غير التمني، لا يقول في التمنيألا غلامَ أفضلَ منك، إلا بالنصب، قال: «وأما ما يلي «لا»فلا خلاف بينهم أن اللفظ على ما كان عليه قبل «لا» من البناء أو الإعراب، وفي مثل[٧]لا قُمِاصَ بالغَيْر، يضرب للشيء الذي لا حراك به»[٨].

به»[٨].

ومثل الهمزة التي للتوبيخ والإنكار قول حسانَ [٩]:

أَلا طِعانَ لا فُرسانَ عاديةً إلاَّ [١٠]تَجشؤُكم عند التَّنانيرِ

وبيت المفصل [١١]ألا رجلاً [جزاه الله] [-]، من التمني [في أحد وجيهه][-].

ومما احتج به المازني والمبرِّد على سيبويه قولهم [١٢]: حسبك درهم، فإن «حسبك» مرفوع بالابتداء، وإن كان المعنى على الأمر، وكذلك (رحمه الله) فكذلك ههنا يجوز أن

---

(١) في (ش) «إلغرض».
(٢) المحصل تح الربيش (١٠٢/١ ـ ١٠٥) .
(٣) في (ف) إعرابه وبنائه «للابتداء » «الأمر» والنصب وهما مجانبان للصواب ، «قولهم».
(٤) انظر : المقتضب (٣٨٣/٤) مع الهامش (١) والانتصار (١٥٨) وشرح السيرافي (١٦٠/٨) .
(٥) في (ف) «الأمر».
(٦) انظر : الكتاب (٣٠٧/٢ ، ٣٠٩) والانتصار (١٥٨)، وشرح السيرافي (١٦٠/٨)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٢/ل ١٧٣/ أ) .
(٧) مجمع الأمثال (٢٥١/٣) ويروى بما بالقير من قُماصَ ، وبالكسر هو الصحيح الفصيح .
(٨) شرح الكتاب (١٥٩/٨ ـ ١٦٠) بتصرف .
(٩) الكتاب (٣٠٦/٢) وشرح السيرافي (١٥٢/٨ ـ ١٥٩) مع الهامش (٦، ٨) وقد نسب على :خِداش بن زهير وعصام بن عبيد الرِّماني، مع اختلاف في بداية البيت لا تؤثر في الشاهد .
(١٠) في (ف) «لا» والصواب ما أثبته .
(١١) مضى تخريجه قريبًا.
(١٢) في (ش) «بقولهم»، والتصويب من (ف).

يعرض فيه معنى التمني، ولا [يلزم][-] تغيير اللفظ، وتقول: لا رجلاً زيدًا أو عمرًا، أي: (٣٠٢/أ) لا أجد رجلاً يكون زيدًا أو عمرًا؟ وألا ماءَ ولو باردًا؟ وفيه قبح.

فإن قلت: ألا ماءَ ولو ماءً باردًا؟ كان جيدًا[١].

قال الخوارزمي: «في قوله: لا نسب اليوم ولا خلة، وجهان:

أحدهما قول يونس أن يكون محمولاً على ضرورة الشعر ح بأن الأصل في اسم «لا» أن يكون منصوبًا منونًا، إلا أنه ترك هذا القياس، وللشاعر أن يستعمل القياس المهجور، فما صل المسألة أنه أعاد التنوين للمبني ضرورة، كما يعاد تنوين المنصف فيها.

الثاني: أن المنفرد باب «لا» النافية للجنس لا يبني لذاته، وإنما يبني لتضمنه معنى «من» الاستغراقية وذلك للحاجة لمعنى التأكيد والمبالغة، وههنا قد انكسرت الحاجة للعطف.

فإن قلت: لو روعي المعطوف عليه لبني المعطوف، قلت ك العطف يقتضي الاشتراك في الإعراب لا [في][-] البناء، وأما:

أَلا رجلاً جزاه الله خيرًا

فلأنه[٢] ضَمَّن كلمة النفي مقرونة لهمزة الاستفهام معنى التمني.

قال ابن السراج[٣]: «[الألف][٤] إذا دخلت على «لا» جاز [أن يكون][٤] الكلام استفهامًا، وجاوز أن يكون تمنيًا »ويدل على أنه تمنٍّ قولك: ألا ماءَ أشرَبْهُ بالجزم، وأما قولهم: إن ذلك على إضمار فعل كأنه قال: ولا أرى خُلَّة، وألا ترونني رجلاً ن فلا يدل عليه فحوى الكلام[٤].»

فصْلٌ:

«وحقه أن يكون نكرة، قال سيبويه [٥]: «واعلم أن كل شيء حسُن لك أن تُعْمل فيه فيه «رُبَّ» حسُنَ لك أ ن تُعْمل فيه «لا»» [٦].

قلت: إذا عملت «لا» فلابد أن يكون معمولاً نكرة سواء كان مبنيًّا أو معربًا، وسواء كانت بمنزلة «ليس» أو «أن» وإذا وجب التنكير في اسمها ففي خبرها أولى، وإنما وجب تنكيره؛ لأنها للنفي العام المستغرق فلو كان معرفًا فلا يخلو من أن يكون تعريفه تعريفًا جنسيًا أو شخصيًا، لا يجوز أن يكون شخصيًّا؛ لأنه لا يلزم من نفي شخص واحد نفي جميع الأفراد حتى يستغرق الجنس، ولا جائز أن يكون تعريفًا جنسيًّا؛ لأنه لا فائدة فيه؛ لأن الغرض أعني: الاستغراض يحصل بالتنكير [كما يحصل من تعريف الجنس، فلم يكن في تعريفه تعريف الجنس إلا زيادة كلفة كما قيل في التمييز][-]، وأيضًا لفظ النكرة يشعر بالتعميم [صريحًا][-] بخلاف المعرف، [وأيضًا فلأن الغرض نفي الحقيقة المتعلقة ذهنًا، أعني: المشتركة التي تطابق جميع أفرادها وهي التي][-] [تلزم من نفسها نفي جميع أفرادها فلا حاجة فيها إلى التعريف ولا إلى الجمع][-].

---

(١) راجع: المقتضب (٣٨٣/٤، ٤٠٧) والأصول لابن السراج (٣٩٩/١، ٤٠٧) والانتصار (١٥٨) والبديع (٥٨٦/٢/١ ـ ٥٨٧).

(٢) في (ش) «فلأ»، والتصويب من (ف).

(٣) الأصول (٣٩٦/١) وما بين المعكوفتين زيادة من الأصول والتخمير، والأخرى تكملة من (ف) وهي موافقة لما في الأصل والتخمير.

(٤) التخمير (٤٩٨/١ ـ ٥٠٠) بتصرف.

(٥) الكتاب (٢٨٦/٢)

(٦) المفصل (٩٣) و (١٢٨).

وأما قولهم: لا رجال،فالمعنى فيه نفي هذا الجنس جماعة جماعةً كأنه فصَّل الجنسَ على جماعاتٍ ثم نفاهم بعد التفضيل جماعة فجماعة، كما أنه نفى الجنس بنفي أفراده (٣٠٣/أ)واحدًا فواحدًا [إلى آخره] (-) في قوله: لا رجل.

وأما استشهاد المصنف بقول سيبويه: [واعلم أن كل شيء إلى آخره](-)، فليس على طريقة الدلالة على أن معمولها يجب أن يكون نكرة حملاً على «لُبَّ» لأنه لا يلزم إذا حسن إلا أن تدخل على جميع ما تدخل عليه «لُبَّ» أن لا تدخل إلاعلى نكرة(١).

نعم لو عكس [القضية](-) فقال: كل شيء حسن أن تعمل فيه «لا» حسُن أن تعمل فيه «لُبَّ» وقد علم أن «لُبَّ» لا تعمل إلا في نكرة فهم منه الغرض (٢).

وسيبويه ذكره على جهة الضابط، ولذلك قال في تفسيره السيرافي (٣): «يعني: يعملها في النكرة [مع أن الضابط لا يفي بالغرض إلا إذا أتى به على العكس كما قلت](-)، ولا يتوهم أن [ذلك](-) قياس [«للا»](-) على «لُبَّ» إذا لا جامع؛ ولأن «لُبَّ» أولى بأن تجعل فرعًا [في هذا](-)، ولذلك يعلل لزومها صدر الجملة بأنها للتقليل وهو يشبه النفي،وأيضًا فمعمول «لُبَّ»حقه أن يكون مخصوصًا بالوصف، [إذ لا يفيد إلا مع الوصف] (-)، والأصل في معمول «لا» عدم الوصف ليبقى على الاستغراق ».

قال الخوارزمي: ««لا» النافية لا تدخل إلى على نكرة؛ لأن «لا» النفي فيه شمول، ولا يكون ذلك إلا إذا دخلت على نكرة بخلاف «ما» فإنها لذات النفي، فلذلك عمت بدخولها النكرة والمعرفة» (٤).

قال ـ رحمه الله ـ: «وأما قول الشاعر:

لا هَيْثَمَ اللَيلةَ للمَطيِّ

وقول ابن الزبير الاسدي (٥):

أرى الحاجاتِ عند أبي خبيْبٍ نَكدْنَ(٢) ولا أميَّةَ بالبلادِ

وقولهم: «لا بصرةَ لكم »، و«قضيةٌ ولا أبا حسن لها » فعلى تقدير التنكير»(٦).

قلت: كأنه [أورد هذه الأمثلة] (-)نقضًا على ما ذكر من أنها لا تعمل إلا في النكرة، فإن «هيثم» [اسم](-) علم [لحادٍ مخصوص](-) (٧)، وكذلك ([لا](-) بصرة) ومع ذلك [فقد](-) عملت فيها «لا» و[إن كانت](-) «لُبَّ» لا تعمل فيها.

فأجاب: بأنها في تقدير التنكير،وإذا كانت نكرة تقديرًا والمقدر كالمحقق فكانت نكرة [فاندفع النقض](-)، والمعنى من تقدير التنكير أحد أمرين:

[الأول](٨): إما أن يكون على حذف مضاف وهو: مثل، و«مثل» لا يتعرف بالإضافة؛ لأن جهة المماثلة لم تتعين [فـ«لا» حقيقة عملت في «مثل» المنكر](-)، ثم حذف

---

(١) في (ف) «لا» وما في (ش) موافق لما في الإيضاح لابن الحاجب ، «فكان» «أوَّله » وهي أدق مما في (ش) .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب (٣٨٥/١ ـ ٣٨٦) بتصرف.

(٣) شرح الكتاب (١٤٣/٨، ١٤٥) وفي الكتاب (٢٩٧/٢) مثل هذه العبارة .

(٤) التخمير (٥٠٣/١) بتصرف.

(٥) هو عبد الله بن الزبير ، وقد نسبه الشراح إلى : فضالة بن شريك ، وليس إلى عبد الله بن فضالة بن شريك كما في التخمير ، وهو في ديوان الأول منهما : (١٤٧) والكتاب (٢٩٦/٢ ـ ٢٩٧) وتخريجه فيه.

(٦) المفصل (٩٣ ـ ٩٤) و (١٢٨ ـ ١٢٩) .

(٧) الإيضاح لابن الحاجب (٣٨٦/١) .

(٨) زيادة مني ؛ ليكتمل بها السياق .

المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب، إلا أن الحركة هنا بنائية وإن كان في المحذوف إعرابية،وبهذا أَوَّل[١] سيبويه حيث قال: «كأنه [قال][-] لا أمثال هيثم[٢]» وقال السيرافي : «فإن قلت بكيف يكون هذا ، وقد اراد عليّ ا ـ كرم الله وجهه ـ قلت : لما لم يجز أن تعمل «لا» إلا في نكرة، فإذا جعلت «أبا حسن» نكرة حسن لك أن تعمل فيه «لا» وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين.

فإن قلت:ليس المراد نفي كل من اسمه عليّ ، قلت: نعم، إنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في صفة عليّ ، فكأنه قال: لا أمثال عليٍّ في هذه القضية، ودل هذا الكلام وفهم منه المخاطب (٣٠٣/ ب)أنه ليس لها إلا علىّ ، وأنه قد غاب عنها وان غيره لا يقوم مقامه في ذلك ولو وجد من يقوم مقامه فيها لم يُطلب، فصار التقدير: لا مثيل هيثم، ولا مثيل أبي حسن، ولا مثل أمية، ثم دخلت هذه الأسماء الأعلام في الجملة وأريدوا بها، كما يقول القائل لمن يخاطبه: مثلك لا يتكلم بهذا، وأنت تريد: أنت وأمثالك لا تفعلون ذلك[٣]، قال الشاعر[٤]:

هي الدارُ إذا ميٌّ لأَهلكَ جيرةَ ليالي **لا أمثالَهنَّ** لياليَا

فـ«أمثالهن» منصوب بـ«لا» لأنها نكرة، فقولك:لا مثلك عندي بمنزلة: لا غلام رجل، في كونه نكرة.

الثاني: أن لا يقدر مضاف محذوف، [لا مثل ولا غيره][-] بل نكرت الاسم نفسه وجعلته من أمة اسم كل واحد منهم (هيثم) [و(أبوحسن)][-] [و(أمية)][+] وذلك أن هذا الكلام لا يقال [إلا][-] لإنسان[١] كان يقوم بأمر من الأمور، وله فيه كفاية وغناءٌ فكل من قام مقامه وأغنى غناءه صار كأنه هو، وأطلق عليه اسمه فصار الاسم العلم كأنه اسم لكل من هذه صفته، ولا معنى لاسم الجنس سوى هذا، [ومثله إدخال اللام على الاسم العلم][-]، أي: هذه قضية لم يحضر لها عليّ ولا من ليشبه عليًّا، فأبو حسن [على هذا][-] واحد من جنس كل واحد منهم، [يقال له][+] : أبوحسن وفهم من المعنى أن «عليًا» مغيَّب عنها[٥]، [ويجوز في هذه الرفع على أن «لا» بمعنى «ليس» كقوله[٦]:

..... **لا براحُ**][-][٤]

قال الخوارزمي: لا«هيثمَ الليلةَ للمطيّ [٧]، فيه وجهان:

أحدهما: وعليه النحويون أن معناه: لا مثيل هيثم؛ لأنه لا يتعرف بالإضافة.

الثاني: أن العلم متى اشتهر بمعنى من المعاني تنزل منزلة[٨] [اللفظ][+] الدال على ذلك المعنى، كما في قولهم: لكل فرعون موسى، ولذلك اشتقوا من الأعلام فقالوا:تَمعْدَدَ إذا

---

(١) في (ف) «أوَّله» «للإنسان ».

(٢) الكتاب (٢٩٦/٢) وفيه [كأنه قال : لا هيثم من الهيثمين].

(٣) انظر : الكتاب (٢٩٦/٢ ـ ٢٩٧) وشرح السيرافي (١٣٩/٨ ـ ١٤٠، ١٤٤ ـ ١٤٥) بتصرف فيهما ، والنص في الأغلب لسيبويه ، ويظهر جليًا في هذا المكان وفي غيره سابقًا ولاحقًا أن اللورقي ينقل كلام سيبويه من شرح السيرافي لا من الكتاب نفسه .

(٤) هو ذو الرمة في: ديوانه (١٣٠٣/٢) والكتاب (٢٩٢/٢) والمقتضب (٣٦٤/٤) وتخريجه فيهما.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٩٩٠/٢) بتصرف ، والبديع (٥٨٥/٢/١) ففيه إشارة باختصار إلى الأمرين الأول والثاني .

(٦) وهو لسعد بن مالك القيسي في الكتاب (٢٥٨/١/ ٢٩٦) وتخريجه فيه ، والأصل لابن السراج (٩٦/١) مع اختلاف لا يمس الشاهد ، وتكملته :

من صلَّ عند نيرانها فأنا ابنُ قيس .....

(٧) لا يعرف قائله وهو في : الكتاب (٢٩٦/٢) والمقتضب ٣٦٢/٠٠٤) وتخريجه فيهما.

(٨) تكررت في (ش) .

تشبه بخشونة العيْش بـ «معدٍّ» ومعنى «لا هيثم» لا راعي جيد الرَّعي، والعامل في الظرف الجار والمجرور، وتمامه:

ولا فتى مثلُ ابن خَيْبَريٍّ

وابن الزَّبير بفتح الزاي، والزَّبير بالفتح: نَجد موصوف بالبرد، وكان جرير(١) إذا أنشد شعر عمر بن أبي ربيعة يقول: شعرٌ لهَّامٍ، فإذا أنجد وجد البرد، وأبو خُبيب بالضم: كنية عبد الله بن الزُّبير، وخبيب ابنه، والصحيح أن هذا البيت لـ: فضالة بن شريك ليهجو عبد الله بن الزبير وأولها:

أقولُ لغِلْمتي شُدُّوا رِكابي(٣) أُجاوِزُ بطنَ مكةَ في سَواءِ

وكان قد استرغده ناقة، وعرض عليه ناقة كانت له فقال [له](-): استخصفها بنعل، فقال له: إنما جئتك مستحملاً، وما جئتك مستوصفًا، فلعن الله ناقة حملتني إليك، فقال له: إنَّ وصاحبها، أي: نعم وصاحبها، فخرج من عنده فهجاه بهذه الأبيات(٢)، والمصنف سها(٣) في في نسبة البيت إلى ابن الزَّبير.

قال في الحواشي: (٣٠٤/ أ) «في قولهم: قضيةٌ ولا أبا حسن لها(٤)، إنما يجوز هذا فيما اطرد بناؤُه كالمنفي نفي الجنس»(٣).

قال - [رحمه الله](+) -: «وأما لا سيَّما زيدٍ، فمثل: لا مثيل زيدٍ»(٥).

قلت: قد تقدم(٦) أن «سيّ زيد» بمعنى: مثل زيد، فلا يتعرف أيضًا بالإضافة، قال سيبويه: «سألت الخليل عن قول العرب: ولا سيما زيد، فزعم أنه مثل قوله: ولا مثل زيد، و«ما» لَغْو، ولا سيما زيدٌ كقولك: دع ما زيدٌ، فسيّ» في هذا الموضع بمنزلة: مثل، فمن ثم عملت فيه «لا» كما تعمل «رُبَّ» في «مثل»»(٧).

فصْلٌ:

«وتقول: أبَ لك، قال نهارُ بن توسعةَ الشركيُّ:

أبي الإسلام لا أَبَ لي سواه إذا افتخروا بقيسٍ أو تميم »(٤).

قلت: إذا أخل على اسم «لا» المضاف لام الإضافة أتوابه على وجهين (٨):

أحدهما: أن يبنوه مع «لا» فيكون الجار مع المجرور في موضع النعت للاسم، [والخبر محذوف] أو في موضع الخبر، وهاذ هو [الوجه](-) والقياس [كما في سائر

---

(١) في (ف) «جرير كما».
(٢) التخمير (٥٠٣/١ ـ ٥٠٥) بتصرف .
(٣) لم يسه المصنف ـ رحمه الله ـ ولكنه تبع لسيبويه في نسبته إلى الزبير ، راجع ما قلته في تخريج البيت .
(٤) ل (١٣٦/ب) وذكر قوله :«لا بصرة لكم بها» من أقولهم : ففيه ..... إلا أنه يأخذ الحكم نفسه .
(٥) المفصل(٩٤) و(١٢٩) .
(٦) انظر : ص (٢٦٣).
(٧) الكتاب (٢٨٦/٢) بتصرف.
(٨) ذكر الوجه الأول ، والوجه الثاني سيرد قريبًا، وكلاهما منه لأن من شرح السيرافي حيث يقول : «والوجه الآخر : أن يكون الاسم الذي بعد «لا» مضافًا إلى الاسم «إلا» وما في (ش) موافق لما في الكتاب ، «أو يكون خبرا »«لزيد » والمثال في شرح السيرافي في هكذا «لا أب كزيد » «لا خير فيه » وما في (ش) موافق لما في التخمير الذي بعد «اللام» ويكون «اللام» زائدة مؤكده للإضافة ، ويكون لفظ الاسم الأول كلفظ الاسم المضاف ، و«لا» عاملة فيه غير مبنية معه ، وذلك قولك : «لا أبا زيد ...» وما بين المعكوفين غير موجود في شرح السيرافي .

المجرورات][-] نحو: لا غلام لك، ولا غلام كزيد[١][٢]، وإنما أورد هذه اللغة وإن كانت مفهومة مما تقدم توطئة للغة الأخرى الجارية على غير القياس.

قال الخوارزمي: «الأب هنا مفرد نكرة، واللام متعلقة بـ«كائن» محذوف بخلاف: لا خير منه[١] قائم»[٣].

قال ـ رحمه الله ـ: «ولا غلامين لك، ولا ناصرين لك»[٤].

قلت: هذا أيضًا خارج على القياس أعني: إثبات النون في المثنى عند وجود لام الإضافة، واختلفوا في المثنى مع وجود النون وعمل «لا» فيه، فقال سيبويه والخليل: «هو مبني على ما كان في الإفراد، والياء نائبة عن الفتحة كما أن الألف في: يا زيدان، نائبًا عن الضمة في المفرد؛ لأن العلة الموجبة للنباء قائمة، والمانع منتف؛ لأن المثنى قابل للبناء كما في النداء[٥]، وأما ثبات النون في موضع لا يثبت فيه التنوين؛ فلأن النون أقوى من التنوين من ثلاثة أوجه:

[أحدها]أن النون تثبت وصلاً ووقفًا.

الثاني]أن النون متحركةٌ ، والتنوين ساكن والمحرك أقوى.][-]

الثالث: أن النون عوض من شيئين في أكثر المواضع فكان أقوى فلا يلزم من حذف الأضعف حذف الأقوى، ألا ترى أن التنوين لا يثبت مع الألف واللام، وتثبت [النون][-] معهما[٦].

وقال أبو العباس[٧] ومن وافقه هو معرب لوجهين:

أحدهما: أنه ليس شيء من المركبات ثني فيه الاسم، ولذلك [أن] «اثني عشر» معرب من بين أخواته.

الثاني: أن المثنى في حكم المعطوف، والعطف يمنع من البناء وهذه إشارة على المانع وهو غير لازم؛ لأن المركب إذا سمي به صحت تثنية الاسم الثاني وجمعه، كما لو سميت رجلاً بـ«حضرموت» فإنك تقول: جاءني (٣٠٤/ ب) حضرموتان وحضرموتون، وأما جعل التثنية في حكم المعطوف فذلك في المعنى لا في اللفظ[٨].

قال الخوارزمي: «وكذلك لا غلامين وناصرين، أيضًا مفرد وإنما لم يبْن ولم تسقط النون؛ لأن التنوين حيث يسقط تبًا للحركة، وهنا لم تسقط الحركة؛ لأن الياء في المثنى بمنزلة النصب، ونظير هذه المسألة إذا وقفت على رجل من: جاءني رجلٌ، أسقطت التنوين، وإذا وقفت على رجلان في: جاءني رجلان، لم تسقط النون وذلك أن النون هنا عوض عن التنوين، والتنوين حيث يسقط، يسقط تبعًا للحركة، والحركة هنا قائمة»[٩].

قلت: اعتذاره عن عدم سقوط النون صحيح، لكن إذا التزم أنه معرب واختار هذا

---

(١) في (ف) «لزيد» «لا خير فيه».
(٢) شرح السيرافي (١١٨/٨ ـ ١١٩) بتصرف.
(٣) التخمير (٥٠٦/١) بتصرف.
(٤) المفصل (٩٤) و(١٢٩).
(٥) انظر : الكتاب (٢٨٣/٢ـ ٢٨٦) واللباب للعكبري (٢٣٩/١) والنص فيه بتصرف ، وزد عليه : التبيين (٣٧٠ـ ٣٧٢).
(٦) انظر: اللباب للعكبري (١٠٦/١ـ ١٠٧).
(٧) راجع المقتضب (٣٦٦/٤) مع تعليق المحقق.
(٨) اللباب للكبري (٢٣٩/١ ـ ٢٤٠) بتصرف.
(٩) التخمير (٥٠٦/١ ـ ٥٠٧، ٥٠٩) بتصرف .

المذهب، فلا حاجة إلى العذر عن عدم سقوط التنوين والنون؛ لأن التنوين أو النون يسقط[١] هنا إذا بني الاسم [ولم يبْن عنده][-] أو أضيف وهو ليس بمضاف [فظهر أنه عقل هنا وقرَّر ما لا يلزمه تقريره][-] ثم قال[٢]: «وأما لا غلامين لك فهو عند سيبويه مبني، والمبرِّد يمنع من ذلك ويجعل التثنية والجمع كالمضاف منصوبين؛ لان «لا» مع التثنية والجمع جعلا بمنزلة كلمة واحدة،ولم يجعل في كلام العرب اسمان اسمًا واحدًا والثاني مثنى أو مجموع، وحجة سيبويه: القياس على الواحد، والنون أثبت من التنوين، ألا ترى أنها تثبت مع اللام دون التنوين، ويشهد له أيضًا أنك قد تثني «حضرموتان [وحضرموتين][-] » إذا كان اسم رجل »[٢].

قال ـ رحمه الله ـ: «وأما قولهم: لا أبالك، ولا غلامي لك، ولا ناصري لك، فمشبه في الشذوذ بـ«الملامح»والمَذاكيروالمدن غُدْوَةً »[٣].

قلت: هذه اللغة الأخرى التي في: لا أب لك، وهي[١] إثبات الألف رعاية [للإضافة، وإدخال اللام رعاية][-] لإعمال «لا» وهذه اللغة خلاف القياس لما فيها من الجمع بين متنافيين، وأما تشبيهه له بالملامح، والمذاكير، ولدن غدوة فيعني [أن] هذه لغة خارجة عن القياس كما كان [ذلك في][-] الملامح فإنه جمع لـ«مِلْحَة» فقياسُه مِلَحات أو لِماح مثل قِضْعَة وقِصاع وقَصَعَات، فكأنه جمَلْمَحة، ومَلْمَحة لم تأتي في كلامهم، وأما تذاكير فقياسه أيضًا أن يكون جمع مِذْكار في معنى «ذكر» لكن الموجود في كلامهم ليس إلا «ذَكَر» وقياس جمعه أَذْكار وذُكُور[٤]، قال سيبويه[٥]: «من كلامهم أن يجري الشيء في موضع على ما لا يستعملونه [في كلامهم][-] نحو قولهم: ملامح ومذاكير لا يستعملون مَلْحَمة ومِذْكارا[١]».

قال أبو سعيد: شبه سيبويه اختصاص «لا» بزيادة اللام بعدها بشذوذ [قولهم][-]: ملامح ومَذاكير في جمع مِلْحَم ومَذْكَر، وأما شذوذ لَدُن (٣٠٥/ أ) غُدْوَةً؛ فلأن قياس «غدوة» أن تكون مخفوضة بإضافة [«لَدُن» إليها جريًا على خفض][-] سائر المضافات [إليها][-]، إلا أنهم نصبوا «غدوة» [بعدها] تشبيهًا بـ «نون» «لدن» في أنها تحذف، وثبتت بالتنوين، وما بعد التنوين لا يخفض فكذلك غدوة[٦].

[قال][٧] الخوارزمي: «يقول [الشيخ: كما أن][-] الملامح في جمع لمحة، والمذاكير في جمع ذكر شاذ، فكذلك سقوط النون في: [لا][-] غلامي لك، وكما أن انتصاب «غدوة» في لَدُنْ غُدْوَةً شاذ، فكذلك ما نحن فيه»[٨].

قال في الحواشي: «قال سيبويه: «لـ «لدن» [غدوة][-] حال لا تكون له مع غيرها ينتصب بعده وهو اسم كـ «عند» ينجز ما بعده، وإنما فعلوا ذلك؛ لأنهم شبهوا النون الساكنة فيه بالتنوين[٩]».

---

(١) في (ف) «إنما يسقطان إذا.....».
(٢) في (ف) «مكررة » «وهو » «مذكار».
(٣) المفصل (٩٤) و (١٢٩) .
(٤) انظر الإيضاح لابن الحاجب (٣٨٧/١) بتصرف.
(٥) الكتاب (٢٨١/٢ ـ ٢٨٢) بتصرف.
(٦) انظر : شرح الكتاب (١٢١/٨) والإيضاح لابن الحاجب (٣٨٧/١) .
(٧) «قال» وهي ساقطة من (ش) .
(٨) التخمير (٥٠٨/١).
(٩) ل (١٣٦ /ب) وراجع الكتاب (٢٨١/٢) ففيه ما يقرب من هذه الفقرة.

قال أبو البقاء: « تقول: إعمال «لا» في المعرفة شاذ، كما أن جمع «لمح» على «ملامح» شاذ، وكذلك «مذاكير» لأن الواحد «ذكر » لا «مذكار » وحكم «لدن» أن تضاف إلى ما بعدها [فتجره، وقد شذ هذا فيُنْ غُدْوَةً، فنصبوا «غدوة»بعد لدُنْ »][-] »[١].

قال ـ رحمه الله ـ: «وقصدهم فيه إلى الإضافة، وإثبات الألف، وحذف النون لذلك»[٢].

قلت: يعني أنه مضاف في المعنى والنية لا في اللفظ، واستدل على هذا بظهور أثر الإضافة، فإثبات «الألف» في: لا أبالك، [دليل على أن النية به الإضافة][-]؛ لان هذه الألف «ترجع في «أب» ولا تكون فيه علامة للنصب إلا [في][-] الإضافة، بدليل النظائر، فإثبات هذه الألف [إذن][-] دليل على تحقق الإضافة معنى ».

[الثاني][-]: حذف النون من المثنى والمجموع فإنها لا تحذف إلا للإضافة[٣] [قال][١] الخوارزمي: «لا أبالك، ولا غلامي لك» مضاف من حيث المعنى، غير مضاف من حيث الصورة، أما أنه مضاف من حيث المعنى؛ فلسقوط النون فيه، وكون اللام مقدرة[٤] للإضافة من حيث المعنى[٩]».

[أقول: ثم أكد المصنف هذا المعنى] [-] **فقال ـ رحمه الله ـ: «وإنما أقحمت اللام المضيفة توكيدًا للإضافة »[١].**

قلتُ : هذا [أيضًا][-] دليل آخر على تحقيق الإضافة معنى من حيث إن هذه اللام هي المضيفة، أي: التي تربط المضاف بالمضافة إليه وتعلقه به[٥]ثم[أبدى أيضًا دليلاً آخر][-]، **فقال ـ رحمه الله ـ: «ألا تراهم لا يقولون: لا أبا فيهاولا رقِيْبَي عليهولا مُجِيرِي منها »[٦].**

قلت: هذا استدلال بالعدم على العدم أعني:أنه يريد متى انتفت الإضافة لفظًا ومعنى انتفى إثبات الألف وحذف النون، وقد دل [على][+] أنه حيث وجدت الألف وجدت الإضافة، فانتظم له الدوران وجودًا وعدمًا على أن الإضافة مرادة معنى، [ثم أبدى لمجيء اللام فائدة أخرى غير توكيد الإضافة][-]، **فقال رحمه الله ـ: «وقضاءً من حق المنفي في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال»[٤].** (٣٠٥/ ب).

قلت: يعني أن [هذه][-] اللام كما تدل على الإضافة [في][-] المعنى وتؤكدها، فكذلك [أيضًا][-]توجب الانفصال لفظًا إذبوجودها حصل الانفصال لفظًا، فكان لها فائدتان: تأكيدًا لإضافة المعنوية، وتحقيق التنكير اللفظي بإظهار صورة الانفصال، أي: لما تعذر قضاء حق المنفي من حيث المعنى؛لأن حقه أن يكون نكرة لفظًا ومعنًى قضى حقه من حيث اللفظ بإدخال «اللام » [أي: أن] حكم «اللام» أن تفصل المضاف من المضاف إليه، وقد وجد ذلك في الصورة وإن لم يوجد في المعنى، ولا يجوز الفصل بغير «اللام» لأنها أداة الإضافة[٧].

قال ـ رحمه الله ـ: «وقد شُبِّهت في أنها مزيدة ومؤكَّدة بـ «تيم الثاني» في:

---

(١) لعله في شرحه المفقود على المفصل.
(٢) المفصل (٩٤) و(١٢٩) .
(٣) راجع : البديع (٥٧٤/٢/١) بتصرف.
(٤) التخمير (٥٠٧/١) بتصرف ، وفيه «مُفردة ».
(٥) الإيضاح لابن الحاجب (٣٨٧/١) بتصرف.
(٦) المفصل (٩٤ـ ٩٥) و (١٢٩ـ ١٣٠).
(٧) انظر التخمير (٥٠٧/١ ـ ٥٠٨) والإيضاح لابن الحاجب (٣٨٧/١) بتصرف فيهما.

يا تَيم تيم عَديٍّ [لا أبالكم] (١)

قلت: (تيم الثاني) مقحم [بين المضاف والمضاف إليه][+] في أحد الوجوه، [والأول مضاف إلى «عدي»][-] فكذلك هذه «اللام» [زائدة][-] مقحمة، [و«الأب» مضاف إلى الكاف][-]، قال سيبويه: «كأنهم ألحقوا «اللام»بعد اسم كان مضافًا، كما أنك حين قلت: يا تيم تيم عدي،فإنما ألحقت اسمًا كان مضافًا، ولم يتغير [الثاني][-] المعنى، كما أن «اللام» لم تغير معنى [«لا أباك»][-]»(٢).

قال السيرافي: «الاسم الذي بعد «لا» مضاف إلى الاسم الذي بعد «اللام » و«اللام» زائدة مؤكده للإضافة، ولفظ الاسم الأول كلفظ المضاف و«لا» غير مبنية معه، [وذلك «لا أبالك، ولا مسلمي لك »][-] فعلم بثبات(٣) الألف [في لا أبالك][+] أنه مضاف، إذا كانت هذه «الألف» وأختاها إنما يدخلن على «أبوك» وأخواته إذا كانت مضافة، وعلم أيضًا بسقوط «النون» من «لا غلامي لك» أنه مضاف، وزيادة هذه «اللام» شاذة لا تزاد [إلا][-] مع «لا» وفي النداء في قولهم: يا بؤسزلِيدِ، بمعنى يا بؤسَ زيد، والأصل في هذا عند سيبويه أن الإضافة وقعت قبل «اللام» وهي في النية منونة مانعة من تعريف المضاف، ويدل على ما قال، وقول الشاعر (٤):

وقدْ ماتَ شَمَّاخٌ وَماتَ مُزَرِّدٌ(٥) وأيُّ كريمٍ **لا أباكَ** يُخَلَّدُ

وقال (٥):

أبِا لْمَوتِ الَّذِي لابدَّ أَنِّي مُلاَ قٍ **لا أبالِيُ** خَوِّفِينِي

ثم أدخلوا «اللام» توكيدًا؛ لأن الإضافة بمعنى «اللام» كما أدخلوا «تيم» الثاني وكما زادوا «الهاء» في «طلحة»بعد أن ضمَّوه، وزادوا «اللام» في: يا بؤس للحرب، وشُبِّه [باب][-] (لا) بباب النداء لما يقع فيها من التغيير وحذف التنوين(٦) ».

وكلام سيبويه والسيرافي يدل على أن الاسم المضاف هنا معنًى مع فصل «اللام» لفظًا لم يتعرف بالإضافة يدل على أن الاسم المضاف هنا معنى مع فصل «اللام»لفظًا لم يتعرف بالإضافة، ولذلك شبه بـ«مثل»(٧) الذي لا يتصرف بالإضافة، وكلام المصنف يشعر بأنه (٣٠٦/ أ) مضاف حقيقة وليس بصحيح؛لأنه لو كان مضافًا حقيقة لتعرف وأمتنع دخول «لا» علي من غير تكرير،ويدل على تنكيره أيضًا أن «لا أبالك » في تقدير:لا أبَ لك، ومعناه معناه، ولا خلاف أن هذا منكر، فكذلك ما هو في معناه ومتى اتفق لفظان في أمر معنوي وأحدهما نكرة وجب أن يكون الآخر كذلك، وإلا لم يتفقا معنًى، ولو كان(٨) معرفة لكان مرفوعًا ووجب تكرار «لا» وإنما أعطي أحكام المضاف وإن لم يكنه؛ لمشابهته له في

---

(١) المفصل (٩٥) و (١٣٠) وما بين المعكوفين غير موجود فيهما.
(٢) الكتاب (٢٨٤/٢) بتصرف.
(٣) في (ف) «ثبوت» وما في (ش) موافق لما في شرح الكتاب للسيرافي ،«مُزَدِّرٌ» وهي موافقة لما في الكتاب وشرح السيرافي ، «لا أبالك» ولا شاهد فيه على هذه الرواية «أنا».
(٤) هو مسكين الدارمي في: الكتاب (٢٧٩/٢) مع اختلاف في الرواية قد تمس الشاهد كما بينت ذلك في التعليق السابق .
(٥) نسب إلى : عنترة ، وجرير ، والأعشى وليس في دواوينهم ، وكذلك نسب إلى أبي حيَّة النمري ، وهو في المقتضب (٣٧٥/٤) والتبصرة (٣٩١/١) وشرح السيرافي (١١٩/٨) .
(٦) انظر : شرح الكتاب (١١٩/٨ ـ ١٢٠) بتصرف.
(٧) الكتاب (٢٧٩/٢) .
(٨) في (ف) «معنى معرفة» وما في (ش) موافق لها في الإيضاح لابن الحاجب، «أنها».

أصل المعنى؛ لأن قولك: غلامك،وغلامٌ لك مشتركان في أصل النسبة وإن كان مختلفين في الأخصيَّة عند حذف «اللام» والأعمية عند وجودها، فلما كان بينه وبين المضاف هذه المشاركة في النسبة حمل عليه في حكمه على وجه الشذوذ، ولذلك لم يقل: لا أبا فيها، ولا رَقيبي عليها؛ لأن «في» و«على» لا مدخل لهما في النسبة الإضافية الأخصية والأعمية[١].

قال النحويون: «اللام معتد بها من وجه، غير معتد بها من وجه، وهذا لا يفضي إلى التناقض؛ لأن التناقض لابد فيه من اتحاد الجهة، ونظير هذه المسألة في الفقة: الصلاة في الدار المغصوبة، فإنها طاعة من حيث أنها امتثال للأمن[٢] ومعصية من حيث إن فيها ارتكاب المنهي عنه وهو الغصب ».

أما أنها معتد بها فمن حيث إن «لا» لا تعمل إلا في نكرة، فلو لم يعتد بـ«اللام» لتعرف الاسم بالإضافة ووجب أن لا تعمل فيه «لا» وأما أنه[٢] غير معتد بها؛ فلأن «النون» لا تسقط إلا في الإضافة، ولا تثبت الألف إلا مع الإضافة [٣].

قال بعض المتأخرين: «ينبغي أن تعلم أن إحدى الجهتين في هذه المسألة معنوية، والأخرى حكمية، فالمعنوية: جهة الاعتداد وذلك أن الاعتداد بـ«اللام» تمنع الاسم عن أن يعترف بالإضافة، وهذا أمر يرجع على المعنى».

وأما الحكمية: فهي جهة ترك الاعتداد وذلك أن ترك الاعتداد بـ«اللام» رد لام الفعل في الاسم، وهذا حكم في الاسم وليس يتعلق به معنى، إذ لا يتنكر الاسم ولا يتعرف بثبوت «اللام» وسقوطها، وقال في قول الشاعر:

وأيُّ كريمٍ لا أباكَ يُخَلَّدُ

إذا استقر الشيء مكانه وكان لابد منه اجترئ على حذفه من اللفظ ثقةً بدلالة موضعه عليه، كما حذفت «لام» جواب القسم،وجملة الأمر أنهم لا يحذفون شيئًا حتى يكون في الحال شاهد ودليل عليه، ثم الشاهد قد يكون من طريق المعنى فقط، وقد يكون بدلالة لها تعلق باللفظ.

فالأول كحذف خبر المبتدأ الراجع إليه في نحو: زيد منطلق وعمرو، والثاني: كمسألتنا وذلك أنا إذا رأينا «الأب» منصوبًا بـ«لا» وكنا نعلم أنها لا تعمل في المعارف علمنا من (٣٠٦/ ب) ذلك أن الإضافة في تقدير «اللام» ولا سيَّما وقد جرى الاستعمال بـ«اللام» في أكثر الكلام وعرف أن هذا الموضع موضع لها.

أقول: هذا حسن إلا أنه يخالف ما قال سيبويه[٤] من أن «اللام» لحقت بعد تحقق الإضافة.

قال أبو البقاء: «حكم «لا» أن لا تعمل إلا في نكرة، وحكم الألف في «أبا» أن لا تثبت إلا مع الإضافة تعرف فقد اجتمع فيها حكمان متناقضان[٥]، والذي يقوله حذاق النحويين: أن «اللام» في: (لا أبالك)، زائدة من وجه ولذلك تثبت الألف، فكأنه قال: لا أباك، وحكم الأصل من وجه وذلك أن حكمها أن تفصل المضاف عن المضاف إليه، وعند ذلك يكون «أبا» نكرة فتعمل فيه «لا» وهذا يسمى «باب الجهتين».

---

(١) الإيضاح لابن الحاجب (٣٨٨/١) بتصرف.
(٢) في (ش) «اللام» وتصويبها من (ف).
(٣) انظر : المقتصد (٨٠٩/٢ ـ ٨١١) وشرح الإيضاح للعكبري (١٢٢٢/٣ ـ ١٢٢٣) والنص فيهما بتصرف .
(٤) انظره في الكتاب (٢٧٧/٢) وشرح السيرافي (١١٩/٨)
(٥) شرح الإيضاح له (١٢١٩/٣) بتصرف.

وعلى كل حال فهو شذوذ فإن الحرف الواحد لا ينبغي أن يكون له حكمان متضادان، والذي قلته أنا في هذه المسألة وجهان آخران:

أحدهما: أنه أشبع فتحه «الباء»فنشأَت الألف والاسم باق على تنكيره، واحتمل ذلك؛ لكثرة الاستعمال وشواهد كثيرة.

والثاني: أن يكون استعمل «أبان» على لغة من جعلها بالألف في كل حال مثل:عصًا ورحًى، ومنه [١]:

إن أباها وأبا أباها

وأما قولهم: لا غُلامي لك، فعلى قولهم هو من: باب الجهتين، وعلى ما قلته تكون «النون» محذوفة تخفيفًا وهو في حكم الثابت، كقول أبي الأسود [٢]:

فألفيتُهُ غيرَ مستعتبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلاَ [٣]

أقول: ترك الاعتداء بـ «اللام» ليس بأبعد من الإشباع في سعة الكلام [من غير ضرورة، بل هما في الشذوذ فرسا وهان، فترجيح أحدهما على الآخر من غير مرجع لا يجوز، وأما تعليله ذلك] [-] بكثرة الاستعمال فترتيب على العلة ضد مقتضاها، فإن كثرة الاستعمال [توجب][-] الحذف والتخفيف لا الزيادة، [ثم هذا لا يتمشى في لا غلامي لك فكان ما ذكره النحويون أول طردًا له في التثنية والإفراد][-]وحذف النون تخفيفًا من غير إضافة في غير الشذوذ أيضًا.

وأما استشهاده بالبيت فعجيب [أيضًا فإن المحذوف في البيت التنوين][-]، وقد بينا أنه أضعف من النون، [فلا يلزم من حذفه حذفها][-]ولو استشهد بقول تأبط شرًا[٢]:

خُطّتا إمَّا إسارٌ ومنةٌ

وبقول امرئ القيس [٤]:

خطاتا كان أقرب

فالأولى ما قاله الجماعة، ولا يكاد ترك الأول للآخر إلا الحصالة، كما قال عنترة [٥]:

[٥].

هلْ غادر الشعراءُ مِن مُتَرَّدم

قال الخوارزمي: «أما أنه مضاف من حيث المعنى فلما ذكرنا، وأما أنه غير مضاف من حيث الصورة؛ فلفصل اللام» [ثم قال:][-] «واللام تتصل بالأول هنا على ثلاثة أوجه:

الأول[٦]: الخبرية نحو:لا أبَ لك، [ولا غلام [١]لك][-]

---

(١) نسب إلى : أبي النجم العجلي ، وإلى رؤبة بن العجاج ، وهو في ديوانهما (٢٧٨ـ ٢٧٩) و (١٦٨)، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه (٣٧/٢) وشرح الإيضاح للعكبري (١٢٢٠/٣) مع الهامش (٢) وبعده :

قد بلغا في المجد غايتاها .

(٢) في ديوانه: (٥٤)، والكتاب (١٦٩/١).

(٣) انظر شرح السيرافي (١١٩/٨) وشرح الإيضاح للعكبري (١٢١٩/٣ ـ ١٢٢٣) واللباب له (٢٤١/١) والنصوص فيهما بتصرف.

(٤) في ديوانه (٢٢٣) ، وتكملته:

لها متنتانِ خَظَاتَا كما أكبَّ على ساعديه النَّمرّ .

وانظر: مجالس الزجاجي (٨٦)، وشرح ابن يعيش (٢٨/٩).

(٥) في ديوانه (٥٢) وشرح القصائد السبع وهو أول بيت في معلقته ، وعجزه:أَمْ هلْ عرفت الدار بعدَ تَوَهُّمِ .

(٦) زيادة مناسبة لما بعدها .

الثاني: الصفة كقولك: مررت بغلام لك.
الثالث: الإضافة التي لا تعرف نحو: لا [٣] أبالك.
ثم هنا شيء آخر وهو أنهم لما حصل لهم صورتان متجافيتان لا (٣٠٧/ أ) أبالك، ولا أب لك، فرقوا بينهما معنى كما فرقوا بينهما صورة،فجعل المُعرب للدعاء، والمبني[٢] للخبر المجرد.

ومما نقلته من [خط] الشيخ[٣]: «لا أبا لك: كلمة فيها جفاء[٤] تستعمل عند الحث على أخذ الحق والإغراء، وربما استعملها الجفاة من العرب[١] عند المسألة والطلب، فيقول الرجل: لأميره: انظر في أمر رعيتك لا أبالك[٥] » فكان قولهم: لا أبا لك فقدت أباك، وقولهم لا أب لك بمنزلة ليس لك أب ، قال: وهم يقصدون الإضافة ولذلك ثبتت الألف، وحذفت النون، واللام زائدة للتوكيد؛ لأن الإضافة لا تنافي في اللام إذا الإضافة بمعنى اللام هنا، ولذلك لم تحتمل غيرها فاصلاً ، واللام وإن كانت تؤكد إلا أنها تفصل من حيث الصورة فيحصل التنكير[٤].

ويعني بقوله: «شبهت بـ«تيم»[١] الثاني [يعني][-]: أن هذه اللام مع الإضافة شيئان بمعنى واحد ترادفًا قبل المضاف إليه، [كما][-] أن «النَّيِّين» شيئان بمعنى واحد [قد] [-] ترادفا قبل المضاف إليه »[٦].

قال ـ رحمه الله ـ: «والفرق بين المنفي في هذه اللغة وبينه في الأولى، أنه في هذه معرب، وفي تلك[٧] مبني»[٨].

قلت: إذا جئت بـ«اللام» في: لا أبالك، فاسم «لا» معرب لا محالة لوجود علامة الإعراب وهي الألف، وإذا لم تأتي بها فـ «الأب» مبني بدليل سقوط التنوين منه، وهذا الفرق إنما ينتظم على الوجه الذي قررته، أما على الوجه الذي ذكره فينبغي أن يكون مرفوعًا إذا كان معريًا؛ لأنه مضاف إلى معرفة و«لا» لا تعمل في المعارف شيئًا.

وكذلك إذا حذفت النون من «لا غلامي لك» فهو معرب أيضًا؛ لأنه بمنزلة المضاف[١] وإذا أتيت بالنون فهو معرب عند المبرِّد[٩]، ومبني عند سيبويه[١٠]، ومن الفرق أيضًا ما ذكر أن هذه تستعمل في الدعاء على ما حكي من قول بعض الأعراب [١١]:

---

(١)في التخمير : «ولا غلام لك» «لا أب لك »وما في الأصل هو الصواب ، ولموافقتها أيضًا لما في الكامل.
(٢)في (ش) .... والمثنى ، وهو خطأ ، والتصويب من (ف) والتخمير ، «تيم» وتصويبها من (ف) والتخمير «كافي» وتصويبها من (ف).
(٣)يعني الزمخشري .
(٤)في (ف) «خفاء » وما أثبته موافق لما في التخمير والكامل ، «ذلك » وما في (ش) موافق لها في المفصل المحقق ، «بالألف» وهو مجانب للصواب .
(٥)انظر ما نقله الخوارزمي عن الزمخشري في الكامل للمبرد (١١٣٨/٣ ـ ١١٣٩) بتصرف.
(٦) التخمير (٥٠٧/١ـ ٥٠٨) بتصرف.
(٧) في (ف) «ذلك»، «بالألف».
(٨) المفصل (٩٥) و (١٣٠) .
(٩)المقتضب (٣٥٧/٤، ٣٦٦) .
(١٠)الكتاب (٢٨٣/٢، ٢٨٦)
(١١)زاد في (ف) بعد البيت :قال المبرِّد : سُمع إعرابي بمكة سنة قحط وهو يقول :
قد كنت تسقنا فما بذلك
رب العباد ما لنا ومالك

=

أنزل علينا الغيث إلا أبالك[٤]

وقال صاحب الموعب: «زعم بعضهم أن قولهم: لا أبا لك مدح، ولا أم لك ذم، وقيل: يستعملان جميعًا في المدح والذم[١]».

وقال مؤرج: «لا أم لك ذم، أي: هو لقيط لا تعرف أمه، ولا أباك مدح، أي: [لا كافي ولا مجرى].

وأما «لا أباك » فالفرق بينه وبين «لا أباك » أن «لا أباك » لفظه لفظ المعرفة وهو في نية التنكير كما كان:

لا هيثم الليلة للمطيِّ

و«لا أبالك»منكر لفظًا ومعنًى، فهذه ثلاثة ألفاظ الأصول منها: لا أب لك ثم لا أباك على مذهب سيبويه ثم لا أبالك، [وإنما كانت الأولى هي الأصل؛ لأن «لا» لا تعمل إلا في نكرة، واللام تقطع عن الإضافة، وأما][-] [إلا أبالك][-] فشذوذه من أحد وجهين، [إما من حيث إثبات الألف، وإما من حيث إثبات اللام وأما (لا أبالك) فهي أبعدها عند بعضهم، ووجهها][+] ـ أنه حذف اللام وهو يريدها، كقوله [٢]:

ولا ناعبٍ إلا ببين غرابُها

ولم يأت حذف هذه «اللام» إلا في الشعر للضرورة [٣].

قال ـ رحمه الله ـ: «وإذا فصلتَ فقلت: (٣٠٧ / ب) لا يَدَينِ بها لك،ولا أبَ فيها لك، امتنع الحذف وأجازه يونس»[٤].

قلت: إذا حصل الفصل بغير «اللام» امتنع الحذف من أحكام الإضافة، ووجهه عنده إن كان علته أنه مضاف أن ذلك قد فصل بينهما فبعُد عن المضاف، وعلى ما ذكرنا هو مشبه بالمضاف على وجه بعيد،فلا يلزم من تشبيهه به تشبيهه بما يُعد منه، والفصل يبعد المضاف وأجازه يونس[٥].

قال السيرافي: «وإن أضفت مع الفصل ففيه قبح، وهو مع قبحه جائز في الشعر، وشاهده[٦]:

كأنما أصوات **من أيغالِهِنَّ بنا ـ** أواخرِ الميسِ أصواتُ الفراريجِ

ولا يقع هذا الفصل إلا بالظرف وحروف الجر، وقد استقبح سيبويه الفصل بينهما بما يتم به الكلام وبما لا يتم، وأجاز [يونس][+] الفصل بما لا يتم به، كقولك: لا يَدَي بها لك، ومعناه الإضافة إلى «لك» و(بها)في هذا الموضع لا يكون خبرًا» [٧].

أنزل علينا الغيث لا أبالك

قال : فسمعه سليمان بن عبد الملك ، فقال : «أشهد أنه لا أب له ولا أم ولا ولد » انظر الكامل (١١٣٩/٣) مع اختلاف في ترتيب الأبيات ، وتغيير لا يؤثر في العبارات، وقد كتبت أواخر الأبيات بكاف مفتوحة ، ويظهر أنها بالألف، وهكذا هي في الكامل .

(١) هو ابن التيَّاني: ولم أعثر عليه.

(٢)نسب للأخوص الرياحي ، وللفرزدق ، ولم أعثر عليه في ديوانه، وهو في: الكتاب (١٦٥/١، ٣٠٦، ٢٩/٣) وقد روي بالنصب «ولا ناعبًا » وبالجر ، وكلتاهما في الكتاب ، وصدره : مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة .

(٣)انظر : اللباب للعكبري (٢٤٠/١ ـ ٢٤٣) بتصرف.

(٤)المفصل لابن الحاجب (٣٨٩/١) بتصرف.

(٥)الإيضاح لابن الحاجب (٣٨٩/١) بتصرف.

(٦)وهو لذي الرمة في : ديوانه (٩٩٦/٢) والكتاب (١٧٩/١، ١٦٦/٢، ٢٨٠) مع اختلاف لا يمس الشاهد.

(٧) شرح الكتاب (١٢٠/٨ ـ ١٢١) بتصرف.

قال سيبويه: «وما كان من ذلك في تقدير الإضافة إلى ما بعد «اللام » فلا يحسن أن يفصل بينه وبين «اللام» فإذا فصلت بطلت الإضافة، تقول: لا يدين بها لك، ولا يدين اليوم لك، إثبات «النون» أحسن وهو الوجه؛ لأنك إذا حذفت «النون» فإنما تحذفها للإضافة إلى ما بعد «اللام» وقد فصلت بينهما بقولك: «بها»(١) [واليوم] (٢) فلم يحسن فعدلت إلى الوجه الذي لا إضافة فيه، فقلت: لا أب يوم الجمعة لك، وجعلت «لك »خبرًا أو نعتًا أو بيانًا بعد أن تضمر خبرًا، والبيان [بـ (لك)](٣) أن تقدر، أعني: كما [تقدر](-) في: سقيا لك(٣)».

قال السيرافي: «فإن قيل: إذا حذفتم «اللام» من «لا أخالك » بقي «لا أخاك» فإذا قلت: لا أخالي، فإذا حذفت «اللام» من هذا بقي: لا أخاي، وليس في الكلام ذلك »(٥).

والجواب: أن الأصل أن يقال:رأيت أُخي، كما يقال:فيَّ ، فاستثقلوا تشديد «الياء » فحذفوا لام الفعل وشبهوها بما حذفه لامه، نحو: يدي ودمي، فإذا فصلوا بينهما بـ«اللام» رجع الحرف إلى أصله ونطق(٤) به على غير قياسه(٥).

قال الخوارزمي: «عنى بالحذف حذف النون وبالإثبات «إثبات الألف » واحتج يونس بأن قولهم: لا أبالك قد نُزِّل منزلة المضاف والمضاف إليه، ولذلك عاد(٥) «الألف» في «أبًا» فيجوز بينهما الفصل بالظرف كما في قوله (٦):

هما أَخَوافي **الحربِ** لا أَخَا لَهُ

حجة سيبويه أن هذا فصل بين المضاف والمضاف إليه بشيئين فلا يجوز، ولا خلاف في جواز الفصل بالظرف، فأما بالصفة فلا يجوز، وهذا لأن الظرف يتوسط بين شيئين، فوق ما يتوسط بينهما غيره من الصفة »(٧).

قال أبو علي: «قول يونس في فصله بين المضاف والمضاف إليه بـ (اللام) ما لا يتم الكلام إلا (٨)به أن (٣٠٨/أ) يقال: عن هذا الموضع قد أجيز فيه في الإضافة الفصل بـ«اللام»وهو لا يتم به الكلام، فجعل ما كان مثله بمنزلته »، والخليل يقول: إن ذلك ليس بفصل إنما هو تأكيدًا لإضافة؛ لأن معنى هذه الإضافة «اللام» فكأنه أكد الإضافة، [وكأنه] (-) لم يفصل، وهذه الأشياء المقحمة لا يقاس عليها، ويونس يقول: «الدليل على [أن](+) هذه «اللام»معتد بها فصلاً توطئتها لـ«لا»(٩) العمل في المعارف، فلولا [وقوع](-) الفصل لم يجز أن تعمل فيها، فيقول الخليل: إنها قد عملت في المعارف وإن لم تدخل اللام كقوله:

لا ٰ أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي

فيقول يونس: هذا على إرادة «اللام»(١٠).

---

(١) في نسختي التحقيق «فيها» وتصويبها من شرح السيرافي .
(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من شرح السيرافي.
(٣) انظر الكتاب (٢٧٩/٢) وشرح السيرافي (١٢٠/٢)والنص فيه بتصرف ، وليس خالصًا لسيبويه ، بل كلام سيبويه مدمج فيه، والحديث للسيرافي.
(٤) في (ش) «نطق » وتصويبها من (ف) وشرح السيرافي .
(٥) شرح الكتاب (١٢٠/٨ ـ ١٢١) بتصرف.
(٦) نسب لدرنا بنت عبعبة ولعمرة الخثعمية وهو الأصوب كما قال هارون ، وهو في الكتاب (١٨٠/١) وشرح ديوان الحماسة (١٠٨٣/٣/٢)وعجزه إذا خافه يومًا نبوة فدعاهُمَا.
(٧) التخمير (٥١٠/١) بتصرف.
(٨) «إلا» لا حاجة لها هنا ،ويونس يجيز الفصل بما لا يتم الكلام به ، وهذا ما نص عليه أبو علي ، حيث قال : «بما لا يتم به الكلام» ومثله السيرافي في شرحه (١٢١/٨).
(٩) في (ش) «إلا» وتصحيحها من (ف) والبصريات.
(١٠)المسائل البصريات (٥٣٣/١ ـ ٥٣٦) بتصرف.

قال ـ رحمه الله ـ: «وإذا قلت: لا غلامين ظريفين لك، لم يك بدٌّ من إثبات النون في الصفة والموصوف»(١).

قلت: يعني [أنك](-) إذا وصفت المثنى(٢) ثم نسبته بـ «اللام» لم تعطه أحكام الإضافة أما على قوله:فلأنه مضاف وقد تعذَّر فيهما جميعًا؛ لأنه لا يمكن الإضافة [للأول] (٣) مع الفصل، ولا إضافة للثاني؛ لأن الغرض به غير الذات فلا معنى لإضافته.

وإما على التشبيه بالمضاف؛ فلأنه بالنسبة إلى الأول بعيد، وبالنسبة إلى الثاني غير مستقيم فيه(٤)؛ وأيضًا فإثبات «النون » في الموصوف للفصل بينه وبين «اللام» وفي الصفة؛ لأن «النون» إنما يجوز إسقاطها من الموصوف المنفي لا من صفته، ألا ترى أنك تقول: مررت بغلاميك الظريفين، ولا تقول: مررت بغلامين(٥) ظريفيك، وأنت تريد الصفة للغلامين(٦).

قال السيرافي: «الذي منع من إسقاط «النون» وبعدها «لك» أن «النون» إنما تسقط من المنفي(٧) الذي يلي «لك» على نية الإضافة إلى ما بعد «اللام» فإذا قلت: لا غلامين ظريفين لك، فبين «غلامين» وبين «لك » «ظريفين» وهما صفة للغلامين، فمنعتا أن نضيف الغلامين إلى الكاف في «لك» لفصل «ظريفين »بينهما، وإنما يجوز في الضرورة إذا اضطر إلى الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحروف الجر »(٨).

فصل:

«وفي صفة المفرد وجهان:

أحدهما: أن تُبنى معه على الفتح، كقولكلا رجلَ ظريفَ فيها.

والثاني: أن تُعرب محمولة على لفظه أو محلِّه، كقولك: لا رجل ظريفًا فيها أو ظريفٌ »(٩).

قلت: إذا وصفت اسم «لا» قبل مجيء خبرها فلك في الصفة وجهان:

أحدهما: أن تفتحها بغير تنوين، وفيها وجهان:

[احدهما] (-): أنها فتحة بناءٍ، وإنما بنيت معها؛ لتنزلها منزلة شيء واحد ولهذا تلزم في بعض المواضع، كما تلزم الصلة نحو يا أيها الرجل، وقولك: مررت بخلف الأحمر، أو لم يُذكر «الأحمر» لم يعلم أن المراد خلف المعروف بالعلم أو غيره، فلما جريا كالشيء الواحد بنوهما قبل دخول «لا» [كما] (١٠) بنوا «خمسة عشر» و«ابن أمَّ»، [و(يا زيد بن عمرو) ثم](-) أدخلوا عليه «لا»فكأنهم أدخلوها على اسم مركب(١١) (٣٠٨/ ب) وصفة المنفي هنا ألزم من صفات غيره، إلا ترى أنك إذا قلت: لا رجل، كانالنفي لجس الرجال عمومًا، وإذا

---

(١)المفصل (٩٥) و (١٣٠)
(٢) في نسختي التحقيق (ش) «المبني » و(ف) «المثنى» وتصويبها من الإيضاح لابن الحاجب.
(٣) إضافة من الإيضاح لابن الحاجب ليتضح بها السياق .
(٤) الإيضاح لابن الحاجب (٣٨٩/١ ـ ٣٩٠) بتصرف.
(٥) في (ف) «بغلاميك» وما في (ش) موافق لما في المقتصد.
(٦) المقتصد (٨١١/٢ ـ ٨١٢) بتصرف .
(٧) في شرح السيرافي : «المبني »
(٨) شرح الكتاب (١٣١/٨) بتصرف.
(٩)المفصل (٩٥) و (١٣١).
(١٠) إضافة من (ف) واللباب للعكبري وهي مطموسة في (ش).
(١١) اللباب للعكبري (٢٣٤/١ ـ ٢٣٥) بتصرف.

قلت: لا رجل ظريف، كان النفي لجميع الظرفاء فقط، بخلاف قولك: يا زيد الطويل، فإن الصفة لم تفد [١] إلا توضيحًا في المنادي خاصة ولم تجعله لنوع دون نوع [٢]، فلما كانت صفة المنفي داخلة معه في النفي بتناولها تناولاً واحدًا ثبتت مع المبني[٣] ولم تيق [هناك][-] مع المنادي [٢].

قال الخوارزمي: «جاز في صفة المفرد أن تبني معه على الفتح؛ لأن الموصوف والصفة كشيء واحدٍ ،ولذلك يلحق الصفة المذكورة مع الموصوف حرفُ الندبة كما يلحق الاسم بدون الصفة »[٤].

أقول: الفتحة في:لا رجلَ ظريف مثلها في نحو:خمسة عشرَ ، لأنك لما ركبت الصفة مع الموصوف صارا كالشيء الواحد، ففتحت آخر الاسم الأول كما فتحت التاء في: همسة عشر، وفتحت آخر الثاني كما فتحت الراء من: عشر، ثم أدخلت «لا» فقلت: لا رجلَ ظريفَ ، فههنا فتحتان، فتحة «اللام» وفتحة «الفاء» فالأولى لتركيب الموصوف مع الصفة، وأما فتحة «الفاء» فلتركيب «لا» مع الاسم.

فإن قيل: أين توجد حركة بناء نابت[٥] عن حركة بناء نابت عن حركة إعراب، والحركة واحدة؟

فيجاب: بأن تلك فتحة «اللام» هنا، لأن هذه الفتحة أحدثها تركيب الموصوف مع الصفة[٦]، [وهذه الفتحة][-] نابت عن الفتحة التي تحدثها (لا) إذا ركبت الاسم وحده مع «لا» وهذه الفتحة نابت عن الأصل في قولك: لا رجلا؛لأن الأصل النصبُ ، ولا يجوز أن تكون «لا» دخلت [عليها] [٧] وهما معربان فركبت معهما؛ لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا، وذلك لا نظير له[٨].

الثاني: أن هذه الفتحة فتحة إعراب، وحذف التنوين ليشاكل[٩] لفظ الموصوف[١٠]، كما [أنهم][-] قلبوا (كلا) و(كلها)، إذا أضيفتا إلى المضمر؛ لأنها تتبع ما قبلها من المثنى[١١].

قال السيرافي: إن قيل: لم بني الاسم والصفة وقد دخلت عليهما[١٢] «لا»؟ وهي تُبنى مع ما بعدها فقد صيرتم ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا.

فالجواب: أنهما بنيا؛ لأن الموضع الذي وقعا فيه موضع تغيير، فإذا كان قد بني فيه الاسم مع حرف فبناء الاسم مع اسم أولى؛ لأن ذلك أكثر في الكلام، فإذا أدخلنا «لا» على الاسم والصفة وقد بني أحدهما مع الآخر كانت هي غير مبنية معهما، وتكون عاملة في

---

(١) في الإيضاح لابن الحاجب : «تُقَدَّرْ»
(٢) الإيضاح لابن الحاجب (٣٩٠/١) بتصرف.
(٣) في (ف) «المنفي».
(٤) التخمير (٥١٠/١ ـ ٥١١) .
(٥) في (ش) «ثابت ».
(٦) في (ف) «وقد نابت عن الفتحة التي كانت توجد بدون الصفة ، وتلك الفتحة نائبة من فتحة الإعراب، مثلها في مثل :لا غلامَ رجل...» وهي تقابل «وهذه الفتحة.لا رجلاً » من (ش).
(٧) إضافة من (ف) واللباب للعكبري وهي مطموسة في (ش).
(٨) اللباب للكبري (٣٥/١ ـ ٢٣٦) بتصرف.
(٩) في (ش) «ليتشاكل» وتصحيحها من (ف).
(١٠) في (ف) «الموصوفون».
(١١) اللباب للعكبري (٢٣٥/١ـ ٢٣٦) بتصرف.
(١٢) في نسختي التحقيق : «عليه» «عليها» «معها»، «موضعها» والتصويب من شرح السيرافي.

موضعهما كما تكون عاملة في موضع «خمسة عشر» إذا دخلت عليها، وكما تكون عاملة غير مبنية في: لا خيرًا من زيد[١]».

الوجه الثاني: أن تعرب الصفة مع بناء الموصوف، وهذا هو القياس كما في صفة المنادي وغير من المبنيات، ثم لك في إعرابه وجهان:

أحدهما: الرفع حملاً على محله وهو القياس (٣٠٩/ أ) أيضًا[*] من جهة أن الإعراب في التابع إنما يكون على إعراب المتبوع عن أمكن في اللفظ والمحل، وإلا ففي المحل بدليل وجوب: جاءني هؤلاء الكرام بالرفع؛ لأن محله الرفع.

الثاني: النصب حملاً على اللفظ وإنما جاز [الحمل][-] على اللفظ [في هذا][-]؛ لكون الحركة [فيه][-] عارضة فشبهت لعروضها بحركة الإعراب كما فعل ذلك في: يا هذا[٣] الطويلُ والطويلَ، [إلا][-] أن النصب ههنا كالرفع هناك، والرفع هنا كالنصب هناك[٤]، والنصب وجه آخر هنا وهو: أن أصل اسم «لا» أن يكون منصوبًا كاسم «إنَّ» فحمل الوصف على الأصل[٥].

فإذن النصب له وجهان:

أحدهما: أنه محمول على أصله.

الثاني: أنه محمول على لفظه [لشبه] [٦] حركته بحركة الإعراب، [كما قيل ك في صفة المنادى المضموم][+].

والرفع محمول على مجموع «لا» والاسم هنا إذا كانت الصفة قبل الخبر، وكانت مفردة، ولم يفصل بينها وبين الموصوف، فإن طرأ شيء من ذلك فالإعراب لا غير [على ما ذكرنا من الوجهين][-]، تقول: لا رجلَ ذا مال وذو مال، إن شئت: ولا رجلَ في الدار كريم وكريمًا، ولا يجوز البناء هنا للفصل إذ لا تجعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا، وكذلك لو كان اسم «لا» مضافًا أو مشبهًا به أو مثنى أو مجموعًا، فليس أيضًا في الصفة إلا الإعراب، تقول: لا غلام رجلٍ كريمًا وكريمٍ [٧]، وأجاز سيبويه[٨]: لا مثلَه احدٌ بالرفع على الموضع وجعله بدلاً بدلاً أولى، وقيل: إن المضارع للمضاف لا يوصف [٩].

قال الخوارزمي: «ويجوز أن يعرب حملاً على لفظه ومحله كما في المعطوف، في قوله تعالى [١٠]: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ (والطيرُ)[١١] ».

---

(١) شرح الكتاب (١٢٨/٨) بتصرف.

(*) بدءا من هنا حدث تقديم وتأخير في ترتيب الأوراق في المخطوطة الأصل (ش) ولكنني رددته إلى الترتيب الصحيح عن طريق المخطوطة (ف) والمفصل المحقق ، وسأشير إلى مواضع ذلك الخلل كما ورد مرقمًا في لوحات المخطوطة الأصل (ش).

(٣) في (ف) «يا زيد » وهي موافقة في الإيضاح لابن الحاجب.

(٤) الإيضاح لابن الحاجب (٣٩٠/١) بتصرف.

(٥) اللباب للعكبري (٢٣٤/١) بتصرف.

(٦) تكملة من (ف) وهي مطموسة في (ش) .

(٧) انظر اللباب للعكبري (٢٣٦/١) .

(٨) الكتاب (٢٩٢/٢)

(٩) البديع (٥٧٧/٢/١) .

(١٠) سبأ / ١٠، وفي (ش) ضبط {الطير} الأولى بالضمة ، والأخرى بالفتحة ، وما في التخمير أحسن ، ولذا أخذت به ، وقرأ بالرفع السلمي والأعرج وغيرهما ، معجم القراءات (٣٤٠/٧) .

(١١) التخمير (٥١١/١) بتصرف.

[قلت: عدوله إلى العطف مع أن صفة المنادي أيضًا يحق فيها الوجهان عجب][+].

قال ـ رحمه الله ـ: «فإن فصلت بينهما أعربت »[١].

قلت: امتنع البناء عند الفصل؛ لامتناع جعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا؛ لأن البناء إنما جاز لتنزله مع صفته كالشيء الواحد، وإذا كان كالشيء الواحد لم يجز الفصل بينهما؛ ولأن الغرض من جعلهما كالشيء موجهما واختلاطهما[٩] ، فإذا فصلت بينهما ناقضت [هذا الغرض][+].

قال سيبويه: «من قبل أنه لا يجوز ل كان تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما، كما لا يجوز لك أن تفصل بين خمسة عشر»[٢].

قال الخوارزمي: «لأنه مع الفصل يستحيل جعلهما بمنزلة شيء واحد »[٩].

قال ـ رحمه الله ـ: «وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الإعراب»[٣].

قلت: إذا زادت الصفات على واحدةٍ جاز في الأول التي تلي الاسم الإعراب والبناء، وما بعد الأولى فليس [فيها][-] إلا الإعراب على الوجهين؛ لأنك لو بنيتها معها فإنما أن تبني الأخرى [أو ليس، فإن بنيت الاسم مع الصفتين][-]جعلت ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا، وإن بنيت الثانية مع الاسم ولم تبن الأولى لم يجز [أيضًا][-] للفعل، فتعين الإعراب في [الصفة][-] الثانية لا غير، وفي (٣١٥/ ب) الأولى وجهان، قال الخوارزمي: «ليس في الصفة الزائدة إلا الإعراب، وإلا لزم لمزج بين ثلاثة أشياءومن ثم لم يجيزوا صَحْوةَ بَحرْة[٣] [نحرة][+] على على بناء الثلاثة »[٤].

قال ـ رحمه الله ـ: «فإن كررت المنفي[٥] جاز في الثاني الإعراب والبناء، وذلك قولك:لا ماء ماءً باردًا، وإن شئت لم تنون»[٦].

قلت: إنما جاز الوجهان؛ لأن تكريره إما على البدل وحكم البدل حكم المبدل منه، بدليل: يا زيدُ زيدُ بالضم فيهما لا غير، غذ كان البدل يقدر معه إعادة العامل، وإما على التأكيد اللفظي وحكمه أيضًا حكم المؤكَّد[٧].

قال سيبويه: «فإن كررت الاسم فصار وصفًا يعني تابعًا فأنت [فيه][-] بالخيار، عن شئت نونت وإن شئت لم تنون، وذلك:لا ماءَ ماءً باردًا، ولا يكون «باردًا» إلا منونًا ، لأنه وصف ثانٍ »[٨].

وفي نسخة مَبرمان: «وتركوا التنوين في الثاني؛ لأنهم جعلوه[٢] كالوصف كما قالوا: «مررت بدار[٢]آجُرٍّ و«باب ساج» فوصفوا بـ(آجر) و(ساج) وهما اسمان كما أن «ماء»الثاني اسم وقد وصفوا به [٩]».

قال سيبويه: «ومما لا يكون الوصف فيه إلا منونًا قولكَ:لا ماءَ سَماءٍ باردًا، ولا مثله عاقلاً ، من قبل أن المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة «خمسة عشر»[١].

---

(١) المفصل (٩٥) و(١٣٤) .
(٢) الكتاب (٢٩٠/٢) بتصرف.
(٣) في (ف) «بخرة ».
(٤) التخمير (٥١١/١) بتصرف ، وما بين المعكوفين تكملة منه .
(٥) في (ف) «المبني» «جعلو» «كلمة لم أستطع قراءتها».
(٦) المفصل (٩٥ ـ ٩٦) و (١٣١) .
(٧) الإيضاح لابن الحاجب (٣٩١/١).
(٨) الكتاب (٢٨٩/٢ ـ ٢٩٠) بتصرف.
(٩)شرح السيرافي (١٢٨/٨) بتصرف.

قال الخوارزمي: «والمنفي المكرر بمنزلة المنفي الموصوف، فكما يجوز هناك الإعراب والنباء كذلك ههنا»[٢].

فصلٌ:

«وحكم المعطوف حكم الصفة إلا في البناء، قال:

لا أبَ وابنًا مثلٌ مروانَ وابنهِ

وقال:

لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أَبُ »[٣].

قلت: قوله: «حكم الصفة»ليس مطلقًا بل إذا كانت معربة من جواز الوجهين، وليس حكمها في جواز البناء[٢] ولذلك استثناء، وإنما جاز الإعراب على لفظه ومحله كما جاز في الصفة، أما الرفع [فبالعطف] على محل «لا» مع المنفي، وأما لانصب فعلى المنفي، إما لان أصله النصب بـ «لا» والبناء عارض فينصب بالعطف على [محل][-] المنفي وحده كما ينصب في قولك: رأيت هؤلاء الكرام وزيدًا، وإما على لفظه؛ لأن حركته لما أطردت في كل نكرة ركبت مع «لا» أشبهت حركة المعرب فتخيلوها حركة إعراب فعطفوا على لفظها.

ومن نقال إنه معرب فظاهر، وقيل: لأن المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه، فلهذا نون المعطوف وإن لم يجز تنوين المعطوف عليه، فإن كان المنفي معربًا بأن كان مضافًا أو مشبهًا [به] [-] فالعطف على لفظه لا غير، أو على محله مع «لا» ومثال العطف هنا العطف في يا زيدُ والحارث [والحارث] [-] وقد نقص العطف عن الوصف وجهًا واحدًا وهو البناء إن لم تكرر «لا» في المعطوف، فإن كررت (٣١٦/ أ) [«لا»] جاز البناء [في المعطوف] بـ «لا» الثانية لا بالعطف، وكان [حينئذ][-] من عطف جملة على جملة، وإن لم تكرر [لا][+] ولم يجز البناء أصلاً ؛ لأن بناءَه [إما][-] على التبعية[٤] وذلك لا يجوز؛ للفصل بحرف العطف، فالمعطوف منفصل عن المعطوف عليه لفظًا ومعنى، أما اللفظ؛ فلأن حرف العطف [قد][-] فصل [بينهما][-]، وأما المعنى؛ فلأن المعطوف والمعطوف عليه متغايران فلا يمكن جعلهما كشيء واحد كما فعلت في الصفة والموصوف.

وأما [أن تبنيه][+] على الاستقلال وذلك لا يجوز أيضًا؛ لأن من شرط ذلك التلفظ بـ«لا» لأنها لا تحذف ويبقى عملها؛ لأن ذلك لا يجوز في أصلها الذي هي «إن» فأولى أن لا يجوز فيها[٥].

وتمام البيت [الأول] [-]:

إذا هو بالمجد ارتدَى وتأَزَّرَا

ويروى «ابنُ » بالرفع، وبرفع «مثلُ » على أنه صفة لـ«ابن» أو على الوصف لاسم «لا» معها أعني على الموضع، وجاز أن يكون وصفًا لهما لاتفاقهما في الابتداء، قال تعالى [٦]:﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا ﴾ فجعل (مثلنا)وصفًا للمثنى ولم يثنه؛لأن فيه إبهامًا.

---

(١) الكتاب (٢/٢٩٠) بتصرف.
(٢) التخمير (١/٥١١) بتصرف.
(٣)المفصل (٩٦) و(١٣١ - ١٣٢) .
(٤) في (ف) «السعة» وهو خطأ بين ، «إبهامًا » ، وما في (ش) أشهى «عجب» ولعله أدق وهو موافق لما في التخمير ولإعرابه عند ابن خروف.
(٥) انظر الإيضاح لابن الحاجب (١/٣٩١) بتصرف.
(٦) المؤمنون/٤٧.

فإن نصبت «ابنًا ومثلاً» جاز أيضًا أن يكون وصفًا للأول والثاني ولهما جميعًا، وقد يجوز أن ترفع «مثلاً» مع نصب «ابن» على أنه خبر «لا» أو وصف لمحل «لا» مع المنفي.

وفي تمام البيت الثاني[١]:

هَذَا وجدُّكُمُ الصَّغارُ بعَينهِ لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

والبيت لـ «ضمرة بن ضمرة» وهو شاعر جاهلي، واسمه «نِهْقَة»[٢] والنعمان سماه «نَهْمَرة» وكان بارًّا بأمه، وكان تؤثر أخًا له عليه يُسمى «جُنْدَبًا» ففي ذلك يقول[٥]:

وإذا تكونُ كريهةٌ أُدْعَى لها وإذا يُحاسُ الحيسُ يُدْعى جُنْدَبُ

وقبله:

عجبًا[٣] لتلك قضيةً وإقامتي فيكمْ على تلك القضيةِ أَعْجَبُ

[أقسم بـ «جَدَّه» أن ذلك عين الذل والصغار][-]، والحيس: خلط [الأقط][-] بالسمن يعني: أُدعي للشدائد وغيري للمنافع، لا أمَّ لي إن أجبت إلى ذلك أو رضيت به، وشاهده عطف «الأب» على الموضع، والخبر في «لي» و«هذا» مبتدأ و«الصغار» خبره، و«بعينه» في موضع الحال من «الصغار» والمعنى: هذا الذل حقيقة.

وفصل بالقسم و«ذاك» فاعل «كان» وهي التامة، وجواب الشرط محذوف كأنه قال: وإن رضيت بذلك انتفيت من آبائي.

و«عجبٌ لتلك» مبتدأ وخبره، و«قضية» منصوبة على الحال، أراد: عجب لتلك القضية»[٤].

[قال][+] الخوارزمي: «وإذا عطفت على المفتوح جاز الرفع والنصب على اللفظ والمحل[٥] كما في (والطير) ولا يجوز الفتح؛ لأن الحرف العاطف يشرك في الإعراب (٣١٦/ ب) لا في البناء، فإن قلتفيما بال يا زيدٌ وعمروُ بالضم جائزًا؟

قلت: تضمن الاسم معنى الحرف قد انكسر هنا بالعطف، أما هناك فبخلافه؛ لأن الحاجة إلى تضمين الثاني معنى النداء لم تنكسر [بالعطف][-]، وقبل البيت[٦]:

هلْ فيطلقةِ أَنْ إذا استغنيتُمُ وأمنتُمُ فأنا البعيدُ الأَجْنَبُ

أي: هل في القضية العادلة أن أدعي إذا نزلت بكم نازلة، فإذا نزل بكم خير دعي [له][-] غيري، و«أنْ» هي المخففة، واغنت «إذا» عن السين كما في قوله تعالى[٧]: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَتِ ٱللَّهِ﴾[٨]».

---

(١) اختلف في قائل هذا البيت كثيرًا ونسبة الشارح إلىضمرة نقلاً عن ابن خروف وهو المشهور، انظره في ديوانه ضمن كتاب شعر بني تميم(٢٩٠) والكتاب (٢٩٢/٢) والتخمير (٥١٣/١) مع تعليق المحقق وتخريجه والاختلاف فيه قائله فيه.

(٢) في تعليق محقق التخمير (شته) ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) في (ف) «عجبٌ».

(٤) شرح الجمل لابن خروف (٩٨٦/٢ ـ ٩٨٨) بتصرف.

(٥) النصب على اللفظ، والرفع على المحل كما في التخمير.

(٦) مرَّ تخريج عدة أبيات من هذه القصيدة قريبًا.

(٧) النساء / ١٤٠، وفي (ف) أثبت جزء من البيت بدلاً من الآية الكريمة، وما في (ش) مطابق لما في التخمير.

(٨) التخمير (٥١٢/١ ـ ٥١٤) بتصرف.

قال ـ رحمه الله [تعالى] (-) ـ: «إن تَعَرَّف فالحمل على المحل لا غير، كقولك: لا غلامَ لك ولا العبَّاسُ »(١).

قلت: «يعني إن تعرف المعطوف لم يكن فيه إلا الرفع؛ لأنه إن جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب في قولك: لا زيدٌ ولا عمروٌ عندنا، وإن جعلت تبعًا رفع أيضًا؛ لأن النصب في قولك: لا رجل ولا امرأة، إنما جاز، إما لأنه منصوب محلا بـ«لا» وإما لأن حركته البنائية أجريت مجرى الإعرابية،فجعل المعطوف كأنَّ حرف النفي قد باشره فأعطى الحركة التي كان تكون فيه لو باشره، والمعرفة لو باشرها حرف النفي لم تكن إلا مرفوعة، فهي إذا كانت تابعة أولى بذلك »(٢).

قال سيبويه: «فمن ذلك قولك: لا غلام ولا العباس، فإن قلت: أحملُه على «لا» فإنه ينبغي لك أن تقول:رُبَّ غلام لك والعباس وكذلك: لا غلام وأخوه، فأما من قال:كلُّ شاة وسخلتِهَا بدرهمٍ وهذه ناقةٌ وفصيلُها راتعين، فينبغي له أن يقول: لا رجل لك وأخاه، كأنه قال:لا رجل لك وأخًا له »(٣).

[قال] (+) الخوارزمي: «إنما ارتفع العباس لأن «لا» لا عمل لها في المعارف،واعلم أن «لا» لا تعمل في ثلاثة أشياء: في اسم قد عمل فيه فعل، ولا في اسم منفي بـ«لا» بعده اسم منفي، وهما جواب مستفهم قد ثبت عنده أحد الشيئين، ولا في الاسم المعرفة، مثال الأول:لا أهلاً و[لا](-) مرحبًا؛ لأن العامل فيه فعل مضمر، والثاني: لا غلام عندي ولا جاريةٌ، [هذا جواب لمن قال:أغلامٌ عندك أم جاريةٌ؟ ولو قلت:لا غلامَ عندي ولا جارية، فهو جواب لمن قال: هل من غلام؟](-) الثالث: قولك:لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ، وكذلك إذا عطفت معرفة منفية على نكرة منفية قد عمل فيها «لا» لم تعمل في المعرفة نحو: لا رجل في الدار إلا زيدٌ »(٤).

فصلٌ

«ويجوز رفعه إذا كرِّر (١)، قال الله تعالى: {فلا رفث ولا فسوقٌ} وقال(٥):﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ »(٥).

قلت: «يعني يجوز رفع الأول والثاني، أي: المعطوف والمعطوف عليه عند تكرارها، [وجاز الرفع](-) لأنه جواب لمن قال:أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟ فرفعت الجواب ليكون (٣١٧/ أ)مطابقًا للسؤال، وإن لزم منه مخالفة قياس «لا»وقُدِّر عند التكرار السؤال على ما وصفناه، ولم يُقدر في قولك: لا رجل في الدار إلا [جوابًا لمن قال](+) هل من رجل [في الدار](+)؟ لوجهين:

أحدهما: أنه لو كان:لا رجلَ في الدار جوابًا لذلك السؤال لكان ناقصًا، ألا ترى أنك إذا قيل لك:أفي الدار رجلٌ؟ فجوابه نعم أو لا بخلاف قولك:أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟ إذا لم يكن فيها أحدهما فلا تجيب إلا بقولك:لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ.

---

(١) المفصل (٩٦) و (١٣٢).
(٢) الإيضاح لابن الحاجب (٣١٩/١ ـ ٣٩٢) بتصرف.
(٣) الكتاب (٣٠٠/٢ ـ ٣٠١) بتصرف.
(٤) التخمير (٥١٤/١ ـ ٥١٥) بتصرف.
(٥) البقرة/٢٥٤.

الثاني: أن قولك:لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ إذا قدَّرته جوابًا كانت فيه المطابقة لشيئين، وفي قولك: لا رجل في الدار، المطابقة لشيء واحد، فلا يلزم من مراعاة شيئين واحد(١).

قال سيبويه: «فمما لم يغير عن حالة قبل أن تدخل عليه «لا» قول الله تعالى (٢):﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾وقوله (٣):

لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جَملُ»(٤).

قال السيرافي:«(لا) تدخل على المعارف والنكرات مكررة على أنه جواب كلام قد عمل بعضه في بعض من المبتدأ والخبر، فأعيد الجواب على التكرير الذي في السؤال وذلك: لا غلامٌ عندي ولا جاريةٌ، ولا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ، فإنه جواب:أغلامٌ عندك ام جاريةٌ؟ وأزيدٌ في الدار أم عمروٌ؟ وهو سؤال من قد علم أن أحدهما عنده ولا يعرفه بعينه، فإن كان المسئول(٥) يعرف سؤاله قال: زيدٌ، عن كان [زيدًا] (-)أو عمروٌ [إن كان] (-) ، وإن لم يكن أحدهما عنده قال: لازيدٌ ولا عمروٌ، ولا يحسن «زيدٌ» من غير تكرير؛ لأن هذا جواب من قال: أزيدٌ عندك؟ وجوابه: نعم أو لا، ولا يزيد شيئًا على «لا» كما لا يزيد على نعم و«لا» و«نعم» لا (٦) تصلحان(١) في جواب التكرار، فلهذا خالف التكرار الإفراد».

[أقول](-): قد قرأ يعقوب(٧) (لا خوفَ عليهم) بفتح الأول(٨).

[قال](+) الخوارزمي: «إنما يجوز الرفع في الأول؛ لأنه يجوز في الثاني، وإنما جاز في الثاني؛ لأنه بالعطف تنكسر الحاجة إلى تضمين المعطوف معنى «من» الاستغراقية فيرتفع، وإذا ارتفع الثاني ارتفع الأول تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه»(٩).

أقول: هذا عكس للقاعدة المقررة في التوابع في أن الثاني [أبدًا] (-)يكون تابعًا للأول، [وهو عكس ههنا](-) ، وقوله: «لأن الحاجة قد انكسرت » لا حاصل له فإن النفي تناولهما معًا تناولاً واحدًا، كما أن السؤال كان عنهما معًا على السواء، وقال: «الرفع في(١٠) (لا رفثٌ فسوقٌ) على جواب المعادلة، والفتح على استفهامين».

---

(١) الإيضاح لابن الحاجب (٣٩٢/١) بتصرف.
(٢) يونس / ٦٢، وأما ما ذكره هارون في تعليقه على هذه الآية بأنها تكررت في مجموعة من السور ثم عددها، فالاقرب والأدق أنها آية يونس بناء على نص الآية المذكور في الكتاب .
(٣) هو الراعي النميري في : ديوانه (١٨٧) والكتاب (٢٩٥/٢) ومجمع الأمثال (١٦٦/٣) ويروى فيه :
لا ناقتي في هذا ولا جملي،
وصدره :
وما صدَرَ مْتُكِ حتى قلتِ مُعْلِنَةً
(٤) الكتاب (٢٩٥/٢) بتصرف.
(٥) في (ف) «السؤال».
(٦) في (ش) «ولا تصلحان» «فجواب» وتصويبها من (ف) .
(٧) مر تخريجها قريبًا، وقرأ بالفتح غير يعقوب : الحسن ـ معجم القراءات (٥٨٣/٣) .
(٨) شرح الكتاب (١٤٣/٨ ـ ١٤٥) بتصرف.
(٩) التخمير (٥١٥/١) بتصرف.
(١٠) البقرة / ١٩٧، وقد ذكرت في متن المفصل قريبًا ، وقرأ بالرفع والتنوين : أبو جعفر والحسن وغيرهما . معجم القراءات (٢٧١/١).

قال ـ رحمه الله ـ فإن جاء مفعولاً بينه وبين «لا» أو معرفةً وجب الرفع والتكرير، كقولك لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ ولا زيدٌ فيها ولا عمروٌ »[١].

قلت: وأما الرفع فواجب[٢] بالاتفاق، وأما التكرير فمختلف فيه، وأما وجوب الرفع؛ فلان «لا» مشبهة بـ«إنَّ » و«إنَّ » لا (٣١٧/ ب) يفصل بينهما وبين منصوبها مع أنها أصل، فالفرع أولى فلذلك بطل عملها عند الفصل وارتفع الاسم بالابتداء[٣]، قال سيبويه: «واعلم أنك لا تفصل بين «لا» وما عملت فيه، كما لم تفصل بين «إنْ » وما تعمل فيه، [وذلك أنه لا يجوز أن] [-] تقول:لا فيها رجلَ ، كما لا [يجوز أن][-] تقول [في الذي هو جوابه][-] هل مِنْ فيها رجلٍ؟ ومن ذا فإنهم جعلوا «لا» وما بعدها بمنزلة خمسة عشر فقبح[٤] عندهم أن يفصلوا بينهما، كما أنه لا يجوز أن يفصل بين خمسة عشر شيء من الكلام؛ لأنها مشبهة بها »[٥].

أقول: ذكر سيبويه في امتناع الفصل بينهما وجهين:

أحدهما القياس على الجواب تحصيلاً للمطابقة.

الثاني: القياس على النظائر، وهو «خمسة عشر» [ومتى وقع الفصل بطل عملها ورجعت إلى الأصل الذي هو الابتداء والخبر][-].

[قال][+] الخوارزمي: «جواز الرفع عند الفصل من وجهين:

أحدهما: تفرقة[٦] الدالِّ على تضمين المنفي معنى [«إنْ »][-] وهذا لأن الدال على التضمين مجموع أمرين، أحدهما: المنفي ، والثاني: لا، فإذا وقع بينهما التفرقة لا يُهتدى [إلى][-] التضمين؛ لأنه يُشتغل بالفرق عن «لا» النافية.

الثاني: أن تقديم خبر [«لا»][-] على اسمها لا يناسب [«لا» النافية]؛ لكونها حرفًا محضًا وكون الحروف جوامد غير متصرفة، فيرفع اسمها لتكون «لا» هي المشبهة فيكون فيها شوب من الفعلية »[٧].

أقول: وأما وجوب التكرار؛ فأنه جواب بمتكرر، والذي يدل على كونه جوابًا جواز الفصل بين «لا» ومنفيها، ألا ترى أنك لو قلت:لا في الدار رجلَ ، لم يجز، فلما كان السؤال كذلك والفصل ما جيء به إلا لأجله لزم التكرار المجوِّز للفصل، وكذلك إذا كان المنفي معرفةً وجب التكرار، إما لأنه جواب على ما ذكرنا، ألا ترى أنك لا تقول: لا زيدٌ في الدار، لأنه لا يصح تقديره جوابًا إذ لو كان جوابًا لاكتفيت بـ«لا» وإنما يُقدَّر جوابًا عند التكرار، وإما لأن الاصل في «لا» أن تدخل على اسم الجنس فلما تعذرت الجنسية في المعرفة [قصد التكرار ليكون كالقاضي من حقها في أصل وضعها لما في التكرار] [-] من التعدد المشابه [للأجناس][-]، والعموم من حيث الإبهام [٨].

قال سيبويه: «واعلم أنك إذا فصلت بين «لا» واسمها بحشو لم يحسن إلا أن تعيد

---

(١) المفصل (٩٦) و(١٣٢) .
(٢) في (ش) «فجواب» وتصويبها من (ف).
(٣) انظر : شرح السيرافي (١٤٥/٨) والإيضاح لابن الحاجب (٣٩٢/١ ـ ٣٩٣) والنص فيه بتصرف.
(٤) في (ف) «ففتح » «لفرقة » وما في (ش) موافق لما في التخمير ، «الحرف» وما في (ش) مطابق للتخمير ، «فيه» وما في (ش) موافق للكتاب.
(٥) الكتاب (٢٧٦/٢) بتصرف.
(٦) في (ف) «لفرقة » وما في (ش) موافق لما في التخمير.
(٧) التخمير (٥١٥/١ ـ ٥١٦) بتصرف .
(٨) الإيضاح لابن الحاجب (٣٩٣/١) والنص فيه بتصرف.

«لا» الثانية؛ لأنه جواب أذا عندك أم ذا؟ ولا تجعل «لا» في هذا الموضع بمنزلة «ليس» وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت[١] مثلها إذا نصب، ولا يجوز: لا فيها أحدٌ إلا ضعيفًا، ولا يحسن: لا فيك خير، فإن تكلم به لم يكن إلا رفعًا؛ لان «لا» لا تعمل إذا فصل [بينها وبين الاسم][-][٢]».

قال الخوارزمي: «وأما التكرار (٣١٨/ أ) فلأن تقديم خبرها على اسمها لإعطاء المعطوف عليه مزية استعداد بالعطف، [وإعطاء المعطوف عليه مزية استعداد بالعطف][-] ولا عطف محال »[٣].

قال ـ رحمه الله ـ «وقولهم: لا نَوْلُك أن تفعل كذا، كلام موضوع موضع: لا ينبغي لك أن تفعل كذا »[٤].

قلت: لما قرر أنه لابد من التكرار إذا كان معرفة اعترض بهذا المثال وهو معرفة من غير تكرير.

فأجاب: بأنه منزل منزلة الفعل، فلهذا أجاز إفراده مع أنه معرفة إذ كان الفعل لا يشترط فيه التكرير [٥].

قال الجرجاني: «أجروه مجرى «لا ينبغي لك أن تفعل » حيث كان بمعناه، كما أجروا «يذر » مجرى[٦] (يدع) لاتفاقهما في المعنى »[٧].

قال السيرافي: «لا نَوْلُك أن تفعل كذا، [هو][+] من التناول للشيء وهم يريدون به الاختيار، فإذا قال: نَوْلُك» فمعناه: «ينبغي» أي: الاختيار لك أن تفعل، و(لانَوْلُك) معناه: «لا ينبغي لك» ونَوْلُك » يقع على جميع فعله، كان أن «الأخذ» يستعمل في جميع الأفعال حتى يقال: فلان لا يأخذ الآثام، فصار نَوْلُك » بمنزلة فعلك؛ لأن التناول بمنزلة الأخذ»[٨].

أقول: النول: العطاء، فكأنه يقول: ليس العطاءُ من شأنك ولا يليق بك [٩].

قال السيرافي: «للسائل أَنْ يسال عن السبب الذي من أجله لم يلزم التكرار في الفعل كما يلزم في الاسم، فقال أبو العباس: «الأفعال وقعت موقع النكرات التي تنصبها «لا» وتبني معها؛ لأن الأفعال في مواضع النكرات، فلذلك لم يحتج إلى تكرير [«لا»][-]ولم يجز أن تُبنى معها؛ لأنها ليست أسماء ولو قدرتها تقدير: لا رجلَ في الدار ولا غلام، لقلت: لا يقوم زيد ولا يقعد، وصار جوابًا لقوله: أيقوم أو يقعد؟ وهذا الذي احتج به لا يصح على موضوع[١٠] البصريين؛ لأنهم يقولون: عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ».

[قال السيرافي][-]: «والصحيح عندي أن «لا» الواقعة على الفعل لا يلزمها التكرار؛ لأنها جواب يمين، واليمين توقع على فعل واحد مجحود فلا يجب فيه التكرير كقولك: والله لا اخرج، بل لا معنى للتكرير ويمينك[٢] واقعة على شيء واحد، ووجه آخر وهو أن: «لا

---

(١) في نسختي التحقيق «وقعت» وتصويبها من الكتاب .
(٢) الكتاب (٢٩٨/٢ ـ ٢٩٩٩) بتصرف.
(٣) التخمير (٥١٦/١) بتصرف.
(٤) المفصل (٩٦) و(١٣٢).
(٥) الإيضاح لابن الحاجب (٣٩٣/١) بتصرف
(٦) في (ش) «بمعنى» والتصحيح من الإيضاح للفارسي.
(٧) هذا النص ليس للجرجاني ، وإنما هو للفارسي في : الإيضاح (١٩٨ ـ ١٩٩) بتصرف.
(٨) شرح الكتاب (١٥٤/٨ـ١٥٥، ١٥٧) بتصرف.
(٩) البديع (٥٨٤/٢/١) بتصرف.
(١٠) في (ش) «موضع » «ولمسك»«فيه»، «لهذه».

أفعَل»نقيض لأفعلنَّ ، فمن حيث [لم][-] يجب ضم فعل آخر إلى «لأفعلن»لم يجب أيضًا في النفي، وأيضًا فالفعل ينبغي بـ«لم» و«لن» ولا يلزم التكرير، وإذا كانت تختص باليمين فما كان منها منصوبًا فعلى إضمار فعل، كقولك:لا كرامةً ولا مَسرَّةً، أي:ولا أكرمك كُرامةً، وما كان على الخبر فدخول «لا» فيه[٣] كخروجها[١] في اليمين، وما كان فيه معنى فهو يقتضي الفعل، والذي لا يحتاج إلى تكرير نحو قولك:لا سَقْيًا ولا رعيًا؛ لأن «لا» دخلت على شَلَلاً وسقيًا (٣٠٩/ب) ورَعْيًا[-] الذي هو دعاء، وما كان من ذلك مرفوعًا وفيه[٢]معنى الدعاء فهو لهذه[٢] المنزلة؛ لأن أصله الفعل ولا يلزمك فيه تكرير نحو: [لا][-] سلام عليك »[٢].

[قال][+] الخوارزمي: «[قولك]: [-]لا نَوْلُك، ليس من قبيل ما نحن فيه؛ لأنه فاعل فعل مضمر تقديره ك لا يَحِلُّ نولك أن تفعل كذا، وهي في الأصل: مصدره (ناله ينولُهُإذا أعطاه)، وهو من باب إضافة المصدر إلى المفعول، والمعنى: لا أعطيت أن تفعل كذا، مبينًا للمفعول»[٣].

قال ـ رحمه الله ـ: وقوله:

حياتك لا نفع

وقوله:

أن لا إلينا رجوعُها

ضعيف لا يجيء إلا في الشعر» [٤].

قلت: أما وجه ضعفه في «لا نفع» فلأنه لم تكرر «لا » مع الإعراب، قال سيبويه: «واعلم أنه قبيح أن تقول:مررت برجل لا فارسٍ [٥] حتى تقول:لا فارسٍ ولا شجاعٍ [٣]، وذلك لأنه جواب لمن قال [أو لمن يجعله أنه قال][-]: أبرجل شجاع مررت أم بفارس؟ وكقوله[٣]: أفارس أم شجاع؟ وقد يجوز على ضعف في الشعر، قال رجل من بني سلول[٦]:

وأنت امرؤٌ منَّا خُلِقْتُ لِغيرِنا حياتُك **لا نفعٌ** وموتُك فاجعُ»[٧]

وأما شذوذ:

أن لا إلينا رجوعُها

فمن وجهين:

أحدهما: أنه فصل ولم يكرر.

الثاني: انه معرفة من غير تكرير[٨].

قال سيبويه: «قد يجوز في الشعر رفع المعرفة ولا تثنى، قال الشاعر [٩]:

---

(١) في شرح الكتاب «كدخولها».

(٢) انظر: شرح الكتاب (١٥٤/٨ـ ١٥٥، ١٥٧) بتصرف.

(٣) التخمير (٥١٦/١ـ ٥١٧) بتصرف.

(٤) المفصل (٦٦ ـ ٩٧) و(١٣٢ ـ ١٣٣)

(٥) في (ش) «فارسٌ» «شجاعٌ» «لقوله» وتصويبها من الكتاب.

(٦) وقيل إنه : للضحاك بن همام أو هنام الرقاشي ، وهو في : الكتاب (٣٠٠/٢) والتخمير (٥١٨/١) وتخريجه فيه .

(٧) الكتاب (٢٩٨/٢ ، ٣٠٥) بتصرف.

(٨) الإيضاح لابن الحاجب (٣٩٤/١) بتصرف.

(٩) هو من الخمسين التي لا يعرف قائلها ، وهو في الكتاب (٢٩٨/٢) والمقتضب (٣٦١/٤) مع اختلاف ويمس الشاهد .

بَكَتْ جَزَعًا واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ ركائبَها لاَ إلينا رجُوعُها»[١]

قال السيرافي: «لا» الموجب منه لا يحتاج إلى تكرير لو قال: إنه إلينا رجوعها، لكان حسنًا فدخلت «لا» للجحد فلم تغير لفظ الواجب[٢].»

[قال][+] الخوارزمي: «أن لا إلينا رجوعها، ليست «لا» النافية للجنس إنما هي التي تدخل على الفعل المضارع، و«رجوعها» فاعل فعل مضمر تقديره: أن لا يقع رجوعها، ألا ترى أنه لو لم يضمر فيه الوقوع للزم التناقض؛ لأن الإيذان يقتضي أن لا يقع الرجوع في الحال متحققًا كما في قولك: هذه العارضة تؤذنُ بالاستسقاء، إذا لم يكن واقعًا، وقول النحويين: علامة التأنيث تؤذن من أول الأمر بأن ما يجيء من الفعل مؤنث، ولو لم يضمر الفعل لاقتضت «لا» [أن يكون][-] انتفاء الرجوع في الحال متحققًا، وأما «حياتك لا نفع »[٣] فالنفي فيه وإن لم يتكرر من حيث الصورة فقد تكرر من حيث المعنى، وذلك أن موته إذا كان فاجعًا كان ضررًا،وإذا كان موته ضررًا كانت حياته نفعًا ضرورة ن فكأنه قال: حياتك لا نفعٌ ولا غيرُ نفع، والشعر لـ «الضحاك بن همام[٣] الرقاشي » والمقول (٣١٠/أ) فيه هو: الحَضين[٤] بن المنذر[٥]».

قال أبو البقاء: «هذا الفصل مختص بما يجب فيه تكرير «لا» وذلك في موضعين:

أحدهما: أن تعطف نكرة على نكرة وقد فصلت بين «لا» وبين النكرة، كقولك: لا فيها رجلاً [٦] ولا امرأة، وإنما وجب التكرار، ليكون النفي للجنس كله، لأن الدليل على نفي الجنس الجنس البناء وقد بطل بالفطف فجعل التكرار دليلاً على إرادة نفي الجنس، و[لو][-] لم تأت بـ «لا» فقلت: لا فيها رجل وامرأة، لجاز أن يقال :بل رجلان[٧] وامرأتان، فلما أردت أن لا أحد أحد فيها من القبيلين أتت بـ «لا» مكررة فأفاد ذلك نفي الجنس إذ لو كان هناك اثنان لفم يكون في تكرير «لا» فائدة»[٨].

وقوله: أن لا إلينا رجوعها[٢]، في معنى: لا ترجع إلينا، وأما: لا زيد في الدار ولا عمرو، فهو جواب من ادعى أنهما عنده فكرر ليطابق الجواب بالسؤال، ولو قال: زيد عندك، لكان الجواب «لا» فقط [من غير ذكر عمرو][-].

قال ـ رحمه الله ـ: «وقد أجاز المبرِّد في السعة [أن يقال][-]:لا رجلٌ في الدار، ولا زيدٌ عندنا»[٩].

قلت: قوله: «في السعة» لأن جوازه في الضرورة إجماع، قال أبو العباس [١٠]: لا أرى بأسًا أن تقول: لا رجلٌ في الدار ن تجعله جواب قولك: هل رجل في الدار؟ وجائز أن يكون لرجل واحد، وجاز أن يكون في موضع جميع كما كان في «هل » كذلك.

---

(١) الكتاب (٢٩٨/٢، ٣٠٥) بتصرف .
(٢) شرح الكتاب (١٤٤/٨) بتصرف.
(٣) في التخمير: «هنام».
(٤) في (ف) «الحصين» .
(٥) التخمير (٥١٧/١ ـ ٥١٨) بتصرف.
(٦) في (ف) «رجل».
(٧) في (ش) «رجلا» «رجوعه» وصوابها من (ف).
(٨) ذكر أحد الموضعين ، فأين الثاني؟ ولعل النص في شرحه المفقود للمفصل.
(٩) المفصل (٩٧) و (١٣٣)
(١٠) انظر رأيه في : المقتضب (٣٥٩/٤ ـ ٣٦٠)

ألا ترى إلى قوله: لا رجلَ في الدار، لا يكون إلا في موضع جمع؛ لأنه جواب: هل من رجل؟ وقوله: حياتك لا نفع، من ذلك على غير ضرورة، وكذلك: لا زيدٌ في الدار جواب: هل زيد في الدار؟ على غير ضرورة [١].

وتمثيل المصنف: لا رجل في الدار، ولا زيد عندنا يوهم أنه مثال واحد، ،أن المبرد إنما أجازه عند التكرار وليس كذا؛ لأن ذلك إجماع وإنما أراد التمثيل بمثالين، الأول: نكرة، والثاني [مثال من][-] المعرفة [٢].

قال الخوارزمي: «لا رجلٌ في الدار يجوز عند المبرد وعندنا لا يجوز، وهذا [هي][-] المسألة التي سبقت في أن استعمال «لا» بمعنى «ليس» قليل، ولهذا جاز: لا زيد، فتدخل [لا][+] على المعرفة على أن «لا» بمعنى «ليس»»[٣].

قلت: هذا غلط؛ لأن «لا» إذا كانت بمعنى «ليس» كانت عاملة، وإذا كانت عاملة لم تدخل على المعرفة عاملةً فيها إجماعًا، وإنما استعمال «لا» بمعنى ليس قليل مع تنكير معمولها، وأما إذا كان الاسم بعدها معرفة لم تعمل فيه أصلاً بل يرتفع بالابتداء، وهذا الذي فيه الخلاف، ولهذا قال سيبويه: «وهذا باب لا تُغيرِّ فيه «لا»[٤] الأسماء عن حالها[٥] التي كانت قبل، ولا يجوز ذلك إلا أن تعيد «لا» الثانية من قبل أنه جواب لقوله: أغلامٌ عندك أم جارية؟ إذا ادعيت أن أحدهما عنده، فلا يحسن إلا أن تعيد، كما أنه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون «لَمْ» غلا أن تذكرها مع اسم بعدها»[٦].

فصلٌ :

«وفي لا (٣١٠/ ب) حول ولا قوة [إلا بالله] [-][٧] ستة [أوجه] [-]: أن تفتحهما، وأن تنصب الثاني، وأن ترفعه، وأن ترفعهما، وأن ترفع الأول على أن «لا» بمعنى «ليس» أو على مذهب أبي العباس، وتفتح الثاني، وأن تعكس هذا »[٨].

قلت: إذا تكررت «لا» في العطف فإما أن يكون **الأول:** معربًا أو مبنيًا، فغن كان معربًا لم يكن إلا مرفوعًا، وحينئذٍ يجوز في الثاني وجهان: الرفع بالتنوين، والفتح بغير تنوين.

أما الرفع: فـ[الأول] [٩] إما بالعطف على المرفوع الأول و«لا» فيها[١٠] غير عاملة بل نافية في الأول ومؤكدة للنفي في الثاني وخبرهما واحد والجملة واحدة، وقد عطفت مفردًا على مفرد، وإنما كررت «لا» لما ذكرنا قبل.

الثاني: أنه مبتدأ ثان له خبر على حدة، والأول أيضًا كذلك فالكلام حينئذ جملتان معطوفة إحداهما على الأخرى.

---

(١) شرح السيرافي (١٥٩/٨) .
(٢) الإيضاح لابن الحاجب (٣٩٤/١) بتصرف.
(٣) التخمير (٥١٨/١ ـ ٥١٩) بتصرف.
(٤) في (ف) «إلا».
(٥) في (ش) «صالها» وتصويبها من (ف).
(٦) الكتاب (٢٩٥/٢) بتصرف.
(٧) راجع: صحيح مسلم (كتاب الصلاة) (٢٨٩/١) وهي تقال إذا قال المؤذن: «حيَّ على الصلاة، حيَّ على الفلاح» .
(٨) المفصل (٩٧) و(١٣٣).
(٩) إضافة مناسبة لما بعدها.
(١٠) في (ف) «فيهما».

الثالث: أن تجعل «لا» بمعنى «ليس فيهما» فإن قدرت لهما خبرين كانا[١] جملتين وخبرهما منصوبان، وإن قدرت لهما خبرًا واحدًا فـ«لا» الأولى للنفي لما في الحال، والثانية زائدة للتأكيد والخبر أيضًا منصوب.

الرابع: أن تجعل «لا» بمعنى «ليس» في الثاني، والأولى هي المشبهة بـ«إنَّ» في عملها، فلكل واحد منهما خبر، أحدهما منصوب [بها][-]، والآخر: مرفوع على أنه خبر المبتدأ، ولم تعمل [«لا»][-] الأولى؛ لأجل التكرار على ما ذكرنا من قصد مناسبة السؤال للجواب، أو لأنه لما تكرر صار في الظاهر كأنه بني مع الأول فكره أن يوهم ما ليس من لغتهم من جعل أربعة أشياء شيئًا واحدًا، فعدلوا على وجه الجواز إلى الأصل، فهذه أربعة أوجه إذا رفعتهما، وشاهده من القرآن: ﴿لا رفثٌ ولا فسوقٌ﴾[٢]: ﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾

ومن الشعر:

وما هَجَرْتُكِ حَتَّى قلتِ مُعْلِنَةً **لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ**

الثاني: أن ترفع الأول وتفتح الثاني، فأعملت الثانية[٣] وأتيت لها بخبر مرفوع، والأولى إما أن تكون بمعنى «ليس» فخبرها منصوب، وإما أن لا تعملها فيرفع الاسم بعدها على الابتداء وخبرها مرفوع، والكلام جملتان على التقديرات الثلاثة[٤]، وشاهده في القرآن: القرآن: ﴿وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾، ومن الشعر[٥]:

فَلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أبدًا مُقِيمُ

وإن لم يكن الأول معربًا مبنيًّا مفتوحًا، فلك في الثاني ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تفتحه أيضًا وتعمل فيه «لا» والكلام حينئذٍ جملتان لكل [واحد][-] منهما خبر؛ لأن كل واحد منهما مستقل، ومثله في القرآن: (لا بيعَ فيه ولا خلالَ) وعلى قراءة الفتح، و[شاهده][-] من الشعر: (٣١١/ أ).

ألا طعانَ ولا فرسانَ غاديةً إلا تجشؤكم عند التنانير

الثاني: أن تصبه على أحد ثلاثة أوجه: إما بالعطف على لفظ الأول، وإما بالعطف على محله أو أصله على التفصيل الذي مر.

الثالث: أن تنصبه بإضمار فعل على ما قاله المصنف في قوله:

لا نَسَبَ اليومَ **ولا خُلَّةَ**

ولا يأتي ما قاله يونس إلا في الشعر، ولا تحتاج إلا إلى خبر واحد، والكلام جملة واحدة؛ لأنه عطف مفرد على مفرد إلا على الوجه الذي ينصب فيه بإضمار فعل فإن الكلام جملتان الثانية فعلية و«لا» غير زائدة، وهي على الوجهين الآخرين زائدة.

---

(١) في (ش) «كان».

(٢) إبراهيم/ ٣١، و(فيه) ساقطة من نسختي التحقيق في الموضع الأول، وقرأ بالفتح: أبوعمرو، وابن كثير، وغيرهما. معجم القراءات (٤٩٠/٤).

(٣) في (ف) «الأولى» .

(٤) في (ش) «الثلاث» وصوابها من (ف).

(٥) وهو لأمية بن أبي الصلت، في معاني الفراء (١٢١/١) مع اختلاف لا يمس الشاهد، وهو ملفق من بيتين هما :

وفيها لحم ساهرةٍ وبحرٌ ... وما فاهوا به أبدًا مقيمُ

فلا لغو ولا تأثيم فيها ... ولا غول ولا فيها مليم

ويروى «لا حَيْنٌ» بدلا من «ولا غول».

الثالث: أن ترفعه على أحد ثلاثة أوجه: [الأول] [١] إما بالعطف على المرضع فـ«لا» فيه زائدة، والكلام جملة واحدة تحتاج إلى خبر واحد.

الثاني: أن تجعل «لا» بمعنى «ليس» فخبرها منصوب، والكلام جملتان.

الثالث: أن ترفعه بالابتداء على مذهب أبي العباس، فله خبر والكلام أيضًا جملتان[٢]، وشاهده:

لا أمَّ لي إنْ كانَ [ذاك][-] **ولا أبُ**

ومهما جعلت الكلام جملتين أشكل الاستثناء الواقع بعدهما؛ لأن في المعنى راجع إلى الجملتين، والاستثناء الراجع إلى الجملتين فإنه يردُّ إلى الثانية، فأحسن ما يقال فيه: إن الحول والقوة لما كان بمعنى واحد كأنه تكرار فـ«قوة» تأكيد لـ«حول» فصح رجوع الاستثناء إليهما معًا؛لتنزلهما منزلة شيء واحدٍ [٣]، وهذا بخلاف قوله تعالى[٤]:﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾ لاختلاف العامل، فإن قوله[٥]: ﴿وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً ﴾ عامل، وقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ عامل آخر وإذا اختلف العاملان اقتضى كل واحد منهما معمولاً فلم يجز الاستثناء إلا من أحدهما.

وأما الوجه السادس الذي ذكر فلا حاصل؛ لأنه جعله عكس الخامس، والخامس هو: رفع الأول وفتح الثاني فعكسه فتح الأول ورفع الثاني وهو الثالث بعينه، وقد توهم بعضهم أن ذلك وجه سادس باعتبار جهة الرفع فيكون رفع الثاني في الثالث على غير جهة رفعه في السادس؛ لأنه ذكر للرفع في الخامس جهتين: أن تكون «لا»بمعنى «ليس»وأن يكون المبتدأ [منفيًا][-] على مذهب أبي العباس[٦]، وهذا التوهم غير مستقيم ولا يرفع ما قلنا، فإن المصنف المصنف ما قصد إلى تعدد الجهات وتغايرها تقديرًا وصناعة، وإنما قصد عدها باعتبار الصورة اللفظية وهي لا تزيد على خمسة، فإن قيل ما قصد إلا تعديد الجهات، قلنا: فحينئذ ينخرم عليه الحصر في الستة بل ينتهي إلى أكثر من اثني[٧] عشر وجهًا على ما ذكرنا؛ لأن رفعهما يجوز أن يكون على قصد المناسبة (٣١١/ب) في الجواب وعلى كراهة التركيب الذي ليس من لغتهم أو على أن «لا» بمعنى «ليس» أو على مذهب أبي العباس، أو على أن الأول على مذهب أبي العباس، والثاني بمعنى «ليس » أو على العكس، فتعدد الجهات كما ترى وتبلغ ما ذكرنا، فالحاصل أنه إما[٨] أن يعتبر الصور فقط فلا تزيد على خمس[٢] «رفعهما، وفتحهما، ورفع الأول، وفتح الثاني، وعكسه، وفتح الأول ن ونصب الثاني بالتنوين» ولا يجوز غير هذه الخمس الصور، وقد بقي من القسمة العقلية نصب الأول وفتح الثاني أو رفعه أو نصبه، لكن لا تجوز هذه الوجوه في العربية على أن تكون من هذا الباب.

---

(١) زيادة من عندي ليكتمل بها الكلام.
(٢) للحديث حول أعاريب «لا حول ولا قوة إلا بالله» انظر الكتب الآتية: التبصرة (٣٨٧/١ـ ٣٨٩)، وشرح اللمع لابن برهان (٩٤/١ـ ٩٦)، والمقتصد (٨٠٦/٢ـ ٨٠٧)، والبديع (٥٧٨/٢/١ـ ٥٨٠)، واللباب للعكبري (٢٣٧/١ـ ٢٣٨)، وشرح الإيضاح له (١٢١١/٣ـ ١٢١٥).
(٣) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٣٩٥/١ـ ٣٩٦).
(٤) آل عمران /٨٠ ، والنساء / ١٤٦، والمائدة /٣٤.
(٥) النور/٤.
(٦) المقتضب (٣٥٩/٤ـ ٣٦٠).
(٧) في (ش) «اثنتي»، «خمسة» وتصويبها من (ف).
(٨) في (ف) «إنما»، وما في (ش) هو الصواب .

وإما أن يعتبر تغاير الجهات التقديرية فتنيف على اثني عشر وجهًا، فاقتصاره على الستة وهم على كلا التقديرين، وإن قيل بأنه ما قصد تغيير الجهات إلا في الخامس فحسب فتطالبه بالحكمة في تخصيصه الخامس باعتبار الجهات فيه دون غيره فلا تجد جوابًا.

قال الخوارزمي: «الحول: القوة، من[١] الحول الذي هو بمعنى: الحيلة؛ لأن الإنسان يقوى بالحيلة على ما يريد، فإن قلت قوله: وأن تعكس هذا، هو الوجه الثالث بعينه، قلت: الوجه السادس وإن كان الثالث صورة فليس [به][-] مذهبًا[٢]».

أقول: قد ذكرت[٣] بطلان هذا الاعتذار.

قال أبو البقاء: «لا حولَ ولا قوةَ » بناؤهما على أن كل واحدة من الجملتين قائمة بنفسها، ورفعهما على جعل «لا» عاملة عمل «ليس» أو على إلغائها وهو الأصل فيهما، وأما نصب الثاني ورفعه فعلى زيادة «لا» وحمل الثاني على موضع اسم «لا» والرفع على حمله على موضع «لا» واسمها، ولك أن ترفع الأول وتبني الثاني على ما ذكرنا [في وجهيها][-] وكذلك العكس [٤].

فصلٌ

«وقد حذف المنفي في قولهم: لا عليك، أي لا بأس عليك»[٥].

قلت: حذف الاسم معها كان حذف الخبر، إذ أصلهما المبتدأ والخبر فجاز حذف كل واحد منهما على ما قلنا هناك، إلا أن المشهور حذف الخبر هنا حتى لا يكاد يذكر؛ لأنه لا يقع إلا جوابًا لسؤال قد ذكر فيه الخبر أو مقدر كذلك.

أما حذف الاسم فقليل جدًا، وإنما جاء في هذه الأمثلة؛ لأنهم كثر قولهم: لا بأس عليك، فلما عُلم مرادهم جاز الحذف إذ قيل علم أن المضمر هو المظهر الكثير، قال سيبويه: «تقول: لا كالعشيةِ عشيةٌ، ولا كزيدٍ رجلٌ؛ لأن الآخر هو الأول، ولأن زيدًا[٦] رجل ولا كزيد، كأنك قلت: لا أحد كزيد ثم قلت: رجلٌ كما تقول لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ على الموضع، قال امرؤ[٥] القيس[٧]:

وَيُلْمِمُّها في هواءِ الجوِّ طالبةً ... وَلا الكَنَهْبَلِ في الأَرْضِ مَطْلُوبُ

كأنه قال: ولا شيء له كهذا، قال: وإن شئت نصبت على نصب قوله[٨]:

فَهَلْ في مَعَدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ مِرْفَدَا

كأنه قال: ألا أجدَ كزيد رجلاً ن وحَمَلَ الرجل على زيدٍ، كما حمل المعرفة على ذلك، وإن شئت نصبته على ما نصبت[٩] عليه: لا مال له قليلاً و[لا][+] كثيرًا، ونظير: لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم: لا عليك، وإنما يريد: لا بأس عليك، ولكنه حذفه لكثرة الاستعمال»[١٠].

---

(١) في (ش) «ثم» وتصويبها من (ف).
(٢) التخمير (٥١٩/١) بتصرف.
(٣) مرَّ قبل أسطر.
(٤) انظر: اللباب (٢٣٧/١- ٢٣٩) بتصرف.
(٥) المفصل (٩٧) و(١٣٣).
(٦) في (ف) «زيد»، «امرىء»، «فضبت»، «المزور».
(٧) وهو في: ديوانه (٢٥١)، والكتاب (٢٩٤/٢).
(٨) هو لكعب بن جعيل في: الكتاب (١٧٣/٢، ٢٩٤)، وشرح السيرافي (١٣٥/٨) وتخريجه فيهما، وصدره:

لنا مِرْفَدٌ سبعون ألفَ مُدَجَّجٍ.

(٩) في (ف) «فضبت»، «المزور» «مزور»، «مزورا» وما بين القوسين مكررة.
(١٠) الكتاب (٢٩٣/٣- ٢٩٥) بتصرف.

هذا آخر شرحنا لهذا البابـ وقد بقيت فيه مسائل نذكرها أرسالاً .

مسألة:

إنشاد سيبويه قول جرير [١]:

كالعَشِيَّةِ زَائرًا ومَزُورَا

وقوله: «لا يكون إلا نصبًا من قبل أن «العشيَّة» ليست بـ «الزائر»[٢] وإنما أراد: لا أرى كالعشية[٢]، يعني: أنه لما أحاط العلم بأن العشية لا يراد بها الزائر ولا المزور اضطر إلى فعل مضمر ينصب «زائرًا » كأنه قال:لا أرى زائرًا ومزورا كزائر[٣] العشية، ومثله: ما رأيت اليوم رجلاً ، لو قال: [لا][-]كالعشية عشيةٌ جاز في «عشيَّة» الرفع والنصب كأنه: لا مثلَ العشيَّةِ عشيةٌ ، ويجوز النصب على التمييز. كما قال في: مرفد[٢]، كأنه قال: فهل عددٌ أكثر من ذلك مرفدًا [٢]»[٤].

مسألة:

قال الخليل: «يدلك على أن «لا رجل » في موضع اسم مبتدأ قولك:لا رجلَ أفضلُ منك (كأنك قلت: زيدًا أفضل منك)[٤] ومثل ذلك: بحسبك قول السوء، كأنك قلت: حسبك قول السوء» وإن جعلت «أفضل» صفة جاز النصب،ولا يجوز النصب إن كان خبرًا، وأما: لابك السوءُ [٥]، ففيه وجهان: [أحدهما][+] أن يكون «السوء » مبتدأ، و«بك» الخبر الثاني: أن يكون يكون «بك» في صلة [خبر][-] محذوف كأنك قلت: بك السوء واقع، وإنما دخلت «لا» لقلب معناه في الدعاء[٦].

مسألة:

قولهم: لا سواءٌ، إنما يتكلم به عند ادعاء مدَّع لاثنين جرى ذكرها بأن أحدهما أمثل من الآخر، فيقول المنكر: لا سواء، أي: هما لا سواء، وهذا لا سواء، فـ«هذان » مبتدأ، و«سواء » خبره، و«لا» للجحد، وجاز حذف المبتدأ كأنهم جعلوا «لا» كافية من ذكر المبتدأ لكثرة الكلام بها عند رد بعضهم بعضًا ادعاء التسوية بين الشيئين[٥]، ولا يجوز دخول «لا» على فعل الأمل؛ لأن صيغة الأمر تجري مجرى الإيجاب، و«لا» للجحد، فلا تقول: لا لتيم زيد، ولا ضرنا، وأنت تريد الأمر بـ«ضرنا».

مسألة:

لا يجوز أن يتقدم ما في خبر[٧] «لا» إذا أعملتها عليها؛ لضعفها، فأما قوله تعالى[٨]:﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ فنصب (يوم) بفعل مضمر، كأنه قال: يُخْرَون يوم يرون، أو يندمون أو نحوه، وإذا لم يجز في «إنَّ » التي هي أقوى منها أن

---

(١) راجع: ديوانه (٣٥٢) والكتاب (٢٩٣/٢) وصدره:
يا صاحبَيَّ دَنَا الرَّوَاحُ فسيرَا.

(٢) الكتاب (٢٩٣/٢) بتصرف.

(٣) في (ش) كلمة رسمت هكذا «كيراي» فلم أتبين قراءتها، وما في (ف) موافق لما في شرح السيرافي.

(٤) شرح السيرافي (١٣٧/٨) بتصرف

(٥) في (ش) «السوء»مكسورًا، وما أثبته هو الصواب.

(٦) انظر: شرح السيرافي (١٥٥/٨ـ ١٥٧) بتصرف.

(٧) في (ف) «حيِّز».

(٨) الفرقان/٢٢.

(٣١٢/ ب) يتقدم عليها ما في خبرها[١] فهي أولى».

مسألة:

قول الشاعر:

فَلا لَغْوٌ ولا تأثيم **فيها**

«فيها » خبر للاثنين على مذهب سيبويه[٢]؛ لأن أحدهما مبتدأ،والآخر أيضًا كذلك، وعند أبي الحسن يرتفع على أنه خبر أحدهما، وخبر الآخر محذوف، كقوله [تعالى][-][٣]:﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾أي: الله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك، وأبوعلي[٤] يقوي قول قول أبي الحسن.

مسألة:

لا يجوز: أنت زيدًا لا ضارب، على تقدير:أنت لا ضاربٌ زيدًا لما ذكرنا، وأما قول الشاعر[٥]:

إذا ما أَسْلَجَوَ صَغَتْ يداها (لها الإدلاجُ ليلة **لا هجعِ**)

وقول الآخر[٦]:

[و][-] أمسي ببلدة **لا عم ولا خال**

فإن «لا» في هذه جاز أن يعمل ما في حيزها فيمما قبله وأن تفصل بين الجار والمجرور في مثل: جئت بلا شيء، لزيادتها، ولا تعني بقولك: جئت بلا شيء، وضربته بلا ذنب، أك ضربته لأكل شيء ن هو لا ذنبٌ بل تريد: بغير ذنب، أيبخاليًا عن الذنب أصلاً[٧].

ومنه قول الآخر[٨]:

تركتني حين [لا][-]مالٌ أعيشُ به وحينَ جُنَّ زمانُ الناسِ أو كَلِبَا

ويجوز رفعه على أن «لا» بمعنى «ليس » [وأما قوله][-][٩]:

أبيوجُهُ لا البخلُ ِ واستجلتْ بهِنَعَمْ من فتًى لا يمنع الجُودَ قاتلَهْ

فإن لما تصوَّر فيها الأسمية اضافها، ومن نصب «البخل» فيحتمل أن تكون «لا» معمولة بـ «أبي» و«البخل» بدل منها، كما قال[١٠]:

---

(١) في (ف) «حيِّزها».
(٢) الكتاب (٢٨٢/٢، ٢٨٦).
(٣) التوبة/٦٢.
(٤) الحجة (١٤٣/١ـ ١٤٤).
(٥) البيت للشماخ في: ديوانه (٢٦٦) واللسان (وصف) وفي نسختي التحقيق «وضعت» والشطر الثاني هكذا: إدلاج ليلة لا هوج
والتصويب من: الديوان واللسان.
(٦) البيت للنابغة الذبياني، وهو في: ديوانه (١٨٨) والخزانة (٥٠/٤) وصدره:
بعد ابنِ عاتكةَ الثاوي على أَبَوي
وسقوط الواو من «أمسى» كما في نسخة (ف) هو الأقوم.
(٧) انظر: شرح السيرافي (١٥٧/٨ـ ١٥٨) واللباب للعكبري (٢٤٥/١) بتصرف فيهما.
(٨) هو أبو الطفيل عامر بن واثلة في: الكتاب (٣٠٣/٢) والمسائل المنثورة (١٠١/١) .
(٩) لا يعرف قائله وهو في معاني الأخفش (٢٩٤/٢) وكتاب الشعر (١١٧/١) مع اختلاف لا يمس الشاهد.
(١٠) جميل بثينة في: ديوانه (٢١٠) وإصلاح المنطق (٢٢٣) وفيه «عَون».

بُثْنِيَ الزمي لاَ، لا إِنْ لزِمْتِهِ على كثرةٍ [١] الواشيأَيَّ مُعِينِ [٤]

فجعل «لا» لسن «إنَّ» ويجوز رفع «البخل» على أنه خبر مبتدأ، أي هو البخْلُ.

(١) في (ف) «كثر».

باب خبر «ما» و«لا» المشبهتين بـ «ليس»

[قال -رحمه الله-][-]: «خبر «ما»و«لا» المشتبهتين بـ«ليس» هذا التشبيه على لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء، ويقرءون[١] ﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾ إلا من دري كيف هي في المصحف؟».[٢]

قلت: «ما» ههنا حرف من حروف المعاني وضعت لنفي ما في الحال وبذلك أشبهت «ليس» ولها معان أخر ومواضع تكون فيها اسمية وحرفية[٣]، ويستوفي الكلام على أقسامها أقسامها فيما بعد[٤]، والذي يخص هذا المكان البحث عن إعمالها وجهة شبهها حتى عملت. عملت.

أما إعمالها فقال جماعة من النجاة: حقها أن لا تعمل؛ لأن الحرف متى دخل على الاسم مرة وعلى الفعل أخرى فحقه أن لا يعمل كهمزة الاستفهام وحروف الابتداء، ولأن العامل لابد أن يكون له اختصاص، فالقياس لغة ابن تميم، ولقائل أن ينقض هذا بـ«لا» التي لنفي الجنس فإنها تعمل في جميع اللغات وإن كانت لا تختص ، فإن قيل: الداخلة على الفعل منهما غير الداخلة على الاسم، قلنا: له مثل ما قال، (٣١٣/أ) وأجبنا مثل ما أجاب، إلا إنهم في الجملة اتفقوا على إعمالها في لغة أهل الحجاز، وأن ذلك استحقته لشبهها[٥] بـ«ليس» وذكرواجهات أربعًا من الشبه: الدخول على الابتداء[والخير]، والنفي المطلق، ثم نفي ما في الحال، ودخول الباء في الخبر والمشابهة في لغتهم يقتضي تأثيرًا وتغييرًا ألا تري أن ما بُني من الأسماء فإنما [بُني][-] لمشابهته الحرف، كما أن ما أعرب من الأفعال فإنما أعرب لشبهه بالاسم، وما أعمل من الأسماء أن منع النصب فلمشابهته الأفعال، فكذلك «ما» النافية ثم إنهم [قد] [١] اعتبروا[٦] الشبه من وجهتين كما في باب ما لا ينصرف فلئن يعتبروا ما تعددت جهاته أولى، وأما بنوتميم فإنهم اعتبروا في إعمال العامل الاختصاص فيم يعملوها وإن أشبهت[٧].

وقول الشيخ : «إلا من درى كيف هي في المصحف؟» ففيه تسامح فإنه لا يجوز القراءة على حسب اللغات، بل لابد مع ذلك من الرواية والنقل بالقراءة بتلك اللغة، ويؤذن أيضًا قوله: «إلا من درى كيف هي في المصحف؟» أن القرءة سائر اللغات سائغة، ثم لما كتب المصحف لم تسغ القراءة إلا على موافقته وذلك أيضًا لا يصح[٨].

---

(١) يوسف/ ٣١، وقرأها بالرفع: عبد الله بن مسعود وأبوالمتوكل وغيرهما. معجم القراءات (٢٥٨/٤)

(٢) المفصل (٩٧) و(١٣٤).
(٣) انظر: المسائل المشكلة (٢٤٩-٣٦٣) وشرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٨٤/أ) وشرح الجمل لابن خروف (٥٨٧/٢) وأما في ابن الشجري (٥٤٥/٢-٥٧١).
(٤) المحصل تح النتيفي (٧٤٢-٧٤٣) .
(٥) في (ش) «بشبهها» وتصويبها من (ف).
(٦) تكررت في (ش) ولقد حذفتها.
(٧) راجع: الكتاب (٥٧/١) والمقتصد (٤٢٩/١-٤٣٠) والبديع (٥٦٦/٢/١-٥٦٧) واللباب للعكبري(١٧٥/١) وشرح الإيضاح له (٥٥٠/٢-٥٥١) والإيضاح لابن الحاجب (٣٩٧/١) بتصرف فيها.
(٨) الإيضاح لابن الحاجب (٣٩٧/١-٣٩٨) بتصرف وفي (ش) «شائعة» وصححت من (ف) والإيضاح.

قال أبو البقاء: «لا ينبغي أن يظن في تميمي مسلم أنه كان يحذف الباء من مثل قوله تعالى[١]:﴿وَمَاهُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [٢]﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ يعني: وإن ساغ له تغير الإعراب، مع أنه لا يجوز في مثل(مَا هَذَا بَشَرٌ)» لكن الحذف لا يسوغ[٣]، وبالجملة فقد أطلق سيبويه مثل مثل هذا في مواضع من كتابه[٤]، ولا يبعد أن يكون له وجه، فإن قراءة القرآن في غير الصلاة بالمعنى جائزة عند بعض الأئمة، فالمسألة إذن مختلف فيها فلا يقطع بخطأ من قال بها، ومهما أعملت فالقياس إعمالها في الجزئين معًا كما في «ليس».

وذهب أهل الكوفة إلى أن خبرها ليس منصوبًا بها، بل بإسقاط الخافض، ويروى عن الأصمعي أنه قال: «ما سمعت نصب خبرها في شيء من أشعار العرب»[٥].

وكتاب الله يرد عليه، وقد أنشد أبو بكر بن دريد في معانيه[٦]:

ـا النـذير بحـرَّة مُسْـوَدَّةٍ تصـل الجيـوش إلـيكم أقوادَهَـا
أبناؤهـا متكنِّفـون أباهُـم[٧] حنِقُوا[٢] الصدور **ما هُمُ أولادَهَا**

وأما قول الكوفيين: إنه منصوب بإسقاط حرف الجر فباطل لوجوه:

أحدها: أن حذف حرف الجر لا يوجب النصب، ألا ترى أن : بحسبك درهم و[٨]﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ؛ وما جاءني من أحد

[أنك] [-] لو حذفت [منها][+]حرف الجر لم يجز النصب.

الثاني: أن فيه إعمال العدم؛ لأن الحذف إعدام العامل، وإعدام العامل لا يكون عاملاً .(٣١٣/ب).

الثالث: [أنه][+] يلزم أن تكون الباء في خبرها هو الأصل، وحذفها على خلاف الأصل وذلك خلاف الإجماع على أن الباء زائدة[٩].

قال الخوارزمي: ««ما»و«لا» النافيتان لا يعملهما بنو تميم ويتركون ما بعدهما على الابتداء والخبر، والحجازيون يشتبهونهما بـ«ليس» لأن لا فرق بينهما من حيث المعنى».[١٠]

قال – رحمه الله - :«فإذا انتقض النفي بـإلاَّ » أو تقدم الخبر بطل اعمالها، فقيل: ما زيد إلا منطلق، ولا رجل إلا أفضل منك، وما منطلق زيد، ولا أفضل منك رجل».[١١]

قلت: لكل أصل من القوة ما يفضل على فرعه [ومشبهه] [-]، ألا ترى أن الفعل أقوى في العمل من اسم الفاعل، وأن اسم الفاعل أقوى من الصفة المشبهة[١] فكذلك ما هي فرع في

---

(١) البقرة/ ٨.
(٢) يوسف/١٧.
(٣) لعله في شرحه المفقود على المفصل.
(٤) بل نص على أن القراءة سنة متبعة.
(٥) شرح السيرافي (١٧/٣).
(٦) هو معاني الشعر للأشناندانى كما في شرح السيرافي (١٧/٣) وفيه «نَقِمُوا»
(٧) في (ف) «متكنَّفو» وما في (ش) موافق لما في شرح السيرافي.
(٨) النساء/ ٧٩، ١٦٦، الرعد/ ٤٣، الإسراء/٩٦، الفتح/ ٢٨، وإذا جعلت «الواو»حرف عطف، فالأولى أن تكون آية سورتي: الرعد والإسراء.
(٩) انظر: شرح السيرافي (١٦/٣) واللباب للعكبري (١٧٥/١) والتبيين له (٣٢٤-٣٢٦) والنص فيها بتصرف، ويزداد عليهما: الإنصاف (١٦٥/١-١٧٢).
(١٠) التخمير (٥٢١/١) بتصرف.
(١١) المفصل (٩٧-٩٨)و(١٣٤).

فـي العمـل علـى «لـيس» فكانـت أضـعف منهـا فـي العمـل؛ لأنهـا وإن أشـبهتها فـي الوجـوه المذكروة لكنها فارقتها من وجوه أخر أكثر من تلك الوجوه منها:

أن «ليس»فعل و«مـا»حرف، و«ليس» مختصـة بالأسماء و«مـا» غير مختصـة[٢] [إلـى غير ذلـك][-]،ولمـا كـان الأمـر كذلك اعتبروا فـي إعمالها شروطًـا أربعـة لـم يعتبروهـا بـ(ليس) وأظهروا أثر فرعيتها في مواضـع بـأن جوزوا فـي «ليس» مـا لم يجوزوا فـي «مـا» إظهارًا للفرعية وتنبيهًا على الأصالةونذكر الشروط أولاً ثم نعود فنذكر تلك المواضع.

الشـرط الأول: اسـتمرار النفـي وأن لا ينـتقض بـ«إلاَّ» أو غيرهـا، وإنمـا اعتبـر هـذا الشرط؛ لأن انتفاءه يخل بجهة من الجهات التـي بهـا أشـبهة، لأن من جملـة الوجوه النفي[فإذا بطل انتفى هذا الوجه من الشبه فيم تعمل ؛ لأن العمل إذا كـان لأجل الشبه فـي النفـي فإذا زال النفي فلو أعملتها لتبين أن إعمالها ما كان لأجل الشبه[-]]، وإنمـا قلنـا: إن النفـي قد بطل وذلك أن بعد دخول«إلاَّ» إما أن تعلق النفـي بـالخبر أوليس فـإن علقتـه بـه كـان منفيًـا، و«إلا» تثبتـه فيكون مثبتًا منفيًا وذلك محال، وإن لم تعلق [النفي[-]] بالخبر[فما أوصلت«مـا» إلـى الخبـر ولا علقته بها[-]]فكيف تعملها فيه [وأنت لم توصلها إليه؟[-]] وكذلك قولك:مـا زيـد قائمًـا بـل قاعدًا ولكن قاعد، فإن هذه توجب الخبر كما توجبـ«إلاَّ» ومهمـا بطـل عملهـا فـي الخبـر بطـل عملهـا أيضًـا في المبتدأ[٣]، فأما قول الشاعر[٤]:

وما الدَّهر إلا مَنْ رزئونًا بأهله ... وما صاحبُ الحاجاتِ مُعَذَّبًا

ففيه وجهان،

أحدهما: أن المجنون هو : الولاب،إلا أنه أراد به صفته وعمله وهو الدوران إطلاقًـا لاسـمالموصـوف علـى الصـفة مجـازًا للـتلازم بينهمـا، فانتصـب المنجنـون انتصـاب المصـادر النائبة عن الفعل، أيويدور دَوَرَانًا؛ كقولك:ما أنت إلا سيرًا؛ أي تسير سيرًاوكذلك مُعَذَبًا، أي: إلا يُذَّب تعذيبًا؛ كأنه قال: ما الدهر إلا يجن جنونًا [بأهله][-].

الثـاني:أنـه علـى التشبيه، كأنـه قـال يشبه مجنونًـا (٣١٤/أ) فـي دورانـه، فحذف الخبـر لدلالة فضلته عليه، وكذلك إلا يشبه معذبًا.

وفيه، **وجه ثالث:** وهو أن يكون على إسقاط حرف الجر، أي: كـالمجنون فـي دورانـه، وكالمعذب وتقدير الفعل أولـى؛ لأنـك إذا قدرت حـرف التشبيه فلابـد وأن تقدر مـا يتعلـق بـه فيكثر الحذف[٥]، وأنكر بعضهم نصبه على المصدر؛ لأنه اسم جامد.

الشـرط الثـاني:أن لا يـتقم الخبـر علـى الاسـم؛لأن التقدم تصـرف يـؤذن بـالقوة و«مـا» ضعيفة لا تصرف لها؛ ولأن «ليس» مختلف فـي جواز تقديم خبرهـا عليهـا مـع أنهـا الأصـل، فمنعوا التقدم هنـا أصْـلاً ، ولأن إعمالهـا فـرع والتقدم فـرع أيضـا فكرهـوا كثـرة الخـروج عـن الأصل[٦]، فأما قول الفرزدق[١]:

---

(١) البديع (٥٦٨/٢/١) بتصرف.
(٢) شرح السيرافي (١٥/٣-١٦).
(٣) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٣٩٨/١) والمباحث الكاملية (١٠٣/٢) بتصرف فيهما.
(٤) ينسب لبعض بني سعد، وقيل: لبعض العرب، وهو في: المحتسب (٣٢٨/١) هكذا:
أرى الدهر إلا منجنونًـا بأهله ... وما طالب الحاجات إلا معللا
وحينئذ لا شاهد فيه، والمشهور ما دونه الأندلسي، وانظره في: البديع (٥٦٩/٢/١) مع الهامش (٢).
(٥) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٨٤/ب) واللباب للعكبري (١٧٦/١) بتصرف فيهما.
(٦) واللباب للعكبري (١٧٦/١) بتصرف.

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نَهْمَ ... هُم قريشُ ' **ما مِثْلَهم شرُ**

ففيه أوجه،

أحدهما:[أنه ليس] [٢] منصوبًا على الخبر، بل هو حال والعامل في الحال محذوف تقديره: وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم، فلما قدم[٣] صفة النكرة نصب على الحال وهذا يضعف؛ لأنه العامل متى كان معنى لم يجز حذفه وإبقاء عمله.

الثاني:أنه منصوب نصب الظروف، أي: إذ ما مكانهم[٢] بشر في مثل حالهم، كما تقول: ما أحد مثل فلان، أي: ما أحد فوقه في المنزلة فحذف الظرف الحقيقي وأقيم «مثل» لإبهامه مقام الظرف.

الثالث: إنها لغة ضعيفة لبعض الحجازيين يقدمون الخبر ولا يبطلون عملها وكأنهم لا يعتبرون هذا الشرط، قال سيبويه: «ولا يكاد يعرف»[٤].

الوجه الرابع: أنه غلط من الفرزدق حيث تكلم بلغة غيره، لأنه تميمي وقد سمع أهل الحجاز ينصبون بها ظن أن ذلك لهامطلقًا، وأنهم لا يفرقون بين التقجيم والتأخير[كما لن يفرق هو في لغته[-]] [٥].

وقيل: «مثل» مضاف إلى شخص وإنما يفسَّر بما يضاف إليه وهو مضاف إلى الفاعلين، ولا يجوز نصبه على الحال، و«إذ» متعلقة بـ«أعاد» وأدخلها [معنى] [+] العذر[٦]، ومنه[٧] قوله تعالى﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ أي: من أجل ظلمكم، والعامل فيها﴿ يَنفَعَكُمُ ﴾[٨].

وكما يبطل عملها بتقدم الخبر يبطل أيضا بتقدم بعضه، كقولك: ماطعامك زيد آكل؛ لأن معمول الخبر لا يقع إلا حيث يقع العامل، فتقديمه كتقديم العامل، ولو تقدم العامل كان مرفوعًا، وأما تقديم معمول الخبر عليها فلا يجوز أصلا رفعة أو نصبت، لأن «ما» لها صدر الكلام، وأجاز ذلك الكوفين قياسًا على «لم»و«لن» وذلك فاسد؛ لأن «ما»أصل حروف النفي لا يتقدم عليها ما ي خبرها[٩]؛ لأنها لأصالتها تستحق صدر الكلام[١٠]، فأما قولك: ما كان قائماً زيد،وما كان زيد إلا قائمًا، فالعمل هنا لـ«كان».

---

(١) وهو في ديوانه (١٨٥/١) والكتاب (٦٠/١).
(٢) إضافة من (ف) وقد طمست في (ش)
(٣) في (ش) «قدر»«مكانة» وتصويبها من (ف).
(٤) الكتاب (٦٠/١) بتصرف
(٥) راجع هذه الوجوه في: شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل/٨٤/ب) وأسرار العربية (١٤٦-١٤٧) واللباب للعكبري (١٧٧/١) بتصرف فيها.
(٦) في شرح الجمل لابن خروف: «العود»
(٧) الزخرف/٣٩.
(٨) شرح الجمل لابن خروف (٥٨٩٠٥٩٠/١) بتصرف.
(٩) في (ف) «حيِّزها» وهي الصواب.
(١٠) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ (٨٤/١/ب-٨٥/أ) واللباب للعكبري (١٧٧/١-١٧٨) والنص فيهما بتصرف.

الشرط الثالث: أن لا تدخل عليها «إن» النافية؛ **الأول**[١]: لأنها إذا دخلت كفتها عن العمل كما أن «ما» إذا خلت على «إنَّ» كفتها عن العمل.

الثاني: أن «ما» للنفي [و «إن» للنفي][-] والنفي (٣١٤/ب) متى دخل على النفي صار [الكلام][+] إيجابًا، وههنا وإن لم يرد معنى النفي إلا أن اللفظ موجود فروعي التقاء النفيين مبالغة في ضعف «ما» وأنشدوا[٢]:

ما إنْ طِبُّنا ... بْنُ ولكنْ ... ايانا ودَوْلَةُ آخرينَا

الشرط[٣] **الرابع:** أن لا يفصل بينها وبين اسمها بأجنبي غير الظرف نحو: ما في الدار زيد قائمًا؛ لاتساع العرب في الظروف، وأما قول الشاعر[٤]:

وقالوا: تعرفها المنازل من منى ... **وما كل** من وفى منى **أنا عارفُ**

فإنه من نصب [«كل»][-] جعل «ما» تميمة، ومن رفعها جاز أن تكون «ما» الحجازية، والجملة في موضع نصْب خبرها والعائد محذوف، أي: أنا عارفه[٥]، وهذا الشرط الشرط قد اعتبر في «كان» الذي هو[٦] فعل فههنا أولى، فلا يجوز كان زيدًا الحُمَّى تأخذ[٧].

تأخذ[٧].

وأما المواضع التي أظهروا فيها رجحان «ليس» عليها فمنها: أنهم لا يضمرون فيها ضمير الشان والقصة مطلقًا؛ لأنها حرف والحروف لا تتحمل الضمائر، ويجوز ذلك في «ليس» في مثل قولهم[٥] ليس خَلْقَ اللهُ مثلَه، وسنفرد له مسألة، ومنها: إدخال «الباء» في خبر «ليس» مقدمًا ومؤخرًا، ولا يجوز ذلك في «ما» فأما قول الشاعر[٨]:

فما بالحرِّ أنتَ ولا الصديقِ

فهي بلغة بني تميم أشبه، وإن كانت «الباء» أكثر ما تدخل على لغة أهل الحجاز ومنها: إذا وقع بعد الاسم فعل فيه ضميره كان الأولى حمله على الفعل نحو: ما زيد ضربته، وقوله تعالى[٩]: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾.

فـ«ما» على قراءة الأكثر حجازية، وعلى قراءة حمزة[١٠] تميمة، فاحتمل «ما أنت بقائم، وما أنت تقوم» وليس كذلك نحو: لست تقوم، ومنها: أن «ليس» تفسِّر الفعل نحو: أزيدًا

---

(١) إضافة مني؛ ليتضح بها السياق.
(٢) لفروة بن مسيك، وقيل: الكميت بن زيد، وليس في ديوانه، وهو في: الكتاب (١٥٣/٣، ٢٢١/٤) والمقتضب (١٩٠/١، ٣٦١/٢) ويروى: «وما»
(٣) إضافة؛ ليتضح بها الحديث.
(٤) هو مزاحم العقيلي في: الكتاب (٧٢/١، ١٤٦) والخصائص (٣٥٤/٢، ٣٧٦) وحول تخريجه انظر: التبصرة (٢٠١/١-٢٠٢) مع تعليق المحقق (١).
(٥) راجع: شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٨٥/أ) والنص فيه بتصرف.
(٦) في (ش) «هي» وتصحيحها من (ف).
(٧) الكتاب (٧٠/١).
(٨) لا يعرف قائله، وهو في: معاني الفراء (١٩٢/٣) هكذا:
أَمَا واللهِ أَنْ لو كنت حُرًا ... وما بالحُرِّ أنت ولا العتيق
وعجزه موجود في: شرح الجمل لابن بابشاذ والأندلسي ناقله عنه
(٩) سورة النمل/ ٨١، الروم/٥٣.
(١٠) قراءة حمزة في الآيتين (ما أنت تَهدي العُمْي) وقرأ لها أيضًا: الإعشي وطلحة وغيرهما. معجم القراءات (٥٥٧/٦، ١٧٤/٧).

لست مثلَه؟ [وأعمرًا لست تضربه؟][-] ولا يجوز: أزيدًا ما تضربه؟ بالنصب؛ لأن «ما»حرف يلزم الصدر،ومنها أن الفعل في الماضي إذا وقع خبرًا لـ«ما» كانت تميمة نحو: مازيد قام، ولا يخبر عن «ليس» بالماضي[فعلاً][-] بل إما بالاسم أو بالمضارع، ومنا: أنه يجوز في العطف مع ليس ما لايجوز مع [ما][+] فإذا قلت:ليس زيد ذاهبًا ولا يائرًا عمرو وجاز في «سائر» وجهان: الرفع والنصب، ولا يجوز مع «ما»إلا الرفع، فإن كان بدل«عمرو» ما هو من سبب الأول جاز النصب والرفع فيهما فإن أثبت بـ«الباء» جاز في الخبر ثلاثة أوجه نحو:ما زيد بذاهب ولاسائر أخوه ولاسائرًا ولاسائرٌ، [أخوه][-]، و«الأخ»مرفوع بـ«سائر» في الجر والنصب، وفي الرفع هو [مرفوع بالابتداء][-]و «سائر» خبره،وأجاز الأخفش وجهًا رابعًا: أن يكون رفع «الأخ»بـ«ليس»وجرَّ[١] «سائر» بالعطف على«ذاهب» وفيه عطف على عاملين، إذا تقدم المجرور نحو: ليس زيد في الدار والسوق عمروٌ ولا يجيزه سيبويه[٢] إلا بإعادة حرف الجر[٣]، وسيأتي في العطف[٤].

فهذه من جملة الأحكام التي انفردت بها «ليس» دون (٣١٥/أ) «ما».

قال الخوارزمي: «أما الانتفاض؛ فلأن الخبر قد خرج عن حيِّز النفي، وهذا كالمستضعف من الولاة إذا خرج عن ولايته أمر فقد قصر عن إنفاذ التصرف فيه باعه، وأما التقديم؛ فالأن القياس يقتضي أن يكون الخبر مرفوعًا كالاسم وإنما ينتصب تشبيهًا بـ«ليس» وفي حال تقديم الخبر لا يظهر الشبه؛ لأن ظهور الشبه إنما يكون عند تمام الكلام فيتوقف النصب على تمام الكلام، وإعراب الخبر لا يتوقف فبقي على ما كان.

ووزان هذه المسألة أنك لو قلت: إن زيدًا منطلق وعمرو جاز، ولو قلت: إن زيدًا وعمرو منطلق لم يجز، وروي عن بعض العرب[٥]: «ما مسيئًا من أعتب»كما ورد: «ليس الطيب[٦] إلا المسك[٢]»برفع «الطيب»[٧].

فصل:

قال –رحمه الله- : «ودخول«الباء» في الخبر نحو قولك: ما زيد بمنطلق، إنما يصح على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيد بمنطلق[٨]».

قلت: «الباء» تزاد في خبر «ليس»و«ما» مؤكدة؛ لأن الكلام إذا زيد فيه قوي، ولهذا زيدت «مِنْ» في قولك: ما جاءني من أحد.

وقيل: هي بإزاء «اللام»في خبر«إن» وقيل : دخول حرف الجر يؤذن بتعلق الكلمة بما قبلها من فعل أو ما قام مقامه، وكانت «الباء» أولى بالزيادة؛ لأنها للإلصاق، الإلصاق يوجب شدة اتصال أحد الشيئين بالآخر؛ ولأنها من حروف الشفتين فهي أقوى من «اللام»

---

(١) في (ف) «وخبر» وهي خطأ، وما في (ش) موافق لما في شرح الجمل لابن بابشاذ.
(٢) الكتاب (٦٣/١-٦٦).
(٣) شرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٨٥/أ-ب) والنص فيه بتصرف ويزاد عليه : المقتضب (١٩٥/٤-١٩٦) مع تعليق المحقق في هذا الموضع.
(٤) المحصل تح الشرقاوي (١٨٥/٢).
(٥) انظر: الكتاب (٥٩/١، ١٤٧) وفيه «ما مسيء» ومجمع الأمثال (٢٨٨/٣) وفيه: أَسَاءَ.
(٦) في (ش) «المسك»، «الطيب» وتصويبها من (ف) والتخمير.
(٧) التخمير (٥٢٢/١-٥٢٣) بتصرف من تعليق المحقق حول قوله: «برفع الطيب».
(٨) المفصل (٩٨) و(١٣٤).

وغيرها، ولأن حروف الجر توجب مع تعديها الفعل معنى آخر كالتبعيض والتمليك وغير ذلك، و«الباء» لا توجب غير التعدية ولذلك استعملت في القسم وهو باب تأكيد[١] .

ثم اختلفوا في أن «الباء» هل تدخل في خبر «ما» التميمية بعد اتفاقهم على جواز دخولها في خبر الحجازية؟

فاختار المصنف أنها لا تدخل إلا في الحجازية، ثم استدل على ذلك بأنك لا تقول: زيد بمنطلق، وللخصمان يقول «الباء» إنما تدخل لتأكيد [النفي(-)][٢] فلا يلزم من امتناع دخولها في الواجب امتناعه في النفي، ألا ترى أنك تقول: ما جاءني من رجل، ولو قلت: جاءني من رجل، لم يجز، لفقدان [المصحح وهي(-)] النفي[٣]، وأجاز المتأخرون دخولها على اللغتين جميعًا، قال أبو البقاء: «دخول «الباء» على الخبر في هذا الباب جائز على اللغتين جميعًا صرَّح بذلك ابن برهان[٢] وغيره، ويدل عليه أوجه:

أحدهما: أن القرآن العزيز جاء بذلك نحو:﴿ [وَمَا] (-)هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾ ولا يظن بتميمي مسلم أنه يحذف «الباء»في مثل هذا، فإنه وإن قرأ (ما هذا بشر) فلا يمكنه أن يقرأ (وما هم بمؤمنين) ولا (ماهم مؤمنون).

الثاني: أن «الباء»قد زيدت في خبر «إنَّ »لما اتصل بها لفظ النفي، كقوله تعالى[٤]:﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ والنفي هنا موجود، [وقد زيدت فيما هو أشد من هذا، كقوله تعالى[٥]:﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾(-)]وقد زيدت في الفاعل مع الإثبات (٣١٨/ب) نحو:﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾وحسبك درهم.

الوجه الثالث: أنه يجوز في النفي من الزيادة ما فلا يجوز في الإثبات؛ لأن النفي مؤكد، فأما الإثبات المحض لا يجوز؛ لأنه ليس هناك ما يؤكد إذ ليس معك سوى المبتدأ والخبر، فما ذكره ليس بحجة على إسقاطها من لغة بني تميم؛ لأن النفي معنى زائد على المبتدأ والخبر فيحتاج إلى التوكيد كحاجة «إنَّ » الداخلة على المبتدأ والخبر [إلى التوكيد، ولذلك(-)] دخلت «اللام» [في خبرها(-)] ولو حذفت «إنَّ » فقلت: زيد لمنطلق لم يجز[٦].

[قلت: هذا أضعف؛ لأن المحتاج إلى التقوية هو مضمون الجملة وهي النسبة، فتؤكد في الإثبات بـ«إنَّ » و«اللام» وفي النفي بـ«الباء» وغيرهما](+).

قال الخوارزمي: ««الباء» الداخلة في الخبر هي على لغة أهل الحجاز، أما على لغة بني تميم فلا؛ لأنها عندهم باقيان على ما كانا عليه من الابتداء، و[أما][٧] الخبر و فلا

---

(١) انظر: اللباب للعكبري (١/١٧٣-١٧٤) والنص فيه بتصرف، وشرح الإيضاح له (٢/٥٥٣)وأسرار العربية(١٤٥).
(٢) انظر: شرح اللمع لابن برهان (١/٦٠) وشرح الجمل لابن خروف (٢/٥٩٠).
(٣) الإيضاح لابن الحاجب (١/٣٩٩) بتصرف، وفيه: «لفقدان النفي المصحح دخول الباء»
(٤) الأحقاف /٣٣، وفي (ش) «وألم».
(٥) العلق/١٤
(٦) يبدو أنه في شرحه المفقود على المفصل.
(٧) إضافة يقتضيها السياق

تدخل[عليه][٣] «الباء» لأن هذه «الباء» لا تدخل إلى في مقام النصب، والمقام مقام الرفع، ولذلك قال ابن السراج[١]: [«لا تقول: ما يقائم زيد»][٢].

قلت: قول ابن السراج[-] يدل على امتناع تقدم خبر «ما»مجرورًا كان أو غيره، ولذلك قال: «من أجل أن خبر «ما»إذا كان منصوبًا لم يتقدم، والمجرور كالمنصوب»[٢] وليس في هذا ما يدل على أن لا تدخل إلا في خبر «ما» الحجازية، ثم هو معارض بما ذكره أبو البقاء من الوجوه [القوية وليس فيها ما يضعف إلى الأول[-]]، فإن قوله: ليس بتميمي مسلم يقرأ «وما هم مؤمنين»[٣] لا حجة لجواز أن يقال:لم يقرأها هنا اتباعًا للشرع فقرأ بها وإن لم تكن من لغته، [فإن كثيرًا ما يتكلم بعضهم بلغة بعض[-]].

ومما يصلح أيضا دليلاً على جواز دخول «الباء» مطلقًا قولهم[٤]: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به، فإن الرفع في المستثني يدل على أن الجار والمجرور في موضع رفع على ما قررنا، وينبغي أن يعلم أن معنى زيادة الباء أنها لم تعدِّ النفي إلى الخبر، فإن النفي قد تناول الخبر بنفسه، وإنما دخلت «الباء»تقوية لتعلقه به، [ولا تتعلق«الباء»هنا بشيء أصلاً ، وقد أشرنا إلى هذا قبل[-]].

ومن مسائل [«ما»][-] ما قال سيبويه: «[وأما] [-] ما هو بذاهب أخواك، فلا يجيزونه إلا أن يقال:ما هو بذاهبين أخَواك، [فيجعلون] [-] «أخواك»مرتفعًا بالإبتداء لا بالذهاب، [ويجعلون] [-]المجرور خبرًا مقدمًا وتقديره: ما هو أخواك بذاهبين»[٥].

قال السيرافي: «يجوز عندي: ما هو بذاهب أخواك، على أن تجعل «ذاهبًا» خبرًا له ولكن تجعل «ذاهبًا» مبتدأ وإن كان فيه «الباء»و «أخواك»مرتفعًا به وقد سدَّ مسدَّ الخبر، ودخلت «الباء» على المبتدأ للنفي الذي وجب بالحرف الذي قبله، ألا ترى أنك تقول: ليس زيد بقائم، فإن استثنيت لم يجز. أن تقول: ليس (٣١٩/أ) زيد إلا بقائم؛ ليبطلان معنى النفي.

فإن قيل: أجز على هذا: ما زيد بأبيه قائم، على معنى: ليس زيد أبوه قائم، قيل: «أبوه» هنا مع «قائم» جملة في موضع خبر«ليس» والعامل في «الأب» الابتداء، ولا يجوز أن يبطل بـ«الباء» ولذلك رفع «زيد» في قولك: بحسبك زيد، وعلى أنه خبر المبتدأ، ودخول «الباء» على المبتدأ شاذ لا يقاس عليه، ومن البصريين من لا يجيز: ما هو بذاهب أخوك، وليس بذاهب أخوك، إذا جعلت في «ليس» ضمير الأمر؛ لأنه لا يفسر إلا بجملة، ولا تكون في ابتداء الجمل «الباء» وأجيب عن قوله تعالى[٦]: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ بأن ﴿هُوَ﴾ ضمير التعمير؛ أنه قد جرى ذكر فعله وهو﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾ و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ بدل من[٧] [﴿هُوَ﴾[-]][٨]».

مسألة:

---

(١) الأصول (٩٣/١).
(٢) التخمير (٥٢٣/١-٥٢٤) بتصرف.
(٣) في (ف) «مؤمنون» ويظهر أنها الصواب.
(٤) انظر: الكتاب (٣٢٦/٢) وشرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل٨٥/أ) فيهما: «ما أنت بشيء .....».
(٥) ليس في الكتاب، وهو في: شرح السرافي (٦٠/٣) بتصرف.
(٦) البقرة/٩٦
(٧) في (ف) «منه» ، «ما كان».
(٨) شرح الكتاب (٦٠/٣-٦٢) بتصرف .

تقول:ما كلُّ يوم مقيم فيه زيد، ذاهب فيه عمر،منطلقًا فيه خالد، فتجعل «مقيمًا»صفة لـ«يوم»و «ذاهب فيه»صفة لـ«كل» و«منطلقًا» خبر«ما» الحجازية، وتقول: ما كل[٢] ليلةٍ مقيمًا فيه زيد على هذا[١].

مسألة:

قد أجازوا إدخال «مِنْ» على اسم «ما» إذا كان نكرة نحو:ما من رجل قائمًا، وما من أحد سائرًا، وما من رجل غيرك، بالخفض والنصب، ومنه[٢]:﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ قرىءجرًا ورفعًا ودخلت؛ لتدل على أنه قد نفى كل رجل إذ كان: كالرجل في الدار، لا يدل عليه، ولذلك يصح أن يقال: بل رجلان.

مسألة:

قد حذفوا اسمها مع نقض النفي وأعملوها، قال الأخفش: «إن شئت قلت: ما ذاهبًا إلا أخوك، وما ذاهبًا إلا جاريتُك تريد: ما أحد ذاهبًا وهو رديء[٣]»قال ابن السراج:«لا يحذف «أحد» ونحوه حتى يكون معه كلام آخر نحو: ما منه مات حتى أتيته فُعِل به كذا وكذا، ومنه[٤]:﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ وأما قوله تعالى[٥]:﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ فاسم«ما»﴿مِّنْ أَحَدٍ﴾ و زائدة و ﴿مِّنْ﴾ زائدة و﴿حَٰجِزِينَ﴾ خبر«ما» ولم يبطل الفصل عملها؛ لأنه ظرف [وهو] [-] بيان لـ تقديره: فما أحد منكم[٦].

مسألة:

تقول:ما زيد كعمرو ولا شبيهٍ به ولا شبيهًا [بالجر والنصب] [-]، فالجر على تقدير: ما زيد كعمرو[٧] ولا كشبيه [به] [-] ففيه إثبات شبيه له، وإذا قلت: ما زيد كعمرو ولا شبيهًا به نفيت لاشبه على كل حال، كأنك قلت: ما زيد مثل عمرو، وما زيد شبيهًا به، فهذا الفرق بين الجر والنصب[٨].

مسألة:

إذا قلت:ما زيد قائمًا ولا عمرو جالسٌ، جاز في «جالس» الرفع والنصب، أما النصب فبالعطف على «زيد» وتعطلف جالسًا على «قائم» فتنصبه بـ «ما» وأما الرفع فأن ترفع (عمرًا) بالابتداء، و«جالس» خبره، وهو من عطف جملة على جملة، وليس لإحداهما موضع من الإعراب، والثانية قد دخلت في النفي[٩]، وعلى هذا جرى المثل[١٠]: ما كل بيضاء (٣١٩/ب) شحمه، ولا كل سوداء تمرة وتمرة، أما «بيضاء» فهي في موضع جر[١١]

---

(١) الأصول لابن السراج (٩٣/١-٩٥، ٤٢١) ويضاف إليه: البديع (٥٧٠/٢/١) بتصرف فيهما.
(٢) الأعراف/ ٥٩، هود/٥٠، قرأها بالرفع: نافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة، وبالجر: ابن وثاب والأعمش وغيرهما. معجم القراءات (٨٢/٣-٨٣، ٧٤/٤).
(٣) انظر: الأصول (٩٣/١- ٩٥، ٤١٢)، والبديع (٥٧٠/٢/١) بتصرف فيهما.
(٤) الصافات/١٦٤.
(٥) الحاقة/٤٧.
(٦) انظر: البيان للأنباري (٤٥٨/٢-٤٥٩) والتبيان للعكبري (٧٥٦/٢) بتصرف فيهما .
(٧) في (ش) «عمرو» وتصويبها من «ف» وشرح السيرافي.
(٨) راجع: الكتاب (٦٩/١) وشرح السيرافي (٥٦/٣-٥٧) بتصرف فيهما.
(٩) راجع: شرح السيرافي (٢٨/٣) والتبصرة (١٩٨/١) بتصرف فيهما.
(١٠) انظر: مجمع الأمثال (٢٧٥/٣) والكتاب (٦٥/١).
(١١) في (ف) «خبر»، «منصوب»، «عطفت».

فنصبت؛ لأنها لا تنصرف، و«سوداء»في موضع جر أيضًا، و«كل» الأولى مرفوعة بـ«ما» و «شحمه» خبر «ما» و «كل» الثانية عطف على الأولى و«تمرة»منصوبة[٣] بـ«ما» فعطفت[٣] الاسم على الاسم والخبر على الخبر فعملت «ما» في الاسمين الرفع وفي الخبرين النصب، ومن قال:تمرٌ ة، فـ«كل» مبتدأ و«تمرة» [خبره] [-] وعطف جملة على جملة، وري أيضًا: ما كل بيضاء شحمةولا سوداء تمرً ة وتمرٌ ة، فمن قال: سوداء بالرفع أقامها مقام «كل» لما حذفها، فإن رفعها قال:تمرً ة بالنصب، وإن رفعها بالابتداء رفع «تمرة» وقد روي: ولا سوداء على إرادة«كل»، وإنما حذفها لدلالة الأولى عليها، وسوداء في موضع جر إلا أنه لا ينصرف، فإن قدر أن«كل» المحذوفة مرفوعة بـ«ما» قلت: تمرة بالنصب ليكون معطوفًا على خبر«ما»ومن قدَّر أن«كل» رفع بالابتداء قال: تمرة، ليكون خبر المبتدأ[١].

مسألة:

مهما عطفت على الخبر النصوب بـ«ما» وبـ«لا» بحرف موجب لما بعده فحكمه حكم ما بعد« إلاَّ » تقول: ما زيد قاعدًا بل قائم، ولا رجل ساجدًا بل قائم، أو لكن نائم ترفع لا غير، فإن عطفت بحرف جر لا يوجب بل يقتضي التشريك لا غير نحو:«الواو» و«الفاء» فإن كان المعطوف وصفًا وموصوفًا وأولي الوصف الحرف، فإن كان الموصوف من سبب اسمها جاز في الصفة الرفع والنصب، وإن أدخلت «الباء» جاز الجر أيضا وإن لم يكن من سببه لم يجز إلا الرفع[٢]، بخلاف «ليس»فإنه يجوز الرفع والنصب؛ لأن خبر «ليس» يتقدم على اسمها فتقول:ليس زيد قائمًا ولا قاعدًا عمرو؛ لأنك لو قلت: ليس قاعدًا عمرو جاز، ولا يجوز إعمال «ما» عند تقديم الخبر، لو قلت:ما كان منطلقًا عمرو جاز؛ لأن المعاملة هنا مع [كان] «لا» مع «ما»[٣].

وإذاتأخر الوصف جاز الرفع والنصب مطلقًا، ولا يجوز الجر إن كان هناك «الباء» وأما الموصوف فليس فيه إلا الرفع، والفرق أنك إذا قدمت الوصف ولامرفوع به من سبب اسمها جاز أن يكون الوصف معطوفًا على خبرها، ولا يعطف على الخبر إلا ما يصلح أن يكون خبرًا، أما إذا لم يكن من سببه أو أخرته فلا يصلح أن يكون خبرًا لا يصح عطفه على الخبر[٢].

وزعم قوم أنه لا يجوز: ليس زيد ذاهبًا،ولا معن منطلقًا ، ولا يجيزون: ما زيد منطلقًا ولا مَعْنُ ذاهبًا، مما على «ما» و «ليس» وذلك أنه [عندهم] [-] لا يصح عطف الثاني على الأول إلا بتقدير: إعادة العمل بعد حرف العطف، ولا يصح هوا إعادة ما بعد «الولو» فلا تقول: ما زيد ذاهبًا ولا ما معن ذاهب، وأجازه سيبويه[٤]، وتجعل حرف العطف (٣٢٠/أ)كالنائب فلا يلزم أن تظهر الحرف النافي بعد حرف العطف؛ لأن العطف نظيرًا التثنية، والمثنى يرتفع بالعامل الواحد فكذلك بالعطف العمل هو الأول، وحرف العطف نائب عن ذكره مرً ة [أخرى] [+]، وليس منعه لأنه لا يجوز الجمع بين حرفي نفي، فإنه قد جاء ذلك في قوله:

فَمَا إنْطِبُّنا جُبْنٌ

---

(١) انظر: شرح السيرافي (٤٩/٣) والتبصرة (١٩٩/١-٢٠٠) بتصرف فيهما.
(٢) انظر: المقدمة الجزولية (١٥٧-١٥٨) والمباحث الكاملية(١٠٥/٢-١٠٨) بتصرف فيهما.
(٣) في (ش) «مع لا مع ما كان» وصويبها من (ف)
(٤) الكتاب (٦٠/١).

وإنما منع من ذلك أن حرف العطف نائب فلا يجمع بين النائب والمنوب عنه، ونقض عليهم سيبويه[١] ما قالوا بقولهم: ما زيد وأخوه ذاهبَيْن، فيعطف «الأخ» على «زيد» والعامل فيه «ما» ولا يحسن إعادتها، فإن قلت الفرق بينهما أن قولك:ما زيد ذاهبًا ولا عمرو منطلقًا، أمكن استئناف الجملة الثانية وههنا لا يمكن.

قلنا:مسلَّم لكن التناقض حاصل[١].

مسألة:

تقول:ما زيد قائمًا ولا ذاهبًا زيد، فأتيت بالظاهر مكان المضمر، قال سيبويه[٢]: «والرفع أجود في: ذاهب، ومنه قول الفرزدق[٣]:

مُـرُكَ **مَعنٌ بتارِكٍ** قِّـهِ ' **مُنسِيٌّ ع** نٌ ولامُيَسِّرُ

و«معن» الثاني هو الأول كأنه قال:ولا منسيٌّ هو، ولقائل أن يقول: الفرزدق تميمي وهو يرفع خبر «ما»ظاهرًا كان أو مضمرًا، فرفعه لا يدل على أنه مختار، ولو قلت: ما عمرو ذاهبا ولا قائمًا أبو عمرو، و«أبو عمرو» هو «أب الأول»لم يجز؛ لأنك لم تُعَرِّفه به ولم تذكر إضمارا ولا إظهارًا بخلاف «زيد» المذكور ثانيًا فإنه هو الأول بعينه ولفظه، و«أبو عمرو» ما هو «عمرو»لا لفظًا ولا معنًى، وتقول: ما أبو زينب ذهبًا ولا مقيمة أمها بالرفع لا غير؛ لأنك لو قلت:ما أبو زينب مقيمةً أمها لم يجز؛ لأن «الهاء» العائدة من «أمها» ترجع إلى «زينب» وليست اسم «ما» ومثله قول الأعشى[٤]:

هَـوِّنْ عليـك[٤] إنَّ الأمُـورَ كَـفٌّ الإلـهَ عًـا ديرُهـا

فلـــيس **يـــك مَـنْهِيهًّـــا لا قاصرٍ** ك مأْمُورُها

[منهيها اسم ليس][٥] والضمير الذي فيها ضمير الأمور، فكأنه قال: ليس بآتيك منهي الأمور، وخبر «ليس» «بآتيك» و«لا قاصر عنك مأمورها» مأمور: مضاف إلى ضمير الأمور وليس بمضاف إلى اسم «ليس» فهو أجنبي منه فصار بمنزلة قولك: ما أبو زينب ذاهبًا ولا مقيمة أمها، والنصب جائز، وأما من رواه بجر «قاصر» فتأوليه: أن تجعل منهي الأمور بمنزلة الأمور إذ[٦] البعض قد يجري مجرى ما أضيف إليه فجعل بعض الأمور بمنزلة الأمور، فكأنه قال ليس بآتيك الأمور ولا قاصر عنك مأمورها، ومأمورها من سبب الأمور، وجعل المنهي كأنه الأمور فيصير مأمورها من سبب المنهي، وكذلك تأويل (٣٢٠/ب) قول الآخر[٧]:

فلـــيس **معـــروفٍ** ـــا أَنْ صِـــحَاحًا ' **مُسْـــتَنْكَرٌ** نْ

نَردَّهـــــــــــــــا ثُعَقَّـــــــــــــــرَا

فـ«الهاء» تعود على الخيل، فكأنه [جعل][+] رد الخيل نفس الخيل، كقول الآخر[٨]:

---

(١) راجع: شرح السيرافي (٣/٢٨-٣٠) بتصرف.
(٢) الكتاب (١/٦٢-٦٤) بتصرف.
(٣) في ديوانه: (١/٣١٠) والكتاب (١/٦٣).
(٤) ونسبا إلى الأعور الشني في: الكتاب (١/٦٣) وهما في : ديوان محمد بن خازم الباهلي (٩٣) برواية: «فلا تحرصنَّ» وينظر في تخريجهما: الهامش (١) في شرح السيرافي (٣/٣٩).
(٥) إضافة من شرح السيرافي؛ ليتضح بها الحديث.
(٦) في (ش) «إذْ» والصواب ما أثبته.
(٧) وهو للنابغة الجعدي في: شعره (٥٠) برواية «ولا مستنكرًا» والكتاب (١/٦٤) وجمهرة أشعار العرب (٢/٧٨٥) برواية: «ما كان معروفًا مستنكرًا».
(٨) نسب إلى الأغلب العجلي، وإلى العجاج وهو في: الكتاب (١/٥٣) وتخريجه فيه.

طُولُ الليالي أسرَعت في نَقْضِي

كأنه قال: الليالي أسرعت، فكأنه ليس بمعروف لنا الخير ولا مستنكر عقرها، فلما أن جعل ردَّ الخيل بمنزلة خيل جعل عقرها من سبب الرد، وأما الرفع والنصب في «مستنكر» فعلى ما تقدم، وأجاز الأخفش ذلك كله من غير تأويل؛ لأنه يرى لاعطف على عاملين[١] [جائزًا][+] و[سيأتي][-][٢].

فصل:

«و«لا» التي يَكْسَعُونَها بالتاء هي المشبه بـ«ليس» بعينها، ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوب بها حينا، قال [الله][-] -عز وجل-[٣]:﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[أي: ليس الحين حين مناص][+]»[٤].

قلت: اعلم أن «لا» الداخلة على الأساء على ثلاثة أضرب: ضرب يشبَّه بـ«إنَّ» وضرب يشبَّه بـ«ليس» وضب لا يشبَّه بواحد منهما، وهي التي تستعمل في الجواب فإن كانت جوابًا عن اسمين جعلت الجواب بحسب السؤال ورفعت إن رفع، ونصبت إن نصب، أو جررت وأعدت الاسمين سواء كانا معرفتين أو نكرتين وهذه هي التي يجب تكرارها عند سيبويه[٥]، وقد تقدم[٦] حكم هذه وحكم المشبة بـ«إنَّ» وأنها لا تدخل إلا على النكرة [الملاصقة لها][-]، وأما الشبهة بـ«ليس»فلا يجب تكريرها ولا تعلم إلا بثلاثة شروط: أن يكون معمولها نكرة، وأن لا يتقدم خبرها، وأن لا يفصل بينهما[٧]، وتدخل «الباء» [أيضًا][-] في خبرها تشبيها [لها][-] بـ«ليس» من حيث النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، ودخول تاء التأنيث عليهما، وذلك في قوله:

فأنا ابنُ قَيسٍ لا بَراحُ

ولو لم تكن [هنا][-] بمعنى«ليس»للزم التكرارومنهم من لا يرى لها عملاً أصلاً[-]، ويرفع«براح» على الابتداء والخبر، لكن حذف [منها][+] الخبر[٨].

وبالجملة فـ«لا»شبيهة بـ«ما»في أكثر أحكامها فلا حاجة إلى إفرادها بالذكر، إلا أن «لا» الداخلة عليها«التاء» هي المشبهة بـ«ليس» بعينها ولحقتها «التاء»إما لتأنيث الكلمة كما تلحق «ثمت»و«رُبَّت» ويوقف عليها بـ«التاء» لأنها كـ«التاء» اللاحقة للفعل لدلالتها على التأنيث في غير لفظها، وفتحت ليفرق بين لحاقها للفعل ولحاقها للحرف، والأولى أن يقال: حركت لالتقاء الساكنين وفتحت لخفتها.

وقيل: زيدت عليها «التاء» للمبالغة في معناها، وقال الكسائي: «الوقف عليها بـ«الباء» لتحركها» ومنهم: من يجعلها متصلة بـ«الحين» فيقول هو: [«تحين»[٩]ثم[١٠]] دخل عليه «لا» وهو: فعل مضارع.

---

(١) انظر شرح السيرافي (٣/٣٥-٣٩، ٤٤-٤٧) والنص على طوله في بتصرف.
(٢) المحصل تح الشرقاوي (٢/٢١١)
(٣) ص/٣.
(٤) المفصل(٩٨) و(١٣٤) والزيادة التي في (ف) موجودة في المفصل.
(٥) الكتاب (١/٥٧).
(٦) المحصل باب (لا) التي لنفي الجنس.
(٧) انظرهذه الشروط في : المقدمة الجزولية (١٥٧).
(٨) شرح السيرافي (٣/٢١) بتصرف.
(٩) انظر: اللباب للعكبري (١/١٧٩) والنص في بتصرف، وشرح السيرافي (٣/١٨-١٩) بتصرف.
(١٠) إضافة من (ف)وقد طمست في (ش).

وبلحاق«التاء» اشتبه أمرها ووقع فيها الخلاف، (٣٢١/أ)فقال سيبويه[١]: المشبهةبـ«ليس». وقال الكوفيون: «هي النافية للجنس، وهو مذهب أبي عبيد[٢]، والحجة لسيبويه: دخول تاء التأنيث وهي من خواص الفعل فتكون هي الشبهة بـ«ليس» وتمسك من قال: إنها لنفي الجنس بأنها الكثير الاستعمال، والمشبهة بـ«ليس» لا تكاد تأتي إلا في الشعر، فموجب أن يحمل القرآن على [الكثير(-)] الفصيح، لكن إلحاق«التاء» يبعِّدها عن «إنَّ»[٣].

قال الكوفيون:«لو كانت المشبهة بـ«ليس» لزم الإضمار في الحرف، وليس ذلك بمعروف؛ ولذلك لا يجوز:زيد ما قائمًا.

والجواب:أن اسمها ليس مضمرًا فيها، وإنما هو محذوف منوي عند المتكلم، والحذف سائغ[٤] إذا دل الدليل، وأيضا فالإضمار في الحروف التي تجري مجرى الفعل [جاز](-)[٥]، ويدل على أنه يجري مجرى الفعل لحاق «التاء» فلا يلزم من الإضمار، فيما[٦] فيما[٦] قولي شبهه بالفعل الإضمار فيما ليس كذلك[٧].

وأما ن قال: إن «تحين» فعل مضارع أو اسم بمعنى«الحين» فغير معروف، واللغات لا تثبت بالرأي[٨].

واعلم أن استعمال«لا» بمعنى«ليس» قليل، وأقل منه: «لات» بالتاء، ولهذا قال سيبويه[٩]: «كما شبهت «لات»بـ«ليس» في بعض المواضع، وذلك مع «الحين [خاصة](-) فاقتصروا على استعمالها في«الحين» خاصة؛ لقلتها في الكلام، منه قوله تعالى:﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ فاسم«لات» محذوف مقدر، وخبرها هذا المنصوب، أي لات الحين حين مهرب، أي: ليس الحين حين فرار.

ومن أحكامها:أنها لا يظهر بعدها الاسم والخبر معًا، بل إما أن يحذف الاسم ويظهر الخبر كما مثلنا [به](-)، وإما أن يحذف الخبرويظهر الاسم كقولك: لات حين مناص بالرفع، أي: لات حين مناص لنا، قال سيبويه: «تضمر فيها مرفوعا وتنصب الخبر؛ لأنه مفعول به»[١] يعني: تضمر في الجملة، أي: تنوي أن هناك محذوفا هو الاسم من الإضمار في القلب، وليس يعني: الإضمار الضي يكون في الفعل [مستكنا، ويعني(-)] بالمفعول به: المشبه به إذ كان خبر «ليس» مشبها بالمفعول به وليس بمفعول صحيح. وليست كـ«ليس» في المخاطبة والإخبار عن الغائب[٢] يعني لا تقول:عبدالله لات منطلقًا، وقومك لاتوا منطلقين، كما تقول في«ليس» [ذلك، ثم لشبهها بـ«ليس»(-)]و«لا يكون» في الاستثناء، حيث لم يجز إظهار ايمها هناك، فلا تقول: قام القوم ليس بعضهم زيدًا، وإن كان هو الأصل والمعنى

---

(١) الكتاب (٥٧/١).
(٢) هكذا، وفي الإيضاح لابن الحاجب «أبي عبيدة» والصواب أنه أبو عبيد القاسم بن سلام[حيث ذكره في كتاب القراءات كما ذُكر في إعراب القرآن لأبي جعفرالنحاس (٤٥٠/٣-٤٥١)].
(٣) الإيضاح لابن الحاجب (٣٩٩/١-٤٠٠) والنص في بتصرف.
(٤) في (ف) «شائع» وما في (ش) مطابق لما في الإيضاح لابن الحاجب.
(٥) هكذا، والأولى «جائز».
(٦) في(ش) «فما» وتصويبها من (ف) والإيضاح لابن الحاجب.
(٧) الإيضاح لابن الحاجب (٤٠٠/١) بتصرف، وفي أماليه أيضا (٤٢٤/١) حديث قريب من هذا.
(٨) هو مذهب أبي عبيد السابق.
(٩) الكتاب (٥٧/١-٥٨).

عليه، إلا أنه لم يستعمل إظهاره، كذلك اسم «لات» قال: «وقرأ بعضهم[١] ﴿وَلَاتَ حِيْنُ مَنَاصٍ﴾» بالرفع وهي قليلة، يعني: الأكثر إظهار الخبر وحذف الاسم، قال: ولا تجاوزها الحين، رفعت أو نصبت[٧] (٣٢١/ب) وقال الأخفش: «لا تعمل شيئا؛ لأنها حرف وقياس الحروف تعمل، فإن رفع ما بعدها فعلى الابتداء، وإن نصب فعلى إضمار فعل، كقول جرير:

فَلَا حَسَبًا فَخَّرْتَ بِهِ لِتَمِيمٍ

أي: فلا ذكرت حسبا.

أي: لا أرى حين مناص[٢]، وقيل إن : «حين مناص» مبني مع «لا» بناء على أنها النافية للجنس[٣]، وقول المصنف: «يَكْسَعُونَها» يريد: يعقبونها.

قال الخوارزمي: «يردفونها[٤] كُسعة إذا ضربه على عَجُزِه، ومنه[٥]:

كُسِعَ الشتاء بسبعة غبر.»

قال: وإنما أردفت بـ«التاء» ليصير لها شبه صورة [بـ«ليس»[+]]كما لها [بها] [-] شبه معنى فيحسن فيها إضمار اسمها، إذ[٦] إضمار [الاسم] [-] لا يكون في الحروف إنما يكون في في الأفعال، وإنما اختصت بـ«الحين» لأنه فيما وراء الحين يقع لبس[٧] فقنع بها.

فإن قلت: فكيف لم يقنع في الحين بـ«ليس» أيضا؟

أجبت بأن «ليس» لنفي الخال صريحا، و«الحين» يكون لغير الحال فيقع التنافر[٨]، بخلاف«لات»[٩]فإنه ليس لنفي الحال صريحًا[١٠].

قال في الحواشي: يكسعونها: يضعونها في آخر الكلمة، وهذه استعارة لزيادة الخروف أخيرًا، قال علي بن عيسى[١١]: ««لات» لا تعمل إلا في«الحين» خاصة وفعت أو نصبت، والعلة في ذلك [أنا في المرتبة الثالثة من ضعف العامل، وذلك] [-] أن«ليس» أقوى ثم«ما» لنفي ما في الحال ثم«لات» لأنها توافها في النفي تخالفها في الاستقبال، ولا يجوز أن يظهر مرفوعها لضعفها فيه»[١٢].

قلت: من حروف النفي أيضا «إنْ» واختلفوا في إعمالها، فأجازه المبِّرد[١٣]، ومنع منه قوم[١٤]؛ لأنه يلزمها في الأكثر «إلاَّ »وأكثر ما تأتي بعد «ما» وهي لو أعملت فإنما تعمل مملا على «ليس» فتكون مثل «ما» في أنها يبطل عملها بدخول«إلاَّ » وكأنهم لم يخلوها عن

---

(١) هو الضحاك وأبو المتوكل والجحدري وغيرهم. معجم القراءات (٧٦/٨-٧٧)
(٢) شرح السيرافي (١٨/٣-٢٢) بتصرف.
(٣) اللباب للعكبري (١٧٩/١)بتصرف.
(٤) هكذا في نسختي التحقيق، وفي التخمير: «يدفعونها».
(٥) هذا صدر بيت لأبي شبل الأعرابي، وعَجُزُه: شَهْلَيْنَا مِنَ الشَّهْرِ . راجع: الصحاح (كسع) مع تعليق المحقق في هذا الموضع، والهامش (٣) لمحقق التخمير في: (٥٢٤/١).
(٦) في (ش) «إذا» وتصويبها من (ف) والتخمير.
(٧) هكذا في نسختي التحقيق، وفي التخمير «ليس».
(٨) في (ف) «التنافي» وما في (ش) مطابق للتخمير.
(٩) هكذل في نسختي التحقيق، وفي التخمير: «لا».
(١٠) التخمير (٥٢٤/١-٥٢٥) بتصرف.
(١١) شرح كتاب سيبويه (٢٣٨/١) بتصرف.
(١٢) ل (١٣٦/أ) بتصرف.
(١٣) المقتضب (٣٥٩/٢) وهذا مذهب الكسائي كما في: الأزهية (٤٦) وتبعهما ابن السراج ي: الأصول (٢٣٦/١).
(١٤) منهم سيبويه في: الكتاب (١٥٢/٣-١٥٣) والمقتضب (٣٥٩/٢) والفراء كما في: الأزهية (٤٦).

أحدهما أعني: عن«ما»و«إلاَّ » لأنه تشبه«إنْ» الجزائيةفي اللفظ فاقتصروا في استعمالها على الكلام الذي فيه«إلاَّ » وإفرادها جائز على قيمه، نحو: إن قام زيد، وإن زيد قائم، أي: ما قام، حتى غلط فيها قوم وجعلوها المخففة التي تدخل في خبرها [اللام] (-) الفاصلة، وأنشدوا(١):

تْ يَمِينُكِ لَتَلْتَ لَمسْلِمًا بَتْ عليك عقوبةُ المتعمِّدِ

وقالوا: ما إن زيد بقائم، فأدخلوا«الباء» مع وجود«إن» وهذا يدل على جواز دخول«الباء» في التميمية، وأنشدوا(٢):

مْرُكَ ما إن أبو مالكٍ وانٍ لا بضعيفٍ قُواهْ

فإن أعملتها على لغة أهل الحجاز لم تعملها إلا فيما أعملت فيه «ما» قال الشاعر(٣):

ْ هو مستوليًا على أحدٍ على أضعفِ المجانينِ

ولم يتعرض سيبويه لعملها (٣٢٢/أ) في باب «ما» ولا غيرها، إلا أنه قال في باب «لاَ»: «إنْ تكون بمعنى«ما» قال الله-تعالى-(٤):﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ تصرف [«ما»](-) إلى الابتداء كما صرفتها«ما»(٥) يريد أن«ما» لا تعمل إذا دخلت(٦) عليها«إن» كما لا تعمل تعمل [ما](٧) إذا دخلت عليه «ما» وفيه دليل على أن «إن» تعمل إذا لم تدخل عليها«ما».

وقد رأينا أن نختم الكلام في المنصوبات بذكر مسألتين عويصتين بسط الكلام فيهما الشيخ ابن برِّي المقدسي رادًّا على ملك النجاة(٨)- [رحمهما الله](-) وهما من جملة المسائل العشر المنبوزة بـ«إتعاب الفكر إلى الحشر»(٩) ورأينا أن نذكرهما على فصهما؛ لاشتمالها(١٠) على أبحاث [تحذ الخاطر وتقوي الناظر.](-).

المسألة الأولى:

قال ملك النحاة: «روى سيبويه في كتابه(١١) عن العرب أنهم قالوا: ليس الطيب إلا المسك، برفع«المسك» والقياس نصبه؛ أنه خبر«ليس» ولا يبطل عملها بنقض النفي، إلا أن سيبويه والسيرافي خبَّطا في هذه المسألة وما أتيا بطائل.

---

(١) لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، وهو في: التبصرة (٤٥٨/١) وتخريجه فيه والمحتسب (٢٥٥/٢).
(٢) هو للمتنخل الهذلي في: شرح أشهار الهذليين (١٢٧٦/٣) والبديع (١٧٥/٢/١).
(٣) لا يعرف قائله وهو في: الأزهية (٤٦) مع اختلاف لا يمس الشاهد، وفي: شرح الجمل لابن خروف (٥٩٠/٢).
(٤) الملك/٢٠.
(٥) الكتاب (١٥٢/٣-١٥٣) بتصرف.
(٦) في (ش) «دخل» والأولى ما أثبته بناء على ما بعدها.
(٧) شرح الجمل لابن خروف (٥٩٠/١- ٥٩١) والنص فيه بتصرف، وما بين المعكوفتين إضافة منه.
(٨) هو أبو نزار الحسن بن صافي، من مصنفاته: المسائل العشر المتعبات إلى الحشر، توفي سنة(٥٦٨#) بدمشق. معجم الأدباء (٨٦٦/٢- ٨٧٣).
(٩) وضح الأندلسي اسم الراد على ملك النجاة وهو: ابن بري، ولم يذكره السخاوي في سفر السعادة مع أن المحقق محمد الدالي أشار إليه، وحقق هذه المسائل تحت عنوان: جواب المسائل العشر المتعبات إلى الحشر.
(١٠) في (ش) «لاشتمالها» وتصحيحها من (ف).
(١١) (٧١/١، ١٤٧)

فأول ذلك أن سيبويه قال:«لغة في«ليس» أنها لا تعمل وأنها مثل «ما»في لغة بني تميم، وهذا لا يعرف»[١] وقد أخطأ سيبويه.

ثم قال السيرافي: «والصحيح أن اسمها شأن وحديث في موضع رفع و«الطيب» مبتدأو«المسك» خبره»[٢] فقيل له: هذا باطل فإن« إلاَّ » الناقضة لا تكون خبرا إذا جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية، فاعتذر السيرافي بأن قال: إلاَّ أنها على الجملة قد تقدمها نفي» وهذا كله متهافت، والذي صح أن قولهم: ليس[٣] الطيب، ليس واسمهاو«إلا» ناقضة للنفي، و«المسك» مبتدأ وخبره محذوف وتقديره: ليس الطيب إلا المسك أفخره، ولاجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب؛ لأنه خبر«ليس» وفيه وجه آخر وهو: أن تكون« إلاَّ » بمعنى «غير» وذلك وجه معروف في«إلا» والتقديرليس الطيب غير المسك مفضلاً أو مرغوبًا فيه أو ما شأنه كذلك فاعرفه.

الجواب: قال ابن بري: «قد نسيت سيبويه والسيرافي إلى أنهما خبَّطا في هذه المسألة ولم يأتيا بطائل، وقلت حكاية عنهما:«فأول ذلك أن سيبويه قال: لغة في«ليس» أنها لا تعمل وأنها مثل«ما» في لغة بني تميم، وهذا لا يعرف» فكان تخبيطك فيما نقلت عنه وإيه نسبته بما أقطته من كلامه [ورددته][-]. هو عين التخبيط [الحقيقي][-].

والذي ذكره سيبويه على فصِّه منقولا من نصه، «وقد زعم بعضهم أن «ليس» [تجعل][-] كـ«ما» وذلك قليل لا [يكاد][+] يعرف، فهذا يجوز أن[٤] يكون منه: ليس خلق الله الله أشعر منه، وليس قالها زيد وقول حميد[٥]:

وليسَ كَلَّ الذَّوى يلقي المساكينُ (٣٢٢/ب)

وقال هشام[٦]:

الشِّفاءُ لِدَائي لو ظَفِرْتُ بها **وليس** شِفاءُ الداءِ مَبْذُولُ

والوجه الجيد أن تحمله على أن في «ليس»إضمارًا وهو مبتدأ، كقولهإنَّه أَمَةُ اللهِ ذاهبةٌ ، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال:ليس الطيبُ إلا المسكُ ، وما كان الطيب إلا المسك[٧]، المسك[٧]، هنا انتهى كلامه».

فأحلت عبارته عن الصواب بتحريفك إياها وتجزيفك[٨]فقلت قال سيبويه: «لغة في «ليس» أنها لا تعمل» فبدأت بنكرة في اللفظ لم تأت لها بخبر[٩]، وزدت في كلامه: أنها لا تعمل، ولم يذكره سيبويه ولا يصح أن يذكره؛ لأنه لم يقطع بكونها غير عاملة.

ثم قلت عنه: وأنها مثل«ما»في لغة بني تميم، فزدت ما لم يذكره، وكيف يجعلها مثل«ما» التميمية التي قد حصل القطع بإبطال عملها؟.

---

(١) الكتاب (١٤٧/١) بتصرف.
(٢) شرح الكتاب (٢٨/٤) بتصرف.
(٣) تكررت في (ف).
(٤) في (ش) «إذْ » وتصويبها من (ف) والكتاب وسفر السعادة.
(٥) ابن مالك الأرقط في: الكتاب (١/ ٧٠، ١٤٧) والمقتضب (١٠٠/٤) وأمالي ابن الشجري (٤٩٧/٢-٤٩٨) وصدره: فأصبحوا والنَّوى علي مُرُعَّسِهِمْ.
(٦) أخو ذي الرُّمَّة، انظر: الكتاب (٧١/١، ١٤٧) مع تعليق المحقق، والمقتضب (١٠١/٤).
(٧) الكتاب (١٤٧/١) بتصرف يسيرجدًّا.
(٨) راجع: تعليق محقق سفر السعادة حول هذه اللفظة في الهامش (٤) من (٧٩٧/٢).
(٩) انظر: الهامش (١) في (٧٩٨/٢) من سفر السعادة.

وهو يقول بعد ذلك(١):« والوجه أن يكون فيها إضمار الشأن».

ثم قلت عنه أيضًا: وهذا لا يُعْرف، فأسقطت«يكاد» وبإسقاطها يتناقض الكلام؛ لأن سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا، وهو قولهم: ليس الطيب إلا المسك، بدليل قوله(١): إنه يجوز أن يحمل عليه قولهم: ليس خلق [الله] (+) أشعر [منه] (+)، وصح ذلك بما حكاه الأصمعي، وأبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء.

قال أبو حاتم حكاية عن الأصمعي: جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو بن العلاء وأنا عنده فقال لأبي عمرو: بلغني عنك شيء، فقال أبو عمرو: وما هو؟ فقال عيسى: بلغني أنك تقول: ليس الطيب إلا المسك ورفع، فقال أبو عمرو: تمت يا عيسى، وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ثم قال: يا يحيى، يعني اليزيديَّ - وأنت يا خلف، يعني: - الأحمر- اذهبا إلى أبي المهديِّ فإن[قّناه الرفعَ فإنه لا يرفع أبدًا واذهبا الى المُنتَجَع التميمي] فلقناه النصب فإنه لا ينصب.

قال اليزيدي وخلف: فأتينا بالمهدي(٢)فوجداه يصلي خلف تلٍّ ،أو فوق تلٍّ وقد غرس أمامه قصبة يستقبلها، وإذا [هو] (-) يقول: اخسأ فإني عنك غني(٣) وكان به عارض.

فأمهلناه حتى قضى صلاته، فقال: ما هذه الغنيمة(٤): كأن حولنا حششة(٥)؟ فقلنا: إنك إنك منها لعلى ثبج ضخم، فقال: ما خطبكما؟ فقلنا: جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب، قال: هاتيا، فقلنا كيف تقول: ليس الطيب إلا المسك؟ فقال: أتأمرانيبالكذب على كبر سني؟ فأين الحديّ؟ وأين تبنة الإبل الصادرة؟ وأين كذا وكذا؟ فقال له خلف: ليس الشراب إلا العسل، فقال: ما تصنع سوداء هجر؟ مالهم شراب غير هذا (٣٢٣/ب) التمر.

قال اليزيدي: فلما رأيت ذلك قلت له: ليس ملاك الأمر إلا الطاعة لله والعمل بها فرفعت فقال هذا كلامليس ملاك الأمر إلاَّ الطاعة والعمل بها فنصب، فقلت له: ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها ورفعت، فقال: ليس هذا من لحني ولا من لحن قومي، فكتبنا ما سمعنا منهثم أتينا المنتجع التميمي فوجدناه رجلاً يعقل فلقناه النصب وجهدنا به فلم ينصب، وأبى إلا الرفع.

فأتينا أبا عمرو وعنده عيسى لم يبرح، فأخبرناه بما جرى فأخرج خاتمه من إصبعه ورمى [به] (-) إلى أبا عمرو، وقال: هو لك، بهذا والله فقت الناس».

فقد ثبت بهذه الحكاية أن قولهم: ليس الطيب إلى المسك بالرفع، معروف في كلام العرب فلا يصح [إذن] (-) أن يكون كلام سيبويه إلا بزيادة «يكاد»(٦) وذلك أنه إذا قال الإنسان: [لا يكاديوجد في كلام العرب فعل وفيه الألف واللام كان كلامه صحيحًا، فإن قال:] ليس يوجد في كلام العرب فعل وفيه الألف واللام، كان(٧) قوله: غير صحيح؛ لوجود الفعل وفيه لام التعريف فيما حكاه أبو زيد(٨):

---

(١) انظر: الكتاب (١٤٧/١).
(٢) في نسختي التحقيق:«مهدي» وتصويبها من سفر السعادة.
(٣) في سفرالسعادة: «اخسأنان عنِّي» ، «القنمة» ولعلها الصواب بدلالة ما بعدها.
(٤) في (ف) «الغنم».
(٥) في (ش) «حُششة» بضم الحاء، وما أثبته من سفر السعادة وهو الصواب.
(٦) في نسختي التحقيق «كاد» وتصويبها من سفر السعادة.
(٧) في (ش) «كأنه» وتصويبها من (ف) وسفر السعادة.
(٨) البيت : لذلخِرَق الطُّهَوي خليفة بن حمل، وهو في نوادر أبي زيد (٢٧٥-٢٧٦) والإنصاف (١٥١/١) وتخريجه فيهما.

الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطقًا ، ربِّنا صوْتُ الحمارِ
اليُجَدَّعُ

ومثله قول الفرزدق[١]:

ما أنتَ بالحكم **التَّرضى** كومَنْتُهُ ولا الأصيلُ ولا ذِي الي والجلَدِ

وعلى هذا المنهاج جريت فيما حكيته عن السيرافي إذ قلت عند فراغك من كلام سيبويه بزعمك، ثم قال السيرافي: «والصحيح أن اسمها شأن وحديثها في موضع رفع، والطيب: مبتدأ، والمسك: خبره» وقيل له: هذا باطل فإن«لا» الناقضة لا تكون خبرًا إذا جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية، واعتذر السيرافي بأن قال: إلا أنها على الجملة قد تقدمها نفي».

فإذا أنك فيما حكيته عن السيرافي أيضا قد مسخت ما نحست، وعبرت، ما عنه عبرت، وذلك أن نص السيرافي في هذه المسألة هو هذا:

«وقد احتجوا بشيء آخر –وهو أقوى من الأول- وهو قول بعض العرب: ليس الطيب إلا المسكُ، قالوا:«فلو كان في «ليس» ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة في موضع الخبر قائمة بنفسها، ونحن لا نقول:الطيب إلا المسك، وليس الأمر كما ظنوا؛ لأن الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم قد وقع عليه حرف النفي فقد لحقها النفي في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أبو زيد قائم، فقد نفيت«قيام أبيه» كما لو قلت: ما زيد إلا قائم[٢]».

هذا كلام[٣] السيرافي –[رحمه الله] [-] – فأما توجيهك«المسألة»[٤] على ما صح في زعمك، وهو: أن تجعل«الطيب»اسم«ليس» والمسك: مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: ليس الطيب إلا (٣٢٣/أ) المسك أفخره، أو على أن تكون«إلا» بمعنى«غير» والتقدير: ليس الطيب غير المسك مفضَّلا أو مرغوبًا [فيه][+]، فشيء لم يسبقك إليه أحد ولم يخطر مثله قبلك ببال بشر، وهو تقديرك: المسك[٥]: مبتدأ، وخبره محذوف وهو «أفخره»[٢] مع كون اللفظ لا لا يقتضي هذا الخبر ولا يدل عليه وتقديرك في الوجه الآخر:«إلا» بمعنى«غير» تشير إلى أنها وما بعدها صفة لـ«الطيب» على حد قوله -تعالى-:﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾أي: غير الله، وجعلك الخبر محذوفًا وهو«فضلا ومرغوبًا فيه» فيكون المعنى عندك: أن الطيب لا يرغب الناس فيه، وإنما يرغبون في المسك؛ لأن هذا تقدير قولك: ليس الطيب غير المسك مرغوبًا فيه، وعلى أن سيبويه قد ذكر في حكايتهم ما أوجب التوقف عما أجازه، من [أن] [-] الوجه [أن يكون في «ليس» إضمار،ولا يكون حذفًا فقال بعد أن قدم الوجه في] [٦] قوله:

وليسنهَا شِفاءُ الداءِ مَبْذُولُ

وقولهم: ليس خلق الله أشعر منه «إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك[٧]، ووجه توقفه عن أن يحمل«ليس» في لغتهم على

---

(١) ليس في ديوانه، وهو في: الإنصاف (٥٢١/٢) وتخريجه فيه، ويرى: «والجدل» وضاف عليه:يراجع (الجدل).
(٢) شرح الكتاب (٢٨/٤) بتصرف يسير، وفيه«ما أبو زيد قائم» وهي الصواب.
(٣) في (ش) «الكلام» «أفخر» وتصويبهما من (ف) وسفر السعادة.
(٤) في نسختي التحقيق «المسك» وتصويبها من سفر السعادة.
(٥) في سفر السعادة: «الاسم».
(٦) إضافة من: سفر السعادة، وينظر تعليق المحقق على الموطن الأول.
(٧) انظر: الهامش (٣) من سفر السعادة (٨٠٤/٢).

ضمير الشأن والقصة أنه وجدهم يرفعون«المسك» في«ليس» وينصبونه في «كان» فيقولون: ما كان الطيب إلا المسك، فلو كان في «ليس» ضمير لوجب أن يكون في«كان» إضمار أيضا، وكونهم يختصون [الرفع] (-) بـ«ليس» دون «كان» حتى لا يوجد أحد منهم يرفع (المسك) في (كان) ولا ينصبه في (ليس) دليل على أن (ليس) هناك حرف لا عمل لها، وبهذا يبطل قولك ؛ لأنه لو كان على إضمار (أفخرُه) في الوجه الأول، وإضمار (مرغوبًا فيه أو مفضلاً) في الوجه الثاني لوجب مثل ذلك في (كان) فيقال: ما كان الطيب إلا المسك، على تقدير: [إلا المسك أفخره، أو على تقدير:] (١) غير المسكمفضلاً او مرغوبًا فيه.

ولو وجهت أيها المتعسِّف هذه المسألة على ما وجهه النحويون لأرحت واسترحت وهو: أن تجعل «الطيب» اسم «ليس» و«إلا المسك» بدل منه، والخبر محذوف تقديره: ليس في الدنيا الطيب إلا المسك، وعلى ذلك حملوا قول الشاعر (٢):

فِي عليكَ لِلَهْفَةٍ من خلفٍ يَبغي جوارِكَ حينَ **سَ مجيرُ**

يريد: حين ليس في الدنيا مجير.

وقد أجاز أبو علي (٣) على أن تكون«اللام» في«الطيب» زائدة على حد زيادتها في قولهم: ادخلوا الأول فالأول، فيصير التقدير: ليس الطيب(٤) إلا المسك، على تأويل: ليس في الوجود طيب إلا المسك، أي: كل طيب غير المسك فليس بطيب، على طريق المبالغة في وصف المسك.

وبالجملة، فإن هذا القول الذي ذهب إليه النحويون لا يصح بما حكاه سيبويه من قولهم: ما كان الطيب إلا المسك، على [ما](-) قدمت ذكره، وليس ذلك على لغتين فيه فيقال إن: ليس الطيب إلا المسك لغة قوم، وما كان الطيب إلا المسك لغة قوم آخرين، بل القوم الذين يقولون: ليس الطيب إلا المسك فيرفعون، (٣٢٤/أ) هم القائلون: ما كان الطيب إلا المسك فينصبون على ما حكاه سيبويه، وبهذا السبب توقف عن حمل«ليس» [في لغتهم] (-) على أن فيها إضمارًا، وهذه اللغة ليست هي المشهورة، وليس الشاذ النَّادر الخارج عن القياس بموجب إبطال الأصول.

واعلم أن هذه المسألة من أشكل مسائل العربية التي اضربت أقوالها النحويين في تحقيقها، وسبب ذلك تعارض الأدلة وتكافؤها في «ليس» أهي حرف أو فعل؟ وقد حكي عن [أبي بكر] (-) [بن] (+) السراج على مكانته من هذه الصناعة، أنه أقام أربعين سنة يتردد في «ليس» هل هي فعل أم حرف؟

والصحيح أنه فعل مشبه بالحرف بمنزلة«لَمْ » و[بئس](+)، و«عسى» من الأفعال المضارعة للحروف.

فمن الأدلة على أنها فعل: كونها تتصل بها ضمائر الرفع على حد اتصالها بالأفعال في نحو [قولهم] (-): لت ولسنا ولستم ولستنَّ وليسوا.

وكونها كن أخرها عن اتصالها بضمير المتكلم والمخاطب في نحو«لَسْتُ ولَسْتَ مثل«ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ وستتر فيها ضمير الغائب كما يستتر في الفعل في مثل قولك: زيد

---

(١) إضافة من سفر السعادة.

(٢) نسب إلى عدة شعراء منهم: عبد الله بن أيوب التيمي، والحماسي، وحارثة بن بدر الغداني، وهو في: ديوان كثيِّر (٢٤٨)، وشرح ديوان بن الحماسة (٩٥٠/٢) وسفر السعادة (٨٠٥/٢) مع تعليق المحقق، وتخريجه فيه.

(٣) الحلبيات (٢٢٩-٢٣١).

(٤) في سفر السعادة «طيبٌ».

ليس قائمًا،ولا تقول زيد ما قائمًا حتى تقول:ما هو قائمًا.

وكونها ينتصب خبرها مقدمًا ومؤخرًا، وموجبًا ومنفيًا، ولا يجوز ذلك في «ما».

وكونها تمتنع [أن تكون] (+) جوابًا للقسم، لا تقول:والله ليس زيد قائمًا، كما يحسن ذلك في «ما».

فأما وجه شبهها بالحروف:

فكونا لا تأتي إلا لمعنى في غيرها كحروف المعاني، ولا تأتي لمعنى في نفسها، ألا ترى أنها تنفي الفعل الحاضر كما تنفيه«ما»؟

وكونها لا تدل على حدث وزمان محصل بصغتها، ولا تدل على الزمان المحصل الذي قد تجرد من الحدث كدلالة الأفعال الناقصة مثل: كان وأخواتها، وما حكي أنه قد جاء في الشعر«ليسي» على حد قولهم: ليتي، وذلك نحو قوله(١):

قدْ ذهَبَ القومُ الكرامُ**لَيْسِي**

ومثال «ليتي» [قول الشاعر](-)(٢):

كَمُنْيةِ جابرٍ إذْ قالَ**لَيْتِي**

وإنما قوَّى كونها فعلاً مضارعًا للحروف أنه قد يوجد في كلام العرب أسماء كثيرة مضارعة للحروف مثل: أين؟ وأنَّى، ومتى؟ وكيف؟ ونحو ذلك،وليست حروفًا على الحقيقة؛ لمشابهتها للحروف.

وكذلكفي كلامهم أسماء قد شابهت الفعل في كونا تقع أمرًا ،نهيًا مثل:مناع ودراكِ نزالِ فهذه بمعنى: امنع وأدرك وانزل(٣)، ولو يوجبوا بذلك أنها أفعال، بل قطعوا على أنها أسماء، وليست متشابهة الشيء للشيء في معنى منالمعاني يوجب أن تجعله نفس الشيء المشبَّه به(٤).

المسألة الثانية:

[قال ملك النجاة] (+) قال الله –عز وجل-(٥): ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾

وقد ذكر في نصب ﴿كَلَٰلَةً﴾ أشياء كلها فاسدة، وخلط ابن قتيبة(٦) فيها غاية التخليط.

والذي يقال فيها إن«الكلالة» قد فسرت بتركة(٧) ليس فيها ولد، لا جرم (٣٢٤/أ) أن الإعراب ينطبق على هذا، فإن المعتاد أن الإنسان [إنما] (-) يدأب ليترك لولده بعد موته، فإذا

---

(١) ينسب لرؤبة بن العجاج في: ملحقات ديوانه (١٧٥) والحلبيات (٢٢١) وسفر السعادة (٣٥٢/١) وتخريجه فيه.

(٢) وهو زيد الخيل في: شعره (١٣٧) والكتاب (٣٧٠/٢) ونوادر أبي زيد (٢٧٩). مع اختلاف بينها لا يمس الشاهد، وعجزه أَبْصَادِفُهُوا أَنْقُ جَلَّ مَالي

(٣) انظر: الحلبيات (٢١٠-٢١٢-٢١٥-٢١٦، ٢١٩-٢٢٦) بتصرف، ففيه حديث عن وجه الشبه بين «ليس» وبين الأفعال وبينها وبين الحروف، مع ذكر الشواهد الشعرية.

(٤) انظر: سفر السعادة (٧٩٥/٢-٨٠٩)فقد نصَّ على هذه المسألة تحت عنوان: المسألة الثالثة، مع إختلاف يسير.

(٥) النساء/١٢،ونصَّ الآية (وإن)بالواو كما نبَّه ابن بَرِّيٍّ على ذلك في ردِّه.

(٦) انظر: تعليق محقق سفر السعادة في هذا الموضع.

(٧) في (ش) «تركة» وتصحيحها من (ف) وسفر السعادة.

حضره الموت ولا ولد له ظهر تعبه، فقوله -تعالى-: ﴿يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ تقديره: في حال كلاله[١]، فإن كان قد جاء بمعنى:تَعِب، فالمعنى: يورث في حال ظهور كلاله وتعبه.

و«كلال»مصدر كَلَّ [كلالة] (+)، و[قد] (-) قال سيبويه: «إن التاء التي للتأنيث تدخل على المصادر المجردة وذوات الزوائد دخولا مطّردا،فهي تدل على المرَّة الواحدة، فنصب ﴿كَلَٰلَةً﴾لأنه مصدر منقلب عن حالٍ وما أكثر في كلامهم، ومنه: أرسلها العراك.»

الجواب،قال ابن برّي: أو«لا ً : هذا غلط في التلاوة وهو إسقاط «الواو» من قوله تعالى[١]:﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ ثم قوله: إن العلماء ذكروا في نصب﴿كَلَٰلَةً﴾ أشياء جميعها فاسدة، وأن تخبيط ابن قتيبة فيها على تخبيطهم زائد، وسأبين أقوال العلماء فيها وأوضح أن الفساد إنما جاء من قلة فهمه لمعانيها[٢]:

مَن يكُ ذا فرٍّ مَريرٍ ... دْ مرَّا بهِ الماءَ الزَّلالا

اعلم أن «الكلالة» فيما نحن بصدده هي في الأصل مصدر:كلَّ الميت يكل كلالة، فهو«كل» إذا لم يرثه ورلد ولا والد، فهذا أصل«الكلالة» أعني: كونها حدثا لا عينا ثم يوقعونها على العين ولا يراد بها الحدث كما يفعلون ذلك بغيرها من المصادر، فتقول: هذا رجل كلالة، أي: كَلٌّ كما تقول:رجل عَدْل، أي: عادل، وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء وأهل اللغة قوله -سبحانه-:﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ فجعلوا «الكلالة» اسمًا للموروث ولم يريد بها معنى الحدث فيكون نصب«كلالة» على هذا من وجهين،

أحدهما: أن يكون خبر (كان) تقديره: وإن كان الميت كلالة، أي: لا ولد له ولا والد.

والوجه الآخر: أن يكون حالا من الضمير في «يورث» على أن تقدَّر «كان» هي التامة فيكون التقدير فيه: وإن حفر أو وقع رجل يورث [فهي] (-) كلالة، أي:كلٌّ[٣]، وإلى[هذين أعني: نصب الكلالة] (-) ذهب[٤] أبو الحسن [سعيد بن مسعدة] (-) الأخفش[٥]، وأجاز غيره أن تكون «الكلالة» في الآية على بابها، أعني:أن تكون اسمًا للحدث دون العين، ويكون انتصابها أيضًا على وجهين،

أحدهمأن تكون المصادر التي وقعت أحوالا ً ، نحو:جاء زيد ركضًا، والعامل فيه «يورث» على حد ما تقدم و«كلالة» هنا مصدر في موضع الحال كما كان قولهم: هو ابن عمي دِنْيًا[٦].

والثانيأن يكون منتصبًا انتصاب المصادر التي لم تقع أحوالا ً ، ويكون في الكلام حذف مضاف تقديره: يورث وراثة كلالة،وعلى ذلك قولهم ورثته كَلالَة، أي: من غير قرب واستحقاق تقديره: [ورثته] (-)وراثةً (٧) كلالة، وعلى ذلك قول الفرزدق[١]: (٣٢٥/أ)

---

(١) في سفر السعادةكلالا ً كلالة».
(٢) البيت للمتنبي وليس في شرح شعره لابن الأفليلي، وهو في: سفر السعادة (٨١١/٢)، وفي (ف) «مريض».
(٣) في (ف)كلالا ً ».
(٤) في (ش) «وذهب» وتصحيحها من (ف) وسفر السعادة.
(٥) في معاني القرآن (٢٣٢/١).
(٦) في سفر السعادةدِنْيَةً ».
(٧) هكذا، ولعل الصواب بالإضافة.

ثُمّ قَنَاةَ الملكِ غيرَ كَلالَةٍ عن ابني منافٍ عبدِ شمسٍ هاشمِ

أي: ورثتموها عن قرب واستحقاق، فهذه أربعة أوجه من كلام العلماء في نصب «الكلالة» لا شبهة فيها ولا إنكار في استعمالها.

وقد أجاز قوم من أهل اللغة(٢) أن تكون «الكلالة» اسم الوارث وهو شاذ، والحجة فيه ما روي عن الحسن أنه قرأ(٣): ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ (وَرِّثُ كَلالَةً) وإذا صح هذا الوجه جاز أن يكون انتصابها على ما انتصب عليه أولاً وهو أن تكون خبر كان، أو حالاً من الضمير في (يُورِّثُ) إذا جعلت (كان) تامة إلا أنه لا بدَّ من تقدير حذف مضاف تقديره: وإن كان الميت ذا كلالة، وهذا كله واضح [بيِّن] (-) بعيد عن التخليط والإشكال كما زعمت أيها المشنِّع المحتال، بل عين التخليط المحض، والكلام الذي هو جدير بالنبذ والرفض هو قوله(٤): إن «الكلالة» قد فسرت بتركة ليس فيها ولد، وأن المعتاد أن الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد موته فإذا حضره الموت ولا ولد له ظهر تعبه، ثم قال بعد ذلك: إنها من المصادر المنصوبة على الحال فنقضَ كلامه وأجيب على سامها ملامَه، وذلك أنه زعم أن «الكلالة» قد فُسرت بتركة الميت، وهذا مذهب من يجعل «الكلالة» اسمًا للوارث دون الموروث، فيكون على هذا اسمًا للشخص دون الحدث، ثم قال: إنها من المصادر المنصوبة على الحال، وإذا كانت مصدرًا فهي اسم للحدث فهذا تناقض بيِّن.

وقال: إن «الكلالة» مشتقة من كَلَّ إذا تعِب، وأن التقدير يورث كَلالاً (٥) كلالَة، فَغلط ووهم لو كانت «الكلالة» مصدر كَلَّ إذا تعِبَ، لكان اسم الفاعل منه كالاً أو كليلا، والجاري(٣) في المصدر أن يقال: كَلَّ كلالاً وكُلُولاً، فالمعروف عند أهل اللغة إنما هو: كَلَّ؛ لأنه يقال: رجل كَلٌّ لا ولد له ولا والد، وقد كَلَّ يكِلّ كَلالَةً، فلما ألزموا المصدر بـ«الكلالة» واسم الفاعل بـ«الكَلِّ» عُلم أن «الكَلالَة» ليست مصدرًا لـ«كَلَّ»: إذا تعب.

وأما قوله: إن [المعتاد في] (-) الإنسان [أنه] (-) يدأَبُ ليترك لولده [فإذا حضره الموت ولا ولد له ظهر تعبه] (-)، فهو بحمد الله كلام غير محصَّل وذلك أنه إنما كان يتعَبُ لولده فينبغي إذا ورَّث كلالة أن لا يكون له تعب؛ إذ لا ولد له.

وأما قوله: إن سيبويه قال: «إن تاء التأنيث تدخل على المصادر [المجرَّدة وذوات الزيادة دخولاً مُطَّردا فهي تدل على المرَّة الواحدة] (-) فهذا منه غلط [فاضح، وطريق فهمه بيِّن واضحٌ] (-)، وذلك أنه ثبت أن «الكلالة» مصدر لـ«كَلَّ» إذا تعِبَ ثم وقع في (٣٢٥/ب) نفسه أنه لا يجوز أن يكون مصدر «مصدر» «كَلَّ» إلا «الكلال» فقال: لا ينكر دخول التاء(٦)؛ لأنه سيبويه قد أجاز دخولها على المصادر، فغلط في نفسه من جهتين،

---

(١) انظر: ديوانه (٣٠٩/٢) والكامل للمبرِّد (١١٢٥/٣) وصدره فيه: تَبَتّمْ ثيابَ المجد فهْيَ لَبُوسُكُمْ، وحينها لا شاهد فيه.

(٢) انظر: الصحاح (كلل).

(٣) هي قراءة الحسن وأبي رجاء والأعمش وغيرهم بكسر الراء وشدِّها، معجم القراءات (٣١/٢).

(٤) في سفر السعادة: «قولك» وهذه من إشكاليات نقل النصوص عند الأندلسي، فمرة يستعمل أسلوب المخاطب، وأخرى أسلوب الغائب، و«لجاز».

(٥) في الهامش (١) من سفر السعادة (٨١٥/٢) «كلالاً».

(٦) في سفر السعادة «الهاء» «يراد».

إحداهما: أن المرة الواحدة في باب المصادر والثلاثية إنما بابها: الفعلة نحو: ضربته ضربةً ،وقتلته قتلةً ،وذلك هو المطَّرد [فيها] (-) وإن كان المصدر الذي هو الجنس يختلف إلى أوزان مختفة، ألا ترى أنك تقول: [قعدت قعودةً]، وجلست جلوسًا، فإذا أردت المرة قلت: قعدت قَعدةً ، وجلست جَلسَةً ، لا يجوز غير ذلك لا تقول: [جلست] (-) جلوسة، ولا قعدت قعودًا، فلو كانت «الكلالة»يراد فيها المرة الواحدة لم يجز [فيها] (-) إلا «الكَلَّة».

والجهة الأخرى: أن«الكلالة»قد تكون جنسًا لا واحدًا من جنسٍ لا يراد(١) بها المرة الواحدة، وذلك قول الشاعر(١):

تُ لا أَرْثي لها من كَلالَةٍ ... نْ حفًي حتَّى تزُورَ مُحمدَا

ألا ترى أن «الكلالة» هنا بمعنى : الكلال، وليس يراد به المرة الواحدة؟

وأما قوله إن«كلالة» مصدر منقلب عن حال، فكلام بيِّن الاضطراب مبني على غير الصواب إذِ(٢) المصدر إذا صار حالا فإنما يقال: انقلب إليها لا انقلب عنها؛ لأنه متنقل من انتصاب عن أنه مفعول [مطلق] (-) إلى انتصابه على أنه حال(٣)».

آخرها [والحمد له وحده] (-).

[انتهى المجلد الأول من شرح المفصل تحرير الشيخ الإمام العالس المصدر الكبير: علم الدين(٤) القاسم بن أحمد الأندلسي بتاريخ ثلاث عشرة خلون من ذي الحجة سنة أربع وخمسين وستمئة هجرية، بدمشق المحروسة(-)](٥).

والحمد لله وحده كما هو أهله، والصلاة على محمد نبيه وآله.

[والمبدوء به في المجلد الثاني «ذكر المجرورات»](-)

نقلت هذه النسخة من نسخة بخط المصنف علم الدين القاسم الغزلي أدام الله أيامه، والحمد لله وحده.

---

(١) هو الأعشى في: ديوانه (٥٦) وفيه: «فآليت» وكتاب الشعر (١٩٥/١) مع اختلاف لا يؤثر على الشاهد

(٢) في (ش) «إذْ» والصواب ما أثبته.

(٣) انظر: المسألة الرابعة من: سفرالسعادة (٨١٠/٢-٨١٧)فقد نصَّ على هذه المسألة بتصرف يسير جدًا.

(٤) في هامش (ش) بخط مختلف دونت لفظة (أبي) إشارة إلى الخلاف في كنية علم الدين الأندلسي، وما أثبت في صلب (ش) هو الصواب.

(٥) في (ف) «وههنا نختم القول في المنصوبات، ويليها القول في المجرورات بعون الله وحسن تأييده....كتب الكرار ليس الأخيرة: الحسن بن محمد العلوي الاستراباذي».
كتب في نسخة (ف)أخيرًا بخط الرقعة ما يلي: «الكراريس الأخيرة هي أربعة وأربعون ورقة بخط السيد ركن الدين صاحب المتوسط (شح) الكافية الحاجبية، توفي –رحمه الله – رابع عشر صفر سنة خمس عشر وسبعمئة.» وصوابها: عشرة.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	الصفحة	السورة	الآية	الصفحة
الفاتحة	٧	٣٥٤	البقرة	٨	٤٣٩
البقرة	١٩	١٥٨	البقرة	٣٥	١٥١
البقرة	٤٨	١١٤	البقرة	٦٥	١٢٢
البقرة	٦٨	٣٧٠	البقرة	٩٠	٣١٣
البقرة	٩٦	٤٥١	البقرة	١٢٣	١١٤
البقرة	١٣١	٢٧٢	البقرة	١٣٥	١٥١
البقرة	١٩٧	١٢٣	البقرة	٢٣٩	١٥٩
البقرة	٢٤٩	٣٢٢	البقرة	٢٥٤	٤١٨
البقرة	٢٥٨	١١٠	البقرة	٢٧٥	١٠٧
البقرة	٢٨٢	٣٦٥	آل عمران	٤٦	٢٤٧
آل عمران	٨٠	٤٣١	آل عمران	١٥٤	٨٣
آل عمران	١٩١	٢٤٧	النساء	٤	٢٧٦
النساء	١١	٢٩٣	النساء	١٢	٤٧٠، ٤٧٣
النساء	١٦	٩٨	النساء	٢٤	٢١٢
النساء	٢٩	٢٩٣ق	النساء	٦٦	٣٠٦ق
النساء	٧٩	٢٢١	النساء	٨٧	٢٥٥
النساء	٩٠	٢٣٣ق	النساء	٩٥	٢٣١
النساء	١٤٠	٤١٧	النساء	١٤٦	٤٣١
النساء	١٤٨	٢٩٩	النساء	١٥٥	١٢٨
النساء	١٥٧	٣٠٣	النساء	١٦٠	١٦٤
النساء	١٦٦	٤٤٠	النساء	١٧٠	٦٦
النساء	١٧١	٦٦	المائدة	٦	١٠٩
المائدة	٨	١٢٩	المائدة	٣٤	٤٣١
المائدة	٣٨	٩٨	المائدة	٧٣	٣٣٠
الأنعام	١١٠	٢٣٧	الأنعام	١٤٥	٣٤٣
الأعراف	١٢	٣٧٠	الأعراف	٣٠	٧٩
الأعراف	٥٩	٤٥١ق	الأعراف	٧٣	١٩٤
الأعراف	٢٠٤	١١١	الأنفال	٧٢	٣٤٦
التوبة	٦	٧٦	التوبة	٢٥	٢٢٤
التوبة	٦٢		التوبة	٨٣	٢١٣
التوبة	٩٧	٢٩٢	التوبة	٩٩	٢٩٢
يونس	١٢	٢٤٧	يونس	٦٢	٤١٩، ٤٢٠ق
يونس	٧١	١٣٩، ١٤٥ق	يونس	٩٨	٢٩٩
هود	٤٣	١٠٧	هود	٥٠	٤٥١ق
هود	٧٢	١٧٦، ١٧٧ق	هود	٨١	٣٠٦

هود	١٠٨	٢٠٧	هود	١١٦	٢٩٩
يوسف	١٧	٤٣٩	يوسف	٢٧	٣٥٦
يوسف	٣١	٣٠٨ق	يوسف	٨١	١٣٠
يوسف	١٠٠	١١٠	الرعد	٢٦	١٠٧
الرعد	٤٣	٤٤٠	ابراهيم	٣١	٤٢٩
الحجر	٤٢	٢٨٠	الحجر	٥٩	٣٥١
الحجر	٦٠	٣٥١	الحجر	٦٦	١٨٧
النحل	٨	١٦١	الاسراء	٩٦	٤٤٠
الكهف	٢٥	٢٦١ق	الكهف	١٠٣	٢٥١
مريم	٤	٢٥٢	مريم	٢٦	٣٦٨
مريم	٣٣	٢٢١	الأنبياء	٢١	١٠٨
الأنبياء	٢٢	٣٢٢	المؤمنون	٤٧	٤١٥
النور	٤	٤٣١	النور	٤٥	٢٩٨
النور	٦٣	١١١	الفرقان	٢٢	٤٣٥
النمل	١٩	٢٢١	النمل	٨١	٤٤٦ق
القصص	٨	١٦٦	القصص	٥٨	٢٧٢
الروم	٥٣	٤٤٦ق	لقمان	١٠	
لقمان	١٧	١١٠	سبأ	٣٣	١٣٣
يس	٣٥	١٠٧ق	الصافات	٤٧	٣٨٠
الصافات	١٣٧	٢٠٤	الصافات	١٣٨	٢٠٤
الصافات	١٦٤	٤٥٢	ص	٣	٤٥٦، ٤٥٩ق
ص	٨٢	٢٨٠	ص	٨٣	٢٨٠
الزمر	٥٦	٢٧١	الزمر	٥٩	٢٧١
الزمر	٦٧	١٨٣	الزمر	٧٣	٢٢٢
فصلت	١٠	٨٧، ٢٩٤ق	فصلت	١٦	٨٧
فصلت	١٧	٨٢، ٨٦ق، ٨٧ق	فصلت	٣٣	٢٥٥
الزخرف	٣٩٨	٤٤٤	الدخان	٤	٢٠٥
الدخان	٥	٢٠٥	الأحقاف	١٢	٢٢٢
الأحقاف	١٥	١٠٩	الأحقاف	٣٣	
الفتح	٢٧	٢٢١	الفتح	٢٨	٤٤٨
الحجرات	١	١٠٦	الطور	٤٩	١٢٨
القمر	٧	١٧٩	القمر	١٢	٢٥١
الرحمن	٣٧	٣٦٤ق	الواقعة	٩٠	٢١٦
الواقعة	٩١	٢١٦	الحشر	١٧	٢٢٢
الجمعة	٣	٣٤٥	المنافقون	٨	٢٤٨ق
التحريم	٤	١٧٤	الملك	٨	٢٥٠

الملك	٢٠	٤٦٢	الحاقة	٤٧	٤٥٢
نوح	١٧	٢٠٨	المزمل	٢	٢٨٠
المزمل	٤	٢٨٠	المدثر	٤٩	١٧٧
القيامة	٣	٢٤٦	القيامة	٤	٢٤٥
القيامة	٣١	٩٦	الإنسان	٣	٣٦٧ق
الإنسان	٣١	٧٩، ٨٢ق	الانشقاق	١	٩٤
الطارق	٤	٣٤٥	الطارق	٦	٣٠٠
العلق	١٤	٤٤٩	القارعة	٧	٣٠٠
العصر	٢	٣٥٢	العصر	٣	٣٥٢

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الحديث أو الأثر	الصفحة
«أتى نبي الله ^، بطعام، فقالت عائشة: لو أكلت...».	٢٢٦
«أستعذر رسول الله ^ من عبد الله ، أُبيٍّ ».	٦٤
«زم على كل رجل أصاب شيئًا من أهل هذه الأرض إلاَّ ردَّه».	٣٤٦
«أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد».	٢٠٦
«لطِّيرة من الشرك وليس منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل».	٣٥٠
«أن كاتبًا لأبي موسى، كتب...».	٣٤٧
«ي وأن يحذفَ أحدُكم الرأرنبَ ».	٦١
«بالإيواء والنصر إلى جلستم ».	٣٤٦
«بيد أني من قريش».	٣١٢
«جهل إلا نعيم أهل الجنة».	٢٩٣
«عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطًا.....».	٣٤٦
« تأتى فرس سابقًا له ».	٣١٦
«فجاء فرس له سابقًا».	٢١٩
«قضية ولا أبا حسن لها».	٢٤٨
«من يعذرني من أناس أبنوا أهلي ».	٤٢٨
«ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء».	٦٤
«ما أنهر الدم وفرى الأوداج فكُلْ ، بس السنَّ والظُّفر فإنها مدى الحبشة».	٣٩١
«ما نبي إلا وقد أخطأ أو همَّ بخطيئة ليس يحيى بن زكريا –عليه السلام-».	٢٩١
« ما وصف لي شيء في الجاهلية...».	٢٩١
«ولا إله غيرك».	٣٥٤

فهرس الأمثال وأقوال العرب

المثل أو القول	الصفحة
«أتتني امرأة ليست فلانة».	٢٩٢
«تميميًّا مرة وقيسيًا أخرى».	٦٩
«أرسلها العراك».	١٣٩
«أسائر اليوم وقد زال الظهر».	٢٩٨
«أفسد من الضبع».	٣٦٨
«الأشعرون».	٦١
«أطري فإنك ناعلة».	٦٩
«نسُكُ أصداء القبور».	٢٠٨
«أفسد من الضبع».	١٣٤
«لا قماصَ بالعيْر».	٦١
«فأما البصرةُ فلا بصرةَ لكم».	٦٩
«قضية ولا أبا حسن لها».	٢٠١
«أفعل ذلك بادي بدا».	٢٠١
«أكلتنا الضبع».	٣٦٨
«الأقماص بالعيْر».	٣٨٤
«أما العبيد فذو عبيد».	٢١٧
«نْ تأت فأهل الليل والنهار».	٦٩
«أنت أعلم ومالك».	١٣٩
«أنسك أصداء القبور».	٢٩٨
«أنتظرتك مع طلوع الشمس».	١٣٩
«نته أمرًا قاصدًا».	٦٦
«أهلك والليل».	٦٢
«أيدي سبأ».	٢٠١
«أيهم تره يأتك».	٨٠
«جاءوا قضهم بقضيضهم».	٢١١
«جحيش وحده».	٢١٠
«حينئذ الآن».	١٣٤
«خشنت صدره، وخشنت بصدره».	١٠٩
«خطيئة يوم لا أصيد فيه».	٨٠
«خفوق النجم».	١٢٩
«خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها».	٢٠٧
«دعوت الله سميعًا».	٢٠٦
«ذهبت بعض أصابعي»	١٩٨
« رأسك والحائط».	٦٠
«ه رجلاً ».	٢٥٢
«رجع عوده على بدئه».	٢١٣
«شأنك والحج».	٦٢
«شهر ترى».	١٣٦
«شهر ثرى».	١٣٦
«شهر مرعى».	١٣٦
«صيد عليه يومان».	١٢٩
«عتابك والسيف».	٢٩٨
«على التمرة مثلها زبدًا».	٢٦٣

«عليه مئة بيضًا»	٢٤٩
«عادت الحال الأولى جذعة»	٨٦
«عيير وحده».	٢١٠
«فأما البصرة فلا بصرة لكم».	٢١٧
«قضية ولا أبا حسن لها».	٢٤٨
«قمت وأصك عينه».	٢٣٦
«كل رجل وضيعته».	١٣٩
«كل شيء ولا شتيمة حر».	٦٥
«كلمته فاه إلي فيَّ».	١٩٣
«كليهما وتمرًا».	٦٥
«لا أبا لك».	٤٠٢
«لبيك إن الحمد لك».	٢٨٥
«لا تكن من فلان في شيء إلا سلامًا بسلام».	٣٠٤
«لا خير بخير بعده النار».	٣٧٥
«لا عور وذا ناب».	٢٤٧
«لقيت عليه جبنة وشيء».	٢٣١
«لا ناقة لي في هذا ولا جمل».	
«لا نولك أن تفعل كذا».	٤٢٣
«لا ماء ماءً باردًا»	
«لله دره فارسًا».	٢٦٧
«اللهم أغفر لي ولمن سمع، حاشا الشيطان وأبا الأصبع».	٣٠٨
«ليس خلق الله أشعر منه».	٤٦٤
«ليس خلق الله مثله»	٤٤٥
«ليس الطيب إلا المسك».	٤٦٣
«متعرضًا لعنن لم يعنه».	٢٤٢
«ما أنا بالذي قائل لك شيئًا».	١٠٧
«ما جاءت حاجتك».	٢١٩
«رأيت كاليوم رجلاً ».	١٣٥
«ماز رأسك والسيف».	٦٠
«ما زاد إلا نقص».	٣٠١
«ما شأن قيس والبر تسرقه»	١٤٨
«مالي إلا أبوك أحدٌ».	٢٤٥
«ما مسيئًا من أعتب».	٣٦٨
«ما كل بيضاء شحمة، ولا سوداء تمرة».	٣٨٤
«مررت به تقاد الجنائب بين يديه».	٢٣٨
«مررت بهم الجماء الغفير».	٢٠٩
«مزجز الكلب».	١٢٥
«معقد الإزار».	١٢٥
«معقد القابلة».	١٢٥
«ما في السماء موضع كف سحابًا».	٢٥٦
«مقدم الحاج».	١٢٩
«ما كان الطيب إلا المسك»	٤٦٩
«ما كل بيضاء شحمة».	٤٥٢
«ملامح ومذاكير»	٣٩٤
«مالك على سلطان إلا التكلف».	٣٠٣

«ما نفع إلا ما ضر».	٣٠١
«من يعذرني من فلان».	٦٣
«الناس مجزيون بأعمالهم خيرًا فخير، وإن شرًا فشرٌّ».	٣٥٧
«هذا ولا زعماتك».	٦٥
«هذا بسرًا أطيب منه رطبًا».	١٩٣
«هو مني مناط الثريا».	١٢٥
«هو نسيج وحده».	٢١٠
«والله لا أفعل كذاإلا حلٌّ ذلك أن أفعل».	٣٤٨
«ولد له ستون».	١٢٩
«وراءك أوسع لك».	٦٦
«ولا سيما زيد»	٣٩١
«ويحه جلاً ».	٢٦٦

فهرس الأبيات الشعرية

القافية	البحر	الصفحة	القافية	البحر	الصفحة
الفتاءُ	الوافر	٢٦١	الطوائحُ	الطويل	٢١٥
معذبَا	الطويل	٤٤٢	تصيحُ	الطويل	٢٩٨
كلبَا	البسيط	٤٣٦	مصبوحُ	البسيط	٣٣٠
جالبُ	الطويل	٥٨	لا براحُ	مجزوء الكامل	٣٨٩
ومرحبُ	الطويل	٧٠	سلاحُ	الطويل	٧٢
أبُ	الطويل	٢١٨	ستباحِ	الوافر	٧٥
لحبيبُ	الطويل	٢٤٨	مرفدًا	الطويل	٤٣٣
يطيبُ	الطويل	٢٧٠	محمدَا	الكامل	٤٧٤
تطيبُ	الطويل	٢٧١	قَوادَها	الكامل	٤٤٠
مشعبُ	الطويل	٢٩٥	أولادَها	الكامل	٤٤٠
يلعبُ	الطويل	٢٩٥	مهندُ	الطويل	١٤٧
يطلبُ	الطويل	٢٩٥	سوادُ	الطويل	٢٣٠
أتقرَّبُ	الطويل	٢٩٥	شديدُ	الطويل	٢٤٧
أغضبُ	الطويل	٢٩٥	خلَّدُ	الطويل	٣٩٧
غرابُها	الطويل	٤٠٤	جدَدُ	البسيط	٢٤٧
مطلوبُ	البسيط	٤٣٣	الجدودُ	الوافر	٩٥
يتلهَّبُ	الكامل	١٨٧	تعودُ	الوافر	٩٦
أب	الكامل	٤١٦	شهودُ	الوافر	٩٦
جنديُ	الكامل	٤١٦	جودُ	الوافر	٢١٧
أعجبُ	الكامل	٤١٦	عضدُ	الكامل	٣٣١
الأجنبُ	الكامل	٤١٧	أجدُ	الكامل	٣٣٢
كواكبها	المنسرح	٣٣١	شهدِ	الطويل	٢٢٠
شبِ	البسيط	١٢٥	تأَدِ	البسيط	١٧٧
الكتائبِ	البسيط	٣٠٢	لجلدِ	البسيط	٢٩٩
ثبتْ	الرجز	٣٣٤	حدِ	البسيط	٢٩٩
بتْ	الرجز	٣٣٤	جلدُ ِ	البسيط	٤٦٦
بيتُ	الوافر	٣٨٢	مرادِ	الوافر	٦٣
ستحلتِ	الطويل	١٨٩	البلادِ	الوافر	٣٨٧
لاَ تِ	البسيط	٢٤٥	سوادِ	الوافر	٣٩٠
يتي	الوافر	٤٧٠	عندِي	مجزوء الكامل	١٢٢
لفرجْ	الرجز	١٠٩	ضرغدِ	الكامل	١٣٣
ذراريجِ	السيط	٤٠٥	لمتعمدِ	الكامل	٤٦١
برّْ	المتقارب	٧٤	لدارْ	الرجز	١٣١
نسر	المتقارب	١٣٥	مِرّْ	السريع	٢٠٩
نمرّْ	المتقارب	٤٠١	كرِ	الطويل	٢٧٢
صبرَا	الطويل	٢١٧	للصبرِ	الطويل	٣٦٠
ئزرَا	الطويل	٣٠٤	السورِ	البسيط	١٠٩
أزرَا	الطويل	٣٨١	ن عارِ	البسيط	٢٢٣
عقرَا	الطويل	٤٥٥	تنانيرِ	البسيط	٣٨٤
شرَه	الطويل	٣٠٠	ارِ	الكامل	١٨١
القمرَا	البسيط	١٥١	شهرِ	الكامل	٤٦٠
تستطارا	والوافر	١٧٣	مهورِ	الرجز	١٦٥
عفارَه	مجزوء الكامل	٢٢٧	محبورِ	الرجز	١٦٥

نزورَ ا	الكامل	٤٣٤	ـهبورِ	الرجز	١٦٥
جارَ ا	المتقارب	٢٥٦	ـمعرِي	الرجز	٢٢٤
هوبرُ	الطويل	٦١	أنيسُ	الرجز	٣٠٤
الحرائرُ	الطويل	٧٦	العيسُ	الرجز	٣٠٤
جازرُ	الطويل	٧٦، ٧٧	يسرِي	الرجز	٤٧٠
غيارُها	الطويل	١١٤	فرسِ	المنسرح	١٧٣
الجآذرُ	الطويل	٢٢٠	لأرضِ	الهزج	٦٤
ناصرُ	الطويل	٣٤٠	ـمضِ	الهزج	٦٤
أجدرُ	الطويل	٤٠١	قضِي	الرجز	٤٥٥
متيسرُ	الطويل	٤٥٥	لضابطِ	المتقارب	٦٨
القدرُ	البسيط	٧١	ـرتعْ	الرمل	١٧٩
عمرُ	البسيط		لمقنَّعَا	الطويل	١٠٣
تذرُ	البسيط	٣٦٩	ـمضيعَا	الطويل	٣٣٦
بشرُ	البسيط	٤٤٣	أربعَةْ	الرجز	٣٦٣
والفخارُ	الوافر	١٥٣	صعصعةْ	الرجز	٣٦٣
الغفيرُ	الوافر	٢١٤	المزعزعةْ	الرجز	٣٦٣
الفخرُ	الكامل	١٥٣	الخيضعةْ	الرجز	٣٦٣
البظرُ	الكامل	١٥٣	سعَةْ	الرجز	٣٦٣
مجيرُ	الكامل	٤٦٨	لمَّعَةْ	الرجز	٣٦٣
مقاديرُها	المتقارب	٤٥٥	صبعَةْ	الرجز	٣٦٣
مأمورُها	المتقارب	٤٥٥	شجعَةْ	الرجز	٣٦٣
ـشمِ	الكامل	٣٠٧	ودعَةْ	الرجز	٣٦٣
وهمِ	الكامل	٤٠١	الجراشعُ	الطويل	٣١٤
كرمِي	المنسرح	٣٤٢	لا يعنيني	الكامل	٢٣٧
المتعينَا	الطويل	٣٥٣	المجانين	المنسرح	٤٦١
إنسانَا	البسيط	٣١١	قواهْ	المتقارب	١٤٥
مروانَا	البسيط	٣٤١	عيناهَا	الكامل	١٤٥
انحنينَا	الوافر	٢٣٠	غايتاهَا	الرجز المشطور	٤٠٠
آخرينَا	الوافر	٤٤٤	أباهَا	الرجز المشطور	٤٠٠
المبانُ	الطويل	٣٠٨	بمرعوي	الطويل	١٥٥
دانُوا	الهزج	١٢١	ثمانيَا	الطويل	٣١٤
بلبانِها	الطويل	٣٥٧	لياليَا	الطويل	٣٨٩
عينِ	الطويل	٤٣٧	الذُّئيُّ	المتقارب	٣١١
فرقدانِ	الوافر	٣١٦	لمطيٍّ	الرجز	٣٩٠
تخوفينِي	الوافر	٣٩٨	برِيٍّ	الرجز	٣٩٠
ثمانِ	الكامل	٨٧	لا فعله	الرجز	٩٦
أسهلا	السريع	٦٧	بالرجال	الوافر	١٤٦
قليلا	المتقارب	٤٠٠	الدخال	الوافر	٢٠٨
نوافله	الطويل	١٣٣	جهول	الكامل	١٩٨
زائل	الطويل	٢٩٣	فدعاهما	الطويل	٤٠٦
ولا جمل	البسيط	٤١٩	مظلوما	الكامل	٣٦٢
مبذول	البسيط	٤٦٤	نياما	المتقارب	٨٨
خلل	مجزوء الوافر	٢١٩	حجم	الطويل	١٧٤
نصلي	الطويل	١٠٨	البهم	الطويل	١٧٤
جلجل	الطويل	١١٣	بغمها	الطويل	٣٢٧

حبال	الطويل	١٨٤	صمم	البسيط	٢٠٤
القرنفل	الطويل	٢٣٣	الكلم	البسيط	٢٠٤
هيكل	الطويل	٣٤٢	تنتظم	البسيط	٢٠٤
الكلل	البسيط	٢٣٧	الكرم	البسيط	٢٣٠
لا خال	البسيط	٤٣٦	السلام	الوافر	١٥٥
الطحال	الوافر	١٤٤	مستديم	الوافر	٢١٩
سنام	الوافر	٢٧٣	كلام	الطويل	١٨٨
مقيم	الوافر	٤٢٩	وهاشم	الطويل	٤٧٢
ابن هاشم	الطويل	٤٢٩	حميم	الوافر	٢٣٧
تميم	الوافر				

أَلاَ (اضربْ أنت آباطَ المطيِّ) هذا نصف بيت من (الوافر)

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
أحمد صلى الله عليه وسلم.	٢٩٦
أحمد بن يحيى= ثعلب.	٢١٧
الأخفش =سعيد بن مسعدة.	٨٥
أسامة بن الحارث.	١٥٣
ابن أبي إسحاق.	٥٨
أبو إسحاق الفارابي.	١٣٤
أبو الأسود الدؤلي.	١٠١
الأصفهاني.	٣٦٨
الأصمعي.	٤٦٥
أعشى همدان=عبدالرحمن بن عبدالله.	٢٧١
أفضل القضاة الجندي.	٣٣٤
امرئ القيس.	٧٤
أنس بن العباس.	٨٣
ابن بابشاذ .	١٥٠
بجير القشيري.	٦٠
ابن برهان.	
ابن برّي.	١٤٠
بشار بن برد (شاعر).	٢٣٠
أبو البقاء.	٥٧
أبو بكر ابن دريد.	٤٤٠
بكر (شعر).	٢٧٢
بلال بن أبي موسى (شعر).	٧٧
تابط شرًا.	٤٠١
تميم بن مر (شعر)	٨٨
تاج الدين.	١١٣
ابن ثعلبة.	٢٩٥
الجاحظ.	٨٧
الجرجاني =عبد القاهر.	١٤٩
جرير (شاعر).	٩٥
لجرميٌ .	١٢٥
جندب = أخو ضمرة بن ضمرة (الشاعر).	٤١٦
ابن جني.	١٣٩
حبال (شعر).	١٨٤
أبو حاتم.	١٤٦
حاتم الطائي.	٣٣٠
حسان.	٣٨٤
الحسن (قارئ).	٢٣٣
الحسن بن جوان.	٣٤٤
الحضين بن المنذر.	٤٢٦
أبوحفص النحوي.	٣٤٤
حماد بن سلمة.	٢٩١
حمزة (القارئ).	٤٤٦
حميد.	٤٦٤

خالد بن عبد الله الششري.	٣٤٦
ابن أبي خازم.	٨٨
أبو خبيب =عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.	٣٩٠
خلف الأحمر.	٤٦٥
الخليل.	٦٢
الخوارزمي.	٥٧
ابن داره (شعر).	٢٢٣
أبو الدرداء (حديث).	٢٩١
أبو ذؤيب.	١٩٠
ذو الرمة.	٧٦
الرَّبعي.	٢٨٨
الرياشي.	١٦٤
الربيع بن زياد.	٣٦٣
الزبرقان (شعر).	١٥٣
الزجاج =أبو اسحاق.	٦٢
الزمخشري=جار الله	٢١٩
زهير (شاعر).	١٩٨
أبو زيد.	٣٠٨
زيد الخيل (أثر).	٣٥٤
السخاوي.	٨٦
ابن السراج.	١٢٧
أبو سعيد.	٢١٨
سيبويه.	٦٤
السيرافي =أبو سعيد.	٥٧
رِقَّة =ضمرة بن ضمرة (الشاعر).	٤١٦
الشماخ (شاعر).	٢١٢
الصيمري.	١٥٠
الضحاك بن همام.	٤٢٦
الضحاك (شاعر).	١٤٦
طرفة.	٣٣١
أبوالطيب.	٢٣٧
عائشة رضي الله عنه.	٢٩٣
عبد الله بن أبي.	٦٤
عبد الله بن عمر.	٢٢٦
أبو عبيد.	
أبو العجاج (القارئ).	٣٦٧
العجاج (شاعر).	١٦٥
عزة (شعر).	١٨٩
عضيد الدولة.	٢٨٥
علي بن أبي طالب.	٣٨٨
أبو علي =الفارسي.	٨٥
علي بن عيسى.	٣٢٨
عمر بن الخطاب.	٣٤٦
عمرو (شعر)	٢٧٢
عمرو بن العاص.	١٠٠

عمرو بن لجأ اليتيمي.	٩٦
عمرو بن معد يكرب.	٦٣
عيسى بن عمر	٢١٥
الغوريُّ.	١٢٢
الفراء.	١٢٦
الفرزدق.	٢٩٥
فضالة بن شريك.	
القاسم بن أحمد الأندلسي= علم الدين.	٤٧٥
ابن قتيبة.	٤٧١
قعنب اليربوعي.	٦٠
ابن كثيِّر (شاعر).	١٨٩
ابن كثير.	٣٤٧
كرَّام بن الجبيلة.	٦٠
الكسائي.	٦٦
الكميت بن زيد = أبو المستهل.	٢٩٥
الكميت بن معروف.	٢٩٥
ابن كيسان.	١٤٩
لبيد رضي الله عنه.	٢٩٣
(ليلى) شعر.	١٧٤
المازني =أبو عثمان.	٢١٣
المبرد =أبو العباس.	٧١
مبرمان.	١٨٩
مجاهد (القارئ).	٣٦٧
معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.	١٠٠
مَعْن (شعر).	
ملك النحاة.	٤٦٢
المنتجع التميمي	٤٦٥
مؤرج السدوسي.	٤٠٤
أبو موسى رضي الله عنه (أثر).	٣٤٧
أبوالمهدي	٤٦٥
النابغة الذبياني.	١٧٧
أبو النجم (الشاعر).	٧٤
نصر بن علي.	٢٩١
النعمان بن المنذر.	٣٥٨
النمر بن تولب رضي الله عنه.	١٠٢
نهار بن توسعة الشكري.	٣٩١
ابن هاشم (شعر).	١٠٠
هاشم (شعر).	٤٧٢
هشام =أخو ذو الرمة.	٤٦٤
هوبر (شعر).	٦١
هيثم (شعر).	٣٨٨
يحيى (أثر).	٣٤٧
يحيى بن زكريا (عليه السلام)	٢٩١
يحيى اليزيدي.	٤٦٥
يزيد (شعر).	٢١٥

يعقوب (القارئ).	١٤٥
يونس عليه السلام.	٢٩٩
يونس بن حبيب.	٦٨

فهرس الكتب المذكورة في المتن

- إتعاب الفكر إلى الحشر، ٤١٧.
- أخبار النحويين للسيرافي، ٢٩١
- كتاب الإغفال للفارسي، ٢٨٥
- الإيضاح للفارسي، ١٣٣
- الإيضاح الشعري للفارسي، ٢٨٨
- البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي، ٣٤٦
- التبصرة للصيمري، ٢٦٢
- الحجة للفارسي ١٣٢
- الحماسة لأبي تمام، ١٢١
- الحواشي للزمخشري، ١٦٨
- الخصائص لابن جنيّ، ١٥٥
- دلائل الإعجاز للجرجاني، ٨٧
- ديوان أعشى همدان، ٢٧١
- الكتاب لسيبويه، ١٤٤
- الكشاف، ٣٠١.
- معاني الشعر للأشناندانى، ٤٤٠
- الموعب، ٤٠٣

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والرسائل العلمية:

المحصـل فـي شـرح المفصـل، للأندلسـي أ.سـعود الزهرانـي، رسـالة ماجسـتير، الجامعـة الإسلامية،١٤٣٠#.

- إثبات المحصل في نصبة أبيات المفصل لابن المستوفي الإربلي، تركيا، رقم ٥س.
- آراء علم الدين اللورقي الأندلسي النحوية جمعًا ودراسة، رسالى ماجستير، محمد بن عبد الله السيف، كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤١٩#.
- حاشية المفصل، للزمخشري، مصورة عن مكتبة ليدن، رقم ٦٤ (هولندا).
- شرح الجمل، ابن بابشاذ، مصورة عن دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم ١٦٨٧ نحو.
- شرح إيضاح أبي علي الفارسي، أبو البقاء العكبري، د/عبد الرحمن الحميدي، إشراف د/محمد المفرَّي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام، ١٤٠٩#.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، مصورة عن نسخة دار الكتب القومية مصر، برقم١٣٧ نحو.
- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للأندلسي، د/شعبان عبد الوهاب، إشراف أ.د محمد المختون، رسالة دكتوراه دار العلوم جامعة القاهرة، ١٣٩٨#-١٩٧٨م.
- كتاب المفيد في شرح العقيد، الأندلسي، عبد الحميد الصاعدي، إشراف أ.د محمد سيد محمد الأمين، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية،١٤٢٦#-٢٠٠٥م.
- المحصل في شرح المفصل للأندلسي، د/رشيد الربيش، إشراف د/محمد المفدي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام، ١٤٢٧- ١٤٢٨#.
- شرح كتاب سيبويه، الرماني، د/إبراهيم شيبة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، إشراف أ.د أحمد الأنصاري، ١٤١٤#- ١٤١٥#.
- المحصل في شرح المفصل للأندلسي، د/سليمان البشري إشراف د/محمد المفدي، رسالة دكتوراه جامعة الإمام، ١٤٢٦#- ١٤٢٧#.
- المحصل في شرح المفصل للأندلسي، د/سليمان النتيفي، إشراف د/محمد المفدي، رسالة دكتوراه جامعة الإمام، ١٤٢٦#-١٤٢٧#.
- المحصل في شرح المفصل للأندلسي، د/عبد الباقي الخزرجي، إشراف: أ.د: محمد البنا، رسالة دكتوراه جامعة الأزهر، ١٤٠٢#-١٩٨٢م.
- المحصل في شرح الفصل للأندلسي، د/محمد الشرقاوي، إشراف أ.د: صبحي عبد الحميد، رسالة دكتوراه جامعة الأزهر، ١٤٠٨#-١٩٨٧م.
- المحصل في شرح المفصل للأندلسي، د/ناصر الغامدي، إشراف د/محمد المفدي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام، ١٤٢٨#-١٤٢٩#.

ثانيًا: المطبوعات:

- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق د. موسى العليلي إحياء التراث الإسلامي.
- الأصمعيات، الأصمعي، أحمد شاكر وآخر، بيروت، ط٥.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبدالبر، عالم الكتب.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، محمد بهجة البيطار مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤#/١٩٩٣م.
- أمالي ابن الحاجب، د/فخر قدارة، دار الجيل، بيروت دار عمار، عمَّان، ١٤٠٩#/١٩٩٦م.
- الإيضاح، الفارسي، د/كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦#/١٩٩٦م.
- الإغفال، لأبي علي الفارسي، د/عبد الله الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ١٤٢٤#- ٢٠٠٣م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، د/زهير سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤١٦#.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف – القاهرة، ط٤.
- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، د/عبد الرحمن العثيمين، الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٣#- ١٩٩٢م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، د/زهير زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥#- ١٩٨٥م.
- الأزهية في علم الحروف، الهرولي، عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع النهضة العربية بدمشق، ١٤١٣#- ١٩٩٣م.
- الأقليد شراح المفصل، لتاج الدين الجندي، د/محمود أحمد أبو كريشة الدراويش، مطابع جامعة الإمام ١٤٢٣#- ٢٠٠٢م.
- انباه الرواة على انباه النحاة، القفطي، محمد أبو الفضل دار الفكر العربي- القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ج١، ط١، ١٤٠٦#- ١٩٨٦م.
- ابن الطراوة النحوي، د/عياد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط١، ١٤٠٣#- ١٩٨٣م.
- البديع في علم العربية، ابن الأثير، د/فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠#.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، د/طه عبد الحميد وآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠#- ١٩٨٠م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- ترشيح العلل في شرح الجمل، تصنيف الخوارزمي، عادل محسن العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩#/١٩٩٨م.
- تحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥#/١٩٩٤م.
- التبصرة والتذكرة، الصيمري، د/فتحي على الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢#/١٩٨٦م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، سعد الفقي، دار اليقين المنصورة، ط١، ١٤٢٢#/٢٠٠١م.
- ثمار الصناعة، الدينوري، د/محمد بن خالد الفاصل، جامعة الإمام ط١، ١٤١١#- ١٩٩٠م.
- الجمل في النحو، للزجاجي، د/علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧#، ١٩٩٦م.

- جمرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، أبو زيد القرشي، د/محمد الهاشمي، مطبوعات جامعة الإمام، ط١، ١٤٠١-١٩٨١م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي، سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي، مصطفى إمام، توزيع كتبة المتنبي بالقاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، د/عبد الفتاح شلبي وآخرين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٤٢١#- ٢٠٠٠م.
- الخصائص، ابن جني، محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٧١#/١٩٥٢م.
- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠#-١٩٩٩م.
- ديوان ذي الرمة، شررح أبي نصر الباهلي، د/عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٤#/١٩٩٣م.
- ديوان عمرو بن يكرب الذبيدي، صنة هاشم الطعان.
- ديوان طفيل الغنوي: حسان أوغلي، دار صادر بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ديوان جرير شرح د/يوسف عيد، دار الجيل، بيروت ١٤٢٥#.
- ديوان شعر مسكين الدارمي، كارين صادر، دار صادر بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ديوان النمر بن تولب، د/محمد طريفي، دار صادر بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرآءة وعلق عليه محمود شاكر، مطبعة ودار المدني، القاهرة ـ جدة، مكتبة الخابخي القاهرة، ط٣، ١٤١٣# ـ ١٩٩٢م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، شرحه د/ صلاح الدين الهواري دار الهلال، ط١، ١٩٩٧م.
- ديوان امرئ القيس، شرح محمد بن إبراهيم الحضرمي ت ٦٠٩#، د/أنور أبو سويلم و د/علي الهروط، دار عمار ط١، ١٤١٢#.
- ديوان الأعشي، شرح وتعليق د/محمد محمود، دار الفكر بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ديوان أبي النجم العجلي، د/سجيع جبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان طرفة بن العبد، دار بيروت، بيروت، ١٣٩٩#/١٩٨٩م.
- ديوان بشار بن برد، د/إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ط٢ ١٤٢٧#.
- ديوان أعشي همدان، د/حسن أبو ياسين، دار العلوم، ط١، ١٤٠٣#.
- ديوان لبيد بن ربيعة،اعتنى به حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٨#.
- ديوان أبي ذريب الهذلي، د/أنطويونس بطرس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٢٤#.
- ديوان عنترة بن شداد، شرح د/محمد حمود، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ديوان قيس لبني (قيس بن ذر)، د/ عفيف حاطومو دار صادر بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان الفرزدق، شرح د/ علي مهدي زيتون، دار الجيل، بروت، ط١، ١٤١٧#، ١٩٩٧م.
- ديوان جميل بثينة، د/حسين نصار، كتبة مصر، د.ت.
- ديوان محمد بن خازم الباهلي، مناور الطويل، دار الجيل، بيروت،ط١، ٢٠٠١م.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري د/فاضل السامراني دار عمار، ط٢، ١٤٣٠#-٢٠٠٩م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، السخاوي، محمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٥#/١٩٩٥م.
- سير إعلام النبلاء الذهبي، خيري المكتبة التوفيقية.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر الأنباري، عبد السلام هاورن، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٣م.
- شرح اللمع للأصفهاني، ودراسة د/إبراهيم أبو عباة، إدارة الثقافة والنضر بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية عمادة البحث العلمي، ج١، ط١، ١٤١٠#/١٩٩٠م.
- شعر زيد الخيل، د/أحمد البرزة، دار المأمون للتراث، ط١، عام ١٤٠٨#.
- شرح ديوان كثير عزة تحقيق د. رحاب عكاوي دار الفكر العربي بيروت ط١ ١٩٩٦م.

- شرح ديوان هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: د.داود سلوم وآخر، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى أبو العباس ثعلب تحقيق: د/فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر بيروت دار الفكر دمشق ط٢، ١٤١٧#/١٩٩٦م.
- شعر ابن ميادة حققه د. حداد راجعه قدري الحكيم ١٤٠٢# مطبوعات مجمع اللغة بدمشق.
- الشعر للفارسي تحقيق د/محمود الطناصي - مكتبة الخانجي القاهرة- الطبعة الأولى ١٤٠٨#-١٩٨٨م.
- شعر عبد الله الزبير الأسدي تحقيق د/يحيى الجبوري دار الحرية بغداد ١٣٩٤#.
- شرح الفصيح للزمخشري، د/إبراهيم جمهور الغامدي، مطبوعات جامعة أم القرى، ج١، ١٤١٧#.
- شعر بين تميم، وبضمنه ديوان (ضمرة بن ضمرة)، عبد الحميد المعيني، نادي القصيم الأدبي، ١٤٠٢#.
- [شعر بين سلول].
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ج٢-٩، مجموعة من الحقيقين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ١٤٢١#- ٢٠٠١م، ١٤٢٤#- ٢٠٠٣م، ١٤٢٧#- ٢٠٠٦م، ١٤٢٩#-٢٠٠٨م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمين، الخوارزمي د/عبد الرحمن العثيمين، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- شروح سقط الزند، التبريزي والبطليوسي والخوارزمي، مصطفى السقا وآخرين، مصورة عن نسخة دار الكتب، القاهرة ط٣، ١٣٦٤#- ١٩٤٥م، ١٤٠٦#/١٩٨٦م.
- شروح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، د/جمال مخيمر، مكتبة نزار الباز، مكة ط١، ١٤١٨#/١٩٩٧م.
- شرح أشعار الهذليين، السكري، عبد الستار فراج، مطبعة المدني، القاهرة.
- شرح ديوان عمرو بن أبي ربيعة محمد الدين عبد الحميد، دار الأندلس ١٩٩٧م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، د/سلوى عرب، ج١، ط١، ١٤١٩#، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى.
- شعر النابغة الجعدي، المكتب الإسالمي دمشق، ط١، ١٣٨٤#.
- شعر الراعي النميري وأخباه،جمعه: ناصر الحاني، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٣٨#/١٩٦٤م.
- شرح اللمع، ابن برهان، د/فائز فارس، ج١، السلسلة التراثية (١١)، ط١، ١٤٠٥# - ١٩٨٤م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، أحمد أمين وآخر، دار الجيل؛ بيروت ط١، ١٤١١#، ١٩٩١م.
- شعر الكميت بن زيد، جمع د.داود سلوم، مكتبة الأندلسي، بغداد، ١٩٦٩م.
- صحيح مسلم، الإمام مسلم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار الجيل، بيروت.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) الجوهري، أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، ١٤٠٢# - ١٩٨٢م.
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، عبد الخالق عضيمة، دار البحث، القاهرة، ط١، ١٣٩٥#-١٩٧٥م.
- فهارس كتاب الأصول لابن السراج، د/محمود الطناحي، الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٦# - ١٩٨٦م.
- كتاب سيبويه، سيبويه، عبد السلام هاورن، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١# - ١٩٩١م.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: د.فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- الكامل، المبرد، د/محمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٢٥# - ٢٠٠٤م.
- الكشاف، الزمخشري، عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٢١#، ٢٠٠١م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ج١، د/غازي طليمات، ج٢، د/عبد الإله بنهان، دار الفكر دمشق، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ١٤١٦#/١٩٩٥م.
- اللمع في العربية، ابن جني، حامد المؤمن، مطبعة المعاني بغداد، ط٣، ١٤٠٢#/١٩٨٢م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠#- ١٩٩٠م.
- المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة، دمشق.
- المفضليات، المفضل الصبي، أحمد شاكر وآخر، بيروت، ط٦.
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، د/فائز فارس، ط٢، ١٤٠١#/١٩٨١م.
- المسائل المشكلة البغداديات، أبو علي الفارسي، صلاح الدين السنكاوي مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م المحتسب، ابن جني، على لانجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٠#/١٩٩٩م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٤#/١٩٤٥م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د/إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٢#- ١٩٨٢م.
- معجم الأدباء اللرومي، د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ط١، ١٩٩٣م.
- مجمع الأمثال، الميداني، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦#/١٩٩٦م.
- معاني القرآن، الفراء، ج١، د/أحمد يوسف وآخر، ج٢ محمد النجار، ج٣، عبد الفتاح شلبي وآخر، دار السرور ١٩٥٥م.
- المقتضب، المبرد، محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط٣، ١٤١٥#/ ١٩٩٤م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجراجاني، د/ كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
- معجم القراءات، د/عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٣٩٣#/١٩٧٣م.
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، د/محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥#/١٩٨٥م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، د/محمد سنركين، الخانجي، القاهرة، ١٣٩٤#/١٩٥٤م.
- مجالس ثعلب، أبو العباس ثعلب، عبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة، ط٥.
- المقدمة الجزولية في النحو، الجزولي، د/شعبان عبد الوهاب، د.ت.
- مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، ياسين محمد السواس مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ج١، ١٣٩٤#/١٩٧٤م.
- المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، علي حيد، دمشق، ١٣٩٢، ١٩٧٢م.
- المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، أ.د/حسن بن محمود هنداوي ج١، كنوز اشبيليا للنشر والطباعة، ط١، ١٤٢٤#- ٢٠٠٤م.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، أ.د/حسن بن محمود هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧#/١٩٨٧م.
- المفصل، الزمخشري، فخر قدارة، دار عمار، الأردن، ط١. ١٤٢٥#- ٢٠٠٤م، ود/خالد حسان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٧#- ٢٠٠٦م.
- كتاب النوادر في اللغة، أبو زيد الانصاري، د/محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤٠١#/١٩٨١م.
- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، د/محمد البنا، دار الرياض.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص الرسالة باللغة العربية.	
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية.	
المقدمة.	أ ـ ذ
لاً : الدراسة.	١
الفصل الأول: علم الدين اللورقي الأندلسي	٢
المبحث الأول: ترجمة علم الدين اللورقي الأندلسي.	٣
المبحث الثاني: علم الدين اللورقي الأندلسي.	١٣
الفصل الثاني: المحصل في شرح المفصل.	٢٤
المبحث الأول: المحصل....عرض وتحليل.	٢٥
المبحث الثاني: بناء المحصل ومصادره والأصول النحوية فيه.	٣٥
خاتمة الدراسة.	٤٧
وصف النسخ المعتمدة في التحقيق.	٤٨
عملي في النص المحقق.	٥٠
صور من مخطوطتي التحقيق.	
ثانيًا: النَّص المحقق.	٥٣
باب التحذير.	٥٤
باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير (الاشتغال).	٧٠
باب حذف المفعول به.	١٠١
باب المفعول معه.	١٣١
باب المفعول له.	١٥١
باب الحال.	١٦٠
باب التمييز.	٢٣٨
باب الاستثناء.	٢٦٦
باب الخبر والاسم في: بابي (كان) و(نَّ).	٣٤٠
باب المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس.	٣٥٥
باب خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس).	٤٢١
الفهارس الفنية.	٤٥٨
فهرس الآيات القرآنية.	٤٥٩
فهرس الأحاديث والآثار.	٤٦٣
فهرس الأمثال وأقوال العرب.	٤٦٤
فهرس الأبيات الشعرية.	٤٦٨
فهرس الأعلام.	٤٧٢
فهرس الكتب المذكورة في المتن.	٤٧٨
فهرس المصادر والمراجع.	٤٧٩
فهرس الموضوعات	٤٨٨